غراهام إي فولر رند الرحيم فرانك

الشِّيعةُ العَرَبُ

المسلمونَ المَنْسِيُّونَ

ترجمة
غيث يوسف محفوض



الشِّيعةُ العَرَبُ

المسلمونَ المَنْسِيُّونَ

الشِّيعةُ العَرَبُ
المسلمونَ المَنْسِيُّونَ

غراهام إي فولر

رند الرحيم فرانك

ترجمة: غيث يوسف محفوض

الطبعة الأولى، بيروت/لبنان، 2021

First Edition, Beirut/Lebanon, 2021



ISBN: 978 - 1 - 77472 - 112 - 4

غراهام إي فولر   رند الرحيم فرانك

الشِّيعةُ العَرَبُ

المسلمونَ المَنْسِيُّونَ

ترجمة

غيث يوسف محفوض



الفهرس

مقدمة المركز

يعمل مركز الرافدين للحوار (R.C.D) على بحث المسائل التي تشحّ الدراسات التخصصية عنها، أو يتهيّب الباحثون عن سبر أغوارها، لما قد يجدونه من حسّاسية موضوعاتها وندرة مصادرها، واحتمالية إثارتها للعديد من الخلافات بين المجموعات الإنسانية المتجاورة في البلد الواحد. ويُعد كتاب (الشيعة العرب) إحدى أهم المؤلفات التي تكشف بشجاعة وعمق مدى تأثير الانتماء العربي في هذه الطائفة المهمة والبارزة في تاريخ الإسلام، بوصفها جزءً أصيلاً في جسد أمة المسلمين.

تنبع أهمية الكتاب من كونه محاولة علمية جادة في طريق تصحيح نظرة الغرب إلى الشيعة، ومحاولة تغيير الصورة النمطية غير الواقعية عنهم هناك، بأنهم مجموعة دينية متشددة تميل نحو العنف والتطرف. وتم وضع مقارنة موضوعية بين الشيعة الأجانب وأقرانهم الساكنين في العالم العربي، وبحث الفوارق الصريحة بينهما. بل ذهب إلى أبعد من ذلك، بدراسة التَبَايُنات بين الشيعة الذين يعدون أنفسهم أبناء مذهبٍ واحد. كما حاول إيجاد صيغة تقويمية تُصلح الإنطباع المغلوط لدى بعض المعتقدات داخل الفكر السُنّي عن الشيعة، بوصفهم جماعة منعزلة وغير موثوق بها، كونها منشقة ومزعزعة للاستقرار، بحسب المفهوم الخاطئ.

حاول مؤلف الكتاب تمكين القارئ من رسم صورة حقيقية ودقيقة وبأسلوب أدبي معبّر عن الشيعة، كجماعة دينية مستقلة بذاتها، والخوض في أعماق مكوناتها الاجتماعية ومنطلقاتها الثقافية والاختلافات في حياتها اليومية، وأظهر تمايزاً بيّناً في صميم التنظير العقدي والنظرة إلى التاريخ والمستقبل، وطريقة التفكير السياسي، والمواقف تجاه الآخر المختلف عنهم طائفياً وقومياً.

إنّ أهمية الكتاب تنبع من بحثه بشكل علمي وموسّع لحالة الشيعة، باعتبارها قضية مجتمعية وسياسية معقدة ومتشعبة، وذات جذور عميقة في البلدان العربية، كالعراق ولبنان

والبحرين والسعودية وغيرها، وعلاقتهم بإخوانهم من أبناء تلك البلاد التي يعيشون فيها، سواء كأقلية أم أكثرية. كما تم طرح حقيقة مثيرة للإهتمام وهي موقف الشيعة كمواطنين تجاه الدول العربية التي يهيمن عليها السُنّة، بسلطتهم السياسية وثقافتهم وتقاليدهم وتفسيراتهم للتاريخ الإسلامي، ويطرح مشكلة اندماجهم في المنظومة المجتمعية والدولية، وإمكانية ذلك شريطة انفتاحهم على الآخر واعتدالهم وضمن أمنهم ومنحهم حقوقهم وجعلهم يتمتعون بحرياتهم الدينية، واحترام خصوصياتهم وإشعارهم بعدم التمييز.

إن قراءة الكتاب توفر فرصة ينبغي اغتنامها للاطلاع على تحليلات تخصصية لعلاقة الشيعة العرب مع إيران من جهة، ومع الدول العربية بمجموعها العام وكل واحدة منها على حدة من جهةٍ أخرى، واختلاف مطالبهم واستراتيجياتهم تبعاً للظروف المحيطة بهم.

أ.د. مقدام عبد الحسن الفياض
رئيس قسم البحث والتطوير
في مركز الرافدين للحوار

شكرٌ وعرفان

يستند هذا الكتاب إلى ما يقرُب من مئتَيْ مقابلةٍ أُجرِيَتْ في كلٍّ من لبنان والكويت والبحرين والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، تم خلالها الحديث إلى عرب من الشيعة والسُّنَّة والمسيحيين، فضلاً عن عددٍ من المسؤولين الحكوميِّين والبرلمانيين والأكاديميين والنشطاء ورجال الأعمال ورجال الدين والمحامين وغيرهم، كما أُجرِيَتْ مقابلاتٌ مع عدد من الدبلوماسيين والباحثين الغربيين وطلاب الشرق الأوسط الآخرين الذين نقدِّم الامتنان إليهم جميعاً لسخائهم فيما قدموه لنا من وقتهم ومعارفهم وخبراتهم.

عرَّض العديد من الأشخاص داخل المنطقة وخارجها أنفسهم للخطر عند التحدث إلينا عن موضوع ما يزال يُنظَر إليه على أنَّه خطيرٌ في العالم العربي، فنحن مدينون على نحوٍ مخصوص لكرمِ هؤلاءِ الأشخاصِ وشجاعتِهم ونأسف فقط لاضطرارنا عدمَ الكشف عن هويَّتهم، ونود أيضاً أنْ نشكر الأصدقاء الشخصيين في المنطقة والولايات المتحدة والمملكة المتحدة الذين قدموا يدَ العون لهذا المشروع ولا سيَّما من خلال توفير الدعم والاتصالات والأفكار القيمة.

وقد كان عدد من النواب وكبار الشخصيات اللبنانية على درجة من اللطف للتحدث إلينا مطولاً وبكل صراحة، وقد جاد علينا كلٌّ من السيد نبيه بري، رئيس مجلس النواب اللبناني، والسيد حسين فضل الله بوقتهم ورؤاهم، وكذلك النواب محمد بيضون، السيدة نايلة معوض، محمد فنيش، والسيد محمد السماك، مستشار رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري، كما قدَّم إلينا السيد جميل مروة، ناشر صحيفة Daily Star في لبنان، عوناً لا غنًى عنه، كما حظينا بشرف التحدث إلى عدد من أعضاء مجلس الشورى في البحرين، وإلى كل من سفيري البحرين في واشنطن ولندن، الدكتور محمد عبد الغفار والشيخ عبد العزيز بن مبارك آل خليفة على التوالي، وقدَّم العديد من أساتذة كليات العلوم السياسية وعلم الاجتماع في جامعة الكويت كنزاً من التحليلات والمعلومات، لا عن الكويت فقط، ولكنْ عن المنطقة عامَّةً، كما كان البرلمانيون في الكويت لطفاء للغاية للتحدث إلينا، ونتوجه بشكر خاص إلى

السيد أحمد السعدون، رئيس مجلس الأمة الكويتي في وقت زيارتنا للكويت، لما قدَّمه من نظرة تاريخية قيمة للكويت.

كما أنَّ من واجبنا التقدم بشكر خاص إلى الأشخاص الذين قدَّموا إلينا مجالاً واسعاً لأبحاثنا من خلال المصادر الوثائقية والعلاقات، كما شاركنا أعضاء مؤسسة الخوئي في لندن، وفي مقدمتهم السيد مجيد الخوئي والسيد يوسف الخوئي، خبراتهم التي لا مثيل لها في شؤون المسلمين والشيعة في جميع أنحاء الشرق الأوسط، وقد كان السيد غانم جواد، الذي يعمل الآن أيضاً مع مؤسسة الخوئي، متعاوناً بتوفير المصادر والاتصالات مع الشيعة العرب في العديد من البلدان، كما قام محمد عبد الجبار وموفق الربيعي بترتيب اجتماعات في لندن وساعدا في الحصول على مواد عن المذهب الشيعي.

ونعبر عن امتناننا لمعهد الولايات المتحدة للسلام لتقديمه المنحة التي جعلت إنجاز هذا الكتاب ممكناً.

غراهام إي فولر

رند الرحيم فرانك

المقدمة

قبل ثلاثين عاماً، لم يكن لكتابٍ يتحدَّثُ عن الشيعة أنْ يحظى بالاهتمام في الغرب إلا من قبل حفنة من المتخصِّصين الإقليميِّين في الشرق الأوسط، ولكن منذ العام 1979، وضعت الثورة الإيرانية نسختها الشيعية من الراديكالية الإسلامية على الخريطة العقائدية للشرق الأوسط، الأمر الذي أدى إلى سلسلة من أعمال حرب العصابات والإرهاب في جميع أنحاء المنطقة من قبل المنظمات الشيعية العربية التي تحدَّت الغرب عسكرياً، وهذا ما لم تشهدْهُ المنطقة من قبل، ومن ثَمَّ أصبح الشيعة في الشرق الأوسط معروفين في الغرب للأسف بسياسات العنف والتعصب والتفجيرات الانتحارية في المقام الأول، فما الذي دفع الشيعة ـ حتى لو كانوا أقليَّة عددية ـ إلى هذا النوع الاستثنائي من السياسات العنفية؟ ما هي المظالم التي دفعَتْهم إلى الانخراط في عدد من أكثر العمليات الإرهابية وحرب العصابات مأساويةً وتأثيراً ممَّا شهده العالم خلال العقدين الماضيين؟.

من الناحية الاستراتيجية، فإنَّ الشيعة في العالم العربي يتركَّزون في قلب أكبر منطقة منتجة للنفط في الشرق الأوسط، بجوار شرايين النفط في الخليج العربي، ويمكن للشيعة العرب نظرياً، إلى جانب إيران، أنْ يُهَيمِنوا على معظم نفط الخليج، ومع ذلك فإنَّ هؤلاء الشيعة العرب الذين يبلغ تعدادهم نحو 14 مليون نسمة والمنتشرين في خمس دول خليجية عربية ما زالوا مجهولين تقريباً لدى صنَّاع السياسة الغربيين، كما أنَّهم كانوا ومازالوا مُستبعَدِين عن أيِّ تعبيرٍ سياسي في كل مكان، باستثناء إيران، حتى وقتنا الراهن، وعند البحث في المذهب فإن إيران ـ حيث السُّلطة بِيَدِ الشيعة ـ هي التي تحظى بالاهتمام الرئيس من قبل المؤسسات الأكاديمية والسياسية الغربية، أمَّا الشِّيعة في العالم العربي فلا يَحظَون، في حين إنَّ الدول العربية في المنطقة بالطبع على دراية عميقةٍ بسكَّانها الشيعة، فقدْ قامتْ بقمعِهم منهجيَّاً على مدى قرون، ممَّا تسبَّب بتوتُّراتٍ داخليةٍ أصبحت مصدراً مستمرَّاً لعدم الاستقرار.

إذا كان دينُ الإسلامِ يعاني إلى حدٍّ ما من سوء الفهم والنظرة المتحيِّزة في الغرب، فإنَّ الإسلام الشيعي يقع في الحدِّ الأقصى من هذا الطيف السلبي، فقدْ خلقتِ التجربة الأمريكية

مع إيران في أثناء الثورة الإيرانية وأزمة الرهائن، وما أعقبها من أعمالٍ إرهابيةٍ شيعيةٍ مدمِّرةٍ في لبنان خلال الثمانينيات، صورةَ الشيعةِ التي ما تزال سائدةً، هذه الصورة النمطية الغربية للشيعة العرب تصوِّرهم على أنَّهم مجتمعٌ متماسكٌ ومتطرِّفٌ أيديولوجياً موالٍ لإيران، ومعادٍ بتعصُّبٍ للغرب، أمَّا الواقع فإنَّ كلَّ هذه التعميمات، مع أنَّها تحتوي على بعضٍ من الحقيقة، مُضلِّلةٌ في الأساس.

ليست المشكلة في الغرب فقط، فقد تصاعد التوتر بين السُّنَّة والشيعة في المنطقة على مدى العقود القليلة الماضية على نحوٍ أشدَّ من أيِّ وقتٍ مضى منذ عدَّةِ قرون، وإنَّ فَهْمَ الأسباب الكامنة وراء هذا الواقع أمرٌ جوهريٌّ لفَهْمِ قدرٍ كبيرٍ من السياسة في العالم العربي عامَّةً، والخليج العربي على وجه الخصوص، ويشكِّل اهتمامنا بهذه التوتُّرات منشأَ الدراسةِ الحاليَّةِ؛ إذْ إنَّنا لا نعتقد أنَّ الشيعة، من حيث كونُهم مجتمعاً، يعانون فقط من الصورة غير الدقيقة المأخوذة عنهم في الشرق الأوسط، بل إنَّ حلَّ المشكلة لن يأتيَ إلَّا في السياق الأوسع للإصلاح السياسي في المنطقة.

يقوم هذا الكتاب بتحليل شخصية الشيعة العرب ودورهم في السياسة والمجتمع والدين في الشرق الأوسط المعاصر، ولقد اقتصرْنا على دراسة المذهب الشيعي الاثني عشريِّ (ويطلق عليه أيضاً الجعفري)، وذلك ببساطة لأنَّهم الأكبر والأكثر أهمِّيَّةً ونشاطاً سياسياً في السياسة الشيعية، ولقد استبعدْنا كلّاً مِنَ الزيديين في اليمن والعلويين في سوريا الذين يمثِّلون صِيَغاً غيرَ تقليديةٍ من المذهب الشيعي، كما استبعدنا القليل من الشيعة الإسماعيليين الذين يعيشون في العالم العربي (مقارنةً بالأعداد الكبيرة من الإسماعيليين في آسيا)، لقد انصبَّ تركيزُنا أيضاً على البلدان التي يشكل الشيعة فيها جزءاً كبيراً من السكان الأصليين، وليس جزءاً من مجتمع الوافدين فقط، واخترْنا عدمَ دراسة شيعة الإمارات العربية المتحدة أو عُمان أيضاً، ويرجع ذلك أساساً إلى ضيق الوقت والموارد ولأنَّهما أقلُّ أهميةً في سياسات تلك الدول من دول «الخط الأمامي» التي اخترناها.

وبينما تشكل دراسة الشيعة العرب في مجتمعاتهم المختلفة موضوعاً ضخماً، فإنَّ اهتمامنا هنا هو ذو طبيعة عَمَلِيَّة وليست أكاديمية.

تُطرَحُ قضيةُ الشيعة مِراراً في النقاشات السياسية في كلٍّ من الغرب والشرق الأوسط ضمن سياقات متنوعة، وتتغلغل السياسة في هذا الموضوع في كلٍّ من العراق والبحرين ولبنان

والمملكة العربية السعودية، ويجب على أيِّ نقاشٍ بشأن سياسات إيران في المنطقة أنْ يأخذَ بعين الاعتبار دور الشيعة العرب في الخليج، كما تتضمَّنُ النِّقاشات السياسية المتعلِّقة بالإرهاب ومكافحته بانتظام مناقشة تنظيم الجماعات الشيعية وأنشطتها، ويعبِّر المؤسِّسون كثيراً عن قلقهم بشأن الأغلبية الشيعية في العراق وارتباطها بالنفوذ الإيراني المستقبلي في البلاد لدى مناقشة قابليَّة التجربة الديمقراطية للحياة في عراق المستقبل.

إنَّ للقضية الشيعية في المنطقة آثاراً تتجاوز مجرَّد السياسة الطائفية، بل إنَّ محنةَ الشيعة ـ بوصفهم أقلِّيَّةً دينيةً مضطهدةً في عددٍ من الدول، وأغلبيةً دينيةً مضطهدةً في دولتين أخريين ـ تصل إلى صميم محنة السياسة العربية الحديثة، فما هي طبيعة الدولة في الشرق الأوسط؟ ومصالحَ مَنْ تمثِّل؟ أتمثِّل مصالحَ الأُسَرِ الحاكمة أم الأقليات الأيديولوجية النخبوية، أم أغلبية السكان؟ مَنِ الذي تشمله الدولة ومن الذي تستبعده، على مستوى الأيديولوجيا وعلى مستوى الممارسة؟ هل تضع الدولة شروطاً مسبقةً للمواطنة والولاء تستثني قطاعات من السكان؟ كيف يمكن دَمْجُ الأقليات في النظام السياسي لدولة الأغلبية؟ ما هي التداعيات السياسية والاجتماعية لإرساء الديمقراطية في العراق والبحرين حيث ستكسب الأغلبية الشيعية ـ المُستبعدَة حالياً ـ صوتَ الأغلبية عند إقامة حُكْمٍ ديمقراطي؟ لا يمكن لواشنطن ولا لدول المنطقة تجاهُلُ هذه الحقائق بعد الآن. والواقع أنَّ الفشل في دمج الشيعة يمثِّل فَشَلَ الدولة العربية على مستوى مُصَغَّرٍ.

يتركَّز سعيُنا تحديداً على معالجة الأسئلة العملية الآتية:

- من هم الشيعة وما الذي يسعَون إليه؟
- ما هي طبيعة دورهم في السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط؟
- ما هي طبيعة (المعضلة الشيعية) من وجهة نظر المجتمعات والحكومات السُّنِّيَّة؟
- كيف سيؤثِّر كلٌّ من الآليات السياسية للدولة ومواقف الشيعة في التَّطوُّرات المحلِّيَّة والإقليمية؟
- ما هي الاستراتيجيات التي يمكنُ، إنْ وُجِدَتْ، أنْ يتبنَّاها كلٌّ من الشيعة والدولة لمعالجة القضية الشيعية؟
- كيف ينبغي أنْ يكونَ تفكيرُ الحكومات الغربية في الشيعة في سياق السياسات المستقبلية للمنطقة، ولا سيَّما فيما يتعلَّق بعمليات التَّحوُّل الديمقراطي؟

نحن ندرك مدى ضخامة المهمَّة التي نقوم بها هنا، والتي تتطلَّب أحكاماً مُعقَّدةً وضروريةً بشأن طبيعة الدور السياسي للمجتمعات الشيعية في مجموعة من الدول.

لقد قام علماء أفضل منا على مدى سنواتٍ بدراسة العديد من جوانب المجتمع الشيعي والسني في مجموعة متنوِّعةٍ من الدراسات العلمية، وبرغم العديد من الأعمال البحثية الرائعة الموجودة، لكنَّ القليلَ منها قد غامر بطرح هذه الأسئلة السياسية ذات الطبيعة الخاصة، ولأننا مهتمون على وجه التحديد بتأثير القضية الشيعية في سياسة كلٍّ من الغرب والشرق الأوسط، فإننا لا نشعر بالحاجة إلى تبرير سعيِنا نحو الحصول على نوع من الإجابات الواسعة عن هذه الأسئلة السياسية الكبرى؛ لأنَّها على وجه التحديد الأسئلةُ التي يمكن أنْ يطرحها صنَّاع السياسة المهتمون، وإذا لم نسعَ نحن أو باحثون آخرون إلى تقديم بعض الإجابات العامة عن هذه الأسئلة من الناحية السياسية ـ كيفيَّة التَّفكير في المشكلة ـ فإنَّ آخرين في الحكومة سيفكِّرون، بخلفيَّةٍ قليلةٍ غالباً واهتمامٍ أقلَّ، لقد اخترنا ما نعتقد أنَّه الأسئلة السياسية الرئيسة لفهمِ شيءٍ ما عن طبيعة الصراع في المنطقة.

ثانياً، هذا الكتاب عن العالم العربي، فبرغمِ وجودِ العديد من الدراسات المكتوبة عن المذهب الشيعي، لكنَّ معظمها يدور حول إيران أو اللاهوت الشيعي، وهناك القليل من الدراسات عن المجتمعات العربية الشيعية عامَّةً، ونأمل أنْ يملأَ هذا الكتاب جزءاً من هذا الفراغ، ولا رغبةَ لدينا في الإيحاء بأنَّ الخلافات بين السُّنَّة والشيعة هي المشكلة الرئيسة في العالم الإسلامي أو حتى في البلدان التي تمَّتْ دراستها في هذا الكتاب، ومع ذلك فإنَّ هذه الخلافات ما هي إلَّا أعراضٌ لمجموعة أكبر من المشاكل التي يعاني منها العديد من الدول العربية، مثل مشكلات المشاركة السياسية، والديمقراطية، وتشكيل هويَّة وطنية شاملة، وإنَّ وجود (قضية شيعية) هو مظهر من مظاهر الفشل في الأنظمة السياسية الإقليمية.

إنَّ شروعنا بتأليف كتاب عن الشيعة العرب شابَهُ شيءٌ من القلق لأسبابٍ عديدة، أولاً: الموضوع هو بمثابة لعنةٍ في العالم العربي، فقد كان العديد من الأصدقاء والمعارف العرب غير مرتاحين على الإطلاق لقيامنا بهذا بالمشروع، والمشكلة في نظرهم حسَّاسةٌ للغاية، والكتابة عنها لن تؤدِّيَ إلَّا إلى فتح جروحٍ قديمةٍ أو تفاقُمِ المشكلة من خلال لفت الانتباه إليها، كما يتردَّد بعض السُّنَّة في الاعتراف بوجود المشكلة على الإطلاق.

ثانياً: تفضِّلُ العديد من حكومات الشرق الأوسط التي تتَّسم سياساتها الداخلية والخارجية

تجاه الشيعة بقصر النظر، عدمَ دراسةِ واقع هذه القضايا أو الإعلان عنها، ولا سيَّما للجمهور الغربي.

ثالثاً: يتساءل بعض الناس عن (أجندتنا الخاصة) من وراء تأليف هذا الكتاب، ويخشى بعضهم من أنَّه يمثِّل (استشراقاً) قديماً يسعى إلى إيجاد الاختلافات داخل المجتمع الإسلامي أو تضخيمها، حيث لا يوجد سوى القليل منها أو لا وجود لها على الإطلاق، ممَّا يجعل المجتمع الإسلامي يبدو متحيِّزاً أو منقسماً أو ضعيفاً أو هشَّاً، أو أنَّنا نقوم بتسهيل نهج (فرِّقْ تَسُدْ) في المنطقة الذي دعا إليه، على سبيل المثال، بعض الاستراتيجيين الإسرائيليين علناً على مدى العقود الماضية (شرق أوسط من الأقليات)، وما إلى ذلك، ويخشى آخرون من أنَّه مهما كانت نيَّتنا صادقة في الشروع بهذا العمل، فإنَّ هذه الدراسة قد تؤدِّي فقط إلى تسهيل مخطَّطات أولئك الذين لا يتمنَّون الخير للمنطقة لعدة الأسباب، ويسألون باختصار: لماذا تُنْشَرُ الملابس المتَّسخةُ على الملأ في حين قد يؤدِّي هذا فقط إلى تفاقُمِ مشكلةٍ حسَّاسةٍ من الأفضل تَرْكُها على حالها؟

إنَّنا حسَّاسون أمام الحُجج، ونشعر أنَّنا ملزمون بأنْ نكونَ صادقين في جَعْلِ أجندتنا واضحةً تماماً، فأوَّلاً: نحن مهتمُّون برفاهية المنطقة وشعوبها، نعم نحن مهتمُّون أيضاً بالمصالح الأمريكية، لكنَّنا نعتقد أنَّه يمكن خدمة مصلحة الأمريكيين على المدى الطويل على نحوٍ رئيسٍ إذا كانت تتطابق مع مصالح ورفاهية شعوب المنطقة، ورفاهية هؤلاء الناس في الوقت الحاضر للأسف منخفضة.

نسعى من خلال هذا الكتاب إلى تشجيع المواطنين وصُنَّاع السياسة في الغرب والشرق الأوسط، على تفكيرٍ أعمق في القضية الشيعية بدلاً من تجاهلها، وتطوير مقاربات منفتحة بشأن كيفيَّة حلِّها، نعتقد أنَّه ليس بالإمكان إقامة مجتمعات قويَّة ومستقرَّة في الشرق الأوسط إذا لم يمتلك جميع المواطنين شعوراً بالانتماء إلى الدولة ومصلحةً راسخةً في رفاهيتها، ويسعى هذا الكتاب في النهاية إلى توحيد الشيعة العرب والسُّنَّة العرب بدلاً من تقسيمهم، ونحن لا نعتقد أنَّ قَدَرَ الشيعة والسُّنَّة أنْ يكونوا متخاصمَين، لكنَّ طبيعة المشكلة تقتضي الاعتراف بها ومعالجتها.

فضلاً عن ذلك، أنَّ السياسات الأمريكية تجاه المنطقة يمكن أنْ تؤدِّي عملاً أفضل بكثير ممَّا قامت به حتى الآن في الجمع بين المصالح الأمريكية ـ أياً كان تعريفها ـ

ومصالح شعوب المنطقة، وقد أُتيحَتْ لغراهام فولر الذي يتمتَّع بخبرةٍ تزيد عن خمسةٍ وعشرين عاماً في الدوائر الحكومية والسياسية الأمريكية، أكثرُ من فرصة لرصد أوجه القصور في هذه في السياسات، فلقدْ تمَّ بناء السياسات الأمريكية نحو الشرق الأوسط ضمن إطارٍ ضيِّقٍ، يميل إلى حدٍّ كبير نحو التركيز على احتياجات إسرائيل ورغباتها في المقام الأول، وعلى (النفط) بالمعنى الضَّيِّق للكلمة مع عدم إيلاء اهتمام يُذْكَرُ للنُّظُم السياسية والاجتماعية الأوسع ذات الأهمية الحاسمة التي تحيط بعملية استخراج النفط من الأرض وتصديره، ولقد ركزت هذه السياسات على (القضايا الأمنية) بالمعنى العسكريِّ الضَّيِّق بوصفها (حلولاً عسكريةً سريعةً)، بينما تتجاهلُ المصالحَ طويلةَ الأمد والتطورَ السياسيَّ للمنطقة، وفضلاً عن ذلك فقدْ أدَّى التدخل الغربي المتكرر على مدى عقود إلى إعاقة النضج السياسي لهذه المجتمعات، كما هو الحال مع الدعم الأمريكي غير المشروط إلى حدٍّ كبير للأنظمة الاستبدادية الراسخة، وعلى العكس من خطابها المُعْلَنِ، لم يكنْ لواشنطن اهتمامٌ كبيرٌ بالديمقراطية في المنطقة، كما أنَّ غياب الحكم الرشيد في المنطقة حتى يومنا هذا نتيجةً لذلك هو المصدر الأساسُ للأزمة وعدم الاستقرار، وبالطبع يُعَدُّ النفطُ وإسرائيلُ جزءاً أساساً من المصالح الأمريكية، والتحدي الذي يواجه أمريكا هو صياغةُ حسٍّ أكثرُ استنارةً بالمصالح الذاتية، يمكن أنْ يجمع مصالحَ كلٍّ من الولايات المتحدة وجميع شعوب المنطقة على نحوٍ أفضل، فلقد كان فشلُ سياسات الولايات المتحدة في هذا المجال واضحاً وذا تكلفةٍ متزايدة للجميع.

إذا كانت مقاربتنا نحو المنطقة تتضمَّن أيَّ تحيُّزٍ فلسفيٍّ واسعٍ، فهو الإيمان بالحاجة الماسَّة لتوسيع العملية الديمقراطية، وقد عملت رند الرحيم فرانك، الأميركية العراقية من أصل مختلطٍ سني شيعي، على قضايا التحول الديمقراطي في العراق، وقد أثارت العقبات الموضوعة في طريق الديمقراطية والتَّعدُّديَّة في العالم العربي انزعاجها ولا سيَّما العقباتُ التي غالباً ما يتمُّ وضعها من قبل الحكومات العربية بموافقةٍ مؤسفةٍ من الولايات المتحدة، ونحن لا ندعو إلى فرض مؤسسات على الطراز الأمريكي على الشرق الأوسط أو الترويج لتغيير الأنظمة بالكامل، لكنَّنا نعتقد أنَّ الديمقراطية بوجهٍ أو بآخر هي قيمةٌ عالمية، وأنَّ الحكمَ الرشيد يجب أنْ يخدم مصالح جميع الناس، بما في ذلك رفاهيتهم الأخلاقية، كما أنَّ لجميع الشعوب الحقَّ في التعبير عن آراءها فيمن يحكمها، وبأيِّ السياسات المتبعة يفعل ذلك، وأنَّه ينبغي حماية جميع الشعوب من الحكم الجائر والتَّعسُّفيِّ والاستبدادي، كما نعتقد أيضاً

أنَّ الدين ـ والإسلام في الشرق الأوسط تحديداً ـ يمكن أنْ يساعد في تأطير النقاش الأخلاقي بشأن تطبيق هذه القضايا، ولكن من الواضح أنَّ هناك جدلاً كبيراً أيضاً بشأن (مَنْ يتحدَّث باسم الإسلام) الأمر الذي يعقِّدُ كثيراً دورَ الإسلام في الحياة السياسية، أخيراً لا نرى سبباً لعدم توافق كلِّ هذه المبادئ العامَّة لحقوق الإنسان والحكومة التمثيلية مع الإسلام، وسيتَّفق معظم المسلمين على ذلك.

أخيراً، ليس الهدف من هذا الكتاب أنْ يكونَ بمثابة اعتذارٍ للشيعة، فنحن لا نسعى إلى تعزيز رفاهية الشيعة على مصلحة السُّنَّة ولا العكس، بل يمثِّل الكتاب دراسةً لظروف المجتمع الشيعي وعلاقاته وتطلعاته في العالم السُّنِّيِّ، وتتجلَّى القضية في كيفيَّة تحقيق حُكْمٍ مستجيبٍ ومسؤولٍ ومُنْصِفٍ لجميع المجتمعات.

من الواضح أنَّ مواقف الشيعة وتعريفهم لذاتهم يتأثَّر بدرجة كبيرة بالبيئة الاجتماعية والسياسية التي يعيشون فيها، لذلك شعرنا أنَّه من الضروري تكريس بعض النقاش لطبيعة الأنظمة في المنطقة التي تشكل تلك البيئة، وفي حين نفضِّلُ تَجَنُّبَ إلقاء اللوم على أنظمة معيَّنةٍ، شَعَرْنا أنَّه لا يمكننا البقاء صامتين حيث نعتقد أنَّ نظاماً ما يتحمَّل في الواقع مسؤولية كبيرةً عن الأزمة مع الشيعة، ولا سيَّما في العراق والبحرين والمملكة العربية السعودية، وحيث نرى أنَّ الأنظمة تعمل عملاً جيِّداً، ولا سيَّما في حالة الكويت، أشرْنا إلى ذلك أيضاً.

المنهجية

مع وجود عدد كبير من الكتابات عن المذهب الشيعي بوصفه علماً دينيَّاً، وعددٍ قليلٍ من الكتب الممتازة عن الشيعة في العراق ولبنان، كان هناك عددٌ أقلُّ بكثير من الأعمال المُكرَّسةِ للمجتمعات الشيعية العربية بوصفها ظاهرةً مستقلَّةً في حد ذاتها، وقد رجعنا في أثناء عملية تأليف هذا الكتاب إلى عدد كبير من المؤلفات عن المذهب الشيعي والدول العربية قَيْدِ الدراسة، لكنَّنا شعرنا أيضاً بالحاجة الماسَّة إلى تجاوز الدراسات الأكاديمية البحتة لفحص المواقف الواقعية والتجارب اليومية للشيعة العرب أنفسهم، نتيجةً لذلك أجريْنا حوالَي مئتي مقابلة مع أشخاصٍ من الشيعة في جميع الدول التي يشكِّل الشيعة فيها جماعاتٍ مهمَّةً، وتشكِّل هذه المقابلات العمودَ الفقريَّ الأساسَ لعملنا، وتمَّ إجراءُ عددٍ كبير من المقابلات في الشرق الأوسط نفسه، برغم أنَّه في حالات قليلة، مثل العراق، لم يكن القيامُ بذلك ممكناً، كما أجرينا مقابلاتٍ مع أعدادٍ كبيرة من العرب الشيعة الذين يعيشون خارج الشرق الأوسط،

وكثير منهم وليس جميعهم ناشطون في السياسة الشيعية، فتحدَّثنا مع طيفٍ واسعٍ من الناس بما في ذلك رجال الدين والإسلاميين والعلمانيين والأكاديميين والشخصيات العامَّة، والنساء وكذلك الرجال، والشباب وكبار السن، شارك المؤلِّفان كلاهما مشاركةً كاملةً ومتساويةً في إجراء المقابلات والبحث والتحليل وصياغة الكتاب.

نَعِيْ تماماً أنَّ موقف الشيعة في المنطقة يعتمد على المواقف السنية بقدر ما يعتمد على الشيعة أنفسهم، لذلك ناقشنا المشكلة مع العديد من السُّنَّة أيضاً، ومن خلفيات مختلفة بما في ذلك المتدينين وغير المتدينين، لنطَّلِعَ على وجهات نظرهم عن الشيعة بوصفهم مجموعةً، وكيف يرون المشكلة، «في لبنان استفدنا أيضاً من آراء الأكاديميين المسيحيين وأعضاء البرلمان.

بينما ركزنا باستمرار على بعض الأسئلة الرئيسة في البداية، ولم تتكوَّن أيٌّ من مقابلاتنا من استبيانات رسمية، ولكنَّها كانت بعيدةَ المدى ومُصَمَّمةً خصِّيصاً للفرد والوضع المعنيَّين، ونتيجةً لذلك، نشعرُ أنَّنا اكتسبْنا فَهْماً مُنصفاً للمواقف بين طائفةٍ واسعةٍ من الشيعة، وبين السُّنَّة إلى حَدٍّ كبير كذلك، لم نتبع نهجاً كمِّيَّاً لهذه المقابلات، بل سعيْنا إلى اكتساب فَهْمٍ قويٍّ للمواقف والنفسيات والحالات والمشاكل والمخاوف والأهداف والاهتمامات للعديد من الأشخاص الذين تمَّت مقابلتهم، ونحن ندرك أيضاً أنَّ بعض الأفراد قد يكونون أقلَّ استعداداً، وربَّما أقلَّ رغبةً من غيرهم في مشاركةِ مخاوفهم العميقة مشاركةً كاملةً، وربَّما وَجَدَ أفرادٌ آخرون في المقابلة مناسبةً للتعبير عن الكثير من المظالم المكبوتة التي تتجاوز تصوُّرات الشيعة الآخرين في نفس المجتمع، لقد أخذْنا على عاتقنا محاولة إيجاد التوازن الصحيح في تقييم أوضاع كلِّ بلد، وببساطة لم نسعَ إلى أنْ ننقلَ بأمانة ما قيل لنا، ولكن لعمل توليفةٍ خاصَّةٍ وتحليل هذه الآراء وتحديد نوع الصورة الأوسع التي تعكسها.

انتابنا في جميع الحالات تقريباً شعورٌ بأنَّنا مضطرُّون إلى طَمْأَنَةِ الأشخاص الذين تمَّت مقابلتهم بأنَّ هوياتهم ستكون مَحميَّةً، وهو ضمانٌ مطلوبٌ عادةً في كلِّ الحالات التي يتحدَّثون فيها بِحُرِّيَّةٍ نِسبيَّة، وقد امتنعْنا، حرصاً على الاتساق، عن التحديد الواضح للهوية في جميع الحالات تقريباً، نحن مدينون بشكر كبير لجميع الذين وافقوا على المقابلات معنا، وساعدونا في تحديد المصادر، وقدموا الوثائق والأدبيات، وإنَّنا نأسف بشدَّة لأنَّنا لا نستطيع ذكرهم على الملأ.

يتألف الكتاب من ثلاثة أقسام: (1) أربعة فصول تشكل تحليلاً أوسع للوضع العام ولقضية الشيعة عامَّةً. (2) خمسة فصول تمثل دراسات حالة من البلدان الرئيسة في العراق ولبنان والكويت والبحرين والمملكة العربية السعودية، وقد كُتِبَت اعترافاً بأنَّ المجتمع الشيعي ليس موحداً، وهي نقطةٌ رئيسةٌ في الدراسة، وهناك اختلافات داخل الطوائف الشيعية في البلد الواحد، وبين الطوائف الشيعية في البلدان المختلفة، أخيراً: (3) فصلان يناقشان الشيعة في مواجهة الغرب والآثار السياسية للدراسة، متبوعان بملخَّصٍ موجَزٍ للنتائج الرئيسة للدراسة.

في دراسة موسَّعة من هذا النوع يُعَدُّ التعميمُ أمراً لا مَفَرَّ منه، بل مطلوباً بالفعل إذا أردنا أنْ نتوصل إلى فَهْمِ أيِّ معنًى للظاهرة الأوسع، هذه التعميمات التي قمنا بها مُبَرَّرةٌ جزئياً بالتشابه الكبير من دولة إلى أخرى من حيث المشكلات الأساسية التي تواجه المجتمع الشيعي في جميع أنحاء المنطقة، ونأمل أنْ توفِّر الفصولُ التي تركز على بلدان معيَّنةٍ الفروق والتظليل اللَّذين يناسبان الملاحظات العامة.

كما أنَّنا ندرك خطورة عَدِّ الشيعة جماعةً عرقية، أو التعامل مع القضية كأنَّها مشكلةٌ عرقية، وهي ليست كذلك، ومع ذلك فإنَّ الهوية الثقافية القوية للشيعة، والطريقة التي ينظر بها إليهم غالبية السُّنَّة، تقدم بالفعل أوجه تشابه مع المشكلات التي تعاني منها الجماعات العرقية، فضلاً عن ذلك تشابه حلول هذه المشكلات غالباً أنواعَ الحلول التي تتطلَّبها أيضاً المشكلات العرقية، مثل الاعتراف بالهوية وعدم التمييز وقضايا الاندماج والاستيعاب والولاءات الخارجية المحتملة وما إلى ذلك.

نعتذر مُقدَّماً عن الأخطاء الحتمية التي تتسلَّل إلى أيِّ عملٍ، كما نعتذر لأيِّ شخصٍ قد يشعر بالإهانة أو الانزعاج بسبب هذا الكتاب، فهذا لم يكن في نيَّتنا، ونأمل بصدق أنْ يشعرَ الشيعة الذين قرؤُوا الكتاب بأنَّه منصف، والأهمُّ من ذلك أنَّه مفيدٌ، ويعكس وجهات نظرهم، كما نأمل أنْ يجدَ السُّنَّة الذين قرؤُوه بعضَ الأفكار التي من شأنها أنْ تفيدَهم في التعاون مع مواطنيهم الشيعة للمساعدة في تحقيق مستقبلٍ أفضلَ للجميع في المنطقة، تؤثِّرُ مشكلة الأقلِّيَّات في مجتمعات الشرق الأوسط على المجموعتين كلتيهما، حيث إنَّ كلّاً من الشيعة والسُّنَّة هم أقلِّيَّاتٌ في دولة أو أخرى، ونأمل أنْ يساعد الكتاب صُنَّاعَ السياسة الغربيِّينَ في وَضْعِ قضيَّةِ الشيعة العرب في سياقٍ سياسي واجتماعي أوسع وأكثر ثراءً يساعد في تسهيل صياغة سياسات أكثرَ تفهُّماً.

ملاحظةٌ بشأن استخدام المصطلحات: استخدمنا مفردةَ (شيعيٍّ) للإشارة إلى الأشخاص على نحوٍ مفردٍ، أما اسم الجمع (شيعة) فيشير إلى اتباع المذهب الشيعي عامَّةً، وفي اللغة الإنجليزية استخدمنا مفردة (Shi'ite) صفةً.

غراهام إي فولر
رند الرحيم فرانك

واشنطن دي سي
تشرين الأول ـ أكتوبر 1999

الفصل الأول

الهوية الشيعية

يشكل الحديث عن الشيعة في العالم العربي قضية حساسة يفضل معظم المسلمين عدم التطرق إليها(1)، ففي حين يرى بعضهم أنَّه لا وجود للقضية أساساً، يفضل الكثيرون تجاهلها لِمَا تثيره من تساؤلاتٍ مُقلقةٍ عن المجتمع والسياسة العربية تتحدَّى الافتراضات الراسخة بشأن التاريخ والهوية العربية، فالسُّنَّة عامَّةً يفضِّلون تجنُّب الموضوع، وحتى الكثير من الشيعة لا يشعرون بالارتياح لطرحه، إلَّا أنَّه تحت هذا الإنكار الظاهري يكمُنُ اعترافٌ ضمنيٌّ بأنَّ الشيعة يمثِّلون مشكلة لم تُحَلَّ في النظام السياسي العربي الإسلامي، تعود إلى بداية التاريخ الإسلامي، وقدْ يكون لها تأثيرٌ عميقٌ في السُّبُل التقليدية لتنظيم المجتمع والحكم في العالم العربي.

فأنْ تكونَ شيعياً في العالم الإسلامي هو بالتأكيد جزءٌ من مشكلة الهويَّة التي تتغلغل في قلب السياسة والمجتمع في العالم العربي والإسلامي، هذا العالم الحافل بالمشاكل المتعلقة بالهوية، والتي برزَتْ أكثر على مدى العقود الماضية، ولا سيَّما بعد انتهاء الحرب الباردة، وينطبق الأمرُ نفسُه على الشرق الأوسط، حيث لا ترتبط الهوية في كثير من الأحيان بالدين بقدر ارتباطها بالإثنية، كما أنَّ قضيةَ كونِ المرء شيعياً أو سنِّيًا ليست مشكلة الهوية الوحيدة في العالم الإسلامي، كما أنَّها ليست المحدِّدَ الأساسَ لهوية، فالهويات الدينية الأخرى في المنطقة تقوم بدورٍ أيضاً: فالمسلم مقابل البروتستانتي أو الكاثوليكي، أو الأرثوذكسي، أو الزرادشتي، أو الدرزي، أو العلوي، أو اليهودي، كما أنَّ الدين لا يشكِّل بالضرورة الهويةَ المُهيمِنة، وإنَّ جميع الأفراد في الواقع لديهم هويات متعدِّدة: القبيلة، والعشيرة، والمنطقة، والجنسية، والدين، والجنس، والمهنة، والطبقة، والعرق، واللغة، والثقافة، وما إلى ذلك، وبعض الهويات تشكلها الحدود الدولية التي تفصل بين الأردني والعراقي والسعودي والإيراني، ويمكن أنْ تتجاوزَ هويات أخرى الحدود الوطنية، لكنَّ كلَّ هذه الفروقات قد تكون مهمَّةً في تحديد موقع

الفرد ومكانته في المجتمع، وكما يمكن أنْ تؤثِّر على مستوى الرفاه الاقتصادي أو الاجتماعي أو مدى قدرته على الوصول إلى مواقع السلطة والامتيازات، (على سبيل المثال، في استطلاع غير رسمي أجراه المؤلفان بين الشيعة العراقيين، طُلِبَ منهم ذِكْرُ مكوِّنات هويتهم حسب الأهمية، ودائماً ما كانت الهوية العراقية في رأس القائمة، تليها الهوية العربية أو الإسلامية؛ وقدْ كانت الشيعية هي المكون الرابع عادةً، ومع ذلك لن يلتزم جميع الشيعة بهذا الترتيب).

في النهاية، تميل الظروف الخارجية إلى إبراز أحد جوانب هوية الفرد على حساب الجوانب الأخرى في وقت ما، حيث إنَّ التمييز ضدَّ سِمةٍ معيَّنةٍ من سمات هوية الفرد يعزِّز هذه السمة بالنسبة إلى السمات الأخرى، إنَّ من الخصائص المؤسفة لكثيرٍ من سياسات العالم الإسلامي هي كونُ قضية الهوية الشيعية يجب أنْ تظلَّ عنصراً رئيساً في الشؤون السياسية والاجتماعية في معظم البلدان، ولا ينبغي للهوية الشيعية أنْ تحظى بهذه الأهمية، لكنَّها تكتسب أهمية متزايدة عندما تصبح عاملاً في اتجاهات غير الشيعة، بعبارة أخرى: إنَّ المسؤولية عن بروز الهوية الشيعية في المجتمع والسياسة لا تقع على عاتق الشيعة وحدهم، ولكن المسؤولية تقع، بالقدر، نفسِه على الأقلِّ، على عاتق السُّنَّة الذين يُهيمِنون على الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جميع الدول العربية باستثناء سوريا ولبنان.

(المسألة الشيعية) ليست مجرد قضية عادية لأقلية في المجتمع، فالشيعة في الواقع ليسوا حتى أقليات عددية في العديد من بلدان المنطقة، ففي العراق والبحرين يشكِّلون أغلبية واضحة، لكنهم مع ذلك ما يزالون يعانون من وضع (الأقلية)، كما يمثِل الشيعة أغلبية نسبية في لبنان، حيث اكتسبوا مقداراً من السلطة السياسية يتناسب مع أعدادهم في السنوات الأخيرة فقط، وبمعزل عن المسألة العددية فإنَّ مِحنَةَ الشيعة، من نواحيَ كثيرةٍ، أكثرُ تعقيداً من مجرد قضيةِ أقليةٍ، كونها قضيةً أكثرَ حساسية، لا يتمُّ التطرق إليها أو طرحها، فالمسيحيون على سبيل المثال هم أقلية دينية مُعترَفٌ بها، والأكراد في العراق أقليةٌ عرقية مُعترَفٌ بها، وكلاهما يحتلُّ مكانةً مُعترَفاً بها في المجتمع، بغضِّ النظر عن مدى الحرمان وسوء هذه المكانة في بعض الأحيان؛ إذْ يمكن للمسيحيين والأكراد نظرياً على الأقل المطالبة بالحصول على حمايةٍ وحقوق معينة من الدولة من دون إثارة الحساسية أو الإخلال بالنظام الاجتماعي القائم، وهذا أبعد ما يكون عن حال الشيعة.

إنَّ حساسية القضية الشيعية تكمن في جذورها العميقة التي ترجع إلى الخلافات المبكرة في المجتمع الإسلامي، فمن الناحية النظرية تُعَدُّ الأمَّةُ الإسلامية (المجتمع الإسلامي العالمي عامَّةً)

أمةً متجانسة وموحَّدةً، لذا فإنَّ التركيز على الاختلافات داخلها يكون موضع إدانة غالباً على الفور بوصفه محاولةً لشقِّ الصف، فمجرد إعلان الشيعة نسختَهم من الإسلام، أو تمايزَهم ـ بل وجودَهم حتى ـ يمثِّل مشكلةً حساسةً تفتكُ بجوهر الوحدة الإسلامية وتقوِّض الرواية التاريخية التقليدية عن الدولة الإسلامية التي تسعى إلى تقديم التاريخ الإسلامي بوصفه استمراريةً غيرَ منقطعةٍ ولا تشوبها شائبة، ولطالما رفضتْ الحكومات العربية والإسلامية في الماضي التعاطيَ مع هذه القضية مباشرةً، مفضِّلة تجاهلها أو التَّستُّرَ عليها بوصفها جزءاً من (عمل غير مكتمل) للإسلام، لكنَّ الالتفاف حول المشكلة لا يفيد في حلها وقد لا يُعَدُّ خياراً حتى.

في جوهر «المسألة الشيعية» تكمن سلسلة من المعتقدات النمطية داخل الفكر السُّنِّيِّ التقليدي، مَنْشَأُ الكثير منها هو أسطورة وحدة الأمة، ويشكل المذهب الشيعي ضمن إطار الوحدة (الانقسام الأم) المخيف في الإسلام، ومصدراً لزعزعة الاستقرار، لأنَّه حدث في وقت مبكر جداً من تاريخ الإسلام، ويمثل الشيعة في التصورات النمطية مجموعةً دينيةً مُنشقَّةً، إسلامهم غير صحيح ومشكوكٌ فيه، وموقفهم تجاه الدولة غير موثوق به، ويفضلون الحفاظ على حياتهم المجتمعية بمعزل عن السُّنَّة، ويدينون بالولاء، روحياً على الأقل، إلى خارج الدول العربية، إلى إيران الشيعية، وليست أيٌّ من هذه القوالب النمطية دقيقة، لكن جميعها تحتوي على شيء من الحقيقة في أزمنة معينة وفي ظل ظروف معينة.

تتسم نظرة الغرب إلى الشيعة أيضاً بالنمطية، بوصفهم مجموعةً متجانسة تتسم بالتعصب الديني والميل نحو العنف والتطرف، ومعاداة الولايات المتحدة، وتستند هذه النظرة المُبَسَّطة إلى أكثر مظاهر تأكيد الذات إثارةً لدى الشيعة، والتي بلغت ذروتها في العقد الذي تلا قيام الثورة الإيرانية؛ إذْ دفعتْ أمواج الثورة الإيرانية العاتية، التي اجتاحت لبنان والعراق ومنطقة الخليج العربي، الغربَ على نحوٍ واضحٍ إلى النظر إلى المذهب الشيعي على أنه مذهبٌ متشددٌ وعدوانيٌّ، وتجاهلِ الفروق الموجودة بين الشيعة الإيرانيين والعرب، وضمن الشيعة العرب أنفسهم، ولقد ساعد الشُّحُّ في الدراسات الجادة عن الشيعة، ولاسيَّما الشيعة العرب، قبل ظهور إيران الخميني، في تشكيل هذا التصور المنتشر عن الشيعة، ولهذا كانت مقاربة الغرب للمذهب الشيعي انطباعية بدلاً من أن تكون تحليلية، استندت إلى صور مُجتَزَأةٍ افتقدت إلى تصور العالم الشيعي، وكانت مدفوعة برد الفعل بدلاً من البحث.

إنَّ واقع الشيعة في العالم العربي أعقدُ ممَّا يبدو، فما تسعى هذه الدراسة إلى توضيحه هو أنَّه بالرغم من وجود قواسم مشتركة في المعتقدات الدينية والتقاليد الثقافية والذاكرة

التاريخية، التي تخلق شعوراً بالانتماء للمجتمع بين الشيعة، ولاسيَّما أولئك الذين يعيشون في العالم العربي، لكنَّ علينا أنْ ندركَ أيضاً أنَّ الشيعة ليسوا كتلةً متجانسةً، فهناك تنوُّعٌ في المعتقدات والغايات، فضلاً عن اختلافات في مدى التقيد والالتزام بهذه القواسم المشتركة، أضف إلى ذلك أنَّه على الرغم من أنَّ العديد من المشاكل التي يعاني منها الشيعة في جميع أنحاء المنطقة متشابهة، إلا أنها ليست متطابقة بل تتباين تبعاً للمسارات التاريخية والظروف المختلفة للمجتمعات في كل بلد على حدة، وقد أدى ذلك إلى ظهور مقاربات واستجابات متباينة من قبل المجتمعات الشيعية تجاه المجتمعات الأوسع التي يعيشون فيها.

مكونات الهوية

سُمِّيَ (الشيعة الاثنا عشرية) بهذا الاسم؛ لأنَّهم يعترفون باثني عشر إماماً شيعياً (القادة الروحيين للطائفة) بوصفهم مرشدين للطائفة الشيعية حتى غيبة آخرهم في أواخر القرن التاسع، ليعود في يوم من الأيام وفقاً لمخطَّطٍ إلهيٍّ) كما يُسَمَّون أيضا (الجعفرية) نسبةً إلى الإمام جعفر الصادق، الإمام السادس والمعلم الأكبر الذي أسَّس التقاليد والعقيدة الرئيسة للمذهب الشيعي، يمثِّل الشيعة الاثنا عشرية حوالي 10 إلى 15 في المئة من المسلمين الذين يغلب عليهم السُّنَّة، ومع صعوبة إعطاء أعداد دقيقة للشيعة في الدول العربية فمن المسلم به أنهم يشكلون أقليات مهمَّة في كلٍّ من الكويت والسعودية وعُمان، وهم يشكلون أكثرية نسبية في لبنان، وأغلبية في العراق والبحرين.

يبدأ تاريخ التشيُّع(2)، وفقاً للعديد من التفسيرات، فورَ وفاة النبي محمد بوصفه حركةَ احتجاجٍ سياسيٍّ على هويَّة الشَّخص الَّذي سيخلف النبي وكيف سيتمُّ تحديد الخلافة، وتطورت هذه الصيغة الأولية من التشيُّع إلى عقيدة مُعتَرفٍ بها ومنفصلة بدءاً من القرن التاسع وما تلاه، حيث نمَتْ مراكز التعليم الشيعية في العراق وإيران خلال العصر العباسي، لتنشط أكثرَ في القرن العاشر في ظلِّ حكم الأسرتين البويهية في العراق والحمدانية في سوريا، أصحاب الميول الشيعية، وهكذا فإنَّ الانتشار المبكر للشيعة في العراق ولبنان والبحرين، وكذلك إيران، يسبق بوقت طويل التأسيس الرسمي للمذهب الشيعي في إيران الذي حدث فقط في عهد الصفويين أواخر القرن السادس عشر(3)، حيث قام الشاه إسماعيل الصفوي (وحكام فارس اللاحقين) بدعوة العلماء الشيعة من جبل عامل في لبنان ومن البحرين إلى إيران لمساعدته في المهمة الصعبة لنشر العقيدة في طول وعرض إيران السُّنِّيَّة. (4)

إنَّ التاريخ الطويل للمجتمعات الشيعية في العالم العربي وتوزُّعها عبر المناطق والدول والهويات الوطنية، يجعل من تساؤل (هل هناك شيء مثل هوية شيعية عامة وشاملة؟) تساؤلاً مشروعاً، فهو يفترض مسبقاً وجود أرضية مشتركة واسعة تتجاوز الجغرافيا والتاريخ والسياسة وحتى الأصل العرقي، ففي حين إنَّه من المتعارَف عليه أنَّ للعرق القدرة للحفاظ على الترابط، ولكنْ من غير الواضح وجودُ قدرةٍ مماثلةٍ للانتماء الطائفي، وتشير الأدلة إلى أنَّ هناك عواملَ داخليةً وخارجيةً تُسهِم في تكوين الهوية الشيعية، لقد ميَّزت العوامل الدينية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية المشتركة تجربة المجتمعات الشيعية، وخلقت روابط مشتركة أسهَمت في تشكيل الهوية الشيعية بصرف النظر عن الاختلافات المحلية أو الفردية ضمن هذه العوامل.

يشترك الشيعة مع السُّنَّة في الإيمان بمبادئ العقيدة الإسلامية كما وردت في القرآن والسيرة (قصة حياة النبي) وأحاديث النبي محمد(الأقوال المُجمَعَة والمدوَّنَة)، والالتزام بـ(الأركان) الخمسة للإسلام، لكنَّ الاختلافاتِ الكبيرةَ في التفسير والعبادات المضافة هي ما يميز الممارسات الشيعية عن غيرها، فقدْ حَدَثَ الانقسام بين المسلمين في البداية بشأن مسألةٍ سياسيةٍ هي مَنْ يجب أنْ يخلف النبي في قيادة أمة المسلمين، فرأى أنصار عليٍّ (المعنى الحرفي لكلمة شيعة) أنَّ الخلافة يجب أنْ تذهب إلى آل البيت من نسل النبي، ويمثلها أولاً علي (ابن عم النبي وصهره) ومن ثَمَّ ذُرِّيَّةُ عليٍّ من زوجته فاطمة بنت الرسول، ومع تَبَلْوُرِ المذهب الشيعي الاثني عشريِّ، تَمَّ عَدُّ اثني عشر شخصاً من نسله على وجه الخصوص أئمَّةً شرعيين ودانوا لهم بالولاء بوصفهم قادةً للطائفة في حياتهم وتمَّ تقديسهم بعد وفاتهم، ويؤمن الشيعة بعصمة الأئمة الاثني عشر وبتلقِّيهم الوحيَ الإلهيَّ المباشر، وهذه المعتقدات التي يرى السُّنَّة فيها تعارُضاً مع تعاليم الإسلام، حتى إنَّ بعضَهم ينظر لها على أنَّها وثنيَّةٌ، وليست من الإسلام في شيء، علاوة على ذلك فإنَّ الإيمان بالغيبة المؤقَّتة للإمام الثاني عشر والأخير في القرن التاسع أدَّى إلى ظهور عقيدة الرجعة الألفية الشيعية، عندما يكشف الإمام الغائب عن نفسه ويقود المؤمنين ضدَّ قوى الشر، وفي غياب الإمام الثاني عشر تتمُّ إحالة شؤون المؤمنين إلى وكلائه، وهم العلماء أو مراجع التقليد (المفرد المرجع) الذين تعمَّقوا في الفقه الإسلامي ولديهم السلطة لتفسير النصوص الإسلامية والفتاوى من منظور الحياة المعاصرة.

الدراما المحورية في المذهب الشيعي هي المقتل المأساوي للحسين، الإمام الثالث

وحفيد الرسول، على يد الأمويين في معركة يائسة وغير متكافئة بالقرب من كربلاء في العراق عام 680؛ إذْ أصبح «استشهاد» الحسين الذي يسمِّيه فؤاد عجمي «نموذج كربلاء»(5) الفكرة المهيمنة على التفسير الشيعي للعالم، والتي تدور حولها الكثير من الطقوس والرمزيات الشيعية، من هذه الدراما تنبع دوَّامة الاستشهاد والاستلاب التي تتخلَّل التاريخ الشيعي، لتعزِّز معتقداتٍ فرعيةً تؤمن بالعدل (العدالة الإلهية)، وصراع الألفية في نهاية الزمان، وخلاص البشرية من خلال عودة الإمام الثاني عشر مجدداً.

يتمُّ إحياء مأساة استشهاد الحسين حرفياً وإعادة تمثيلها سنوياً في ذكرى مذبحة عاشوراء، حيث يتمُّ فَسْحُ المجال بالكامل للتعبير عن الحزن والندم والرثاء من خلال المواكب والأعمال المسرحية والموسيقا، ويكمن التناقض هنا سؤالنا: هل الرثاء للحسين وحده أو لمعاناة الشيعة وتاريخهم المليء بالرفض والهزيمة (6).

لقد حوَّل الشيعةُ معتقداتهم إلى ثقافةٍ دينيةٍ زاخرةٍ لها من القوة ما للعقيدة نفسها متفوِّقين في ذلك على السُّنَّةِ، وهكذا تمَّ نَسْجُ نظامٍ مرجعيٍّ من النصوص والطقوس والعادات الفولكلورية والأساطير الشعبية والشعائر الدينية، وكثير منها دخيل على العقيدة، في نسيج الوعي الجمعي الشيعي، ممَّا منحه رمزية غنية ومميزة، ويقدِّس الشيعة أهلَ البيت ويكنُّون لهم مودَّةً خاصَّة، وقبور أهل البيت، ولاسيَّما الأئمةُ الاثنا عشر، هي مَزارات مُقدَّسة لها قوةٌ عاطفية وروحية، ممَّا يمنح مدناً مثل النجف وكربلاء وقم ومشهد قدسية خاصة، كما أنَّ زيارات أضرحة الأئمة في هذه المدن، ولاسيَّما كربلاء والنجف في العراق، لا تقلُّ أهمية عن الحج إلى مكة، وهي أكثر تواتراً واحتفالية، وبالنسبة إلى شيعة البحرين أو لبنان الذين يجدون في السفر إلى مكة مع ملايين آخرين في وقت مُحدَّد من العام صعوبةً بالغة أو تكلفة باهظة، يرون أنَّ كربلاء وقم أسهل منالاً وأكثر ترحيباً وتُوفِّران مكاناً للقاء الشيعة من جميع أنحاء العالم الإسلامي، ويزور الشيعة الأتقياء هذه الأضرحة مراراً طالبين البركة وشفاعة الأئمة في مشاكلهم الشخصية، والدفن في مدينة النجف العراقية، بالقرب من الإمام الأول عَلِيٍّ، فَعَلِيٌّ هو مبتغى كُلِّ مؤمن شيعي، وقد كان جزءٌ كبيرٌ من إيرادات المدينة يأتي من دفن الموتى الذين تمَّ إحضارهم من أماكن بعيدة مثل باكستان والهند.

كما كان الحال لدى الكنيسة المسيحية في العصور الوسطى، تمتازُ السُّنَّةُ الشيعية بمواسم الاحتفالات والعبادات والشعائر التي يتمُّ إحياؤها في الغالب جماعيَّاً، وتمتازُ هذه المناسبات بعَقْدِ حلقاتِ العلم والخطب وتوزيع الصدقات، كما هو الحال في عيد الغدير (غدير خم)،

وهو الاحتفال بتسمية محمدٍ لعليٍّ خليفةً له وفقاً للاعتقاد الشيعي، ويُعَدُّ شهر محرَّم من أهمِّ الفترات التي تكثر فيها ممارسة الشعائر والطقوس الدينية ومظاهر الإيمان والتقوى والتجمعات المُوسَّعة في الحسينيات، أو مراكز تجمع الشيعة، وتُعَدُّ مواكبُ عاشوراءَ السنوية لإحياء ذكرى استشهاد الإمام الثالث الحسين أهمَّ حدثٍ في التقويم الشيعي؛ إذْ تستعرض المواكب المكونة من آلاف الرجال مشاهدَ الحزن والرثاء في الأماكن العامة، كما تتضمن في بعض الأماكن أعمالاً مسرحيةً عاطفيةً تصوِّر قصَّة استشهاد الإمام الحسين على الرغم من أنَّ التجسيد البشري محظور في الإسلام، كما تكثر مشاهد اللطميات لشبَّانٍ بظهورٍ وصدورٍ عاريةٍ تغطيها الدماء، وكانت التلاوات العلنية لكتابات الأئمة تُعَدُّ بمثابة صلاة الجمعة لدى أهل السُّنَّة حتى السنوات الأخيرة، إذن يمثِّل أسلوبُ حياة المجتمع الشيعي وطقوسه من وجهة نظر الشيعة تقليداً ثريَّاً وحميميَّاً على نحوٍ استثنائي، ومع ذلك فإنَّها تمثِّل بالنسبة إلى كثيرٍ من السُّنَّةِ تراكماً لانحرافاتٍ تتحدَّى تعاليم الإسلام وتقترب من الهرطقات.

لكنَّ بعض الشيعة المتدينين لا ينظرون إلى المذهب الشيعي على أنه دين قائم بذاته، بل هو ببساطة (طريقة للتفكير في الإسلام)، وبعبارة أخرى هناك اتِّفاقٌ كاملٌ على طبيعة ما نزل على النبي من وحي، لكنَّ الخلاف يكمن فيما حدث بعد وفاته، ويؤكد هذا النوع من الحجج على أنَّ الوحي مُقدَّسٌ بحكم تعريفه، لكنَّ تاريخ الإسلام نفسه ليس مقدَّساً، وبرغم الجهود العديدة التي بذلها علماء الإسلام اللاحقون للمساواة بين تفسيرهم الجماعي للإسلام وبين الدين نفسه، فقد تختلف وجهات النظر فيمن يستحق قيادة الأمة المبكرة بعد النبي من دون أنْ يؤدِّي ذلك إلى عَدِّه خروجاً عن الإسلام، وما يحيد عنه الشيعة هو تفسير الإسلام وتطبيقه فيما يتعلَّق بالنظام السياسي، فالخلاف ليس بشأن الإسلام، بل في كيفيَّة تطبيقه، ولا يمكن المساواة بين الوحي الإلهي والتطبيق البشري لهذا الوحي، ويزعم هذا الاتجاه من التفكير كذلك أنَّه ليس لدى الشيعة أيَّة أجندة سياسية مستقبلية سوى حماية رفاه المجتمع الشيعي ومصالحه، وهذه الغاية لا تستهدف الإسلام السُّنِّيَّ ولا ينبغي أنْ تكون مصدر تهديد للسُّنَّة.

من المكونات الرئيسة الأخرى للهوية الشيعية المرجعية، أو المؤسسة المرجعية الفقهية المختصَّة بشؤون الممارسات الدينية والعلاقات الاجتماعية وأصول الدين، وهي خاصَّة بالمذهب الشيعي الاثني عشريِّ، ولا سيَّما المذهب الأصولي السائد، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بمبدأ الإمامة، أو إرشاد المسلمين، وينبع مبدأ الإمامة من الإيمان بأنَّ الله الذي أرسل النبي محمداً والقرآن إلى المسلمين ليهديَهم ويرشدهم ويقودهم في الطريق الصحيح لعبادته،

لن يترك أمَّته من دون هداية بعد موت النبي، وإنَّ محبَّة الله لأمته، وحرصَهُ على ما فيه الخير لكلِّ مسلمٍ في الدنيا والآخرة، يوجبان أنِ يوجِدَ في كلِّ عصرٍ مرشدين وأئمةً للمسلمين لمواصلة المهمَّة الأساسية في هداية الأمة نحو طريق الصواب، وقد عُرِفَ أولئك الذين أوتوا القدرة على تفسير شرعِ الله بما يتناسب مع كلِّ عصرٍ بالمجتهدين، أو المفسرين.

ينبغي على كل شيعي ملتزم أنْ يتبع توجيهات مجتهد واحد أو أكثر في كل جانب من جوانب حياته تقريباً، وقد حظيَ المجتهدون بالتبجيل لما تمتعوا به من عدالةٍ وورعٍ وتقوى، وعُدُّوا قدوةً للشيعة المتدينين، أما من الناحية المالية فتستحوذ المرجعيات وهم أعلى طبقة من المجتهدين، على مواردَ ماليةٍ كبيرةٍ، فمن واجب كلِّ شيعيٍّ ملتزمٍ أنْ يدفع الخمس والزكاة للمرجع ليقوم بتوزيعها على المحتاجين، كما أنَّ العديد من الشيعة الأثرياء عادةً يقدِّمون الأوقاف وهي عبارةٌ عن ممتلكات مُدِرَّةٍ للدخل، يديرها المجتهدون أو المراجع، وقد أصبحت هذه الإسهامات المالية في الواقع مقياساً لأهمية المرجع وحجم أتباعه، فيمكن لمرجعٍ إنشاء المدارس الدينية وغيرها من المدارس، ودعم طلبة العلم ورجال الدين الأدنى مرتبة، وبناء دُورٍ للأيتام، وتمويل المطبوعات، وكذلك مَنْحُ الصدقات للفقراء والمحتاجين، والموارد المالية ليست مقياساً لمدى أهمية المرجع فحسب، بل تسهم أيضاً في زيادة نفوذ هذا المرجع.

أخيراً، يتمتع المرجع الديني بصفته ممثلاً للإمام أو نائباً عنه، بثقل سياسي أيضاً، وذلك بالرغم من أنَّ طبيعة دوره السياسي ماتزال غامضة إلى حد ما؛ إذْ يُعَدُّ الأئمةُ الاثنا عشر قادةَ الأمةِ في المجالين الروحي والزمني بموجب الحق الإلهي، كما يُعَدُّ جميع الحكام المسلمين الذين جاؤوا بعدَ عليٍّ بن أبي طالب حكَّاماً يفتقدون إلى الشرعية لكونهم اغتصبوا حُكْمَ الأمَّة من الأئمَّة فضلاً عن كونِهم حكَّاماً ظالمين، ويمكن للشيعي أنْ يقبل بهؤلاء الحكام أو أنْ يرفضهم، لكن لا يمكن مَنْحُهم السلطة المطلقة على ضمير الشيعة، وهكذا بقيَتْ مسألة شرعية السلطة السياسية على الشيعة بعد غيبة الإمام الثاني عشر من دون حلٍّ، ويُعَدُّ المراجع بوصفهم الممثِّلين عن الإمام الغائب، ونظراً إلى خبرتهم وعدالتهم، الأكثرَ ملاءمة لحكم الأمة في غياب الإمام، وفي هذا السياق قام آية الله الخميني في أوائل السبعينيات بنشر كتابه المهمِّ الذي طوَّر من خلاله مفهوم ولاية الفقيه لحسم هذا اللبس، لكنَّ هذا المفهوم لم يلقَ قبولاً عاماً من قبل كبار علماء المذهب الشيعي، ومع ذلك فقد حَظِيَ المراجع الدينية، بصفتهم أعلى سلطة في المجتمع الشيعي، بنفوذ سياسي كبير حتى عندما لم يتولَّوا زمام السلطة، وطُلبت مشورتهم من قبل الشيعة في الكثير من القضايا السياسية بما في ذلك

معارضة الحكومة وإعلان الجهاد وتشكيل الأحزاب السياسية وغيرها من المسائل السياسية البحتة، إلى أنْ بلغ الحكم السياسي لرجال الدين أوجه في إيران بعد قيام ثورة 1979.

ومن ثَمَّ يمارس المراجع السلطة على أتباعهم ويشكِّلون قوة مُلزِمة توحِّد مقلِّديهم وأتباعَهم، والذين يمكن عَدُّهم أعضاء في المدرسة نفسها ويتبعون المرشد نفسه، لكنَّ هذه الوحدة تتضاءل إلى حدٍّ ما بسبب الواقع المتمثِّل في تعدُّد المراجع من الناحية العملية، فلطالما كان هناك العديد من المجتهدين في كلِّ زمان، ونادراً ما كان هناك مرجع أعلى يرجع إليه الجميع، وكان هذا التوزع ضرورياً في جزءٍ منه نظراً إلى الانتشار الجغرافي الواسع للشيعة وصعوبات التواصل فيما كانت المجتمعات الشيعية بحاجة إلى سلطة محلِّيَّة للرَّد على أسئلتهم المُلحَّة، وكان تعدُّد المجتهدين يوفِّر مجالاً محدوداً للاحتكاك، لكنَّ تركُّزَ المجتهدين في مدنٍ مثل قم وطهران والنجف، فضلاً عن التطور الكبير في وسائل الاتصال، خَلَقَ فُرَصاً للصراع بين المجتهدين، ومن ثَمَّ بين أتباعهم.

يستطيع الشيعي الملتزم أنْ يختار مُرشِدَهُ بحرِّيَّةٍ من بين المراجع الموجودين كما أنَّه يستطيع اختيار مراجع مختلفين لتلبية احتياجاته المختلفة، لكنَّ هذا نادراً ما يحدث لأنَّه بمجرد أنْ ينشأ رابطٌ شخصيٌّ بين المُريد والمرجع يصبح ولاء المُريد راسخاً، ولأن المراجع يختلفون فيما بينهم أحياناً في كثير من القضايا الثانوية وحتى القضايا الرئيسة، فإنَّ انقساماتهم تنعكس في الانقسامات داخل المجتمع الشيعي عامَّةً، ومن الأمثلة البارزة على هذه الاختلافات هو الدور السياسي النشط الذي قام به الخميني في السبعينيات والثمانينيات، والذي يتناقض مع التَّوجُّه غير المُسَيَّس للعديد من كبار المراجع، بما في ذلك آية الله الخوئي في العراق وأية الله روحاني في قم، فلم يُبْدِ كبارُ رجال الدين هؤلاء، الذين كانوا يتمتَّعون بمكانةٍ دينيَّةٍ أعلى وكان أتباعهم أكثر بكثير من أتباع الخميني، تعاطفاً مع مفهومه لولاية الفقيه، ومثل هذه الخلافات الرئيسة هي عاملٌ إضافي في الانقسامات داخل المجتمع الشيعي في جميع أنحاء العالم.

ظهر دور المراجع خلال القرون القليلة الماضية فقط، لكنَّه أصبح جزءاً حيوياً من قدرة الشيعة على مطابقة التَّفسيرات الدينية مع الظروف المعاصرة، الأمر الذي منح الشيعة نهجاً أكثر ليبرالية في تفسير الإسلام، من حيث المبدأ، ممَّا لدى السُّنَّة، وفي الواقع بمجرد وفاة المرجع لا تعود تأويلاته وفتاواه مُلزِمةً لأتباعه ويمكن لخليفته أن يعيدَ تفسيرها.

يشكل المراجع قيادةً روحية للشيعة عابرةً للحدود الوطنية، وتعمل على هيئةِ محاورَ يجتمع حولها الاتباع كما يقومون فضلاً عن ذلك بدورِ المرشدين في أوقات الأزمات، ولاسيَّما

عندما تكون أشكال السلطة العليا الأخرى غائبة أو موضعَ شكٍّ، ولهذا وخلال الثورة الشعبية عام 1920 ضدَّ البريطانيين في العراق، تمَّت استشارة مراجع النجف وكربلاء والكاظمية، ولا سيَّما محمد تقي الشيرازي، بشأن شرعية الكفاح المسلح على الرغم من أنَّ الثورة لم تكن دينية أو شيعية حصراً، لكنَّها عُدَّتْ حركةً وطنية عراقية ضدَّ الاستعمار البريطاني (7).

نظراً إلى تجذُّر هذا النظام المرجعي المُعقَّد في التقاليد والثقافة، وفي عمق الحياة الاجتماعية للشيعة، فإنَّ قدرته على رسم ملامح الهوية الشيعية تمتدُّ إلى ما هو أبعد من مجرد الإيمان الديني أو المتدينين الملتزمين، لتشمل الأعداد الكبيرة من الشيعة غير الملتزمين دينياً، وإنَّ اشتراك العديد من المنتمين إلى الثقافة الشيعية في طقوس المجتمع وفولكلوره ليس بالضرورة من منطلق الإيمان الديني ولكن لأنَّ هذه أصبحت اللغة الدارجة للمجتمع للتعبير عن الذات، مثل الأعياد اليهودية التي لها سيطرة ثقافية قويَّة نسبياً على اليهود العلمانيين، لقد أوجد المذهب الشيعي لغةً حرفية ومجازية تمكِّنُ طيفاً واسعاً من الشيعة التواصل بعضهم مع بعضٍ وتفسير العالم.

لكنَّ مسألة من هو الشيعي هي مسألة خلافية داخل المجتمع نفسه، بالنسبة إلى معظم الشيعة يُعَدُّ تعريف الشيعة مُرَكَّباً من السمات الدينية والثقافية والتاريخية والاجتماعية التي تُكْتَسَبُ عادةً من خلال الولادة، وهي في النهاية تعريفٌ يحدِّدُه الفرد، وقد يتمُّ التركيز لدى بعضهم على المكوِّن الديني، ولدى بعضهم الآخر على المكونات الثقافية والاجتماعية، لكنَّ هذا التعريف المرِنَ لا يحظى بقبول جميع الشيعة، فبالنسبة إلى المتدينين المتشددين، فإنَّ المذهب الشيعي هو عقيدةٌ دينية وأسلوب حياةٍ قائمٌ على هذه العقيدة، والمذهب الشيعي بوصفه هويَّةً لا يمكن أنْ يكون بمعزلٍ عن التمسُّك بالعقيدة الدينية، والممارسة الفعَّالة للتشيُّع هي المُعَبِّر عن الهوية، في هذا التعريف الأصولي لا تشكِّل الشيعية الثقافية والتاريخية (على سبيل المثال، التشيع بالولادة) غير المتجذرة في المعتقد الديني أساساً كافياً لعَدِّها شيعية، ومن وجهة النظر هذه فإنَّ الشيعة غير الملتزمين و«الشيعة الثقافيين» هم من ثَمَّ خارج الحظيرة ولا يمكن أنْ يُعَدُّوا جزءاً من المجتمع، ويتمُّ التغاضي عادةً عن هذه النظرة المُحافِظَة عند مواجهة الضُّغوط التي تفرضها البيئة الاجتماعية السياسية على المجتمع الشيعي، والتي لا تميز بين الشيعي الملتزم وغير الملتزم، لكنَّها تظلُّ مع ذلك مصدراً أوَّليّاً للتوتر الذي يظهر للعيان في بلدان مثل لبنان حيث يتوافر للشيعة حالياً هامشٌ كافٍ للمناورة يُتيح لهم رفاهية النزاع للاستيلاء على المنبر الشيعي.

من الناحية الجغرافية، بقيَ المذهب الشيعي بمعنًى ما على أطراف العالم العربي، ولكن بمعنًى آخر فهو يقع في قلب منطقة الخليج العربي حيث تتجمَّع مجتمعاته المحلِّيَّة حول الشواطئ الغنية بالنفط في شرق المملكة العربية السعودية والبحرين وجنوب العراق، والكويت وبدرجة أقل في الإمارات وقطر وعمان، ويُعَدُّ لبنان فقط هو الاستثناء الواضح لهذا التجمُّع الإقليمي، وقد غاب المذهب الشيعي في القرن العشرين عن مراكز صُنْعِ التاريخ العربي: القاهرة، ودمشق، وبغداد، والرياض، أو جدَّة، لكنَّ هذا التقارب الجغرافي في منطقة الخليج سَهَّلَ التَّنَقُّلَ بين المناطق الشيعية، ممَّا أدَّى إلى قيام الزيجات وعلاقات القرابة، وفي الواقع يشير العديد من الشيعة إلى منطقة الخليج الساحلية على أنَّها معقل الشيعة، حيث يعيشون وفق نمطٍ مُوَحَّدٍ نسبياً، وفي حين إنَّه من المنظور السُّنِّيِّ يبدو أنَّ الشيعة يعيشون على الهامش، أمَّا من وجهة نظر إسلامية فإنَّ الأمر ليس كذلك؛ إذْ ترتبط هذه المناطق ارتباطاً وثيقاً بالسنوات الأولى لتوسُّع الإسلام في جنوب بلاد ما بين النهرين وساحل الخليج، وفي الواقع هذا يُعَدُّ قرباً من جذور الإسلام وليس بعداً(8)، وعلى الرغم من أنَّ ازدياد التوسُّع الحضري والقدرة على التنقل في النصف الثاني من القرن العشرين، قد أدَّى إلى توسيع نطاق وجود الشيعة في مدنٍ عربية رئيسة، إلا أن المناطق الواقعة على طول ساحل الخليج تظلُّ هي القاعدة الرئيسة.

فضلاً عن العناصر الأصيلة للهوية التي تتطوَّر تطوُّراً طبيعيَّاً نتيجةَ المعتقدات والممارسات المشتركة، يمتلك الشيعة أيضاً هويةً منسوبة؛ أيْ عناصرَ هويَّةٍ ينسبها الآخرون إلى الشيعة، ففي وقتٍ مبكر من القرن التاسع أطلق المسلمون السُّنَّة على الشيعة اسم الرافضة، في إشارة إلى رفضهم لخطِّ الخلافة الذي تمَّ تأسيسه بعد وفاة النَبيِّ محمد، ومن ثَمَّ فالأساس الكامل الذي قامت عليه شرعيَّة السُّلالات الحاكمة الإسلامية المتعاقبة (بالرغم من أنَّ شرعية معظم تلك السُّلالات كانت تستند إلى سلطة الأمر الواقع وليس إلى أسسٍ دينية أو أخلاقية)، علاوة على ذلك فإنَّ هذه التسمية تحمل إشارةً ضمنيَّةً لا لُبْسَ فيها إلى الهَرْطَقَةِ، ممَّا يشير إلى رفضِ العقيدة الإسلامية السائدة (السُّنِّيَّة) وانحرافٍ محتملٍ عن الدين الصحيح، وهي مجرد خطوة قصيرة تفصِلُ عن تحوُّل الرافضة إلى مرفوضين، لتشيرَ إلى نَبْذِ الشيعة من الكيان السياسي الرئيس للإسلام (الأمة الإسلامية) (9).

وهكذا تكون الضُّغوطُ الخارجيَّة من قبل البيئة المحيطة قد أسهمت في تشكيل الهوية الشيعية بالقدر نفسِه الذي أسهمت فيه العناصر الأصيلة، ولقد عانى الشيعة على مدى

تاريخهم، ما عدا فتراتٍ قصيرةٍ، من درجات متفاوتة من النبذ والتمييز والاضطهاد، وقد تمَّ وَصْمُ الشيعة في ثلاث قضايا هي اللاهوت والسياسة، ثُمَّ الولاء للدولة في العصر الحديث، فتقديس الشيعة للأئمَّة الاثني عشر وإيمانهم بقدرتهم على الشفاعة، وزياراتهم وصلواتهم وتضحياتهم في الأضرحة يبدو أنها تتعارض مع مبدأ التوحيد أو وحدانية الله الذي يُعَدُّ مبدأً أساساً في الإسلام، وتضفي على الشيعة مسحةً تحريفيةً مثيرةً للريبة في عيون السُّنَّة، ولم يُنظَر إلى المذهب الشيعي من قبل المتطرفين على أنَّه مدرسةٌ منفصلةٌ للفكر الإسلامي بل بوصفه حركةً هرطقيَّةً تقوِّض مبادئ الإسلام.

ومن الناحية السياسية يُنظَر إلى الشيعة على أنَّهم منشقُّون منذ البداية، وليسوا على استعداد لتأييد نظام الخلافة والنظام السياسي القائم، لذلك عُدَّ المذهبُ الشيعيُّ فتنةً تهدف إلى تمزيق تماسُك الأمَّة، أخيراً يُتَّهَمُ الشيعة بأنَّهم حركةٌ غير عربيةٍ صاغها وروَّج لها أيديولوجيّاً الموالي (المسلمون غير العرب) لتقويض الثقافة العربية والطابع العربي للإسلام، بل لتقويض الإسلام نفسه، المنتج الأسمى للعرب، وتمَّ إحياء هذه التهمة الأخيرة في التاريخ الحديث بمصطلح الشعوبية (معاداة العروبة) الذي استخدمه كتَّاب القومية العربية ضدَّ الشيعة.

وهكذا كان انخراط الشيعة في الشأن العامِّ، ومايزال، مُقيَّداً بهذه الاتهامات، حيث اقتصرت المشاركة السياسية للشيعة على حركات التمرُّد الفاشلة في ظلِّ الحُكمين الأمويِّ والعبَّاسيِّ، وفتراتٍ وجيزةٍ من التسامح تحت حكم السلاطين المحليِّين في القرنين العاشر والحادي عشر، وفيما عدا ذلك كانت القطيعة السياسية هي القاعدة بالنسبة إلى الشيعة خلال معظم التاريخ الإسلامي، ومن ثَمَّ انسحب الشيعة من الحياة العامَّة وشؤون الدولة وتمَّ تهميش دورهم في شؤون الإمبراطوريات الإسلامية الكبرى، باستثناء إيران التي بدأت في القرن السادس عشر.

وتشكِّل الآثار والعواقب والنتائج المترتِّبة على وضعِ الشيعة بصفتِهم رافضةً ومرفوضين منطلقَ أيِّ دراسةٍ للهوية الشيعية في العالم العربي اليوم، فواقع الشيعة في الدول والمجتمعات التي يعيشون فيها هو الموروث التاريخي لرفضهم شرعيَّةَ الحكومة، والرفض المتبادل من قبل السلطة السُّنِّيَّة للشيعة، وما ترتَّب على ذلك من شعورهم بالاستلاب والاغتراب، كما تبرز مفاهيم العدل ونقيضه (الظلم أو القهر) في الفكر الديني والاجتماعي والسياسي الشيعي، ويُضفي مصطلح العدل في القاموس الشيعي على الفهم الكلاسيكي للعدالة، بمعناها القانوني، بُعْداً دينياً يتمثَّل في «اتِّباع إرادة الله العادلة» و«العمل وفقاً لمشيئة الله الصالحة»، ويُترجَمُ هذا سياسياً إلى الفكرة القائلة إنَّ الحكومة الوحيدة الشرعية هي تلك التي تتبع إرادة الله

الصالحة، كما تُعَدُّ العدالة الاجتماعية والمساواة بين المسلمين أيضاً من مظاهر العدل الإلهي، ووفقاً لهذه المعايير فإنَّ معظم الحكومات الإسلامية لم تمارس سوى الظلم فقط في جميع النواحي تقريباً (10).

إنَّ ما يُعزِّز البعد الثقافي والديني للهوية الشيعية هو تعريف الشِّيعةِ اجتماعياً على أنهم الطبقة الدنيا الفقيرة وغير المُتعلِّمة في العالم العربي الممتدَّة من جنوب لبنان إلى البحرين، ويَعُدُّ الشيعة أنفسهم يعانون من الظلم الذي يتجلَّى في الفهم الحديث بالحكومة الاستبدادية التي تُنكِر حقوقهم وتمارس التمييز بحقهم، كما يشير الشيعة إلى نمط من الإهمال والفقر الناتج عن الممارسات التمييزية للحكومات من العهد العثماني إلى العصر الحديث، حيث شكَّل الشيعة من لبنان إلى البحرين القطاع الريفيَّ الفقير في مجتمعاتهم(11)، وظلُّوا لعقودٍ خارج مسيرة التَّمدُّن والتحديث التي بدأت في العالم العربي بعد الحرب العالمية الأولى وتسارعت بعد الحرب العالمية الثانية، كما أنَّ وصول مزايا التحديث المتمثِّلة في التعليم، والخدمات الصِّحِّيَّة، والاتِّصالات، وفرص العمل، ومستوى المعيشة الأعلى، إلى المناطق الشيعية كان متأخراً للغاية، وما تزال مظاهر الفقر والتخلُّف لدى الشيعة في جنوب لبنان وجنوب العراق، وفي القرى البحرينية صارخةً حتى يومنا هذا، فحتى ستينيات القرن الماضي ظلَّت هذه المناطق نائية وتعاني من الحرمان المنسيِّ والخانع، واعتمدت إلى حدٍّ كبيرٍ على الزراعة التي كانت قطاعاً متدهوراً ضمن نُظُمٍ اقتصادية باتت تعتمد اعتماداً متزايداً على النفط والخدمات المالية والتصنيع.

وإنَّ إحساس الشيعة بالتمييز والإجحاف بحقهم في المجتمع هو سمةٌ منتشرةٌ ومؤثرةٌ في وعي الشيعة لذاتهم وعلى تضامنهم، ويشعر بها حتى أولئك الشيعة الذين لديهم أدنى قدرٍ من الارتباط بالمذهب، وقد علَّق أحدُ العلماء الشيعة ساخراً: إنَّه ربَّما «لا يجب على الشيعة أنْ يتذمَّروا» طالما أنَّ مذهبهم قد علَّمهم أنَّ الاضطهاد سيكون نصيبهم، وأنَّه ليس من المقدَّر لهم أنْ يتولَّوا الحكم حتى قدوم المهدي، هذا النوع من الاعتقاد، في رأيه، يطرح مُعضلةً فلسفيَّةً حقيقية على الشيعة، فهل يجب عليهم ببساطة أنْ يعانوا سلبيَّاً وفي صمت؟ أم يجب أنْ «يساعدوا بدفع عجلة التاريخ» من خلال بناء قوَّةِ المجتمع الشيعي وتمهيد الطريق لقدوم المهدي؟

يدرك العديد من الشيعة الذين قد يرون أنفسهم بعيدين عن الطائفية أنهم سيُصَنَّفون من قبل الآخرين على أنَّهم شيعة أولاً بغضِّ النظر عن نظرتهم هم لذواتهم، إلى حدٍّ أنَّهم عاجزون

عن تغيير العلامة التي أُلْصِقَتْ بهم من قبل العالم الخارجي، وقد اشتكى أحد الشيعة الذين التقيْنا بهم من أجل هذه الدراسة من أنَّه لا مَفَرَّ من وصف المرء بأنَّه شيعيٌّ، وأنَّه حتى لو تحوَّل إلى سُنِّيٍّ، فسيظلُّ شيعياً في نظر السُّنَّة، وعلى المستوى الشعبيِّ يمتدُّ هذا الإحساس المتجذِّر بالتمييز إلى الموروث الشعبي، ففي لبنان يزعم الموروث الشعبي الشائع أنَّ للشيعة ذيولاً، وفي المملكة العربية السعودية هناك اعتقاد بأنَّ الشيعة يبصقون في طعامهم قبل تناوله، ويعتقد الوهابيون الملتزمون أنَّ مصافحة أحد الشيعة تُبطِل وضوء المسلم، كما يعتقد العديد من الوهابيين أنَّ معظم الشيعة يسعَون سِرَّاً إلى تدنيس الكعبة بالفضلات البشرية في أثناء الحج، وفي العراق اتَّهَمَ مقالٌ في صحيفة «البعث» الرسمية بعد حرب الخليج شيعة الجنوب بالانحرافات الجنسية والفساد الأخلاقي، فضلاً عن عيوبٍ أخلاقيةٍ أخرى(12)، على الرغم من أنَّ كلَّ هذا لا يُعَدُّ إلَّا من الحالات المتطرفة من التحيز الشعبي، إلا أنَّها تشير إلى المأزق الذي يجد الشيعة أنفسهم فيه، ففي التحليل النهائي نرى أنَّ ما يُحدِّد هوية المرء وطبيعة علاقاته هو الطريقة التي يَنظُر فيها المجتمع إليه، وليست الطريقة التي يَنظُر فيها هو إلى نفسه، ونتيجة لذلك أصبح التشيُّع طريقة لرؤية العالم على أنَّه مكان يسوده الظلم، والشيعة فيه غُرباءُ على الدوام، ومُتقوقِعون على أنفسهم وخائفون من الظهور، ومن هنا نشأ تقليدٌ طويل من الخنوع السياسي والانكفاء عن الشأن العامِّ، وحُصِرَ الشيعة في منفًى ماديٍّ واجتماعيٍّ حيث يمكن نسيانهم في ركنٍ مظلمٍ من الوعي العربي.

الانقسامات بين الشيعة

ينقسم الشيعة من حيثُ كونُهم مجتمعاً نتيجةً لعددٍ كبير من العوامل، بعضها تفرضه ظروفٌ خارجية، أبرزها الحدود السياسية بين الدول العربية التي تعيش فيها جالياتٌ شيعية كبيرة، وعلى الرغم من حقيقة أنَّ الشيعة ليس لديهم رأيٌ يُذكَرُ في صياغة الحياة العامة في دُوَلِهم، لكنَّ ظروفهم الخاصة تتأثَّر حتماً بالتطورات التاريخية والاقتصادية التي تحدث في بيئتهم المباشرة، فعلى سبيل المثال: في عشرينيات القرن الماضي، وبينما كان الشيعة العراقيون يعارضون الانتداب البريطاني ويقودون انتفاضة ضدَّ وجوده في العراق، كان شيعة البحرين يناشدون السلطات البريطانية في الجزيرة أنْ تحميَهم من انتهاكات الأسرة الحاكمة والقبائل المجاورة (13)، هذا الواقع، إلى جانب الأنظمة التي تفرض ضوابط أمنيَّة مشدَّدة، يعني أنَّ السفر السهل والعادي عبر الحدود في المنطقة لم يكن دائماً بهذه السهولة، ولقد

أصبح التواصل بين المجتمعات الشيعية مقيَّداً على نحوٍ أكبر في السنوات الأخيرة بسبب المخاوف الأمنية للحكومات الإقليمية، وفي الوقت نفسه أصبحت الفرص المتاحة للشيعة لإقامةِ تعاونٍ وتبادلِ الدعم عبر الحدود أكثر صعوبة.

كما تنقسم المجتمعات الشيعية أيضاً نتيجةً للعلاقات بين أنظمة الدول التي يعيشون فيها، وتمثِّل طبيعة العلاقات بين إيران والعراق أوضح مثال على هذه المشكلة بوجود التوترات الكبيرة القائمة بين الدولتين، والتي أدَّت إلى ثماني سنوات من الحرب بينهما في الثمانينيات، وقد علِقَ الشيعة في المنتصف، وفي حرب الكويت تمَّ دَفْعُ الشيعة الكويتيين إلى صراعٍ مع الجيش العراقي الذي كان أغلبُ المجنَّدين فيه من الشيعة، بينما سَعَتْ إيران إلى استخدام الشيعة العراقيين طابوراً خامساً في الحرب العراقية الإيرانية، وكان العراق يأمل على الأقل في تحييد الشيعة الكويتيين، والواقع في كلتا الحالتين أنَّ المجتمعات الشيعية سَعَتْ إلى تبرئة ساحتهم عن طريق إظهار الولاء المطلق للدولة التي يقيمون فيها، وغنيٌّ عن القول إنَّه ليس لدى الشيعة أيُّ دورٍ تقريباً في العلاقات بين الدول ذات الكثافة السُّكَّانيَّة الشيعية.

لكنَّ مُعظَمَ الاختلافات بين الشيعة تنبع من أسبابٍ داخلية من داخل المجتمع نفسه، كما تعمل المكوِّنات العديدة المشتركة للهوية الدينية والثقافية الشيعية والمعاناة المشتركة فعليَّاً على رَبْطِ المجتمع إلى حدٍّ ما، وقد يبدو أنَّها تشكِّل قوَّةً جامعةً ورابطةً ذات هدفٍ ومصيراً مشتركاً، ولكنَّ الواقعَ أنَّ قدرةَ المعتقدات والخبرات المشتركة على التغلب على الخلافات المتأصلة محدودةٌ، فالمجتمع الشيعي العربي متنوِّعٌ وفي بعض الحالات مُنْقَسِمٌ على نفسه، ممَّا يَحُدُّ من قدرته على العمل المتضافر، ويزيد من صعوبة تحديد الأهداف المشتركة، ناهيك عن تحقيقها، فالعديد من العوامل التي تربط الشيعة يمكن أن تفرِّقَهم أيضاً، ومع أنَّ العقيدة الدينية تشكِّل سمةً مشتركة، إلا أنها يمكن أنْ تكون أيضاً موضوعاً للخلاف، كما أنَّ تَشَكُّلَ مؤسَّسةِ المرجعية عنصرُ ربطٍ ومصدرٌ للصراع في آنٍ معاً، كما تعمل الطبقية والحالة الاقتصادية على تقسيم الشيعة داخل المجتمع الواحد، ويمكن للتوجهات السياسية أن تكون سبباً للعداء.

التباينات في الالتزام الديني

المصدر الأساسُ للاختلاف بين الشيعة هو درجة الانتماء الديني، فليس كلُّ الشيعة يمارسون الشيعة على قدم المساواة، أو ملتزمين على حدٍّ سواءٍ بدين الشيعة، فمنذ سبعينيات

القرن الماضي كان هناك زيادةٌ في عدد الشيعة الذين يقيمون أركان الإسلام مثل الصلاة والصوم وأداء أعمال التقوى مثل الانضمام إلى دوائر التلاوات من القرآن أو أحاديث الأئمة الاثني عشر، ويخلِّدون ذكرى عاشوراء، وقد شهدت الحسينيات، وهي المراكز الشيعية التي تُستخدم أماكنَ للصلاة والاحتفال واجتماعات المجتمع، انتعاشاً في الحضور، ومع ذلك فهناك مؤهِّلاتٌ كبيرةٌ لهذا الاتجاه، أولاً: زيادة الالتزام الديني بين الشيعة هو جزء من إحياءٍ إسلاميٍّ شاملٍ، ولا يُوجَد دليلٌ يشير إلى أنَّ الشيعة قد تحوَّلوا إلى الدين بأعداد أكبر من المسلمين الآخرين. ثانياً: كما هو الحال بين السُّنَّة، فإنَّ زيادة التديُّن الشيعي ليس عالمياً أو موحداً بأيِّ حالٍ من الأحوال، فالمعتقد الديني بين الشيعة يكمُنُ في طيفٍ يتراوح من التقيُّد الصارم إلى اللامبالاة، وتسبِّب التباينات شرخاً خطيراً داخل المجتمع الشيعي.

تطرح درجة الالتزام الديني لدى الشيعة مسألة الهوية مرة أخرى، فإلى أي مدى يمكن ادِّعاء التَّشيُّع من دون الإيمان الصارم بمبادئ المذهب الشيعي؟ وهل التساهل في أمور الدين ينتقص من الهوية الشيعية؟ هذه الأسئلة يطرحها الشيعة ويواجهونها دائماً، وفضلاً عن ذلك فمنذ بداية القرن العشرين كان الشيعة عُرضةً للعديد من التأثيرات الغريبة نوعاً ما عن المذهب الشيعي، أحدها هو التعرُّض للثقافة والمؤسَّسات والتعليم الغربيِّ، والآخر هو التأثير القوي الذي مارسَتْهُ الأيديولوجيات الاشتراكية على المجتمعات الشيعية في جميع أنحاء المنطقة منذ منتصف القرن فصاعداً، والثالث هو الأشكال المختلفة للقومية العربية التي يتبنَّاها عددٌ كبيرٌ من الشيعة: الناصرية، والبعثية على اختلاف أنواعها، وحركات أخرى أصغر، وهذه البُنى السياسية تتجنَّب الخوض في الدين وتزعم، ظاهرياً على الأقل، أنَّها تتجاوز الدين، ونتيجةً لهذه الولاءات الفكرية الجديدة، أصبحت الروابط الدينية أكثر مرونة بالنسبة إلى العديد من الشيعة اليوم ممَّا كانت عليه في بداية القرن.

لا يتمُّ إلَّا نادراً التعبيرُ الصريح عن عدم الإيمان بين الشيعة وذلك خوفاً من وَصْمَة العار والعقوبة الشديدة التي يفرضها الإسلام على الرِّدَّة، ومع ذلك، وضمن هذا الخط الأحمر، هناك تدرُّجات لا حصرَ لها للإيمان بالعقيدة الشيعية، فعلى مستوى المبادئ الأساسية يُعلنُ معظم الشيعة إيمانهم بالإسلام وبالمبادئ العامَّة للعقيدة الشيعية، مثل أحقِّيَّة عليٍّ بالخلافة، والمكانة الخاصة للأئمة الاثني عشر، وعدالة القضية التي استشهد من أجلها الحسين، ولكنْ لا يتَّفق الجميع على مبدأ العِصْمة المنسوب إلى الأئمَّة الاثني عشر، وقد يَعُدُّ بعضُهم تعظيمَ الحسين والأئمَّة الآخرين مغالاةً لا مُبَرِّرَ له، ويُقلِّلُ اليساريون الشيعة من أهمية الدين بوصفه

عاملاً لتماسك المجتمع ويؤكِّدون بدلاً من ذلك أهمية القمع السياسي في توحيد المجتمع، ويشكك اليساريون غالباً بالأساس الديني للتمييز، وينسبونه بدلاً من ذلك إلى الحاجة إلى الحفاظ على المصالح الطبقية والتفوُّق السياسي، ويهاجم الشيعة المتدينون غالباً هذه الصيغة من التشيُّع المهجورة عقائدياً، ويؤكدون في الحالات القصوى أنَّ الالتزام الديني هو جزءٌ لا يتجزَّأ من الهوية، وأنَّ الشيعة غير الملتزمين ليسُوا شيعةً على الإطلاق ولا يمكن تضمينهم في المجتمع، ويميل أتباع المذهب الشيعي المتشدِّدون إلى تصوير أنفسهم على أنَّهم الممثِّلون الحقيقيون للمجتمع الشيعي، وحاملو لواء التحرُّر الشيعي وطليعته.

الخلافات السياسية

تشكل الآراء عن طبيعة الدولة، ومتطلبات شرعية الحكم، ودور الإسلام في السياسة مصدراً آخر للخلاف بين الشيعة، كما أنَّ هذه الخلافات ليست فقط بين الإسلاميين المتشددين والعلمانيين، لكنها تَظْهَرُ داخل كلِّ معسكرٍ من المعسكرين؛ إذْ يؤمن الإسلام السياسي، على مستوى المبادئ الأساسية، بأنَّ الشريعة الإسلامية يجب تكريسها بوصفها قانونَ البلاد والمصدر الوحيد للتشريع، في حين يعارض الكثير من الشيعة أَسْلَمَةَ الدولة على هذا المستوى، وفي أحد أقطاب الجدل يقف دعاة الأسلمة المتطرفون الذين لا شرعيَّةَ عندهم إلَّا لدولةٍ إسلاميةٍ قائمةٍ على الشريعة والقرآن، وفي الطرف الآخر هناك العلمانيون المتشدِّدون الذين يصرُّون على فصل المسجد عن الدولة، وعلى جعل الإسلام خياراً وممارسةً خاصَّةً، وبين الطرفين تَكمُنُ العديد من تدرُّجات الرأي.

قد يبدو، ظاهرياً، أنَّ الانقسام السياسيَّ يتداخل مع الانقسامات بشأن الالتزام الديني، لكنَّ الواقع أنَّ الخطَّين الفاصلين لا يتطابقان بالضرورة، في حين إنه قد يكون صحيحاً أنَّ الشيعة ذوي الميول الدينية الضعيفة يميلون إلى أنْ يكونوا علمانيين من الناحية السياسية، إلا أن العديد منهم يسلِّمون بضرورة تكريس الإسلام بوصفه ديناً للدولة، وهذا لا يعني بالضرورة قيام «دولة إسلامية»، كما يُقِرُّون بأهمية تعاليمه الأخلاقية في الحياة العامة، وبالمثل فليس كلُّ الشيعة المتدينين المتحمسين إسلاميين سياسيين بمعنى الإصرار على الالتزام الثابت بالشريعة في إدارة الشؤون العامة، فبعض الشيعة المتديِّنين، وتماشياً مع التقليد المهادِن، ينظرون إلى تشيُّعهم على أنَّه مسألةُ تقوى شخصيَّة يجب فصلها عن السياسة.

هناك أيضاً اعتراض على قيام دولة إسلامية من قبل بعض الأصوليين، ناشئ من المحنة

الدينية للحكم في المذهب الشيعي، وترى وجهة النظر الشيعية المتشدِّدة أنَّه لا يمكن إقامة حكومةٍ إسلامية إلا من قبل إمام مُعَيَّنٍ بتوجيهٍ إلهيٍّ، وأنَّ جميع الحكومات الأخرى باطلة، لذلك لا جدوى من الدعوة إلى حكومة إسلامية أو إعلانها في غياب الإمام، ويتعيَّن على الشيعة الاكتفاء بالحكومة الباطلة حتى آخر الزمان، إلا أنَّ أهمَّ الأسباب الكامنة خلف الآراء الشيعية المعتدلة في الإسلام هي العقبات العملية الناشئة عن العوامل المحلية والإقليمية.

لا يمكن للشيعة في الدول التي يُعَدُّون فيها أقلِّيَّةً أنْ يأملوا في فرض دولة إسلامية حتى لو أراد المجتمع الشيعي ذلك، وحيث يُشكِّل الشيعة أغلبية، فإنَّ محاولاتٍ مماثلةً، في رأي الأقلِّيَّة السُّنِّيَّة، جعلت من إدماج الشيعة في السلطة السياسية المهيمنة عقبةً أكبر، علاوةً على ذلك فإنَّ الاختلاف في المواقف تجاه طبيعة الدولة يَلقى صداه في البرامج السياسية التي يتبنَّاها كلٌّ من العلمانيين والإسلاميين، فيتمسَّك الإسلاميون الشيعة ببرنامجٍ سياسيٍّ شيعيٍّ على وجه التحديد، يؤكِّدُ على مظالم الطائفة ويدعو إلى إنصاف الشيعة وتعويضهم، إلا أنه يرتبط غالباً بقضايا وطنية أخرى مثل التمثيل المناسب والمساواة أمام القانون وتكافؤ الفرص، وبينما لا ينكر العلمانيون الشيعة مظالم الشيعة، إلا أنهم أقلُّ مَيلاً لتبنِّي خطابٍ مقتصرٍ على الشيعة، بل يضعون المشكلة في السياق الأوسع لفشل الدولة الشامل الذي يطال الشعب بمكوناته كافةً، وإنَّ ما يبدو للوهلة الأولى كأنَّه فارقٌ بسيطٌ هو في الواقع انقسامٌ عميقٌ في المقاربات السياسية للجماعتين الشيعيتين بشأن كيفيَّة حلِّ مشاكل الشيعة، ومن الجدير ذكرُهُ أنَّ هناك مَنبراً سياسيَّاً ثالثاً يظهر على الساحة السياسية الشيعية، ويقدِّم أجندةً شيعية علمانيةً، أو على الأقل غير إسلامية، ولكنَّه مع ذلك مُلتزمٌ بتعزيز المصالح الشيعية وإصلاح المظالم، وما يزال هذ المَنبرُ الرائد يسعى إلى فتح آفاقٍ جديدة، وليس قدرتُه على اكتساب الشرعية أو الاتباع واضحةً، ولكنَّ الواضحَ أنَّه يُسهم في زيادة انقسام المشهد السياسي الشيعي.

المرجعية

تمثِّل المرجعية ـ مؤسَّسة الإرشاد الروحي (وربَّما السياسي) ـ مسألةً خلافيةً أخرى بين الشيعة الملتزمين؛ إذْ يتمُّ الوصول إلى مكانة مرجع التقليد في المذهب الشيعي من خلال تدبيرٍ إلهيٍّ، ومن خلال عمليَّةٍ مُعقَّدةٍ لاكتساب مرتبةٍ دينيةٍ عاليةٍ وحَشْدِ عددٍ كبيرٍ من الأتباع بين الجماهير، ولا توجد قواعدُ للانتخاب أو تسمية المرجع، ومن ثَمَّ يمكن أنْ يوجد العديد من المراجع في وقت واحد. ونظراً إلى عدم وجود مرجعٍ واحد يحظى بقبول عام، فيمكن

للشيعة المتدينين اختيار أيِّ شخصٍ من بين العديد من القادة الدينيين، وتَعدُّد المرجعيات هو الحالة السائدة ولا سيَّما منذ وفاة آية الله الخميني في إيران عام 1989 وآية الله الخوئي في العراق عام 1992.

وعلى الرغم من أنَّ المراجع يقدِّمون توجيهاتهم في مجالات تتعلَّق أساساً بقضايا الدين والشعائر الدينية والسلوك الشخصي، إلا أنَّ تأثيرها في الواقع يمسُّ مجالاً واسعاً من النشاطات التي تؤثِّر في العلاقات بين الأفراد والجماعات والمجتمع عامَّةً، ومن ثَمَّ فإنَّ أيَّ مجموعة من الشيعة تتبع المرجع نفسه، من المرجح أنْ تحدِّدَ علاقتها بالنظام الاجتماعي والسياسي بما يتماشى مع تعاليم مرجعهم، وهذا بدوره يمكن أنْ يخلق اختلافاتٍ بين الجماعات الشيعية ليس فقط في الأمور الدينية والشخصية، بل في القضايا العامة أيضاً، فعلى سبيل المثال: كان لأتباع الخميني في الثمانينيات نظرةٌ ثورية وناشطة واضحة تجاه الحياة السياسية وانخراط المذهب الشيعي في الميدان العام، وفي الوقت نفسه اتَّبع أتباع الخوئي تقليداً أكثر مهادنة يؤكِّد على سمات التقوى الشخصية والموقف الحيادي في الشأن العام، كما مثَّل آيتا الله أيضاً مراكز تعليمية متنافسة، أحدهما في إيران والآخر في العراق، الأمر الذي كان له أيضاً تداعيات على التوجه الجغرافي لأتباعهما، حيث نمَتِ المراكز في إيران، ولاسيَّما في مدينة قم، على حساب المراكز العراقية، ممَّا أدَّى إلى جذب عددٍ متزايد من علماء الدين الشيعة من العالم العربي، الأمر الذي أثار مشاكلَ الولاء للطوائف الشيعية، ومنذ وفاة الخوئي والخميني، اشتدَّت الخصومات بين العديد من المراجع ومريديهم، حتى داخل إيران نفسها، بينما ظهر في لبنان منافسٌ جديدٌ على دور المرجع، هو السيد محمد حسين فضل الله، وانقسم الشيعة في المملكة العربية السعودية بين أتباع «خطِّ الإمام» أو تعاليم آية الله الخميني ذات الطابع الثوري، وبين تعاليم آية الله الشيرازي الذي دعا إلى توخِّي الحذر من الانخراط في الميدان السياسي.

الفوارق الاجتماعية

تنقسم المجتمعات الشيعية كذلك وفق الصيغ الكلاسيكية للطبقات الاجتماعية، ممَّا يؤثِّر على العلاقات داخل المجتمع وكذلك بين المجتمع والنظام الاجتماعي والسياسي السائد، فعلى الرغم من أنَّ الشيعة يشكِّلون نسبة عالية جداً من الشرائح الأكثر فقراً في المجتمع العربي في منطقة الخليج ولبنان ولديهم فرصٌ اقتصادية ومهنيَّةٌ أقلُّ، إلا أنه يوجد شيعةٌ أثرياءُ

ومتعلِّمون حتى في المجتمعات التي يشكلون فيها الفئة الأكثر حرماناً، ففي العراق حيث كان المُلَّاك الشيعة في الجنوب والتُّجَّار في بغداد والمدن الجنوبية يسيطرون حتى الستينيات على جزءٍ كبير من ثروة البلاد، توجد مثل هذه الطبقة التجارية أو الإقطاعية، ولو بدرجةٍ أقلَّ، في معظم دول المنطقة، وبينما تركَّزت السلطة السياسية في العقود الأولى من هذا القرن في أيدي الأوليغاركية السُّنِّيَّة، كانت الرفاهية الاقتصادية مُتاحةً لبعض العائلات الشيعية في الكويت والبحرين والإمارات العربية المتحدة ولبنان والعراق.

الطبقةُ الاجتماعيةُ مكوِّنٌ مهمٌّ من مكونات الهوية، فهي تفصل بين الأغنياء والفقراء، وتفصل المدن عن الريف، وتفصل المتعلمين عن أنصاف المتعلمين، ولقد خلقت المكاسب الاقتصادية والتعليمية التي حظيَ بها بعض من الشيعة شرخاً بينهم وبين الجماهير الفقيرة من إخوانهم في الدين، فأولاً: انتقل مُلَّاك الأراضي والتُّجَّار الأكثر غنًى في لبنان والعراق و(إلى حدٍّ ما) المملكة العربية السعودية من الأقاليم إلى المدن الكبرى، ومن ثَمَّ عزلُوا أنفسهم جغرافياً عن الأغلبية الريفية، وفضلاً عن ذلك فقد تماهى سكَّان المدينة الأثرياء مع قيم المدينة وتبنَّوا أعرافها، فاندمجوا بسهولة أكبر في الحياة المشتركة للمدينة، وبالنسبة إلى هؤلاء الشيعة حدث انزياح في الثقافة السائدة من الإطار المرجعي الشيعي إلى الإطار المرجعي للمدينة، بتنوُّعها الثقافي وتعدُّديَّتها، وتتماهى الطبقة المتوسطة الشيعية التي تعيش في المراكز الحضرية بجوار الطوائف الأخرى، والتي تكون غالباً عرضة لتأثير الثقافات الأجنبية، بسهولة أكبر مع الدولة، حتى لو كانت تحظى بالقليل من السلطة في الميدان السياسي.

وقدْ أدَّت هذه الفوارق الطبقية إلى انتماءاتٍ وتعريفات للذَّات مختلفةٍ بين الشيعة، في حين تنعكس الامتيازات الاقتصادية في كثير من الأحيان عَبْرَ تبايُناتٍ في مجالاتٍ أخرى، وفي العادة كان الشيعة الأكثر ثراءً وتمدُّناً فقط هُمُ القادرين على السفر إلى الغرب من أجل التعليم أو العمل، وقد خلقت هذه الميزة المالية التي تتمتَّع بها هذه الطبقة طرقاً جديدة للتواصل مع العالم والحداثة كانت غريبة عن الطبقات الأكثر تقليدية والأكثر حرماناً اقتصادياً، فعلى مستوى الحدس يميل الشيعة الحضريون الأثرياء إلى التفكير في الطبقات الريفية الفقيرة على أنهم رعاعٌ، بينما تتَّهم الأخيرة الطبقات الوسطى بالزيف، وأنَّهم قد باعوا أنفسهم للنظام، ونتيجة لذلك يُفهَمُ الواقع السياسي نفسه على نحوٍ مختلفٍ من قبل الطبقات الاجتماعية المختلفة، ممَّا يؤدِّي إلى ظهور تفسيرات متضاربة للمشاكل، وتصوُّرات مختلفة للحلول المرغوبة.

ونتيجةً لهذه الشروخ المختلفة والمتداخلة في بعض الأحيان، أصبح من المستحيل التحدُّث عن مجتمع شيعيٍّ متجانسٍ في أيِّ بلد في المنطقة، فالروابط الدينية والثقافية والتاريخية المشتركة تشكِّل في حدِّ ذاتها مصادرَ للخلاف والاختلاف في بعض الأحيان، متأثِّرةً بالعوامل التاريخية والثقافية الأخرى الفاعلة منذ بداية القرن على الأقل. لقد أدَّى تنامي الوعي الذاتيِّ لدى الشيعة إلى التخفيف إلى حدٍّ ما من حدَّة هذه الاختلافات، وتسخير المزيد من الطاقات نحو قضيَّة مشتركة، لكنَّ هذه المرحلة من الوحدة الكبرى قد تكون أحد أعراض مرحلة النضال بالنسبة إلى الشيعة، ويمكن أنْ تتلاشى في ظلِّ المزيد من الظروف المواتية سياسياً، ويمكن رؤية هذا المسار في تاريخ الحركة الشيعية في لبنان، حيث تفكَّكت إحدى الحركات الطائفية في السبعينيات على أسسٍ طبقية ودينية وجغرافية بمجرد أن اكتسب الشيعة حصَّةً سياسيةً أكبرَ في النظام السياسي.

ومن المهم أن نتذكر وجود هذه الاختلافات المتعددة بين الشيعة عندما يستحضر الآخرون في وقت ما الخوف ممَّا قد يعنيه (وصول الشيعة إلى السلطة) مثلاً في عراق مستقبليٍّ، وفي ظلِّ الظروف الطبيعية، سيجد الشيعةُ أنفسَهم يشكِّلون تحالفاتٍ مع غيرهم من غير الشيعة من ذوي التفكير المماثل، والذين يتشاركون معهم مصالح تتجاوز بكثير المصالح الطائفية الضيقة والتي يتمُّ اختلاقها أساساً في ظل ظروف الاضطهاد.

صعود الوعي السياسي الشيعي

إنَّ إحياء المذهب الشيعي، الذي بدأ يأخذ أبعاداً سياسية فاعلة في الستينيات، هو أحد أشكال إحياء الإسلام السياسي عامَّةً، ويشترك مع إحياء الإسلام السُّنِّيِّ في بعض من مسبِّباته وأهدافه، وفضلاً عن ذلك يمكن أنْ يُعزى الإحياءُ الشيعيُّ أيضاً إلى الإحساس القوي بالإجحاف والحرمان الذي يعاني منه الشيعة على وجه التحديد، وعلى العكس من التيار الإسلامي السُّنِّيِّ، كانت القيادة الدينية عنصراً فاعلاً في التيار الإسلامي الشيعي منذ البداية ونتيجةً طبيعيةً للدور البارز الذي قام به العلماء في توجيه المجتمع.

ما الذي أدَّى إلى هذه الصحوة الشيعية؟ هناك عوامل عديدةٌ، بعضها ليس مقتصراً على الشيعة، حيث يتشارك كلٌّ من السُّنَّة والشيعة في خيبة أملِهم من الحداثة والأيديولوجيات ذات النمط الغربي، ومن هزائم الحكومات العربية في قضية فلسطين، وتفكُّك المجتمع نتيجةً لتوسُّع المدن وازدياد البيروقراطية من دون أنْ يعودَ ذلك بمنافعَ ملموسةٍ على جماهير

الشعب، كلُّ هذا ساعد في دفع الشيعة نحو تمسُّكٍ أكثر بالدين بوصفه عقيدةً شخصيةً وأيديولوجيةً سياسيةً، وكان لصحوةِ الشيعة جذورٌ أخرى كامنةٌ في جوهر التجربة الشيعية وناجمةٌ عن تاريخٍ من التهميش السياسي، والقيود الحكومية على الحرِّيَّة الدينية، واضمحلال الاستقلالية والاستقلال المالي للمؤسسات الدينية، والتمييز الاقتصادي والاجتماعي الشامل، وفي القسم الآتي سنرى كيف بدأت عملية التسييس في العالم العربي.

ظهور الشيعة المُسَيَّسين

لقد جاء تطوُّر الهوية السياسية الشيعية استجابةً حتميةً لحاجةٍ طويلة الأمد، فلقد اخترقت الاحتجاجات السياسية الشيعية المشهد قادمةً من خلفيَّة المهادنة التقليدية التي سيطرت على حياة الشيعة لقرون، وإنَّ المهادنة في الحقيقة ليست سوى أحد أوجه ردِّ الفعل الشيعي على عالم الظلم، وعلى الرغم من أنَّ القادة الروحيين الشيعة حافظوا تاريخياً على عُزلةٍ مدروسةٍ عن الحياة السياسية، إلا أنَّه كان هناك دائماً خطٌّ نضاليٌّ بين الشيعة عامَّةً، ينفجر دوريّاً في بداية كُلِّ عصرٍ الإسلامي، وبعد ذلك كلما سمحتْ ظروفُ الحكومة الضعيفة، وبمثل هذا التعبير يكتسب هذا الخط النضالي شرعيته من آياتٍ قرآنية وأحاديثَ عن النبي والأئمَّة تحثُّ المسلمين على مقاومة الحكام الظالمين والفاسقين (14)، حيث يتمُّ تفسير بعض الآيات القرآنية والأحاديث النَّبويَّة على أنَّها تضعُ واجباً شخصياً على الفرد المسلم برفض التعاون مع الحكومة الجائرة ومقاومتها.

لقد جسد النضال من أجل الاعتراف السياسي حالة الإحباط الشيعي الناجم عن استبعاد الشِّيعة ومعاملتهم بوصفهم مواطنينَ من الدرجة الثانية، وقدَّم بديلاً معاكساً للأيديولوجيات السياسية، ولم يكن ظهورُ نزعةِ إثباتِ الذاتِ الشيعية مُوَحَّداً، بل اختلف من دولة إلى أخرى حسب الظروف الداخلية والخارجية، وعلى الرغم من التصور الغربي السائد فإنَّ النشاط الاجتماعي والسياسي الشيعي في الدول العربية ليس نتاجاً ثانوياً للثورة الإيرانية عام 1979، بل إنَّ أسبابه مُعقَّدةٌ ونابعةٌ إلى حدٍّ كبيرٍ من عوامل داخلية، ومن المؤكد أنَّ الثورة التي اندلعت في العراق عام 1920، والتي قادها أعيانُ الشيعة وعلماؤُهم، كان لها مبرِّرُها الديني من قبل المرجعية بوصفها مقاومةً لحكمٍ غيرِ مسلمٍ (البريطاني) على شعبٍ مسلمٍ، وقد كتب رجل الدين اللبناني الكبير السيد حسين فضل الله، المرشد الروحي لحزب الله والمرجع الصاعد للشيعة في جميع أنحاء العالم العربي، أطروحةً في عام 1976، قبل ثلاث سنواتٍ من

الثورة الإسلامية في إيران، عن «الإسلام ومنطق القوة»، والتي تناقش ضرورة النضال النَّشِطِ ضدَّ الحكومة الجائرة مستشهداً بالإمام الحسين مثالاً على ذلك (15)، ومن الممكن تتبُّع نموِّ الوعي الذاتي لدى الشيعة من بدايات السخط الاجتماعي وصولاً إلى النشاط السياسي المسلح عبر ثلاث مراحل واسعة ومتداخلة.

شهدت المرحلة الأولى التعبير عن السخط الاجتماعي والاقتصادي؛ إذْ تمَّ تحديد مظالم الشيعة بالتَّبايُن في المزايا والفرص الاقتصادية والحاجة إلى حكومة (عادلة)، وفي منتصف القرن تمَّ التعبير عن المظالم الاجتماعية والاقتصادية تبعاً للمفاهيم أوروبية عن النظام الطبقي، وبدأ الشيعة منذ الأربعينيات بالانضمام إلى الأحزاب الاشتراكية والشيوعية والنقابات العمالية (غير الشرعية) في العراق ولبنان والبحرين وحتى المملكة العربية السعودية، ولم يعدْ يُنظَرُ إلى المظالم من منظورٍ طائفيٍّ، بل على أساس خطوط الصراع الطبقيِّ الأوروبية العلمانية، فيما تمخَّضت المرحلة الثالثة والحالية عن كفاحٍ سياسيٍّ شيعيٍّ تحديداً للتأكيد على حضور الشِّيعة، ولم تعدِ القضايا تقتصر على تحسين الوضع الاقتصادي أو العدالة الاجتماعية بل تمتدُّ إلى المسألة الأكثر حيوية المتمثلة في السلطة السياسية وحصَّة الشيعة في مؤسسات الدولة.

لقد جلب الاستقلال إلى السلطة حكوماتٍ كانت وطنية بالاسم، ولكنها في الواقع كانت متجذِّرة في قطاعات سُنِّيَّةٍ محدودةٍ من المجتمع (طبقة عسكرية أو إقطاعية، مجموعة قبلية/ عشائرية، أو خليط من المجموعتين)، وعلى الرغم من اختلاف أشكالها وتطلُّعاتها فقدْ فشلتْ جميع هذه الحكومات التي وصلت إلى السلطة بعد الاستقلال في تشكيل شراكةٍ تضمُّ جميع قطاعات الشعب، ولم تكنْ تقترب حتى من تحقيق المساواة في توزيع المنافع الاقتصادية والخدمات الاجتماعية، ولم تكن هناك فرصٌ سياسية تُذْكَرُ، ومُورِسَتِ المحسوبية والتربُّح على نطاق واسع داخل البيروقراطية الحكومية، وبالتأكيد كان الشيعة وبِغَضِّ النظر عن أعدادهم النسبية من بين الخاسرين، ونصيبهم كان أقلَّ من غيرهم، ولذلك تمَّ إحياء مفهوم الظلم ولكنْ في أُطُرٍ حديثة.

تجلَّت حقبة الحرب الباردة في العالم العربي من خلال حالة المواجهة بين معسكرين: معسكرٍ محافظٍ يضمُّ الأنظمة التي كانت قائمةً عند الاستقلال والتي حافظت على تحالفها مع الغرب، ومعسكرٍ آخرَ انجذب نحو السياسات اليسارية بجميع أنواعها ولبس عباءة القومية، فكان صعود الشيوعية والاشتراكية في العالم العربي في الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي يتغذَّى على التدفُّق الكبير للشباب الشيعة الذين أصبحوا معزولين على نحوٍ متزايد

عن مجتمعاتهم التقليدية مع حصولهم على التعليم، ولكنهم في الوقت نفسه مُحبَطون من آفاقهم المستقبلية ضمن النظام الاجتماعي والسياسي، وقدْ مثّل انشقاق الشباب الشيعة عن الحاضنة الاجتماعية والدينية نحو الشيوعية والاشتراكية خسارةً للمذهب الشيعي وأثار قلقَ المؤسسة الدينية، وقد تجلَّت جهود (استرداد) الشباب الشيعي بوضوح في العراق في أواخر الخمسينيات، ففي العام 1963أصدر المرجع العراقي الأكبر، السيد محسن الحكيم (وقد يكون بتشجيع من نظام البعث الجديد في بغداد)، فتوى تُدين العضوية في الحزب الشيوعي بوصفها معاديةً للإسلام، وكان الخوف الديني من الشيوعية مزدوجاً؛ إذْ كانت تمثّل تهديداً أخلاقياً ملحداً للمجتمع، كما أنَّها تقوِّضُ مكانة المؤسسة الدينية نفسها ونفوذها وقدراتها المالية، لذلك تجهَّز رجال الدين للقتال لاستعادة المنشقِّين عنهم واستعادة مكانتهم القيادية داخل الطائفة الشيعية.

وبحلول الستينيات من القرن الماضي، أسهم الْتِقاءُ عدَّة عواملَ في زيادة زَخم الوعي السياسي الشيعي والسعي نحو تأكيد الذات، فقدْ أثار استنزاف الموارد الشيعية من قبل الأيديولوجيات العلمانية وتراجع المؤسسة الدينية ردَّ فعلٍ عنيفاً بين المسلمين المتدينين، ودفع إلى عودة رجال الدين الشيعة إلى المشهد العام، فوجد الشيعة في كتابات رجال الدين الشيعة وتوجيهاتهم والحضور الكاريزمي لهم من أمثال السيد محمد باقر الصدر والسيد مهدي الحكيم في النجف بالعراق، والسيد موسى الصدر الذي قدم إلى لبنان من إيران عام 1959، مصدرَ إلهامٍ بديلاً.

في أوائل الستينيات، نشر السيد محمد باقر الصدر كتابه التاريخي (فلسفتنا) الذي كان بمثابة دحضٍ للشيوعية والرأسمالية بوصفهما أيديولوجياتٍ أجنبيةً تقوم على المادية التي تحطُّ من قدر الإنسان، وعدَّ أنَّ الإسلام هو فلسفةٌ سياسية تقوم على إرادة الله الخيِّرة ومثلٌ إنسانيٌّ إسلاميٌّ، ثُمَّ أتبعَ كتابَه هذا بكتاب (اقتصادنا)، وهو عبارة عن تطوير لنظام اقتصادي إسلامي، وعلى الرغم من أنَّ تلك الرسائل لم تكن موجَّهةً إلى القرَّاء الشيعة حصريَّاً، فقد أصبحت هي ومؤلِّفُها نقطة جذبٍ للشيعة ونقطة انطلاقٍ لصعود الوعي الشيعي، ويَرى الكثيرون أنَّ الإحياء الدينيَّ كان ضرورياً للالتزام السياسي الشيعي، وبرغم صعوبة تحديد وجود علاقة سببية بين الاثنين، لكنَّ الثابتَ أنَّ الإيمان الديني والنشاط السياسي شكَّلا جزءاً من الكبرياء الشيعي المُكتشَفِ حديثاً، وكانا ردَّاً حاسماً على تاريخٍ طويلٍ من المظالم، وإظهاراً للثقة التي تسعى إلى التعبير عن نفسها على جميع المستويات الممكنة.

هزَّتِ الحرب العربية الإسرائيلية عام 1967 الثوابت العربية وتركت فراغاً كبيراً في الإيمان كان ينتظر من إيديولوجياتٍ منافسةٍ أن تملأه، وقد عزَّز الاعتقاد بأنَّ البديل المحليَّ **الأصيل** هو وحده الذي يمكنه **تمكينُ** الناس وأنْ يظلَّ قريباً من ثقافة الناس ومعتقداتهم، ففي العراق أسهم ردُّ الفعل الإسلامي العنيف على إخفاقات الأنظمة العربية والعلمانية والاشتراكية والقومية العربية (التي عُدَّتْ كلُّها زائفةً وغريبةً) في تشكيل حزب الدعوة الإسلامية في عام 1967(16)، برغم أنَّه لم يقدِّمْ نفسَه على أنَّه حزبٌ إسلامي شيعيٌّ، لكنَّ جميع أتباعه كانوا في الواقع من الشُّبَّان والشابات الشيعة، وعلى الرغم من أنَّ أغلب أعضائه كانوا من خارج طبقة رجال الدين، إلا أنَّه كان يُنظَر إلى الصدر والسيد محمد مهدي الحكيم، نجل المرجع العراقي الكبير، على أنَّهما المرشدان السياسيان والروحيان له، وفي الوقت نفسه تقريباً، قام رجل الدين الإيراني، السيد موسى الصدر، الذي ادَّعى أنَّه من أصلٍ لبنانيٍّ، بتنظيم حركة المحرومين وقيادتها للاحتجاج على الفقر والحرمان الذي عاناه الشيعة في جنوب لبنان، وكانت الحركة في الأساس دعوةً للعدل ونبذ الظلم، لكنَّ تداعياتها تجاوزت معالجة الأوضاع الاقتصادية، فقد أصبحت الحركة تعبيراً عن تقدير الذات الشيعية والتأكيد عليها في بلدٍ فشل فيه النظام السياسي القائم على التمثيل النسبي بالاعتراف بأعدادهم المتزايدة، في حين دافع مُلَّاك الأراضي الإقطاعيون الشيعة عن مصالحهم الخاصة بدلاً من مصالح الطائفة، ومع انتشار التعليم بين الشيعة وعودة المهاجرين بثروةٍ أكبر، بقيت أبواب النظام مُغلقةً أمام أيِّ تقدُّمٍ اجتماعيٍّ أو سياسيٍّ، فاستغلت حركة المحرومين مخزوناً كبيراً وعميقاً من الإحباط والإحساس بالدونية التي يشعر بها الشيعة اللبنانيون.

ولم تكن القضايا التي تبنَّاها رَجُلا الدين من آل الصدر (محمد باقر وموسى الصدر) متطابقةً، واختلفت أهداف الحركات التي ألهماها، فكانت في العراق حركةً سياسيةً ثوريةً قائمةً على تعاليم الإسلام، أمَّا في لبنان فكانت حركة احتجاجية اجتماعية وقعت في نهاية المطاف في معمعة الحرب الأهلية، لكنَّ نتائجهما جاءت مماثلةً، فلقدْ أوجدتا مَنبَراً للشيعة يميزهم عن باقي حركات المعارضة الأخرى، وأتاحتا للشيعة إمكانياتٍ لم تكن معروفةً حتى ذلك الحين ممَّا أدى إلى زيادة التطلعات السياسية، وعلاوة على ذلك، وفي الحالتين كلتيهما، عاد رجال الدين الشيعة إلى واجهة القيادة السياسية والاجتماعية للطائفة، ممَّا منحهم مكانةً بارزةً كانوا يفتقدونها عدَّةَ عقودٍ، وكان لتأثير هاتين الحركتين الأصيلتين أصداؤُهما جنوباً في دول الخليج الفارسي التي تضمُّ مجتمعاتٍ شيعيةً كبيرةً.

وحتَّى لو لم تكن الثورة الإيرانية هي من أفرزَتِ النهضة الشيعية، لكنَّها قدَّمتِ الدعم وشكَّلت نقطة ارتكازٍ للهوية السياسية الشيعية التي كانت في طور التكوين بالفعل، وتجلَّى كبرياءُ الشيعة وقدرتهم على التغلب على الظلم في الثورة التي اجتذبت الشيعة الإسلاميين والعلمانيين فضلاً عن العديد من السُّنَّة، فلم يَعُدِ التصريح عن الانتماء إلى المذهب الشيعي بعد الثورة الإيرانية مصدراً للإحراج، أيّاً كانت النظرة التي قد ينظر بها الغرب إلى إيران أو الأحزاب الشيعية، وشجَّعت إيرانُ الشيعةَ على التأكيد على هويتهم ومنحتهم الأدوات لإثبات وجودهم مهما كانت الظروف، ومن المفارقات أنَّ الشيعة العرب بدؤُوا الآن يؤكِّدون على هويتهم العربية إلى جانب هويَّتهم الشيعية، لينْأَوا بأنفسهم عن التماهي مع إيران وللتأكيد على هوياتهم القومية بدلاً من ذلك في جميع دول المنطقة.

الخاتمة

الهوية الشيعية هي مزيجٌ من المعتقد الديني والتجربة السياسية والعزلة الاجتماعية والتراث الثقافي المتطور والشكوى الطائفية من التهميش والظلم، لكنَّ هذه الهويَّة تمَّ فرضها على الشيعة، حتى على أشدِّهم من العلمانيين، من قِبَلِ المجتمعات السُّنِّيَّة والحكومات المحيطة بهم، وتخلق عناصر الهوية الجوهرية والمفروضة عوامل مشتركة تميل إلى توحيد الشيعة نظرياً؛ إذْ يتمُّ شَحْذُ هذه الهوية وهذا التضامن وترسيخهما من خلال سياسات الدولة السلبية والظروف الاجتماعية السائدة في كلِّ بلدٍ، ولكنْ نظراً إلى كون مكوِّنات الهوية هذه مُتغيِّرةً وليست ثابتةً، فهي أيضاً عواملُ تُسهِم في تقسيم المجتمع؛ إذْ يخلق مستوى الالتزام الديني، والاختلافات في المعتقدات السياسية، والوضع الاجتماعي، انقساماتٍ بين الشيعة تعيق الوحدة الفعالة غالباً، وفضلاً عن ذلك تؤدِّي العواملُ الجغرافيةُ والظروفُ المحلِّيَّةُ إلى تبايُنٍ في التجارب التي يمرُّ بها الشيعة، ممَّا يخلق اختلافات داخل المجتمع الأكبر.

بالنسبة إلى العديد من الشيعة لا غنى عن الدين للهوية والنضال السياسي الشيعي من أجل الحصول على الاعتراف والمساواة في الحقوق، وقد أعطى هذا الأمرُ رجالَ الدين دوراً كبيراً في الصحوة الشيعية، لكنَّ هذا الدورَّ لا يَحظى بالقبول لدى جميع الشيعة، فيتردَّد العلمانيون الشيعة وحتى بعض الإسلاميين في مَنْحِ المؤسَّسة الدينية السُّلطة لصياغة مستقبل الشيعة، وعلى الرغم من هذه الاختلافات الكامنة والظاهرة فإنَّ الهوية الشيعية هي الأقوى

في **فترة النضال** الحالية بوصفها ردَّ فعلٍ على القمع الخارجي، وهي تعمل على توحيد الشيعة في مسعاهم المشترك.

وفي واقع الأمر، وفي العالم المعاصر لما بعد الحرب الباردة حيث اكتسبت قضايا الهوية في كلِّ مكانٍ أهمِّيَّةً أكبر، قد يكون الشيعة في طور **إعادة خلق ذاتهم**، بمعنى المفهوم الذي وضعه بنديكت أندرسون بأنَّ جميع المجتمعات **تخلق ذاتها** من خلال التعريف الذاتي الواعي، الذي لا توجد هوية من دونه، فهل هناك معنًى جديدٌ في الشرق الأوسط اليوم لمفهوم الشيعية ذاته، حيث أصبحت هوية المجتمع أكثر رسوخاً؟ وهل لدى الشيعة، بوصفهم أقلِّيَّةً طوَّرَتْ منظوراً مختلفاً لمسار التاريخ الإسلامي وإخفاقاته، رؤيةٌ خاصَّةٌ لمسائل الديمقراطية والسياسة والثقافة السياسية في الشرق الأوسط؟ ليس هناك صوابيَّةٌ في وجهة النظر الشيعية للإسلام أكثر من وجهة نظر السُّنَّة، ولكن في عصرٍ يتمُّ فيه تحدِّي السُّلطة، فإنَّ وجهة النظر الشيعية المُتمثِّلة في زيادة فصلِ الدين عن سلطة الدولة قد تكتسب أتباعاً أكبر، (في الواقع، ينظر الكثير من الشيعة إلى حكم رجال الدين في إيران الشيعية على أنَّه بدعة).

تتحرَّك الحركات الإسلامية السُّنِّيَّةُ اليوم، كأنَّها تُستلهم من الرؤية التاريخية للشيعة، لتنأى بنفسها عن الدولة القمعية وتدين **رجال الدين الفاسدين** الذين يخدمون مصالح الدولة وليس الإسلام، ولا يتمُّ النقاش بالطبع في المبادئ الدينية والقانونية والحكومية فحسب، بل في المجتمعات والسلطة أيضاً، ومن ثَمَّ فإنَّ القضايا الدينية البحتة تكون غالباً محاطةً بمصالح أخرى أكثر واقعية وتنافساً للمجتمعات المختلفة، بهذا المعنى ربَّما لا ينبغي أنْ يُعَدَّ التَّشيُّع مرَّةً أخرى ديناً أو أجندةً سياسية، بل مجموعة مصالح تهدف إلى رفاهية المجتمع والحفاظ على الذات.

على المدى الطويل، ومع اندماج الشيعة في مجتمعاتهم الوطنية في نهاية المطاف، ومع اكتسابهم حقوقاً متساوية دينيةً واقتصاديةً وسياسيةً في المواطنة فقد تصبح الهوية الشيعية أقلَّ حضوراً وتصبح المسألة أقلَّ إلحاحاً، وعلى الرغم من أنَّ بعض ثوابت الثقافة والتاريخ المشتركين ستبقى على الدوام، لكنَّ الانقسامات بشأن مَنْ هُوَ الشيعي ومَنْ لديه الحقُّ في تمثيل الطائفة تكون أكثر قابليَّةً للتَّفجُّر مع تخفيف الضغوط الاجتماعية والسياسية، في ظلِّ أفضل الظروف، ومع خروج الشيعة من حالة كونهم مجتمعاً محاصراً، فستظهر بُؤَرُ الانتماء المتنافسة **العادية**: المهنية، والإقليمية، والطبقية، والأيديولوجية، التي ستتعارض بقوَّةٍ مع فكرة وجود طائفة متجانسة وموحَّدةٍ تحت الضغط.

هوامش الفصل الأول:

1. أعرب مسؤول حكومي في دولة خليجية عن دهشته من رغبة المؤلفين الكتابةَ عن **موضوعٍ حساسٍ** مثل هذا.

2. See discussion of «proto-shi ismin Moojan Momen, An Introduction to Shair Islam. (New Haven, CT: Yale University Press, 1986), esp, chapter 2. «The Question of Succession to Muhammad and p. 20.

3. Ibid., p. 97, for origins of Shi'ite ulama in thirteenth and fourteenth centuries.

4. Ibid., pp. 98, 108.

5. Fuad Ajami, The Vanished Imam, (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1986), p. 138

6. See Ajami for an interesting exploration of this concept, op. cit., pp. 138-141

7. Farhad Ibrahim, Al-Tarfiyyawl-Siyasa fil Alam Al-'Arabi (Sectarianism and Politics in the Arab World-the Model of the Shi'a in Iraq). (Cairo: Madbouli Bookshop, 1996), p. 85

8. يؤكد الشيعة السعوديون أنَّ الإسلام قد انتقل إلى مناطقهم على الساحل الشرقي لشبه الجزيرة من قبل الصحابة الأوائل، وأنَّ إسلامهم حافظ على نقائه.

9. على الرغم من عدم استخدام هذا المصطلح، فقد أُعيدَ إحياؤه في المملكة العربية السعودية، كما يتضح من بحث بعنوان «واقع الرافضة في بلاد التوحيد»، تم تقديمه إلى مجلس العلماء الأعلى في المملكة العربية السعودية عام 1993. الورقة التي كتبها أحد الوهابيين الأصوليين، هي إدانة عقائدية للشيعة (الرافضة) في المملكة العربية السعودية (بلاد التوحيد) ودعوة لفرض مزيد من القيود على أنشطتهم.

10. تنعكس هذه الازدواجية في استخدام آية الله الخميني لمصطلح «المستضعفون» و«المستكبرون».

11. Hanna Batatu, The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Img (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1978), pp. 44-45.

12. See for example series of articles in the Iraqi official newspaper Al-Thawna» in April 1991, entitled «What Happened at the End of 1990 and these Months of 1991, and Why Did it Happen,» reprinted in Iraqi File,» September 1993, published by the Centre for Iraqi Studies, Surrey, England.

13. See Sa'id al-Shihabi, Al-Bahrain 1920-1971, Qirda fl-Wathaigal-Raritaniya (Bahrain 1920-1971, A Reading of British Documents [in Arabic]), (Dar al Kunuz Al-Adabiya, Beirut, 1996).

14. Bernard Lewis, The Political Language of Islam, (University of Chicago Press, 1988), pp. 92-94: Sayyid Muhammad Husayn Fadhiallah, al-Islam ww Mantig al-Qwww (Islam and the Logic of Strength), (Beirut, 1985), pp. 49–62; Sayyid Abdullah al-Gharifi, al-Tashayyu (Shi'is). (Beirut, 1990), pp. 335-346.

15. Muhammad Husayn Fadhlallah, al-Islam w Mantig al Quwww Quww can mean strength, force or power.

16. وفقا لبطاطو وآخرين. ومع ذلك، أجرى المؤلفان مقابلات مع أعضاء الدعوة

Farhadi, op. cit., date the first formation of the party to 1958.

الفصل الثاني

الشيعة العرب في الدول السنية

الحقيقة الأساسية هي أنَّ جميع الشيعة العرب، مهما كانت أعدادهم، يعيشون في **دول سُنِّيَّةٍ**؛ أيْ بمعنى دولةٍ ونظامٍ اجتماعيٍّ تقع فيه السلطة المُهيمِنة بِيَدِ السُّنَّة وتسود فيه الثقافة السياسية والتقاليد السُّنِّيَّة والتفسيرات السُّنِّيَّة لمسار التاريخ الإسلامي، ويطرح هذا الواقع مشكلتين مختلفتين أمام اندماج الشيعة في منظومة الدولة، فتتمثل المهمة السياسية للشيعة في البلدان التي يشكِّل السُّنَّة فيها الأغلبية، في كيفية جعل المجتمع السُّنِّيِّ منفتحاً تجاه الأشكال السياسية والاجتماعية التي لا تمارس التَّمييز ضدَّ الأقلِّيَّة الشيعية والتي تتيح للشيعة التعبير عن ذاتهم وضمان أمنهم، وفي الواقع يشكِّل الشيعة أغلبيَّة السُّكَّان في دولتين عربيَّتين هما العراق والبحرين، ومع ذلك ما يزال السُّنَّة يهيمِنون على النظام السياسي والثقافة الاجتماعية، وفي ظلِّ هذه الظروف، يُوجَدُ خَلَلٌ أكثر خطورةً في طبيعة الدولة، ويؤدي إصرار السُّنَّة على إدامة الوضع الراهن إلى وضعٍ اجتماعيٍّ وسياسيٍّ قابلٍ للانفجار.

وضع الأقليات والهوية الوطنية

لم تقم أيُّ دولة عربية فعلياً، باستثناء المملكة العربية السعودية، بإضفاء طابع مؤسَّسيٍّ على مذهبٍ أو طائفة إسلامية مُعَيَّنةٍ بوصفها الدينَ الوحيد المعترف به من قبل الدولة، ويُشار إلى الإسلام على أنَّه دينُ الدولة في القوانين الأساسية أو دساتير معظم الدول، ولكن من دون ذكرِ انتماءٍ طائفيٍّ مُعَيَّنٍ، (ويُستثنى لبنان، الذي يقوم دستوره على تعدُّد الأديان والمذاهب)، ويتمتع جميع المواطنين، نظرياً على الأقل، بحقوقٍ وفرص متساوية، بغَضِّ النظر عن انتمائهم الطائفي، إلا أنَّ هذا لم يمنع الدولة، من الناحية العملية، من انتهاج سياسات تدعم النخبوية السُّنِّيَّة وتُهمِّش الشيعة، وبرغم أنَّ جميع المواطنين متساوون نظرياً، لكنَّ بعضهم **أكثر مساواة من الآخرين**، حتى في دولة عِلمانيةٍ صريحةٍ مثل العراق، حيث تدَّعي

أيديولوجية الدولة البعثية أنَّها غير طائفية، في حين يسودُ التمييز ضدَّ المواطنين الشيعة بطرق علنيَّةٍ وخفيَّة بوصفه سياسةً غيرَ مُعلنةٍ وملموسة، والواقع أنَّ العلمانية هي غطاءٌ لإدامة الممارسات الطائفية وذريعةٌ لصرف النظر عن التمييز.

وتختلف مظالم الشيعة اختلافاً كبيراً من دولة إلى أخرى، وتتراوح من أشكال مُعتدلةٍ من التمييز إلى الاضطهاد المؤسَّسيِّ أو الصريح، حيث تتمثَّل القضيَّة في الدول التي يُشكِّل الشيعة فيها أقلَّيَّة، في بناء الثقة المتبادلة، وتأمين مشاركة عادلة للشيعة في النظام السياسي الأكبر، والعمل بنشاط على التخفيف من الممارسات التمييزية، أمَّا حيث يشكِّل الشيعة الأغلبية فإنَّ عدم التوازن يطرح مشكلةً هيكلية عميقة؛ لأنَّ مَنْحَ الشيعة حقوقاً وصلاحياتٍ تتناسب مع أعدادهم الأكبر يتحدَّى الأساس ذاته الذي يقوم عليه النظام السُّنِّيُّ، ولهذا يمكن للمرء في البلدان التي يشكِّلُ الشيعة فيها أغلبيَّة أنْ يقلِبَ السؤال رأساً على عقب ليشير إلى أنَّ هذه الدول تحتوي على **مشكلةٍ سُنِّيَّةٍ**؛ أيْ عدم استعداد السُّنَّة أبداً لقبول الحكم الديمقراطي الذي سيتطلب التَّنازُل عن جزءٍ لا يُستهانُ به من السُّلطة للشيعة وقبول إعادة توجيه الثقافة السياسية بعيداً عن الهيمنة السُّنِّيَّة التي تعود إلى قرون مَضَتْ.

وكما رأينا في الفصل السابق، هناك شعورٌ سائدٌ في العالم العربيِّ بأنَّ الثقافة العربية هي بطريقةٍ ما سُنِّيَّةٌ **في الأصل**، وأنَّ السُّنِّيَّة هي الحالة الطبيعية للعرب، ومن هذا المنظور يُعَدُّ الشيعةُ بحكم التعريف منشقِّينَ أَخرجُوا أنفسهم بإرادتهم من الحظيرة العربية من خلال اعتناقهم المذهبَ الشيعيَّ، وقد يكون هذا بتواطؤٍ فارسيٍّ ما، ومع أنَّ هذا الطرح مرفوضٌ لدى العقلاء من العرب، لكنَّه لا يكمن بعيداً عن السطح بوصفه موقفاً شائعاً، حتى لو كان في مستوى اللاوعي بين السُّنَّة.

يمكن إدراج القضية الشيعية، من بعض جوانبها، ضمن الإطار الأوسع لمسألة الأقلِّيَّات في العالم العربي، فسكان الدول العربية ليسوا أكثر تجانساً من الدول الأخرى، وفي بعض الحالات أكثر تجانساً بكثير، ومع ذلك يتمُّ تجنُّب مناقشة قضايا الأقليات من قبل الدولة أو المبالغة في التهوين منها، كما تَعُدُّ الطبيعةُ الجامدة للسلطة السياسية في المنطقة أنَّ التنوُّع يمثِّل تهديداً وتؤكِّد على التوافق مع ثقافةٍ اجتماعيةٍ سياسيةٍ واحدةٍ وفقَ المواصفات التي تحدِّدها النُّخبة الحاكمة، كما تتحمَّل الأقليات جزءاً من اللوم في الصعوبات التي تواجهها الدول العربية في تشكيل هويةٍ وطنيةٍ وحسِّ المواطنة، والتي تُعَدُّ جزءاً من مشاكل الدولة، ولا تقتصر على العالم العربي.

هدفت الاستراتيجية التي اعتمدتها معظم دول المنطقة إلى استيعاب الأقليات بالإجبارِ عادةً في الثقافة السائدة من دون اعتبار للحفاظ على أيٍّ من سماتها الثقافية المميِّزة التي يُنظَر إليها على أنَّها مشاكل وليست إسهاماً في الثقافة السياسية أو المجتمع، (لذلك، نرى المشهد العبثي في العراق لأكرادٍ يصبحون أعضاءً بارزين في **حزب البعث العربي**)، وأيُّ تحرُّكٍ لتوسيع مفهوم المواطنة من خلال السماح بالتعبير عن الاختلاف الديني أو العرقي مثلاً، يُنظَرُ إليه على أنَّه تحدٍّ للدولة يقترب في بعض الأحيان من الخيانة، ولكن على الرغم من الجهود المبذولة للالتفاف حول مشكلة الأقليات، فإن هذه القضايا التي بقيت من دون حلٍّ هي مصدرٌ خطيرٌ للسخط واختلال التوازن الاجتماعي؛ إذْ تظلُّ الأقلِّيَّات على هوامش النظام السياسي العربي على الصعيدين الاجتماعي والسياسي، وتتجلَّى العوائق التي تَحُولُ دون اندماجهم الكامل في المجتمع في البنية الاجتماعية والسياسية للدول العربية؛ إذْ تقتصر مشاركة الأقليات في العملية السياسية على التمثيل الرمزي بدلاً من التمثيل الحقيقي، (لقد اتَّخذ لبنان مؤخَّراً، وإلى درجة كبيرة الكويت، خطواتٍ كبيرةً بعيداً عن هذه الظاهرة).

إلا أنَّ طبيعة المشكلة تتجاوز قضايا الأغلبية والأقلية التقليدية كما نجدها في معظم دول العالم، فالشيعة العرب من الناحية القانونية والاجتماعية يُعَدُّونَ في الحقيقة سلالةً غريبةً، ومجموعةً فرعيةً خاصَّةً على خريطة أقليات الشرق الأوسط، ولم يتمَّ الاعتراف بهم بوصفهم أغلبيةً في العراق والبحرين، ولا أقلِّيَّةً في دول أخرى، وحيثما يشكِّلون أقلِّيَّةً عدديَّةً فإنَّ وضعهم مشابه، ولكنَّه ليس مطابقاً لغير العرب (مثل الأكراد) أو غير المسلمين (مثل المسيحيين أو اليهود)، ولكنْ على عكس الأكراد في العراق أو المسيحيين واليهود في معظم الدول العربية، لا تنطبق حالة الأقلية على الشيعة، ممَّا يجعل وضعهم أكثر تعقيداً وتوتراً من الناحية العاطفية، فنظراً إلى كون معظم المجتمعات العربية تندرج اسميَّاً ضمن الحاضنة العربية-الإسلامية، فإنَّ الشيعة بصفتهم عرباً ومسلمين ليسوا أقلِّيَّةً على الإطلاق، لكنَّهم جزءٌ من حاضنة الثقافة العربية الإسلامية، وما لا يتمُّ التطرق إليه هو أنَّ السلطة السياسية بكلِّ ما ينجم عنها من مزايا تتمحورُ على نحوٍ مخصوصٍ حول حاضنةٍ عربيةٍ سُنِّيَّةٍ أَضْيَقَ (أو حتى جزء من السكان السُّنَّة) ويكون الشيعة فيها خارج دائرة التأثير والقرار، وإنَّ ما فشلت الأنظمة العربية المسلمة في تحقيقه هو «المساواة بين الطوائف الإسلامية»(1).

تُمثِّل تناقضات النظام السائد، المعلن عنها وغير المعلن، معضلةً عميقة للشيعة، وتضعهم

في دوامة من التناقضات، فَهُمْ يتردَّدون في المطالبة بحقوقهم بوصفهم أقلِّيَّةً، مَثَلُهم مَثَلُ المسيحيين والأكراد؛ لأنَّ ذلك من شأنه إضفاء الطابع الرسمي على الفوارق بينهم وبين السُّنَّة سياسياً واجتماعياً وتكريسها، الأمر الذي يؤدِّي إلى مزيدٍ من التشكيك من قبل السُّنَّة ويقلِّلُ من احتمالات الاندماج الحقيقي، والأسوأ من ذلك أنَّه عندما يُعَبِّرُ الشيعة عن مظالمهم بوصفهم طائفةً أو يَدْعون إلى مشاركةٍ أكبرَ للشيعة، تتَّهمُهُم الحكومات والمجتمعات السُّنِّيَّةُ بالترويج للطائفية، والإضرار بوحدة المجتمع، والسعي إلى زعزعة استقرار الدولة وتعطيلها، وفي ذات الوقت، فإنَّ الخضوع للنظام القائم وقبول القواعد غير المُعْلَنَة للسلطة لمْ يُفِدِ الشيعة كثيراً أو يُكسبْهم دوراً أكبر في شؤون الدولة خلال العقود الماضية من الاستقلال العربي.

تزداد هذه الازدواجية المخفية في النظام حدَّةً في موقف الحكومات العربية من توظيف الشيعة في المؤسسات البيروقراطية، وهو قطاع متضخِّم كثيراً وقويٌّ للغاية في جميع البلدان العربية، وإنَّ نسبة الشيعة في الوظائف الحكومية ضئيلةٌ للغاية بالنسبة إلى أعدادهم الفعلية، ولا يرتقون في المناصب فوق المستوى المتوسِّط في الوزارات إلَّا نادراً، وينطبق هذا تحديداً على القطاعات الحيوية في الدولة التي تؤثِّر على الأمن القومي، مثل وزارتي الدفاع والداخلية وأجهزة المخابرات والأمن والخزانة، وفي بعض الأحيان، يتمُّ اختيار رمزٍ شيعيٍّ لشغل منصبٍ وزاريٍّ أو غيره من المناصب الرفيعة، ولكنَّ هذا يأتي دائماً هبةً من سلطةٍ أعلى، يُمنَحُ للولاء والخدمة الاستثنائية، أو تنازلاً لتجنُّب انتقادٍ مُحتمَلٍ، ويبقى تعيين الشيعة في مناصب عليا هو الاستثناءَ، وعملاً سياسيَّاً واعياً وليس قاعدة أو مساراً طبيعياً، وهو ليس إجراءً عادياً ولا مألوفاً، ولا يتمُّ على نطاق واسع بما يكفي لترتقي إلى مستوى سَعْيٍ هادفٍ من قبل النخبة لإدراج الشيعة في النظام على جميع المستويات، فلم تبذل الحكومات في هذه البلدان، منذ أنْ بدأت الدول العربية في الحصول على الاستقلال في ثلاثينيات القرن الماضي، جهوداً مُكثَّفةً لمنح الشيعة تمثيلاً حقيقياً في النظام السياسي، إلا في العراق خلال الأربعينيات والخمسينيات، وفي لبنان بعد عام 1989، بعد حربٍ أهليةٍ مدمرة.

وسواءٌ أنظرنا إلى المشكلة من منظور الشيعة أم من منظور الأقليات عامَّةً، فهي تبقى جزءاً من المشكلة الأساسية الأكبر المتمثلة في تكوين هوية وطنية حقيقية في العالم العربي، وهو مشروعٌ ما يزال بعيداً عن الاكتمال وقاصراً في كثير من جوانبه في معظم دول المنطقة، وإنَّ خَلْقَ شعورٍ جَمْعيٍّ بالمواطنة ذات المصالح والقيم الراسخة أمرٌ لا غنى عنه للشعور بالانتماء الذي يخلق الهوية الوطنية، وكذلك هو قناعة جميع المواطنين بأنَّ لهم مصلحةً راسخةً في

الدولة وأنَّ النظام السياسي يمثِّل مصالحهم أيضاً، وإنَّ ارتباط الدولة الوثيق بمجموعةٍ مختارةٍ يُضعف الشعور بالانتماء والمصالح الراسخة.

في ظل هذه الظروف، يُترك الشيعة العرب في العراء يعانون الاغتراب داخل دولهم، وليس لديهم ثقةٌ في أنَّ الدولة تخدم مصالحهم أو تعكس قيمهم وتطلعاتهم، وإنَّ العَقْدَ الاجتماعي القائم بين المواطنين والدولة، الذي يقدِّمُ فيه المواطنون الولاء للدولة بمقابل تقديم الخدمة والمساءلة، ضعيفٌ في معظم الدول العربية، ويتجلَّى هذا الخَلَلُ مضاعفاً عندما يتعلَّق الأمر بالشيعة، فبوصفهم قطاعاً محروماً من السكان، فإنَّ مواطنتهم **أقل مساواة** من غيرهم، ولقد فشلت الحكومات العربية باستثناءات قليلة، في جذب الشيعة وإقناعهم بأنَّ الدولة تعمل لصالح جميع مواطنيها، وفي حين إنَّ هذه المشكلة، مُجدَّداً، ليست مقتصرة على العالم العربي، لكنَّها أدَّت إلى حالةٍ من الشَّلل في معظم دول المنطقة.

إنَّ من نافل القول أنَّ مسألة قيام الدول القومية في العالم العربي تطرح عدداً من المشاكل ذات الطبيعة الخاصة، نظراً إلى وجود هوية عربية جامعة قوية، هي الهوية **الجامعة** الأقوى في العالم تقريباً، وما تزال هذه الهوية العربية الجامعة، التي يتمُّ التقليل منها غالباً بسبب ضعفها السياسي وعدم اتساقها، حقيقيةً بما يكفي لدرجة أنها تقوض غالباً الشرعية **الوطنية** للدول العربية القائمة التي تعمل داخل حدود دولية تعسُّفيَّة إلى حدٍّ ما، رُسمت عبر خطوطٍ **عرقية** مشكوك فيها للغاية، ولقد حقَّقت معظم الدول العربية الآن، وبعد حوالي 60 أو 70 عاماً من الاستقلال، سماتٍ أو شخصية **وطنية** من نوعٍ ما، على أساس النزعة القطرية التقليدية، والمواقف السياسية، والثقافة الشعبية، والذاكرة التاريخية، وحتى الصور النمطية ـ السعودي الثري، والسوري ذو العقلية التجارية، والعراقي المندفع ـ لكنَّ عملية بناء الأمة ماتزال غير مُكتمِلة وغير سَوِيَّة وتم تحقيقها على حساب قَمْعِ التنوع من أجل تعزيز ثقافة السلطات الحاكمة، وقد اختارت بعض الدول العربية إلى حدٍّ ما تعزيزَ هويةٍ فوق وطنية، عربية جامعة، على حساب الشخصية المحلية لتجنب مزالق السعي لتشكيل هوية وطنية غير مقنعة، ولطالما تطلع أنصار القومية العربية إلى الأمة العربية الكبرى سعياً إلى تحقيق هوية جامعة، مؤكدين على العرق العربي، والتاريخ والثقافة العربية المشتركة، وكان جمال عبد الناصر أحد الأبواق المعبِّرة عن هذه المحاولات، وشكَّل حزب البعث جزئياً محاولةً أخرى (والأمر المُثير أنَّ الحزب تمَّ تأسيسه من قِبَلِ مسيحيٍّ وعلويٍّ وسُنِّيٍّ)[1] للتوفيق بين العناصر

(1) المقصود هنا هم ميشيل عفلق، وزكي الأرسوزي، وصلاح الدين البيطار. (المترجم)

التي تتكون منها دول المنطقة العربية من خلال إعلان إيديولوجيةٍ عروبيةٍ شاملةٍ، والتي برغم كونها علمانيةً بحتةً، إلا أنَّها اعترفت بالإسلام بوصفه مكوناً ثقافيَّاً، إنْ لم يكن بالضرورة ديناً لجميع العرب، بما في ذلك المسيحيين والديانات الأخرى الأصغر، وروَّج حزب البعث لهويَّةٍ مثاليَّةٍ على مستوى المنطقة على حساب الهويات المحلِّيَّة المتمركزة حول الدولة، الأمر الذي خلق تحدِّياتٍ أكثر تعقيداً وتهديداً للدولة الضعيفة بالفعل، على الرغم من أنَّ القومية العربية عملت بين الحين والآخر منصةً مفيدةً لإضفاء الشرعية على العديد من الأنظمة العربية، لكنَّها ظلَّتْ مُجرَّدةً ومُنفصلةَ عن واقع السكان غير المتجانسين ومشاكلهم، كما أيَّدت ضمنياً الثقافة والتاريخ والسلطة السياسية التي تنتمي إلى الأغلبية السُّنِّيَّة (أو جزء منها)، مطالبةً بالتغاضي عن الاختلافات والتماهي مع البنية الفوقية.

لقد جرى في الواقع استخدام الأيديولوجيا القومية العربية من قبل الحكومات لضمان استمرارية هيمنة الأشكال المختلفة للأوليغاركية على الرغم من طبيعتها الشاملة ظاهرياً، وتقبَّل العديد من الشيعة والعرب من معتقدات دينية أخرى هذه الأيديولوجية في ظاهرها، ورأوا فيها أيضاً مَخرجاً من التعريفات السياسية الضيِّقة للهوية، ومع ذلك فقد خَلَّفَتِ القومية العربية العديد من المشاكل من دون حَلٍّ، فعلى الرغم من أنها قدَّمت فكرة الشمولية، إلا أنها لم تكن قادرة على تجميع العديد من خيوط الثقافة والتاريخ العربي في مركب تمثيلي، وعلى المستوى الأكثر وضوحاً لم تُؤْخَذْ في الاعتبار حقيقةُ أنَّ العالم العربي يحتوي على العديد من الأقليات العرقية، بما في ذلك الأقباط والأكراد والفرس والأتراك والشركس والبربر، ولقد شكَّل المنظور الشيعي للتاريخ العربي والإسلامي إشكاليةً ومن ثَمَّ تمَّ تجاهله، ممَّا أدَّى إلى تمجيد فترة الأسر الحاكمة بوصفها العصر الذهبي للعروبة، بينما يَنظر إليها الشيعة على أنَّها خيانةٌ وإفسادٌ للنظام الإسلامي.

علاوةً على ذلك تجاهلت الأيديولوجيا القومية العربية، عند طرح تعميماتها المجرَّدة، الحقائق الاجتماعية والتاريخية على أرض الواقع في كل بلد، فقد شكَّل إعلانها أنَّ الإسلام هو المكوِّن الثقافي المُهيمِنُ لدى العرب تأييداً ضمنياً لنُسخة الإسلام لدى غالبية العرب، وهي المذهب السُّنِّيُّ، كما مَجَّدَتِ التاريخ العربيَّ المُتجسِّد في السلالتين الأمويَّة والعبَّاسية (السُّنِّيَّتان) وتجاهلت المكون الشيعي الأكثر إثارة للجدل في التاريخ العربي، فالتاريخ السُّنِّيُّ بحكم أحد تعريفاته هو تاريخُ هزيمة الشيعة، وهكذا أسَّست القومية العربية نصَّاً تاريخياً رسمياً حَذَفَ الكثير ممَّا له قيمةٌ لدى الشيعة وربَّما حتى للإسلام، والأمر الأكثر ضرراً في

الأيديولوجيا البعثية هو أنَّها فشلتْ في نهاية المطاف، وعلى الرغم من خطابها الثوري، في تغيير الثقافة السياسية السائدة لجعلها أكثر شمولاً لمجموعات الأقليات أو أكثر تمثيلية للسكان عامَّةً.

كان من المفترض نظرياً أنْ يؤدِّيَ ادِّعاء عدم الطائفية الذي قدَّمَتْه جميع الحكومات العربية إلى تكافؤ الفرص الاقتصادية والمهنية للشيعة، ممَّا يسمح لهم بالاندماج الكامل في الهيكل السياسي والاقتصادي للدولة، ولكنْ في الممارسة العملية لم تتحقق المساواة أبداً، وفشل النظام السياسي في توفير مشاركة عادلة ونصيب عادل من المنفعة الاقتصادية، وظلَّ الشيعة على الهامش السياسيِّ مع تقييد وصولهم إلى المناصب العليا في المناصب الحكومية والمناطق **الحساسة** في الدولة التي كانت تمسك بخيوط السلطة والمال، وبدأ بعض الشِّيعة ينظرون إلى القومية العربية كما تُمارس على أنها ذريعة حكومية توفِّر إمكانية إنكار التمييز باسم الوحدة الوطنية.

والأمر الأكثر غرابة، أنَّ الدولة والعديد من السُّنَّة كانوا ينظرون إلى أيِّ دعوة من قبل الشيعة لإرساء حكمٍ ديمقراطي على أنَّها ليست أكثر من **أجندة شيعية** لزيادة النفوذ الشيعي وربما الهيمنة على السُّنَّة، ومع ذلك فقد تبيَّن للشيعة من خلال التَّجربة أنَّهم في حال أَذْعَنُوا وقَبِلُوا بالوضع الراهن من دون احتجاج، فمن المؤكد أنَّ التمييز سيستمرُّ على أيِّ مستوى تعتقد الدولة أنَّه مرغوبٌ فيه، ومن ثَمَّ فالبحث عن وسائل فعَّالة للتغلب على هذا المأزق شكَّل الكثير من الجدل الشيعي وكان مصدراً للكثير من الانقسامات.

الولاء

التهمة الأساسية التي تواجه الشيعة من قبل الدول العربية الحديثة هي مسألة **ولائهم**، وتختزل هذه القضية أكثر من أيِّ قضيةٍ أخرى مسألةَ اندماج الشيعة مقابل اغترابهم فيما يتعلق بالمجتمع العربي السُّنِّي، كما أنَّها تطرح تساؤلاً بالغَ الأهمية عن طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع في الشرق الأوسط، ولكنْ ما هو الولاء الذي نتحدَّث عنه والولاء لمَنْ أو لماذا؟ وعلى أيِّ أساس؟

إنَّ انعدام الثقة بين الشيعة والدولة هي مشكلة مزمنة، وكما رأينا منذ البداية لطالما نظر الشيعة إلى الدولة على أنها مُغتصَبَةٌ بالقوة والسياسة الواقعية، وغير متوافقة مع تأكيدهم على الشرعية الأخلاقية والنسب من الرسول، في حين إنَّ الدولة رأت الشيعة مغناطيساً

للمعارضة، وازدادت الشكوك في الولاء للشيعة مع تشكيل الدول العربية الحديثة، ولم يكن مفاجئاً خَلْقُ نبوءَةٍ تحقِّقُ ذاتها، ففي نظر الحكام المطلقين يُنظَر إلى الولاء على أنَّه طريقٌ ذو اتِّجاهٍ واحدٍ، فهو شيءٌ يمنحه الرعايا للحاكم من دونِ قيدٍ أو شرطٍ، ومع ذلك فالولاء في الأنظمة الاجتماعية الحديثة ليس مطلقاً وينطوي على مجموعةٍ من الالتزامات ذات الاتجاهين، فإذا كان من المتوقع أنْ يديْنَ المواطنون بالولاء فإنَّ الحاكم مُلزَمٌ بالاستجابة لاحتياجات الناس ورغباتهم، وتعود هذه الأفكار في الغرب إلى مفاهيم **العقد الاجتماعي** بين الناس وحكومتهم، وقد تمَّ تضخيمها كثيراً في وثائق مثل إعلان الاستقلال الأمريكي، الذي ينصُّ صراحةً على حقِّ المواطنين في التمرد.

لكنَّ مفهوم العقد ليس غريباً أيضاً على الإسلام (2)، فمبدأ البيعة مُتَجَذِّرٌ في الفكر الإسلامي بشأن الحكم والعلاقة بين الحاكم والمحكوم، على الرغم من أنَّ المصطلح يُترجَمُ على نحوٍ شائعٍ بأنه **قَسَمُ الولاءِ** فإنَّ أَصْلَ الكلمة العربية هو **بَيْعٌ**؛ أيْ التجارة والمقايضة والشراء والبيع، والبيعة على النحو الذي حدَّده برنارد لويس هي «اتفاقٌ تعاقديٌّ بين الحاكم والمحكوم والذي يتعهد فيه كلٌّ من الجانبين بالتزامات معيَّنة تجاه الآخر، أو كما قد نقول: ميثاقٌ» يعمل على شَرْعَنَةِ السُّلطة «(3)، ومع ذلك لم يتمَّ استكشاف هذه المفاهيم الإسلامية وتطويرها بما يكفي في الفكر السياسي الإسلامي إلى الحد الذي يُمكِّنُهم من تَبَنِّي مضامينها المعاصرة، وعلى العكس من ذلك تمَّ التقليل من شأن مصطلح **البيعة** على نحوٍ مخصوصٍ بوصفها مجردَ تعبيرٍ عن الموافقة من خلال قَسَمِ الولاء، ومن ثَمَّ فقدْ أُسِيْءَ استخدامه من قبل الحكام المعاصرين مثل صدام حسين الذي أقام بانتظامٍ مراسمَ البيعة في المدن العراقية لتأكيد حكمه، ولكنَّ الحقيقة أنَّ مفهوم **الميثاق** له بذورٌ وتاريخٌ في الإسلام، وقد بدأ المسلمون يشيرون إلى هذا المفهوم عند التشكيك في شرعية الحكَّام المعاصرين ومطالبهم بالولاء الأعمى.

ففي معظم الدول التي يعيش فيها الشيعة، لا يوجد ميثاقٌ أو عقدٌ مُعلَنٌ تكون الحكومة بموجبه مسؤولة تجاه رعاياها عن مجموعة من الالتزامات المُعتَرَف بها، ولا يقتصر عدم وجود عقدٍ على السكان الشيعة في الواقع، بل إنَّ غالبية السكان السُّنَّة، في معظم بلدان الشرق الأوسط، هم الذين يشكِّكون الآن في شرعية أيِّ حكومة لا تقوم على أساس عقدٍ اجتماعيٍّ ولا تخضع للمساءلة، ومع ذلك، ولأسباب تاريخية وسياسية، يعاني الشيعة من هذا النوع من الحكم التَّعسُّفيِّ أكثر من المسلمين السُّنَّة، وتفترض الحكومة أنَّ الشيعة، من خلال الإيمان العقائدي والولاء الخارجي المفترض، هم في جوهرهم خونةٌ، ويجب حماية الدولة منهم،

ورَدّاً على هذه الاتهامات تقول الطوائف الشيعية إنَّ مسألة الولاء تتحوَّل إلى حلقة مُفرغةٍ، فكونُهم خونةٌ فإنَّ الدولة تستبعدهم وتقوِّض مصالحهم، ممَّا يسبِّب استياء الشيعة وعدم ولائِهم المحتمل.

فوضعيَّة **الدخيل** التي اكتسبها الشيعة مُعقَّدةٌ نظراً إلى كون المذهب الشيعي قد اجتذب الفرس وبعض الأتراك في وقت مُبكِّرٍ من التاريخ الإسلاميِّ عندما كان الفاتحون العرب ـ باسم السلطة السياسية وليس الإسلام ـ يميلون إلى النظر إلى غير العرب بوصفهم مسلمين من الدرجة الثانية، ومع أنَّ الإسلام الصحيح يرفض كلياً أيَّ فكرةٍ من هذا القبيل، فإنَّ الواقع على الأرض يميل إلى دفع العديد من غير العرب إلى التنافس مع العرب في صراع من أجل الهيمنة السياسية والثقافية، وقد حظي المذهب الشيعي في القرنين الثامن والتاسع بالدعم من الموالي (4) غير العرب الذين اعتنقوا الإسلام، والذين كانوا يأملون في تحسين مصيرهم في النظام العربي الذي يغلب عليه الطابع العربي، وقد وُصِمَ تعاطُفُ الموالي الشيعة وصمةَ الولاء للخارج، وفي القرن العشرين تمَّ إحياء وصْمِ الشيعة بأنَّهم غريبون عن العروبة على نحوٍ غير مباشر من خلال ربطه بمفهوم الشعوبية (معاداة العروبة)، وهو اسمٌ من العصور الوسطى مرتبط بعلماء وأدباء من غير العرب(5)، ولاسيَّما الفرس الأدباء، واتُّهِمَ الشعوبيون بأنهم معادون للعرب، ويسعون إلى تشويه منجزات الحضارة العربية وتقويضها والرفع من شأن ثقافات المجموعات العرقية المنافسة داخل الإسلام، وتحديداً الفرس، كما ارتبطت الشعوبية في القرن العشرين بالشيوعية بوصفها قوةً أجنبية معاديةً للعرب، وأصبح الارتباط السلبي الثلاثي بين معاداة العروبة والشيوعية والشيعة (شعوبية، شيوعية، تشيُّع) شعاراً سياسياً في العراق.

وهناك ثلاثة عوامل تدعم مخاوف الدولة بشأن عدم ولاء الشيعة أو انقسام ولاءهم: الأول هو وجود أعداد كبيرة نسبياً من الشيعة من أصل فارسيٍّ (العجم) في دول الخليج العربي، ممَّن استقرُّوا بوصفهم رجالَ دينٍ وطُلَّاب علمٍ دينيٍّ في مدن العراق المقدَّسة، أو تجاراً في البحرين والكويت، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وقد حصل هؤلاء المهاجرون الفرس على الجنسيَّة في البلدان المضيفة، وحقَّقُوا ازدهاراً ومكانةً اجتماعية مرموقة، سواءٌ بكونهم أعضاءً في المؤسسة الدينية أو عائلاتٍ تجاريةً، وتختلف درجة اندماجهم داخل المجتمعات العربية الشيعية من بلد إلى آخر، والنِّسبة الأعلى في مدن الأضرحة العراقية، فالاختلاط بين الفرس والعرب من خلال الزواج والأحياء المختلطة والشراكات التجارية أمرٌ شائعٌ في جميع أنحاء

المنطقة ويعتمد أساساً على الوضع الاقتصادي والاجتماعي، ويحافظ العجم المستوطنون على العلاقات الأُسريَّة أو التجارية أو الدينية مع إيران، والتي ظلَّت من دون انقطاع بسبب التغييرات الحكومية أو الثورة في إيران، وبقيَ الفرس العرب خارج المجال السياسي تقليدياً؛ إذْ تشيرُ الدلائل في الكويت والبحرين والإمارات العربية المتحدة، إلى أنَّهم سعَوا للحصول على رعاية الدولة وحمايتها، وأنَّهم يفضِّلون بقاء الوضع الراهن حفاظاً على مصالحهم التجارية.

الأمر الأكثر إثارة للقلق بالنسبة إلى الحكومات العربية هو التراجع التدريجيُّ للمدن الشيعية المقدَّسة في العراق وما يترتَّب على ذلك من صعود مدنِ الأضرحة في إيران، وقدْ أدَّت الاضطرابات السياسية التي أطلقتها ثورة 1958 في العراق، والتي أعقبها اعتداء الدولة البعثية بعد عام 1968 على المؤسسات الدينية، إلى تقويض هيمنة النجف وكربلاء بوصفهما مركزين للدراسات الشيعية في إعداد رجال الدين وبوصفهما مصدرَ جذبٍ للحجاج الشيعة، كما أدَّى تأميم الأوقاف، أو أوقاف الشيعة، إلى إفقار رجال الدين في العراق، الذين اعتمدت معاهدهم ومؤسساتهم على أموال الأوقاف الكبيرة في دعم طلاب الدين الفقراء، وقدْ مَنَحَ تراجع النجف وكربلاء منذ أواخر الخمسينيات فصاعداً، والذي يُعزَى مباشرة إلى القمع السياسي من قبل البعثيين، الفرصةَ لمدن قم ومشهد في إيران لتحظى بمكانة ونفوذ أكبر على نحو متزايد، واضطرَّ المرشدون الروحيون للشيعة المراجع، سواء أكانوا إيرانيين أم عرباً إلى اللجوء إلى إيران، بسبب الظروف، وبالتدريج رحل طلاب الدين الشيعة من العالم العربي للدراسة لدى العلماء في إيران بدلاً من العلماء الذي بقُوا في العراق، ليُسهِم ذلك في توسيع الروابط الموجودة بالفعل لدى المجتمعات الشيعية وتعميقها في العالم العربي مع إيران.

كما أنَّ الدول العربية قلقةٌ أيضاً من القيادة الروحية للشيعة، مُمَثَّلةً بالمراجع، أو المرشدين الدينيين، وقدْ كان معظم المراجع في العصر الحديث، إيرانيين أو إيرانيين مستعربين، يعيشون في الدول العربية، وعادة في العراق حتى اضطروا على الفرار، وقد أدَّى تراجع مدن الأضرحة والمؤسسات الدينية في العراق إلى تفاقم هذا الخلل، وبصورة تدريجية تَطَلَّعَ معظم العرب الشيعة إلى العلماء في المدن الإيرانية من أجل الإرشاد الديني، ومن الاستثناءات البارزة للهيمنة الإيرانية آية الله العظمى أبو القاسم الخوئي، المرجع الرئيس حتى وفاته في عام 1993، الذي كان من أصل إيراني لكنَّه ظلَّ يعيش في النجف.

إنَّ الصلات الوثيقة بين الشيعة العرب وإيران، وحقيقة أنَّ إيران، وهي دولة غير عربية في المنطقة، هي حاملة لواء الشيعة، تثير قلقاً عميقاً لدى الحكومات العربية، وظلَّ يُنظَر

إلى إيران لقرون على أنها المنافس السياسي والعسكري والثقافي التقليدي للعالم السُّنِّيِّ، أولاً في علاقاتها مع الإمبراطورية العثمانية ثمَّ في مواجهة الدول المستقلة حديثاً على ساحل الخليج، حيث يَنظُر العرب إلى حجمها وتاريخها وتطلعاتها القومية على أنها تهديدٌ كامنٌ دائمٌ للعالم العربي، وتُدرِك الدول العربية من الناحية الاستراتيجية إدراكاً مؤلماً قدرةَ إيران الكامنة على فرض نفوذها أو نشر هيمنتها على منطقة الخليج (انظر الفصل 4)، ويقوم السكان الشيعة بدورٍ مركزيٍّ في هذه المخاوف؛ إذْ يُنظَر إليهم بحذر على أنهم طابور خامس محتمل للدولة الإيرانية في المجتمع العربي، وتُغذِّي كلٌّ من الذاكرة التاريخية عن الشعوبية والتجربة الحديثة للحماس الشيعي بين بعض السكان على الأقل للثورة الإيرانية هذه المخاوف.

في الواقع، إنَّ لهذه المخاوف ما يُبرِّرها، فرجال الدين في المذهب الشيعة ليسوا مجرد مرشدين روحيين يقدمون المشورة فقط فيما يتعلق بمسائل العقيدة، بل يمتدُّ دور العلماء إلى ما هو أبعد من هذه المسؤوليات الكلاسيكية، ومن حيث المبدأ يمكن أنْ يشمل حياة الفرد بالكامل: حياته الخاصة، وسلوكه الشخصي، وعلاقاته العامة والخاصة، ونظرته للعالم بأسره، ومن المنطقي أنْ نتوقَّع أنْ يكون للعلماء تأثيرٌ كبيرٌ مُحتمَلٌ على الطلاب في القضايا السياسية والاجتماعية، وفي ظل هذه الظروف فإنَّ ازدياد عدم الثقة بالشيعة في الدول العربية ليس إلَّا نتيجةً للتأثير الفعلي أو المُتَصَوَّر لعلماء إيران على جماهير الشيعة.

تتأثر التصورات بشأن الولاء للشيعة مباشرةً في الآونة الأخيرة بالصراعات الخارجية التي تُؤثِّر في الشيعة المحليين، وتمثِّل طبيعة العلاقات بين إيران والعراق الحالة الأوضح في هذا الصدد، بوصفها نتيجةً للتوترات الواسعة القائمة بين الدولتين والتي تدهورت إلى ثماني سنواتٍ من الحرب في الثمانينيات، وقد عَلِقَ الشيعة في المنتصف، وفي حرب الكويت، دخل الشيعة في الكويت في صراع مباشر مع الجيش العراقي، الذي يشكِّل الشيعة غالبية جنوده، وفي الحالتين كلتيهما سَعَتِ الأنظمة المعنيَّة إلى استخدام الشيعة طابوراً خامساً في الدولة الأخرى لكنَّ محاولاتهم هذه باءت بالفشل لأنَّ الشيعة نَأَوا بأنفسهم جيِّداً من خلال إظهار الولاء المطلق للدول التي يقيمون فيها، ومع ذلك ظَلَّتِ التوترات الطائفية الكبيرة موجودة من حين إلى آخر، وباختصار: تتأثَّر المجتمعات الشيعية المحليَّةُ حتماً إلى حدٍّ ما بحالة العلاقات بين دولتهم والدول الأخرى، مثلما يتأثر اليهودي المغربي بالحرب بين مصر وإسرائيل، أو المسلم الأمريكي في نظر مكتب التحقيقات الفدرالي، أو حتى بعض الأمريكيين في أثناء الحرب الأمريكية على العراق.

وقد أظهرت إيران في مثال آخر، بصفتها الدولة الشيعية الرئيسة في العالم، اهتماماً من الناحية السياسية بالمجتمعات الشيعية في الخارج وكانت على استعداد لإرسال ممثِّلين إليهم والسعي إلى مساعدتهم والتأثير فيهم، ولطالما نظرت طهران حتى في عهد الشاه ـ وإن كان بدرجة أقل بكثير ـ إلى المجتمعات العربية الشيعية، على أنها **أدوات طبيعية** لبسط النفوذ الإيراني في العالم العربي (انظر الفصل الرابع).

أخيراً كانت المجتمعات الشيعية غالباً، بمظلوميتها التاريخية، هدفاً لأعداء الدولة التي يقيمون فيها لإيجاد معارضة سرِّيَّة، أو قد يميل القادة المتطرفون للمجتمعات الشيعية إلى التعامل مع الدول الخارجية أو المنظمات الشيعية التي قد تكون في وضعٍ يُمَكِّنها من مساعدتهم في نضالهم من أجل الحصول على حقوق أكبر داخل دولتهم، فعلى سبيل المثال: قد يتطلَّع عددٌ من قادة الشيعة السعوديين أو البحرينيين إلى الفوائد التي قد يجنونها من العلاقات مع المنظمات الشيعية في لبنان مثل حزب الله، أو إلى أشكالٍ مُعيَّنةٍ للدعم من إيران، وقد أبدى عددٌ كبيرٌ من الشيعة العراقيين في خِضَمِّ كفاحهم لتغيير نظام صدام حسين استعدادَهم للاستفادة من الدعم الإيراني بوصفه قاعدةً وملجأً ودعماً دبلوماسياً في حربٍ شبه شاملة بين الشيعة ونظام صدام.

يمكن أنْ تؤدِّي هذه العوامل أيضاً إلى ردود فعل معاكسةٍ من جانب الشيعة، الأمر الذي قد يدفعهم نحو ما يكاد يكون انسحاباً غير طبيعي من الحياة السياسة، ويسعى الشيعة غالباً إلى تجنُّب التماهي مع أي حركات أو مجموعات شيعية أوسع في دول أخرى، ويرجع ذلك تحديداً إلى كون ولاءِ الشيعة للأنظمة والمجتمعات التي يعيشون فيها موضعَ شكٍّ في بعض الأحيان، ولا سيَّما عندما تسعى الأنظمة إلى تهميشهم أو استبعادهم، كما يُبدي الشيعة قلقَهم حيال الأنشطة أو حتى التعبير عن المواقف التي قد توحي بأنهم **أُمميُّون** في تطلعاتهم، أو **شِيعيُّو التَّوجُّه** في آرائهم السياسية، وحتى في مقابلاتنا أصرَّ عددٌ من الشيعة على أنَّهم **لا يهتمون** بالشيعة في البلدان الأخرى، وبرغم أنَّ هذا قد يكون صحيحاً إلى حدٍّ ما، فقد شعرنا برغبة قوية من جانب هؤلاء الأشخاص الذين تمت مقابلتهم في أنْ يُنظَر إليهم على أنَّهم ذوو وجهات نظر حديثة وغير طائفية وألَّا يتمَّ ذكر أيِّ شيءٍ قد يقلِّل من ولائهم، حتى عندما يتمُّ التعبير عن مخاوف بشأن **قضايا الشيعة المشتركة** بطرقٍ أخرى، وحتى الشيعة **العلمانيون** اعترفوا أنَّه سيكون من غير الطبيعي عدم الاهتمام برفاهية المجتمعات الشيعية الأخرى، حتى لو كان ذلك على أساس ثقافي أو إنساني فقط، لكنَّ الكثير من الشيعة سيسعَون بجهد إلى

تجنُّب الخوض في شؤون الشيعة خارج بلدانهم وذلك بسبب العقوبات التي تفرضها الأنظمة الاستبدادية غالباً على المجتمعات الشيعية لأيِّ علامات على عدم الولاء المحتمل.

المفهوم الشيعي للشرعية

من المفيد تتبُّع الآفاق السياسية والنفسية لتاريخ الشيعة المبكر، ولاسيَّما فيما يتعلق بالدولة، فقد وُضِعَ عددٌ من المذاهب السياسية الشيعة تاريخياً في موقف صعبٍ في مواجهة الدولة، فقدْ نشأَ المذهب الشيعي بوصفه حركةً سياسية لدعم الإمام عليٍّ ابن عمِّ النبي وصهره، وقد عُدَّ الإمام عليٌّ من قبل أنصاره (المعنى الحرفي للشيعة) الخليفة الشرعي للنبي محمد في قيادة الأمة، واعتقدوا أنَّ النبي قد عيَّنه، أو على الأقل، كان يفضِّله للقيادة، وفي الواقع هناك دلائلُ قويَّةٌ تشير إلى أحقِّيَّتِهِ، تستند إلى إيمان عليٍّ المبكر برسالة النبيِّ، وولائه الطويل والصريح لها ودفاعه عنها، فضلاً عمَّا يتمتَّع به شخصيَّاً من ورعٍ وحكمة.

لكنَّ عليَّاً لَقِيَ معارضةً من مرشَّحين أقوياء يكبرونه سنَّاً من قبيلة قريش، وقدْ تمَّ اختيارهم من خلال إجماع شيوخ المجتمع، وحُرِمَ من الخلافة ثلاث مرَّاتٍ على مدى 24 عاماً بعد وفاة النبي، وبما أنَّ العقيدة الشيعية قد تمَّ تدوينها مع الوقت، فقد أصبح الشيعة يعتقدون أنَّ بعض أحفاد عليٍّ (في سلالة النبي) قد وُهِبُوا نعمةً إلهية وكانوا القادة الروحيين والزمنيين الشرعيين (الأئمة) للمسلمين، وهم وحدهم القادرون أنْ يحكموا بالعدل ويقضوا على الظلم، وبعكس أسلوب الخلافة التوافقية التي اتُّبِعَتْ مباشرةً بعد وفاة النبي، اعتقد الشيعة أنَّ قيادة الأمة يجب أن تنتقل إلى نسل النبي من خلال تسمياتٍ مُحدَّدةٍ، إذن فالأمويون في نظر الشيعة والخلفاء اللاحقون كانوا مغتصبين لا شرعية لحكمهم، ونتيجةً طبيعيةً لذلك أصبح ولاء الشيعة للخلفاء موضع شكٍّ (6).

وفي الواقع لم يسعَ أيٌّ من الأئمة اللاحقين، بعد الإمام الحسين إلى المطالبة بالخلافة، وقد قام الشيعة خلال العصر الأموي وأوائل العصر العباسي بشن عددٍ من المواجهات الضعيفة للسلطات الحاكمة باءت الفشل، وبطريقة كارثيَّةٍ في بعض الأحيان، أبرزُها عام 680 عندما قُتل الإمام الثالث الحسين وعددٌ من أفراد أسرته في معركةٍ غير متكافئة في كربلاء بالعراق، كما أُصيبَ الشيعة بخيبةٍ أملٍ شديدةٍ في العباسيين الذين دعموا ثورتهم الناجحة ضدَّ الأمويين على أمل أنَّ الخلافة الجديدة ستعود أخيراً إلى الإمام الشرعي، واستمرت حركات التمرُّد الشيعية على نحوٍ متقطِّع في العصر العباسي ولكنْ من دون نجاح كبير، وقد ظهرت تسمية

الرافضة في العصر العباسي(7)، لتشير إلى استمرار التَّحدِّي الشيعي لشرعية الحكم وربَّما استمرار الاضطهاد، ويعتقد الشيعة أنَّ العديد من الأئمة بعد الحسين تمَّ تسميمهم من قبل الخلفاء الأمويين والعباسيين.

وقدْ غيَّرت الهزائم والانتكاسات المُتكرِّرة مظهرَ المذهب الشيعي في أواخر القرن التاسع؛ إذْ كرَّس الأئمة حياتهم لدراسة العلوم الدينية والفقه والإرشاد الروحي للجماعة، ولم يشاركوا في الثورات المتفرقة التي كان مصيرها الفشل والتي قامت بها الجماعات الشيعية خلال العصر الأموي والعباسي، كما شكَّل الإيمان الشيعي بغيبة الإمام الثاني عشر المهدي المنتظر عام 874 من دون ترك وريثٍ نقطةَ تحوُّلٍ في المذهب الشيعي، من الناحيتين اللاهوتية والسياسية، مُغلقاً شريعة الإمامة المُعتَرَف بها التي اعتمدها الشيعة لتكملة القرآن وسنَّة النبي، كما كان لغياب الإمام الثاني عشر آثارٌ سياسية.

يعتقد الشيعة أنَّ الزعيم الشرعي الوحيد للمجتمع المسلم هو الإمام الموصى له الذي يجمع في شخصه السلطتين الروحية والزمنية، وعلى الرغم من أنَّ معظم الأئمة لم يسعَوا إلى الحصول على مثل هذه السلطة، لكنَّهم عُدُّوا الخلفاءَ الحقيقيين الوحيدين لمحمد خلال حياتهم أو بعدها، وتعني هذه الغيبة أنَّ الشيعة لم يعدْ لديهم مرشَّحون آخرون لمنافسة الخلافة، فالإمام الثاني عشر الذي مازال حيَّاً سيكشف عن نفسه في نهاية الزمان ليَحكمَ بالعدل ويحارب الشَّرَّ، وسيكون هناك قائدٌ شرعيٌّ مُوَجَّهٌ من الله يمكنه أنْ يأمر المؤمنين باتباعه فقط عندما يكشف الإمام الثاني عشر عن نفسه مرة أخرى للمؤمنين، ومن ثَمَّ عُدَّتْ أعمال التمرد عديمة الجدوى حتى عودة المهدي في نهاية المطاف، ومن حيث المبدأ على الأقل، سيجد الشيعة الأصوليون صعوبةً في إضفاء الشرعية الحقيقية على أي حكومةٍ تسبق ظهور المهديِّ، وقد دفع هذ الابتعاد عن الحياة السياسية، والذي هو نتاجُ الهزائم، الشيعةَ إلى التقوقُع في مجتمعاتهم وتكريس أنفسهم لتطوير عقيدتهم وشرائعهم وصياغة تاريخهم وطقوسهم، وكانت الأنظمة السياسية السائدة في العالم الإسلامي، باستثناءات قليلةٍ، «مقبولةً بحكم الأمر الواقع ولكن ليس بحكم الشرع»(8) من قبل الشيعة.

أخيراً، يثير الجدل الشيعي القديم بشأن شرعية الدولة تساؤلات أخرى في أذهان الشيعة، فنتيجةً لانتشار الظلم في العالم قد يكون الشيعة أكثر ميلاً، من الناحية النفسية نوعاً ما، لتوقُّع أنَّ الحكم سيكون غير عادل وقمعيَّاً، ولسوء الحظ تُحَقِّقُ أعداد كبيرة من الأنظمة في الشرق الأوسط هذا التوقع غالباً، ومن ثَمَّ فإنَّ الشيعة أكثر استعداداً من الناحية الدينية للنَّأي

بأنفسهم بعيداً عن الحكم الجائر أو السَّيِّئ، أو ربَّما حتى عن محاولة القيام بشيء حيال ذلك، فالفقه السُّنِّيُّ الذي تطور عبر القرون تحت جناح الدولة، أو حتى بوصفه أحدَ أعمدتها، يميل أكثر إلى وجهة النظر المحافظة القائلة بأنَّ الفتنة في كلِّ حالةٍ تقريباً أسوأ من الحاكم الظالم، ومثل هذا التفسير الذي شجعته الدولة منذ فترة طويلة، حتى لو لم يقبله جميع السُّنَّة، مفيدٌ بالتأكيد للأنظمة القائمة التي ترغب في الحفاظ على الوضع الراهن وسَحْقِ المعارضة.

وفي الواقع، وفي شكل غريبٍ لتبادل الأدوار، تبنَّتِ الحركات الإسلامية السُّنِّيَّة المعاصرة وجهة نظرٍ أكثرَ **شيعيَّة** عن الدولة الظالمة؛ أي تَبَنِّي مبدأ أنَّه لا ينبغي فقط عدم القبول بالحكم الجائر في الإسلام لمجرد كونه **أفضل من الفوضى**، بل على المؤمن في الواقع أنْ يقاومَه إيجابيَّاً، وتتَّهم الأنظمة الاستبدادية غالباً عقيدةَ هذه الجماعات الإسلامية السُّنِّيَّة بأنَّها **شيعية** عندما تشعر أنَّ شرعيَّتها مُهَدَّدةٌ، وباختصار فهذه النظرة المتجذِّرة للمذهب الشيعي من جانب السلطة السُّنِّيَّة تساعد في إثارة شكوكٍ متأصِّلةٍ في أذهان هذه الأنظمة بشأن ولاء رعاياها الشيعة الضمنيِّ للنظام.

ما يزال الالتزام الديني بالتشيع بالمعنى الديني البحت ـ بغض النظر عن جوانبه الاجتماعية والمجتمعية ـ لدى الكثير من الشيعة اليوم قوياً للغاية، وتحدَّث بعض علماء الشيعة خلال المقابلات التي أجريت معهم عن المذهب بكونه **الإسلام الحقيقي الوحيد**، وذكروا أنَّ المذهب الشيعي سيحظى يوماً ما بانتشارٍ عالميٍّ بسبب نقاء رسالته، ومن وجهة نظرهم فقد أفسدَ السُّنَّة الإسلامَ بإقحامه في سياسات الدولة ومطالبته بدعم الدولة، ومن ثَمَّ تلطيخه بسياسات السلطة، ومع ذلك ما يزالون ينظرون إلى الشيعة على أنَّهم مجموعةٌ ثابتة من المُثل الدينية وعقيدةٌ نقيةٌ يُطمَحُ إليها باستمرار، على عكس الإسلام السُّنِّيِّ الذي أصبح منذ زمنٍ بعيد أيديولوجيةَ دولةٍ فاسدةٍ في ظِلِّ رجال دينٍ سُنَّةٍ خَنُوعين.

عوامل الاغتراب

ينشأُ اغتراب الشيعة عن كلٍّ من المواقف المجتمعية السُّنِّيَّة وسياسات الدولة التي لا يُصرَّح عنها، بل هي مواقف تكون غير مُعلنةٍ غالباً ولكنَّها مع ذلك مُطَبَّقةٌ، وتُنَفَّذُ استناداً إلى الإجماع الضمنيِّ للأقليات الحاكمة، وتتباين حدَّة الاغتراب الشيعي على نحوٍ حادٍّ من بلدٍ إلى آخر، تبعاً لانفتاح البنية السياسية ومرونتها، ولكن الشِّيعة عامَّةً، وفي كلتا الحالتين، يشعرون بالتمييز الاجتماعي، والحرمان من الحقوق السياسية، الأمر الذي يجعلهم يدركون تمايزهم

على الدوام، ويميل الشيعة إلى رؤية التاريخ على أنَّه سلسلةٌ مُتصلةٌ من الحكومات الظالمة بدأت مع اغتصاب الخلافة على الأقل وتمتدُّ إلى استعمار القرن العشرين الذي فضَّل السُّنَّة وضَمِنَ هيمنتهم في العالم العربي (باستثناء سوريا، حيث فضَّل الفرنسيون الأقلية العلويَّة، وهي شكلٌ غير تقليديٍّ للغاية من الشيعة الذين حكمُوا هناك حتى يومنا هذا.).

تمَّ تدعيم المكانة المهيمنة للسُّنَّة في الحياة العامَّة، حتى في البلدان التي يشكِّل الشيعة فيها أغلبيَّةً، بإرث كلٍّ من الحكم الاستعماري العثماني والغربي ـ وكلاهما اعتمد بشدة على الخدمة المدنية السُّنِّيَّة المحلِّيَّة التي تميل إلى الحفاظ على مصالحها الخاصة ـ وبمركزية الدولة الشديدة التي مارستها الحكومات العربية بعد الاستقلال، إلا أنَّ السُّنَّة والعديد من الشيعة أيضاً، يلقون باللوم على المجتمع الشيعي لعزلته ورفضه تغيير أساليبه المحافظة، ومع ذلك لم يكن للحكومات السُّنِّيَّة سوى القليل من الاهتمام بتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للشيعة أو في تحسين فرصهم سياسياً ومهنياً، وكانت معظم الحكومات راضية ببقاء الشيعة مُهمَّشين ومعزولين.

ومع انتقال دول العالم العربي نحو الاستقلال في العقود الأولى من هذا القرن، أُتِيْحَتْ بالفعل فرصٌ أمام الشيعة للقيام بدورٍ في بناء الأمة، ولا سيَّما في العراق والبحرين ولبنان، وجاءت أولى محاولاتهم وأبرزها في العراق عام 1920 عندما تولَّى رجال دينٍ شيعةٌ ووجهاء من العلمانيين دوراً قيادياً إلى جانب السُّنَّة في التمرد ضدَّ الحكم البريطاني، ولكنْ بعد إجهاض **ثورة** عام 1920، عاد الشيعة إلى السقوط في مياه العزلة الراكدة، حيث أكَّد البريطانيون اعتمادهم على فيلقٍ من ضُبَّاط الإمبراطورية العثمانية المنهارة السابقين من السُّنَّة، وانخرط الشيعة لاحقاً، وباستثناءات قليلة، في الحياة السياسية في إطار المنظمات اليسارية أو الشيوعية المحظورة في غالب الأحيان، وبدرجة أقل في حزب البعث عندما كان ما يزال مُنظَّمةً سرِّيَّةً.

لم يتمَّ التشجيع على توظيف الشيعة وترقيتهم في القطاع الحكومي، حتى مع توسُّع المؤسسات البيروقراطية الحكومية في المنطقة، وظلَّ توظيفهم في الخدمة المدنية وفي المستويات الوظيفية الدنيا، غير مُعبِّرٍ عن حجمهم باستثناء حالاتٍ رمزيةٍ متفرقةٍ، وفي المقابل شكَّكتِ المجتمعات الشيعية نفسها في الحكومات وامتنعت عن المشاركة حتى في المجالات التي يمكن الوصول إليها في العقود الأولى من تشكيل الدولة في العالم العربي، مدفوعةً بذلك من قبل رجال دينٍ محافظين وحذرين، وما يزال الوجود الشيعي في جميع دول

المنطقة اليوم بدائياً في القطاعات **الحساسة** للجيش والأمن والشرطة، وسيكون من الصعب الإشارة إلى أيٍّ تشريع مُحدَّدٍ أو مرسوم أو قرارٍ مُوَثَّقٍ يَمنع الشيعة من العمل، فالإجماع يعمل من خلال الفهم الضمني والتنفيذ الضمني، وعلاوة على ذلك فإنَّ نظام المحسوبية والقرابة والشبكات الاجتماعية السائد في الشرق الأوسط يعني أنَّه حتى في حالة عدم وجود قيود على توظيف الشيعة، فإنَّ الوظائف غير متاحة لهم لأنَّهم لا يمتلكون الروابط الاجتماعية اللازمة للحصول عليها.

المعارضة السياسية الشيعية

من الطبيعي أنْ يُنظَرَ إلى المعارضة السياسية الشيعية على أنها وليدة الحركات الإسلامية الشيعية، إلا أنَّ هذا يُعَدُّ مبالغةً في التبسيط؛ إذْ تمَّ التعبير عن المعارضة الشيعية على نحوٍ متقطِّعٍ لعقودٍ قبل تشكيل الأحزاب الإسلامية الشيعية، ومن خلال مجموعة متنوعة من القنوات وبوسائل متعددة، من المعتاد أيضاً النظر إلى النشاط الشيعي على أنَّه مستوحًى ومدفوع من الثورة الإيرانية، لكنَّ هذا أيضاً يُعَدُّ تبسيطاً للواقع، فازدهار التشيُّع في العصر الحديث بوصفه هويةً سياسيةً في العالم العربي يسبق الثورة الإيرانية بعقدٍ على الأقل ويمكن ربطه على نحوٍ أكثر دِقَّةٍ بتأسيس حزب الدعوة في العراق أواخر الستينيات أو حتى أواخر الخمسينيات من القرن الماضي.

وتعود الاحتجاجات الشيعية الحديثة ضدَّ سياسات السلطات الحاكمة إلى بداية القرن، ففي المملكة العربية السعودية على سبيل المثال، وعندما احتلَّ الملك عبد العزيز بن سعود القطيف مركز المنطقة الشيعية، دعا رجل الدين السعودي حسن علي البدر الشعب إلى مقاومة القوات الوهابية، إلا أنَّ الوجهاء رأَوا أنَّ المقاومة مستحيلة، وبالنظر إلى تجاربهم السيئة مع فترات الاحتلال الوهابي في القرن التاسع عشر، أذعن الشيعة بناءً على اتفاق مع الملك عبد العزيز بن سعود يحفظ فيه حقوقهم الدينية والاجتماعية(9)، وفي البحرين ناشد الشِّيعةُ البريطانيين مراراً وتكراراً لإنصافهم من سوء المعاملة من قبل عائلة آل خليفة الحاكمة التي يحميها البريطانيون، ووقَّع الشِّيعة بعد عامين من الاحتجاجات الشيعية، والاشتباكات مع الشرطة، والصراع بين الطوائف في 1953 و1954، على عدة عرائض تطالب بالإصلاحات، والمساواة في الحقوق القانونية، وتشكيل مجلس نيابي(10) وفي العراق نشطت كلٌّ من المؤسسة الدينية والقيادة الشيعية العلمانية في الدفاع عن مساواة الشيعة، وفي عام 1935 اضطر الجيش العراقي إلى قمع تمرُّد زعماء العشائر الشيعية، وبعد ذلك بوقتٍ قصير تمَّ

التوقيع على ميثاقٍ من قِبَلِ وُجهاء الشيعة في النجف يستنكر **السياسة الطائفية** والتمييز وتغييب الشيعة عن التعيين في وظائف الخدمة المدنية، وطالبوا بالعدالة في فرض الضرائب والخدمة العسكرية(11).

كانت حركات الاحتجاج السياسية التي قادها الشيعة في البلدان العربية في منتصف القرن الماضي تجري في إطار الحركات اليسارية، بما في ذلك الحزب الشيوعي والنقابات العمالية غير المرخَّصة، وغلبت العضوية في المنظمات اليسارية خلال هذه الفترة على الشيعة إلى درجة أنَّ أحد الكتَّاب وَصَفَ الحزب الشيوعي في العراق في تلك الفترة بأنَّه الحزب السياسي الوحيد الذي يمثِّل الشيعة، كما اندلعت الاضطرابات العمالية، التي قادها الشيعة، في البحرين والمملكة العربية السعودية والعراق في الخمسينيات من القرن الماضي وامتدَّت مطالبها إلى التمثيل والمساواة وبرنامج عمل وطني للحكومة، وعلى الرغم من تجنُّب العلماء الجدل السياسي خلال هذه الفترة، إلا أنَّهم استمرُّوا في الدفاع عن الحرِّيَّات الدينية واستقلال المؤسسات الدينية ورفاهية المجتمع.

شكَّل تأسيس حزب الدعوة الإسلامية، الذي تمَّ رسمياً في عام 1967، ويقال إنَّه كان موجوداً في شكلٍ جنيني منذ عام 1958، تغييراً نوعياً في المعارضة الشيعية، وقد تأثر حزب الدعوة مادِّيَّاً بأفكار جماعة الإخوان المسلمين السُّنِّيَّة في مصر ومُنَظِّرها الرئيس حسن البنَّا، ودَعَتْ إلى التجديد الإسلامي والحكم العادل(12)، وتوجَّه الحزب نحو الشباب العراقي الشيعي تحديداً وعمل على التجنيد بين الطبقات الشيعية المتوسطة والدنيا في المقام الأول، والتي كانت القاعدة الداعمة للشيوعيين، وقام حزب الدعوة بالعديد من التجديدات في النشاط الشيعي، حيث كان أوَّل منظَّمة سياسية شيعية تمثِّل الشيعة تمثيلاً إسلاميَّاً صريحاً، وليس حركةً غير دينية ذات برنامج عملٍ إصلاحيٍّ واسعٍ، وعلى عكس الحركات الفضفاضة السابقة فقد تمَّ تنظيمها على أُسُسٍ حزبيَّةٍ صارمةٍ وفْقَ النموذج الماركسي اللينيني، وكان الحزب يعمل في سَرِيَّةٍ، مع خلايا صغيرة، وبتَكَتُّمٍ ونظام هَرَمِيٍّ صارمٍ، وعلاوة على ذلك سعى الحزب بنشاط إلى الحصول على دعمٍ كبار رجال الدين، وقد حَظِيَ بدعمٍ من رجل الدين البارز محمد باقر الصدر، وكذلك من مهدي الحكيم، نجل آية الله محسن الحكيم، لقد كان حركةً ثوريَّةً تعمل بالكامل خارج أنظمة الدولة وتتبنَّى تكتيكات المواجهة العلنيَّة ضدَّ النظام، وأصبحت المواجهة حتميَّةً، فَشَنَّ الحزب، ولاسيَّما بعد حملة قَمْعٍ وحشيَّةٍ قامت بها الحكومة خلال مراسم إحياء ذكرى عاشوراء عام 1977، مقاومةً مُسلَّحةً وأعمالاً تخريبيةً ضدَّ الحكومة العراقية.

وتعرَّض أعضاء حزب الدعوة والمتعاطفون معه لاضطهاد شديد في العراق طوال فترة السبعينات، وقام صدام حسين بإعدام محمد باقر الصدر وشقيقته الناشطة في أبريل 1980، وقد يكون ذلك استباقاً للحرب الإيرانية العراقية، ولكن بحلول ذلك الوقت كان حزب الدعوة قد مدَّ جذوره بالفعل في دول الخليج، ولاسيَّما الكويت، وفي لبنان، وإيران بعد الثورة، من خلال الهجرة والدعم من شبكة من النشطاء العلمانيين ورجال الدين المؤيدين لأفكاره، حيث كان بعضهم على الأقل تربطه بـأعضاء حزب الدعوة أواصر القربى(13)، وكان لحزب الدعوة دورٌ فعَّالٌ في تنظيم المعارضة الشيعية في العالم العربي وساعد في إنشاء حزب الله في لبنان، وقد نُسِبَتْ أعمال الإرهاب الشيعي في الكويت في الثمانينيات إلى حزب الدعوة، وقد أدَّتْ بدورها إلى سلسلة من عمليات اختطاف الطائرات من قبل عناصر حزب الدعوة/حزب الله اللبنانيين، وقد قدَّم حزب الدعوة في الواقع النموذجَ الأوَّل للشبكة الإقليمية الشيعية التي اقتدى بها حزب الله فيما بعد في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات.

لم يبدأ حزب الدعوة في الخضوع للنفوذ الإيراني إلا بعد أنْ ضرب جذوره عميقاً في السياسة العراقية، وربَّما أصبح خضوع حزب الدعوة لسيطرة إيران أمراً حتمياً تقريباً بعد تعرُّضه للقمع الشديد وإجباره على إخراج قيادته التنظيمية الرئيسة من العراق، في حين أصبحت إيران واحدة من الملاذات الآمنة القليلة التي يمكن أن يجدها الحزب، وكان من المُحَتَّم أيضاً في ظلِّ هذه الظروف أنْ يبدأ الحزب في العمل في أوائل الثمانينيات بوصفه أداةً للسياسة الإيرانية، إلا أنَّه من المهمِّ أنْ نضع في اعتبارنا أنَّ حزب الدعوة نشأ بوصفه حركةً محلِّيَّةً بالكامل، ومُزَوَّداً برؤيةٍ فكريَّةٍ هائلةٍ ومُستقلَّةٍ للإسلام والدولة تتعارض تماماً مع رؤية الخميني لحكم رجال الدين، لقد وُلِدَ حزب الدعوة من رحم القمع والاغتراب في العراق التي عَدَّها العديد من الشباب الشيعة المتعلِّمين غير مُحتَمَلَةٍ ويائسةً، وعلاوة على ذلك كان تصعيد العنف نتيجةً للاضطهاد الوحشيِّ من قبل النظام البعثي العراقي الذي رأى في الدعوة أكبر تهديد لوجوده وسعى إلى القضاء عليه.

وبالمثل كان ظهور حركة الأمل في لبنان، الذي تلاه لاحقاً إنشاء حزب الله الأكثر تطرُّفاً، نتاجاً للحرب اللبنانية وخطوط الصَّدع الطائفية الداخلية التي سرعان ما رسمتها الحرب، وكان دور رجل الدين الإيراني/اللبناني موسى الصدر هو القوة الدافعة وراء تأسيس حركة أمل، لكن هذا النشاط التنظيمي جاء في عهد الشاه وليس الجمهورية الإسلامية، علاوة على ذلك كانت مكوِّنات المعارضة الشيعية في لبنان من حيث الحرمانُ والتمييزُ حاضرةً حضوراً كبيراً قبل

الحرب الأهلية اللبنانية والثورة الإيرانية، وعلى الرغم من أنَّ الاضطهاد الذي كان سِمةَ الدولة العراقية لم يكن موجوداً في لبنان، ولكن عندما حَشَدَ موسى الصدر الشيعة كانت أهدافه الاندماج وبناء قدرات المجتمع من الداخل، لكنَّ ظروف الحرب اللبنانية جعلت مثل هذه التطلعات السامية غير واقعية، واستدعت الظروف الجديدة اللجوءَ إلى أساليب أكثر تطرفاً وعنفاً.

من الواضح أنَّ الثورة في إيران، وكذلك حربها الطويلة مع العراق، كانت قوةً ثابتةً كان لها أثرُها على الكفاح الشيعي العربي الناشئ محلِّيّاً في الثمانينيات، ومن الواضح أنَّها أعطَتْ زخْماً للحركات الشيعية العربية من خلال مَنْحِها الدعمَ المعنويَّ والخطابيَّ والماديَّ، كما رفَعَتْ راية الكبرياء الشيعي وأرسلت إشارةً إلى الشيعة بأنَّ التغيير ممكنٌ، وأنَّه يمكن أنْ يكون هناك نهايةٌ للظلم، وأنَّ بإمكان جماعةٍ مظلومةٍ أنْ ترتقي بنفسها وتحررها، كما قامت الثورة الإيرانية بالمزيد: فقد سلَّطت الضوء على الجانب الديني للثورة والنضال وركَّزت على دور رجال الدين الشيعة.

لكنَّ مرحلة العنف قد وصلت الآن إلى نهاية مسارها، وإنَّ تلاشي الحماسة الثورية في إيران، ونهاية الحرب العراقية الإيرانية، ودخول حزب الله في السياسة اللبنانية السائدة، كلُّها عوامل أدَّت إلى تعديل الاستراتيجيات الشيعية في اتِّجاه زيادة التركيز على الاعتراف العام والدولي بمحنتهم، فالنضال الشيعي الآن يركز على وسائل الإعلام والمنظَّمات الدولية بقدر ما يركِّز على شوارع البحرين أو بغداد، وفقط في لبنان أدَّى الانخراط الشيعي في العنف إلى منافع سياسية مادية للشيعة، وفي الكويت، حيث يتمتَّع الشيعة الآن بمستوى جيِّد من الاندماج والحقوق المدنية، جاء التَّحسُّن من خلال زيادة الديمقراطية والتعددية التي تلت نهاية حرب الخليج، وفي البحرين أدَّت المعارضة الشيعية إلى زيادة القمع الحكومي والمأزق السياسي، في السعودية تمَّ إعلان هُدنةٍ هَشَّةٍ بين الدولة والشيعة، وفي العراق حيث المخاطر كبيرةٌ ليس فقط بالنسبة إلى الشيعة العراقيين، بل بالنِّسبة إلى المنطقة بأكملها، تستمرُّ المعارضة المسلحة الشيعية، وقد بلغ الغضب الشيعي مستوياتٍ متفجِّرةً ولا أمل في التوصل إلى اتِّفاقاتٍ تفاوضيةٍ من شأنها أنْ تنزع فتيل الأزمة، ولكنْ عندما ينتهي نظام صدام حسين، فإنَّ شيعة العراق بالتأكيد لن يكتفوا بأنصاف الحلول والمسكنات.

الخاتمة

في التحليل النهائي، ليس الشيعة وحدهم من سيحدد كيفية حدوث التغيير الحتمي، بل ديناميكية العلاقة بين الدولة والشيعة، وإنَّ البلاء الأساسَ للدول العربية (وأماكن أخرى في العالم النامي) هو احتكارها الادَّعاء بتمثيل وتجسيد **الشعب** و**الأمة**، فعندما تكون الدولة هي المحرك الوحيد لـ **الأمة**، فإنَّ الحفاظ على الدولة والقائمين عليها يصبح المقياس الوحيد للولاء، ويصبح الإصلاح الذي يهدِّد سلطة الدولة ورعاتها بمثابة الخيانة، هذه المشكلة الأوسع تكمن وراء كلِّ السياسات العربية، وهي مصدرٌ مباشرٌ لأزمة الشيعة وغيرهم.

عند تقييم العلاقات المستقبلية بين الشيعة والدولة، نفترض أنَّ التغيير سيحدث أولاً؛ لأنَّ الوضع الراهن ليس عادلاً أو مقبولاً بالنسبة إلى الشيعة (أو معظمِ السكان)، ثانياً: سوف تجلب الديمقراطية حتماً تحوُّلاتٍ كبيرةً في السلطة السياسية والاجتماعية في الدول التي يمثِّل فيها الشيعة الأغلبية المهمشة، وبغض النظر عن مدى تدرُّج عملية التحول ودقتها، ثالثاً: لا تختلف أهداف الشيعة في تحرير الدولة بالضرورة عن أهداف الإصلاحيين السُّنَّة والليبراليين والديمقراطيين الذين يهدِّدون أيضاً النخب السياسية السُّنِّيَّة القائمة والمتحصنة، وهكذا فإنَّ نَشْرَ الديمقراطية بأيِّ شكلٍ سيؤدِّي إلى حدوث تغييراتٍ كبيرةٍ في النظام الاجتماعي، حتى بين السُّنَّة، رابعاً: إنَّ النضال الشيعي ضدَّ الدولة، سواء أكان سلمياً أم ديمقراطياً أم عنيفاً، ليس بالضرورة موجَّهاً ضدَّ عموم سُكَّان البلد نفسه، حيث لا يمكن القول إنَّ الدولة تمثل **الشعب** أو **الدولة**.

قد تختار الأنظمة التي لا تنظر إلى الشيعة على أنَّهم تهديدٌ حيويٌّ للنظام القائم، عمليةَ اندماج تدريجية تتزامن مع مزيد من التعددية والديمقراطية للنظام عامَّةً، فضلاً عن تعريف أكثر شمولية للمواطنة والولاء، وفي الدول التي يشكل فيها الشيعة الأغلبية (أو حيث يُضمرون بدافع اليأس ميولاً انفصالية كما في المملكة العربية السعودية) ستكون الديناميكية محفوفةً بمشاكل أكبر بكثير، وفي حال رأت الدولة (التي تفتقد إلى التمثيل) أنَّ علاقاتها مع الشيعة هي صراعٌ وجوديٌّ من أجل بقائها، فستواصل بالتأكيد الإجراءات العدوانية للقضاء على التهديد المتخيَّل، ورفع مستوى العنف بين الدولة والشيعة ممَّا يؤدِّي إلى نظامٍ غير مُستقرٍّ، وبعد ذلك ستضيق تعريفات المواطنة والولاء إلى النقطة التي يصبح عندها الولاء للنظام المحاصَر وغير التمثيلي المعيار الوحيد المقبول لـ **الولاء** وحتى **المواطنة** الحقيقية، وفي ظلِّ هذه الظروف،

ليس الشيعةُ وحدهم الخاسرين، بل جميع السكان الذين سيعانون من المزيد من التضييق على حرياتهم وحقوقهم المحدودة بالفعل باسم الحفاظ على **الدولة**.

إلى أيٍّ مدًى سيتعاطف السُّنَّةُ مع الدولة القائمة، مهما كانت عدوانية؟ ما مدى نجاح الدولة في التلاعب بالخوف من التغيير بين السُّنَّة كما في البحرين والعراق من أجل إدامة الحكم الاستبدادي السِّيِّئ؟ وإلى أيٍّ مدًى تستطيع الدولة إجبار أهل السُّنَّة على الاعتقاد بأنَّ مصالحهم تتوافق مع الدولة مهما كانت ظالمة وسيئة؟ ما هي الخيارات أمام السُّنَّة في الاختيار بين الدولة القمعية التي تحافظ على الوضع الراهن، والتحولات الاجتماعية الحتمية التي ستنشأ عن التحرير؟ هذه هي الأسئلة الرئيسة التي ستحدِّد العلاقات المستقبلية بين الشيعة والدولة.

هوامش الفصل الثاني:

1. From Liora Lukitz, Irag: The Search for National Identity (London: Frank Cass, 1995), p. 130.

2. أقدم مثال على عقد اجتماعي وسياسي في الإسلام هو دستور المدينة المنورة، عقد بين النبي محمد والقبائل المسلمة وأتباعهم من المدينة المنورة. مقتبس بالكامل في:

W. Montgomery Watt, Islamic Political Thought (Edinburgh University Press, 1968).

3. لمناقشة هذا المصطلح انظر:

Bernard Lewis, The Political Language of Islam (University of Chicago Press, 1988). pp. 58-59

4. Moojan Momen, An Introduction to Shi Islam (New Haven, CT: Yale University Press, 1985), p. 64, and W. M. Watt, op. cit. p. 83.

5. من أجل دراسة الشعوبية انظر:

Abd-al ‘Aziz al-Douri, al Sudhur al-Tarikhir Li Shuwbiwa (The Historical Roots of Shu’ubiya) (Beirut, 1963).

6. تم اختيار الخلفاء الأربعة الأوائل فقط من خلال الإجماع. وبمجرد تأسيس السلالة الأموية،

أصبحت الخلافة وراثية في ظل ما أصبح أساساً قوة علمانية سياسية واقعية وتم تعيين الخليفة الجديد من قبل خلفائه أو عن طريق النزاع، ولم يكن الخلفاء الأمويون من نسل النبي ولم يكونوا من سلالة الأئمة.

7. Momin, p. 73.

8. W. Montgomery Watt, Islamic Political Thoughs, p. 45.

9. لمناقشة المعارضة الشيعية المبكرة في المملكة العربية السعودية، انظر:

Hamza al-Hasan, History of the Shi's in Saudi Arabia, vol. 2 10. Said al-Shihabi, op. cit., pp. 20, 158-169.

11. Ibrahim, op. cit., pp. 122-123.

12. Joyce Wiley, The Islamic Movement of the Iraqi Shi's (London: Lynne Rienner, 1992), especially chapter 3 on the formation of Da'wa; Farhadi, op. cit, Pp. 245-246, on the influence of Muslim Brotherhood; interviews with party members.

13. Ranstorp, Hishallah in Lebanon: the Politics of the Western Hortage Crisis (New York: St. Martin's Press, 1997), p. 26.

الفصل الثالث

مطالب الشيعة واستراتيجياتهم

تشمل الأهداف السياسية الرئيسة لمعظم المجتمع العربي الشيعي مطالبَ قليلةً خاصَّةً بالمجتمع الشيعي فقط، وفي المقابل فإنَّ معظم ما يسعى إليه الشيعة من مكاسب سياسية واجتماعية يتوافق مع ما يريده معظم مواطني العالم العربي، فقدْ يتطلع بعض الشيعة إلى دولة إسلامية شيعية، لكنَّ هذا ليس الطموح السائد، كما أنَّ المطالبة بإقامة الدولة الإسلامية السُّنِّيَّة ليس هو الهدف المهيمن بين السُّنَّة. في الواقع، على الرغم من مناقشتنا السابقة للاختلافات اللاهوتية بين الشيعة والسُّنَّة، فإنَّ الدين نفسه ليس هو مَكْمَنَ الاختلافات، فقد ظهرت مثل هذه الاختلافات، تاريخياً نتيجةَ اختلاف وجهات النظر بشأن الدولة، ونتيجة الاغتراب الشيعي عن الدولة السُّنِّيَّة، التي تخلى قادتها عن المبادئ والأخلاق من أجل أهداف سياسية واقعية، وإنَّ أكثر ما يُهِمُّ الشيعة في العالم العربي المعاصر هو المساواة، وفي حين إنَّ المساواة يجب أنْ تبدوَ هدفاً معقولاً للجميع، فإنَّ السَّعْيَ إلى إقامة علاقاتٍ أكثر مساواةً في النظام السياسي المُشَوَّهِ حالياً سيخلق حتماً رابحين وخاسرين جدداً، وعواقبَ متقلِّبةً سياسياً.

وعلاوة على ذلك تتباين كثيراً الظروف التي يواجهها الشيعة داخل العالم العربي، وتتباين تبعاً لذلك أهدافهم ومطالبهم واستراتيجياتهم السياسية، ولكن في كلِّ الحالات يكافح الشيعة ضدَّ **وضعية الأقلية** والمواطنة من الدرجة الثانية التي ترافقها، ولاسيَّما عندما يشكِّلون هم أنفسهم الأغلبية، ومن ثَمَّ تُوجَدُ أهدافٌ مشتركةٌ محدَّدةٌ بين جميع الشيعة، على الرغم من أنَّ الأهداف المشتركة لا توحي ببرنامج مشتركٍ أو جهدٍ مشترك للتخفيف من هذه المشاكل، والحاجة إلى التحرير السياسي والاجتماعي والديمقراطية هي الأهداف الفردية الأكثر شيوعاً والتي سيستفيد منها جميع الشيعة، وسيستفيد السُّنَّة أنفسهم عبر المجتمع العربي من

زيادة التحرر السياسي، ولكنَّ المكاسب ستكون أقلَّ دراماتيكية بالنِّسبة إليهم مقارنةً بالشيعة، وسيشمل التحرير خسائر محتملةً للسُّنَّة أيضاً، على الأقل للنُّخب الحاكمة الراسخة، لكنَّ الاعتراف بأنَّ الطبيعة الواسعة وغير الحصرية للأهداف الشيعية مُهمَّةٌ جدّاً لفهم ما يُشار إليه أحياناً إشارةً طفيفةً باسم «الأجندة الشيعية».

ما هي المطالب الرئيسة للمجتمع الشيعي وكيف يتم التعبير عنها؟

حقوق المواطنة المتساوية: يلخص تحقيق المساواة في الحقوق المدنية ـ المساواة في المواطنة مع جميع مواطني الدولة ـ جوهرَ الأهداف الشيعية داخل الدولة، ومن حيث المبدأ تتمتع الدولة بالسلطة، وعليها واجبُ مَنْحِ حقوقٍ مدنيةٍ متساويةٍ لجميع مواطنيها، وفي الواقع لا تُوجَدُ دولةٌ في المنطقة تقريباً تحجب هذه الحقوق عن مجتمعها الشيعي على أساس رسميٍّ، ولكنَّ حرِّيَّةَ التعبير، والتنظيمَ السياسيَّ أو المجتمعيَّ، والمساواةَ أمام القانون عُرضةٌ لقيود أكثر شدَّةً بالنسبة إلى الشيعة منها بالنسبة إلى السُّنَّة، وفي بعض الدول (العراق، المملكة العربية السعودية، البحرين) لا وجود لأيٍّ حقوق سياسية حقيقية لأيٍّ من المواطنين، ومن ثَمَّ فإنَّ الشيعة يتساوون مع غيرهم في الحرمان من هذه الحقوق، ولكن عندما تمنح الدولة القليل من الحقوق السياسية لأيِّ شخصٍ، فإنَّ احتمالات التمييز ضدَّ الشيعة، على نحوٍ رسميٍّ وغير رسميٍّ، تتعزَّزُ كثيراً، ومن ثَمَّ فإنَّ **المساواة في الحرمان** تحمل عبئاً أكبر على المجتمع الشيعي، وتقدِّمُ المملكة العربية السعودية حالةً خاصةً؛ إذْ يتمُّ مَنْحُ الشيعة رسمياً وضعاً قانونياً أدنى من الوضع الممنوح للسُّنَّة، فعلى سبيل المثال: لا تُقْبَلُ شهادة الشيعي ضدَّ سُنِّيٍّ في المحكمة.

القضاء على التمييز. إنَّ الدعوة إلى إنهاء التمييز بمعنًى ما هي نتيجةٌ طبيعيةٌ للسَّعْيِ من أجل المساواة في الحقوق، ومرَّةً أُخرى لا تُوجَدُ دولةٌ، باستثناء السعودية، تستعمل سياسة التَّمييز رسمياً ضدَّ الشيعة في أيِّ مجالٍ، ولكن بالنظر إلى الطبيعة الخفية ـ غير الرسمية، وغير المُقَنَّنة للتمييز ضدَّ الشيعة في معظم الدول ـ فإنَّ البحث عن نهايةٍ للتمييز ربَّما يكون أكثر جدوًى من مناقشة المساواة في الحقوق السياسية، تمارس جميع الدول تقريباً، وعلى نحوٍ غير رسميٍّ، التمييز ضِدَّ الشيعة بطُرُقٍ ملموسةٍ، وتنظر الأجهزة الأمنية إلى الشيعة على أنهم **مشتبهٌ بِهِمْ** أو **أقل ولاءً**، ومن ثَمَّ سيخضعون لتدقيقٍ خاصٍّ، ويواجهون احتمالاً أكبرَ للاعتقال أو الإساءة من قِبَلِ الشرطة، ويَقِلُّ احتمال ترقِيَتِهم إلى مناصب حساسةٍ في الحكومة

(السقوف الزجاجية)[1] هي القاعدة وليست الاستثناء، وتفضِّل الجامعات المتقدمين من السُنَّة على الشيعة، واليوم ربَّما يتمتَّع لبنان بأفضل سِجِلٍّ في التعامل مع الشيعة، تليها الكويت، وليس من قبيل المصادفة أنَّ هاتين الدولتين هما الوحيدتان في هذه الدراسة اللتان تتمتَّعان بقدرٍ ضئيلٍ من الديمقراطية الفعَّالة.

الإصلاحات الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان: ينبغي للحكم الديمقراطي وحماية حقوق الإنسان أن تكونا خيراً مطلقاً في نظر معظم الناس في العالم العربي نظرياً، ومع ذلك فإنَّ القضية ليست بهذه البساطة عندما تؤخذ في الاعتبار مشاكل الأغلبية والأقلية.

توفر الممارسة الديمقراطية للشيعة في الدول التي يشكِّلون أقلية فيها ضماناتٍ تحت حُكْمِ القانون لا تتوفَّر في الأنظمة الاستبدادية، وتكمن الخطورة حين يتمُّ تفسير الديمقراطية تفسيراً ضيِّقاً على أنَّها حُكمُ الأغلبية الغاشم، حيث يمكن أن تتعرَّضَ الأقليات الشيعية للخطر في حال صعود في الأصولية السُنِّيَّة المعادية للشيعة على نحوٍ حادٍّ، ولكن في حين إنَّ **استبداد الأغلبية** يمثِّل خطراً محتملاً، من الناحية العملية، فإنَّ إضفاء الطابع المؤسَّسيِّ على الديمقراطية والحقوق الدستورية يفيد الشيعة من خلال توفير سُبُلٍ لإنصاف المظالم التي لم تكن مُتاحةً في ظِلِّ الحكم الاستبداديِّ وتضمن الأمن الشخصيَّ وتكافؤَ الفرص.

تشكل الديمقراطية في الدول التي يشكِّل فيها الشيعة الأغلبية هدفاً شيعيَّاً واضحاً يدعم مكانتهم مباشرةً، ويستحيل تحقيقه في ظلِّ الأنظمة الاستبدادية السُنِّيَّة، إلَّا أنَّ الديمقراطية في ظلِّ أغلبيةٍ شيعيةٍ ستؤدِّي إلى تغييرات جذريَّةٍ في النظام السياسي السائد من شأنها أنْ تُهَدِّدَ بإنهاء احتكار السُنَّةِ للسُّلطة، وبهذا تصبح الديمقراطية جزءاً من **الأجندة الشيعية** بدلاً من كونها مصلحةً للجميع، ويُنظَرُ إليها على أنَّها ليست أكثر من مجرَّد وسيلةٍ يستخدمها الشيعة للوصول إلى السلطة، وفي الواقع يمكن أنْ تتحوَّل الديمقراطية إلى أداةٍ للشيعة لممارسة استبداد الأغلبية والتمييز ضدَّ الأقلية السُنِّيَّة، وتحويل العملية برُمَّتِها إلى لُعبةٍ محصِّلَتُها صفرٌ حيث لا تأتي مكاسب الشيعة إلا على حساب أهل السُنَّة، ومن ثَمَّ فإنَّ التحرير السياسي يحتاج إلى أنْ يترافق مع نظامِ ضماناتٍ أكثر شمولاً، بما في ذلك **المواثيق** الوطنية أو مُدَوَّنات السلوك السياسي والضوابط والتوازنات التي يضمنها الدستور، وفي نهاية المطاف،

(1) تعبير مجازي يقصد به «الحاجز غير المرئي الذي لا يمكن الوصول إليه والذي يمنع الأقليّات والنساء من الارتفاع إلى أعلى درجات سلّم الشركات، بغضّ النظر عن مؤهلاتهم أو إنجازاتهم». المترجم

فإنَّ الإصلاح الديمقراطي هو الطريقة الوحيدة المؤكَّدة لإصلاح الاختلالات طويلة الأمد وإنهاء حرمان الأغلبية الشيعية في العديد من الدول.

يؤيِّد الشيعة بقوةٍ، تعزيزَ معايير حقوق الإنسان في مجتمعاتهم بوصفها ذات فائدةٍ مباشرةٍ لهم، بما أنَّهم من بين الضحايا الرئيسين لغياب حقوق الإنسان، ولكن إلى أيِّ مدى سيكون الْتزامُ الشيعة بحقوق الإنسان جادًّاً وثابتاً؟ هل سيؤيِّدون حقوق الإنسان الكاملة للأقليات السُّنِّيَّة في الوقت الذي تصل فيه الأغلبية الشيعية إلى السُّلطة في البحرين أو العراق؟ يشكِّل هذا الأمر مصدر قلقٍ رئيساً للأقلية السُّنِّيَّة في تلك الدول، وهو خوفٌ استغلَّه كلٌّ من صدام حسين وآل خليفة وسيلةً لتعزيز حكمهم الاستبدادي.

حقوق الأقليات: بينما يسعى الشيعة إلى المساواة المطلقة في المعاملة مع السُّنَّة، فإنَّهم يسعون أيضاً إلى حرِّيَّاتٍ محدَّدةٍ وإلى حماية حرِّيَّتهم في التعبير عن ثقافتهم، ومن أهمِّ أشكالها الحرِّيَّة الدينية، وعلى عكس حقوق التصويت المتساوية فإنَّ المساواة في الدين تعني حرِّيَّة التَّصرُّف على نحوٍ مُختلِفٍ عن السُّنَّة في الممارسة العامَّة للدين، وحرِّيَّة التعبير عَلَناً، في التعليم والكتابة والكلام عن المعتقدات الدينية التي تختلف عن معتقدات المجتمع السُّنِّيِّ، فالشيعة يريدون الحقَّ في نَشْرِ عقيدتهم وثقافتهم من دون تدخُّلٍ من الدولة، ولأيِّ سبب من الأسباب، ومع ذلك يُحرَم الشيعة في المملكة العربية السعودية من الحقِّ في تعليم المذهب الشيعي في المدارس، والأهمُّ من ذلك، يُحرَمون عادةً من الممارسة العامة لعقيدتهم، ولاسيَّما المواكب الدينية، أمَّا في البحرين والعراق فإنَّ ممارسة المذهب الشيعيِّ في الأماكن العامَّة مُقيَّدةٌ من قبل الحكومة التي ترى أنَّ أشكال التعبير العامَّة هذه مرادفة للتعبير عن مناهضة الحكومة، وهو ما أصبح عليه الأمر في كثير من الأحيان، إنَّ أساليب التعبير العامَّة عن الإيمان مثل **مواكب عاشوراء** مُقَيَّدةٌ على نحوٍ خاصٍّ؛ لأنَّها تمثِّل تعبيراً ثقافياً وسياسياً فريداً للشيعة يمكن تفسيره على أنه تهديدٌ لسلطة الدولة القمعية.

ويميل بعض السُّنَّة إلى النظر إلى هذه الحقوق على أنَّها **تنازلاتٌ** للأقلية الشيعية، في حين إنَّ المطلوب هو أنْ يفهمَ السُّنَّة أنَّ جميع الجماعات الدينية، سواء أكانت أقلية أم أغلبية، لها حقوقٌ متساويةٌ في التعبير عن معتقداتها وثقافتها الدينية (أو في حالات أخرى، العرقية واللغوية)، لذلك لا ينبغي أنْ يُعَدَّ تمتُّعُ الأقليات بالحقوق نفسها على أنَّه تنازلٌ أو امتيازٌ خاصٌّ على الإطلاق، ولكنَّه دليلٌ على المساواة.

الهدف الثاني بموجب حقوق الأقليات التي عبر عنها بعض الشيعة هو الحكم الذاتي الإقليمي، وهذا الهدف واقعيٌّ فقط في الدول التي تكون كبيرة بما يكفي لتكوين مناطق متميزة، ومن بينها منطقة شيعية واضحة، مثل جنوب العراق أو شرق المملكة العربية السعودية أو جنوب لبنان، ولا يتَّفق جميع الشيعة مع هذا الهدف؛ لأنَّه يشجِّع على الانعزالية ويتعارض مع هدف تحقيق الاندماج على جميع المستويات في جسم الدولة الأكبر، ولكنَّ بعضَ الشيعة يرحِّبون بمزيد من الحرِّيَّات السياسية والثقافية بموجب هذه الترتيبات، ولا سيَّما عندما كانت الدول المركزية تميل إلى حرمانهم من الحقوق السياسية والثقافية في الماضي، ويمكن أنْ يتراوح نطاق هذا النوع من الحكم الذاتي الإقليمي من الاتحادات الفيدرالية أو الاتحادات الكونفدرالية إلى شكلٍ أكثر مرونةً من الاستقلال الذاتي الإداري الَّذي تمَّ العمل عليه مع الدولة، ففي بلدٍ مثل العراق، إذا كان للبلد أنْ يبقى موحداً، فقدْ يتطلَّب على الأقلِّ الحكم الذاتي الإقليمي لجميع المجموعات الرئيسة الثلاث: الأكراد والعرب السُّنَّة والعرب الشيعة.

وحتى الآن، تُشتهَرُ معظم دول الشرق الأوسط بأنَّها معاديةٌ لمفهوم الفيدرالية وحتى الحكم الذاتي الإقليمي، وتعتقد الأنظمة أنَّ التَّخلِّيَ عن السلطة المباشرة على أيِّ جانب من جوانب الحياة سيضعف السيطرة المركزية للدولة، ومن ثَمَّ يشكِّل تهديداً للدولة نفسها، وحتى في لبنان، حيث المكتسبات التي حقَّقها الشيعة هي نتاجُ عقودٍ من التطور والصراع، وحيث الدولة المركزية هي الأضعف، لا يُعَدُّ مفهوم الاستقلال الإداريِّ خياراً جادَّاً.

الطائفية السياسية: هناك هدفٌ خاصٌّ آخر طرحَهُ بعض الشيعة وهو تطبيق الطائفية السياسية أو حتى التمييز الإيجابي للتعويض عن التمييز السابق وعدم المساواة في الفرص، فيعتقد بعض الشيعة أنَّه ينبغي مَنْحُهم خطَّةَ تمييزٍ إيجابي لتلافي أوجه القصور السابقة في الأماكن التي حرموا فيها غالباً من فرص العمل في الدوائر الحكومية أو الإدارية، أو عانوا من تدنِّي مستوى التعليم أو الاستثمار غير الكافي في البنية التحتية في المناطق الشيعية، ويرى هذا الرأي أنَّ على الدولة أنْ تتَّخذَ إجراءاتٍ ملموسةً لتصحيح أخطاء الماضي ومساعدة الشيعة على تحقيق تواجدٍ عدديٍّ في المؤسسات، ولاسيَّما المؤسسات الحكومية، يتناسب مع حجمهم في الدولة، ومن الواضح أنَّ هذا الهدف مثيرٌ للجدل؛ لأنَّ حضور السُّنَّة سيتقلَّص نتيجةً لأيِّ امتيازاتٍ خاصَّةٍ تُمنَح للشيعة، إلا أنَّ هذه الطروحات تلقى صدًى لدى الشيعة في البحرين والسعودية على وجه الخصوص، ولا سيَّما مع مثال لبنان، حيث أَجْبَرَ مَنطِقُ الحرب الأهلية اللبنانية الدولة على اتِّخاذ إجراءات تمييز إيجابية غير مُعلَنَة.

ينطوي مفهوم التمييز الإيجابي على مفاهيم التمثيل النسبي التي لا نجد تجسيداً صريحاً لها في أيِّ مكانٍ في العالم الإسلامي إلَّا في لبنان، حيث وُجِدَ نظامُ التمثيل النسبي في لبنان منذ نهاية الحرب العالمية الثانية على الأقل وقيام دولة لبنان المستقلة، ويوزِّع النظام اللبناني، المعروف بالطائفية السياسية، المناصبَ الحكومية بدقَّةٍ على المجموعات الدينية الرئيسة الثماني في البلاد وِفْقَ نظامٍ مُحدَّدٍ مسبقاً: حيث كان الرئيس دائماً مسيحياً مارونياً، ورئيس الوزراء مسلماً سُنِّيَّاً، ووزير الخارجية مسيحيَّاً أرثوذكسيَّاً، ورئيس البرلمان شيعيَّاً، وهكذا، كما يتمَّ توزيع المقاعد البرلمانية وفقاً للصيغة النسبية، وقدِ امتدَّ هذا النظام تدريجياً إلى الوظائف الحكومية حيث تقرَّر أنْ تُمنَح المناصب العليا نسبيَّاً وِفْقَ الانتماء الطائفي، ففي دولة مثل لبنان، تمَّ تصميم النظام لإرساء الاستقرار والتعايش السلمي بين الطوائف الدينية الثماني، وعَمِلَ النظام جيِّداً إلى حدٍّ ما حتى انهار في منتصف السبعينيات لسببين رئيسين لا علاقة لهما بمفهوم النظام نفسه، ولكنَّهما ناشئان عن تطبيق النظام، أولاً: تغيَّر الواقع الديموغرافي في لبنان كثيراً على مدى عقود لصالح الشيعة لكنَّ النظام لم يعترفْ بهذا رسمياً، وظلَّ الشيعة أكبر هدفٍ للتمييز الاجتماعي. ثانياً: انهيار النظام بسبب ضغوط الصراع العربي الإسرائيلي، الذي امتدَّ إلى لبنان، ولا سيَّما مع وصول أعداد هائلة من اللاجئين الفلسطينيين الذين أخلُّوا بالتوازن الطائفي التقليدي الأمر الذي دفع نحو إنشاء ميليشيات طائفية لتدافع كلُّ مجموعة عن نفسها.

يتعرض نظام الطائفية السياسية (الذي يشار إليه أحياناً باسم **التوافقية**) غالباً لانتقادات منتظمةٍ من قِبَلِ جميع اللبنانيين تقريباً في مرحلة ما، بسبب سخافاته، فعلى سبيل المثال هناك مستشفياتٌ ومدارس وحتى محطاتٌ تلفزيونية مُنفصلة بحكم الأمر الواقع لكلِّ طائفةٍ، ومع ذلك عَمِلَ النظام الطائفي، عندما كانت علاقات القوة التقليدية ـ السياسية والاقتصادية ـ غير متكافئة إلى حدٍّ كبيرٍ في الماضي، على توفير معيارٍ تقريبي **للعدالة الاجتماعية** على نحوٍ ملحوظ، وفي حين إنَّ هذا النقيض المباشر للرؤية الأمريكية لمجتمع **مصابٍ بعمى الألوان**، أو نظام الجدارة، فإنَّ النظام اللبناني القائم على التمثيل النسبي للطوائف الدينية قد يُقدِّم شكلاً فجَّاً ولكنَّه ناجحٌ من الحقوق المتساوية التي قد تَمنَعُ حالياً المزيد من الصدام الطائفي، (قد يرى آخرون أنَّ الوجود السوري في لبنان فقط هو مَنْ حال دون استمرار الصراع الطائفي العنيف وأنَّ مثل هذا الصراع قد يعود بعد الانسحاب النهائي للهيمنة السورية من لبنان)، ومع ذلك فقدْ تمَّ تعديل النظام وإعادة تطبيقه منذ الحرب الأهلية اللبنانية في الثمانينيات،

وبينما يعترف الجميع بنواقصها، فقد تكون أفضل صيغة مطروحة في الوقت الحالي للحفاظ على السلام في مجتمع يسعى إلى البقاء ديمقراطياً ومنفتحاً بدلاً من خلق **الاستقرار** من خلال الوسائل الاستبدادية.

السؤال الذي يطرح نفسه بعد ذلك هو: أَلَا يُوفِّرُ شكلٌ من أشكال التمثيل النسبي، في دولة مُمزَّقةٍ مثل العراق، أو دولة تحت حصار غالبية سكانها مثل البحرين، صيغةً للانتقال إلى نظامٍ جديدٍ مع أنَّ هذا النظام بعيدٌ عن المثالية، لكنَّه قد يعمل على الأقل على توفير الحدِّ الأدنى من الضمانات لجميع الطوائف أو المجموعات داخل المجتمع بأنَّهُ سيتمُّ الاعتراف بحقوقها وتوزيعها توزيعاً واضحاً، ويُنظر إلى اعتماد هذا النوع من النظام على أنه صادمٌ لبعض السُّنَّة في العراق والبحرين؛ لأنَّ التمثيل النسبي ينطوي مرةً أخرى على انتقالٍ استراتيجيٍّ لأدوات السُّلطة الرئيسة إلى الأغلبية الشيعية بعيداً عن الأقليَّة السُّنِّيَّة بِغَضِّ النظر عن أيِّ ضماناتٍ قد تُقدِّم للأقلية السُّنِّيَّة، وبدلاً من ذلك يمكن أنْ يكون التمثيل النسبيُّ بمثابة نظامٍ انتقاليٍّ حتى يتمَّ استقرار نظامٍ جديدٍ للديمقراطية السياسية، وتكمن المشكلة بالطبع في أنَّ النسبية يصعب تعديلها أو إزالتها بمجرد تكريسها قانوناً؛ لأنَّ أيَّ تغيير سيشمل رابحين وخاسرين جداً، وفضلاً عن ذلك يمكن لنظام التمثيل النسبي، كما يبدو جلياً في النموذج اللبناني، أنْ يخلق مجتمعاتٍ مُنغلقةً على ذاتها ومنفصلةً داخل المجتمع الأكبر، ممَّا يخلق في النهاية علاقاتٍ عدائيَّة، ومع ذلك ونظراً إلى خطورة المشكلات التي تواجه العراق والبحرين والمملكة العربية السعودية، فإنَّ المفهوم ـ في حال تمَّ تعديله على نحوٍ ما ـ يستحق الدراسة، ولكن طالما أنَّ الأنظمة الاستبدادية في تلك الدول لا تجدُ حافزاً لتغيير النظام فلن يُؤخَذَ بعين الاعتبار.

العلمانية. أخيراً، يعتقد الكثير من الشيعة أنَّ الدولة العلمانية هدفٌ مُهِمٌّ للمجتمع الشيعي، ولاسيَّما حيث يشكِّل الشيعة أقلِّيَّةً، وفي العديد من الدول الإسلامية (تركيا، سوريا، باكستان) يخشى الشيعة (أو العلويون) من الأصولية السُّنِّيَّة هي التي تهدِّد بفرض قوانينَ وقيمٍ دينيَّةٍ سُنِّيَّة على المجتمع الشيعي؛ أي تَمنحُ ضمنياً معاملةً تفضيلية للسُّنَّة، الأمر الذي يؤدِّي إلى شكل من أشكال التمييز أو المواطنة من الدرجة الثانية للشيعة، ففي باكستان على وجه الخصوص كان هذا هو السبب الرئيس للعنف الشرس بين السُّنَّة والشيعة، والشيعة (أو العلويون، الذين يمثِّلون شكلاً غير تقليديٍّ من الشيعة) في تركيا، علمانيُّون ويساريُّون للسبب نفسه، وحتَّى في الدول التي يشكلون فيها الأغلبية يفضِّل الكثير من الشيعة نظاماً علمانياً

لا بسبب الميول الشخصية فحسب، ولكنَّ الأهمَّ من ذلك بوصفه الوسيلةَ الوحيدةَ للتخفيف من مخاوف السُّنَّة بشأن عواقب التغيير وإرساء الديمقراطية، وستمنع العلمانية على الأقل إمكانيَّة إنشاء دولةٍ إسلاميةٍ شيعيةٍ على الرغم من أنَّ العلمانية في العراق لم تمنعِ التمييز ضدَّ الشيعة تحت حكم البعث، وفي كلٍّ من العراق والبحرين يفضِّل العديد من الشيعة تحديد أهداف المشاركة الشيعية الكاملة في المجتمع ضمن نظام الجدارة بدلاً من التداول في وضعهم بوصفهم أغلبيةً، وبدلاً من توزيع الوظائف والامتيازات على أُسُسٍ طائفية، وفي الواقع يخشى الكثير من شيعة العراق من **لَبْنَنَةِ** العراق، ومع ذلك فمن المحتمل ألَّا يشارك الإسلاميون الشيعة في هدف إقامة دولةٍ علمانيةٍ في دولةٍ يشكِّلُ الشيعة الأغلبية فيها، على الرغم من أنَّ الإسلاميين أيضاً يجب أنْ يُدركوا حَجْمَ الخلافات التي قد تنشأ في حال سعَوا إلى فرض دولةٍ دينية شيعية على الأقلية السُّنِّيَّة.

فالعلمانية لديها الكثير لتقدمه بوصفها مبدأً يسعى من الناحية القانونية إلى الفصل بين الدولة والدين، وإبقاء كلٍّ منهما خارج نطاق الآخر، ولكنَّ مثلَ هذا المبدأ الذي يتمُّ التأكيد عليه عرضيَّاً هو أكثر تعقيداً من مجرد حرِّيَّة الاعتقاد الخاص، فنحن نتعامل مع مجتمعات تتكون من طوائف ومكونات اجتماعية وثقافية راسخة يختلف بعضُها عن بعضٍ من خلال الدين على وجه التحديد، وقدْ أدَّتِ الاختلافات في الدين عبر القرون (كما نوقش في الفصل الأول بشأن الهوية الشيعية) إلى ظهور اختلافات في الحياة الاجتماعية والمجتمعية، وصولاً إلى الثقافة وسُبُل التعبير، والتي تكمن في صميم الهوية الذاتية، وفي حين إنَّ العلمانية ليست بحاجة، إلى التدخل في أسلوب التعبير عن الذات لهذه الثقافات من حيث المبدأ، إلَّا أنَّ الدين نفسه هو الذي يصبح تعبيرنا المباشر عن التضامن المجتمعي، ليصبح قوةً تحاكي العرقية في كلٍّ من قوته العاطفية ومركزيَّته في هوية المجتمع، ومن ثَمَّ يصبح من الصعب فصلُه عن الدولة وسياساتها، ممَّا يستوجب فَهْمَ العلمانية وتطبيقها بطرقٍ لا تُضِرُّ بالهوية الدينية للمجتمع.

ويجب تحديد معنى العلمانية بوضوح، فمن ناحيةٍ تقدِّم العلمانية التي تمنح حرِّيَّةَ الدين للجميع، وغياب تدخُّل الدولة كما هو الحال في الولايات المتحدة، مزايا عديدةً، ومن ناحية أخرى فإنَّ العلمانية بوصفها جزءاً من الأيديولوجية الرسمية لتركيا على سبيل المثال عَنَتْ في الواقع لعقود عديدة عدم تشجيع الدولة أو حتى قمع التعبير الديني ـ في الواقع سيطرة الدولة الشديدة على الدين ـ بطريقة تنطوي على تمييزٍ ضدَّ الإسلام، ممَّا أدَّى إلى صراعٍ

سياسيٍّ واجتماعيٍّ حادٍّ داخل المجتمع التركي، فالعلمانية التركية ليست علمانيةً حقيقيةً، لكنَّها تشويهٌ للمفهوم لصالح الدولة والنخبة الكمالية المُهيمِنة فيها، ومن ثَمَّ فإنَّ خطر **العلمانية الراديكالية** أو **التطرف العلماني** يمكنُ أنْ يُهَدِّدَ أيضاً الوحدة الاجتماعية والانسجام عندما يتنكَّرُ للتراث الإسلامي وسُبُل التعبير عنه.

ما هي الخيارات المفتوحة أمام الشيعة لتحقيق أهدافهم؟ وما هي الاستراتيجيات التي يمكن اتباعها لتحقيق هذه الأهداف؟ توجد اختلافات كبيرة بين الشيعة بشأن هذه القضية من دولة إلى أخرى وداخل المجتمعات الشيعية، كما أنَّ الاستراتيجيات المختلفة لها مزايا وعيوب مختلفة، ولاسيَّما أنَّها تؤثِّر على ردود الفعل السُّنِّيَّة، وبصفة عامة يجب على الشيعة الاختيار بين استراتيجية دينية وعلمانية.

الاستراتيجية الدينية: لأنَّ الدين بتفرعاته الثقافية هو الذي يميز الشيعة عن غير الشيعة، فمن الصعب على الشيعة التحرُّك خارج سياق الحراك الديني، فمَنْ هم الشيعة إذا لم يكونوا متدينين؟ وكيف يمكنهم تجنب استخدام الدين وسيلةً أساسيةً ورمزاً وصوتاً لقضية مجتمعهم؟ تمثل تلك الأسئلة معضلةً طويلةَ الأمد داخل الهوية الشيعية.

هناك عدة استراتيجياتٍ مختلفةٍ متاحةٍ أمام الحركات الدينية للترويج لقضيتها: أولاً: الطريقة الأكثر حذراً وبعداً عن السياسة، والأكثر شعبية، هي استخدام التبليغ والدعوة والوعظ الديني سعياً إلى الوصول إلى تحقيق النفوذ والسلطة؛ إذْ لا تسعى النشاطات الدعوية إلى السلطة السياسية مباشرة من خلال المؤسسات، بل تسعى إلى تغيير البيئة الأخلاقية تدريجياً من خلال التعليم والتغيير داخل المجتمع، وبمجرد أنْ يتعلَّم المجتمع وينفتح على قيم العقيدة، من حيث المبدأ، سيلتفُّ أعضاؤه حول هدفِ قيامِ دولةٍ تستند إلى القيم الإسلامية، وإذا لم يتمَّ الإعداد لهذه المهمَّة الأساسية فسيكون السَّعيُ إلى الهدفِ غير مجدٍ، من وجهة النظر هذه، بل قد يأتي بنتائج عكسية ومثيرة للانقسام، وإنَّ السَّعْيَ إلى فرض مثل هذه الأجندة سيُنتِجُ ردَّ فعلٍ مضاداً بدلاً من ترسيخها، ومن ثَمَّ فإنَّ المؤسَّسات التعليمية والدينية الشيعية هي الوسيلة الأساسية للتأثير في تفكير المجتمع ممَّا سيجعل الإسلام على المدى الطويل قوةً جبَّارةً.

الطريقة الثانية للعمل هي خلق حركةٍ سياسيةٍ إسلاميةٍ شيعيةٍ، ضمن إطارٍ ديمقراطيٍّ أو غير ديمقراطيٍّ، تعمل مثل هذه الحركة على المستوى الشَّعبيِّ لكسب الدعم الذي يمكن

تسخيره بدوره لصالح التنظيم السياسي، وعلى الأرجح من خلال حزب سياسي إذْ يمكن للحزب أنْ يكون سرياً ومغلقاً، أو منفتحاً وشفافاً.

يتوقف اللجوء إلى أحد الخيارين على استعداد الدولة للتسامح مع حزب سياسي قائم على أساسٍ دينيٍّ، ومن الواضح أنَّ الأنظمة السياسية المغلقة تستدعي اللجوء إلى التنظيمات السِّرِّيَّة لمعارضة الدولة، فالأحزاب السياسية الشيعية الوحيدة الموجودة في نظام سياسي منفتح اليوم هي أمل وحزب الله في لبنان، (حزب الله في لبنان له جانب سياسي شفَّاف فضلاً عن جناح حرب عصابات سِرِّيٍّ)، أمَّا الأحزاب الإسلامية الشيعية السِّرِّيَّة هي حزب الدعوة في العراق وحزب الله في المملكة العربية السعودية، وعلى وجه العموم كلَّما اضطرَّ الحزب إلى ممارسة النشاط السِّرِّيِّ كانتْ طبيعتُه سُلطويَّة أشدَّ، ومن الواضح أنَّ قدرة هذا الحزب على الوصول إلى السلطة في أيِّ دولة استبدادية تعتمد على القوة التنظيمية السِّرِّيَّة للحركة، مع أنَّ الدعم الشعبي مهمٌّ أيضاً، فلا يكون هدف هذه المنظمات السِّرِّيَّة عادةً هو عدم الفوز في صناديق الاقتراع ـ في الواقع ربَّما لا يكون صندوق الاقتراع موجوداً ـ بل لفرض التغيير على النظام غير الديمقراطي من خلال التخريب والعنف السياسي، ومع ذلك فقد تحوَّلت بؤرة اهتمام النضال السياسي في الأنظمة السياسية الديمقراطية، التي تتمتَّع فيها الجماعات الدينية الشيعية بِحُرِّيَّة المشاركة (الكويت، لبنان)، إلى الفوز في صناديق الاقتراع.

الاستراتيجية العلمانية

يواجه الشيعة مشكلةً أكبر بكثير في حشد طائفتهم تحت رايةٍ علمانية، فهل يبقى الشيعي شيعياً إذا أصبح علمانياً؟ (يبدو أنَّ الإجابة هي، نعم، ولكن بهويةٍ طائفيةٍ واهيةٍ للغاية)، ماذا ستكون أهداف حركة سياسية شيعية علمانية؟ إذا كان الهدف مصلحة المجتمع الشيعي، فإنَّ الاستغناء عن الأدوات العاطفية القوية للدين الشيعي ورمزيَّته يضعف من جاذبية الحركة لدى القطاع الأوسع من المجتمع الشيعي، وإذا كانت الأهداف أوسع من مجرد مصالح الطائفة الشيعية فلماذا إذن يقتصر الحزب على الشيعة بدلاً من السعي إلى تحالفٍ أوسع؟ وفي حال انضمام غير الشيعة، فلن يكون الحزب شيعياً، ومن ثَمَّ فإنَّ هناك قراراتٍ مهمَّةً يجب أنْ يتمَّ اتِّخاذها مبكِّراً من قبل قيادة أيِّ حركةٍ شيعية علمانية.

يمكن لمثل هذا الحزب العلماني أنْ يتعاون مع الجماعات الدينية الشيعية في محاولةٍ لتقوية النفوذ السياسي الشيعي العام، فحتى لو كان هؤلاء الشيعة ذَوِي العقلية العلمانية

حقاً يشعرون بعدم الارتياح في منظمة دينية شيعية، فما يزال بإمكانهم التعاوُن على أهدافٍ محدَّدة تُهِمُّ جميع الشيعة.، ولكنَّ التعاوُن يصبح صَعْباً إذا كان هدفُ الشيعة المتديِّنينَ هو إقامة دولة إسلامية ـ ولا سيَّما حيث يشكِّل الشيعة أغلبية، الأمر الذي يجعل من قيام الدولة الدينية الشيعية هدفاً ممكناً على الأقل.

يتمتع الشيعة العلمانيون أيضاً بحُرِّيَّة عدم العمل ضمن أيِّ منظمة شيعية، حيث يمكنهم ببساطة أنْ ينشطوا فرديّاً ضمن أحزابٍ أخرى أوسع وغير طائفية، وفي الواقع انضمَّ الشيعة غالباً في العراق والبحرين والكويت من الخمسينيات إلى الثمانينيات إلى الحركات اليسارية، ولاسيَّما الحزب الشيوعي الذي كان يُنظَر إليه على أنَّه مناهضٌ للنظام وذو صبغةٍ لا طائفية واضحة، كما يشكِّل الشيعة في الواقع غالبية أعضاء الحزب الشيوعي العراقي، ويمكن للأفراد الشيعة أيضاً التعاون مع الحركات الديمقراطية الليبرالية غير الشيعية لتحقيق مكاسب ديمقراطية معيَّنة في البلاد، وقد يكون هذا النوع من النشاط السياسي خارج إطار المجتمع الشيعي بديلاً قابلاً للتطبيق في ظلِّ شرطين: إذا قَبِلَتِ الحركاتُ البديلةُ الشيعةَ، وإذا كانت هناك فرصةٌ معقولةٌ في أنْ يكون الشيعة في وضع أفضل في ظلِّ نظامٍ جديد تقوده إحدى تلك الحركات.

هل قيام حركة علمانية شيعية أمرٌ ممكنٌ؟

إنَّ المذهب الشيعي، كما تحاول هذه الدراسة توضيحه، ليس مجرَّد مذهبٍ ديني ومجموعة من المعتقدات الدينية، فهو يتضمَّن ثقافةً ووعياً تاريخياً يُسهمان في تكوين الهوية، ومع ذلك فإنَّ حجر الأساس لهذه الهوية هو المعتقدات والممارسات الدينية الخاصة التي تميز الشيعة عن الطوائف الإسلامية الأخرى. وتمييع العقيدة سيؤدي حتماً لإضعاف الهوية.

تتجلى مركزية الدين في الحياة السياسية الشيعية من خلال هيمنة رجال الدين على رأس الحركات السياسية الشيعية ودورهم الفعال في صعود الوعي الذاتي لدى الشيعة في الستينيات، وهناك قائمةٌ طويلة من أئمَّة الشيعة الذين قادوا أو قاموا بإلهام الحركات الشيعية منذ ذلك الحين، وقد تسرب تراث المذهب الشيعي داخل خطاب الصحوة الشيعية، ومع ذلك قد يُنظَر إلى قادة الشيعة العلمانيين على أنَّهم يفتقرون إلى الأصالة، فلا هُمْ شيء ولا هم عكسه، فأين هُمْ من القضايا الدينية؟ هل سيتنازلون عن الكثير من الحقوق والحرِّيَّات؟ وبأيِّ معنى هم شيعة؟ ومن ثَمَّ هناك قلَّة قليلة من القيادات أو الحركات الشيعية العلمانية التي

ليس لديها أجندةٌ إسلامية، ولا يمكن للعلمانية الاستفادة من القوة العاطفية الهائلة للشيعة وتسخيرها في النشاط السياسي، وفي الواقع يميل العلمانيون إلى الابتعاد عن التصنيف الطائفي، ولقد ساد هذا النمط خلال العقود الثلاثة الماضية، ولكن قد تظهر بعض التغييرات المثيرة للاهتمام.

يمكن في لبنان، على سبيل المثال، أنْ نشهد خروجاً عن هذا النمط، حيث تطوَّرت حركة أمل إلى حزب سياسي علماني مع زعيم مدني علماني، وتوجد بالمثل في العراق مؤشِّراتٌ على تشكيل قيادات سياسية شيعية مدنيَّة وعلمانية جنباً إلى جنب مع القيادات الإسلامية التقليدية لرجال الدين، ولا تتبنَّى تلك القيادات الشيعية العلمانية الصاعدة أيديولوجيا دينية، فهم يهتمُّون بناخبيهم أكثر من اهتمامهم بتأسيس دولة إسلامية، فالهدف ليس المذهب الشيعيَّ، بل الشيعة؛ أيْ تحسين وضع الشيعة بوصفهم مجتمعاً وزيادة مشاركتهم داخل الجسم السياسي.

ولا يكمُنُ الاختلاف الأهمُّ بين العلمانيين والإسلاميين في عُمْقِ المعتقد الديني الشخصي، بل فيما إذا كانت العقيدة تُسهم في تشكيل الرؤية السياسية وتحديد الخيارات السياسية، ولا ينبغي أنْ يكون تقسيم الشيعة بين علمانيين ومتدينين صارماً، حيث يشكِّل القادة العلمانيون الشيعة تحالفاتٍ مع الإسلاميين، على الرغم من أنَّ هذه التحالفات قد تكون مؤقَّتةً ولأهدافٍ محدَّدةٍ، كما تحظى جبهة تحرير البحرين (BLF)، على سبيل المثال، بقدرٍ كبيرٍ من القيادات الدينية، لكنَّها دأبتْ في جميع تصريحاتها العامة على تقديم أهدافٍ علمانية فقط للبحرين هي: استعادة دستور 1975 وإعادة فتح البرلمان، وهذا لا يعني أنَّ الرمزية الدينية ليست حاضرةً في الدعم الشعبي للحركة، لكنَّ الحركة تجنَّبَتْ صياغة أيِّ أجندةٍ دينية صريحة طوال سنوات نضالها السياسي العديدة، وفي حال وصلت جبهة تحرير البحرين إلى السلطة في النهاية، فلا شكَّ في أنَّ دور رجال الدين أو المؤسسات الدينية في الدولة سيكون مدار جدل بين الشيعة، ويعمل رجال الدين في الكويت ولبنان بكلِّ أريحية ضمن الإطار العلماني، ويمكن رؤية النوع نفسه من التحالف بين العلمانيين والإسلاميين داخل المعارضة العراقية، وقد تمكَّنت الجماعات الإسلامية مثل المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق من بناء علاقات عمل مع الحركات والقيادة العراقية العلمانية.

إنه لمن المفيد الاطلاع على الحالة في لبنان، حيث حظيت الأحزاب السياسية الشيعية هناك بالوقت الكافي لتنضج وتدخل مُعتَرَك الحياة السياسية في البلاد، واختبرت عن كثب

التسويات العملية والخيارات التي تتطلَّبُها المشاركة السياسية، وحيث تتنافس الأحزاب الشيعية العلمانية والإسلامية.

حشدت حركة أمل، التي أسسها موسى الصدر وكان مصدر إلهامٍ لها، في البداية الشيعة من العلمانيين والإسلاميين تحت مظلَّةٍ واحدةٍ، ومع ذلك وبحلول منتصف السبعينيات من القرن الماضي، ومع اشتداد العنف الطائفي في لبنان عامَّةً، أصبحت البيئة السياسية أكثر تطرفاً وعنفاً، وبحلول عام 1982، انشق عن حركة أمل بتشجيع من إيران فصيلٌ إسلاميٌّ راديكاليٌّ يعارض الاتجاهات العلمانية والمعتدلة في قيادة حركة أمل ليشكل حركة أمل الإسلامية تحولت فيما بعد إلى حزب الله (1)، وظهرت أمل بعد هذا الانقسام مزيجاً من التوجهات الدينية والعلمانية المعتدلة، في حين إنَّ حزب الله مال أكثر تجاه رجال الدين، ويرجع ذلك جزئياً إلى قبوله المبكر لـ **خط الخميني** الذي يدعو إلى حكم رجال الدين، وكذلك لأنَّ رجال الدين الرئيسين (مثل الشيخ فضل الله) تحرَّكوا لدعمه بل شكَّلوا قيادةً أيديولوجيةً أصيلة له، كما يرتبط حزب الله ارتباطاً وثيقاً بالمجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، بقيادة رجل الدين البارز، محمد مهدي شمس الدين، ويضم، في هيئته الإدارية، العديد من رجال الدين الآخرين، فالعلاقة بين حركة أمل بوصفها حزباً سياسيَّاً (وميليشيا) والمجلس الديني تكافليَّة لكنَّها تحافظ على استقلالية كلٍّ منهما، وقد يكون مثل هذا النموذج قابلاً للتطبيق بين المجتمعات الشيعية الأخرى التي تحاول إيجاد توازنٍ بين الإطار السياسي العلماني ومرتكز شرعي في الثقافة الدينية، ولكنْ في لبنان كما في أيٍّ مكانٍ آخر، يصعب الحفاظ على التوازن لفترة طويلة.

الرعاية الخارجية

ينجذب أيضاً بعض الشيعة المتطرفين الذين يتفاعلون مع الوضع الراهن، وبدافعٍ من اليأس نحو البديل الثالث وهو التعاون مع قوَّةٍ أجنبية، وستحاول الدول الخارجية المعادية للأنظمة القائمة في الوقت ذاته إيجاد قوى داخلية يمكن أنْ تساعد في إضعاف النظام، فقدْ سعى الاتحاد السوفييتي للتأثير في الأحزاب الشيوعية المحلية في الخليج في الستينيات والسبعينيات، كما حاول كلٌّ من العراق وسوريا ومصر في الفترة نفسها التأثير في المنظمات اليسارية المتطرفة في الخليج.

لطالما كانت إيران القوَّة الخارجية التي قد يلجأ إليها الشيعة المعارضون لجوءاً طبيعيَّاً

للحصول على الدعم، ومن الواضح أنَّ مصلحة إيران تكمن في المقام الأول في دَعْمِ الحركات الإسلامية بدلاً من القوى العلمانية اليسارية (على الرغم من أنَّ مصالح الدول لا يمكن التنبُّؤ بها بالكامل)، فإيران أيضاً تحتاج إلى موازنة المكاسب مقابل الخسائر في دعم مثل هذه الجماعات، وتحديد مدى دعمها وغاياته، (انظر الفصل 4 في العلاقة الإيرانية في السياسة الشيعية) كما سيكون للعراق أيضاً في المستقبل مصلحةٌ بالاهتمام برفاهية المجتمعات الشيعية في الخارج، ويمكن أيضاً أنْ يُنظَر إليها على أنَّها مصدرُ دعمٍ لقضايا شيعية معيَّنةٍ اعتماداً على طبيعة الحكم في العراق، وقد قام تنظيم حزب الله الشيعي في لبنان بالفعل بتدريب الشيعة الأجانب على حرب العصابات، بمباركة إيران في ذلك الوقت، ومن ثَمَّ فإنَّ الدعم الخارجيَّ هو دائماً خيارٌ محتملٌ للناشطين الشيعة، وإيران في الوقت الحالي هي المصدر الرئيس للدعم المحتمل، ولكن في المستقبل لن يكون هذا هو الحال دائماً.

لم تعد المجتمعات الشيعية الموجودة في الشرق الأوسط القوى الخارجية الوحيدة التي يمكنها مساعدة الشيعة الذين يعانون من القمع، فهناك جاليةٌ شيعية مغتربة كبيرة في غرب إفريقيا، كما توجد جالية متزايدة في الغرب، ولا سيَّما لندن، تنشط لصالح إخوانها في الدين وقضيتهم في الشرق الأوسط، فلدى الشيعة البحرينيين حركة حرِّيَّة البحرين في المنفى ومقرُّها لندن والتي عملت بلا كَلَلٍ على التعريف بمعاناة الشيعة البحرينيين، وذلك من خلال منظَّمات حقوق الإنسان والصحافة والمنظَّمات غير الحكومية، ومن خلال الضغط على البرلمانيين ونَشْرِ المقالات والكتب والمحاضرات وتوزيع الرسائل الإخبارية عبر الفاكس والبريد الإلكتروني، وتُعَدُّ مؤسَّسة الخوئي أهمَّ منظمةٍ شيعية دولية خارج الشرق الأوسط، ولديها برنامجٌ نَشِطٌ لدعم جميع الشيعة في المملكة المتحدة، من خلال التعليم والبرامج العامَّة ومجموعات التوعية والندوات، والضغط على الحكومة، والتحدث عَلَنَاً عن أوضاع الشيعة في الخارج، كما ينشط الشيعة السعوديون، وكذلك العراقيون، دوريَّاً انطلاقاً من لندن وحتى واشنطن.

هل الهدف هو الدولة أم النظام الاجتماعي؟

من الواضح أنَّ تفاعل المجتمع الشيعي مع المجتمع السُّنِّيِّ هو طريق ذو اتِّجاهين، ففي النهاية يأتي التأثير الحاسم لقوة الدولة أو المجتمع السُّنِّيِّ في المواقف والسياسات الشيعية أكبرَ من تأثير الشيعة أنفسهم، وأولاً: من الضروري التمييز بين المجتمع السُّنِّيِّ والدولة، فهما ليسا مترادفين، برغم أنَّ السُّنَّة يسيطرون على الحياة السياسية في جميع الدول

المعنِيَّة باستثناء لبنان، وفي العراق يسعى كلٌّ من الشيعة والسُّنَّة إلى قلب نظام صدَّام حسين المتوحِّش والقمعي، في حين يحاول النظام إثارة مخاوف السُّنَّة من أنَّهم سيكونون أوَّل ضحايا الفوضى بعد صدَّام أو في مرحلة النظام الشيعي، ومع ذلك فإنَّ جماعات المعارضة السُّنِّيَّة والشيعية تتحدَّث على الأقل عن التعاون بعضها مع بعض في إنهاء نظام صدَّام، حتى لو لم يكن هناك اتِّفاق كاملٌ على طبيعة النظام بعد صدَّام، وباختصار: إنَّ وحشية النظام تساعد على تجاوز الخلافات الطائفية في العمل من أجل التغيير، على الرغم من التداعيات الهائلة للتغيير في النظام السياسي والاجتماعي العراقي في حال التحوُّل الديمقراطي.

وفي البحرين، يسعى النظام بثباتٍ إلى تصوير معارضة عائلة آل خليفة على أنَّها مسألةٌ شيعيةٌ بحتةٌ تهدِّد رفاهية السُّنَّة، وقدْ نجح النظام إلى حدٍّ ما في عَزْلِ الشيعة عن الليبراليين السُّنَّة الذين يطالبون أيضاً بالإصلاح والتغيير، ونظراً إلى كَوْنِ الوضع الراهن ما يزال مقبولاً بالنسبة إلى السُّنَّة، فلا يوجد حتى الآن سوى القليل من التعاون السُّنِّيِّ الشيعي الواسع لإحداث التغيير، وما يزال السُّنَّة يأملون في الحفاظ على الوضع الراهن؛ أيْ الحكم السُّنِّيِّ، وإن كان ذلك مع بعض التنازلات لمطالب الشيعة، وتأمل الغالبية الشيعية في إقناع السُّنَّة بأنَّ الإصلاح في مصلحة الطائفتين كلتيهما وتحرص على تجنُّب طَرْحِ قضيَّتها ضدَّ النظام بمصطلحات طائفية.

في المملكة العربية السعودية، قد يكون هناك طيفٌ واسعٌ من المعارضة لسياسات آل سعود، لكنَّ هذه المعارضة لم تتحوَّلْ بَعْدُ إلى حركةٍ شعبية، ولم يصل استياء أهل السُّنَّة من الوضع الراهن إلى المستوى الذي ينتظمون فيه على نطاق واسع ضدَّ الدولة، كما لا يوجد تعاونٌ حقيقيٌّ بين المعارضة السُّنِّيَّة والشيعية، وتمثل السعودية الحالة الأشدَّ خصوصية من بين جميع حالاتنا حيث إنَّ خسارة السُّنَّة السعوديين في حال منحِ الحقوق للشيعة أقلُّ بكثير ممَّا يخسره السُّنَّة في أيِّ دولة أخرى معنيَّة؛ فأعداد الشيعة السعوديين قليلةٌ نسبياً، ولا يشكِّلون تهديداً للنظام، كما أنَّهم معزولون ولا يسعَون إلى السلطة السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، ويجب تفسير عداء النظام لهم أساساً من منظورٍ ديني/إيديولوجي.

لقد حقق الشيعة في الكويت بالفعل المساواة القانونية إلى حدٍّ كبير، ومن ثَمَّ فإنَّ القضية أقلُّ إلحاحاً، فالكويت هي المجتمع الوحيد الذي يعمل فيه الشيعة الآن لانتزاع الحقوق الكاملة من النظام الذي يُهيمِنُ عليه السُّنَّة ومن المجتمع السُّنِّيِّ نفسه وليس فقط من النظام، كما أنَّ هناك تعاوناً سُنِّيّاً شيعيّاً للضغط على النظام لتوسيع نطاق الحرِّيَّات.

وتزداد احتمالية التعاون بين الشيعة والسُّنَّة كثيراً نتيجةَ النظرة المشتركة للشيعة والسُّنَّة إلى الدولة بمعنى النظام، بوصفها المشكلة الرئيسة عامَّةً، على الرغم من أنَّ الدولة ستحاول وضع أحدهما في مواجهةٍ ضدَّ الآخر، وإذا لم تكن الدولة هي العدوَّ المشترك، فهذا يعني أنَّ النظام السياسي قد حقَّق درجةً معيَّنةً من التحرر تجعل النظام مقبولاً، حتى وإنْ لم يكن مثالياً، لأعداد كبيرة من السُّنَّة، وفي غياب التعاون الشيعي السُّنِّيِّ المشترك ضدَّ الدولة، ستتبع المفاوضات على السلطة بين الجماعات الطائفية مساراً سياسياً أكثر عبر الوسائل المؤسَّسية القائمة، كما هو الحال في لبنان والكويت، أمَّا عندما يكون عداء الدولة للمجتمع الشيعي قوياً، فسيكون الشيعة أكثر ميلاً إلى الأنشطة الراديكالية أو حتى العنيفة، والدولة مرة أخرى هي المسؤول الرَّئيسُ هنا.

من المثير للاهتمام أن نلاحظ أنَّ جامعة الأزهر قد بدأت في عام 1948 م ببذل جهود مبكرة لرأب الصدع الطائفي في الإسلام حيث أنشأ (دار التقريب بين المذهب الإسلامية) التي جمعت بين رجلٍ دين شيعيٍّ إيراني بارزٍ وحسن البنا مرشد جماعة الإخوان المسلمين المصرية، كما الْتَقَتْ وفودٌ من كلا الجانبين لقاءاتٍ دوريَّةً لسنواتٍ عديدة، وأبدى الإخوان تعاطفاً كبيراً مع الحركة الشيعية في إيران ضدَّ الشاه، لكنَّ الخلافات بدأت بالظهور، بعد شهر عسل بين الإخوان والقادة الجدد للجمهورية الإسلامية بعد الثورة، والتي تعود جزئياً إلى تركيز الجمهورية الإسلامية على طابعها الشيعي، في حين إنَّ النظام الإيراني نظر إلى جماعة الإخوان المسلمين على أنَّها لا تتبع نهجاً ثورياً بما فيه الكفاية، وعلى الرغم من فشل هذا الجهد الخاصِّ في التقارب السُّنِّيِّ الشيعي، فإنَّ العديد من الإسلاميين من كلا الجانبين يلقون بثقلهم لتحقيق الوحدة النهائية للحركات الإسلامية وليس لديهم رغبة في إضعاف هذه الوحدة بسبب الخلافات التي لا تُعَدُّ جوهريَّةً، ومع تحوُّل النظام الإيراني ليصبح أكثر اعتدالاً، فمن المحتمل جداً أن تظهر جهود أخرى نحو تقارب سُنِّيٍّ شيعي جديد باسم تعزيز نفوذ الحركات الإسلامية دولياً، ومثل هذا التقارب الرسمي سيؤثر بلا شكٍّ على وَضْعِ الشيعة داخل الدول التي يُهَيْمِنُ عليها السُّنَّة (2).

أخيراً، كان هناك جدلٌ بين السُّنَّة بشأنِ أيٍّ من الحركات الدينية الشيعية أو الحركات العلمانية الشيعية هي الأكثر تهديداً لوضع السُّنَّة؟ قد يفترض المرء أنَّ السُّنَّة سوف ينظرون إلى الحركات الدينية الشيعية على أنَّها الأكثر تعصباً ومن ثَمَّ الأكثر مدعاة للقلق، ومع ذلك فقد علَّقَ بعض الشيعة أنَّه في الدول التي يشكل الشيعة فيها أقلية، يبدو أنَّ السُّنَّة يفضِّلون

تقريباً رؤية الأهداف السياسية الشيعية التي يتمُّ التعبير عنها من خلال الوسائل الدينية لأنَّهم يعلمون أنَّ هذا يحكم على الشيعة بالعزلة ويمنع احتمالات التعاون السُّنِّيِّ الشيعي ضدَّ الدولة، كما يميل السُّنَّة أيضاً إلى الاعتقاد بأن **الغرب لن يسمح أبداً** بدولة إسلامية شيعية في العراق أو البحرين.

سبل العمل أمام الشيعة

تنطوي مسألة التكتيكات الشيعية على عدد من التعقيدات، فمن الصعب على الحركات الشيعية التي تسعى إلى تحصيل حقوقها أنَّ تعمل خارج السياق الديني، ولأنَّ الشيعة جماعةٌ دينية كان رجال الدين على الدوام يأخذون زمام المبادرة في تمثيل تضامن المجتمع واحتياجاته، ونعتقد أنَّ الحركات الشيعية العلمانية تعمل في ظروفٍ غير ملائمة، على المدى الطويل مقارنةً بالحركات الدينية، وإذا كان الشيعة العلمانيون يرغبون في تجنُّب انخراط الدين في حركاتهم السياسية، فإنَّ البديل الرئيس لهم هو العمل مع أحزابٍ غير طائفية أخرى، يساريةٍ على الأرجح، لتحقيق مجتمعاتٍ أكثر انفتاحاً وليبرالية ينبغي كذلك أنْ تعملَ لصالح الشيعة في النهاية، وكلما زاد اضطهاد المجتمع الشيعي زادت احتمالية تحوُّله إلى الوسائل الدينية بوصفها أقرب إلى جذوره وهويته المجتمعية.

ما هي سبل العمل التي يمكن أنَّ يتَّبِعَها الشيعة عملياً لتعزيز قضيتهم؟ الكثير منها مرهونٌ بظروف الطائفة الشيعية في كلِّ بلدٍ وموقف الحكومة منهم.

أولاً: إنَّ الاستراتيجيات التي يتبنَّاها الشيعة لن تكون موحَّدةً، فهناك اختلافاتٌ في التصورات عن الدولة وتحديد نوع النشاط المطلوب، حتى بين صفوف المتدينين، وتنقسم ممارسة الشيعة، كما هو الحال لدى السُّنَّة، حول الحدَّ الأدنى من المتطلَّبات لنظام دولة مقبولٍ، وهناك مشكلتان تزيدان صعوبةَ تقييم رأي الشيعة في هذه القضية، فاختلاف الظروف السائدة في دول المنطقة يعني أنَّ مواقفها مشروطة بالظروف الخاصة لكل دولة، فعلى سبيل المثال: الشيعة في لبنان مقيَّدون بواقع التركيبة السُّكَّانية والاجتماعية في لبنان ويجب عليهم تكييف تطلعاتهم مع هذا الواقع، وفي دولة مثل البحرين، حيث يعيش الشيعة في ظلِّ نظامِ الدولة السُّنِّيَّة برغم أنَّهم يشكِّلون الأغلبية، فهناك اعتباراتٌ تكتيكيةٌ قد تميِّع المواقف السياسية، وهكذا فإنَّ ما يمكن تسميته بالأصولية السياسية الشيعية هي أقلُّ قدرةً من الناحية العملية على التعبير عن نفسها من الأصولية السُّنِّيَّة، ويمكننا القول، مع أخذِ هذه القيود بالاعتبار، إنَّه

يوجد بين الشيعة المتدينين: أولاً متطرفون سياسيون يرغبون في رؤية نظام دولة قائم على الإسلام، وثانياً شيعة أقلُّ عقائدية ولديهم أهدافٌ أكثر تواضعاً، ولمزيد من تعقيد المشهد، فإنَّ التَّيَّار المُهادِن لدى الشيعة يشكِّل تيَّاراً متزمتاً يميل إلى تقوية الإيمان من خلال النشاط الدعويِّ على المستوى الشعبي، والتبشير، وأعمال الخير بدلاً من العمل السياسي المباشر، ومن ثَمَّ بناء مجتمعٍ قويٍّ لمستقبل أكثر ملاءمة، وأخيراً، بالطبع، هناك علمانيون شيعة، ليس لديهم رغبة في إقامة دولة إسلامية على الإطلاق.

ففي الكويت والمملكة العربية السعودية، حيث يشكل الشيعة أقلِّيَّة، على الرغم من موجة العنف الشيعي في الثمانينيات، فقد اختاروا التعايش والتفاوض للتَّوصُّل إلى اتِّفاقاتٍ مع الحكومة، ولم ترتقِ هذه الاتفاقات بالضرورة إلى مستوى طموحات الشيعة، سواء أجاءت في سياق التَّحوُّل الديمقراطي العام أم علاجاً محدَّداً لمظالم الشيعة، لكنَّها نجحت في نزع فتيل التوترات مع الحكومة في الوقت الحالي، ولا تحتاج سياسة التفاوض إلى استبعاد مستوًى مُعيَّنٍ من الضغط السياسي المستمرِّ، مثل التعريف بالممارسات التمييزية أو انتهاكات حقوق الإنسان ضدهم، وقد تمَّ استخدام هذه التكتيكات لتحقيق تأثيرٍ جيِّدٍ نسبيَّاً من قبل الأقلية الشيعية في المملكة العربية السعودية في الترويج لقضيتهم في العالم الخارجي، وإلى جانب الأحداث الداخلية الأخرى في المملكة، فقدْ دفع هذا التكتيكُ الحكومةَ أخيراً إلى التفاوض بشأن مظالمهم، ولكنَّ من المرجح إجمالاً أنْ يتبنَّى الشيعة في هذه البلدان سياسةً أكثر تواصلاً وإقناعاً، وأنْ يأملوا في حصول تحسيناتٍ تدريجيةٍ قد تحدث أو لا تحدث، ويدرك الشيعة أنَّ أعمال العنف في الثمانينيات لم تعمل بالضرورة على تحسين وضعهم بل قد تكون زادته سوءاً، ليس فقط على المستوى المحلِّي ولكن على المستوى الدولي أيضاً، وفضلاً عن ذلك لم يعدْ بإمكان الطوائف الشيعية في هذه البلدان الاعتماد على الدعم الإيراني، ولديهم القليل من الحلفاء الآخرين.

أمَّا في العراق والبحرين فالحسابات تختلف؛ إذْ إنَّ هناك بعضَ أوجه التشابه بين البلدين فيما يتعلق بقمع الشيعة، فهناك بالطبع المزيد من العنف في العراق، والمشكلة أعمق بكثير وأكثر استعصاءً وانتشاراً، والشيعة أكثر تسييساً وخبرةً، وستَظهَرُ مشكلةُ الشيعة في العراق نتيجةً ثانويةً تلقائيةً للاضطرابات على المستوى الوطني في وجه صدَّام أو بعده، وفي البحرين وعلى الرغم من أنَّ الحكومة تتحرَّك بسرعة أكبر نحو تشكيل دولة بوليسية في مواجهة الشيعة، فما تزال المشكلة مفتوحةً للحلِّ السِّلميِّ التَّقدُّميِّ.

قد تستنتج الأغلبية الشيعية، في حال فقدانها الأمل في تحقيق أيِّ تحسُّنٍ من خلال الحلول التفاوضية، أنَّه ليس لدى أفرادها ما يخسرونه في حال لجؤُوا إلى التصعيد، وأنَّ وضعهم قد يزداد سوءاً ما لم يكثفوا من معارضتهم للوضع الراهن، وعلاوة على ذلك فإنَّ وضعهم بوصفهم أغلبيةً يمنحهم دعماً أوسع داخلياً وقضيةً أقوى في الرأي الدولي، ممَّا يزيد من قوَّتهم الأخلاقية ويجذب التعاطف وكذلك المساعدة المادية المحتملة، فالرهانات مرتفعةٌ بالنسبة إلى الشيعة في كلا البلدين؛ لأنَّ نجاحهم سيُحدثُ تغييراتٍ كبيرةً لصالحهم، وبما أنَّهم سيحقِّقون القليل من خلال ضبط النفس، فإنَّ تصعيد المواجهة مع الدولة قد يصبح البديل الوحيد القابل للتطبيق، ويمكن أنْ يصبح استخدامُ العنف والإرهاب أداةً مُتعدِّدة الأغراض تعبِّر عن الإحباط والغضب، أو أداةَ سياسيةً لتقويض مصداقية النظام وسيطرته، أو عَلَمَاً أحمرَ يحذِّرُ المجتمع الدولي من تدهور الوضع المحلِّيِّ.

وبالمقابل، فإنَّ الأنظمة هناك تشعر بتهديد أكبر لكون الشيعة يشكلون أغلبية في العراق والبحرين، وهي أكثرُ إصراراً على رَفْضِ أيِّ تغييرٍ أو تفاوضٍ، وهذا الأمر يزيد احتماليةَ العنف الشيعي والعنف المضادِّ من قبل الحكومة ويفتح المجال للتدخل الخارجي والتلاعب بالوضع الداخلي، فتبدأ هذه الدوامة المتصاعدة في اكتساب ديناميكيتها ومنطقها الخاص، وحتى بالنسبة إلى الشيعة، فإنَّ مثل هذا المنطق يكتسب زَخْمَه ومنطِقَه الداخليَّ، من دون الإشارة إلى أيِّ فُرَصٍ للنجاح.

لقد أظهر منطقُ الاضطرابات فاعليَّته في بلدَينِ ضمن هذه الدراسة، فقدِ اكتسب الشيعة في لبنان مكانةً وسلطةً أكبر، جزئياً على الأقل، نتيجةً لحربٍ أهليةٍ طويلةٍ ومُدمِّرةٍ لم يكونوا البادئين بها، ويمكن القول أيضاً إنَّ الأمر تطلَّب حرب الخليج في الكويت لإخراج الشيعة من هوامش الكيان السياسي الكويتي وانخراطهم في التيار العام، وبصورة أعمَّ، يبدو من الواضح أيضاً أنَّ الاضطرابات التي جلبتها الثورة الإيرانية كانت مسؤولةً أيضاً عن جَعْلِ المشكلة الشيعية مَحَطَّ اهتمامٍ نحو الأفضل أو نحو الأسوأ في العالم العربي وعلى الساحة الدولية، وهذا لا يعني أنَّ الحرب والثورة هي السبيل الوحيد أمام الشيعة لتحقيق مكانة أفضل، لكنها حتى الآن الطريقةُ الوحيدةُ التي تغيَّرت بها مكانة الشيعة إلى الأفضل في الماضي، ويمكن أنْ تتكرَّر في المستقبل.

هوامش الفصل الثالث:

1. See Ranstorp, op. cit., pp. 30-31, and Waddah Sharata, Dewar Hisballah Lubnan Muamalan Islamiyar (The Hizballah State: Lebanon as an Islamic Society) (Beirut: Dar An-Nahar, 1996). pp. 119. 202.

2. للاطلاع على مناقشة مُهمَّة عن العلاقات بين الإخوان المسلمين وإيران، انظر:

Ahmed Yousef, «The Muslim Brotherhood and Iran, Middle East Affairs forrnal Summer/Fall 1998.

الفصل الرابع

العلاقات مع إيران

يرتبط مفهوم التشيُّع لدى العرب السُّنَّة ارتباطاً وثيقاً بالفُرْسِ، فقد نظر السُّنَّة تاريخياً إلى المذهب الشيعي على أنَّه انشقاقٌ في الإسلام قام الفُرْسُ الساخطون والمعادون للعرب (الشعوبيُّون) بتشجيعه والترويج له في العصر العباسي، ويعارض الشيعة العرب وجهة النظر السُّنِّيَّة التقليدية هذه ويؤكِّدون أنَّ جذور التشيُّع قد غُرِسَتْ عندما ارْتُكِبَتْ أخطاءٌ في تسمية مَنْ يخلِفُ النَّبِيَّ في السنوات الأولى من الإسلام، وذلك قبل فترة طويلة من تحوُّل الفُرْسِ إلى عنصر مؤثِّرٍ في النظام السياسي الإسلامي.

إن من يستمع إلى الآراء النمطية لمعظم السُّنَّة، ولاسيَّما في الخليج، سيعتقد أنَّ جميع الشيعة العرب يدينون بالولاء لإيران أولاً، والواقع بعيدٌ كلَّ البعد عن هذا التَّصوُّر الشائع، وفي الواقع فالعلاقة بين إيران والعرب الشيعة مُعقَّدةٌ للغاية، ممَّا يجعل الشيعة مُنقسمين بحدَّةٍ حول هذا الموضوع، وعلاوة على ذلك فإنَّ العلاقات بين الشيعة العرب وإيران ليست أمراً ثابتاً بل إنَّها عرضةٌ للتغيير والتبايُن كثيراً، فهي تعتمد على مجموعة من العوامل، منها السياسة الداخلية داخل كلِّ دولة من دول الخليج العربية، وطبيعة السياسات الإقليمية بين تلك الدول نفسها، وأخيراً سياسات إيران، كما أنَّ إيران ليست الدولة الرئيسة الوحيدة التي لها تأثيرٌ على الشيعة العرب، فوضعُهم وموقعهم يتأثَّر تأثُّراً أكبر نتيجةً لسياسات صدَّام الوحشية تجاه الشيعة العراقيين، وسوف يتأثَّر بشدَّةٍ بمسار تطوُّر العراق المستقبلي والعلاقات المستقبلية بين إيران والعراق.

إيرانُ بوصفها مركزاً للعقيدة الشيعية

لا يوجد سببٌ متأصِّلٌ أو إلزاميٌّ يجعل من إيران بالضرورة مركز العقيدة الشيعية في جميع أنحاء العالم، ولا يوجد شيءٌ في الدين ينصُّ على ذلك، على عكس دور مكَّة لدى جميع

المسلمين في العالم، وإيران اليوم هي ببساطة أهمُّ مركزٍ ديني لدى الشيعة، ولكنَّه ليس الوحيد، ويصادف أنَّ تحتلَّ إيران مكانةً مرتفعة اليوم كونها مقرَّ إقامة المراجع، وقد رسَّخت قم تحديداً في القرن العشرين مكانتها بوصفها مركزاً رئيساً للعلم، ولا يوجد ما يُبرِّرُ دينياً مَنْحَ مدينة قم الأفضلية، وكما أشرْنا سابقاً لم تكن إيران تاريخياً المركز الرئيس للتشيع، في حين إنَّ العراق لديه كلُّ الأسباب ليكون مركزاً دينياً بحكم أماكنه المقدَّسة التي تشمل ضريح الإمامين علي والحسين، الإمامين الرئيسين للشيعة، وقد دخل التَّشيُّع إلى إيران بوصفه ديناً للدولة فقط في عام 1500 خلال حكم السلالة الصَّفَوِيَّة الجديدة، وهو القرار الذي تَطَلَّبَ حملةً ضخمةً لتحويل مُعظم مواطني إيران السُّنَّة نحو التُّشيُّع، وحتى ذلك الحين لم تكن إيران مركزاً علمياً للشيعة كما كانت عليها النجف وكربلاء في العراق منذ فترة طويلة، ومع تطوُّر موقع إيران من القرن السادس عشر إلى القرن العشرين بوصفها الدولة الشيعية الرسمية الوحيدة في العالم الإسلامي، صار نموُّ سلطتها ونفوذها على المذهب الشيعي حتمياً، في عمليةٍ بدأت أيضاً في تلقِّي طابعٍ ثقيل وفريد من نوعه للثقافة الفارسية ليس على الدين بِقَدْرِ ما هو على طقوس المذهب الشيعي، ومع ذلك، وباستثناء أصفهان، لم يكن هناك مكانٌ لتعليم الشيعة الفُرْسِ يضاهي هيمنةَ النجف وكربلاء حتى أواخر القرن العشرين (1).

وبالنسبة إلى الشيعة العرب إذن كان هناك القليل من التشكيك في أيِّ **تنازل** عن عروبتهم حتى العصر الصفوي، وكانت هذه هي المرةَ الأولى التي يكون فيها لدولة إيران أهميةٌ كُبرى بالنسبة إلى الشيعة العرب، مقارنةً بالأهمية الكبرى للعراق بوصفه مركزاً للشيعة في العالم، فبينما كان لإيران أضرحةٌ خاصَّةٌ بها ذاتُ أهمِّيَّةٍ مُعَيَّنةٍ مثل أصفهان ومشهد، وكان كبار رجال الدين الشيعة والمراجع يقضون وقتاً في إيران، فإنَّ إيران لم تَبرُزْ بروزاً ملحوظاً في الفكر الشيعي العربي، وظلَّتْ تُعَدُّ ثقافةً أجنبيةً أساساً، وإنْ كانت شيعية.

لقد أدَّى اضطهاد الشيعة تحت حكم حزب البعث العراقي، ولاسيَّما صدَّام حسين في السبعينيات من القرن الماضي إلى إغلاق حرِّيَّة البحث والتنظيم لرجال الدين، وأُجْبِرَ معظم رجال الدين الشيعة الرئيسين على مغادرة البلاد، وفي إيران في عهد آية الله الخميني نما نفوذُ قُمْ بوصفها مركزاً لنشر التعاليم الدينية الشيعية نموّاً كبيراً، ولاسيَّما مع ظهور تفسيرات جديدة جريئة للدين الشيعي تحت قيادته، واليومَ وبسبب السياسات القمعية في العراق فقدْ لَجَأَ رجالُ الدين الشيعة البارزون إلى إيران اضطراريّاً نتيجةَ الخطر الذي يهدِّدُ حياتهم في العراق حيث لم يتردَّد صدَّام قطُّ في إعدام كبار رجال الدين الشيعة أو اغتيالهم.

وفي الواقع لقدِ انتهى الأمر في العراق تحت حُكمِ صدَّام إلى التَّخلِّي بحماقةٍ عن السلطة الدينية الشيعية من جانب واحدٍ لصالح إيران، وفي الوقت نفسه لم تفعل الحكومات العربية الأخرى التي تتمتَّع بالقدر نفسه من قِصَرِ النظر شيئاً لمواجهة التَّفوُّق الديني لإيران من خلال فَشَلِها في تعزيز مراكز التعليم والمرجعية الشيعية المحلية في بلدانهم، وإذا كان النشاط العلمي الشيعي في العراق بعد عام 1970 قد شَهِدَ انخفاضاً كبيراً، فهو لم يكنْ موجوداً تقريباً في البحرين والكويت والمملكة العربية السعودية ولم يظهرْ إلَّا مؤخَّراً في لبنان، ومن ثمَّ فالشيعة اليوم ليس لديهم خيارٌ سوى التَّطلُّع إلى إيران للحصول على نوع من القيادة لطلب المشورة بشأن الأمور الدينية (أو حتى السياسية الدينية)، ويسافر أتباع مختلف المراجع أحياناً إلى إيران للتشاور معهم.

تتمثل المشكلة الرئيسة في كيفية تحديد نوع السلطات التي يمارسها المرجع على التابع، ففي الواقع هناك طيفٌ من المعتقدات بين المفكرين من رجال الدين حتى داخل الفكر السياسي الشيعي: فهو يتراوح من الموقف السلطوي القوي ممثَّلة بأفكار آية الله الخميني (من بين آخرين) الذي يرى أنَّ الفقيه، أو المرشد الأعلى مختارٌ من الله ويجب أنْ تكون كلمتُهُ نافذةً في مجالات الحياة كافةً تقريباً، بينما تعتقد التفسيرات الأكثر ليبرالية أنَّ الله، بعد أنْ وَهَبَ البشرية العقل، قد أتاح للناس اختيار ما يعتقدون أنَّه صحيح (حتى من خلال الانتخابات)، ومن بين التفسيرات الخلافية للفكر السياسي بين مختلف الفقهاء ورجال الدين، (قدَّم المجتهدون الشيعة المعاصرين مثل محمد باقر الصدر في العراق أو محمد جواد مغنية من لبنان حججاً فقهيَّة وعقليَّة قويَّة لدعم هذه النقطة الأخيرة التي تتعارض مباشرة مع الأيديولوجية الإيرانية الرسمية الحاكمة)(2)، ومن حيث المبدأ يلجأ المقلِّد إلى مرجعه للحصول على المشورة في الأمور الدينية، أو في تطبيق التفسيرات الدينية في الحياة اليومية، والتي يمكن أنْ تمتدَّ بسهولة إلى الساحة السياسية عندما يتعلَّق الأمر بالعلاقات بين الدولة السُّنِّيَّة القمعية والمجتمع الشيعي، وهكذا على المستويين الرسمي والنظري فإنَّ بعض المراجع يطالبون مقلِّديهم بالتزامٍ مطلقٍ بالأحكام التي تشمل نطاقاً واسعاً، بينما سيترك بعضهم الآخر نطاقاً أكبر بكثير مفتوحاً لتقدير الفرد.

وعلى المستوى العملي هناك نطاقٌ واسع لحرِّيَّة التصرُّف، وعلى مستوى الحياة اليومية، وفي أيِّ دينٍ تختلف درجة التزام المؤمنين بمبادئ الدين وآراء القادة الدينيين، ويمكن بوضوحٍ تحديد مدى تأثير الدين وتفسيراته على حياة الأفراد وحياة المجتمع والمواقف

السياسية للمجتمع في القضايا التي تؤثِّر على رفاهيته، ولذلك فإنَّ درجة تقبُّل الشيعة لآراء مراجعهم فيما يتعلق بمختلف مناحي الحياة تختلف من شخص إلى آخر، (قد نجد ما يماثل ذلك في درجة التزام الروم الكاثوليك بكافة تعاليم روما، فعلى سبيل المثال قد يتجاهل بعضٌ ممَّن يَعُدُّون أنفسهم كاثوليكيين ملتزمين، تعاليمَ الكنيسة بما يتعلَّق بتحديد النسل كما هو الحال لدى الكثير من الإيطاليين)، وبهذا لا تقتصر آراء المرجع من حيث المبدأ على مسائل العقيدة الدينية بل تشمل مسائل العقيدة التي تؤثِّر على القضايا الرئيسة في الحياة السياسية، في حين يُفضِّل بعض المراجع أنْ يقتصر تعاطيهم على المسائل والتفسيرات الدينية.

لقد أصبحت مشكلة **تسييس** العقيدة الدينية أكثر تعقيداً بسبب إقامة العديد من المراجع المُهمِّين في إيران اليوم، ممَّا يُصَعِّبُ فَصْلَ تأثير الفكر السياسي الإيراني أو مصلحة الدولة عن التفسيرات الدينية أو نفوذ مَرجِعٍ مُعيَّنٍ، ومع ذلك فإنَّ أيَّ شيعيٍّ اليومَ يختار تقليدَ مَرجعٍ أقلَّ تسييساً مثل آية الله السيستاني ليس مُلزَمَاً بقبول التوجيه السياسي أو الإيديولوجي الإيراني على الإطلاق في أيِّ موضوعٍ إذا لم يلتزم مرجعُه بهذا الرأي، ويوضِّح العديد من الشيعة أنَّهم يميزون بحدَّةٍ بين ما سيقوله مرجعُهم في المسائل الدينية وما هي آراؤُه في السياسة الحالية، وسوف يقرِّرون بأنفسهم ما هو مناسب وما هو غير مناسب.

إيران بوصفها مركزاً إيديولوجيّاً

المجال الثاني الذي قد تَشْغَلُ فيه إيران حيِّزاً كبيراً في نظر الشيعة العرب هي أنَّها مركزٌ للأيديولوجية الشيعية الراديكالية المعاصرة؛ إذْ يكون هناك غالباً خطٌّ رفيعٌ بين الدين والأيديولوجيا في الإسلام حيث يمكن أنْ يُعَدَّ الدينُ أساساً لأيديولوجية مُعيَّنةٍ كما حدث في الديانات الأخرى أيضاً، وقد طَرَحَ الخمينيُّ في سنوات إقامته في النجف بصفته أحد كبار آيات الله عقيدةً أكثر راديكالية وثوريَّةً تدعو إلى حُكْمِ الدولة بسلطاتٍ شِبْهِ مُطلقةٍ من قِبَلِ رَجُلِ الدين الأعلى (الوليِّ الفقيه) إلى أنْ يحينَ الوقت الذي يرجع فيه الإمام الثاني عشر المهديُّ، وقد شكَّلَ هذا حدَّاً فاصلاً في الممارسة التاريخية الطويلة التي حافَظَ فيها رجال الدين الشيعة على بُعْدِهم واستقلالهم عن السلطة والمؤسَّسات العلمانية، حتى عند المُجاهَرَة بالمصالح السياسية الرئيسة التي تُهِمُّهُم (كان الاستثناءُ الأهمُّ تجنيدَ رجال الدين من قِبَلِ السلالة الصفوية لخدمة الدولة في سنواتها الأولى)، ومع مرور الوقت حصل مُعظَمُ رجال الدين على الاستقلال عن الدولة الصفوية في نهاية المطاف، ليعودوا ويفقدوها لصالح الدولة

مرَّةً أخرى في الجمهورية الإسلامية)، وقد صاغ الخميني أيضاً أيديولوجيةً ثوريةً تجاه المنطقة بعد وصوله إلى السلطة، دعَتْ إلى الإطاحة بالحكام الفاسدين والاستبداديين الموالين للغرب والسعي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية الإسلامية في جميع الأراضي الإسلامية.

ووضع الخميني أيديولوجيته المتطرِّفة ضمن إطار العالم الإسلامي والعالم الثالث، لكنَّ هذا الخطاب لَقِيَ صداه لدى الشيعة أكثر من السُّنَّة في العالم الإسلامي، فقدْ عكسَتْ نُصرتُه المستضعفين ضدَّ المستكبرين عامَّةً الأيديولوجياتِ الراديكاليةَ لعلي شريعتي الذي تأثَّر بدوره بأفكار أيديولوجيين آخرين من العالم الثالث مثل فرانز فانون في دعوةٍ أوسع إلى نضال العالم الثالث للتخلص من قوى الإمبريالية والغرب المُستغِلّ، وعلى نحوٍ أكثر تحديداً عُدَّتْ تلك الدعوة صرخةً لحشد الشيعة الذين يَعُدُّون أنفسهم الأشد ظلماً لتأكيد حقوقهم أمام الأنظمة السُّنِّيَّة (الفاسدة)، وحتى الشيعة غير المتدينين انجذبوا للدعوة الثورية التي حثَّت المظلومين على رفض وضعهم وأخذ الأمور بأيديهم، كما فعل الإيرانيون.

وكما أشرنا أعلاه هناك خلافات دينية بين الشيعة بشأن ما يشكِّل مدى سلطة المرجع، وإلزامية آرائه، ونطاق تفويضه، فالخطوط الفاصلة بين الدين والسياسة غير واضحة والنظرة إليها تختلف باختلاف رجال الدين، لكنَّ هذا الغموض الشديد يشكِّل مُعضلةً أمام المقلِّدين في تفسير فتوى المرجع، إذا كان أحدهم غير مرتاح للاتِّجاه السياسي لمرجع معيَّن فللمقلِّد من حيث المبدأ الحرِّيَّةُ في اتِّباع مرجعٍ مختلفٍ، أقلَّ تسييساً، وما يزال هذا الخيار مفتوحاً حتى اليوم بين مختلف آيات الله، فقدْ يختار الفرد أيضاً تجاهُل بعض الجوانب الأكثر تسييساً للفتاوى الدينية للمرجع، ولا سيَّما إذا كان تنفيذها يمكن أنْ يجلب خطراً على الفرد أو المجتمع في مواجهة دولة سُنِّيَّة قاسية، وعلاوة على ذلك هناك اختلافاتٌ بين الفتاوى الدينية وسياسة الدولة الإيرانية، ولكن من الصعب غالباً أو من المزعج بالنسبة إلى بعض المقلِّدين أنْ يميزوا بينهما، ولكنْ يبدو من الصعب تجاهُل الفتوى عندما يكون المقلِّد عُرضةً للاضطهاد من قِبَلِ نظامٍ تُصوِّره إيران على أنَّه غير شرعيٍّ أو ظالمٌ أو فاسدٌ.

يميل الشيعي العادي في العالم العربي إلى أنْ يكون مَرِناً وعملياً وانتقائياً للغاية في تلقِّي العقيدة الثورية من طهران وتطبيقها، وقد يتجنَّب معظمُ الأفرادِ الانخراطَ في السياسة تماماً بسبب عدم الاهتمام أو الالتزام أو لما قد تحمله من مخاطر، ولكن بالنسبة إلى الأفراد المُسَيَّسين فإنَّ الخطَّ الأيديولوجي القادم من طهران يقدِّم رؤيةً للسياسة ذاتَ جاذبيةٍ قويةٍ مع بعض القدرة على التأثير وتوفير دليلٍ للعمل لأولئك الذين يميلون إلى الانخراط في

السياسة، وهكذا فإنَّ إيرانَ بوصفها مركزاً للأيديولوجيا ليس لديها قوةٌ مُلزِمةٌ على سلوك الشيعة في الخارج، بل تُعارضُها بنشاطٍ أعدادٌ كبيرةٌ من الشيعة الذين يختلفون ببساطة أو يفضِّلون البقاء غير متورِّطين وبعيدين عن المشاكل، في حين إنَّ الجمهورية الإسلامية أصرَّت رسمياً على أنَّ **خط الإمام** هو التعاليم والتفسير الرسمي للمذهب الشيعي، فقد أصبح من الواضح على نحوٍ متزايدٍ أنَّ هناك اختلافاتٍ كبيرةً وحاسمةً بالفعل بين رجال الدين الشيعة البارزين بشأن القضايا الرئيسة لسلطة الدولة وقيادتها، ولذلك لا توجد كلمةٌ واحدةٌ من إيران تكون بالضرورة مُلزِمةً إلزاماً فعَّالاً لجميع الشيعة، على الرغم من أنَّ بعض الأفراد الملتزمين حقاً قد يتَّخذون مثل هذه الآراء على أنَّها مُلزِمةٌ، علاوة على أنهم يبحثون عن سبل لتطبيقها.

إيرانُ الدَّولةُ

أخيراً قد يرى الشيعة العرب إيرانَ من منظور أنها الدولة الشيعية الأبرز، وبالنسبة إلى بعضهم قد تكون الدولة والإيديولوجيا شديدتي الارتباط، أمَّا بالنسبة إلى آخرين فيمكن أنْ تَعنيَ الدولة الإقليم والثقافة والهوية الوطنية، وتحظى إيران لدى جميع الشيعة تقريباً ببعض الاحترام الخاصِّ بوصفها البلد الذي يُهيمِنُ فيه الشيعة، ممَّا أدَّى إلى ازدهار الثقافة الشيعية، وهي ظاهرةٌ غير مُمكنةٍ عادةً في الدول العربية التي يُقيم فيها الشيعة العرب، ولكن الشيعة العرب يذكرون كثيراً أيضاً أنَّه خلال رحلاتهم إلى إيران (وهو ما يفعله الكثيرون)، ينتابهم الإحساس بالتَّميُّز نتيجة دخولهم ثقافةً مختلفةً، وأحد الاختلافات الواضحة هي اللغة، ولكنَّ الدولة الصفوية بذلت جهوداً كبيرة، ولا سيَّما في عهد الشيخ محمد باقر المجلسي في القرن السابع عشر ـ أحد أهمِّ رجال الدين الشيعة في كلِّ العصور ـ إلى إضفاء الطابع الفارسيِّ على الممارسات والثقافة الشيعية من أجل تسهيل انتشارها في إيران التي كانت سُنِّيَّة على نحوٍ كبير حتى ذلك الوقت، ولقد أثَّرت هذه الابتكارات الفارسية على ممارسة المذهب الشيعي في كلِّ مكان، ويدرك الشيعة العرب جيداً **طابعها الفارسي** الخاصَّ في إيران، وهكذا تستمرُّ الهُوَّةُ بين الثقافة الفارسية والعربية.

ولا يشعر معظم العرب الشيعة بأيِّ الْتزامٍ خاصٍّ تجاه إيران الدولة، ونلاحظ في دراسات الحالة الخاصة بخمس دول عربية أنَّ العديد من الشيعة العرب مُستاؤون من التدخُّل الإيراني في سياسات دولتهم، ومُدركون جيداً أنَّ ما يحرِّكها هو مصالح الدولة الإيرانية، وليس الشيعة، وتساعد المقارنة بين نظرة الشيعة العرب إلى إيران ونظرة إيران عن الشيعة العرب على الكشف عن نوعية هذه العلاقة المعقدة.

إيران من منظور الشيعة العرب

تحفل علاقة الشيعة العرب بإيران بالتناقضات، فالعرب الشيعة يحترمون إيران بوصفها الدولة الشيعية الوحيدة في العالم ويُعجَبون بحيويَّة ثقافتها وثرائها، كما يُشيد بعض الشيعة العرب بعزيمة الإيرانيين الذين تحدَّوا الشاه وهزموه، ويشعر الكثيرون بالامتنان لإيران لتوفيرها ملاذاً لآلاف الشيعة المضطهَدين في جميع أنحاء العالم ممَّن ليس لديهم ملجأٌ آخر.

ومع ذلك، فإن العديد من الشيعة العرب الذين عاشوا في إيران يتحدثون عن تجارب سلبية وعلاقات مشحونة مع الإيرانيين؛ إذْ يَجدون أنفسهم غالباً يعانون من الازدراء والتمييز، كما يتَّهمون الإيرانيين بأنَّهم مُتعجرِفون وشوفينيون، واشتكى بعض الشيعة العرب الذين لجؤُوا إلى إيران من أنَّهم لا يستطيعون الحصول على وظائف ولا يمكنهم تأسيس أعمالهم التجارية الخاصة لمجرد أنهم عرب، كما تقف البيروقراطية الحكومية، وبغضِّ النظر عن التمييز الصريح، عائقاً في وجههم، حيث اللوائح الغامضة التي تتيح للموظفين استخدامها لرفض مَنْحِ التراخيص لغير الإيرانيين، كما تؤثِّر الممارسات التمييزية أيضاً على الحياة الشخصية، فالقوانين الصادرة في التسعينيات تمنع الرجل العربي من الزواج بإيرانية تحت الولاية القضائية الإيرانية، وهو ما يتعارض بشدَّةٍ مع الشريعة الإسلامية، وقِلَّةٌ من العرب الشيعة يشعرون بأنَّهم في وطنهم عندما يكونون في إيران، وبدلاً من ذلك يتمُّ تذكيرهم بالاختلافات الكبيرة بين إيران والمجتمع، فيما يتعلق بالثقافة السياسية والمصلحة الوطنية.

ينظر العرب الشيعة إلى التشيُّع بنسخته الإيرانية على أنَّهُ ثقافةٌ منفصلةٌ عن ثقافتهم، بل إنَّهم يَشعرون أنَّ احتفالاتها أكثرُ وثنيَّةً، وأكثر مسرحيَّةً، وأنَّ الفنَّ الإيراني أكثر تصويراً وتمثيلاً ـ حتى إنها في بعض الأحيان تصوِّر النبيَّ نفسَه (بلا ملامح الوجه) ـ ممَّا يسمح به الفن الإسلامي العربي التقليدي، ويَعُدُّ العديد من العرب الشيعة أنَّ الاحتفالات الدرامية لعاشوراء التي تحيي ذكرى استشهاد الإمام الحسين هي بِدعةٌ مسرحيةٌ عاطفية إيرانية تمَّ إدخالها فيما كان يُعَدُّ تقليدياً مناسبةً مَهيبةً، وتُقدِّم المنمنمات الإيرانية أمثلةً مميَّزةً لفنٍّ لا يمكن العثور عليه بسهولة في العالم العربي التقليدي، فمسرحها وموسيقاها وشِعْرُها أكثر حِسِّيَّةً بكثير، وتحتوي على إشارات مُتكرِّرة إلى النبيذ والإيحاءات الجنسية في أوصافها للتوق إلى الاقتراب من الله.

كُلُّ هذا يتناقض كثيراً مع الثقافة العربية ذات الطبيعة الأنقى والأبسط والأكثر صرامةً،

وفي الواقع يتَمَحْوَرُ التشيُّع الإيراني تمحوُراً أكبر حول الحسين وقصَّة موته المأساوية الأليمة، في حين إنَّ الشيعة العرب يميلون أكثر نحو شخصية عليٍّ نفسِه، (على الرغم من أنَّ كُلَّاً مِنْ عليٍّ والحسين مدفونان في العراق، لكنَّ ضريح الحسين في كربلاء يجتذب عموماً عدداً أكبر من الحجَّاج الإيرانيين مقارنةً بضريح عليٍّ في النجف) وتُوصَفُ هذه الاختلافات غالباً بأنَّها تشيُّعٌ **صفويٌّ** (إيرانيٌّ) مقابل تشيُّعٍ **علويٍّ** (عربيٍّ)، وهي تشير إلى الاختلاف الثقافي أكثر من الاختلاف الديني، ويتحدث بعضُ الشيعة العراقيين وآخرون غيرهم عن الحاجة إلى **تطهير** المذهب الشيعي من خلال تخليصه ممَّا لَحِقَ به من تراكُماتٍ فارسية والعودة إلى جذوره **النقية** (3).

يجمع الشيعة العرب تقريبا، كما هو الحال لدى العديد من العرب السُّنَّة على احترام حقيقة الثورة الإيرانية، فتمكُّن قادتها من الإطاحة بالشاه الذي كان يتمتَّع بسلطةٍ استثنائيةٍ ودعمٍ أمريكيٍّ، والوصول إلى السلطة، ومواصلة تحدِّي الغرب تحت الثقافة الإسلامية الأصيلة، ومهما يكنْ موقف المرء من سياسات الجمهورية الإسلامية، فهي إنجازاتٌ تستحقُّ الاحترام، وباختصار «لا بدَّ من أنَّ إيران قد فعلت شيئاً صحيحاً» حتى حقَّقتْ هذا القدر من النجاح، ومن ثَمَّ فإنَّ إيران بالنسبة إلى غير الشيعة وحتى للعرب العلمانيين والمسلمين المُحبَطين من عجز المسلمين عن الوقوف في وجه الهيمنة والقوة الغربية هي رمزٌ قويٌّ لتحدِّي الإمبريالية الأمريكية الغربية، وهؤلاء الأفراد على استعداد للتسامح مع الكثير من أوجه القصور في النظام الإيراني باسم الحفاظ على مركز الجرأة والحيوية والشجاعة المعادي للغرب الذي تمثِّله إيران، ومهما كان الثمن.

من جانب آخر، وبينما يتحدَّث الغرب روتينيَّاً عن **حكومةٍ قمعيةٍ** في طهران، فالواقع بالنسبة إلى الكثير من المسلمين، سُنَّةً أو شيعةً، مختلفٌ نوعاً ما، وهو بالتأكيد على النقيض من معظم الأنظمة العربية، وفي حين إنَّ العديد من الشيعة العلمانيين لا يهتمُّون بإيران بوصفها مركزاً دينيَّاً، فإنهم يعترفون بإيران بوصفها دولةً لها برلمانٌ حيويٌّ ونَشِطٌ، وانتخاباتٌ مُنتظمةٌ، وصحافةٌ نَشِطَةٌ، وسياسةٌ حقيقيةٌ، الأمر الذي لا نجده في الكثير من الدول الأخرى العالم الإسلامي، وهذا المستوى من الديمقراطية أكبر بكثير ممَّا كان عليه في عهد الشاه وربَّما يتطوَّر تدريجياً في اتِّجاه **الديمقراطية الإسلامية**.

ومن جانب أخر، ما يزال هناك بعضُ الشيعة العرب الذين يَعُدُّون حقبة الخميني والثورة أسوأَ ما يمكن أنْ يحدث لهم، بغضِّ النظر عن مدى إعجابهم بالثورة الإيرانية بوصفها نموذجاً

للثورة الشعبية ضدَّ الاستبداد، فهم يميلون إلى الخوف من قوة إيران ونواياها ونزعتها القومية وشوفينيتها، وأسلوبها الفظِّ في معاملة الدول العربية المجاورة في كثير من الأحيان، ويدرك الشيعة العرب جيداً أنَّ إيران تتصرَّف أوَّلاً وقبل كلِّ شيءٍ انطلاقا من أجندة الدولة الخاصَّة بها بدلاً من الدافع الديني أو المبدئي، ويقول الشيعة العلمانيون غالباً وأولئك الذين يتَّبعون التقاليد الدينية المهادنة: إنَّ إيران شوَّهت وجه المذهب الشيعي من خلال التعصُّب الديني والراديكالية التي تبنَّتها في العقود الأولى من الثورة، كما أنَّ ارتباطها بأعمالٍ إرهابية ودعمَها استخدامَ الشيعة للعنف قد جعل من كلِّ الشيعة العرب خَوَنَةً وإرهابيين مُحتمَلين، ووضَعَ موقفُ إيران المُتشدِّدُ وخطابُها الصِّداميُّ الأنظمةَ العربيةَ في موقفٍ دفاعيٍّ وخَلَقَ توتُّراتٍ داخليةً أضرَّت بالمجتمعات الشيعية المحلية، كما أدَّى إلى زيادة الاستقطاب بين السُّنَّة والشيعة في العالم العربي وفاقَمَ شكوكَ السُّنَّة بولاء الشيعة لدولهم الأصلية، وهكذا شكَّلت تداعيات الثورة الإيرانية انتكاسةً خطيرةً للشيعة العرب وأضرَّت بعلاقاتهم مع السُّنَّة وشوَّهت صورتهم في الغرب.

يقارن العديد من الشيعة المنتقدين للثورة الإيرانية أساليبَها وتأثيرها بالنَّهج والرسالة المختلفتين تماماً للسيد موسى الصدر، رجلِ الدين الإيراني الذي قاد نهضة الشيعة اللبنانيين في الستينيات والسبعينيات (انظر الفصل التاسع عن الشيعة في لبنان)، وبخلاف الخميني وأتباعه من رجال الدين الإيرانيين، سعى موسى الصدر إلى بناء الجسور بين الطوائف في لبنان، وحَثَّ الشيعة اللبنانيين على الاندماج بالمجتمع اللبناني من خلال رَفْعِ تقديرهم لذاتهم وتقوية مجتمعهم وبناء مؤسساتهم المدنية، كما دعا إلى التعايش والتسامُح بدلاً من العنف، ويَعُدُّ هؤلاءِ الشيعةُ موسى الصدرَ نموذجاً للاستراتيجيات الإيجابية لتحسين أوضاع الشيعة في العالم العربي.

ولكن في النهاية يدرك الشيعة العرب أنه كلَّما ازدادت ظروفهم سوءاً في ظلِّ الأنظمة العربية المختلفة اضطُرُّوا إلى التَّطلُّع نحوَ إيران لتوفير بعض الثقل الموازن، أو على الأقل ليكون ذلك رسالةً للحكام العرب بأنْ يتحلَّوا بالحكمة وألَّا يضطهدوا رعاياهم الشيعة كثيراً، كما أنهم يعلمون أنهم لن يحصلوا على تعاطفٍ يُذكَرُ بل حتى أدنى أشكال الدعم من الحكومات الغربية التي تظلُّ صامتة بوضوحٍ في هذه القضايا، على الرغم من ادِّعائها الاهتمامَ بحقوق الإنسان.

مع انحسار الدافع الثوري والحماس الديني في إيران، سيرى الشيعة العرب على نحوٍ

مُتزايد أنَّ إيران الدولة تعمل انطلاقاً من مصالحها الوطنية، وقد بدأ بالفعل العديد من الشيعة العرب، بمَنْ فيهم العراقيون والسعوديون والبحرينيون، في التعبير عن شكوكهم في التزام إيران تجاه الشيعة غير الإيرانيين والتشكيك في الدافع وراء دعمها في الثمانينيات.

يشكل الشيعة العراقيون الذين شاركوا في انتفاضة مارس 1991 ضدَّ نظام صدَّام حسين خيرَ مثالٍ على الازدواجية والواقعية المتزايدة في المواقف تجاه إيران، فالشيعة العلمانيون الذين شاركوا في الانتفاضة يُنْحُون باللائمة في فَشَلِها على تدخُّل إيران الذي أخاف السُّنَّة العراقيين وحَرَمَ الانتفاضة من الدعم الأمريكي والسعودي الضروري، أمَّا الشيعةُ المتدينون الذين كانوا يأملون بالحصول على دعم إيراني فيلومون إيران أيضاً لفَشَلِها في دعم الانتفاضة بما يكفي أو في الدفاع عن الشيعة، وبدلاً من ذلك سمحُوا للحرس الجمهوري للنظام العراقي بذبحهم، ويفسِّر الفصيلان كلاهما سلوكَ إيران على أنه السَّعْيُ المحسوب لتحقيق مصالح الدولة وليس لديهما أوهامٌ بأنَّ الدين أو الأيديولوجيا أو حتى تماسُكَ المجتمع الشيعي كانت عوامل مهمَّةً في تحديد السياسة الإيرانية.

ومن المفارقات أنه من المحتمل جداً أن تشعر الدول العربية، التي شعرت ذات يوم بالتهديد من الأبعاد الدينية والثورية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، براحة أكبر في التعامل مع دولة مدفوعة بالمصالح الذاتية السياسية المحضة بدلاً من الحماسة الأيديولوجية، وقد بدأت العلاقات بين الدول العربية وإيران بالتحسُّن فعلياً في أوائل التسعينيات وحقَّقت تقدُّماً كبيراً منذ انتخاب خاتمي، ولا سيَّما بين المملكة العربية السعودية وإيران، ومن المُرجَّح أنْ يستمرَّ هذا التقدم إذا استمرَّتْ سياسات إيران في مراعاة مخاوف جيرانها العرب، ومن المحتمل أنْ تتَّخذَ العلاقة التي قد تنشأ على الأقل شكلَ علاقات العمل المُنعزِلة ولكن الجادة التي سادت بين الدول العربية وإيران في عهد الشاه، وفي الوقت نفسه فإنَّ الانفراج الكبير في العلاقات بين الحكومات العربية وإيران هو بمثابة نِعمةٍ ونَقْمَةٍ بالنسبة إلى الشيعة العرب، فالفائدة التي قد يجنيها الشيعة العرب هي في جَعْلِ ولائهم لبلدانهم أقلَّ إثارةً للشكوك، لكنَّه أيضاً سوف يسلبهم الدعم الخارجي ممَّا قد يضطرهم إلى تقليص مطالبهم.

الشيعة العرب من المنظور الإيراني

وبالمثل، فإنَّ نظرة إيران إلى الشيعة العرب مُعَقَّدةٌ وتنطوي على مجموعةٍ متنوِّعةٍ من المصالح والمواقف على مستوياتٍ مختلفةٍ، أولاً: يميل الإيرانيون على المستوى الشعبي إلى

النظر إلى العرب عامَّةً بازدراءٍ، بوصفهم بَدْوَاً بدائيين **أَكَلَةَ جرادٍ** من الصحراء بخلاف التَّمدُّن والثقافة الفارسية القديمة التي تعود إلى آلاف السنين، يقول أحدُ الأمثال الفارسية «كلبٌ في أصفهان يعيش أفضل من العربي في شبه الجزيرة العربية»، ويكشف كاتبٌ فارسيٌّ معروفٌ في وصفه للحَجِّ إلى النجف في ثلاثينيات القرن الماضي، عن المواقف النمطية للفُرْسِ تجاه العرب:

عَرَبٌ بملابسَ رَثَّةٍ، رجالٌ بوجوهٍ كالحةٍ، يرتدون طرابيشَ، ورجالٌ يرتدون عمائمَ بوجوه تنمُّ عن الخُبثِ، رؤوسُهم حليقةٌ، ولحاهم وأظافرهم مُخَضَّبةٌ بالحِنَّاء، يطقطقون بسبحاتهم، يتجوَّلون مرتدين الصنادل وسراويلَ قطنيَّةً فضفاضةً وستراتٍ طويلةً، وكانت الأحاديث باللغات الفارسية والتركية واللغة العربية الحلقية المنطوقة من أعماق الحلق والأمعاء تصمُّ الأذن، وكانت النساء العربياتُ بوجوهِهِنَّ القذرة الموشومة وعيونِهِنَّ المُلتهبةِ يرتديْنَ حلقاتٍ في أنوفهِنَّ، وقامَتْ أمٌّ بِدَسِّ نِصْفِ ثَدْيِها الأسودِ في فَمِ الطفل القذرِ بين ذراعيها، وأمام المقهى كان عربيٌّ يَنْكُشُ في أنفه ويفركُ الأوساخ من بين أصابع قدميه، كان وجهه مُغَطًّى بالذباب والقملُ يزحف على رأسه»(4).

مؤخَّراً، قال لنا إيراني التقينا به مصادفةً، نحن ـ مؤلِّفي هذا الكتاب ـ إنَّه «لا يوجد شيءٌ اسمه العراق، إنَّه من نسج الخيال»، الفُرْسُ مُغرَمون بالقول أيضاً إنَّه في الشرق الأوسط في النهاية «لا يوجد سوى العثمانيين والإيرانيين»، وغَنِيٌّ عن القول إنَّ الشيعة العرب مُستاؤون من هذه الآراء والمواقف المُتَغَطْرِسَةِ الصادرة عن الفُرْسِ.

ثانياً: تميل إيران الدولة إلى النظر إلى المجتمعات الشيعية في الخليج على أنَّها أدواتٌ ينبغي التلاعُب بها لمصالح الدولة الإيرانية، وكما كان الاتحاد السوفييتي يشعر ذات مرةٍ بِحُرِّيَّةِ التضحية (أو الدفاع) عن مصالح الأحزاب الشيوعية في جميع أنحاء العالم، اعتماداً على الاحتياجات التكتيكية الآنية للدولة السوفييتية، فإنَّ إيران أيضاً مُستعدَّةٌ لاستخدام أو تجاهُل مصالح العرب الشيعة وفقاً للمتطلَّبات الآنية لسياسة طهران الخارجية، وقد أصدر الخميني في يناير/كانون الثاني 1988 فتوى تاريخيةً صادمةً وضعت احتياجات الدولة فوق كلِّ ما عداها: «حكومتنا.. لها الأولوية على جميع التعاليم الإسلامية الأخرى، حتى على الصلاة والصوم والحج إلى مكة»(5)، واكتسب ابتعاد إيران عن الأيديولوجية نحو فنِّ الحكم زخماً في التسعينيات وسيُسهم إسهاماً متزايداً في تحديد نهج إيران تجاه الشيعة العرب.

قامت طهران في بعض الأحيان بأدوارٍ جادة في حياة المجتمعات الشيعية، ولاسيَّما في لبنان، حتى في ظلِّ حكم الشاه عندما أحدث مبعوثُه موسى الصدر ثورةً في وعي الأغلبية الشيعية في البلاد جاعلاً منها أداةً سياسيةً واعيةً وقويةً كان لها تأثيرٌ حاسمٌ في مواجهة المصالح الإسرائيلية والأمريكية أكثر من أيِّ مكانٍ آخر في العالم الإسلامي، (انظر الفصل 9، «شيعة لبنان»)، هناك أيضاً مزاعمُ مُستمرَّةٌ تفيد بأنَّ حزب الدعوة العراقي تلقَّى في السبعينيات دعماً غير مباشرٍ من شاه إيران حتى قبل الثورة الإيرانية.

وتحتفظ إيران بعلاقاتٍ خاصَّة مع الشيعة العرب، وبغضِّ النظر عن زيارات العديد من الشيعة إلى إيران، سواءٌ لأسبابٍ دينية أم ثقافية، أم لزيارة مراجعهم، فقدْ أقامت إيران علاقاتٍ مع الجماعات السياسية الشيعية، ولا سيَّما تلك التي تتَّفقُ مع رؤية طهران الأيديولوجية، هذه الرؤية الأيديولوجية التي تُوصَفُ عادةً باسم **خط الإمام**، ويتمُّ تجسيدها على نحوٍ شائع في مجموعاتٍ مثل التي تسمِّي نفسها **حزب الله** في مختلف البلدان العربية، كما وفَّرت إيران الملاذ لآلاف العراقيين الشيعة وقدَّمت دعماً خاصاً للجماعات السياسية الشيعية، وهناك مجموعتان رئيستان: المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق وحزب الدعوة، إمَّا مقرُّهما في إيران أو لديهما علاقاتٌ قويَّة مع إيران، وكان الشيعة اللبنانيون الذين قامُوا فيما بعد بدورٍ بارزٍ في تشكيل حركة أمل وحزب الله قد درسوا وتلقَّوا تدريبهم في إيران خلال السبعينيات والثمانينيات، ووَرَدَ أنَّ بعض الشيعة اللبنانيين عملُوا لصالح القيادة في إيران (6).

بالنسبة إلى أيِّ شيعيٍّ يطمح اليوم إلى التعليم الديني، فإنَّ الدراسة في إيران تكاد تكون ضرورية، حيث يذهب آلافٌ من الطلاب سنوياً إلى إيران، إلى قم على وجه التَّحديد، لمتابعة تعليمهم الديني، ومن المرجح أنْ يتلقَّى الطلاب الشيعة من لبنان والبحرين والكويت والمملكة العربية السعودية الذين أمضَوا عدَّة سنواتٍ في المراكز الدينية في إيران، أكثرَ من مجرَّد تعليم ديني، بل نظرةً عالمية سياسية كاملةً، تُقَدِّمُ المعاهد الدينية الإيرانية عادةً للطلاب المحتاجين تعليماً مجَّانياً ورواتبَ وسكناً، فهم يخلقون بيئةً مُغلقةً تُسهِّل تشكيل التَّوجُّه السياسي جنباً إلى جنب مع هدفه التربوي الأساس، ويمكن للمرء أنْ يفترض أنَّ العديد من هؤلاء الطلاب مُعَرَّضون للتجنيد من قِبَلِ عُمَلاء المخابرات الإيرانية، على الرغم من أنَّه من الواضح أنَّ أجهزةَ المخابرات العربية قد اخترقَتْ هذه المدارس بعُمْقٍ من قِبَلِ عملائها أيضاً.

وتتمتَّع البعثات الدبلوماسية الإيرانية باتصالات طبيعية مع الطوائف الشيعية في الخارج، كما أنَّ لكلِّ آية الله ممثِّله الخاصُّ (وكيل) في كلِّ بلدٍ، حيثما أمكن ذلك، لتسهيل الاتصال

المفتوح والرسمي بين المرجع ومقلِّديه، فضلاً عن ذلك يوجد في العديد من دُوَلِ الخليج عددٌ كبيرٌ من السُّكَّان الفُرْسِ، حيث يكون التجار غالباً من أصل إيرانيٍّ، وبعضُهم يحمل جوازات سَفَرٍ إيرانيةً، وما يزال العديد منهم يتحدَّث الفارسية في المنزل حتى بعد عدَّة أجيالٍ، ويتحلَّى هؤلاء التجار عادةً بالحكمة وهم بعيدون للغاية عن السياسة رغبةً في الحفاظ على علاقاتٍ لا تشوبُها شائبةٌ مع العائلات الحاكمة، حتى لا تؤثِّر إشارةٌ من عدم الولاء في مكانتهم، وفضلاً عن عائلات التجار هذه توجد غالباً أعدادٌ من العمال الإيرانيين على أساسٍ مؤقَّتٍ يُضافون إلى الوجود السياسي الإيراني، ويمكن أنْ يتعرَّض بعضُهم (أو تعرَّضُوا) بسهولة لأعمال عُنْفٍ إذا لَزِمَ الأمر.

ترى جمهورية إيران الإسلامية نفسها بمعنى ما أنَّها **الوصيُّ على الإسلام**، ومركزُ الإسلام **الحقيقيِّ** في العالم الإسلامي، وليس الأمر أنَّ الممارسة الشيعية في إيران هي الشكل الحقيقي الوحيد للإسلام، بل على العكس من ذلك ترغب طهران في فتح آفاقٍ جديدة من خلال التغلُّب على ضيق البحث الأكاديمي المُمِلِّ في الماضي والخصومات بشأن الاختلافات غير المُهِمَّة في التفسيرات الدينية التي ضربت الوحدة الأوسع بين المسلمين في الماضي، وتتمثَّل المَهمَّة الأيديولوجية الرئيسة للنظام الإيراني في التوحيد السياسي للأمة، على الأقل من حيث الروح، إلا أنها بعيدةٌ كل البعد عن تحقيق أي هدف من هذا القَبيل.

صرَّح بعض المسؤولين الحكوميين الإيرانيين خلال الحديث معهم أنَّ وجود الشيعة في العالم العربي يُعَقِّدُ مهامَّهم في السياسة الخارجية، وبحسب رأيهم فإنَّ السياسة الإيرانية مضطرَّةٌ إلى الاختيار بين تمثيل حقوق الشيعة في الخارج، بوصفهم قناصلَ تقريباً، والمصالح الوطنية لإيران.

ويُلْقَى باللوم على إيران في كلِّ حالةِ تطرُّفٍ تظهر لدى الطوائف الشيعية الأجنبية، ويزعُمُ هؤلاء المسؤولون، على سبيل المثال، أنَّه إذا أصبح العراق في نهاية المطاف تحت سيطرة الشيعة، فإنَّ طهران تتوقَّع أنَّ الاحتكاك بين المركزين الشيعيَّين لا مَفَرَّ منه، ويقولون إنَّ الجمهورية الإسلامية تسعى إلى إرساء رؤية عالمية للإسلام، ومن ثَمَّ فإنَّ أيَّ اهتمامٍ قد تُظهِره طهران بالمصالح الضيقة لشيعة الخليج المَحَلِّيِّين تضرُّ بتلك الصورة الأوسع.

من يمتلك المذهب الشيعي؟

تنبع هيمنةُ إيران اليوم على العالم الشيعي من دور إيران بوصفها دولةً شيعية وحيدة في العالم، ومن حجمها الجغرافي، وكثرة عدد سكَّانها الذين يشكِّلون ما لا يقلُّ عن ثلث إجمالي شيعة العالم ومن ثقلها الثقافي، وكما رأينا فإنَّ دورَ إيران بوصفها مركزاً هو دورٌ حديثٌ نسبياً، في حين قد يبدو من الطبيعي لأيِّ نظامٍ في إيران تقريباً أنْ يبديَ اهتماماً جيوسياسياً خاصاً بمصالح الشيعة عامَّةً، ولم يخصِّصِ الشَّاهُ في الواقع سوى القليل من الوقت لهذه القضية، وعندما فعل ذلك كان الهدفُ الأساسُ تنظيمَ معارضةٍ ضدَّ الأنظمة أو الجماعات التي تُنادي بإيديولوجية قومية عربية راديكالية، كما هو الحال في العراق أو لبنان، حيث تبنَّتْ هذه الأنظمة أفكاراً معادية لإيران، وكان أحدُ الاعتبارات الرئيسة في مَيْلِ الشَّاهِ إلى تَجَنُّبِ الدعم القوي للشيعة في الخارج هو عدم رغبته في تسليم ورقة سياسية قوية لرجال الدين الإيرانيين، الذين أصبحوا أكثر استقلالية وأعلى صوتاً على مدار 200 عام من التاريخ الإيراني (7)، وهكذا كانت الثورة الإيرانية وأيديولوجيَّتها الدينية هي مَنْ منحتْ إيران السيطرة على السياسة الشيعية التي تتمتَّع بها اليوم.

ولكن سيكون من الخطأ الاعتقادُ أنَّ إيران الآن باتت **تمتلك** المذهبَ الشيعيَّ أو أنَّ الظروفَ قد منحَتْها سيطرةً دائمةً على مساره المستقبليِّ، ومن المحتمل بمرور الوقت أنْ تتعرَّضَ القيادة الدينية الإيرانية لتحدِّياتٍ متزايدة، ولاسيَّما من جانب الشيعة العرب أنفسهم الذين لا يشعرون بالارتياح تجاه هيمنة إيران على المشهد، وسوف يسعَون إلى معارضة هذا المسار في تطوُّر المذهب الشيعي في المستقبل، ومن المحتمل أنْ تقف عدَّة عوامل حائلاً في وجه سَعْيِ إيران إلى السيطرة على قيادة الشيعة في المستقبل، فأولاً: هناك مفارقةٌ كبيرةٌ في استيلاء رجال الدين على السلطة في إيران، فالمذهب الشيعي في كثير من جوانبه هو دينُ المعارضين والمنبوذين، ولم يكن مرتبطاً بسلطة الدولة إلَّا نادراً، حتى قيام الثورة الإيرانية، وقد ازدهر دائماً في دور المعارضة، فكانَ الناقدَ الأخلاقيَّ المستقلَّ لسلطة الدولة وفسادها وإخفاقاتها، وعندما يصل المذهب الشيعي إلى السلطة في إيران عام 1979 ويتولَّى رجال الدين السلطة، فما هو مصير دور رجال الدين في المعارضة؟ كان الاستقلال الأخلاقي لرجال الدين في طريقه نحو التسوية ولم يعدْ هناك مكانٌ للنقد الأخلاقي التقليدي للسلطة من رجال الدين.

وهكذا تأثر المذهب الشيعي سلباً بوصوله إلى السلطة، كما أنَّ صورة المذهب الشيعيِّ على المستوى الدوليِّ، سواءٌ أعْجَبَ هذا الشيعة في العالم أم لا، يتمُّ تشكيلها الآن على أساسٍ يوميٍّ من قِبَلِ نظامٍ إيراني يتصرَّف في المقام الأول من منطلق مصلحته الذاتية، ويتأثَّر الشيعة في كلِّ مكانٍ بقرارات إيران وأفعالها سواءٌ أرغبُوا في ذلك أم لا، وعلاوةً على ذلك اضطرت الدولة الإيرانية إلى تجسد العقيدة الشيعية النظرية بطرقٍ عملية وتطبيقها، (أو تجاهلها) على نحوٍ ملموسٍ، وتحديداً على المشاكل الواقعية للدولة والمجتمع، وكما قدَّم الاتحاد السوفييتي في نهاية المطاف تعريفاً للشيوعية لمعظم العالم ـ تسبَّبَ بمضايقات شديدة لملايين الشيوعيين في البلدان الأخرى ـ فإنَّ الشيعة أيضاً عالقون في عواقب أفعال هذا النظام، فَهُمْ مُجبَرُون على الإشادة، أو الدفاع، أو الانتقاد بحسب ما تقتضيه الحالة، لكنَّ هذه المواقف مُحرِجةٌ، ومهينة، ومُعَقَّدةٌ، وبقدر ما يعاني النظام الإيراني من إخفاقات ـ وهي كثيرة ـ تصبح إيران، دولةً ومجتمعاً، مسؤولةً عن **فشل المذهب الشيعيِّ**.

تتمتَّع الثورة الإيرانية من حيثُ هي ظاهرةٌ تاريخيةٌ بأهمية ليس فقط بوصفها الدولة الأولى التي يسيطر عليها رجال الدين الشيعة، ولكن أيضاً بوصفها الدولة الإسلامية الأولى في العالم، أي الملتزمة بتطبيق الإسلام السياسي، هنا أيضا تتحمَّل إيران مسؤوليَّةً تاريخيةً مُعيَّنةً، فأولاً: لم يُطلق الخميني والحكومة الإيرانية مطلقاً على إيران اسم **دولة شيعية**، بل مجرَّد دولة إسلامية فوق الطائفية أو المذهبية (مذاهب الفقه الإسلامي الخمسة)، وهكذا فإنَّ إسلاميِّي العالم هم أيضاً مضطرُّون إلى إبداء آرائهم في التجربة الإيرانية سواء أرغبُوا في ذلك أم لا؛ لأنَّ طابعَ الحكم الإسلامي سيُحكَمُ عليه جزئياً من خلال ما يحدث في إيران، ولقد كوَّن الغرب آراءً راسخةً عن فكرة الحُكم الإسلامي استناداً إلى التجربة الإيرانية، وبعيداً عن حقيقة أنَّه حُكمٌ شيعيٌّ، وجميع الإسلاميين مطالبون باتخاذ موقفٍ ما من مسالة التجربة الإيرانية لأهمية هذه الظاهرة، وهكذا فإن التجربة الإيرانية لها تأثير على مستقبل السياسة الإسلامية كلها.

ولم تحظَ دولة إيران الدينية بتأييد العديد من رجال الدين الشيعة في جميع أنحاء العالم، ممَّا أدى إلى قيام الدولة الإيرانية بتكميم أفواه العديد من آيات الله لديها بسبب آرائهم التي تخالف سياسة الدولة، ولا سيَّما بعد وفاة الخميني عندما اشتدَّ التنافس على القيادة الروحية الإيرانية، ففي كانون الثاني/يناير 1994، اعتقلت قوَّات الأمن الإيرانية آية الله الراحل محمد روحاني (8) الذي كان يبلغ من العمر 70 عاماً، ووُضِعَ مَرجعٌ بارز آخر رَهْنَ الإقامة الجبرية، هو آية الله شيرازي، وتعرَّض أبناؤه وأتباعه لمضايقاتٍ من قبل الأجهزة الأمنية الحكومية(9).

ومن ثَمَّ سيكون للتطور السياسي للدولة الإيرانية تأثيرٌ كبيرٌ على مسار التَّشيُّع خارج إيران، وتشكل طبيعة النظام ونجاحاته وإخفاقاته درجة الهيمنة أو الاحترام أو القبول أو السلطة التي يمتلكها النظام في التحدث علناً عن القضايا الشيعية أو التأثير في المجتمع الإسلامي الأوسع.

ثانياً: سيؤثِّر دورُ الدول الأخرى أيضاً في علاقة إيران الخاصة بالشيعة العرب، وإنَّ أهمَّ لاعبٍ بديلٍ هو العراق الذي يمتلك ضمنياً القدرة على **استعادة التشيع** لصالح العالم العربي إذا اختار ذلك، ومع ذلك فهناك العديد من العوامل المُعيقَة، فقدْ خَلَقَ النظام العراقي الحالي بيئة معاديةً لعلماء الشيعة، كما قام بسجن رجال الدين الشيعة أو إعدامهم أو ترحيلهم، وحرم المراكز الدينية من الاستقلالية وقوَّضَ مَوارِدَها العلمية، وفضلاً عن ذلك تعمل الدكتاتورية القَمعِيَّة لصدَّام وحزب البعث على تشديد القيود على أيِّ شكلٍ من أشكال التعبير السياسي الشيعي المستقلِّ في العراق، فالنظام عازمٌ على إحكام السيطرة عليه، ولكن مع هذه السياسات، وبطرد رجال الدين الشيعة التابعين إليه إلى دولةٍ مجاورةٍ معاديةٍ، جرَّ **البعثُ** على نفسه مخاطر كبيرة.

ثالثاً: طالما أنَّ العراق محكومٌ من قِبَلِ مجموعةٍ صغيرةٍ من السُّنَّة العرب القُساة والمتشكِّكين والطائفيين، فلنْ يجرُؤَ أبداً على السماح للمدن العراقية المقدَّسة باستعادة مكانتها السابقة بوصفها مراكزَ للتَّشيُّع، ولنْ يمنحَ الشيعة العراقيين حرِّيَّةَ التعبير عن الذات دينياً وسياسياً، وقدْ ظلَّ العراق مركزاً شيعياً يفوق إيران أهمِّيَّةً حتى عام 1970، ففي ذلك العام تُوُفِّيَ آية الله العراقي البارز مُحسن الحكيم، وفي الوقت نفسه، بدأ حزب البعث حملة قَمْعٍ عنيفةً ضدَّ المراكز الدينية، واضطهادٍ لرجال الدين، وإبعادٍ للشيعة، واتَّهم الابن الأكبر لمحسن الحكيم بالتَّجسُّس لصالح إسرائيل فاضطرَّ إلى الهرب، وطُرِدَ آيةُ الله روحاني وآيةُ الله شيرازي، وفي عام 1969 صادرت الحكومة المؤسَّسات الشيعية (الأوقاف) وأغلقت المدارس الإسلامية.

وعندما يتمكَّن العراق في النهاية من الوصول إلى حكومةٍ أكثر تمثيلاً وديمقراطية، فسيكون لدى غالبية سُكَّانه من الشيعة مصلحةٌ في تشجيع النجف وكربلاء على الازدهار مرَّةً أخرى وجَذْبِ الطلاب العرب الشيعة من جميع أنحاء العالم العربي، وفي تلك المرحلة سيكون هناك قَدْرٌ ضئيلٌ من القلق بشأن التلاعب المحتمل ـ هذه المرة من قبل الدولة العراقية ـ في سياسة الشيعة على المستوى الدولي، الأمر الذي يتوقَّف على طبيعة الدولة وطموحاتها، ويظهر هذا النوع من المشاكل دائماً حين تدعم الدُّوَلُ مراكز التعلم الدينية في الخارج، وتسعى المملكة العربية السعودية أيضاً إلى التأثير في السياسة والدين في الجامعات

والمدارس السُّنِّيَّة في جميع أنحاء العالم الإسلامي من خلال الدعم الماليِّ الكبير وتوفير الطواقم التعليمية.

ومع استمرار دول الشرق الأوسط في التطوُّر، فلن يكون العراق وحيداً في الميدان في المنافسة مع إيران، فقد تجدُ هذه الدول أنَّه من الأفضل تشجيع تطوير المؤسسات التعليمية الشيعية المحلية بوصفها قوةً موازنةً للمؤسسات الخارجية، ولطالما كان للبحرين، على نطاق أكثر تواضعاً، تقاليدُ تعليميةٌ شيعية، ولا يوجد ما يمنع إحياء ذلك، ولا سيَّما في الوقت الذي يتمتَّع فيه الشيعة البحرينيون بصوتٍ يتناسب مع كونهم الأغلبية، في شؤون الدولة البحرينية.

وأخيراً، يتمتع لبنان بتاريخ طويل ومُميَّزٍ على مستوى التعليم الشيعي، وفي الواقع لقدْ قدَّم لبنانُ عدداً كبيراً من رجال الدين والمعلمين إلى الأُسْرة الصفوية الشيعية التي تأسَّست حديثاً في إيران في عام 1500، عندما كانت المعرفة الدينيَّة والممارسات الشيعية محدودةً، وتطلَّبت مساعدةً خارجيةً ضخمةً لتعليم التشيع ونشره بين سكَّان إيران السُّنَّة في ذلك الوقت، ويُوجَدُ في لبنانَ اليوم العديد من رجال الدين الشيعة، الراديكاليين والمعتدلين، ذوي الأهمية على المستوى العالمي، فالسيد محمد حسين فضل الله، رجلُ الدين الشيعيُّ اللبنانيُّ البارزُ، قد جمع بالفعل مقلدين مُحترمين في لبنان ولديه تطلُّعات لتقديم مرجعيَّةٍ عربية لبنانية بديلة للشيعة خارج لبنان أيضاً، وبينما يُطوِّر المجتمع الشيعي اللبناني قدراته، فإنَّه قد يلجأ إلى طُرُقٍ لا تتوافق على الإطلاق مع إيران، على الرغم من علاقات حزب الله الوثيقة والمبكرة بإيران.

الخاتمة

العلاقات بين إيران والشيعة العرب دقيقةٌ ومعقَّدةٌ ومُتعدِّدةُ المستويات ومُتَقَلِّبةٌ، فقدْ شهدَتْ تطوراً كبيراً على مدار الخمسين عاماً الماضية ومن المحتمل أنْ تشهد تطوراتٍ جديدةً في العشرين عاماً القادمة أيضاً، ومع ابتعاد إيران عن اعتبارات الدين والثورة نحو متطلَّبات الدولة والإصلاح الداخلي والتطبيع الدولي، فإنَّ دَعْمَها للجماعات الشيعية العربية سيصبح انتقائياً وخجولاً ومرتبطاً بمصالحها الوطنية والأمنية، ومن المُرَجَّح أنْ تتجاهل إيران احتياجات الشيعة في الدول العربية التي تربطها بإيران علاقاتٌ ثنائيةٌ جيدةٌ، ولن تسمح إيران لمسألة الدفاع عن الشيعة بتعريض مصالحها الوطنية للخطر، لكنَّها على الأرجح ستستخدم ورقة الشيعة العرب استراتيجيَّاً إذا استطاعتِ القيام بذلك، وهذا التَّحوُّل واضحٌ بالفعل في العلاقات

بين إيران والسعودية من جهة وإيران والشيعة السعوديين من جهة أخرى؛ إذْ تَعكس هذه المشاكل بالفعل مشكلةً عربيةً أوسع، منها: تخبُّط الأحزاب السياسية ذات الطابع العابر للحدود القُطْرِيَّة، القوميّ العربيّ والإسلاميّ على حدٍّ سواء، والتي تتخطَّى مصالحُها وقواعدُها الشعبيةُ الحدودَ الوطنيةَ، وهذا ما يجعل منها أدواتِ تأثيرٍ لدولة عربية على السياسات الداخلية لدولة أخرى، كما أنَّ منظومة العلاقات المتبادلة بين الدول العربية في الواقع ليس لها مثيلٌ في أيِّ مكانٍ آخر في العالم، فهي شبكةٌ لغوية وثقافية وفكرية ومن ثَمَّ أيديولوجية تعمل على إضعاف السيادة الوطنية لكلِّ دولة عربية على حدةٍ، وقد تتراجع هذه الحالة بمرور الوقت، لكنَّ هذا لا يعني أنها ستختفي تماماً إلى الأبد، وستزداد أهمية الروابط الدينية أيضاً بين الدول العربية، وحتى بين الدول الإسلامية على نطاق أوسع، وفي عالمٍ يتَّجه نحو العولمة تُقدِّم الهويةُ المبنيَّةُ على الأمةِ حصانةً ثقافيةً في مواجهة الهيمنة الثقافية الغربية، وهكذا تتنافس الدول على فرصة للتأثير في تلك الأمة.

وبمقابل التغيُّرات في السياسة الخارجية الإيرانية، من المرجح أيضاً أنْ ينأى الشيعة العرب بأنفسهم عن إيران إذا شعروا أنَّ المكاسبَ المُتوقَّعَ تحقيقُها من خلال ارتباطهم بإيران، سواءٌ محليّاً أو دولياً، أقلُّ من الخسائر، أمَّا العربُ الشيعةُ الذين يكافحون للحصول على تمثيلٍ كاملٍ ومكانةٍ متساويةٍ في هيئاتهم السياسية المحليَّة، فيفضِّلون التأكيدَ على استقلالهم عن إيران والتأكيدَ على انتمائهم القوميِّ، وقد ينشأ قَدْرٌ مُعَيَّنٌ من العداء تجاه إيران، ربَّما بوصفه رَدَّ فعلٍ مبالغاً فيه على دور إيران المُتعجرِف في الماضي، وتتجلى، مُجدَّداً، مظاهر هذا التغيير في مواقف الشيعة السعوديين والبحرينيين الذين يُقِرُّون بتحوُّلهم ضدَّ إيران ويَتُوقُون إلى إقامة استقلاليتهم عن النفوذ الإيراني، في حين إنَّ الشيعةَ العراقيِّين مُنقسمون أكثر بكثير حول هذه القضية؛ لأنَّ العديد من العراقيين يعيشون في إيران، أو يعتمدون على إيران بطريقة أو بأخرى، ومع ذلك بمجرد أنْ يقومَ النظامُ السياسيُّ المُشَوَّهُ في العراق تحت حُكْمِ صدَّام بفَسْحِ الطريق أمام نظامٍ يَمنحُ الشيعة سُلطةً تمثيليةً معقولةً في الدولة، فمن المُحتمَلِ أنْ نرى تنافُساً بين العراقيين والإيرانيين على تعريف الشيعة وتوجيه نشاطهم السياسي وإدارته.

ومن وجهة نظرٍ غربية يمكن أنْ تصبح علاقات إيران مع المجتمعات الشيعية سِمَةً إيجابية وليست سلبية في حال مالت سياسات إيرانَ نفسِها نحو الاعتدال وتبنَّتْ دوراً بنَّاءاً أكثر في المنطقة، فليس من مصلحة أحدٍ، تحت أيِّ ظرفٍ كان، أنْ تُهيمِنَ دولة ما على آمال وتطلُّعات المجتمع الشيعي عامَّةً، وإنَّ تَعدُّدَ المراكز الدينية وحرِّيَّة الاختيار بين المراجع أو المدارس

الفكرية المختلفة سيخلق مناخاً أكثر إيجابية ومنفتحاً نحو اتِّجاهات التحديث، وينطبق هذا الأمر نفسُه فعليَّاً على أيِّ دينٍ؛ فالخطابات الدينية شديدة المركزية التي يُحتمَلُ أنْ تكون رهينةً لآليات الدولة ومصالحها، وقابلةً للتنفيذ إلى حدٍّ ما بسبب سلطةِ الدولة المُصَدِّرة لها لا يمكن إلَّا أنْ تخلقَ التوترات، ومن المرجَّح أنْ يحتفظ المذهب الشيعي دائماً بوظيفة المرجع، ولكن مع الوقت قد تصبح المؤسَّسة أكثر تنوعاً.

ومن ثَمَّ فإنَّ علاقة إيران بالشيعة في العالم ليست دائمة إلَّا أنَّ ثِقْلَها الجغرافي والديموغرافي والسياسي والثقافي يضمن لها أنْ تظلَّ لاعباً رئيساً، ومن المرجَّح أيضاً أنْ نشهدَ في القرن المقبل منافسةً عربية قوية لاستعادة نفوذ التَّشيُّع العربي، ومن ثَمَّ تحدِّي دورِ إيران الحالي نحو الأفضل أو نحو الأسوأ.

هوامش الفصل الرابع:

1. Moojan Momen, An Introduction to Shi Islam (New Haven, CT: Yale University Press, 1985), pp. 127, 130-131.
2. Talib M. Aziz, «Popular Sovereignty in Contemporary Shi'i Political Thought, pre-publication draft.
3. Based on authors' interviews with a leading Iraqi Shi'ite activist in exile, London, January 1997.
4. Sadegh Hedayat, Secking Absolution,» in Modern Persian Short Stories, cd/cr. Minoo Southgate (Washington, D.C.: Three Continents Press, 1980), pp. 5-6.
5. Quoted in Robin Wright. In the Name of God: The Khomeini Decade. (New York: Simon and Schuster, 1989), p. 173; and in Chibli Mallat, «Iran, Shi'ism and the Arab Middle East,» in The Middle East into the 21st Century (Syracuse, NY: Syracuse University Press, 1996).
6. Waddah Sharara, Dauler Hizbollah (Beirut: Dar al-Nahar, 1996), p. 198.

7. في الواقع، تحدث رجال الدين الإيرانيون علنًا عن قضية الشعوب المسلمة في الإمبراطورية

الروسية، والتي كان العديد منها في السابق تحت النفوذ الفارسي إن لم يكن تحت الحكم الفعلي، ونجح رجال الدين في عام 1826 في مطالبة فتح علي شاه بالجهاد، وهُزموا في النهاية وفشلوا في تحرير هؤلاء المسلمين في القوقاز.

Momen, op. cit., p. 138 8. Reuters, January 4, 1994 9. The Guardian, May 13, 1996.

8. Reuters, January 4, 1994

9. The Guardian, May 13, 1996.

الفصل الخامس

شيعة العراق

يشكِّل الشيعة العراقيون أهمَّ مجموعةٍ شيعية في العالم العربي، سواء من حيث العدد أم من حيث تأثيرُهم الفكريُّ/الأيديولوجيُّ، ويشكِّل الشيعة ما نسبته 55 إلى 60 بالمئة من سكَّان العراق البالغ تعدادهم 22 مليون نسمة، أيْ ما يقرب من 12 مليون نسمة (1)، غالبيَّتُهم من العرب، مع أعدادٍ قليلة من الشيعة الأكراد والتركمان والفُرْس المستعربين، وعلى الرغم من أنَّ الشيعة يشكِّلون الأغلبية المطلقة، إلا أنَّ الدولة العراقية يُهيمِنُ عليها السُّنَّة منذ تشكيلها، وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية سيطرت عليها حفنةٌ من العشائر السُّنِّيَّة، تحت سيطرة صدَّام حسين وعائلته، ومنذ أواخر السبعينيات غادر الشيعة العراقيون العراق بأعدادٍ كبيرة ليستقرُّوا في إيران وسوريا وبريطانيا ودولٍ عربية وأوروبية أخرى، حيث يشكِّلون معارضةً قويَّةً للنظام العراقي، وداخل العراق واصلت الجماعات الشيعية في الجنوب مقاومةً مُسلَّحةً مُستمرَّةً، وإنْ كانت ضعيفة، ضدَّ حكومة صدَّام حسين، وعلى الرغم من أنَّ العراقيين من جميع الطوائف عبَّرُوا عن استيائهم من النظام العراقي بطُرُقٍ مختلفة، إلا أنَّ الطائفة الشيعية، وتحديداً منذ عام 1991، أصبحت ألدَّ أعدائه.

وفي حال استحوذ الشيعة العراقيون على سُلطة سياسية تتناسب وأعدادهم فسيكون لديهم القدرة على إحداث ثورة في المشهد السياسي في العراق والتأثير كثيراً في حظوظ الشيعة في البلدان العربية الأخرى، ومن المرجَّح أنْ يتجاوز تأثير المجتمع الشيعي العراقي القوي في الشيعة العرب الآخرين تأثيرَ إيران بسبب الانتماء العرقي واللغة والثقافة والتقارب التاريخي، وعلاوة على ذلك فإنَّ أهمية العراق على الساحة العربية تعني أنَّ الشيعة العراقيين يمكنهم البدء بإعادة تشكيل المواقف السُّنِّيَّة السائدة تجاه الشيعة وإدخال المذهب الشيعي في التَّيَّار الرئيس للثقافة العربية عامَّةً، ومن ثَمَّ فإنَّ للشيعة العراقيين مسؤوليات مجتمعية تتجاوز حدودهم، فالخيارات التي يتَّخذونها سيكون لها نتائجُ عميقةٌ على إخوانهم الشيعة

في المنطقة ويمكن أنْ تُسهم في تحسين أوضاع الشيعة في البلدان العربية أو تزيدها سوءاً، وتجلَّت العواقب المحتملة لنهوضٍ شيعيٍّ جديدٍ في العراق تجلِّياً كبيراً في الاعتبارات التي اتَّخذَتْها الولاياتُ المتحدةُ وحلفاؤُها في أعقاب حرب الخليج والتي أدَّت إلى قراراتٍ تجاه صدَّام مازالت مَوضِعَ شَجْبٍ وتنديدٍ من قبل العراقيين، ولا سيَّما الشيعة.

أثر الشيعة العراقيين في الثقافة السياسية العربية

يبلغ عدد الشيعة في العراق 12 مليوناً، وهم أكثر عدداً من السكان الأصليين في دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة (وبالمقارنة، فإنَّ عددَ الشيعةِ اللبنانيين، وهم ثاني أكبر تجمع شيعي، تبلغ 1.2 مليون)، وهذا يضمن لهم حضوراً وتأثيراً في المنطقة يفوق أيَّ مجتمعٍ شيعيٍّ آخر، وبالمحصلة فإنَّ أعدادَ الشيعة ومكانةَ العراق في العالم العربي سيتيحان للشيعة العراقيين فرصةً فريدةً لتشكيل المفاهيم الإقليمية وحتى البدء في تعديل الفهم السائد الذي تُهيمِنُ عليه الدولة للعروبة وطبيعة الدولة العربية، وعلاوة على ذلك لا يوجد بلدٌ آخرُ حتى إيران يرتبطُ ارتباطاً وثيقاً بالتشيُّع مثل العراق، فجنوب العراق على وجه الخصوص هو الموطن الروحي الأصلي للشيعة وموقع أحداثه البطولية والمأساوية في السنوات الأولى للإسلام، ومنذ أوائل القرن التاسع عشر حتى أواخر الستينيات، كانت المدن المقدَّسةُ في العراق هي المراكزَ البارزةَ للدراسات الدينية لشيعة العالم، وإنَّ دورَ العراق وسلطتَه في التطور الفكري والروحي للمذهب الشيعي عبر التاريخ لا جدال فيه، وإنْ أصابَه التَّشَوُّهُ والضعف في العقود العديدة الماضية من حُكْمِ حزب البعث وأسهمت إيران في انحساره منذ الثورة الإيرانية.

في أعقاب الحرب العالمية الأولى أسهم الشيعة العراقيون مع السُّنَّة في عملية بناء الدولة، ويرتبط تاريخ العراق في أوائل القرن العشرين ارتباطاً وثيقاً بالنضال الذي قاده الشيعة من أجل الاستقلال عن الحكم الاستعماري البريطاني، فقامت **ثورة** 1920 ضدَّ البريطانيين، والتي سبقت وبطريقة ما عجَّلَتْ تشكيلَ الدولة العراقية فيما بعد في عهد الملك فيصل، بقيادة رجال الدين ورجال القبائل الشيعة، فقدْ شكَّل كبارُ الشخصيات الشيعية العلمانية من وجهاءَ وتُجَّارٍ وشيوخِ عشائرَ طليعةَ الثورة بدعم رجال الدين الشيعة، وعلى الرغم من أنَّ الثورة لم تكن حركةً مقتصرةً على الشيعة بل ضمَّتِ العديد من وجهاء السُّنَّة، لكنَّها دفعَتِ العديد من القيادات الشيعية إلى الصدارة الوطنية، مثل جعفر أبو التمن، الذي أسَّس فيما بعد أو شارك في تأسيس الأحزاب القومية، وقام بدورٍ نَشِطٍ في الدعوة إلى الاستقلال عن بريطانيا (2).

كانت البدايات الشيعية السياسية في العراق في الخمسينيات من القرن الماضي، حيث كانت المعاهد والمدارس في النجف بمثابة البَوتَقَة التي تشكَّلت فيها أفكارُ رجال الدين الشباب المُسَيَّسين من العالم العربي وتَبَلْوَرَتْ، فشَكَّل محمد باقر الصدر رجلُ الدين العراقي الشاب واللامع الذي تربطه صلاتٌ عائلية بجميع أنحاء العالم الشيعي، القوَّةَ الفكرية الرئيسةَ والطاقة وراء مشروعٍ شيعيٍّ للإسلام السياسي، وما يزال نَقْدُهُ للفلسفات السياسية الغربية والشيوعية، وبناؤُه لبديلٍ إسلاميٍّ، ورؤيتُه للسيادة الشعبية في المذهب الشيعي جزءاً من الشريعة الإسلامية الشيعية بعد 35 عاماً، وتتعارض مع الكثير من العقيدة السائدة إيران الخميني اليوم، كما عمل رجال الدين العرب غير العراقيين، مثل محمد حسين فضل الله من لبنان (فيما بعد المرشد الروحي لحزب الله اللبناني)، على نحوٍ وثيقٍ مع الصدر، وكان تأثيرُ الصدر نفسِه ورجال الدين العرب الآخرين المثقَّفين في النجف كبيراً في تشكيل الحركات السياسية الشيعية اللاحقة في جميع أنحاء العالم العربي.

فضلاً عن أهمية دوره في المسألة الشيعية، كان العراق في قلب تطوُّر الهوية العربية والتاريخ العربي وقدَّم إسهاماتٍ مُهمَّةً في التطورات الاجتماعية والسياسية والفكرية للمشرق العربي، وكان العراق أول دولة عربية تنال استقلالها بعد الحرب العالمية الأولى، وإنْ كان ذلك تحت سلطة الانتداب البريطانية (3)، ومنذ الاستقلال كان في قلب التاريخ العربي وساعد في تشكيل الخطاب والسياسات العربية، فالعراق مثلاً كان القوة الدافعة وراء تشكيل جامعة الدول العربية في عام 1940(4)، كما شارك العراقيون منذ الثلاثينات في تعريف الأمَّة العربية، كما كان للعراق إلى جانب مصر وسوريا دورٌ مُهمٌّ في تشكيل الثقافة العربية المعاصرة فيما يتعلق بالتعليم والفنِّ والأدب والعلوم، ويَعُدُّ الشيعة العراقيون أنفسهم مُسهِمين مُهِمِّينَ في هذه العملية ويَعُدُّون إسهامَهم جزءاً من التراث القومي العربي.

وفي حال تمكَّن الشيعة من الحصول على مكاسبَ سياسيَّةٍ في العراق، فإنهم سيرغبون بلا شكٍّ في مواصلة إسهامات العراق السياسية والثقافية في العالم العربي، كما فعل الشيعة اللبنانيون، لكنهم سيرغبون أيضاً في إعادة صياغة بعض المفاهيم التي تُهيمِنُ على هذا العالم، ولاسيَّما تلك المفاهيم التي تُضِرُّ بالشيعة، وستراقب شعوبُ جميع بلدان المنطقة وحكوماتها عن كَثَبٍ إنجازاتهم في العراق، وقد يتحدَّون فكرةَ أنَّ الحكومات العربية يجب أنْ تكون سُنِّيَّة، وهذا ما قَدْ يُقلقُ النُّخبة السُّنِّيَّة في العالم العربي، ممَّا يحطِّمُ فكرة الربط بين العروبة والمذهب السُّنِّيِّ في الثقافة العربية، بل إنَّ الأمر الأكثر جرأةً هو أنَّ الشيعة في

العراق يتمتَّعون أيضاً بالقدرة على التأثير في الماضي، فَهُمْ قادرون على إعادة صياغة التاريخ العربي وجَعْلِ المذهب الشيعيِّ مكوِّناً مُهمَّاً من هذا التاريخ، وقد تكون للتداعيات السياسية للنهضة للشيعة في العراق آثارٌ إيجابيةٌ أو سلبيةٌ على الشيعة العرب بأكملهم، وذلك يتوقَّف على حلِّ التَّوتُّرات الداخلية بين الشيعة أنفسِهم من ناحيةٍ، وبين السُّنَّة والشيعة من ناحيةٍ أخرى، وخياراتهم بشأن القضايا الداخلية، وعلاقاتهم مع دول المنطقة.

ولكن لكي يحصل الشيعة على تمثيلٍ يتناسب وأعدادهم، يجب أنْ تخضع الدولة العراقية لتغييراتٍ هيكلية بعيدةِ المدى تُماثِل على الأقل تلك التغييرات الثورية التي حدثت في عام 1958، من النظام الملكي إلى الجمهورية، وسيَتَعيَّنُ على الشيعة عَكْسُ مَسارِ 30 عاماً من حُكْمِ البعث الفرديِّ و80 عاماً من العادات والانحيازات المتجذِّرة.

والأهم من ذلك، أنهم سيُضطرُّون إلى إقناع السُّنَّة في العراق بأنَّ الشيعة لا يشكِّلون خطراً مُحدقاً على المصالح السُّنِّيَّة وأنَّ الديمقراطية ليست **أجندة شيعية** وذريعةً للتمييز العكسي، وستكون هذه مَهمَّةً شاقَّةً بالنسبة إلى الشيعة حتى مع افتراضِ أفضل النوايا.

عالم الشيعة

يذكر الكاتب إسحاق نقاش في كتابه **شيعة العراق**، نقلاً عن السِّجلَّات التاريخية، أنَّ القبائل العراقية لم تتحوَّل إلى التَّشيُّع بأعداد كبيرة إلا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، في حين إنَّ مُدَنَ الجنوب، باستثناء مدينة البصرة الساحلية، كانت مراكز شيعية قديمة، وكان الريف والصحراء التي تحيط به موطناً لقبائل السُّنَّة الرُّحَّلِ الذين كانوا يسافرون ذهاباً وإياباً عبر الحدود السعودية والسورية، وتزامَنَ التحوُّل إلى التشيُّع، ونَتَجَ عن استيطانهم التدريجي واعتماد الأنماط الاجتماعية الزراعية بدلاً من البدوية، ومن ثَمَّ لم يكن أغلب سكَّان العراق، وفقاً لهذا التحليل، من الشيعة حتى نهاية القرن التاسع عشر (5)، ومع ذلك شكَّلُوا نسبة 53 في المئة من السُّكَّان وفق التعداد البريطاني لعام 1919.

يرتبط الوعي الجمعي في العراق جنوب بغداد، في كثير من النواحي، بالتاريخ والتقاليد الشيعية، فالإمام عليٌّ الخليفةُ الرابع للمسلمين والإمام الأول للشيعة الذي كان يَحظَى بمكانةٍ تفوقُ الجميع، وقد اتَّخذَ من الكوفة عاصمته ودُفِنَ في مدينة النجف المجاورة، كما استُشهِدَ ابنه الحسين ثالثُ الأئمَّة وأكثرُهم مَحَبَّةً من قِبَلِ الشيعة، ودُفِنَ في كربلاء مع أخيه المحارب

البطل العباس، وتشكِّل قصَّةُ استشهاد الحسين، بتفسيراتها والإضافات التي لا تُعَدُّ ولا تُحْصَى، والتي طالت الرابطَ العاطفيَّ والفكريَّ الذي يحكم منظور الشيعة للعالم، وتتناقض القباب المُذَهَّبةُ والفسيفساء المُعَقَّدةُ والكنوزُ المتلألئة التي تعرضها أضرحة عليٍّ والحسين والعباس تناقضاً صارخاً مع الصَّحارى المُسَطَّحة المحيطة بالعراق، كما تقع ضاحية الكاظمية إلى الشمال من بغداد، وهي تضمُّ الأضرحة الشاسعة للإمامين السابع والتاسع، وإلى الشمال تُوجَدُ مدينة سامرَّاء، وهي مدينةٌ سُنِّيَّة تضمُّ مَزارات الإمامين العاشر والحادي عشر، ومع ذلك فإنَّ سامرَّاء هي الأكثر أهمِّيَّة لكونها مكان ولادة الإمام الثاني عشر المعروف باسم المهديِّ المُنتظَر، كما تُشكِّلُ غيبةُ المهديِّ التي حدثَتْ أيضاً في سامرَّاء، مِحْوَرَ فلسفة نهاية الزمان وعصر العدالة القادم لدى الشيعة.

إنَّ التشيُّع في العراق ليس مجرد عقيدة دينية، بل هو أيضاً ثقافة وجغرافيا، ويستمدُّ قوَّتَهُ من ثراء التراث والبيئة بقدر ما ينبع من المُعتقد الديني نفسه، فحَيثُ يلتقي نهرا دجلة والفرات في جنوب العراق، وتتدفَّق تفرعاتُهما نحو الحوض الأوسط، وتشكل الامتداد الكبير للأهوار، هذه المنطقة القديمة، بِقُرَاها العائمة، وغابات القصب، والجاموس المائي، والطيور البرِّيَّة، والمضافات المبنيَّة بناءً مُتقَناً، هي الموقع الأسطوري لحضارة سومر، أول حضارة في بلاد ما بين النهرين، وتحت مناطق المستنقعات يتدفَّق النهران إلى مصبٍّ عريضٍ يُعَدُّ أحدَ أروع مناطق بساتين النخيل في العراق، وتُعَدُّ المناظر الطبيعية المورقة في أسفل بلاد ما بين النهرين جزءاً من الوعي الثقافي الشيعي مَثَلُها مَثَلُ مدينتي النجف وكربلاء.

وتُقامُ احتفالات الطائفة الشيعية على نطاق واسع في ثلاث مُدنِ أضرحةٍ رئيسةٍ هي النجف وكربلاء والكاظمية، كما تُقامُ على نحوٍ أكثر تواضعاً في الأحياء الشيعية والمنازل والحسينيات في المدن العراقية الرئيسة الأخرى، ويرافق الاحتفالات فلكلورٌ غنيٌّ بالرموز والطقوس التي تُؤَدَّى في التجمعات الجماهيرية، مع قراءات أو رثاءِ استشهاد الحسين، وقراءاتٍ جماعية عن حياة الأئمَّة، ووجباتِ طعام للفقراء خارج المساجد، وأضاحٍ للأئمَّة في الأضرحة، وتُقامُ أهمُّ الاحتفالات في عاشوراء، الذكرى السنوية لوفاة الإمام الحسين، حيث يتجمَّع مئات الآلاف من المؤمنين في كربلاء في مواكب من البلدات والمدن في جميع أنحاء العراق، وتتغلغل القوة العاطفية لهذه الطقوس الجماعية في وعي الجميع حتَّى أولئك الشيعة الذين ليسوا متديِّنين، وإنَّ مجموعة التقاليد الشيعية ـ الحج الموسمي، والمواكب الدينية، والنصوص، والصور والتعابير، والطعام والأضحيات ـ تحدِّد المشهد العقليَّ الشيعي بالتوازي مع المعتقد

الديني، وعلى نطاق أوسع وأكثر شعبية، فالتراث الشيعي مصدرُ فخرٍ لشيعة العراق الذين يحبُّون أنْ يَرَوا نِعمةً إلهية في قربهم من الأئمَّة واحتضانهم للأضرحة المقدسة.

تمت كتابة النصوص والتاريخ والتقاليد الكلاسيكية الشيعية أو تدوينها في الكوفة والحلَّة في القرنين التاسع والعاشر عندما كان المذهب الشيعي يمرُّ بمرحلة التأسيس، ولكن بحلول القرن الحادي عشر أصبحت النجف المركز الرئيس للدراسات، ويرجع تاريخ جامعة النجف العظيمة إلى تلك الفترة، ويتفاوت تاريخ الدراسات الشيعية في المدن المقدَّسة، فالمراكز الدينية العراقية تنافست مع المراكز الإيرانية مثل **الرِّيِّ** و**أصفهان** و**قُمْ** حتى قَبْلَ التحوُّل الرسمي لإيران إلى المذهب الشيعي في عام 1501 (6)، وبحلول القرن التاسع عشر عادت الحيوية الدينية الفكرية إلى النجف وكربلاء، بقيادة هيئةٍ متناميةٍ من العلماء والطلاب، جاء كثيرٌ منهم من إيران وكذلك من لبنان والهند ودُوَلٍ أخرى، وسمح التساهُلُ في أواخر سيطرة الإمبراطورية العثمانية ثُمَّ التسامُح النسبي من قِبَلِ النظام الملكي في العراق للشيعة في الجنوب ببناء المساجد والمدارس والحسينيات والاحتفال بالأعياد الشيعية وأداء الطقوس الدينية الجماعية من دون تدخُّل، وأصبحت النجف موطناً لكبار المرجعيات الدينية من جميع الجنسيات، كما أصبحت المدينتان المقدَّستان مرةً أخرى مناطق جذبٍ للحجِّ، ولتحصيل العائدات من الخُمس التي يدفعها الشيعة المتدينون للمراجع، ومِنْ دَفْنِ الجثث التي تُنقل من جميع بلاد المسلمين، وكانت النجف وكربلاء، إلى حدٍّ كبير، منطقتين تتمتَّعان بالحكم الذاتي، حيث كانت سلطة الإدارة العثمانية الإمبراطورية ثانويةً مقابل سلطة كبار العلماء.

وكان عالم الشيعة في بداية القرن العشرين موزَّعاً بين سكان المدن في مدن مثل النجف وكربلاء والحلَّة وبغداد وسكانٍ ريفيِّين يخضعون لبنية قبليَّة ويصعب السيطرة عليهم (7)، وكانت المُدُنُ مراكزَ تجاريَّةً للتُّجَّار والحِرَفيِّين، ومراكزَ تعليميَّةً وإيمانية للحُجَّاج والدارسين، وعملت مراكزَ للتبادل التجاري مع العالم ومقراتٍ للحكومة المحلية والحاميات العسكرية، وعلى النقيض من ذلك كان الريف مأهولاً بقبائل بدوية وشبه مستوطنة تعمل في زراعة الأرض أو تربية المواشي، لكنها كانت عُرضةً للنزاعات وعمليات السلب على حدٍّ سواء، وكانت العلاقات بين المدن والريف تحكمها علاقات القرابة والتحالفات والتجارة، وتخلَّلَتْها غاراتٌ قَبَليَّةٌ دَورية على المدن، ومنذ أوائل القرن العشرين بدأ التُّجَّارُ الشيعة بالانتقال شمالاً إلى بغداد أو جنوباً إلى البصرة، وتسارعت الهجرة بعد الحرب العالمية الثانية عندما أتاحت

البنيةُ التحتيةُ الاقتصاديةُ وزيادةُ مركزيَّةِ الحكومةِ فُرَصاً أكبرَ للعمل في المدن الكبرى مقارنةً بالاقتصادات المحدودة في المدن الجنوبية، كما توافد الفلاحون الشيعة من المناطق الريفية إلى بغداد، متجمِّعين في ضواحيها الفقيرة، وقد حافَظَ الشيعة في بغداد وأماكن أخرى خارج المدن المقدَّسة على صِلاتهم بكربلاء والنجف من خلال العلاقات الأُسَريَّة الممتدَّة، والعلاقات مع كبار رجال الدين، والزيارات المتكرِّرة إلى مَسقَطِ رأسهم، ولا سيَّما خلال فترات الاحتفال الديني بذكرى عاشوراء، أو لحضور الجنازات العائلية.

وفي جنوب العراق تمَّ تسجيل مُلكيَّةِ الأراضي التي لم تكن مُستقرَّةً في السابق وترجع ملكيَّتُها إلى القبيلة جماعيَّاً، وتوحيدها بموجب قانون الأراضي العثماني لعام 1869 من خلال الطابو، أو سجل الأراضي، ونتيجةً لهذا الإجراء التحديثي تمَّ تحويل سكَّان الريف إلى طبقة فلاحية أسيرة يستخدمها عددٌ قليل من كبار المُلَّاك وشيوخ القبائل الذين كانوا يسيطرون على إنتاج الحبوب والأرز والتمور والصوف في العراق، وكان هؤلاء الإقطاعيون أحدَ المرتكزات الأساسية لدعم النظام الملكي خلال 35 عاماً، وقد استَحْوَذُوا على المكانة والحظوة لدى البلاط الملكي، وكان من أوائل أعمال ثورة 1958 التي تأثرت بالاتجاهات اليسارية والاشتراكية في البلاد، إصدارُ قانون الإصلاح الزراعي الذي أدَّى إلى تفكيك الملكيَّات الكبيرة في محاولةٍ لتوزيع الأراضي على الفلاحين، ومع ذلك كانت النتيجة المباشرة لهذا القانون تدهوراً حادَّاً في الإنتاج الزراعي، وما نَتَجَ عنه من هجرةِ فقراءِ الشيعة بأعدادٍ مُتزايدة إلى بغداد والمدن الكبرى الأخرى، وكما كان الحال في لبنان أدَّتِ الهجرة الكبيرة للشيعة من الجنوب إلى بغداد والتي استمرَّت منذ الحرب العالمية الثانية إلى تحسين الظروف الاقتصادية لبعض الشيعة، ولكنَّها أدَّت أيضاً إلى خَلْقِ أحياءٍ شيعية فقيرة في العاصمة، فكان الشيعةُ الأفقرُ في المُدُنِ طبقةً دنيا بالنسبة إلى كلٍّ من السُّنَّة والشيعة الأثرياء، ومن ثَمَّ كانوا محرومين حِرماناً مُضاعفاً من فُرَصِهم بالاندماج في المجتمع، وكانت الأحياء الشيعية الجديدة تربةً خصبةً لانتشار الشيوعية ولاحقاً للتطرف الإسلامي.

وبوجود حكومة مركزية في بغداد بعد استقلال العراق، وتدفُّق عائدات النفط المتزايدة إلى الدولة، كان التُّجَّار قد استقرُّوا بالفعل في النجف وكربلاء، وبدرجة أقلَّ في البصرة، كما انتقلوا أيضاً بأعداد كبيرةٍ إلى العاصمة، حيث أَسَّسُوا مؤسَّساتٍ تجاريةً وكَوَّنُوا في كثير من الأحيان ثروةً ومكانةً كبيرةً، وانضمَّ بعض شيوخ القبائل إلى طبقة التُّجَّار الشيعة، وخلقُوا مصالحَ متداخلةً وروابطَ مجتمعيةً مُتعدِّدةً، كما ذهب أبناء هذه الطبقة الصاعدة الثَّريَّة

للدراسة في جامعات العالم العربي والغرب وشكَّلُوا النُّخبة الشيعية الفكرية والمِهَنيَّة التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، وفي الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي؛ أيْ العقدين الأخيرين من الحكم الملكي، أصبحت هذه الطبقة الآمنة مالياً والمُتعلِّمة تشارك تدريجيًّاً في الحياة السياسية، وقد عَكَسَ الباحث حنًّا بطاطو هذا الانقسام الاجتماعي الناتج داخل المجتمع بقوله: «إذا كان الأشدُّ ثراءً في عام 1958 هم في الغالب من الشيعة، فقد كانوا أيضاً يشكِّلون الأغلبية من الفئة الأشدِّ فقراً» (8)

كانت الثورة ـ أو كما يسمِّيها البعض الانقلاب العسكري ـ عام 1958 بقيادة اللواء عبد الكريم قاسم انتكاسةً لهذه الطبقة العليا من الشيعة ولكنَّها ليستْ كذلك بالضرورة لجميع الشيعة، فقدِ استهدفت الإصلاحات الاجتماعية والرفاهية للجمهورية العراقية الأولى القطاعات الأكثر احتياجاً في المجتمع العراقي، وهو ما يعني عملياً فقراءَ الشيعة، حيث وفَّرَتْ مشاريعَ الإسكان، ونَشْرَ التعليم والرعاية الصحية، والوظائفَ في القطاع العام، وحملت الانقلابات اللاحقة في العراق، مرَّتين في عام 1963 ومرة أخرى في عام 1968، أضراراً أكبر بمصالح الشيعة، ففي عام 1964، فحكومةُ عبد السلام عارف، وهو ضابطٌ عربيٌّ قوميٌّ سُنِّيٌّ في الجيش مُلتزمٌ بالاشتراكية على الطراز المصريِّ، أصدرتْ عدداً من المراسيم بتأميم البنوك والصناعات وشركات التأمين واستيراد السلع الرئيسة(9)، وقد أضرَّتْ قرارات التأميم مباشرةً بالمصالح المالية لرجال الأعمال الشيعة الذين كانوا قد انتقلوا في ذلك الوقت من النشاط التجاريِّ إلى النشاط الصناعي، وفضلاً عن ذلك فإنَّ نظامَ عارف في العام 1963 وكذلك نظامَ حزب البعث الذي أطاح به من السلطة في عام 1968 كانا يحملان تحيُّزاً طائفياً سُنِّيّاً واضحاً كان له تأثيرٌ مُدمِّرٌ على المصالح الاجتماعية والسياسية لقطاع واسع من الشيعة العراقيين.

شيعة العراق والدولة

لقد وُضِعَ صعودُ السلالة الصفوية القوية حديثة التشيُّع في إيران إلى الطموح الإمبراطوريِّ الفارسيِّ بمواجهة الإمبراطورية العثمانية الآخذة بالتوسع، ولقد كان العراق هو المكان الأكثر عرضة للآثار المدمرة للصراع بين هاتين القوتين، وقد أصبح من أوائل القرن السادس عشر إلى أواخر القرن الثامن عشر ساحة صراعٍ مُنهِكةً(10)، حيث قامت كلٌّ من الامبراطوريتين، عند استحواذها على بغداد، بأعمال انتقامٍ طائفيٍّ كان السُّنَّة والشيعة ضحاياها، وقد أدَّى انهيار الحكم الصفوي إلى وضع حدٍّ لأيِّ مطالباتٍ فارسيَّةٍ جادَّةٍ وأكَّد السيادة العثمانية على

العراق حتى قيام الحرب العالمية الأولى، وقد تعزَّزَتِ السيطرة الإدارية التركية على العراق في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بعد قرونٍ من هشاشة الحكم، بتطبيق نظام الولاية، وقد شكَّل المسؤولون الأتراك سِلْكاً من كبارِ موظَّفي الخدمة المدنية وغيرهم من المسؤولين الحكوميين، ولكنَّ كادراً صغيراً من العراقيين قد ضرب جذوره عميقاً في النظام البيروقراطي، جنباً إلى جنب مع الأتراك، ونظراً إلى التاريخ الطويل من التنافس مع بلاد فارس على العراق، والدعاية الطائفية التي رافقت هذا التنافس كثيراً، كان من الطبيعي أنْ يضع الحكم العثماني ثقته في السُّنَّة العراقيين في المناطق الحضرية بوصفهم أساساً لنظام مَحليٍّ مُساند، وقد سهَّلت عُزلة الشيعة وعِنادهم، سواءٌ أكانوا قبائلَ مُشاغبةً أو مواطنينَ مشاكسين في المدن المقدَّسة، خياراتِ الحكَّام العثمانيين المتعاقبين، وهكذا استفادَ المجتمع السُّنِّيّ من الحدِّ الأدنى على الأقل من الرعاية والتَّعليم، في حين إنَّ الشيعة، ولا سيَّما في مناطق جنوب بغداد، ظلُّوا خارج النظام.

وعند إنشاء الدولة العراقية بعد الحرب العالمية الأولى، ساندت السلطة الاستعمارية البريطانية ودعمَتْ مجموعةً من الضُّبَّاط العسكريين السُّنَّة الذين خدموا سابقاً في الجيش العثماني وانضموا لاحقاً إلى الثورة العربية عام 1916 ضدَّ تركيا، والتي انطلقت من مكَّة بقيادة الشريف حسين الهاشمي وأبنائه، ولكن بتشجيع من البريطانيين الذين قاموا بإمدادها وتوجيهها كما عملوا على نحوٍ وثيق مع الضباط العراقيين، وقد قَبِلَ هؤلاء الضُّبَّاط العراقيون قيادةَ الأمير فيصل بن الشريف الحسين، وانضمُّوا إليه مُدَّةً وجيزةً في سوريا، ثُمَّ عادوا معه إلى العراق عندما تُوِّجَ ملكاً عام 1921، ورحَّبَ وُجَهاءُ بغداد السُّنَّة، بمَنْ فيهم مسؤولون حكوميون سابقون ومُلَّاكُ أراضٍ وزعماءُ دينيُّون، بعد قليل من التَّردُّد الناجم عن هواجس دينية، بالثورة العربية ودور بريطانيا، فيما كان لدى الشيعة العراقيين موقفٌ متناقضٌ تجاه البريطانيين خلال الحرب العالمية الأولى عندما كانت القوات البريطانية تقاتل تركيا على الأراضي العراقية، فقد امتنع رجال الدين الشيعة وشيوخ العشائر عن دعم الكفَّار ضدَّ سلطةٍ إسلامية؛ إذْ إنَّ وجود القوات والإدارة البريطانية في جنوب العراق يهدِّد بالحدِّ من السلطة والمزايا الاقتصادية لكلٍّ من رجال الدين والشيوخ.

وبمجرَّد أنْ تمَّ طَرْدُ تركيا نهائيَّاً وأصبح الوجود البريطاني أمراً واقعاً، أصبح وضع العراق المستقبليُّ مَحَطَّ اهتمام العراقيين، وقد كان الشيعة في طليعة ثورة العشرين أو ثورة 1920 التي طالبت بالاستقلال عن بريطانيا وعجَّلت بالفعل إعلانَ النظام الملكي العراقي، ونَظَرَ

الشيعةُ إلى أنفسهم على أنَّهم على شركاءُ متساوون على الأقلِّ في دولةٍ عراقيةٍ مستقبليةٍ نتيجةً لما عَدُّوه دوراً مِحورياً في الثورة، وقد أُصيبُوا بخيبة أمل شديدة عندما سَلَّمَ البريطانيون العراق إلى النُّخبة العسكرية السُّنِّيَّة، وجاء القرار البريطاني بناءً على عدَّة عوامل أهمُّها تاريخ العلاقات بين قوات الاحتلال البريطاني والفئتين الطائفيتين، فقدْ كان الشيعة لاعْتبارات دينية، يُكِنُّون عداءً شديداً للبريطانيين خلال الحرب وقاتلُوا إلى جانب تركيا عندما استولَتِ القوات البريطانية على البصرة وبدأت في التَّحرُّك شمالاً عَبْرَ المَعْقِل الشيعي، في حين عارض عددٌ قليلٌ فقط من قادة السُّنَّة البريطانيين، وفي الواقع عَمِلَ العديد منهم على نحوٍ وثيقٍ مع البريطانيين وطلبُوا دعمهم، وفضلاً عن ذلك كان السُّنَّة مُجتمعاً حضريّاً، ويمكن التَّنبُّؤُ به يَسهُلُ فَهْمُه والتَّحكُّم به أكثر من الشِّيعة، وعلى النقيض من ذلك كان الشيعة مازالوا يخضعون لنظامٍ اجتماعيٍّ عشائريٍّ جامحٍ وغامضٍ وأقلَّ قابليةً للفهم والسيطرة بالنسبة إلى البريطانيين، كما قدَّم المجتمع السُّنِّيُّ كادراً من موظفي الخدمة المدنية المتعلِّمين نسبياً الذين تدرَّبوا في خدمات الحكومة العثمانية وكانوا على دراية بإدارة المحافظات.

ومن العوامل الأخرى التي جعلت بريطانيا تميل نحو السُّنَّة هي النشاطُ السياسي لرجال الدين الشيعة وتأثيرهم في السكان الشيعة، فكبارُ رجال الدين الشيعة في العراق، وكثيرٌ منهم من أصلٍ إيرانيٍّ، أضرُّوا بالمصالح البريطانية في إيران عام 1891، عندما أجبرتْ معارضتهم الحاسمة الحكومة الإيرانية على إلغاء احتكار التبغ الممنوح لبريطانيا، وكذلك دَعَمَ رجال الدين الشيعة في عام 1909، الحركة الدستورية في إيران التي أدَّتْ إلى سقوط الراحل قاجار شاه، وفي العراق أصدر المرجع الأكبر ميرزا محمد تقي شيرازي المقيم في كربلاء فتوى في تشرين الثاني (نوفمبر) 1919 تمنع المسلمين من اختيار من هو غيرُ مُسلمٍ لحُكمِ العراق أو انتخابه(11)، وفي آب/أغسطس 1920 أصدر شيرازي فتوى أخرى شرَّعت ثورة 1920 ضدَّ البريطانيين (12)، ولقد أدَّى تورُّط رجال الدين الشيعة في النشاط السياسي المناهض لبريطانيا، واستقلالهم المتحدِّي، وسلطتُهم على المجتمع الشيعي إلى جعل الشيعة شركاءَ غير جذَّابين وأدَّى إلى دفع البريطانيين نحو دعم السُّنَّة بوصفهم مجتمعاً أقلَّ إزعاجاً يسهل التعامل معه.

شهدت مرحلة ما بعد الاستقلال ترسيخ تداخل المذهب السُّنِّيِّ مع السلطة العسكرية وكيان الدولة الذي بدأ خلال الحرب، ولم يتأثَّر بالإجراءات المتواضعة التي اتُّخذت خلال العهد الملكي لضمِّ شيوخ العشائر الشيعية ووجهائها إلى البرلمان أو مجلس الوزراء، ولم تؤدِّ

القوَّة المتزايدة للقوات المسلحة العراقية وصعود القومية العربية المتشدِّدة في الثلاثينيات والأربعينيات إلَّا إلى ترسيخ السلطة السُّنِّيَّة، كما أدَّت الأشكال الأكثر تطرُّفاً من القومية العربية التي بلغت ذروتها في استيلاء البعثيين على السلطة في عام 1968 وحَصْرِ السلطة بِيَدِ حَفنةٍ من العشائر السُّنِّيَّة المتحالفة، إلى التراجع عن الجهود السابقة التي بذلتها الدولة لإدراج الشيعة في هيكل السلطة في العراق، ومن جانبهم لم يكن لدى معظم الشيعة ثقةٌ في الحكومة وتجنَّبُوا الانخراط في المناصب الحكومية، حيث قام رجال الدين بِثَنْيِ السُّكَّان الشيعة عن الدخول في الوظائف الحكومية التي عَدُّوها غيرَ شرعيَّةٍ وتشكِّل تهديداً لسلطتهم، ولهذا استنكر العلماء في عشرينيات القرن الماضي الالتحاقَ بالمدارس الحكومية المُنشأةِ حديثاً؛ لأنَّها أبعدَتِ الأطفال عن إشراف رجال الدين ودُرِّسُوا منهجاً علمانياً، وعندما تمَّ تشكيل الجيش العراقي في عام 1921، عارضه رجال الدين الشيعة، وفي العقود القليلة التالية دخل عددٌ قليل من الشيعة الأكاديميات العسكرية.

خلال السنوات الأولى للعهد الملكي، كان الملك فيصل الأول وبعض القادة السياسيين يدركون أنَّ النظام الذي تحكم فيه أقلِّيَّةٌ عربيةٌ سُنِّيَّة أغلبيَّةً عربيةً شيعيةً (وأقلية كردية كبيرة) هو نظامٌ قاصرٌ وغيرُ مُستقرٍّ، ففي مُذكِّرةٍ سِرِّيَّةٍ مُؤَرَّخةٍ في آذار/مارس 1933(13)، حذَّر الملك فيصل قبل وفاته بفترة وجيزةٍ من المخاطر والاضطرابات المتأصِّلة في مثل هذا النظام، فاستمال النظام الملكي شيوخ العشائر الشيعيَّة ومُلَّاك الأراضي البارزين، وخُلِقَتْ شريحةٌ ضيِّقةٌ من الحلفاء الشيعة الذين يمكن السَّيطرةُ عليهم من خلال المزايا والامتيازات، وفضلاً عن ذلك اتَّبعتِ الحكومة مساراً مستنيراً نسبياً ولكنَّه بطيءٌ لنشر التعليم بين الشيعة وضمِّهم إلى الخدمة الحكومية، وخلال فترة الحكم الملكي من عام 1921 إلى عام 1958 كان هناك 4 رؤساء وزراء شيعيين من أصل 23 (تولَّى جميعهم مناصبهم بعد عام 1947)، وعلى الرغم من وجود العديد من أعضاء مجلس الوزراء وعدد كبير من البرلمانيين الشيعة (14) اقتصرت المشاركة الشيعية على طبقةٍ ضيِّقةٍ، مع هذه الخطوات التي اتَّخذتها الحكومة، في حين كانت قطاعات الدولة الحسَّاسة مثل الدفاع وقوَّات الشرطة والمالية محصورة في السُّنَّة، ولأنَّ الإجراءات الرامية إلى ضمِّ الشيعة تحرَّكتْ ببطءٍ، وخضعت لرقابةٍ صارمةٍ، وأثَّرت في مجموعة محدودةٍ، فإنَّ الإصلاح لم يكن له سوى تأثير ضئيل في جماهير الشيعة عامَّةً، وهكذا تمَّ تصحيح الخلل السياسي الصارخ بين السُّنَّة والشيعة جزئيَّاً فقط خلال 35 عاماً من الحكم الهاشمي.

انجذب الشيعة العراقيون، بدلاً من ذلك نحو أحزابٍ ثورية خارج الإطار السياسي القائم كما هو حال نظرائهم اللبنانيين والبحرينيين، فقد اجتذبت السياسة ذات المحتوى الأيديولوجي القوي الشباب الشيعة من الطبقات الوسطى الصاعدة المُتململِين والذين تلقَّوا تعليماً حديثاً، فكانت الشيوعية على وجه الخصوص جذّابةً لهذا القطاع من الشيعة؛ لأنَّها اعتمدت على مُثُل العدالة الاجتماعية والمساواة الطبقية والتوزيع العادل للثروة ـ وكلها مفقودة على نحوٍ ملحوظ في العراق ـ ولا سيَّما فيما يتعلق بالشيعة، وقد شكَّل الشيعة الجزء الأكبر من أعضاء الحزب الشيوعي العراقي في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، لدرجة أنَّ الشيوعية أصبحت مرتبطة بهم (ومن هنا جاءت الصِّلة بين الشيعي والشيوعي والشعوبي التي ذُكرت في الفصل الثاني)، وعلى النقيض من ذلك نَظَرَ السُّنَّة وعلى الرغم من خصوماتهم إلى الدولة على أنَّها **حزبهم**، وإلى أنفسهم على أنَّهم حزبُ الدولة مع وجود مجالٍ للتعبير الجمعيِّ عن الذات والإنجاز ضمن نظام الدولة القائم، وحتى عندما كانوا يعارضون حكومة مُعيَّنةً في وقت مُعيَّنٍ كانت سياسات المعارضة داخل الإطار السياسي إلى حدٍّ كبير مُنافَسَةً على السلطة من الداخل بين الفصائل السُّنِّيَّة، حيث قام الشيعة بدورٍ ثانويٍّ فقط.

وشكَّلت القومية العربية في صيغتها البعثية أيضاً عامل جَذبٍ للشباب الشيعة الساخطين عندما كانت في مرحلتها الثورية، ولو بدرجة أقلَّ بكثير من الشيوعية، فقد قدمت البعثية أيديولوجية محليةً ترتكز إلى الهوية العربية، مع وعدٍ بتجاوُز الاختلافات الطائفية وفَكِّ الارتباط بالاستعمار الغربي، فانجذب الشيعة على نحوٍ كافٍ إلى حزب البعث حيث شكَّلُوا القيادة المدنية للحزب الناشئ في زمن الانقلاب البعثيِّ الأول في عام 1963، ومع ذلك وبعد أنِ استولى البعث على السلطة مدَّةً وجيزةً في عام 1963، وبمجرد قيام نظام البعث الثاني في عام 1968؛ أيْ عندما أصبح حزب البعث نفسُه هو حزب الدولة، تقلَّص الوجود الشيعي في الحزب تقلُّصاً حادّاً وتمَّ القضاء على القيادة الشيعية تقريباً، ويتجلَّى ذلك في انهيار بنية قيادة حزب البعث القُطرية (العراقية) في هذه الفترة، فبينما كان هناك 6 أعضاء من الشيعة من أصل 13 عضواً في القيادة القطرية لحزب البعث في عام 1963، لم يكن هناك أيُّ شيعيٍّ بحلول عام 1970، وبالمِثْلِ كان مجلس قيادة الثورة لنظام البعث الأول في عام 1963 يضمُّ 6 شيعة من بين 18 عضواً، أمَّا مجلس قيادة الثورة الذي شكَّله نظام البعث الثاني عام 1968 فلم يضمَّ أيَّ عضوٍ شيعيٍّ (15)، وبعد عام 1964 خسر الشيعة تدريجياً كلَّ مكسبٍ سياسيٍّ حقَّقوه في الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي وفي ظِلِّ نظامِ عبد الكريم قاسم القصير بين عامي 1958 و1963، وبعد عام 1969، بدأت

حكومة البعث الجديدة بفرض قيودٍ شديدةٍ على الحياة الثقافية والدينية للشيعة، وبمصادرة الأوقاف، وإغلاق المعاهد الدينية، وحَظْرِ المواكب الدينية.

وكان من الممكن للحركة القومية العربية العلمانية أنْ تُغيِّر الممارسة السياسية من خلال تطوير نظامٍ يرتقي فوق الطائفية والدين، ولكنَّها فشلتْ في هذه المهمة في العراق، ولاسيَّما حزبُ البعث المحدود فكرياً، وبدلاً من ذلك عزَّزَتِ الثقافةَ السياسيةَ السُّنِّيَّةَ القائمةَ، من الناحية النظرية على الأقل يَنظُر نظام البعث إلى العراق بوصفه جزءاً من العالم العربي الأكبر وليس وطناً نهائياً في حدِّ ذاته، وهو يرتكز ارتكازاً كبيراً إلى الموروثات والصور والتقاليد السائدة في التاريخ العربي التي تتجاهل عادةً أو تُشَوِّهُ فعليّاً إسهاماتِ الشيعية، ومن الناحية العملية كان تَبنِّي الموقف العروبي في العراق حلّاً سهلاً لحزب البعث؛ لأنَّه يتجنَّب مسألة حُكم الأقلية السُّنِّيَّة ويُقيم شرعيةً قوميةً عربيةً بدلاً من شرعيةٍ عراقيةٍ، وهكذا صاغ نظام حزب البعث خلال السبعينيات والثمانينيات لغةً سياسيةً مُجرَّدةً توجَّهت نحو العالم العربي عامَّةً، بدلاً من الأوضاع الخاصة في العراق وطبيعة المجتمع العراقي واحتياجاته، وعندما فَرَضَتِ القضية الكردية نفسها على اهتمام قيادة البعث في السبعينيات من خلال المقاومة المُسلَّحة المُستمرَّة من قبل الأكراد، رَدَّ النظام بمزيج من العنف والتَّشدُّق بالتظاهر بتلبية المطالب الكردية، فالأكراد بوصفهم أقلِّيَّةً غيرَ عربية عُدَّ وجودها هامشياً يمكن أنْ يلحقَ ضَرراً بسيطاً بالحكومة البعثية في بغداد، غير أنَّ الشيعة يمثِّلون مشكلةً أكثر خطورةً لا تسمح بأيِّ حلٍّ وسطٍ، فَهُمْ عربٌ وأغلبيةٌ في قلب الأمة العراقية، وهم في وضع يمكِّنهم من تغيير المشهد السياسي للعراق تغييراً كبيراً، وأيُّ اعترافٍ بتهميش الشيعة وإهمالهم والإقرار بأنَّ التعويض ضروريٌّ، من شأنه أنْ يُهدِّد قاعدة سُلطة النظام، ومن ثَمَّ فمن المفهوم أنَّ تحويلَ النظامِ السِّياسيِّ إلى نظامٍ يُمثِّلُ التركيبةَ الديموغرافيةَ للعراق تمثيلاً أفضلَ، وأنَّ إتاحةَ فُرصٍ أكبرَ أمام الشيعة، ليس جزءاً من برنامج حزب البعث السياسي.

الأمر الشديد الأهمية بالنسبة إلى الشيعة العراقيين أنَّ القومية العربية عرَّفت نفسها منذ فترةٍ طويلةٍ من خلال أعدائها وعَدَّتِ الفُرْسَ أعداءً تاريخيين للعرب يشكِّلون تهديداً دائماً للحضارة العربية، وإنَّ ما وَضَعَ الشيعة تحت بؤرة الشَّكِّ هو مساواةُ التشيُّع مع بلاد فارس والوجود الطويل لرجال الدين والعائلات الإيرانية في العراق، فأُعيدَ إحياءُ فكرة الشعوبية على أنها تَقارُب التأثير الشيعي والفارسي (أي المعادي للعرب) في الخطاب السياسي للقوميين العرب العراقيين، ووصلت إلى التطرف في كتابات خيرالله الطلفاح، خال صدَّام حسين، ووالد

زوجته ومعلِّمُه، وقدْ عُدَّ الشيعة مُذنبين في التفسير العقائدي للقومية العربية بسبب الارتباط الوثيق بين بلاد فارس والمذهب الشيعي.

فضلاً عن القيود الأيديولوجية ومصالح البعث الخاصة، فقد تمَّ منذ عام 1968 استخدامُ عقيدته من قبل النظام العراقي أداةً للإقصاء وتركيز السلطة في أيدي قلَّةٍ من الناس، وعلى الرغم من أنَّ الاستبعاد طال السُّنَّة في المناطق الحضرية على نحوٍ متزايد، لكنَّه طال الشيعة على نحوٍ شبه جماعيٍّ، وكما ذكرنا في عام 1970 لم يكن هناك أيُّ عضوٍ شيعيٍّ في مجلس قيادة الثورة، وهو الهيئة الوحيدة لصنع القرار في الدولة. ومع ذلك خلال السبعينيات اتَّخذت الحكومة العراقية قراراتٍ من شأنها التأثير على مستقبل العراق لعقود، حيث تمَّت صياغة دستور مؤقَّتٍ جديد، وتم التوقيع على اتفاق حكم ذاتي تاريخي مع الأكراد ـ ثمَّ خَرَقَه النظام في حرب جديدةٍ ضدَّ الأكراد ـ وأُعيدَ ترسيم الحدود البحرية بين إيران والعراق ـ ثمَّ ألغاها صدَّام ـ وتمَّ تأميم قطاع النفط العراقي، ولم يكن للشيعة صوتٌ في أيٍّ من هذه القرارات، ويرجع التمييز ضدَّ الشيعة من قبل البعث عام 1968 إلى حدٍّ كبير إلى التحيُّز الكبير الذي شعر به قادة النظام الجديد الذين جاؤُوا من الطبقات المتوسطة الدنيا من المدن السُّنِّيَّة الصغيرة في المحافظات الوسطى بالعراق ويمثلون شريحةً منعزلةً من المجتمع أقلَّ تسامحاً واندماجاً بكثيرٍ من سكَّان المدن الكبرى، ويعكس التمييز أيضاً تصميم النظام على حَصْرِ السُّلطة السياسية بِيَدِ مجموعةٍ متناقصةٍ باستمرار من الناس، ممَّا أدى في النهاية إلى إقصاء الجيش والحزب نفسه، وقَصْرِ السُّلطة على حفنةٍ من العشائر المتحالفة.

ينكر نظام صدَّام حسين البعثي، تحت ستار العلمانية، التَّحيُّز الطائفي بينما يمارس التمييز السياسي والديني ضدَّ الشيعة، وقد تجلَّتْ سياسات النظام العراقي بـ (1) إنكاره اتِّباع نهجٍ طائفي في سياساته الداخلية، (2) إدانة المطالب الشيعية بوصفها مطالبَ طائفيةً وتدعو إلى الانقسام وموجَّهة من قبل إيران، (3) تعيين أعداد رمزية من الشيعة في مناصب ثانوية أو شرفية لتجنُّب الانتقادات(17) (4) إضعاف المؤسَّسات الدينية الشيعية وتقييدها، (5) ضَرْبُ كافة الأنشطة الشيعية، ففي حين يَسمح النظام بممارسة طقوس المذهب الشيعي على المستوى الفردي، فإنَّه يحارب أيَّ تعبيرٍ جماعيٍّ أو عام عن التشيُّع وإظهار التضامن الشيعي، ويقوِّض استقلالية المؤسسات الدينية وقوَّتها الأكاديمية، كما يُعَدُّ إعدام رجال الدين الشيعة أحدَ مظاهر قَمْعِ الشيعة من قِبَلِ النظام، ففي عام 1979، وهو العام الذي أصبح فيه صدَّام حسين رئيساً للعراق، تمَّ إعدام ما لا يقل عن 14 من رجال الدين الشيعة، وتمَّ إعدام 13

آخرين في عام 1980(18)، كما حدثت في عام 1991 موجةٌ أكبر بكثير من عمليات الإعدام و**الاختفاء** لرجال الدين الشيعة، حيث تم اعتقالُ العديد من الأشخاص الآخرين، منهم 96 فرداً من عائلة الحكيم و28 فرداً من عائلة بحر العلوم من قبل النظام و**اختفوا**.

أخيراً تجدر الإشارة إلى أنَّ مُشكلة الشيعة في العراق هي مع الدولة وليس مع بقية المجتمع العراقي، فتتمتَّع المدن الكبرى ولاسيَّما بغداد والبصرة بمستوًى عالٍ نسبياً من الاندماج والعلاقات الودِّيَّة بين الطائفتين السُّنِّيَّة والشيعية، ومعظم الأحياء في بغداد، ولاسيَّما الجديدة منها، مختلطةُ السكان على الرغم من وجود أحياء ذات أغلبية سُنِّيَّة وأحياء ذات أغلبية شيعية، مثلما توجد أحياء ذات أغلبية مسيحية وكردية، وعلى وجه العموم يعتمد التوزيع الديموغرافي على الوضع الاقتصادي أو المهنة أكثر من اعتماده على الدين والعرق، وهذا ينطبق تحديداً على الأحياء التي تمَّ بناؤها بعد عام 1958 لإيواء أعضاء من مِهَنٍ مُعيَّنةٍ، مثل المعلمين وضبَّاط الجيش أو غيرهم، وبالمثل فإنَّ العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع الشيعي نفسه وبين الشيعة والسُّنَّة يتمُّ تحديدها إلى حدٍّ كبير من خلال النقابات الطبقية والمهنية، وليس على أساسٍ طائفيٍّ، فأصبح التزاوج بين الشيعة والسُّنَّة أمراً شائعاً، كما يتمُّ قبول الشراكة التجارية المختلطة وممارستها على حدٍّ سواء، ومع ذلك تستمرُّ الروابط الطائفية الشيعية من خلال الشعائر الدينيَّة الجماعيَّة والعادات المحلِّيَّة حتى في بوتقة الاختلاط في بغداد، والعادات الشيعية مقبولةٌ اجتماعياً ولكنَّ السُّنَّة يَعُدُّونها **غريبة**.

تحوُّل المواقف الشيعية نحو التطرُّف تجاه الدولة

في حين مارست الدولة العراقية قمعاً نَشِطاً ضدَّ الأكراد بدرجات متفاوتةٍ عبر تاريخها، فقدْ كانت سياستها تجاه الشيعة حتى الستينيات سياسة تمييزية إلى حدٍّ أنَّ الدولة كانت تحت سيطرة المجتمع السُّنِّيِّ على نحوٍ ساحق، بكلِّ المزايا الإدارية التي تَنْتُجُ عن هذه الهيمنة، وكما هو الحال في البلدان الأخرى، فإنَّ التمييز ضدَّ الشيعة مُستترٌ وغير مُعْلَنٍ، فنظرياً هُمْ جزءٌ لا يتجزَّأُ من الدولة وليسُوا إضافةً عَرَضِيَّةً، ولكنْ في الواقع ليس لهم أيُّ دورٍ في الدولة، وهكذا وفي حين إنَّ الحكومة العراقية في عام 1970 قَبِلَتْ مبدأً أنَّ الأكراد لهم الحقُّ في الحكم الذاتي المحلِّيِّ، فمن غير المقبول طَرْحُ مسألة حقوقِ الشيعة، أو أنْ تتجاوب الحكومة المركزية مع مِثْلِ هذا الطرح، ونتيجة لذلك يعاني العديد من الشيعة العراقيين من ذِهنيَّةِ **الضحية**، وهم مُثقَلون بصراعات لم يتمَّ حَلُّها.

دفعت عقود من التمييز، إلى جانب حالة السخط على الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، مجموعةً من الشيعة المُتحمِّسين في الستينيات إلى تَبنِّي برنامجٍ راديكاليٍّ كان يُنظَر إليه على أنَّه يمثِّل تهديداً أخطر على الدولة من المطالب الكردية، وبوصفهم عرباً ومسلمين لا يمكن للشيعة السَّعيُ وراء وضعٍ مُنفصلٍ على أُسسٍ دينية أو عرقية أو لغوية، ففي حين يمكن للأكراد والتركمان والمسيحيين التفاوض على مجموعة من الحقوق والحصانات بوصفهم أقلياتٍ، فإنَّ الشيعة في وضعٍ حسَّاسٍ؛ لأنَّ برنامجهم عالميٌّ، وهو يهاجم طبيعة الدولة ويُشكِّك في بعض السرديات الجوهرية للسلطة في بغداد.

وقد تجلَّت حركة إحياء المذهب الشيعي خلال سنوات تكوينها في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، بوصفها معتقداً وممارسةً شخصيةً ورَدَّ فِعْلٍ على تصاعد العلمانية في المجتمع العراقي والنجاحات التي حقَّقها الشيوعيون بين الشباب الشيعي المُثقَّف، لكنَّ الصراع مع الشيوعية التي كان تأثيرها على المؤسسات السياسية في العراق محدوداً في أحسن الأحوال، كان على مستوى الأيديولوجيا ولم يمثِّل تهديداً مادِّيّاً للشيعة أو التَّشيُّع، لكنَّ طبيعة التهديد للشيعة قد تغيَّرتْ مع تولِّي حزب البعث السلطةَ في العراق عام 1968، فكان النظام الجديد يشكِّل خطراً وشيكاً على المذهب الشيعي على جميع المستويات، وكان يُهدِّد أمنَ المجتمع ورفاهيته.

مع قرب نهاية الخمسينيات، بدأ رجال الدين الشيعة في صياغة بديلٍ إسلاميٍّ للشيوعية متفوِّقاً عليها من حيث العاطفة والأصالة، وعلى الرغم من أنَّ هذا البديل الإسلامي كان يتطلَّع إلى حالة إسلامية جامعةٍ، إلا أنَّه تمَّ الترويج له عملياً من قبل رجال الدين الشيعة، ولاسيَّما السَّيِّدُ محمد باقر الصدر وسيِّد مهدي الحكيم، ابن المرجع الكبير آية الله محسن الحكيم، وقد استخدم المفردات الشيعية، وتوجَّه بخطابه إلى الشيعة، وبدأ يحشد في المحافظات الجنوبية والمناطق الشيعية الفقيرة في بغداد، وقد قاومت الطبقات الشيعية الثَّريَّة والمُتحضِّرة الانضمام إلى الحركة بعيداً عن إبداء مشاعر التعاطف مع الحركة الناشئة، ثمَّ تأسَّس حزبُ الدعوة لأول مرة عام 1958 في النَّجَفِ، وهو أوَّل تنظيمٍ سياسيٍّ شيعيٍّ إسلاميٍّ، لكنَّه أعلن عن نفسه رسمياً فقط في عام 1968(19)، وتطلع أعضاء حزب الدعوة إلى الصدر والحكيم للحصول على الإلهام الفكري والروحيِّ، ولكنَّ الصَّدر لم يكن عضواً قطُّ في الحزب وهناك شكوكٌ في دور مهدي الحكيم الدقيق في تشكيل الحزب والترويج له، وقدِ اقتصر نشاط حزب الدعوة في الأصل على التبليغ، ودعوة الناس إلى الإيمان، وتثقيفهم، وإحياء الالتزام الديني،

ولكنَّه في نهاية المطاف أصبح حزباً سياسياً ناشطاً، يعمل تحت الأرض ويطوِّر محتوًى فكريَّاً لمقاومة التيارات العروبية والشيوعية.

وكان التَّطرُّف في الوعي الذاتي لدى الشيعة في العراق بعد عام 1968 نتيجةً طبيعيةً للصراع بين تصاعد سياسات التميز من قِبَلِ الدولة وتقييد الحرِّيَّة الدينية الشيعية من جهة، ومصالح رجال الدين الشيعة والمشاعر الشعبية من جهة أخرى، وأعقبَ استيلاءَ البعثِ على السُّلطة في عام 1968 حملةُ قَمْعٍ على المؤسَّسات الشيعية، وتقليصُ الاستقلال الذاتي الذي تتمتَّع به المؤسَّسة الدينية تاريخياً، وحَظْرُ العديد من الممارسات الشيعية، وترحيلُ آلاف العائلات الشيعية، وطارد النظامُ العراقيُّ الإسلاميين الشيعة بوحشيّةٍ قاسيةٍ خلال السبعينيات والثمانينيات، مُستهدفاً أعضاء حزب الدعوة وعائلاتهم والمتعاطفين معهم ورجالَ الدين الذين كانوا مُرشديهم الروحيين، واعتقل النظامُ سيد مهدي الحكيم وعذبه في وقت مبكر من عام 1969، واتَّهمه بأنَّه جاسوسٌ إسرائيليٌّ(20)، وأعدم النظام بين عامي 1970 و1985، ما لا يقلُّ عن 41 رجل دين، بمَنْ فيهم محمد باقر الصدر وشقيقته بنت الهدى عام 1980 (21)، وفي عام 1988 اغتال النظام مهدي الحكيم في الخرطوم، واعتُقِلَ المئات من رجال الدين الآخرين خلال العقدين الماضيين، وكثيرٌ منهم لم يُطلَقْ سراحهم مطلقاً، لينضموا إلى آلاف **المختفين** العراقيين، وفي عام 1980 أصدر مجلس قيادة الثورة العراقية مُذكِّرةً بأثرٍ رجعيٍّ تجعل العضوية في حزب الدعوة جريمةً يُعاقَبُ عليها بالإعدام، لكنَّ المرسوم لم يكن ضرورياً إلى حدٍّ ما، فقد كان النظام يعتقل ويعذب ويقتل الأشخاص المُتَّهمين أو المُشتبَه بانتمائهم إلى الدعوة والمتعاطفين معها لمدَّة ثماني سنوات على الأقل بحلول ذلك الوقت، وبالفعل فإنَّ أساليب التعذيب التي مُورِسَتْ بحقِّ المشتبه بهم في حزب الدعوة أصبحت مادَّةً للهمس المخيف وبَثِّ الرعب والفزع بين شيعة العراق.

ولم يقتصرِ القمعُ الحكوميُّ على حزب الدعوة أو المتدينين الشيعة بل أصاب المجتمع عامَّةً، فقد انطلقت حملةُ تهجيرٍ قَسريٍّ للعائلات الشيعية في السبعينيات، عندما اتُّهِمَ آلافُ التُّجَّار الشيعة بأنَّهم من أصلٍ إيرانيٍّ على الرغم من جنسيَّتهم العراقية، وصادرَتِ الحكومة أعمالهم وأصولهم وممتلكاتهم، وجرَّدَتْهم من جنسيَّتهم، وألقَتْ بهم وبعائلاتهم على الحدود الإيرانية، وكانت قوَّاتُ الأمن تصطحب كثيراً الشُّبَّان الصغار الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و25 عاماً وتحتجزهم في مُعتقَلاتٍ بينما تُجبِرُ عائلاتهم على المغادرة، ولمْ يُشاهَدْ هؤلاء الشُّبَّانُ مرَّةً أخرى من قِبَلِ عائلاتهم إلَّا نادراً، وتشير التقديرات المُتحفِّظة إجمالاً إلى أنَّ حكومة البعث قد

قامت بترحيل 150 ألف شخص بين عامي 1970 و1981، وفي عام 1977 هاجم الجيش مَوْكباً دينياً كان يتنقَّل بين النجف وكربلاء ويردِّد شعاراتٍ دينيةً ومُناهضةً لحزب البعث، على الأرض وبواسطة المروحيات العسكرية من الجوِّ، وقدِ استغرق الأمر يومين من القتل والاعتقالات لسَحْقِ هذا الانفلات الشعبيِّ(22)، وقد أدَّى القمع القاسي للشيعة وللحركات الدينية الشيعية إلى اندلاع أعمال عنفٍ انتقامية، فقامت خلايا من مقاتلين إسلاميين من حزب الدعوة وتنظيم العمل الإسلامي وجماعات أصغر أخرى بأعمال تخريب ضدَّ النظام، فاستهدفت أساليبُ حربِ العصاباتِ التي اتَّبعُوها ضُبَّاطَ الأمنِ الحكوميِّينَ ومَبانيَ حزبِ البعث وكِبارَ المسؤولين، وكانت هناك محاولاتٌ طَموحةٌ للغاية لاغتيال نائب رئيس الوزراء طارق عزيز في عام 1980 والرئيس صدَّام حسين في عامي 1980 و1982، لكنَّ هذه المحاولات الفاشلة لم تُسفِرْ إلَّا عن المزيد من عمليَّات الإعدام والتهجير والاعتقالات.

ومن الصعب تقدير عدد المُجنَّدين في الأحزاب الإسلامية، فقدِ انضم الشباب ضدَّ رغبات أُسَرِهم غالباً، وأحياناً من دون علمهم، ومع ارتفاع مستوى وحشية الحكومة، اكتسبت الأحزاب الإسلامية المزيد من المتعاطفين إنْ لم يكن الأعضاء، وعلى المستوى الشعبي انتقد الكثيرون من أبناء الطائفة الشيعية التَّعصُّب الديني للإسلاميين وخشُوا من أنْ يكون لتشدُّدهم آثارٌ سلبيةٌ على مصالح الطائفة، لكنَّ جميع الشيعة، وعلى الرغم من هذه الانتقادات ومخاوفهم، استطاعوا التَّماهي مع المظالم التي عَبَّرَ عنها المُسَلَّحون واستنكرُوا وحشيَّة الإجراءات الانتقامية للنظام، وبعد إعدام محمد باقر الصدر ورجال دين آخرين في عام 1980 واندلاع الحرب العراقية الإيرانية، انتقل العديد من رجال الدين العراقيين إلى إيران مع مجموعةٍ كبيرةٍ من مقلديهم، وكان السَّيِّد محمد باقر الحكيم، نجل آية الله محسن الحكيم وشقيق مهدي الحكيم، من بين رجال الدين الذين فَرُّوا إلى إيران، وفي طهران وتحت رعاية الحكومة الإيرانية قام هو وغيره من القادة العلمانيين ورجال الدين بتشكيل المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق (SCIRI) لتنسيق أنشطة الجماعات الشيعية التي انتشرت في ذلك الوقت، ومع اتِّساع دائرة القَمْعِ لتشمل أشخاصاً غير مرتبطين بالأحزاب الإسلامية، فشعرت أعدادٌ متزايدة من الشيعة والسُّنَّة بالتهديد ممَّا دفعهم إلى الرحيل الطوعي من العراق حتى لا يقعُوا ضحايا لشكوك النظام، وشهدت سوريا ودول الخليج وبريطانيا، فضلاً عن إيران، تدفُّقاً كبيراً للشيعة العراقيين في أوائل الثمانينيات.

وفرضت الحرب العراقية الإيرانية على الحكومة العراقية تبنِّيَ نهجٍ ذي مسارَين تجاه

الشيعة، ففي السنوات الأولى من الحرب، عندما كان العراق يحقِّق انتصاراتٍ ضدَّ خصمه الإيراني، كثَّف النظام اضطهاده للشيعة، وسارع رجال الدين والأحزاب الدينية بترحيل العائلات الشيعية إلى إيران، ولكنْ بحلول عام 1983 فَقَدَ العراقُ تفوُّقَهُ العسكريَّ، ممَّا اضطرَّ النظام إلى تعديل استراتيجيته، فَقدْ أدرك النظام أنَّه بحاجة إلى الحفاظ على ولاء الشيعة الذين شكَّلوا الأغلبية الساحقة من الجنود وضُبَّاط الصَّفِّ في القوَّات المسلَّحة العراقية، وقدْ زادت على نحوٍ ملحوظ زياراتُ كبار المسؤولين العراقيين، بمن فيهم صدام حسين، إلى مدينتي النجف وكربلاء المقدَّسة، وحَظِيَتْ بكافة بهارج الاحتفالات الوطنية لتعزيز مصداقيَّتِهِ الإسلامية في مواجهة الدعاية الإيرانية، وتمَّ تجديد المباني في هذه المدن وتزيينها حتى عندما كان رجال الدين الشيعة يتعرَّضون للترهيب والقمع، ولتحسين مصداقيَّته مع الشيعة على وجه الخصوص، اخترع صدَّام حسين شجرة أنسابٍ ادَّعتْ أنَّها سلالةٌ مِنَ النَّبيِّ مُحمَّد من خلال الإمام الحسين، من ثَمَّ عُدَّ مِنَ الأسيادِ أحدِ أفرادِ أهلِ البيت المُبَجَّلين، وهكذا حاول صدَّام حسين إقامة علاقةٍ عاطفية مع الشيعة ومكانةٍ دينية مُحترمة للغاية.

وقد بذلتِ الحكومة العراقية جهداً كبيراً لتصوير الحرب مع إيران على أنَّها حلقةٌ في الصراع القديم بين العرب والفُرْسِ، وليست حرباً بين العراق وحدَهُ وجارته إيرانَ، أو حرباً طائفية بين الطوائف السياسية السُّنِّيَّة والشيعية، كما أدخلَ النظامُ بُعداً دينياً من خلال تسمية الحرب بـ قادسية صدَّام، في إشارةٍ إلى معركة 637 م التي وَضَعَتْ بلاد فارس تحت حُكْمِ العرب المسلمين، ويشير الاسم إلى أنَّ العرب هُمُ المسلمون الحقيقيون بينما الفُرْسُ مَجوسٌ، وهو اسمٌ عامٌّ للزرادشتيين والديانات الفارسية القديمة الأخرى، وهكذا لَعِبَ النظامُ جُزئيَّاً على المشاعر العربية والقومية للعراقيين، بسبب الخوف من أعمال التخريب الشيعية لصالح إيران، وفي الواقع لم يكن يحدث تمرُّدٌ شيعيٌّ في العراق على الرغم من توقُّعات إيران ونصائحها، وهجمات المسلحين الشيعة من حين إلى آخر ضدَّ أهدافٍ حكوميةٍ خلال الحرب، وبمجرد انتقال الحرب إلى الأراضي العراقية في عام 1982 تغلَّبتِ المشاعر الوطنية بين العراقيين على جميع الاعتبارات الأخرى، وانخفض الفرار من الجيش، وقاتَلَ الشيعة بقوَّةٍ مثل السُّنَّة، وظهرتْ مشاعرُ متضاربةٌ لدى جماهير الشيعة تجاه الحرب ناجمةٌ عن اعتبارات أخرى غير تقاربهم المذهبي مع إيران، وبدلاً من ذلك اعتقد الشيعة أنَّ النظام العراقي شَنَّ حرباً مُدَمِّرةً لا داعيَ لها لغرضٍ وحيدٍ هو تضخيم مكانته، ومع ذلك لم يكن لديهم خيارٌ بوصفهم عراقيين سوى الدفاع عن بلدهم، وتنامت إدانتهم لحماقة النظام مع استمرار الحرب، وازدياد

الخسائر (من الشيعة على نحوٍ أساسٍ)، ونَزَفَ الاقتصاد، ولم تكنْ معضلةُ الشيعة الاختيارَ بين نظامي العراق وإيران، بل وقعُوا بين عِدائِهم للنظام العراقي من جهة ووطنيَّتهم من جهة أخرى، وفي النهاية لم يتمَّ التعبير عن ولائهم للنظام بل لوطنهم (23).

ولكنَّ السنوات الأخيرة من الحرب العراقية الإيرانية لم تكن سوى هُدنةٍ مُؤقَّتةٍ بين النظام والشيعة، ففي عامي 1988 و1989، استُؤْنِفَتِ المواجهات بين مجموعات حرب العصابات الشيعية والحكومة العراقية وهاجَمَ النظام الأهوار الجنوبية للعراق، حيث يَعتقدُ أنَّ الفارِّين من الجيش والمنشقِّين قد لجؤُوا إليه، وفي كانون الأول (ديسمبر) 1988 أصدرت الحكومة العراقية **خطَّةَ عملٍ للأهوار** شديدة السِّرِّيَّة، وفرضَتْ حِصاراً اقتصادياً على المنطقة الجنوبية وأمرت بحرق القرى والمحاصيل واعتقال المشتبه بهم (24).

ووصلت المواجهة بين الشيعة والنظام إلى ذُروتِها في الانتفاضة الحاشدة في جنوب العراق التي اندلعت في 3 آذار 1991 فور انتهاء حرب الخليج، وأعقبتها انتفاضة الأكراد في الشمال(25)، وكان التَّمرُّد في الجنوب انتفاضةً شيعيةً عَفويةً بلا قيادةٍ شملت جميع الأطياف السياسية من الإسلاميين واليساريين، لكنَّها كانت تتكوَّن إلى حدٍّ كبيرٍ من شيعةٍ غير مُنتمين سياسياً قاتلُوا بدافع الغضب والكراهية للنظام وليس من أجل أيديولوجية مُعَيَّنةٍ، فاجتاحت الانتفاضة محافظات جنوب بغداد في غضون أيام، ووصف النظام العراقي المُتمرِّدين بالغوغاء والانتفاضة بعنف الغوغاء، وردَّ النظام بوحشية باستخدام الدبابات والمدفعية والمروحيات الحربية لقصف مدنِ الجنوب وأضرحته.

توغَّلت دبَّابات الجيش بقيادة حسين كامل صهر صدَّام في كربلاء رافعةً لافتاتٍ كُتِبَ عليها **لا شيعة بعد اليوم**(26)، كما كان هناك بعضُ الأدلَّة على أنَّ النظام استخدم النابالم في هجماته، وبحسب ابن عمِّ صدَّام حسين، علي حسن المجيد، فقدْ قَتَلَ النظامُ 300 ألف مواطن في حملته التي استمرَّتْ ثلاثة أسابيع لسَحْقِ الانتفاضة (27)، وحتى لو كان الرقم مبالغاً فيه، فإن تقارير شهود عيان تَصِفُ أكواماً من الجثث في شوارع المدينة والطُّرق السريعة، بعد الانتفاضة، وظهرتْ سَبْعُ مقالاتٍ يُعتقَدُ أنَّ صدَّام حسين كتبها في صحيفة حزب البعث الرسمية، الثورة، تُندِّدُ بالمعارضين الشيعة بوصفهم عُملاء إيرانيين وتنتقد شيعة الأهوار بوصفهم أجانب بدائيين من غير العرب فاسدين أخلاقيا ومثيرين للاشمئزاز (28).

أدَّتِ الفظائع التي ارتكبها النظام إلى غضبٍ شيعيٍّ عالميٍّ، فلجأَ حوالي 33000 شيعي

مباشرةً بعد انتفاضة مارس 1991 إلى قوّات الحلفاء في المملكة العربية السعودية، وفَرَّ عددٌ مماثلٌ على الأقل إلى إيران، واستمرَّتِ الهجرة الجماعية للشيعة من العراق منذ الحرب، وخلقت جالياتٍ كبيرةً من الشيعة العراقيين المُنشقِّين في إيران وسوريا وبريطانيا ودول أوروبية أخرى والولايات المتحدة، وزاد العنف الممارسات الانتقامية للنظام ضدَّ الأكراد من الغضب العام، ومنذ مارس 1991 امتدَّتْ معارضةُ النظام إلى الشيعة غير المُسَيَّسين حينها وإلى مجموعة متزايدة من السُّنَّة.

حاول النظام العراقي منذ حرب الخليج اتِّباع مقارباتٍ متعدِّدةً لفرض الإجراءات الأمنية في المنطقة الجنوبية المضطربة، فقد خَصَّ بعضَ شيوخ العشائر بمزايا خاصَّةٍ وسلَّحَهُم ضدَّ السُّكَّان في الجنوب، وعلى مستوى الدعاية تمَّ إصلاح الأضرار التي لَحِقَتْ بالأضرحة وأُعِيدَ فَتْحُها أمام الحجَّاج الأجانب بمن فيهم الحجَّاج من إيران، وفي الوقت نفسه استمرَّ النظام في اضطهاد رجال دينٍ بارزين، واغتيالهم في بعض الأحيان، بمَنْ فيهم أولئك الذين ليس لديهم نشاطٌ سياسيٌّ، وفي عام 1991 تمَّ استجوابُ آية الله العظمى أبو القاسم الخوئي، البالغ من العمر 90 عاماً، وكان أبرزَ مرجعٍ شيعيٍّ، ووُضِعَ رَهْنَ الإقامة الجبرية على الرغم من أنَّه في الواقع لم يكن لديه أيُّ نشاطٍ سياسيٍّ، وفي عام 1994 اغتيلَ نجله محمد تقي الخوئي، واغتيل اثنان من كبار رجال الدين، الغروي والبروجردي في عام 1998، كما نَفَّذَ النظام إجراءاتٍ استباقيةً قاسيةً ضدَّ أيِّ شيعيٍّ يُشتَبَهُ بمعاداته للحكومة، وأَجْبَرَ العائلاتِ الشيعيةَ على مغادرة بغداد، حيث يشكِّلون تهديداً خاصَّاً، ولقطع سُبُلِ اللجوء عن المنشقِّين والهاربين دخلت خُطَّة العمل للأهوار حَيِّزَ التنفيذ الصارم في عام 1992، مع حملةٍ عسكريَّةٍ لإخلاء المنطقة من السُّكَّان إلى جانب الدمار الاقتصادي والبيئي للمنطقة من خلال تجفيف الأهوار، ممَّا اضطرَّ ما يُقدَّرُ بنحو 500 ألف من سُكَّان الأهوار الشيعية إلى الفرار إلى إيران أو إلى أجزاءٍ أخرى من العراق، وقتلتِ القوَّاتُ الحكومية العديد منهم، وأدَّى الضَّررُ البيئي إلى جَعْلِ المنطقة غير صالحة للسكن.

واستمرَّتِ المقاومة المُسلَّحةُ المُتقطِّعةُ للحكومة العراقية في مُدنِ جنوب العراق وريفه، وكان هناك تقاريرٌ أسبوعيةٌ عن المواجهات بين الجماعات الشيعية والقوات شبه العسكرية وهجمات على مبانٍ حكوميةٍ أو مسؤولين، ويتبع ذلك دائماً انتقامٌ من القوَّات الحكومية، وتزايدتْ أنباءُ عمليَّات إحراق القرى والاعتقالات والإعدامات والتهجير القسريِّ منذ عام 1994، ففي 19 شباط 1999 اغْتِيلَ رجلُ الدين الشهيرُ محمد صادق الصدر وولداه على يدِ مسلَّحينَ

في النجف ـ على يدِ النظام على نحوٍ شِبهِ مُؤَكَّدٍ ـ وكان رَدُّ الفعل العنيف من المجتمع الشيعي واسعَ النطاقِ ومُكَثَّفاً ومُستمِرّاً، ممَّا زاد من مستوى العنف بين الشيعة والنظام.

وبرغم أنَّ المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق وحزب الدعوة والأحزاب الإسلامية الأخرى تدَّعي أنَّ لديها نفوذاً سياسياً في المنطقة، فإنَّ الأنشطة المناهضة للنظام في الجنوب لا ترتبط بالضرورة بأيٍّ من الأحزاب التقليدية المعروفة، وتُشيرُ روايات المشاركين والشهود إلى أنَّ المقاومة الحالية تُمارَسُ من قِبَلِ الجماعات المَحَلِّيَّةِ التي تعمل مُستقلَّةً أو ضمن ارتباطاتٍ فضفاضةٍ، وبقيادةٍ مَحَلِّيَّةٍ، وينشأُ التعاون بين مجموعات حرب العصابات هذه من الروابط العائلية والعشائرية والصداقات الشخصية، وليس من خلال إطارٍ تنظيمي.

وفي العقود الثلاثة الماضية انتقلت الدولة العراقية من سياسة التمييز إلى سياسة القمع النشط للشيعة، وقد أثارت السياسات القمعية غضباً شيعياً في الداخل والخارج سيكون من الصعب جداً مواجهته أو احتواؤه، وعَبَّرَ أحد العلمانيين الشيعة عن رأي الكثيرين عندما قال إن النظام أصبح **تهديداً وجودياً** للطائفة، ويشهد جنوب العراق منذ حرب الخليج غَلَياناً نتيجةَ استمرار صراعٍ مُسَلَّحٍ مُنخفضِ الحدَّة بين الجماعات الشيعية المُنشقَّة والقوات الحكومية، ومن غير المُرَجَّحِ أنْ يلينَ موقف الحكومة، وليس هناك أيُّ احتمالٍ لأيِّ حَلٍّ تفاوُضيٍّ، بل الحلُّ الوحيد بالنسبة إلى الشيعة يَكمنُ في إزالة نظام صدَّام حسين، ومن المُستبعَد أنْ يقبلُوا باستمرار وضعهم الحاليِّ بوصفهم طبقةً دنيا في الدولة بمجرد تغيير النظام الحالي في العراق.

الانقسامات والوحدة

في كتاب حنا بطاطو الموسوعي عن العراق، الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق فصلٌ قصير بعنوان «عراقيان، وثلاثة أحزاب»، وهناك الكثير من الحقيقة في ملاحظته الساخرة هذه، فالخلافات بين 12 مليون شيعي في العراق تتعدَّى نقاطَ التوافق، وهذه الاختلافات مَثَلُها مَثَلُ تلك الخاصَّة بالشيعة في أماكن أخرى، هي نتاجٌ للتاريخ السياسي والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، وعلى عكس الوضع في دول مثل لبنان، يجب فحص الصورة الشيعية العراقية من خلال تصريحات الجماعات خارج العراق وتصرفاتها، وكذلك ظروف الجماعات داخله وتصرفاتها، فخلال انتفاضة مارس 1991 حَمَلَ العديد من المُنشقِّين مُلصَقاتٍ لرجال الدين الشيعة، مثل الخميني أو محمد باقر الحكيم، زعيم المجلس الأعلى

للثورة الإسلامية في العراق، مصحوبةً بشعاراتٍ إسلامية (29)، لكنَّ الروايات الشخصية للانتفاضة تشير أيضاً إلى أنَّ مُعظَمَ المشاركين لم يكنْ لديهم ميولٌ أيديولوجية قويةٌ وكان دافعهم فقط معارضة النظام، وبالواقع فإنَّ تلك الجماعات تُلقي باللوم في فشل الانتفاضة على التَّعصُّب الديني للإسلاميين(30).

وقد حشدت حرب الخليج عام 1991 معارضةً شيعيةً للنظام كما لم يحدث من قبل، ونشطت الأحزاب الإسلامية التقليدية واتَّسعت المعارضةُ العلمانيةُ بجميع أشكالها اتِّساعاً كبيراً، ويتَّفقُ كلُّ شيعة العراق على قضية التمييز والحاجة إلى قدرٍ أكبر من المساواة في توزيع السلطة، كما يتَّفقون على مشاكل القمع، وغياب حقوق الإنسان، وأهمية التغيير السياسي الجذري في العراق، وهذا الاعتقاد الأخير ليس مُقتصراً على الشيعة، بل يشترك فيه السُّنَّة، وإن كان أقلَّ شمولية.

إلى جانب هذه القضايا العريضة، تظهر الخلافات الشيعية بشأن طبيعة التغيير وآلياته، وشكل مستقبل العراق، والتوجُّه السياسي للعراق، ويَظهَرُ خَطُّ الصدع الرئيس بين الإسلاميين والعلمانيين، وكما ذكرنا سابقاً فإنَّ لدى العراق تاريخاً عريقاً في الأيديولوجيات القومية العربية واليسارية التي اجتذبت الشيعة من الأربعينيات وحتى السبعينيات، كما أنَّ تَلَقِّي العديد من الشيعة التعليم في الغرب وإقامتهم الطويلة في أوروبا والولايات المتحدة أنتج، فضلاً عن ذلك، تيَّاراً من الشيعة الليبراليين ذوي التوجُّه السياسي الغربي، وبينما يدَّعي الشيعة العلمانيون أنَّهم الأغلبية الصامتة في العراق، تؤكِّد الجماعات الإسلامية أنَّ أفرادها هُمُ المُمثِّلون الحقيقيون للمصالح الشيعية ويتمتّعون بدعم غالبية الشيعة، ولا يمكن التَّحقُّق مِنْ أيٍّ مِنْ هذه الادِّعاءات في ظلِّ الظروف الحالية في العراق.

يجلب الشيعة حتماً تحيُّزاتهم الأيديولوجية إلى المناقشات السياسية ويقدِّمون تفسيراتٍ مختلفةً للمفاهيم الأساسية مثل الديمقراطية والحكومة التمثيلية والحقوق المدنية وحكم الأغلبية، وفي هذا النقاش لا يُوجَدُ مفهومٌ شائكٌ أكثر من الديمقراطية، فسواء في الأحاديث أو الكتابات هناك نقاشاتٌ بشأن الديمقراطية أكثر من أيِّ كلمةٍ أخرى، وتحديداً لدي التَّيَّار الإسلامي الشيعي، وبالنِّسبة إلى العلمانيين، ولاسيَّما اليساريون والليبراليون، فإنَّ تعريف الديمقراطية قريبٌ من النموذج الأوروبي الذي يعكس مجموعةً من المعايير السياسية والثقافية التي تَحكُم معظمَ جوانب الحياة العامة، في حين يتعامل الإسلاميون مع هذا المصطلح بحذر، فقدْ حاولُوا إضفاء الشرعية على هذا المفهوم من خلال الاستشهاد بالمفاهيم الإسلامية للشورى

والبيعة في القرآن والنصوص الإسلامية الأخرى، كما أنَّ الإسلاميين لا يحبِّذون الديمقراطية الغربية وليبراليتها التي تحمل معاني التَّساهُل السياسي والاجتماعي، فَهُمْ يرفضون على وجه الخصوص إمكانيةَ أنْ توفِّرَ الديمقراطيةُ نفسُها أيديولوجيةً سياسيةً بديلةً في وجه الأنظمة الأيديولوجية الأخرى، لذلك فهُمْ تقليدياً أكثر استعداداً للحديث عن **الآليات الديمقراطية**، مثل الانتخابات وسيادة القانون والمساءلة بدلاً من الديمقراطية، ومع ذلك فإنَّ هذا التَّردُّد بشأن الديمقراطية يتبدَّد بين الإسلاميين الشيعة، والمزيد من الشيعة يستخدمون المصطلح دون تمييز.

كانت إحدى نتائج حرب الخليج إنهاء عُزلة الإسلاميين عن التيار العام العراقي، وأصبحت الجماعات الإسلامية الآن مكوِّناً لا غنى عنه للمعارضة العراقية الشاملة، ويحتلُّ المجلسُ الأعلى للثورة الإسلامية في العراق مكانةً بارزة في تحالفات المعارضة، وهو مُنظَّمةٌ جامعةٌ تأسَّست في إيران عام 1980 ويرأسُه السيد محمد باقر الحكيم، حيث انضوى تحت مِظلَّة المؤتمر الوطني العراقي في عام 1992، ودخل في حوارٍ مع الولايات المتحدة على الرغم من اعتماده المادِّيِّ على إيران، فيما عانى حزب الدعوة القديم الذي اتَّخذ مواقفَ أكثر تشدُّداً، من الهشاشة وفَقَدَ قُوَّتَهُ السابقة، لكنَّه الآن أكثر قابليَّةً للتعاون مع جماعات المعارضة العراقية الأخرى ممَّا كان عليه في الفترات السابقة، ومع ذلك يَنظُر حزب الدعوة بعين الريبة إلى الولايات المتحدة ويتجنَّب إجراء محادثاتٍ مع المسؤولين الأمريكيين، وفي إطار عمليَّة التقارب مع المعارضة العراقية، انخرطت الجماعات الإسلامية العراقية في استكشافٍ بعيدِ المدى لمبادئ الديمقراطية، مدفوعةً بحاجتها إلى إجراء حوارٍ مع العراقيين العلمانيين، وربَّما بسبب التحوُّلات التي تحدث في إيران نفسها التي طالما عُدَّتِ النموذجَ الإسلاميَّ الشيعيَّ الأولَ.

وفي وقت مبكر من عام 1989 كان المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق وحزب الدعوة يُجرُون محادثاتٍ مع جماعاتٍ معارضةٍ عراقية أخرى في دمشق، وبحلول كانون الأول (ديسمبر) 1990، وبدافعٍ من غَزْوِ صدَّام حسين للكويت، شُكِّلت مجموعةٌ من 17 حزباً سياسياً (لجنة العمل المشترك) ووقَّعُوا بياناً يُدينُ النظام ويدعو إلى التغيير الديمقراطي في العراق (31)، وكانت لجنة العمل المشترك مُهمَّةً؛ لأنَّها ضمَّتِ المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، وحزب الدعوة، ومنظمة العمل الإسلامي، والجماعات الإسلامية الشيعية الأصغر، وكذلك الحزب الشيوعي العراقي، والبعثيين المُنشقِّين، والقوميين العرب، والاشتراكيين، والجماعات الإسلامية

السُّنِّيَّة الرئيسة، والأحزاب الكردية الرئيسة، وفي عام 1992 انضمَّتْ معظَمُ هذه المجموعات إلى المؤتمر الوطني العراقي، وهو ائتلافٌ معارضٌ ذو قاعدةٍ واسعةٍ، وأيَّدَتِ البرنامج السياسيَّ والبيان الصادر عن المؤتمر، وأعلن البيان الذي وافق عليه جميع رؤساء الأحزاب أنَّ المعارضة تلتزم بـ «... الحكمِ البرلمانيِّ التَّعدُّديِّ... وتحقيق المساواة بين المواطنين، والحفاظ على الحقوق والحُرِّيَّات الديمقراطية، وتوفير الأمن والاستقرار، وترسيخ سيادة القانون، وحقوق الإنسان الأساسية، ولا سيَّما الحقوق المدنية والسياسية، واحترام عقيدة الأمَّة التي يمثِّلها الإسلام (32).

وهناك انقساماتٌ داخل صفوف المعسكر الإسلامي نفسه فضلاً عن الانقسام العلماني الإسلاميِّ، والعديد من هذه الاختلافات شخصيةٌ أكثر من كونها عقائديةً، حيث تتشكَّل الأحزاب خَلْفَ رجال دينٍ أو قادةٍ علمانيين مُعَيَّنين ولا تُغيِّرُ ولاءاتها إلَّا نادراً، وحيث تُوجَدُ اختلافاتٌ عقائديةٌ فإنَّها تدور في كثير من الأحيان حول مفهوم ولاية الفقيه، وهي القاعدة الفقهية التي يطبِّقها الخميني في إيران، والتي يرفضها أو يعترض عليها كثيرٌ من الشيعة المتديِّنين والملتزمين، وفي الواقع لا يتَّفقُ جميع الإسلاميين على الدور القيادي لرجال الدين، ففي حين إنَّ للعلماء وظيفةً إرشاديةً وروحيةً وتوجيهيةً، فإنَّ تولِّيهم القيادةَ في الميدان السياسي بعيدٌ كلَّ البعد عن أنْ يكون موضع إجماع، ويختلف الإسلاميون أيضاً في تصوُّراتهم لإيران، وتسامحهم مع الغرب، وقبولهم للمعايير الديمقراطية، والاستراتيجيات التي يفضلونها لأسلمة المجتمع والدولة، فقدْ أظهر المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، على الرغم من وجوده في إيران، براغماتية في التعامل مع الغرب والولايات المتحدة أكثر من الجماعات الإسلامية الأخرى مثل حزب الدعوة ومنظمة العمل الإسلامي، وتتجلَّى هذه الاختلافات في الدرجة فقط، وفي **فترة النضال** يمكن للجماعات الإسلامية تحقيق قَدْرٍ من التماسك والمشاركة في سبيل تحقيق هدف مشترك.

تنشأ الخلافات بين الشيعة العلمانيين أساساً من خلفيَّاتِهم الأيديولوجية المُتعدِّدة، ويواصل القوميون العرب والبعثيون النظرَ إلى الوضع العراقي ضمن القوالب التقليدية للنضال العربي، حيث يجب على العرب أنْ يناضلُوا من أجل الاستقلال الحقيقي عن القوى الاستعمارية الجديدة مثل الولايات المتحدة، أمَّا الشيوعيون والاشتراكيون الآخرون فهم أكثر تركيزاً على العراق لكنَّهم يتشاركون في عدم ثقتهم بالولايات المتحدة، فأهمِّيَّة القومية العربية بوصفها إيديولوجيةً لحلِّ مشكلات العراق هي موضوع نقاشٍ داخل دوائر المعارضة

العلمانية، وبالمثل فإنَّ إرثَ حزب البعث ودوره في العراق والتسامح مع الأيديولوجية البعثية هي مصدرٌ للتَّوتُّر بين الشيعة من مختلف الأطياف السياسية، ويجادل البعثيون والقوميون بأنَّ صدَّام حسين وليس حزب البعث هو المسؤول عن مأزق العراق، وأنَّ الحزب نفسه تحول إلى مجرد أداةٍ لصدَّام حسين، ويَردُّ علمانيون آخرون بأنَّ نظام صدَّام حسين هو نتاج الأيديولوجية البعثية التي هي في حدِّ ذاتها **فاشيَّةٌ** وشموليَّةٌ، كما أنَّه نتاج الطبيعة الاستبدادية لبنية حزب البعث (33).

لم يقمِ الشيعة العلمانيون بتشكيل منظَّماتهم الخاصة، على عكس الإسلاميين، ولم يظهر أيُّ حزبٍ شيعيٍّ على غِرار حركة أمل اللبنانية، ومع ذلك فإنَّ الشيعة يُهيمِنون عدديَّاً على جميع المُنظَّمات السياسية العراقية غير العرقية (مثل الأحزاب الكردية أو التركمانية أو الآشورية)، فعلى سبيل المثال، يُطلَقُ على **الوفاق الوطني العراقي**، وهي مجموعةٌ قوميةٌ تضمُّ بعثيين سابقين وبيروقراطيين، وصفٌ عامٌّ في الصحافة الغربية **بالسُّنَّة**، في حين إنَّ العديد من كبار أعضائها في الواقع هم من الشيعة، ويشير هذا الارتباك إلى اتجاهٍ خطيرٍ في الغرب لربطِ العلمانيين بالسُّنَّة والإسلاميين بالشيعة، فإنَّ قدرة الشيعة العلمانيين على إيجاد أرضية أيديولوجية مشتركة مع السُّنَّة هي عاملٌ واعدٌ يمكن أنْ يساعد المجتمع العراقي على الشفاء والتعافي من ويلات عقودٍ من القمع.

يدرك العلمانيون الشيعة، أهمية الجماعات الإسلامية الشيعية في إطار المعارضة العراقية على الرغم من الاختلافات الأيديولوجية، والجانبان مُستعدَّان للتعاون في كفاحهما المشترك ضدَّ النظام العراقي خلال هذه المرحلة على الأقل، كما يُولي السُّنَّة أيضاً أهمية للأحزابَ الإسلامية الشيعية، وتشكل لجنة العمل المشترك قصيرة العمر لعام 1990 والمؤتمر الوطني العراقي (INC) الذي خلفها دليلاً على استعدادِ مُخْتَلَفِ المجموعاتِ لتجاوز خلافاتها مؤقَّتاً في سبيل القضية المشتركة، لكنَّ التَّوتُّرات المتأصِّلةَ في مثل هذا التحالف الواسع والمتباين لا تلبثُ أنْ تبرزَ إلى السطح في نهاية المطاف لتُبدِّد جهود لجنةِ العمل المشترك، ولاحقاً المؤتمر الوطني العراقي، ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أنَّ الصُّدوع والخلافات داخل المجلس الوطني الانتقالي لم تكنْ طائفيةً، بل كانت ناجمةً عن خلافاتٍ شخصيةٍ أو حزبية أو استراتيجية.

شكَّلتْ تلك الأُطُرُ الجامعة المذكورة أعلاه منتدًى مُهمَّاً حيث يمكن للشيعة العراقيين التحدُّث بعضهم مع بعض ومع السُّنَّة، ومن المؤسسات ذات الأهمية المستمرَّة فيما يتعلق بالحوار بين الشيعة والسُّنَّة هي مؤسَّسة الخوئي، وهي مؤسَّسةٌ خيريةٌ وتعليمية أسَّسها آية

الله الراحل الخوئي ومقرُّها حالياً في لندن، ولها فروعٌ في جميع أنحاء العالم، وأصبحت المؤسَّسة نقطة الْتقاءٍ لمناقشة القضايا المُتعلِّقة بالإسلام والديمقراطية، والتقارب السُّنِّيِّ الشيعي، والعلاقات بين العلمانيين والإسلاميين (34)، وتحافظ المؤسَّسة على بُعْدِ آية الله الراحل عن السياسة، لكنَّها تتمسَّك بقوة بالتقاليد الفكرية والثقافية الشيعية وتدافع عن رفاهية الشيعة على أسسٍ إنسانية، وقدْ نجحتْ مؤسَّسة الخوئي في كَسْبِ احترام مجموعةٍ واسعةٍ من المثقفين الشيعة العراقيين وغيرهم من المثقفين العرب من خلال تجنُّبها التَّورُّط في الاضطرابات السياسية ومعالجة القضايا السياسية من وجهة نظرٍ فكريةٍ وبروحٍ تقارُبية.

شيعة العراق وإيران

لطالما جذبت معاقل الشيعة في كربلاء والنجف رجال الدين والطلاب الإيرانيين الذين استقرَّ الكثير منهم في هذه المراكز الحَضَريَّة، وأصبحوا مواطنين عراقيين، وتزوَّجُوا مِنْ أُسَرٍ شيعية عراقية، حيث يرجع العديد من المرجعيات في العراق إلى أصلٍ إيرانيٍّ ويَهتمُّون بالقَدْرِ نفسِه بالشؤون الإيرانية والعراقية، بسبب وضعهم **بوصفهم مراجعَ تقليدٍ** ومرشدين روحيِّين، مارسَتْ هذه الفئة من كبار رجال الدين على وجه الخصوص تأثيراً قوياً على الشيعة العراقيين، من الناحيتين الدينية والسياسية.

الشيعة العراقيون مُعجَبون بثقافة بلاد فارس وبعِلْمِ رجال الدين الإيرانيين، وتحتوي حياة الشيعة في المدن المقدَّسة على عناصر التأثير الشعبي الفارسي مثل المطبخ والحِرَفِ والمفردات، وقدْ منحتْ إيران حقَّ اللجوء لما يقرب من 700000 شيعي عراقي منذ عمليات الترحيل الأولى للعراقيين في عام 1972، وهم يشعرون بالامتنان؛ لأنَّ إيران فتحت حدودها لهم عندما تمَّ ترحيلهم أو اضطهادهم أو إجبارهم على الفرار، ولكنْ هناك أيضاً مَيْلٌ شيعيٌّ عراقيٌّ للنظر إلى الإيرانيين على أنَّهم غير جديرين بالثقة ومُتغطرِسون بلا داعٍ، فالحكايات عن **مكر إيران** مقارنةً بـ **الصراحة العربية** هي جزءٌ من الموروث الشعبي، وعلاوة على ذلك يحتفظ الشيعة العراقيون بموقفٍ من التَّفوُّق الأخلاقي فيعُدُّون أنفسَهم **مختارين** من قِبَلِ الأئمَّة ومُستودَعاً للتشيُّع الحقيقيِّ، والخوف من الهَيمنة الإيرانية هو موضوعٌ ثابتٌ حتى بين الشيعة العراقيين، وقد شهدَتْ تلك المواقف المتضاربة تحوُّلاً مع صعود الحركة الإسلامية في العراق وانقلبت بعد الثورة الإيرانية.

إنَّ الثورة الإيرانية التي حدثت في ذروة المواجهات بين الحركات الإسلامية الشيعية

العراقية والحكومة العراقية وساعدت على تصعيد الصراع، قلبَتْ على نحوٍ دراماتيكي ميزانَ العلاقة بين الإيرانيين والشيعة في العراق، في حين عمل العراق على استضافة عددٍ من رجال الدين الإيرانيين والعائلات التجارية الإيرانية لعقود، أصبحت إيران بعد 1980 الحامية للشيعة الفارِّين من النظام العراقي، ووجدَتِ الدعوةُ والمجلسُ الأعلى للثورة الإسلامية وجماعاتٌ إسلاميةٌ عراقيةٌ أخرى قواعدَ جديدةً في إيران تحت رعاية جمهورية إسلامية، وحلَّتْ قُمْ وطهران محلَّ النجف وكربلاء بوصفها مراكزَ دينيةً للطلاب من جميع أنحاء العالم العربي والإسلامي، وأعطَتِ الثورة الإسلامية في إيران دفعةً مؤقَّتةً للحركات الإسلامية العراقية، وعلى سبيل المثال: ففي مارس 1980 شعرَتْ منظمةُ العمل الإسلامي بالجرأة الكافية لمحاولة اغتيال نائب رئيس الوزراء طارق عزيز.

وقدَّمت إيران ثلاثة وجوهٍ متباينةٍ: الثورة، والدين، والدولة، ورأى الشيعة العراقيون الوجه الذي يناسب مصالحهم مثل كثيرين آخرين في العالم العربي، بما في ذلك العديد من السُّنَّة، فأُعْجِبَ الشيعة العراقيون بالثورة الإيرانية بوصفها تحدِّياً ناجحاً للاستبداد الذي تدعمه الإمبريالية الغربية، وقدْ أُعْجِبَ الإسلاميون بالثورة الإيرانية والالتزام الديني، بوصفهما إثباتاً على صِحَّة الإسلام والمذهب الشيعي، ومع ذلك كانت إيران الدَّولة تمثِّلُ تحدِّياً؛ لأنَّها وضعَتْ قوميَّتها الفارسية في مواجهة العروبة، وقدْ تغيَّر موقفُ معظم الشيعة العراقيين بشكل أو بآخر تبعاً للوجه الذي تُظهره إيران، وتبعاً لالتقاء مصالح العراقيين أو تباعدها عن مصالح إيران.

وكان آية الله الخميني، الذي عاش في المنفى في النجف منذ عام 1965، يبدو أنه معزولٌ عن الشيعة العراقيين وكان تأثيره أقلَّ بكثيرٍ من تأثير السيد محمد باقر الصدر، ومع ذلك اكتسب الخميني مكانةً بطوليَّةً بين الإسلاميين العراقيين بعد الثورة الإيرانية على الرغم من أنَّ ولاءَهُم العاطفي ظلَّ مع الصدر وازداد بعد إعدامه من قبل النظام في عام 1980.

وقدْ وضعت الحرب العراقية الإيرانية العراقيين أمام خياراتٍ صعبة، فالشيعة العراقيون الذين فرُّوا أو رُحِّلُوا قَسْراً إلى إيران أدانُوا الدولةَ العراقية لشَنِّها الحرب، وكان الشيعة داخل العراق أكثر استعداداً من المتدينين لإدراك الطبيعة القومية للصراع، وقاموا بمساندة دولتهم، ومع ذلك كان الشعورُ السائدُ هو خيبةَ الأمل من حربٍ لم تكن من اختيارهم ولم يكن لديهم سيطرةٌ عليها، في الواقع أدَّتِ الحرب مع إيران إلى تقييد أنشطة الإسلاميين الشيعة في العراق إلى حدٍّ كبير، ويرجع ذلك جزئياً إلى استمرار الاعتقالات والإعدامات والنزعة الوطنية التي خلقتها الحرب، وبعد ذلك انتقلت أنشطةُ حزب الدعوة إلى دُوَلٍ أخرى، بما في ذلك لبنان

والكويت (35)، ولم تَخلُقِ الحرب العراقية الإيرانية أيَّ انشقاقٍ دائمٍ داخل المجتمع الشيعي العراقي برغم آثارها المؤلمةِ على العراقيين عامَّةً، والشيعة على وجه الخصوص، حيث شكَّلُوا الجزء الأكبر من الرُّتَبِ الدنيا في القوَّات المُسَلَّحةِ العراقية.

على النقيض من ذلك، أدَّى اعتماد الجماعات الإسلامية على إيران إلى ردود فعلٍ بين الشيعة العراقيين، حيث يشعر الكثيرون بالاستياء من سيطرة إيران على الحركة الإسلامية واستغلالها لخدمة المصلحة الوطنية الإيرانية، وفضلاً عن ذلك كانت تجارب المَنْفِيِّين العراقيين في إيران في كثيرٍ من الأحيان صعبةً أو سلبيَّةً تماماً، ويشكو كثيرون من أنَّ الإيرانيين يمارسون التَّمييز ضِدَّهم لأنَّهم عربٌ، وأنَّهم يُعَامَلون بازدراءٍ واستعلاءٍ، ويَجِدون صعوبةً في العثور على وظائف أو إنشاء شركات بسبب التمييز البيروقراطي، كما يُحَظِّر القانون الإيراني زواجَ الإيرانيات من رجالٍ عراقيين إلَّا بشروطٍ محدودةٍ للغاية، وعلاوة على ذلك تعرَّضت إيران لانتقادات بسبب ما يَعُدُّه الشيعة داخل العراق إخفاقَ إيران في دعم الانتفاضة العراقية عام 1991 التي أعقبت حرب الخليج، ولأنَّ العديد من الجماعات الإسلامية ليس لديها ملاذٌ آخر، فإنَّها مُجبرةٌ على قبول الوصاية الإيرانية، ومع ذلك حاول عددٌ قليلٌ في السَّنوات الأخيرة فَكَّ ارتباطهم واتِّخاذ خطواتٍ نحو قَدْرٍ من الاستقلالية عن الدولة الإيرانية والمؤسَّسة الدينية، ومنذ حرب الخليج عام 1991 غادر آلافُ العراقيين إيران وانتقلُوا إلى سوريا أو أوروبا، كما نَقَلَتْ عناصرُ قيادةِ الدعوةِ قواعدَها إلى دولٍ عربيةٍ أو أوروبيةٍ أخرى، وبذل المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق جهوداً كبيرةً لكسب تعاطُف الحكومات العربية، ولا سيَّما في المملكة العربية السعودية والكويت، ومن الناحية العملية ما تزال إيران تقدِّم مساعداتٍ ماليةً واستراتيجيةً، كما تستمرُّ الروابطُ الشخصيةُ والروحيةُ بين رجال الدين العراقيين ورجال الدين الإيرانيين في القيامِ بدورٍ مُهمٍّ.

وكان أحدُ التطوراتِ المُهمَّة في السنوات الأخيرة هو الجهودَ التي بذلها بعضُ الإسلاميين الشيعة العراقيين لإصلاح المذهب الشيعي في العراق في مقابل الإيراني، وترى بعض التيارات في الحركة الإسلامية العراقية ضرورة استعادة التشيُّع من إيران وتجريد التشيُّع ممَّا يَعُدُّونه تراكماتٍ **صفويةً** زائدةً عن الحاجة، وهُمْ يَدْعُون إلى العودة إلى شكلٍ أنقى وأكثر عقلانيةً من التشيُّع **العلويِّ** الأكثر ارتباطاً بالتقاليد العراقية، ويُشدِّدون على أهمِّيَّة إعادة النجف وكربلاء إلى الأسبقية في التدريس الديني، وتطوير مرجعية عراقية مَحَلِّيَّة من شأنها وَقْفُ الاندفاع إلى إيران وجَذْبُ الدراسين الشيعة الجدد إلى العراق.

وفي حين إنَّ الشيعة في جميع أنحاء العالم العربي عامَّةً ينظرون إلى إيران الآن بوصفها دولةً أكثر من كونها أيديولوجيا، فإنَّ هذا التقييم الجديد أكثرُ صِلةً بالعراق من أيِّ دولةٍ عربية أخرى، وإنَّ النظرة المثالية التي دفعت الإسلاميين العراقيين إلى إيران بعد الثورة قد تراجعت الآن من خلال الاعتراف بأنَّ السياسات الإيرانية تنشأ من مصالح دولتها الخاصة وليس من أيديولوجية إسلامية خالصة أو دفاعٍ نزيهٍ عن الشيعة، ويدرك الشيعة أيضاً أنَّ الأوضاع في العراق تختلف كثيراً عن تلك السائدة في إيران عشيةَ الثورة الإسلامية، وأخيراً يُقِرُّ الشيعة أيضاً أنَّ العراقَ مجتمعٌ متعدِّدُ الثقافات له مشاكلُ خاصةٌ لا تصلحُ لقيام ثورةٍ إسلاميةٍ، وأنَّ عليهم تَبَنِّي استراتيجياتٍ سياسيةٍ حَذِرَةٍ من أجل تعزيز جاذبيَّتهم.

أمَّا على الجبهة الشيعية غير الإسلامية، فالمسألة الإيرانية أكثر وضوحاً، فعلى الرغم من أنَّ العديد من اليساريين والليبراليين يقدِّرون الثورة الإيرانية على أنَّها انتصارٌ على القَمْعِ والهيمنة الغربية، فلا يوجد أيُّ انجذابٍ روحيٍّ أو عقائديٍّ للنظام الإيراني، وفي الواقع قد يكون هناك نزعةٌ مُستمرَّةٌ لإعادة رَسْمِ إيران بوصفها المنافسَ التاريخيَّ للعروبة وللعراق على وجه الخصوص، وإنَّ كيفيَّةَ التَّوَصُّلِ إلى تسويةٍ مؤقَّتةٍ مع الدولة الإيرانية هي مصدرُ قلقِ العديد من الشيعة العراقيين إلى جانب السُّنَّة، فهناك شعورٌ واحدٌ يتقاسمه الإسلاميون والعلمانيون: فبالمقارنة مع الطبيعة الشمولية للدولة العراقية، فإنَّ معظم الشيعة مُعجَبون بقدرة الدولة الإيرانية على إضفاء الطابع المؤسَّسيِّ، والتسامح مع شكلٍ من أشكال تنوُّع الآراء، والمشاركة في انتخاباتٍ ديمقراطية، وإنْ كان ذلك ضمن معاييرَ مُحدَّدة.

التَّحدِّيات السِّياسيَّة

يفتقر الشيعة في ظل النظام الحالي في العراق، إلى التأثير اللازم على الحكومة المركزية ولا يمتلكون قوةً تفاوضيةً، وعلى الرغم من استمرار المقاومة النشطة للنظام في الجنوب إلَّا أنَّها في مستواها الحالي لا تُمثِّل سوى مصدر إزعاج يمكن للنظام تحمُّله والتحكُّم فيه في الوقت الحالي، ولذلك وبينما قد تجد بغداد نفسها مضطرة للتفاوض مع الأكراد، فلا ضرورة للتفاوض مع الشيعة، ومن غير المرجح أنْ تخضع الحكومة لأيٍّ من مطالبهم، وقد تتصاعد المقاومة الشيعية وتتوسَّعُ، لكنَّها لا يمكن أنْ تُشكِّل تهديداً خطيراً للقوَّة الضاربة الهائلة للنظام من دون دعمٍ خارجيٍّ، كما أنَّ الشيعة في الوقت الحالي لا يملكون رعاةً مقبولين، فالدعمُ الإيرانيُّ لبعض الجماعات الإسلامية الآن أقلُّ ممَّا كان عليه في الثمانينيات، وعلى أيَّة

حال فهو مسؤوليةٌ وليس ميزةً في أعين السُّنَّة ومعظم الشيعة، وكلّ جيران العراق والغرب، كما أنَّ الدول العربية في المنطقة والولايات المتَّحدة مُتردِّدةٌ في تقوية المعارضة الشيعية الداخلية، وفي هذه الأثناء لا الشيعة ولا النظام لديهم أيُّ رغبةٍ في التفاوض بشروطٍ محايدةٍ، والفرصة الوحيدة لتحسين أوضاع الشيعة هي إزالة النظام.

كان من نتائج حرب الخليج ظهورُ معارضةٍ عراقيةٍ واسعةٍ، فالاستياء العامُّ من نظام صدَّام حسين يعني أنَّ المعارضة الشيعية أصبحت مجرَّد مكوِّنٍ في دعوةٍ للتغيير على مستوى الأمة مع أنَّه قد يكون الأكبر، ويميل الشيعة نظراً إلى أعدادهم الكبيرة إلى أنْ يكون لهم أدوارٌ مُهَيمِنةٌ حتى في التجمعات العلمانية، وسوف يجلب أيُّ سيناريو للتغيير تقريباً منافعَ هائلةً للشيعة مقارنة بالوضع الحاليِّ، لكنَّ حَجْمَ مكاسبهم سيعتمد على آليَّة التغيير والخيارات التي يتَّخِذُها الشيعة أنفسُهم، وكما هو موضَّحٌ في هذا الفصل فإنَّ الانقسامات الداخلية والاختلافات السياسية بين الشيعة تعني أنَّه لا يوجد **برنامج شيعي** مُوَحَّدٌ يمكنه تحديد مسار عَمَلٍ مُشتركٍ أو تحديد رؤيةٍ شيعيةٍ واحدةٍ لمستقبل العراق، ونتيجة لذلك فإنَّ الشيعةَ بعيدون عن التوصُّل إلى توافقٍ في الآراء بشأن القضايا التي تشكِّل تحدِّياتٍ خطيرةً سواء في أثناء وجودهم في المعارضة أو في حال تغيير النظام السياسي.

وتقع هذه التحديات ضمن ثلاثة مجالاتٍ واسعةٍ، التحدي الأول هو: هل يجب على الشيعة السَّعيُ من أجل هويةٍ طائفيةٍ مميَّزةٍ أو محاولة الاندماج في المجتمع؟ التحدي الثاني هو: كيف يمكن التقارُبُ مع السُّنَّة، وما هي الضمانات، إن وُجِدَتْ، التي يجب أنْ يقدِّمها الشيعة؟ وكيف ستُنَظَّم العلاقات بين الطائفتين بالنظر إلى شعور الشيعة بالظُّلم والمخاوف من أهل السُّنَّة؟ ثالثاً: كيف سيتعامل الشيعة مع إرث 30 عاماً من الديكتاتورية التي كانوا أحدَ ضحاياها الرَّئيسين؟ تدلُّ الأحداث الدراماتيكية وفشل انتفاضة آذار/مارس 1991 على خطورة هذه التحديات وتأثيرها على تطلُّعات شيعة العراق.

الخيار الأول الذي يجب على الشيعة اتِّخاذه هو التعبير عن مظالمهم ومطالبهم من منظور شيعيٍّ بحتٍ، والضغط من أجل التعويض عن عقودٍ من التمييز والقمع، وهل يجب أنْ يكون القادة الشيعة صوتَ طائفتِهم فقط، كما يفعل القادة الأكراد، أم أنْ يتحدَّثوا نيابةً عن جمهورٍ أوسعَ من العراقيين؟ البديل للأجندة الطائفية هو أنْ يتبنَّى الشيعة موقفاً شاملاً للعراقيين وأنْ يُعَلِّقوا المصالح الخاصة بالشيعة وينادُوا بالمطالب العراقية الشاملة من حقوق الإنسان والمشاركة والتمثيل، فالاختيار بين الخيارين هو مسألةُ نقاشٍ داخل المجتمع

الشيعي خارج العراق، وفي حين إنَّه من المستحيل رَسْمُ خطوطٍ فاصلةٍ صارمةٍ سريعةٍ، تميل الأحزاب الإسلامية عامَّةً إلى التعبير عن برنامج يتمحور حول المصالح الشيعية والدفاع عنها، بينما يفضِّل العلمانيون نظرةً أكثر شموليةً، وهذا لا يعني أنَّ الإسلاميين يتجاهلون مثل هذه المطالب العامة، وفي الواقع كان الإسلاميون الشيعة داخل المعارضة في طليعة المدافعين عن حقوق الإنسان؛ لأنَّ نصيبهم من المعاناة كان كبيراً، وكانوا متعاطفين على وجه الخصوص مع المعاناة الكردية على يد النظام، فالمسألةُ تركيزٌ وإدراكٌ، ويميل الإسلاميون الشيعة إلى التأكيد على انتهاكات حقوق الإنسان ضدَّ الشيعة، واستنكار إقصاء الشيعة من السلطة، والدعوة إلى تمثيل الشيعة ومشاركتهم في النظام السياسي، ويبرِّر الإسلاميون الشيعة هذا التأكيد على أسسٍ متعدِّدة: أولاً: لأنَّهم يعتقدون أنهم يمثِّلون الطائفة ومن ثَمَّ فإنَّ واجبهم الأولَ هو تجاه جمهورهم، ثانياً: لأنَّهم يعتقدون أنَّ الشيعة كانوا أكثر اضطهاداً من المجتمعات الأخرى في العراق، وعلى عكس الأكراد، لم يستفيدوا من وجود مناصرين لهم، وثالثاً: لأنَّ الشيعة هم الأغلبية التي تمَّ حرمانها من حقوق الأغلبية الطبيعية وتتطلب إنصافاً خاصاً. وفي الواقع يتمُّ غالباً التعبير عن اللغة الإسلامية في الديمقراطية والتمثيل على أنَّها دعوةٌ لحكم الأغلبية، من دون تحديد كَوْنِ هذه الأغلبية تُعرَفُ بالانتماء الطائفي أو السياسي، وإنَّ اضطهادَ الدولة المكثَّفَ للشيعة منذ عام 1991 يُعطي طاقةً ومصداقيةً إضافيةً للبرنامج الشيعي، ويقوِّض البديلَ الأكثر ذا القاعدة الأوسع.

ويدرك الشيعة العلمانيون تماماً أنَّ طائفتهم قد هبطتْ إلى الدرجة الثانية في بنية الدولة العراقية وأنَّه على الرغم من العلمانية المزعومة للدولة، فإنَّ فُرَصَهم في المشاركة في البنية السائد محدودةٌ بسبب انتمائِهم للمذهب الشيعي، ومع ذلك يُحجِمُ العلمانيون عن تَبَنِّي منظورٍ شيعيٍّ صريحٍ وهم أكثر ميلاً لاتِّباع نهجٍ شاملٍ يَدمِجُ مطالبهم بمطالب جميع العراقيين؛ لأنَّ وجهات نظرهم السياسية تشترك غالباً في أرضيةٍ مشتركة مع آراء الجماعات غير الشيعية، وعلاوة على ذلك يَعُدُّ العديدُ من الشيعةِ غيرِ الإسلاميين أنَّ سياسات الهوية ضارَّةٌ بالمصالح الشيعية والوحدة الاجتماعية في العراق، وهم يضعون المظلوميَّة الشيعية في سياقِ مُشكلةٍ وطنيةٍ تؤثِّر على جميع قطاعات المجتمع، وهي ناشئةٌ عن البنية الأُحادية للدولة ـ حصريَّتها، ومركزيَّتها، واستبدادها ـ وهم يؤيِّدون أجندةً وطنيةً لتغيير الثقافة السياسية نحو المشاركة والتعددية داخل نظامٍ قائمٍ على الجدارة بدلاً من الانتماء الديني أو القومي، ومع ذلك قد تكون وَصْفَاتُهم هذه مثاليةً وتطرح السؤال بدلاً من الإجابة عليه: فمن أجل تنفيذها تتطلَّب

القبول الناضج سياسياً للتَّعدُّدية والديمقراطية في جميع أنحاء الدولة والمجتمع، وهذا لا يمكن ضمانه.

إنَّ الاختيار بين الاستيعاب والتكامل أو تأكيد الهوية ليس سهلاً، فلكلِّ خيارٍ عيوبُه الخاصة، وكما ذكرنا سابقاً فمن ناحيةٍ أدَّت محاولات الشيعة للاندماج في الستينيات والسبعينيات من خلال الانضمام إلى حزب البعث أو العمل لصالح الدولة إلى تحقيق بعض المكاسب الشخصية وفشلت تماماً في تحويل نظام الدولة الراسخ نحو الاعتراف الأكبر بحقوق الشيعة، ومن ناحية أخرى كلَّما تبنَّى الشيعةُ أجندةً شيعيةً خاصةً، من قِبَلِ الأحزاب الإسلامية عادةً التي تُدافع عَلَناً عن مصالح الطائفة، اتَّهَمَتْهُم الدولة والمجتمع السُّنِّيُّ بالطائفية والانفصالية والعَمَالة للخارج، وقد تمَّ نَبْذُهم بسهولة على هذا الأساس، وقد يساعد الاندماج الذي ينادي به العلمانيون في الحفاظ على الهوية مع مَزْجِ الشيعة بالطوائف الأخرى، لكنَّه يفترض الالتزام بقواعد السلوك الديمقراطي وهويةٍ وطنيةٍ متطوِّرةٍ بقوةٍ تتغلَّب على الاختلافات الدينية والعرقية وتُزيل الشكوك المتبادلة.

وكما هو الحال في البحرين ولبنان، فإنَّ الدعوة حتى إلى نظامٍ ديمقراطيٍّ مُحايدٍ طائفياً في العراق سوف يَصُبُّ في مصلحة الشيعة ممَّا يجعل السُّنَّة يشتبهون في كَونِه **أجندة شيعية** مُقَنَّعَةً، فالقضيةُ الخلافيةُ وغيرُ المحسومة التي تنشأ من الخلافات الطائفية في العراق تتعلَّق بالعلاقة المستقبلية بين الشيعة والسُّنَّة في حال إقامة نظامٍ ديمقراطيٍّ تمثيليٍّ، وعلى الرغم من أنَّ العديد من الشيعة يرفضون هذه المُعْضِلةَ ولا يرونَ فيها مشكلةً؛ لأنَّ الديمقراطية والمساواة التي يدعون إليها تشمل الجميع، لكنَّها تظلُّ مشكلةً أوَّليةً ومن المحتمل أنْ تكون قابلةً للانفجار في العلاقات المستقبلية بين السُّنَّة والشيعة، كما أنَّها كانت مشكلةً أساسيةً مُهِمَّة في فَشَلِ انتفاضة مارس 1991 في الجنوب التي تلقَّتِ الحدَّ الأدنى من الدعم السُّنِّيِّ داخل العراق وأبعدت الولايات المتحدة وحلفائها العرب، فالسُّنَّة الذين هيمَنُوا على السياسة العراقية والقوَّات المسلحة والبيروقراطية على مدى السنوات الـ 75 الماضية، مُتردِّدون في التَّخَلِّي عن وضعهم المُتميِّز، كما يخشى السُّنَّة من أنَّ أيَّة تنازلاتٍ يقدِّمونها ستؤدي إلى ردِّ فعلٍ شيعيٍّ عنيفٍ بحيث يتمُّ تجريدُهم من كلِّ سُلطةٍ وإحالتُهم إلى وَضْعِ الأقلية، وقد يعانون هم بدورهم من التمييز والاضطهاد، فالمشكلة الأكثر إلحاحاً التي تواجِهُ الشيعة هي كيفية تَهْدِئَةِ مَخاوِفِ السُّنَّة وإقناع السُّنَّة بأنَّ التَّحَوُّل الديمقراطي ومشاركة الشيعة لن تؤديَ إلى احتكارٍ شيعيٍّ يمارِسُ التمييز المضادَّ ضِدَّ السُّنَّة.

لقد اختار الشيعة تجاوز هذه القضية بدلاً من مواجهتها وجهاً لوجه، ومن ثَمَّ لمِ يقترحوا أيَّ إجراءاتٍ لبناء الثقة ـ مثل الترتيبات الدستورية، أو توزيع المناصب الإدارية، أو الآليات الانتخابية، كما هو الحال في لبنان ـ يمكن أنْ توفِّرَ ضماناتٍ للسُّنَّة، ولم يَسْعَ المنفِيُّون من الطائفتين الذين يشتركون في معارضة النظام العراقي إلى إجراء حوارٍ بشأنِ هذه القضية الحاسمة التي تواجه مستقبل العراق، ويمكن أنْ يُعزَى تحفُّظُهم إلى موقف الإبقاء على الفتنة نائمة، ويعني من ناحيةٍ رَفْضَ الاعتراف صراحةً بوجود مشكلةٍ، ومن ناحية أخرى القلقَ من أنَّ الحوارَ قد يؤدِّي إلى تفاقُم المشكلة، وفضلاً عن ذلك قد يكون هناك قرارٌ استراتيجيٌّ من كلا الجانبين بأنَّ مثلَ هذه المناقشات ستنتقص من الهدف المشترك المتمثِّل بمواجهة النظام، والذي يجب توجيه جميع الطاقات إليه في الوقت الحالي.

ومع ذلك، فإنَّ الأخطار تنتظرنا، فعلى سبيل المثال هناك وجهة نظرٍ شيعيةٌ ضيِّقةٌ تتحدَّث عن العراق على أنه **بلدنا**، وتدفع بعض الشيعة إلى الحديث عن استعادة العراق، وضمن هذه النظرة السياسية نفسِها يشير القادة الشيعة ولا سيَّما الإسلاميون إلى جمهورهم باسم الشعب، ممَّا يجعل الجزء يمثِّلُ الكُلَّ، ويأملون أنْ تتحوَّل الدولة بسرعة لصالح الشيعة، ويتحدَّث سياسيٌّ عراقي سابق (علماني)، عن ضرورة التحوُّل السريع، ويدعو إلى تغيير تركيبة القوات المُسلَّحة على الفور من خلال فَصْلِ الضُّبَّاطِ السُّنَّة واستبدالهم بالشيعة (36) بغضِّ النظر عن عدالة هذه المطالب، فمن المرجح أنْ يقاومَها المجتمع السُّنِّيُّ بقوة.

ويتجلَّى أحد أوجه الجدل، بشأن الهوية السياسية للعراق ودور الشيعة في الخلافات، في آلية إزالة النظام العراقي الحالي؛ إذْ تمَّ عَرْضُ طريقين للتغيير: الأولى هي الانقلاب الكلاسيكي للقوَّات المُسلَّحة العراقية بقيادة ضُبَّاط الجيش والقوات الجوِّيَّة (السُّنَّة). والثانية هي انتفاضةٌ شعبيةٌ أفضلُ تنظيماً ممَّا كانت عليه في مارس 1991 يُطلقها الشيعة في الجنوب، ويقبل بعض الشيعة الاحتمال (الذي يفضِّله معظم السُّنَّة) بأنَّ التغيير في العراق سيأتي على الأرجح من القوَّات المُسلَّحة أو من حزب البعث وأنَّه سيكون تدريجياً، من دون التحوُّل الدراماتيكي من النظام السُّنِّيِّ المدعوم من قبل حزب البعث والجيش إلى نظامٍ شيعيٍّ تدعمه الجماهير، ويؤمن آخرون ولاسيَّما الشيعة الإسلاميون بضرورة التغيير الثوريِّ الذي تقوده الجماهير الشيعية **الشعب**، الذي يمكنه التعبير بِحُرِّيَّةٍ عن إرادته عندئذٍ فقط، ويصرُّ كلٌّ من المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق وحزب الدعوة بوضوح على تمرُّدٍ شعبيٍّ بدلاً من انقلابٍ عسكريٍّ أو انقلابٍ من داخل النظام يترك مجالاً ضئيلاً لمشاركة الشيعة.

تمسُّ هذه السيناريوهات المختلفة وتيرةَ أيِّ تغييرٍ مستقبليٍّ في العراق.

وعلى طرفَي نقيضٍ من طيفِ المعارضة يطمح السيناريو السُّنِّيُّ المُتَشدِّدُ إلى إحداث تغييراتٍ طفيفةٍ في الوضع الراهن الذي يُبقي على قدرٍ كبيرٍ من السُّلطة بِيَدِ السُّنَّة، بينما يتوقَّع السيناريو الشيعي المضادُّ تغييراً ثورياً للقضاء على الوضع الراهن وتقوية المصالح الشيعية، وهكذا وفي حين حاول ضُبَّاط الجيش السُّنَّة تدبير العديد من المؤامرات الانقلابية منذ عام 1988، انضمَّ عددٌ قليل نسبياً إلى جماعات المعارضة التي يَعُدُّونها شيعيةً بأغلبيتها الساحقة، كما أدَّى غياب الإجماع الشيعي السُّنِّيِّ إلى إضعاف كلا الجانبين، وما لم تكن هناك اتفاقيات مسبقةٌ وتنازلاتٌ متبادلةٌ، فإنَّ احتمالية الخلاف في المستقبل ستزداد.

ومن المشاكل التي تواجه الشيعة كيفيةُ التعامل مع إرث 30 عاماً من الديكتاتورية التي ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بحزب البعث، هذه القضية سيواجهها جميع العراقيين، لكنَّها ستكون حادَّةً بالنسبة للشيعة على نحوٍ مخصوصٍ، بسبب حَجْمِ الاضطهاد الذي عانَوا منه، والذي يماثل الاضطهاد الذي تعرَّض له الأكراد، فقدْ بَلَغَ عددُ المُرَحَّلين واللاجئين من الشيعة وحدهم مئات الآلاف، وجُرِّد العديد منهم من الجنسية والممتلكات والأصول، كما قُتِلَ الآلاف من الشيعة على يد النظام تاركين خلفهم الأيتام والأرامل الذين يمثِّلون مشكلةً اجتماعيةً باقيةً، وقدِ استولى النظام العراقيُّ على مؤسَّسات الشيعة وأوقافهم وتراثهم أو دمَّرها، فما هو نوع التعويض الذي سيقبله الشيعة إذا أصبحوا شريكاً مساوياً أو مهيمناً في هيكل السلطة في عراق المستقبل؟ يُنظر إلى العقود الثلاثة من النظام، سواءٌ أكان ذلك خطَأً أم صواباً، على أنَّها مرتبطةٌ بحزب البعث والعشائر السُّنِّيَّة التي دعمت الحكومة المركزية لفترة طويلة، ولم يكنْ هناك خلال الانتفاضة، انتقامٌ شاملٌ ضدَّ البعثيين، ولكن كانت هناك العديد من حوادث الانتقام الفردية ضدَّ المسؤولين الحكوميين، ولا يطالب القادة السياسيون الشيعة بالعقاب الجماعي للنظام، لكنَّ حزبَ البعث وبعضَ القوَّاتِ العسكرية وشبه العسكرية للنظام قد يكونونَ عُرضةً على الأقل لإدانةٍ سياسيةٍ واجتماعيةٍ وأخلاقيةٍ شديدةٍ، وستكون هناك مطالبُ باتِّخاذ إجراءات سريعة، على أقل تقدير، لمعالجة مظاهر التمييز والتعويض عن الخسائر المادية والمعنوية.

وعلى الرغم من أنَّ السُّنَّة لديهم مخاوفُ حقيقيةٌ، ولا يوجدُ مُبرِّرٌ لمخاوفهم من أنْ يتحدَّث الشيعة بصوتٍ واحدٍ في المستقبل ويتشاركوا في أهدافٍ مشتركةٍ، بل من المرجح في الواقع أنْ يكون المشهدُ السياسيُّ للمجتمعِ الشيعيِّ، المُنقسِم للغاية فعليَّاً، أكثرُ انقساماً في نظامٍ

ديمقراطيٍّ مفتوحٍ منْ حالِهِ في ظلِّ نظامٍ قمعيٍّ، وفي الوقت الحاضر تتركَّز القيادة الشيعية على وجه التحديد في الأحزاب الإسلامية، إلا أنَّه قد تتطوَّر قيادةٌ شيعيةٌ علمانيةٌ في الوقت المناسب، كما حَدَثَ في لبنان مع حركة أمل، ومن المرجَّح أن تتنافسَ مع الإسلاميين الشيعة على دَعْمِ الطائفة الشيعية وتصويتها، وإذا حقَّق الشيعةُ بعضَ المكاسب وأحرزُوا تقدُّماً في بيئةٍ مُتسامحةٍ سياسيَّاً فقد يتضاءل الضغط الذي يُبلوِر الهوية الطائفية، ومن المرجح أنْ تدور الاختلافات حول الأيديولوجيا والسياسات المحلِّيَّة والإقليمية كما هي حول المُعتَقَد الطائفيِّ، كما نرى الآن في الكويت ولبنان، وقد تؤدِّي المزيد من الحرية السياسية إلى تحالفاتٍ بين الإسلاميين الشيعة والإسلاميين السُّنَّة من أجل أجندةٍ اجتماعيةٍ وتشريعيةٍ مشتركةٍ، وسوف يتجمَّع القوميون العرب لمواجهة أيِّ توجُّهاتٍ نحو السياسات العراقية الانعزالية فالاختلافات الطائفية بالنسبة إليهم أقلَّ أهمِّيَّةً من السياسات الإقليمية والدولية، وسيُسهِم تطويرُ الحركة الليبرالية الوليدة أيضاً في التعاون السياسي عبر الطوائف، وقد يظهر بوصفه قوةً موازنة قويَّةً للبرنامج الإسلامي.

وفي المقابل فإنَّ التغييرَ المحدودَ في النظام السياسيِّ الذي يتجاهل المطالبَ الشيعيةَ، ويُديمُ التمييزَ ويؤكِّدُ الهَيْمَنَة السُّنِّيَّة، سيؤدِّي إلى زيادة الاستقطاب في المجتمع، والتُّطرُّف السياسي، وتقويةِ الأحزاب الإسلامية بوصفها المُمَثِّل الحقيقيَّ الوحيدَ لمصالح الشيعة، كما ستتمُّ إدانةُ العلمانيين الشيعة بوصفهم غيرَ مُهتمِّينَ وغيرَ مُبالين بمخاوف الشيعة، ولأنَّ الشيعة قد أصبحوا متطرِّفين بالفعل خلال 30 عاماً من حُكْمِ البعث القَمْعِيِّ، بما في ذلك الوحشيَّة العسكرية منذ مارس 1991، فمِنْ غيرِ المُرجَّح أنْ يظلَّ الشيعة سلبيِّين إذا حاول نظامٌ جديدٌ ضعيفٌ الحفاظ على الوضع الراهن، ومِنَ المُرجَّح أنْ تتصاعدَ احتمالاتُ اندلاع أعمالِ عنفٍ ممَّا يضع المعارضين الشيعة في مواجهة الحكومة المركزية في تصعيد المواجهات، وفي مثل هذا المناخ الاستقطابيِّ، قد تسعى الأطرافُ المتصارعةُ إلى الحصول على دَعْمٍ خارجيٍّ، وسيكون للمصالح الأجنبية نوافذُ واسعةٌ للتَّدخُّل في الشؤون الداخلية للعراق.

هوامش الفصل الخامس:

1. إجمالي عدد السكان حسب التعداد الحكومي لعام 1997. لا يوجد رقم منفصل للشيعة.

2. Ghassan Atiyyah, Al-Irag: Nashat Dawla (Iraq 1908-1921: The Emer gence of a State) (London: Laam Ltd., 1988), p. 406.

3. تُوِّجَ الأمير فيصل بن حسين ابن شريف مكة ملكاً على العراق في آب/أغسطس 1921. وانضم العراق إلى عصبة الأمم في 3 تشرين الأول/أكتوبر 1932.

Sec Stephen Hemsley Longrige, Iraq, 1900–1950: A Political Social and Economic History (London: Oxford University Press, 1956), p. 187.

4. Ibid., pp. 264, 331-333.

5. انظر: Yitzhak Nakash, The Shies of Irag (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1994), pp. 25-42.

ومع ذلك، يذكر موجان مؤمن أنَّ جنوب العراق، باستثناء البصرة، كان شيعياً في القرن العاشر. انظر Moojan Momen, An Introduction to Shi Islam (New Haven, CT: Yale University Press, 1985), p. 83.

6. Momen, op. cit., p. 84.

7. يقدم كتاب Ali al-Wardi, Lamahat Ijtima'ya Min Tarikh al-Iraq al-Hadith (Social As pects of Iraqi Modern History), (Baghdad, 1974) نظرة متعمقة للانقسام في حياة الشيعة بين الريف والمدينة في مطلع القرن.

8. Hanna Batatu, The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Irag (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1978), p. 49.

9. Majid Khadduri, Republican Iraq (Oxford: Oxford University Press, 1969), Pp. 234-236.

10. تم سرد الرواية الكلاسيكية للصراع الإمبراطوري في العراق في:

S. H. Longrigg's Four Centures of Modern Iraq (Beirut: Librarie du Liban, 1968).

11. Atiyyah, op. cit., p. 355.

12. لمناقشة دور العلماء في ثورة 1920، انظر Nakash, op. cit., pp. 66–72.

13. Text of memorandum cited in Abdul Karim al-Uzri, «Mushkilat al-Hukm fil Iraq» (The Problem of Governance in Iraq). London 1991.

14. Batatu, op. cit., table 7-4.

15 ـ المرجع نفسه، الجداول 55-1 و58-1 و58-2 وأ ـ 19. هناك اقتراحات بأن الإنهاء المفاجئ لنظام البعث الأول من قبل الجنرال السُّنِّيِّ القوي عبد السلام عارف تم تنفيذه بسبب الخوف من الهيمنة الشيعية. ومع ذلك، كان نظام البعث الأول دمويًّاً وغير كُفْءٍ على حدٍ سواء، وانصرف غير مأسوف عليه.

16. على العكس من ذلك، تمت تغذية الدعوات الوطنية العراقي من خلال التذرع بماضي العراق القديم قبل الإسلام، والذي تم تصويره على أنه التراث الثقافي لجميع العرب. انظر:

Amatzia Baram, Culture. History and Ideology in the formation of Bathis Irag, 1968-1989 (New York: St. Martin's Press, 1991).

17. محمد سعيد الصحاف وزير خارجية العراق، وسعدون حمادي، رئيس مجلس الأمة، كلاهما من الشيعة. ومع ذلك، ليس له أي سلطة حقيقية أو دور في صنع القرار السياسي.

18. Joyce Wiley, The Islamic Movement of Tragi Shi's (Boulder, CO: Lynne Ri enner, 1992), Appendix 3.

19. أكد ذلك للمؤلفين أعضاء قدامى في الحزب.

20. Wiley, op. cit., p. 46, ومقابلات المؤلفين مع رجال دين عراقيين في لندن.

21. Ibid., Appendix 3.

22. يقدم Wiley رقم 16 قتيلاً و2000 معتقل (ص 52). من شبه المؤكد أن العديد من المعتقلين قد تم إعدامهم أو ماتوا تحت التعذيب.

23. كان موقف العراقيين في إيران في ذلك الوقت حرجاً، وحصروا جهودهم في الدعاية ضد النظام. لم يكن هناك سوى انشقاقات فردية من القوات المسلحة العراقية إلى إيران، ولا توجد تقارير عن تسلل عراقيين من إيران إلى العراق لتشجيع التمرد بين القوات المسلحة.

24. UN Report on Human Rights in Iraq, UN document E/CN.4/1995/58 February 25, 1994

25. للاطلاع على سرد الأيام الأولى للانتفاضة في الجنوب، انظر:

Kanan Makiya, Gruplity and Silence (New York: WW Norton, 1993).

ويقال إن الانتفاضة اندلعت من قبل جنود وضباط شيعة عادوا مهزومين من الكويت.

26 ـ ذكر أن حسين كامل قد تحدى الإمام الحسين في ضريحه في كربلاء بالقول. «أنا حسين وأنت حسين. لنرى من هو الأقوى». انشق كامل إلى الأردن عام 1995، وعاد إلى العراق عام 1996، وقتله النظام عند عودته. تم جمع المعلومات عن الانتفاضة من قبل المؤلفين من المشاركين وشهود العيان الذين تمت مقابلتهم على مدى عدد من السنوات.

27 ـ ذكره للمؤلفان زعيم كردي حضر اجتماعات مع المجيد في نيسان/أبريل 1991

28. «Madha Hasalfi Awakhir «Am 1990 wa Hadhihi l-Ashhyt min «Am 1991» («What Happened at the end of 1990 and these months of 1991?»), articles appearing in Iraqi Al-Thawra newspaper, April 1991, reprinted in al-Malaff al-Tragi. (London, 1993).

29. مقابلات المؤلفين مع المشاركين. وراجع كذلك:

Akram al-Hakim, Al. Dictatoria wa'l Intifadha (Dictatorship and the Intifadha) (London: Al Rafid, 1998).

30. شهد المؤلفان جدالات مريرة بشأن هذه القضية بين المشاركين في الانتفاضة

31. Al-Hakim, op. cit., Appendix, p. 268.

32 ـ ترجمة المؤلفان لنص البيان العربي الصادر في 31 أكتوبر 1992

33. يتفق الشيوعيون العراقيون مع الإسلاميين في إدانة حزب البعث في العراق. لكنَّ كليهما يتمتع بعلاقات جيدة مع سوريا ذات النظام البعثي. عملت سوريا ملاذاً للقوميين العراقيين والبعثيين والشيوعيين وكذلك الإسلاميين.

34. إن مجلة النور الشهرية لمؤسسة الخوئي مصدر ثمين للطلبة في هذه المواضيع.

35. انظر الفصول الخاصة بالبلد المذكور للاطلاع على ارتباطات حزب الدعوة.

36. مقابلة من قبل المؤلفين في لندن.

الفصل السادس

شيعة البحرين

يُعَدُّ وضعُ الشيعة في البحرين ـ الذين يمثلون غالبية السكان ـ من أسوأ الأوضاع في العالم العربي، وقد تدهور تدهوُراً كبيراً في العقد الماضي، إذْ تُهيمِنُ عائلةٌ سُنِّيَّة حاكمةٌ، آل خليفة، على نظامٍ سياسيٍّ استبداديٍّ يستبعدُ الشيعة من المشاركة في الحياة العامَّة ويمارس ضدَّهم تمييزاً اقتصادياً، إلا أنَّهم أكثرُ حُرِّيَّةً من الشيعة السعوديين (أقلِّيَّة بارزة) في ممارسة شعائرهم في الأماكن العامَّة، وهم لا يخضعون للحملات للوحشية كما هو الحال مع شيعة في العراق، ومع ذلك وبينما سعَوا إلى معالجةِ محنتِهم المتمثِّلة في الإقصاء والتمييز عَبْرَ وسائلَ مشروعةٍ وسلميَّةٍ وديمقراطية، فقد تعرَّضُوا للاضطهاد والقمع وتمَّ دفعهم إلى حالةٍ من اليأس من خلال المزيد من الإجراءات القمعيَّة للأسرة الحاكمة الأقلِّيَّة التي لا تحتمل أيَّ إصلاحٍ ديمقراطيٍّ قد يُخفِّفُ من قبضتها على السلطة والاقتصاد.

ونظراً لكون الشيعة يشكِّلون الأغلبية، فإنَّ أيَّ مطالبَ يقدِّمونها لتحقيق الديمقراطية أو تكافؤ الفرص يُنظَر إليها تلقائياً من قِبَلِ الأوليغاركية الحاكمة على أنها تهديدٌ للنظام القائم، ولا تنوي الحكومة البحرينية تلبيةَ المطالب المشروعة للشيعة (أو الليبراليين السُّنَّة)، ولديها كلُّ ما يبرِّرُ محاولةَ عَزْلِهم، ولم تلقَ محنةُ الشيعةِ البحرينيين، على عكس العراقيين، سوى اهتمامٍ دوليٍّ متواضعٍ، وبعكس العراق تتمتَّع الحكومة البحرينية، وهي الدولة العربية الأخرى الوحيدة ذات الأغلبية الشيعية، بدعمِ جيرانها والقوى العالمية وصداقتهم، بينما تعتمد اعتماداً كبيراً على رعاية المملكة العربية السعودية من أجل البقاء، ونتيجة لذلك فإنَّ الشيعة البحرينيين لديهم عددٌ قليلٌ من المناصرين ويواجهون خصوماً محلِّيِّين وإقليميين أقوياء ممَّا أدى إلى تصاعد العنف.

فعندما طالَبَ الشيعةُ والسُّنَّةُ بإعادة الدستور والبرلمان عام 1992 رَدَّ آلُ خليفة برفضٍ

غيرِ قابلٍ للتفاوض وبسياسةِ قَمْعٍ مُتصاعدٍ للشيعة، ونتيجةً لذلك لجأ الشيعةُ الذين يعانون من الإحباط والقهر إلى مظاهراتٍ غيرِ قانونيةٍ وأحياناً إلى مواجهاتٍ عنيفةٍ وبعض الأعمال الدموية التي استوجبت بدورها المزيدَ من العنف الحكوميِّ، وسعَتِ الأسرةُ الحاكمةُ بنجاحٍ حتى الآن إلى تصوير جميع دعوات الشيعة للإصلاح والديمقراطية والحكومة الدستورية في البلاد على أنها **أجندةٌ شيعيةٌ متطرفةٌ** مُصَمَّمةٌ على زعزعةِ استقرار الجزيرة، ونتيجةً لذلك أصبحت الجزيرة اليوم مسرحاً لانتفاضةٍ شيعيةٍ صغيرةٍ في مواجهة حَمْلةِ قمعٍ حكوميةٍ شديدةٍ، الأمر الذي أدى إلى استقطاب المشاعر الطائفية في الجزيرة، وفي الوقت نفسه تمَّ إسكاتُ معظم العلمانيين والليبراليين من الجانب السُّنِّيِّ.

إنَّ تولِّيَ الشيخ حمد آل خليفة منصبَ أمير البحرين في مارس 1999 قد يمهِّدُ الطريق لبعض التخفيف من الإجراءات الحكومية الصارمة ضدَّ الشيعة والسماح بمزيد من الانفتاح في النظام، فقدْ تمَّ الإفراج مؤخَّراً عن عدة مئاتٍ من السُّجناء السياسيين في ربيع عام 1999، بمَنْ فيهم رجلُ الدين الشيعي البارزُ الشيخ عبد الأمير الجمري، ممَّا يشير إلى استعداد الحكومة لتبنِّي نهجٍ أكثرَ مُهادنةً لمواجهة الصورة السلبية التي خلقَتْها سياساتها في الغرب على الأقل، ومع ذلك فمِنَ السابق لأوانه التُّنبُّؤ بإمكانيَّة حدوثِ تحسُّنٍ قابلٍ للقياس في الواقع.

تخضع حركة المعارضة المتنامية بين الشيعة لقيادة يسيطر عليها رجال الدين، لكنَّ برنامجها السياسيَّ جديرٌ بالملاحظة لإعلانها أهدافاً علمانية، ومع ذلك فقد تعمَّد النظام خَلْقَ حالةِ استقطابٍ بين القوى السياسية في البلاد في محاولةٍ لإنقاذ حُكْمِهِ الشَّخصيِّ على البلاد، والنتيجة هي الإضرار بالآفاق الأطول أجلاً لاستقرار البحرين وازدهارها لأجلِ الجميع، باختصار يبدو أنَّ الإصلاح السياسيَّ في المستقبل سيكون رهينةَ المشكلة الطائفية بالاختيار المُتعمَّد للنظام.

عدد سكان البحرين صغيرٌ إجمالا ويبلغ حوالي 600000 نسمةً يتمركزن تمركُزاً كبيراً على جزيرة صغيرة، وما يقرب من ثلث السكان هم من العمَّال المغتربين غير المواطنين، ومعظمهم من جنوب آسيا، ولكنَّ هناك أيضاً مجموعةً من الدول العربية الأخرى ومجموعة أصغر من المغتربين الغربيين، ويمثل الشيعة حوالي 70 بالمئة من مجموع السكان الأصليين، وهكذا فإنَّ البحرين إلى جانب العراق هي إحدى دولتين عربيَّتين يشكِّل فيهما الشيعة أغلبية مُطلقةً ومع ذلك يتمُّ استبعادهم من السلطة.

يمكن تقسيم الشيعة البحرينيين أنفسهم إلى البحرينيين الأصليِّين (البحارنة) الذين لديهم تاريخٌ قديمٌ جداً ويشكِّلون حوالي 50 بالمئة من إجمالي السكان، والشيعة من أصلٍ إيرانيٍّ (العجم) الذين يمثِّلون حوالي 22 بالمئة من مجموع السكان (تشير مصادر أخرى إلى أنَّ نسبة العجم قد لا تزيد عن 10 في المئة من إجمالي السكان)، كما تختلف المواقف الاجتماعية للمجموعتين الشيعيتين، فالشيعة من أصل إيراني مُمَثَّلون جيداً في المهن ويبقون بوضوحٍ بعيداً عن السياسة؛ إذْ يرى أبناءُ العائلات الشيعية الإيرانية أنَّ سكنهم الدائم في البحرين يعتمد على تسامُح الأسرة الحاكمة التي يتَّكلون عليها تماماً، ونتيجة لذلك فَهُمْ يدعمون النُّخبة الحاكمة دعماً كاملاً.

وعلى عكس المدن الجديدة الأخرى في الخليج التي وُلِدَتْ نتيجة الثروة النفطية في القرن العشرين، فإنَّ البحرين هي في الواقع مَقَرُّ إحدى أقدم الحضارات في الشرق الأوسط القديم، دلمون، والتي كانت معاصرةً لحضارات السَّند القديمة في موهينجو دارو وهارابا في الألفية الثانية قبل الميلاد، ثمَّ تحوَّلت البحرين إلى الإسلام في وقتٍ مبكرٍ جداً من فترة الفتوحات الإسلامية لشبه الجزيرة العربية، ولكنْ منذ العصور الإسلامية المبكرة كان لديها مجتمعٌ شيعيٌّ كبيرٌ، وكانت هذه الجماعة في البداية تحت سيطرة الطائفة الشيعية الإسماعيلية المتطرِّفة آنذاك والتي شكَّلت تهديداً كبيراً على الدول السُّنِّيَّة في المنطقة لقرونٍ عديدةٍ (1).

وقد ظهرت في الخليج بحلول القرن الحادي عشر أعدادٌ كبيرةٌ من أتباع المذهب الشيعي السائد (الاثني عشرية) في مكان وجود الطوائف الشيعية الإسماعيلية، والذين ربَّما تحوَّلوا في مواجهة الانهيار العام للفاطميين/الإسماعيلية (2)، وتمَّ تنشيط شيعة البحرين وتقويتهم من خلال تبنِّي إيران للمذهب الشيعي بوصفه ديناً للدولة في عام 1500، تَلَتْها فترةٌ من السيطرة الإيرانية على البحرين ابتداءً من عام 1602 والتي مكَّنتِ الشيعة من إنشاء مراكز للدراسة (3)، وكانت البحرين في الواقع أحدَ مراكز التشيُّع في العالم العربي في ذلك الوقت إلى جانب جبل عامل في لبنان والكوفة والنجف في العراق، وساعدت كلُّ هذه المراكز العربية في إمداد الدولة الصفوية الشيعية الجديدة في إيران برجال الدين المتعلمين، فقدْ كانت بحاجة إلى مرشدين في العقيدة الشيعية من أجل نشرها في جميع أنحاء البلاد، حتى أنَّ الشاه الصفوي الأول قام مع رجال الدين في النجف والبحرين بمراجعة الفتاوى الدينية المبكرة للتأكد من صحَّتها من الناحية الدينية، وعُرِفَتِ البحرين أيضاً بالجزيرة المزدهرة بسبب تجارة اللؤلؤ والزراعة التي تعتمد على مصادر جيدة للمياه العذبة (4).

وانقلبت السيطرة الشيعية على البحرين عام 1782 بغزوِ الجزيرة من قِبَلِ قبيلةِ آلِ خليفة التي انطلقت من دولة قطر المجاورة قبالة الساحل الشرقي للبحرين، وبعد ذلك قُتِلَ أو طُرِدَ معظمُ الشيعة من الساحل الشرقي للبحرين ـ حتى الآن الساحل الشرقي سُنِّيٌّ بالكامل باستثناء بلدة سترة ـ وانسحب معظم الشيعة إلى شمال الجزيرة وغربها ـ معاقل الشيعة الرئيسة اليوم ـ وفي عشرينيات القرن التاسع عشر دعا آل خليفة أيضاً قبائل الدواسر في المملكة العربية السعودية للمساعدة في تهجير الشيعة عن طريق إرسال قوَّاتٍ للهبوط على الجانب الغربي من الجزيرة، ونتيجةً لذلك فَقَدَ الشيعةُ المزيدَ من الأراضي وتمَّ مَنْحُ الدواسر امتيازاتٍ خاصةً مقابل المساعدة في تغيير التوازن الطائفي في البحرين، وتمَّ تقليصُ ما مجموعه 313 قريةً شيعية كانت موجودة في وقتِ غَزْوِ آل خليفة إلى 50 اليوم، ويعلِّق بعضُ الشيعة بأنَّ عقليَّةَ الأقلية السُّنِّيَّة الحاكمة ما تزال تتطلَّب علاقة تبعيَّةٍ للمملكة العربية السعودية المجاورة واستيراد السُّنَّة من الخارج لإضعاف القوة الديموغرافية للشيعة.

وهكذا وضع آل خليفة حدَّاً لازدهار الثقافة الشيعية في البحرين، وأدَّى هذا التطوُّر إلى استنزافٍ تدريجيٍّ لمكانة الطائفة الشيعية، حيث تمَّ جَلْبُ العرب السُّنَّة من أجزاء أخرى من شبه الجزيرة العربية وسرعان ما شكلوا سكان المدن بما في ذلك الطبقة الحاكمة والجيش والعديد من التجار، فيما انحدر الشيعة للعيش في القرى، وهناك فقدوا تدريجياً مُلكيَّةَ الأرض من خلال نظام الضرائب الباهظة وعمليَّات الابتزاز الأخرى وتمَّ تحويلُهم إلى زراعة بساتين النخيل بوصفهم فلَّاحين لدى سادتهم الإقطاعيين السُّنَّة. (5)

وبحسب الروايات الشيعية عن الفترة الإقطاعية، فقد كَسَرَتِ انتفاضةٌ شيعيةٌ عام 1928 عبودية الطائفة الشيعية لنظامٍ كان يُلزم أفرادها بالعمل لآل خليفة من دون تعويضٍ في حالة أشبه بالقنانة ومن دون أيِّ حقوقٍ لعرض مظالمهم على القضاء، ويكشف لقبُ **الفاتح** الذي اتَّخذه الحاكم كثيراً عن طبيعة غَزْوِ آل خليفة، وهو مصطلحٌ يُستخدَمُ للإشارة إلى غَزْوِ الشعوب غيرِ المُسلمة، ممَّا يعني ضِمناً جوازَ سَفْكِ دمِ الشيعة ومصادرةَ أراضيهم(6)، ويميل الشيعة في البحرين بدورهم إلى النظر إلى آل خليفة حتى يومنا هذا على أنَّهم غُزاةٌ ومُضطَهِدُون من السُّنَّة، ولم تفعلِ الأحداث الحديثة الكثير لتغيير هذه العقلية، ويشير السُّنَّة في كثيرٍ من الأحيان إلى الشيعة بوصفهم هلائيل، أو **المتاع**.

من حيث الترتيبُ السياسي والاجتماعي في البحرين، يحتلُّ الشيعة المرتبة الأخيرة: فتحصل الأسرة الحاكمة على أعلى منصبٍ، تليها المجموعاتُ القَبَلِيَّةُ (السُّنِّيَّة)، والتُّجَّار (ومن

بينهم الشيعة مُمَثَّلونَ تمثيلاً متواضعاً)، والتكنوقراط، والشيعة الإيرانيون، وأخيراً الشيعة البحرينيون الأصليون(7)، ويتمّ ترسيخ التمييز بسهولة من خلال حقيقة أنَّه حتى اليوم يمكن التَّعرُّف على معظم الشيعة البحرينيين بسهولة من أسمائهم وقُراهم الأصلية وأحياناً حتى من لهجتهم.

يتمتع الشيعة بحياةٍ اجتماعيةٍ منعزلةٍ إلى حدٍّ كبيرٍ عن السُّنَّة على الرغم من وجودِ بعضِ الاختلاطِ بين الطبقاتِ المِهَنِيَّة وحتى الزواجِ المختلَطِ العرضيِّ قَبْلَ بَدْءِ الاضطرابات في عام 1994.

إنَّ مركزَ الحياة السياسية والاجتماعية الشيعية هو المأتمُ، وهو مكانُ اجتماعٍ مشابهٌ لحسينيَّات الشيعة في العراق والسعودية والكويت، وتقوم هذه المراكز بتدريس تاريخ الشيعة وعاداتهم وتقاليدهم للسكان وهي مراكز للطقوس والاحتفالات والعروض المسرحية والتجمعات الطائفية، وهي اليوم أيضاً مراكزُ التحريض والمظاهرات السياسية التي تنشأ عادةً من الاحتفالات الدينية أو الجنازات.

لقد شكَّل وصولُ البريطانيين نقطةَ تحوُّلٍ مُهمَّةً في مكانة الطائفة الشيعية، حيث سعى الحكم البريطاني إلى وضع حدٍّ لاضطهاد الشيعة وقتلهم في الجزيرة وتحسين فُرصهم في الالتحاق بالخدمة المدنية، وعلى الرغم من وضعهم الاجتماعيِّ المُتَدَنِّي، فإنَّ الشيعة في ظِلِّ الحكم البريطاني في الثلاثينيات حقَّقوا خطواتٍ اجتماعيةً كبيرةً، ولا سيَّما من خلال إدراكهم أنَّ التعليم أمرٌ حيويٌّ لوضعهم المستقبليِّ في المجتمع، فمستوى معرفة القراءة والكتابة في البحرين عامَّةً من أعلى المستويات في العالم العربي ـ أكثر من 80 بالمئة ـ مصحوباً بارتفاع مُعَدَّلِ التَّخرُّج من المدرسة الثانوية، ونتيجة لذلك يحتلُّ الشيعةُ من الرجال والنساء مرتبةً عاليةً بين خِرِّيجي المدارس الثانوية والجامعات، وهي الدولة الخليجية الوحيدة تقريباً التي لديها قوةٌ عاملةٌ محلِّيَّةٌ؛ إذْ يمثِّل الشيعة ما يقرب من 90 في المئة من القوَّةِ العاملة، ولا سيَّما أنَّ السُّنَّة ينظرون بازدراء إلى العمل البدنيِّ ويفضِّلون الذهاب إلى الأعمال التجارية أو الإدارة الحكومية، كما يفعل معظم السُّكَّان ذوي الأصل القبليِّ في دول الخليج الأخرى.

ولطالما حافَظَ شيعةُ البحرين على هويةٍ عربيةٍ قويَّةٍ، ولم يكن تعاطُفُهم مع الثورة الإيرانية عندما حدثت إلَّا من حيثُ كونُها علامةً على قوَّةٍ شيعيةٍ جديدةٍ في المنطقة في المقام الأول، ولم يُبْدِ معظمُهم أيَّ رغبةٍ في الارتباط بها سياسياً. وفي الماضي كانت هناك

أيضاً اختلافاتٌ لاهوتيةٌ واضحةٌ بين إيران والبحرين، نابعةٌ من مدرستين شيعيَّتين مختلفتين في الفكر الشرعي: الأخباريون والأصوليون (8)، وفضلاً عن ذلك لم يكن هناك أبداً أيُّ دفءٍ في العلاقة بين الشيعة البحرينيين من أصل إيراني (العجم) والشيعة العرب الأصليين (البحارنة)، فلا يعيش عَجَمٌ في مناطق البحارنة وهناك القليل من حالات الزواج، وفي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي كان الشيعة العرب متعاطفين مع حركة عبد الناصر القومية العربية، العدوِّ اللدود لإيران في ذلك الوقت.

جذور النشاط السياسي الشيعي

يُرجِعُ نشطاءُ الديمقراطيةِ في البحرين بدايةَ الحركة الديمقراطية في البلاد إلى منتصف الثلاثينيات عندما ظهرَتِ المنظماتُ المُؤيِّدةُ للديمقراطية، بما في ذلك ظهور حركة **شباب الأمة**، حيث انضمَّ إليها كلٌّ من الشيعة والسُّنَّة، وكذلك عددٌ قليلٌ من أفراد الأسرة الحاكمة، بما في ذلك وليُّ العهد آنذاك، ودَعَتْ هذه الحركة إلى عدَّةِ أمورٍ منها وضعُ حدٍّ للشرطة السياسية، كما ارتبطت الحركات الديمقراطية بنضالٍ أوسع من أجل التُّحرُّر من الحكم الاستعماري، وهو هدفٌ يتشارك فيه الشيعة والسُّنَّة(9).

وحدثت اضطراباتٌ أخرى بين الشيعة في 1953 إلى 1956 ناجمةٌ عن الإهانات المزعومة للطائفة خلال إحياء ذكرى عاشوراء (10)، ولكنَّ هذه الاضطرابات سرعان ما وجدت في الأيديولوجية الناصرية العروبية التعبير والقضية المشتركة؛ إذْ كانت الأفكار الناصرية قبل كلِّ شيءٍ مناهضةً للمَلَكِيَّة عبر العالم العربي، ومن ثَمَّ وسيلةً مناسبةً للنشاط المناهض لآل خليفة، ولكن في حين تَحَوَّلَ العديدُ من الشيعة إلى الحركات الناصرية بوصفها طريقةً غير طائفية للتعبير عن الرغبة بالتغيير الداخلي، فإنَّ الحركة الناصرية كانت مدعومةً أكثر من قِبَلِ السُّكَّان السُّنَّة، فقدْ تعاوَنَ الشيعة والسُّنَّة في هذه الحركة بلا إيحاءاتٍ طائفيةٍ، وفي الواقع لم يكن الشيعة قد خَلَقُوا جدِّيَّاً حركةَ مقاومةٍ سياسيةٍ حديثةٍ بمُفْردِهِم حتى الثورة الإيرانية.

أدَّتِ المطالب السياسية للشيعة، بدءاً من الاضطرابات العُمَّالية عام 1970 إلى إضعاف مناصِبِهم الوظيفية، وكان الشيعة أيضاً يشكِّلون نسبةً عاليةً من قوَّات الدفاع البحرينية (مجنَّدين، لا ضُبَّاطاً)، ولكنْ تمَّ التَّخلِّي عنهم على نحوٍ مُتَزايدٍ مع ظهور الحركات السياسية الشيعية، وشَهِدَ الاقتصادُ البحرينيُّ انكماشاً كبيراً في الثمانينيات ناجماً عن الانخفاض الحادِّ في أسعار النفط الذي أثَّر كثيراً في مسارِ السياسة البحرينية ـ من 35 دولاراً للبرميل في السبعينيات إلى

6 دولارات (عند تعديله وفقاً للتضخم) ـ حيث انخفضت الإيرادات الحكومية انخفاضاً حادّاً، وكان لابدَّ من تقليص الاستثمارات الكبيرة في مشاريع البنية التحتية ـ المستشفيات، والطرق، والمياه، والهاتف، والكهرباء، والمدارس ـ أو إلغائها، وتمَّ تخفيض القوى العاملة الكبيرة بنسبةٍ تصل إلى 50 بالمئة، والذي تسبب بمعاناة للشيعة، وكانت الحكومة رَبَّ عملٍ رئيساً، وقد طوَّرت كوادرَ بشريةً ضخمةً للتوظيف الكامل وإعادة توزيع الدخل، وتمَّ تقليصُ العديد من الوظائف المكتبية، وتمَّ التَّخلِّي عن الشيعة الذين كانوا يشكِّلون القوَّةَ العاملة الرئيسة في كُبرى الشركات البحرينية مثل شركة نفط البحرين (بابكو) وألمنيوم البحرين (ألبا)، بأعدادٍ كبيرةٍ في محاولةٍ لتقليل النفقات، ولم يَعُدِ التوظيفُ الوطنيُّ الكامل هَدَفاً مُستداماً، ولم يكنْ هناكَ قطاعٌ خاصٌّ مُهمٌّ لتَحَمُّلِ الركود بسبب المُلكيَّة الحكومية شِبهِ الكاملة لكلِّ شيءٍ، ففي الواقع وعلى سبيل المثال: ذَهَبَ 0.2 في المئة من إجمالي 226 مليار دولار من الاستثمار الخاص في العالم في عام 1995 إلى دول مجلس التعاون الخليجي ولم يذهب أيُّ شيءٍ إلى البحرين، وللأسف فَشِلَتِ الحكومة في خَلْقِ ظروفٍ مناسبةٍ للاستثمار الأجنبيِّ المباشر(11).

وتعرَّضت المجتمعات الشيعية خلال السبعينيات، كما هو الحال في أيِّ مكانٍ آخر في الخليج، لضغوطٍ اقتصادية واجتماعية ثقيلةٍ ناجمةٍ عن التَّغيُّر الاجتماعي السريع، وانخفاض عائدات النفط، واتِّساع الفجوات الاقتصادية بين الشيعة والسُّنَّة، ونموِّ العَمَالة المستوردة، ممَّا أدَّى إلى ارتفاع نسبة البطالة بين الشيعة، ومع النُّموِّ السُّكَّانيِّ المرتفع ولا سيَّما بين الشيعة، فإنَّ الوظائف التي كانت قادرةً في يومٍ من الأيام على تأمين عملٍ لمعظم الجيل الأكبر كانت غيرَ كافيةٍ لتأمين عملٍ للجيل الشاب، في الواقع يمكن تقسيم الشيعة اليوم بين قِلَّةٍ من الأغنياء والكثير من الفقراء، فمنهم مَنْ لَدَيْه وظائفُ، وآخرون ليس لديهم وظائفُ، وقدْ تفاقَمَ استياءُ المجتمع الشيعيِّ بسبب تأثير الأيديولوجية الخارجية ـ القومية العربية الراديكالية في المقام الأول القادمة من مصر والعراق وجنوب اليمن ـ ولكنْ أيضاً من قِبَلِ الحركات الماركسية أو الشيوعية التي انجذبَ إليها الشيعة والسُّنَّة على حدٍّ سواء، وبعد عام 1979 قدَّمت إيران مَوْجةً جديدةً من الأيديولوجيا المستوردة إلى البحرين.

ومن الجدير بالذكر أنَّ مكانةَ آل خليفة في المجتمع كانت تتغيَّر أيضاً تغيُّراً جذريّاً في هذه الفترة بالتوازي مع معظم أنظمة دول الخليج الأخرى النفطية، فحكمت هذه العائلات بالتوافق إلى حدٍّ كبيرٍ على أساس الدعم القبليِّ، قَبْلَ اعتمادها على عائدات النفط، وكانت معظم هذه العائلات، بما في ذلك آل خليفة، تعتمد على العائلات التجارية الكبيرة لتقديم

الدعم الماليِّ لها، ومع اكتشاف النفط والتَّدفُّق المفاجئ لعائدات النفط المتزايدة بسرعة في سبعينيات القرن الماضي، تغيَّرَ الوضع الاقتصادي والسياسي لهذه العائلات الحاكمة فأصبحت مستقلَّةً عن دعم التُّجَّار المحلِّيِّين وعن الحاجة إلى الحكم التوافقي، فكانت النتيجةُ مزيداً من الاستبداد، وفي البحرين، كما في أيِّ مكانٍ آخرَ، كان آلُ خليفة أولَ المستفيدين من عائدات النفط فالنفطَ بحُكْمِ تعريفِه مُلْكٌ للعائلة، وثروةُ الدولة كانت لآل خليفة يُوزِّعونَها بسخاءٍ على المواطنين الشاكرين، وفي البحرين اليوم ما تزال كلمة **حكومة** في اللغة الشائعة تشير إلى الأسرة، وتعود مُلكيَّةُ معظم أراضي الجزيرة لعائلة آل خليفة، ولم تكنْ هناك مساءلةٌ مؤسَّسيَّةٌ للعائلة أمام الجمهور منذ 25 عاماً منذ تعليق البرلمان.

ظهر البرلمان المُنتخَبُ في البحرين إلى الوجود نتيجةً للانتخابات البرلمانية لعام 1973 التي أُجرِيَتْ لأوَّل مرةٍ في تاريخ البحرين بعد عامين من الاستقلال، وكان هناك 30 عضواً منتخباً يقابلهم 14 وزيراً مسؤولين أمام الأسرة الحاكمة، وبحلول عام 1975 كان البرلمان يتحدَّى جدِّيّاً امتيازاتِ الأسرة الحاكمة، ويطالب بمزيدٍ من المساءلة الحكومية، ويسعى إلى وضع قيودٍ على قُدرة الأسرة على ممارسة السُّلطة المطلقة، وأصرَّتْ غالبية أعضاء البرلمان على الالتزام الكامل بتطبيق دستور 1973 بما يتضمَّنُه من مجموعةٍ واسعةٍ من حقوقِ الإنسان والحُرِّيَّاتِ المدنيَّة والإجراءات القانونية الواجبة وحماية المواطنين من الإجراءات التَّعسُّفيَّة، وفي خلفيَّةِ السياسة الداخلية البحرينية كان هناك صراعٌ أيديولوجيٌّ حادٌّ عَبْرَ العالم العربي عامَّةً بين القوميين العرب الراديكاليين والأنظمة المحافظة، ومعظمها مَلَكِيَّةٌ، وربَّما كان اهتمام آل خليفة مُنصبَّاً على أنشطة الناصريين أو اليساريين الموالين للبعث في البرلمان أكثر من اهتمامهم بالشيعة، ومع تَصاعُدِ المواجهة السياسية انتهى أيُّ انفراجٍ سياسيٍّ مُحتملٍ بين آل خليفة والمجتمع المدني في عام 1975 عندما رَفَضَ البرلمانُ إصدارَ قانونِ تدابيرِ أمنِ الدولة الذي رَعَاهُ النظام والذي «سمحَ بالاعتقال والسجن لمدَّةٍ تصلُ إلى ثلاث سنواتٍ من دون تُهمةٍ أو محاكمةٍ بسبب **أفعالٍ** أو **تصريحاتٍ** غيرِ مُحدَّدةٍ يمكن تفسيرها على أنَّها تُهدِّدُ الأمن الداخلي أو الخارجي للبلاد»(12)، ولهذا قامت الحكومة بِحَلِّ البرلمان بمرسومٍ وتجاهَلَتِ الأحكام الدستورية التي تقضي بإجراءِ انتخاباتٍ جديدةٍ في غضون شهرين(13)، وهكذا انتهَتْ تجربةُ البحرين القصيرةُ مع حكومةٍ نيابيةٍ برلمانية.

الثورة الإيرانية والحرب الإيرانية العراقية

ربَّما كانت الثورة الإيرانية عام 1979 هي نقطة التحوُّل الرئيسة في موقف الشيعة في البحرين، حيث رأتْ شرائحُ كبيرةٌ من السُّكَّان الشيعة أنَّ ظهورَ سلطةٍ ثوريَّةٍ جديدةٍ في إيران هو قوةٌ من شأنها أنْ تمنحَ ثِقَلاً للتعبير عن مظالم الشيعة في الجزيرة ـ الأمل في ألَّا يكون الشيعة **وحدهم** ومتروكين لمصيرهم في الخليج ـ وظهرتْ مجموعاتٌ شيعيَّةٌ مُتطرِّفةٌ بسرعة كبيرةٍ متأثرةٌ بلا شَكٍّ بإيران مباشرةً أو على نحوٍ غيرِ مباشر، واختارت إيران أولاً محاولةَ تحفيز السكان الشيعة الساكنين بالخطب المتطرفة من قِبَلِ رجال الدين الإيرانيين الذين تمتَّعَتْ كلماتهم عموماً بالاحترام بين غالبية السكان، وتمَّ إرسالُ رجلِ الدين العراقي الإيراني هادي المدرسي (الذي قاد منظَّمة العمل الإسلامي مع شقيقه تقي في وقت سابق في العراق)، إلى البحرين ممثِّلاً شخصيَّاً للخميني، تلاه رجل دينٍ إيرانيٌّ ثانٍ، آية الله صادق روحاني، وخرجت عدَّةُ مظاهراتٍ شيعيةٍ في صيف 1979 نتيجةَ خطب المدرسيِّ، ممَّا أدَّى إلى طَرْدِهِ مع روحاني بعد عدةِ أشهر، وبصرف النظر عن التحريض من قبل رجال الدين هؤلاء فقدْ كان لدى الشيعة البحرينيين أيضاً مظالمُ أخرى ناجمةٌ عن سوء معاملة النظام طويلة الأمد لرجال الدين (14).

وتزامنت هذه الاضطراباتُ الشيعيةُ في البحرين مع اضطراباتٍ شيعية في المملكة العربية السعودية والكويت، ممَّا يعكس العلاقات والمشاعر الوثيقة بين هذه الطوائف الشيعية الثلاث، واحتدمت أجواء عدم الاستقرار بسبب الاضطرابات الأصولية السُّنِّيَّة في المملكة العربية السعودية عندما استولى المنشقُّون السُّنَّة على المسجد الحرام، وكلُّ هذه الأحداث عكست مظالمَ شيعيةً طويلةَ الأمد وعملت على تحفيز توقُّعٍ عامٍّ للتغيير في جميع أنحاء الخليج.

انتقلتْ موجاتُ الاحتجاج والاضطراب إلى مرحلةٍ جديدةٍ من الإرهاب في معظم أنحاء الخليج في عام 1981 حيث بدأت إيران بتحريضٍ أكثرَ مباشرةً على أعمال التخريب، وإنَّ النهجَ الأكثر جرأةً والأكثر ثوريةً الذي اتَّبَعَتْهُ طهران في هذا المنعطف جاءَ نتيجةَ الوقائع القاسية للحرب الإيرانية العراقية أكثر من كونها نتيجةَ الدوافع الأيديولوجية، فعلى الرغم من أنَّ العراق هو الذي بدأ العدوانَ قدَّمَتْ جميعُ الأنظمةِ الخليجيَّةِ الدعمَ الكاملَ وغيرَ المحدودِ لعراق صدَّام حسين طوالَ مدَّة الصراعِ الذي استمرَّ ثماني سنواتٍ، وقدْ عَكَسَ العنفُ

الذي ترعاه إيران في الخليج في المقام الأول تصميماً على تقليص دعمِ دولِ الخليج لصدَّام حسين خلال الحرب أو حتى إنهائه، وليس مجرَّد إظهار لبعض التعاطف الجديد مع الشيعة الخليجيين.

تمَّ إنشاء حركةٍ شيعيةٍ بحرينيةٍ (الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين)، في طهران من قِبَلِ المدرسي الذي كان قد تولَّى في ذلك الوقت أيضاً قِسْمَ الخليج في الإذاعة الإيرانية، وهو صوتٌ رئيسٌ في النفوذ الإيراني على شيعة الخليج، وفي عام 1981 أعلنت حكومة البحرين الكشفَ عن مؤامرةٍ شيعيةٍ موجَّهَةٍ من الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين للإطاحة بالنظام وإقامة **جمهورية إسلامية**، حيث ذكر أنَّ مجموعةً من الشيعة من البحرين وأجزاءٍ أخرى من الخليج قد تمَّ تدريبهم في إيران، وكان من المُقرَّر أنْ تدعمَهم حوَّاماتٌ إيرانية في أثناء المحاولة، وهكذا أصبح دورُ إيران بوصفها مصدراً للأسلحة والتدريب والدعم الأيديولوجي محورياً بالنسبة إلى الجماعات الشيعية الأكثر تطرُّفاً في صراعٍ كان من الصعب على الشيعة تجنُّب الانجرار فيه إلى دوَّامةِ الصراع الإيرانيِّ العراقيِّ الأوسع سواءٌ شاؤُوا ذلك أمْ أبَوا، وكذلك أثَّرت تصرُّفات الشيعة المتطرِّفين مباشرةً في وَضْعِ المُعتدلين الذين بدأ يُنظَرُ إليهم على أنهم طابورٌ خامسٌ مُحتملٌ لإيران، وهكذا فإنَّ شيعةَ البحرين، كما في أيِّ مكانٍ آخر، فشلُوا أساساً في خَلْقِ حركةِ مقاومةٍ سياسية مُستدامَة وفعَّالة ويرجع ذلك جزئياً إلى الخوف من ضَعفِ وَضْعِهِم في مجتمعهم.

كفاح لجنة العريضة

هناك عمليَّتان تَجريان في البحرين اليوم على نحوٍ متزامنٍ ومُتداخلٍ، لكنَّهما منفصلتان، أولاً: هناك مطالباتٌ واسعةٌ بالتَّحرُّر والديمقراطية تَلقى دعماً من جميع السُّكَّان الشيعة تقريباً والليبراليين السُّنَّة. ثانياً: هناك حركةٌ شيعيةٌ لتأمين مكانةٍ عادلةٍ في النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي البحريني، وعلى نحوٍ مأساويٍّ أصبح الشيعةُ القوةَ الافتراضيَّةَ الرئيسةَ وراء المطالبة بالتَّحوُّل الديمقراطي؛ لأنَّ الدولة نجحت في دَقِّ إسفينٍ بين الشيعة والجزء الأكبر من السُّنَّة، وهكذا تمَّ تهميشُ دَعْمِ التحرُّرِ والتحوُّل الديمقراطي بين السُّنَّة.

إنَّ التراجعُ العامُّ للتوترات الإقليمية والعالمية بحلول عام 1992، والمناخ الملائم للديمقراطية، شجَّع الإصلاحيِّين في البحرين على إطلاقِ حملةٍ ديمقراطيةٍ جديدةٍ، حيث قرَّرَ ما يقرب من 14 إصلاحياً ـ غالبيتهم من السُّنَّة ـ تقديمَ عريضةٍ إلى الأمير مع أكثر من

300 توقيعٍ للمطالبة بإعادة البرلمان المُنتخَبِ وإعادة الدستور، وكان أحدُ الاعتبارات الرئيسة هو الحاجةُ إلى تحرير الحكومة وتحديثها و**ترشيدها** وتبسيطها لجعلها أكثرَ استجابةً للتغيير والتنمية الاقتصادية، فعمليّاً بقيَ جميع وزراء الحكومة، باستثناءات قليلةٍ فقط، موجودين في مناصبهم من دون أيِّ مُنازعٍ لخمسةٍ وعشرين عاماً، وكانت أهدافُ العريضة إصلاحيةً ولم تَدْعُ إلى تغيير الأمير أو إزاحة آل خليفة، ولكنَّها دَعَتْ ببساطةٍ إلى العودة نحو النظام السياسي الديمقراطي الذي تمَّ إلغاؤه في عام 1975، وكان المُلْتَمِسون ينظرون إلى الكويت على أنَّها نموذجٌ واعٍ، ولكنَّ الأميرَ رَفَضَ العريضة.

أعاد الإصلاحيون تجميعَ صفوفهم وعادوا في عام 1994 بقيادة الليبراليين العلمانيين السُّنَّة مرَّةً أخرى، وهذه المرة بعريضة تحمل 23000 توقيع، أغلبيتها من الشيعة، ممَّا يعكس هيمنتَهُمُ العدديَّةَ في البلد، وكان من الممكن الحصول على المزيد من التوقيعات، لكنَّ المُلتمِسِينَ لم يرغبُوا في تصعيد المواجهة مع الحكومة بلا داعٍ، وكان العلمانيون فخورين بحقيقة أنَّهم أطلقوا هذه الحركة بلْ جلبُوا رجالَ الدين الشيعةَ ليمنحُوا قيمةً لهذا النهجِ الإصلاحيِّ، وشارك اثنان فقط من رجال الدين الشيعة بنشاطٍ في قيادة حركة العريضة في هذه المرحلة هما: عبد الوهَّاب حسين والشيخ عبد الأمير الجمري، وكان اثنان من رجال الدين السُّنَّة: الشيخ عبد اللطيف المحمود وعيسى الجودار، جزءاً أيضاً ممَّا كان في الأساس حركةً علمانية.

كان رَدُّ فعلِ الحكومة أكثر حدَّةً على العريضة الثانية، حيث داهمَتِ الأجهزة الأمنية العديد من الموقِّعين على العريضة في منازلهم، وفي القرى صادرُوا ممتلكاتهم غالباً، لكنَّ استراتيجية النظام الرئيسة كانت استقطابَ حركة العريضة من خلال تصنيفها على أنَّها شيعيةٌ وإنَّها حركةٌ مُزعزِعَةٌ للاستقرار تُمثِّلُ مناشدةً خاصَّةً من جانب الشيعة، ونتيجةً لذلك أصبح السكان الشيعة مِحوَرَ العقابِ لتقديمهم العريضة، بينما ظلَّ السُّنَّةُ على حالهم إلى حدٍّ كبيرٍ، كأنَّهم يثبتون أنَّ طابعَ الحركة لم يكنْ سوى طابعٍ طائفيٍّ شيعيٍّ ضَيِّقٍ، وسُجِنَ المحامي السُّنِّيُّ المعارضُ البارزُ وزعيمُ حركة العريضة أحمد الشملان، ولكنْ سرعان ما أُطلِقَ سراحُه في محاولة لبناء قضيَّةٍ معاديةٍ للشيعة، (دخل الشملان السجن وخرج مراراً وتكراراً)، وفي حالاتٍ قليلةٍ، اضطرَّ أفرادٌ من عائلات التُّجَّار السُّنَّة البارزين المتعاطفين مع حركة العريضة إلى التراجع عن دعمها؛ لأنَّ عائلاتهم تعرَّضَتْ لمضايقاتٍ خطيرةٍ، وفي المقابل احتُجِزَ الجمري رجلُ الدين الشيعيُّ ذو الشعبية الكبيرة في السجن لمدَّةِ أربع سنواتٍ مع انقطاعٍ قصيرٍ فقط(16)، ويرى الشيعة أنَّ بداية التمييز السياسيِّ الشديد من قِبَلِ النظام ضِدَّهُم يعودُ تاريخه إلى حركة العريضة.

لم تَمُتْ حركةُ العريضة، على الأقل بوصفها حضوراً رمزيّاً، وفي الوقت الحالي ما تزال هناك لجنةُ عريضةٍ شعبيةٌ (لجنة العريضة الشعبية)، والتي تسعى إلى إبقائها على قيد الحياة وقد حصلت على درجةٍ من الاعتراف الدوليّ في الأوساط القانونية والحقوقية، وهي جماعةٌ غيرُ طائفية تتكوَّنُ من تسعةِ أعضاءٍ (خمسة من السُّنَّة وأربعة من الشيعة) ولكنها الآن تتكوَّن من سبعة أعضاء: هشام الشهابي، ومحمد جابر الصباح، وأحمد شملان، وعلي قاسم ربيع، وإبراهيم جمال الدين، وعيسى الجودار، وسعيد العسبول. والسُّنَّة في اللجنة مُستعدُّون للعمل مع الشيعة لأنَّهم يعتقدون أنَّهم يشاركونَهم الأهدافَ الإصلاحيةَ نفسَها وأنَّ مطالبهم واقعيةٌ، وهم يعتقدون أنَّ البلادَ لن **تقع تحت سيطرة الشيعة** حتى مع وجود برلمانٍ مُنتخبٍ، بالنظر إلى كلِّ الاختلافات الطبيعية بين الشيعة، وهم يلومون النظامَ على تشجيعه رجالَ الدين الشيعة في السبعينيات ضدَّ اليساريين الذين كانوا أقوياءَ في ذلك الوقت، ومع ذلك فلجنةُ العريضة مُستقلةٌ تماماً عن حركة المقاومة الدينية الشيعية وليس لها سيطرةٌ على أنشطتها، وتأمل اللجنةُ في أنْ تكسب أهدافُها تدريجياً دعماً أكبر من المجتمع السُّنِّيِّ، الذي يشترك في عدم الرضا عن الظروف الاقتصادية والمأزق السياسي، لكنَّه يتجنَّبُ الانخراط في الحراك خوفاً من مضايقات الحكومة، ومع ذلك فإنَّ توقُّعاتِ اللجنة تبدو غيرَ واقعيَّةٍ على المدى القصير، وتأثيرُها ضعيفٌ.

وتتمسَّك اللجنة بأهداف علمانية غير طائفية ولا تتَّفق مع العنف الذي يمارسه الشباب الشيعة، لكنَّها تعتقد أنَّ النظام لم يتعاملْ مع المشكلة جيّداً وأنَّ الشيعة قد حُوصِرُوا في الزاوية، ويقول السُّنَّة العلمانيون إنَّهم لا ينظرون إلى الشيخ الجمري، الذي استهدفه النظام تحديداً، على أنَّه أصوليٌّ أو مُتَطرِّفٌ ويعتقدون أنَّه مَرِنٌ في الحوار، كما أنَّ العلمانيين السُّنَّة بالمثل لا يرفضون عامَّةً قضيَّةَ الحكومة بشأن تورُّطِ إيران بينما يتَّفقون على أنَّ إيران ساعدت في تحريك الوعاء في الماضي، إلا أنَّهم لا يَرَون العاملَ الإيراني جانباً مُهِمّاً من المشكلة، ويُشَكِّكُ الليبراليون السُّنَّة أيضاً في جِدِّيَّةِ الاتِّهامات الحكومية التي وَجَّهَتْها ضدَّ حركة تحرير البحرين (انظر أدناه) في التورُّط في انقلابٍ خطيرٍ على النظام (17).

النظام مُستاءٌ من لجنة العريضة على وجه الخصوص؛ لأنَّ وجودَها بحدِّ ذاته يدلُّ على أنَّ المظالمَ وطنيةٌ وغيرُ طائفية، وقدْ رفضَ النظامُ باستمرارٍ مجرَّدَ مناقشة العريضة، وعلى الرغم من أنَّ النظام تجنَّب معاقبةَ أعضائها السُّنَّة رسمياً من أجل تصوير القضية على أنَّها صراعٌ طائفيٌّ، فقد عرَّضَتِ العديدَ من السُّنَّة للمضايقات، وشجَّعت الناسَ على وصفِهم **بالتشيُّع** والاعتداءِ على أطفالهم في المدرسة، فالأسرةُ الحاكمة عازمةٌ على ضمان عدم إحياء العريضة.

أنشأ النظام مجلسَ الشورى في عام 1993 في خطوةٍ تحريفيَّةٍ لتجنُّب مسألة استعادة البرلمان المنتخب الذي تمَّ تعيينُ جميع أعضائه الثلاثين (فيما بعد 40) من قبل الأسرة الحاكمة، وبالنسبة إلى مُعظَمِ البحرينيين يُنظر إلى هذا المجلس على أنه خطوةٌ واضحةٌ إلى الوراء عن البرلمان المنتخب لعام 1975 وهو يمثِّلُ إصرارَ النظام المستمرَّ على تجاهُل الدستور الحالي، ويشير العلمانيون الشيعة إلى أنَّ العودة إلى برلمان 1975 هي خطوةٌ مُعتدلةٌ.

لقدْ تألَّفَ برلمان 1975 من 40 عضواً منتخباً مباشرةً فضلاً عن 14 عضواً في مجلس الوزراء، معظمُهم من أفراد الأسرة الحاكمة، ولم يكن مسموحاً بوجود أحزابٍ في البرلمان، ولكنْ كانَتْ هناك فصائلُ، وكان حوالي ثمانية أعضاء يساريين/اشتراكيين، وخمسة أعضاء متديِّنين (بمَنْ فيهم الجمري وأنصاره)، وكانت هناك مجموعةٌ وُسطى من القوميين، معظمهم امتلك دعماً حكوميَّاً، وزيادةٌ عليهم أعضاءُ مجلس الوزراء المُعيَّنون من قبل الحكومة، وفي هذه الحالة كان للحكومة سيطرةٌ كبيرةٌ على ما يجري في البرلمان، ومن وجهة نظر الليبراليين يمكن للنظام بسهولةٍ إعادة فتح تلك الهيئة، ويلاحظ الليبراليون أنَّ هذا الدستور مَيَّزَ البحرين عن العديد من الدول المجاورة التي ليس لها دستور، وفي غضون ذلك ينظرُ معظمُ البحرينيين إلى مجلسِ الشورى الجديد على أنَّه بادرةٌ فارغةٌ مِنَ المضمون، وليس لديه سُلطةٌ تشريعيةٌ أو رقابية، ويُقالُ إنَّ مناقشاتها وجَدْوَلَ أعمالها تمَّتْ كتابتهما بعناية من قبل مكتب رئيس الوزراء أو الأمير، ويعترف السُّنَّةُ المحافظون بضعف مجلس الشورى ولكنهم يقترحون أن يكون وسيلةً للإصلاح التدريجيِّ حيث يتوجَّبُ على النظام أنْ يُعَيِّنَ أعضاءً تمثيليِّين على نطاقٍ أوسعَ أو يسمحَ له بأنْ يكون فيه بعض الأعضاء المنتخبين في المستقبل.

استغلتِ الحكومةُ الأزمةَ مع الشيعة لمناشدة المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى لدعمها ضدَّ العنف (الإرهاب) وطلب الأموال لخلق فرصِ عملٍ، فالمساعدة الواردة من دول الخليج كبيرة.

يبني المتعاطفون السُّنَّة المؤيِّدون للنظام قضيَّتَهم ضدَّ النُّشطاء الشيعة على فكرة أنَّ مظاهراتهم المبكرة في 1994 مثَّلتْ أحداثاً مُدَبَّرةً عمداً، ويزعمون أنَّ الحكومة لديها أدلةٌ على اتصالاتٍ هاتفيةٍ تخصُّ هذه المظاهرات بين قادةٍ من رجال الدين الشيعة في البحرين وعيسى قاسم رجل الدين الشيعي البحريني البارز المقيم في قم آنذاك، ويعترف بعض المتحدثين الموالين للحكومة بأنَّ الحكومة ربما أخطأت في ترحيل النشطاء الشيعة البارزين

بهدف حلِّ المشكلة، ويعتقدون أنَّ الحكومة كانت تستطيع التفاوضَ مع القادة الشيعة، وإيجادَ مناصبَ مناسبةٍ في الحكومة.

بالمقارنة مع الدول البوليسية الاستبدادية فعلياً في العالم العربي مثل العراق، كان النظام البحريني مقيَّداً نسبياً مع قادة المعارضة هؤلاء، الذين كان من الممكن أنْ يُسجَنُوا مدى الحياة أو يُقتَلُوا أو يُعدَمُوا ببساطة، وبدلاً من ذلك تولَّتْ تلك الشخصياتُ ـ ولا سيَّما منصور الجمري (ابن الشيخ الجمري) وعيسى قاسم وعلي سلمان ـ قيادةَ حركةِ حرِّيَّةِ البحرين ضدَّ النظام من لندن، وتشير شخصياتٌ مواليةٌ للحكومة إلى أنَّ الإفراج المبدئيَّ عن الشيخ الجمري بعد المظاهرات المبكرة استغلَّتْهُ حركةُ حرِّيَّةِ البحرين التي استمرَّت بإصدار تصريحاتٍ تحريضيةٍ وتشجيع أنشطة عنيفة مثل حرق الإطارات والسيارات والمنازل، ويذكرون أنَّ العديد من الشيعة أنفسهم قد انزعجوا من العنف، فالبعض احترقت سياراتهم لعدم دعمهم للحركة، وكانت بعض الشعارات الشيعية مُقلقةً للسُّنَّة على وجه الخصوص، مثل **بالعلم والعدد سنحكم البلد**، ورأتِ العائلةُ تهديداً مباشراً أكبرَ لحكمها في شعاراتٍ تدعو إلى **الموت لآل خليفة**، وهو أعنفُ شعارٍ ظهر حتى الآن.

يقرُّ بعضُ السُّنَّة الموالين للحكومة بأنَّ كلّاً من الشيعة والسُّنَّة قد يدعمون الحركة الديمقراطية ولكنَّ **جذورهم الثقافية مختلفةٌ**، ممَّا يخلق مشاكلَ سياسيةً، ويشير هؤلاء السُّنَّة إلى أنَّ الشيعة يتحمَّلون شعوراً بالاضطهاد طويل الأمد على مستوى المجتمع ويريدون دائماً الحكم الذاتي، وهذا هو جدولُ أعمالهم الأساسُ وراء كلِّ حديثٍ عن الديمقراطية، ويقولون إنَّ البرلمان الأخير في السبعينيات أظهرَ خلافاتٍ واسعةً لم يتمَّ التوفيق بينها بسهولة، وتحديداً بين اليساريين والجماعات الدينية، وأدَّى فشلُ الشيعة والليبراليين في التسوية مع النظام ومحاولاتهم مَنْعَ تمرير القوانين الأمنية للنظام إلى إغلاق مجلس النواب، وهكذا استفاد الإسلاميون من هذه الاختلافات، ومن وجهة النظر السُنِّيَّة فإنَّ الكثير من اتِّجاهات الأسلمة الأخيرة تمَّ **استيرادها من الخارج**، ومثالُ ذلك عودةُ فتياتِ الطبقة العليا بعد تلقِّيهِنَّ التعليمَ في الغرب مُرتدياتٍ الحجابَ، ويتوخَّى هؤلاء المتعاطفون مع الحكومة حذراً سياسياً كبيراً يقولون إنَّه يعكس وعيَهُم بهشاشة الدولة البحرينية ومكانتها في وسط الخليج، فهي تعجُّ بالمنافسة الأيديولوجية والمصالح الدولية المتصارعة، بينما يجب أنْ يأتيَ التغيير في نظرهم، تدريجيّاً فقط، فالبحرين، كما يقولون، ليست جاهزةً للبرلمان بعد.

في غضون ذلك، يصف النظام رجال الدين الشيعة بأنهم **أسرى لمدينة قم**، وفي الواقع

فإنَّ خشية النظام من نفوذ قُمْ وإلهام رجال الدين من إيران أقلُّ بكثير مِنْ خشيته من التيارات الديمقراطية في العالم العربي، وقال متعاطفٌ مع النظام في بيانٍ كاشفٍ: إنَّ النظام الكويتي ببرلمانه المنتخب وحواراته المفتوحة وصحافته الحرَّة هو أخطر تهديدٍ للبحرين (18)، ومن ثَمَّ فإنَّ شبح النفوذ الإيراني والتعصُّب الطائفي الشيعي قد تكون غطاءً لما يخشاه النظام البحريني حقاً وهو: دعوةٌ شاملة لتقييد سلطات النظام.

القيادة الشيعية

تُوجَدُ العديد من الحركات السياسية الشيعية، وكلُّها غيرُ قانونيةٍ بموجب القانون البحريني، فالحركة الشيعية المهيمنة هي حركة حرِّيَّة البحرين (BFM)، والمعروفة أيضاً باسم حركة تحرير البحرين، والتي يعيش العديد من قادتها في المنفى الاختياري، وهي معروفةٌ باللغة العربية بين الشيعة باسم حركة البحرين الإسلامية، لكنَّ حركةَ تحرير البحرين تسعى إلى التقليل من شأن أيِّ مَلمحٍ دينيٍّ أو طائفي ليس جزءاً من أجندتها الرسمية، تتمتَّعُ حركة حرِّيَّة البحرين بتعاطُفٍ واسعٍ بين معظمِ الشيعة؛ لأنَّها القوة الوحيدة التي تناضل بجدِّيَّةٍ من أجل حقوق الشيعة، ولها جاذبيةٌ عاطفية واسعة، ويقودها أشخاصٌ مُثَقَّفون يَعرفون كيفية تقديم القضية على المستوى الدولي، ومع ذلك يؤكِّدُ بعضُ الشيعةِ اليساريين أنَّ حركةَ حرِّيَّة البحرين وقيادتَها الدينية جزئياً لا يجب أنْ يكونا الوسيلة الحتمية أو الوحيدة للتحقيق المطالب الشيعية، ويقولون على سبيل المثال: إذا كان الحزبُ الشيوعي بوصفه حزباً أيديولوجيَّاً غيرَ طائفيٍّ سيتناول نفسَ القضايا فقد يحتشد الشيعة حوله مرةً أخرى، إلَّا أنَّه قد تمَّ القضاء على الحزب الشيوعي إلى حدٍّ كبيرٍ، ويعتقد الكثير من الشيعة أنه إذا كان المشهد السياسي ينفتح على الشيعة المعتدلين (ولا يستبعد رجال الدين) فمن السهل أنْ يكسبوا الدعم الذي تتمتَّع به العناصر الأكثر راديكالية حالياً، ويعتقد هؤلاء المعتدلون أنَّ العنفَ الذي تمارسه شرطةُ النظام ضدَّ المجتمع الشيعي الأوسع هو العامل الأساسُ الذي يُسهِم في تنامي قوة المتطرفين، فمَسِيراتُ المواجهة والاشتباكات التي كان عددُها في السابق ربَّما 3 في السَّنَةِ على سبيل المثال، ازدادت وتيرتُها وحجمُها بعد 1994، وأتَتْ لتشملَ من بضعِ مئاتٍ إلى 25000 شخص في أيِّ مكان.

في إطار دورها بوصفها منظّمةً جامعةً تحافظُ حركةُ حرِّيَّة البحرين أيضاً على اتِّصالاتٍ مع الجبهة الوطنية اليسارية غير الطائفية والجبهة الشعبية اللتين تعملان داخل البحرين

وفي المنفى، وقد تجنَّبتِ الحكومة اتِّخاذ إجراءاتٍ صارمةٍ ضدَّ أيٍّ من هاتين المنظَّمتين؛ لأنَّها تفضِّل عدمَ تنفير اليسار أيضاً؛ لكونه على وجه الخصوص لم يَعُدْ يمثِّلُ التهديد الذي كان يمثله في الستينيات والسبعينيات، فالمعاملة القاسية من قِبَلِ الحكومة مُخَصَّصةٌ للإسلاميين الشيعة، ثمَّ للعلمانيين الشيعة، وبعد ذلك فقط للسُّنَّة.

تحترم حركة حرِّيَّة البحرين على وجه الخصوص المفكِّرين الإسلاميين الحداثيين مثل الشيخ راشد الغنوشي (السُّنِّيِّ) أو رجال الدين الحداثيين في إيران، كما أنَّها على اتِّصال بالشيخ مهدي شمس الدين في لبنان رئيس المجلس الشيعي الأعلى في لبنان الذي يهتمُّ برفاهية الشيعة الخليجيين، وقد أعرب شمس الدين عن رغبته في الوساطة بين الشيعة والحكومة البحرينية لكنَّه لم يُمنَحْ أيَّة فرصةٍ للقيام بذلك، وقدِ الْتَقَى مع حركة حرِّيَّة البحرين في لندن لكنَّه قال إنَّه لا يرغبُ في القدوم إلى البحرين ما لم يتمكَّنْ من الحضور بصفةٍ مستقلَّةٍ تماماً، وبحسب ما وَرَدَ علَّق شمسُ الدين بأنَّ التعامُلَ مع عائلة آل سعود في الرياض أسهلُ من التعامل مع آل خليفة في البحرين، وأنَّ التعاملَ مع الشيعة السعوديين أسهلُ من التعامل مع الشيعة البحرينيين (ربما بسبب كونهم أغلبية في البحرين).

داخل البحرين تُعَدُّ مدينةُ المُحَرَّق القديمة شمال المنامة ذات أهميةٍ لحركة حرِّيَّة البحرين؛ لأنَّ نصفَ سكَّانِها من السُّنَّة والنصف الآخر من الشيعة ويتركَّز فيها شيءٌ من التعاون بين الطائفتين، فهي تقريباً رائدةٌ لمثل هذا التعاون؛ لأنَّه إذا لمْ يتمَّ حَثُّ المهنيين السُّنَّة هناك على التعاون، فمن غير المرجَّح أنْ يفعل السُّنَّة ذلك في أيِّ مكانٍ آخر في الجزيرة.

تنقسم قيادة حركة حرِّيَّة البحرين بين قيادة داخلية وخارجية، فالقيادة الداخلية سِرِّيَّةٌ ولا يُعرَف عنها سوى القليل، لكنَّها على الأرجح مُرتبطةٌ بالشيخ عبد الأمير الجمري الذي دَخَلَ السِّجنَ عدَّةَ مرَّاتٍ، وتتمتَّع حركة حرِّيَّة البحرين داخل البحرين بالسيطرة الرئيسة اليومية والعملية على أنشطة المقاومة المجتمعية، ومن المرجَّح أنْ تعملَ القيادة الخارجية دوراً استشارياً وقناةً للمعلومات أكثرَ من كونها مُخَطِّطَ الأنشطة على أرض الواقع في البحرين.

تكتسب قيادة حركة حرِّيَّة البحرين في المنفى أهميةً مع مرور الوقت بقيادة منصور الجمري نجل الشيخ عبد الأمير الجمري وسعيد الشهابي وعدد من الأشخاص الآخرين، ومن الشخصيات المُهمَّة الأخرى في المعارضة الخارجية رجلُ الدين الشيخ علي سلمان الذي تُعَدُّ علاقتُه بحركة حرِّيَّة البحرين غيرَ رسمية، وقد بدأ سلمان حياته المِهنيَّة قارئاً في الاحتفالات

التي تُقامُ في المآتم، وأُرْسِلَ إلى قُمْ لِتَلَقِّي العلوم الدينية من قِبَلِ الطائفة، ومِثْلَ كثيرين غيرِه، تَبَنَّى آراء مُتطرِّفةً في أثناء وجوده هناك، ومع ذلك فقدْ طلبَ من الحكومة السماح له بالعودة إلى البحرين بعد إنهاء تعليمه اللاهوتي، وعند عودته تحوَّل بسرعة إلى السياسة وكان شخصيةً رئيسة في ترتيب الاضطرابات الأولى من قِبَلِ المجتمع الشيعي في عام 1993 ضدَّ عدَّائي الماراثون الدوليين الذين رَكَضُوا في الأحياء الشيعية، ونتيجةً لنشاطه التَّحريضيِّ طردَتْهُ الحكومة ـ كما هو حال الجمري الأصغر ـ وهو يعيش الآن في لندن.

يلاحظ المراقبون السُّنَّة الليبراليون أنَّ هاتين الشخصيَّتين كانتا في البداية لشابين يفتقدان الخبرة والواقعية السياسية، أمَّا اليوم، وعلى الرغم من تعليمه في قُمْ، فقدْ أصبح سلمان أكثر حكمةً من الناحية السياسية في أثناء إقامته في لندن، فقدْ تعلَّمَ اللغة الإنجليزية وأصبح منفتحاً على التفكير السياسي الغربي، واكتسب كلٌّ من الجمري وسلمان فَهْمَاً أكبر للنظام السياسي الدولي والمحلِّيِّ وأفضلَ السُّبلِ لتوجيه الحركة سياسياً، ومن وجهة النظر هذه ربَّما كان من المفيد لحركة حرِّيَّة البحرين طَرْدُ جزءٍ من قيادتها إلى لندن، حيثُ خضعَتْ لبيئةٍ أكثرَ واقعيةً وعمليةً، وفي الواقع يتمثَّل الدورُ الرئيس الذي تقوم به حركة حرِّيَّة البحرين في لندن في لَفْتِ انتباه المجتمع الدولي إلى الوضع البحريني وجَعْلِه أكثر تعاطفاً مع أهداف حركة حرِّيَّة البحرين، وقد حقَّقَتْ بالفعل بعضَ النجاح في هذا المجال (انظر أدناه).

تسعى حركة حرِّيَّة البحرين إلى تحقيق الإجماع بين الشيعة إلى أقصى حدٍّ ممكنٍ وتتجنَّب المواقف السياسية في القضايا الخلافية التي تتجاوز الدعوة لاستعادة الدستور والبرلمان ـ مثل مسألة دور الشريعة (القانون الإسلامي) ـ ولم تُطالبْ حتى بإقصاء الأسرة الحاكمة، برغم أنَّها تسعى إلى فرض قيودٍ دستوريةٍ عليها.

كرَّسَتْ قيادةُ حركةِ حرِّيَّة البحرين في المنفى في لندن اهتماماً كبيراً للنضال الإعلامي والحملة الإعلامية ضدَّ نظام آل خليفة منذ عدة سنوات، وكانت تُصدِرُ نشرةً إخباريةً يوميةً قصيرةً يتمُّ توزيعُها على مجموعةٍ متنوِّعةٍ من المُتَلقِّينَ في كُلٍّ من البحرين وخارجها لإبقاء حقائق النضال بارزةً في أذهان الناس، والنشرة التي يتمُّ توزيعها عن طريق الفاكس وعبر الإنترنت مكتوبةٌ كتابةً رصينةً، وتعرِضُ معلوماتٍ عن أعمال الشغبِ، والأحداث، ووحشية الشرطة، وحالة مختلف المحاكمات، وظروف المسجونين، ولا سيَّما الشيخ عبد الأمير الجمري، وتقدِّمُ معلوماتٍ عن سياسات آل خليفة وتكتيكاتها، وتصريحاتٍ من حركة حرِّيَّة البحرين نفسها عن وجهاتِ نظرِها وسياساتها وأهدافها ونجاحاتها، وتنشرُ التقاريرَ الدولية الأخرى عن

الوضع الذي في صالح قضيتهم، ولا تُهاجِمُ المنظمات أو الشخصيات أو الجماعات الأخرى، ولا تتحدَّث عن إيران.

تعتقد حركةُ حرِّيَّة البحرين أنَّها حقَّقَتْ نجاحاً كبيراً في عام 1997 في الكفاح من أجل إثبات قضيَّتها في الغرب، وفيما يأتي بعض من إنجازاتها:

- أعلن وزيرُ خارجية حزبِ العمال الجديد في المملكة المتحدة أنَّ المعارضة البحرينية **معتدلةٌ** وذاتُ مطالبَ معتدلةٍ.
- صدر تقريرٌ رئيسٌ من 109 صفحاتٍ عن منظَّمةِ هيومن رايتس ووتش ومقرُّها الولايات المتحدة في 24 يوليو/تموز 1997 وَصَفَ انتهاكاتِ حقوق الإنسان في البحرين بأنَّها **واسعة النطاق**، ويتحدَّث التقرير عن «الإنكار الواسع للحقوق المدنية والسياسية مثل حرِّيَّة التعبير، وحرِّيَّة تكوين الجمعيات والتجمُّع، والحق في المشاركة في تسيير الشؤون العامة، مباشرةً أو من خلال ممثِّلين يتمُّ اختيارُهم بحُرِّيَّة... وانتهاكِ الحكومة البحرينية المُمَنْهَج لهذه الحُرِّيَّات الرَّئيسة والحقوق السياسية التي أسهمَتْ في ظروف المواجهة في البحرين اليوم» (19).
- صدور قرارٍ مُهمٍّ وتاريخيٍّ للجنة الفرعية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، في 21 أغسطس 1997 أدانَ حكومةَ البحرين لانتهاكاتها الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك التمييز ضدَّ المجتمع الشيعي.
- أصدر البرلمانُ الأوروبيُّ قراراً تاريخياً آخرَ يطالب الحكومة البحرينية بالإفراج عن المعتقلين السياسيين، وتسهيل عودة المنفيين واتخاذِ الإجراءات القانونية وِفْقَ المعايير الدولية المتعارَفِ عليها، وفتح باب المفاوضات مع قوى المعارضة فوراً، بهدف إجراء المفاوضات، واجراء انتخاباتٍ ديمقراطيةٍ مفتوحةٍ لكلا الجنسين في أقرب فرصة، وعلاوة على ذلك دعا البرلمانُ الدولَ الأعضاءَ في الاتِّحاد الأوروبي إلى الامتناع عن تزويد حكومة البحرين بالسلاح أو الدعم الأمنيِّ (20).

ومن وجهة نظرِ حركةِ حرِّيَّةِ البحرين تعكس هذه الإداناتُ فَشَلَ سياساتِ النظام البحريني التي افترضتْ أنَّ استخدامَ الشيعة كبشَ فداءٍ سيظلُّ لُعبةً رابحةً مع القوى الأوروبية الحذرة، ومثل هذه الانتقادات الحادَّةِ الصادرةِ من أوروبا ولا سيَّما لندن دفعَتْ نظامَ آل خليفة إلى الادِّعاء بأنَّ لندن تسعى الآن لزعزعةِ استقرار الحكومة البحرينية وتتدخَّل في سيادة البحرين.

وتوضح حالةُ الشيعة البحرينيين مرةً أخرى مُشكلةَ خَلْقِ قيادةٍ علمانيةٍ داخل الحركات الشيعية، فقد سيطر رجال الدين على قيادة المعارضة الشيعية منذ الثمانينيات مع انحسار اليسار، ومع ذلك لا تدلُّ القيادة الدينية بالضرورة إلى نَهْجٍ راديكاليٍّ أو مُتشدِّدٍ، وإنَّ الأجندة العلنية الصريحة لحركة حرِّيَّة البحرين علمانيةٌ في أهدافها السياسية وفوق المصلحة الطائفية الضيقة، على الرغم من قيادتها الدينية أساساً، باستثناء الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين في إيران (انظر أدناه)، لا يتحدَّث أيٌّ من رجال الدين عن إيران أو الشريعة أو حتى الإسلام في تصريحاتهم السياسية، ويقال إنَّ الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين التي لديها القليل من الأتباع على الأرض، لديها هدفٌ واضحٌ يتمثَّل في إقامة دولةٍ إسلاميةٍ، وكما هو الحال في البلدان الأخرى يجادل السُّنَّةُ البحرينيون المُتشدِّدون في أنَّ الديمقراطيةَ أجندةٌ شيعيةٌ، ممَّا يجعل من الوصول إلى أيِّ تسويةٍ ديمقراطية أمراً شبهَ مستحيل).

من ناحية ما، من الصعب التَّحدُّث عن **قادةٍ** في الحركة الشيعية نظراً لوجود عددٍ قليلٍ من الشخصيات المسيطرة بوضوحٍ، والشيخ الجمري الذي كان عضواً في برلمان 1974 الذي لم يَدُمْ طويلاً، هو أبرزُ زعيمٍ شيعي في البحرين الآن، لكنَّه حقَّقَ مكانته بوصفه زعيماً رئيساً في السنوات القليلة الماضية وفي ظلِّ غياب شخصياتٍ قياديةٍ أخرى على الجزيرة، كما ارتفعت مكانتُه نتيجةَ ظهوره في حركة العريضة وسَجْنِه، ولأنَّ بقيَّةَ القيادة في لندن، فإنَّ نفوذَها أقلُّ على الأرض ويجب أنْ تلعبَ أوراقَها بعنايةٍ من أجل الحفاظ على نفوذها في الوضع المُتطوِّر على الأرض.

هناك منظَّمةٌ أصغرُ ولكن أكثر تطرُّفاً هي الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين، تمَّ تأسيس الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين من قِبَلِ رجل الدين العراقي/الإيراني هادي المدرسي في عام 1980 (انظر أعلاه)، وهو شخصيةٌ رئيسةٌ يقف وراء قَدْرٍ كبيرٍ من النشاط الثوري العنيف في أوائل الثمانينيات، والذي عَمِلَ من إيران بعد طَرْدِه من البحرين، وقدْ تضرَّرتِ البنية التحتية للجبهة الإسلامية لتحرير البحرين بشدة في حملة الحكومة في 1981 إلى 1982، أمَّا اليوم فالجبهة الإسلامية لتحرير البحرين لديها القليل من الدعم بين كبار رجال الدين البحرينيين، والقليل من الدعم في الشارع، وما تزال قيادتها متمركزةً في إيران، وفي نَظَرِ أحدِ الناشطين السُّنِّيِّين الليبراليين لا تمثِّل الجبهةُ الإسلاميةُ لتحرير البحرين تحدِّياً حقيقياً لحركة حرِّيَّة البحرين، حتى لو تمَّ دمجها في إطار حركةِ حرِّيَّة البحرين الأوسع، وهو ما تقاومُهُ حتى الآن، وفي الواقع تَعُدُّ حركةُ حرِّيَّةِ البحرين نفسَها منظمةً سياسيةً شيعيةً جامعةً ذاتَ سياسةٍ شاملةٍ، وتحتفظ بعلاقات

مع الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين لكنَّها تدَّعي أنها تَجِدُ صعوبةً في التعامل مع هذه المنظمة بسبب عدم وجود أيِّ برنامج سياسيٍّ واضح يُمَكِّنُها من التعاون مع حركة حرِّيَّة البحرين، وبحسب ما وَرَدَ لا تدعو الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين إلى استعادة الدستور، كما تفعل حركة حرِّيَّة البحرين؛ لأنَّها ترى أنَّ الدستورَ **غيرُ مكتملٍ** من الناحية الإسلامية.

قد توجدُ مجموعةٌ ثالثة بين الراديكاليين الشيعة يشار إليها باسم **حزب الله**، وكما أشرْنا في مكان آخر فإنَّ مصطلح **حزب الله** كما تستخدمه الحكومات العربية المختلفة له معانٍ مختلفةٌ، وفي هذه الحالة تستخدمه الحكومة البحرينية للإشارة إلى الشيعة البحرينيين الذين تربطهم علاقاتٌ وثيقةٌ بإيران، والذين يرتكبون عمليَّاتٍ إرهابيةً، ففي يونيو 1996 تمَّ اعتقال 51 بحرينياً واتُّهِمُوا بالتآمر ضدَّ الحكومة، وقد اتُّهِمُوا بأنَّهم أعضاءٌ في **حزب الله**، مُدَرَّبينَ ومُسَلَّحين في مؤامرةٍ تدعمها إيران، وتُقِرُّ حركةُ حرِّيَّة البحرين بوجود أقلية صغيرة من المتطرفين بين الشيعة على الرغم من أنَّها تدَّعي أنَّ الـ 51 ليسُوا على صِلَةٍ بإيران، والعديد من هذه الشخصيات تلقَّوا تعليمهم في مدينة قُمْ ـ المكان الوحيد الذي يمكن لرجال الدين الشيعة الطَّموحين الدراسة فيه اليوم ـ وهم مُثقَّفون ثوريُّون، ثلاثةٌ منهم حُكِمَ عليهم بالإعدام، وتزعم حركة حرِّيَّة البحرين أنَّ الأدلة الخاصة بمعظم مَنْ حُوكِمُوا كانت ظرفيةً، وأنَّ المُتَّهمين لم يكنْ لديهم دفاعٌ كافٍ، وأنَّ الاعترافات انتُزِعَتْ عن طريق التَّعذيب، ويقول رجال دينٍ شيعةٌ آخرون أنَّه لا يوجد شيءٌ اسمه منظمةُ **حزب الله**، لكنَّهم يعترفون بوجود عددٍ قليلٍ من المتطرفين الذين يدعون إلى العنف، ويؤيِّدُ مراقبون آخرون ذوو مصداقيةٍ هذا الرأيَ، بما في ذلك هيومن رايتس ووتش (21).

يُنكر المراقبون الشيعة وكذلك الليبراليون السُّنَّة أهميةَ **مؤامرة حزب الله** عام 1996 للإطاحة بالنظام التي كشفَتْها الحكومةُ، ويَذكرون أنَّ عددَ ونوعَ الأسلحة التي عثرَتْ عليها قواتُ الأمن كانت غيرَ كافيةٍ على نحوٍ يائسٍ لبدْءِ ثورةٍ، أو حتى للوقوف في وجه قوات الأمن البحرينية، وتشير هذه المجموعاتُ نفسُها إلى أنَّ مؤامرة 1996 المُفَبْرَكَةَ والمبالغَ فيها إلى حدٍّ ما تتناقضُ كثيراً مع الوضع في أوائل الثمانينيات عندما كان الإرهاب الحقيقي ينشط بالفعل في البحرين في الاندفاع الكامل للثورة الإيرانية ودَعْمِها الواضح للثورة في الخارج، ولقدْ فَقَدَ معظمُ الشيعة اليوم نظرتهم المثالية للنظام الإيراني، ومع ذلك هناك بعضُ القلق بين الليبراليين الشيعة والسُّنَّة من أنَّ عنصرَ **حزب الله**؛ أيْ الراديكاليين، يمكن أنْ يزدادَ بروزاً بمرور الوقت إذا كان الشيعةُ غيرَ قادرين على تحقيق الحدِّ الأدنى من الاستجابة لمظالمهم.

مظالم الشيعة

في حين إنَّ حركةَ حرِّيَّة البحرين تتبنَّى أهدافاً غيرَ طائفية لمستقبل البحرين متوافقةً تماماً مع أهداف النشطاء السُّنَّة الليبراليين، فإنَّ الشيعة لديهم مظالمُ محدَّدةٌ على مستوى المجتمع يسعَون إلى تعويضها.

- يشيرون إلى عدم رغبة الحكومة المطلقة في الاستماع إلى أيٍّ من مظالم الشيعة أو الدخول في أيِّ حوار.
- يصرِّحون بأنَّه ليس لديهم تمثيلٌ مهمٌّ في المناصب الحكومية ـ وزير العمل هو الشيعي الوحيد.
- يشتكون من التمييز الوظيفي في جميع المجالات، ولا سيَّما في المجمعات الصناعية الكبرى ذات الملكية الحكومية الكبيرة.
- المطالبة بالإفراج عن 1500 إلى 2000 سجين سياسي شيعي.
- المطالبة بوقف المضايقات ضد المجتمعات الشيعية التي يزعمون أنَّها أحدُ الأسباب الرئيسة للتظاهرات المناهضة للنظام، وقد تمَّ الإبلاغ عن هذه المضايقات على نطاقٍ واسعٍ من قِبَلِ الشيعة في جميع مناحي الحياة تقريباً، وتتمُّ هذه المضايقات عادةً من قِبَلِ شرطةٍ وافدةٍ لا تتحدث اللغةَ العربيةَ في كثيرٍ من الأحيان وتُعاملُ الشيعة بإهانةٍ ووقاحةٍ وعُنْفٍ جسديٍّ في كثير من الأحيان، حيث يداهمون منازل الشيعة روتينيّاً وينهبونها ويضربون السكان ويسخرون منهم ويهينون النساء ويخلقون مناخاً عامّاً من انعدام الأمن والخوف والعنف، ومع قرار الحكومة تحميلَ المجتمع الشيعيِّ المسؤوليةَ عن حركة العريضة، تحرَّكَتْ لقمع النشاط الشيعي في مختلف مجالات الحياة المدنيَّة والمجتمع، فعلى سبيل المثال تمَّ إحضار رئيسٍ جديدٍ لرئاسة جامعة البحرين وهو رجلٌ عسكريٌّ، وشرع في إقالة معظم الأساتذة الشيعة البارزين تحت ذرائعَ مختلفةٍ.
- المطالبة بإلغاء المحاكم الأمنية الخاصة التي حُوكِمَ فيها الشيعة، وقدْ تمَّ إنشاء هذه المحاكم بتعديل قانون العقوبات، ولا يمكن أنْ تُعَدَّ السلطةُ القضائيةُ مستقلةً، وبحسب المحامين، فإنَّ الأحكامَ القضائيةَ تستند إلى الاعترافات، ويقدِّم المُخبِرون معلوماتٍ ضدَّ المُتَّهمين، ولكنْ لا يتمُّ إحضارهم إلى المحاكمة ولا يمكن للمُتَّهمين مواجهةُ المدَّعين،

ولا يتمُّ استدعاءُ شهودٍ ولا يوجدُ استجوابٌ، ولا يُسمَحُ لمحامي الدفاع قراءةُ التُّهَمِ مُقَدَّماً، ويتمُّ عادة استدعاءُ محامي الدفاع إلى المحكمة وهو لا يعلم شيئاً عن القضية، ويتاح له مقابلة المُتَّهم لمدَّة نصف ساعة ربما بعد ستة أشهر من الاعتقال وتوقيع الاعتراف، ويتم إحضارُ القضاةِ غير البحرينيين غالباً (المصريين عادةً) إلى زنزانة السجن لسماع الاعتراف وقبوله رسمياً، ولا يتمُّ إثباتُ صِحَّتِهِ من خلال إجراءات المحكمة، ولا يجوز التراجعُ عن الاعترافات في المحكمة تحت القسم، وإذا تحدَّث المُتَّهمُ في أثناء إجراءات المحكمة، فيتمُّ إعادته إلى زنزانته وتعذيبه أكثر غالباً، ولا يمكن استئناف قراراتِ المحكمة الأمنية، وذكر أحدُ المحامين السُّنِّيِّين أنَّ هناك ما يقرب من 2000 شيعيٍّ قيدَ الاعتقال بلا محاكمةٍ.

- الاحتجاج على التمييز في التعليم الجامعي، فحتى الليبراليُّون السُّنَّة يتحدَّثون عن التمييز ضدَّ الشيعة في المستويات التعليمية العليا، فالعديد من الشيعة ممَّنْ هم في أعلى 10 في المئة من صفِّهم لا يلتحقون بالجامعة، في حين إنَّ السُّنَّة الأقلَّ تأهيلاً يلتحقون بالجامعات، كما شجَّعَتْ سياساتُ الحكومة على تصاعد الكراهية بين الطائفتين السُنِّيَّة والشيعية، وهو ما يظهر الآن حتى في التعليم الثانوي.
- يؤكِّدون أنَّه حتى أوائل التسعينيات كان الشيعةُ أحراراً نسبياً في ممارسة المذهب الشيعي وأداء طقوسه، ولكنْ منذُ حملة القمع هاجمت الحكومةُ مراراً المآتم (المراكز الدينية) والمدارس الدينية وأغلقتها، ومارست المراقبة الشديدة للأنشطة الدينية الشيعية.

سياسات التوظيف والبطالة

يشكل الشيعةُ الجزءَ الأكبرَ من الفقراء في البحرين، فالمباني الشاهقة الحديثة في العاصمة المنامة، وفيلات الحدائق الأنيقة في الضواحي هي على مرمى حجرٍ من قُرى الشيعة المتهالكة والمزرية، مع القليل من الطُّرق المُعَبَّدة وانعدام المرافق.

وإنَّ مُعدَّل البطالة بين الشيعة مرتفعٌ للغاية مقارنةً بالبطالة المنخفضة للغاية بين السُّنَّة، والعاملُ الرئيسُ في ذلك هو ممارساتُ النظام الخبيثة على نحوٍ مخصوصٍ لاستيراد العمالة الوافدة الأجنبية التي يُفضِّلها لثلاثة أسباب: أولاً: يمكن لكبار المسؤولين الحكوميين (أفراد الأسرة الحاكمة) وكبار رجال الأعمال **بيعُ** تصاريحِ العمل والتأشيرات في الخارج للفقراء من البنغاليين والفلبينيين والباكستانيين والسريلانكيين وغيرهم من مواطني جنوب آسيا وتحقيق

أرباح من إحضارهم إلى البحرين من بلدانِهم، ثُمَّ **بيع** عملهم لأرباب العمل. ثانياً: العمال المغتربون على استعداد للعمل مقابل أموالٍ أقلَّ وتدابير حماية أقلَّ ممَّا يتطلَّبه نظامُ الأجور المحلِّيُّ للعمال المحلِّيِّين. ثالثاً: يأتي العمالُ الوافدون بلا عائلةٍ ولفترات زمنيةٍ محدَّدةٍ، وهم مدينون تماماً للنظام بالحفاظ على وظائفهم ورواتبهم التي يُعادُ معظمُها إلى عائلاتهم في الوطن، وهذا يجعلها قوةً عاملة سهلةَ الانقياد استثنائيًّا، وأقلُّ همسةٍ عن المعارضة أو عدم الرضا أو إثارة العمل ترسلُ العاملَ إلى بلاده على متنَ الطائرة التالية، ومن ثَمَّ فإنَّ البحرين، وهي واحدة من الأماكن القليلة في الخليج التي توجد فيها قوةٌ عاملة أصليةٌ حقيقيةٌ ـ نظراً إلى أنَّ معظمَ مواطني الخليج غيرُ مُستعدِّين للانخراط في العمل البدني ـ نَجَتْ من مشاكل العمل والإضرابات التي كانت سِمَةً من سمات الاضطرابات المناهضة للنظام والتنظيم اليساري في العقود السابقة.

وحتى المراقبُ الخارجيُّ في البحرين لا يمكن أنْ يفشلَ في أنْ يصطدم بالبحر الافتراضي من جنوب الآسيويين الذين يصادفهم في البازار والمتاجر الصغيرة، ووجودهم حتى في أكثر مجالات العمل تقليدية، على سبيل المثال مهنةُ صيدِ الأسماك التي احتكرها الشيعة مدَّةً طويلة تمَّ الاستيلاء عليها اليوم من قِبَلِ العمالة الفلبينية، وأصحاب المتاجر الصغيرة، والعاملين في التجارة السياحية، وموظَّفي قطاع الخدمات، وهم في الغالب من جنوب آسيا.

وتكلِفَةُ هذه السياسات العمَّالية هو تفشِّي البطالة بين الشيعة، الذين قامُوا تقليدياً بمثل هذه الوظائف التي تتطلَّب القليل من المهارات أو العمل البدني، ويجادل بعضُ رجال الأعمال البحرينيين في أنَّ هذه السياسات تساعد فقط على إبقاء الأجور البحرينية منخفضةً وجعل الجزيرة جذابةً ومنافسةً للاستثمار الأجنبي، ومع ذلك إذا كانت التَّكلِفَةُ هي نفورُ غالبية السكان الأصليين فإنَّ التَّكلِفَةَ مرتفعةٌ بالفعل، وذهبتِ الحكومةُ إلى حدِّ مطالبة الحكومة الكويتية بعدم السماح للشيعة البحرينيين العاملين في الكويت بتلقِّي رواتبَ أعلى ممَّا قد يتلقَّونَه في البحرين، وقدْ تمَّ تجاهل هذا الطلب، وتخشى الحكومة أنْ تؤدِّيَ الاضطرابات العمالية الشيعية إلى دعايةٍ سيِّئةٍ للبلاد، بل إنَّ هناك مزاعمَ بأنَّ الحكومة تنصُّ في عقودها الرئيسة مع الشركات الأجنبية على عدم السماح لها بتوظيف العمالة المحلِّيَّة (أي الشيعية)، بما في ذلك السائقين.

ومع تزايد الضغط على هذه القضية المتقلِّبة اتَّخذَتِ الحكومة بعضَ الخطوات لتقليل كمِّيَّة العمالة الوافدة التي يمكن إدخالها إلى البلاد، وسُلِبَتْ تصاريحُ من الشركات الصغيرة

لاستيرادها، وفي حين إنَّ هذه الممارسة تشكِّلُ مَشقَّةً على صغار المستوردين، لكنَّها تترُكُ ثغرةً كبيرةً مفتوحةً ما تزال الشركات الكبيرة تحتفظ من خلالها بتصاريح استيراد العمالة، وتستفيد هذه الشركات مالياً من خلال اقتطاع جزءٍ من رواتب العمال المتواضعة وفي الوقت نفسه تصبح مدينةً بالفضل للحكومة وأكثر التزاماً بدعم سياساتها.

ومع ذلك فإنَّ سياسة العمل ليست سلبية تماماً، فقدْ عيَّنَتِ الحكومة الشيعيَّ عبد النبي الشعلة وزيراً للعمل، وتمَّ تفويضُه للتعامل مع مشكلة البطالة بين الشيعة، على الرغم من عدم وجود صلاحياتٍ كاملةٍ فيما يتعلق بسياسات توظيف العمالة الوافدة، وتشارك وزارة العمل في برنامج تدريبٍ وتعليمٍ مُصَمَّمٍ لتأهيل المزيد من الشيعة للعمل في الاقتصاد على الرغم من أنَّ الحكومة تجادل في أنَّه طالما استمرَّتِ الانتفاضة، فإنَّ فرصَ توظيف الشيعة لن تزداد زيادةً ملحوظةً، كما أدَّت الانتفاضة إلى حرمان أعدادٍ أكبر من الشباب الشيعة من فرص التعليم، حيث فرضت الحكومة قيوداً على دخولهم الكليات الحكومية، وهكذا فإنَّ الحكومة تحتجز الوظائفَ والتعليمَ رهينةَ **تَحَسُّنِ** السلوك الشيعي.

يأمل الشيعة أنْ تعود عليهم العودة إلى البرلمان المنتخبِ بالمنفعة، ويرى القادة الشيعة أنَّ أيَّ محاولةٍ لفرض نظامٍ ديمقراطيٍّ بَحْتٍ ـ شخص واحد، صوت واحد ـ على البلاد الآن سيكون لها نتائجُ عكسيةٌ بالنظر إلى الحساسيات السُّنِّيَّة والخوف على وضعهم في المستقبل، ويقترح هؤلاء القادة أنَّ تقسيم المقاعد البرلمانية بنسبة 50-50 بين السُّنَّة والشيعة سيكون إجراءً مقبولاً من شأنه أنْ يجلب تأثيراً وفوائدَ أكبرَ بكثير للمجتمع الشيعي من أيِّ شيءٍ لديه الآن، وهكذا يبدو أنَّ هناك بعضَ المرونة بين الشيعة من أجل تغيير الوضع الراهن الذي لا يطاق.

وبسبب جهود النظام لتصوير حملة التحرير بمصطلحاتٍ طائفية بَحْتَةٍ، تخلَّى معظمُ السُّنَّة البحرينيين عن دعمهم النشطِ للقضية، وسمحُوا افتراضياً بأنْ يتمَّ حَشْدُها إلى حدٍّ كبيرٍ على المستوى الشعبي من قبل الشيعة بوصفها وسيلةً سياسيةً واجتماعية للحشد الطائفي، ولكنْ في الواقع وعلى الرغم من دعم حركة حرِّيَّة البحرين للدستور والبرلمان، يمكن للمرء أنْ يتساءل: هل كانت هذه القضايا بطبيعتها تهمُّ الجماهير الشيعية لكنَّها أصبحت أدواتٍ رمزيَّةً لطموحات الشيعة ومظالمهم؟ وتركِّز حركة حرِّيَّة البحرين في الداخل والخارج بحكمة على هذه القضايا إيماناً منها بأنها خاليةٌ من الطابع الطائفي وتساعد في إضفاء الشرعية المحلية والدولية على قضيتها.

ومع ذلك فإنَّ رحلةً إلى القرى الشيعية تقدِّمُ رؤًى أولية عن طبيعة التفكير والتصوُّر

الشيعي على المستوى المحلِّيِّ، وتُظهِرُ القرى الدرجةَ التي تعيش بها المجتمعات الشيعية الآن في عزلة شبهِ تامَّةٍ معزولةً عن بقية الجزيرة من قِبَلِ قوَّات الأمن وتحت حراسةٍ مُشدَّدةٍ من الشرطة، فضلاً عن انتشار الفقر والظروف السيئة، فالمنازل مَبنيَّةٌ بناءً سيِّئاً وفي حالةٍ مزريةٍ للغاية، والشعارات التي لا تظهر في أيِّ مكان في المنامة، مُنتشرةٌ في كلِّ مكانٍ في القرى الشيعية ولم يتمَّ إزالتها، وأكثر الشعارات شيوعاً هي التي تكشفُ عن المشاعر الشعبية على نحوٍ مخصوصٍ:

- البرلمان أو الدمار.
- الموت لآل خليفة.
- لا نبالي بالإعدام.
- البرلمان هو الحل.
- لا عيد والجمري سجين وعلي سلمان مبعد.
- الدستور هو الحل.
- لا شيعية ولا سُنِّيَّة، نحن أمة إسلامية.
- فزنا بالشهادة.
- لن نركع.
- لا للذُّلِّ.
- إن قتلْتُم، قتلْنا، النفسُ بالنفسِ والعينُ بالعينِ.
- الجمري لا يساوم، من أجلنا يقاوم.
- أين المحاكمة العادلة؟
- ليست الرجولة بسفك الدماء أو بضرب المساجين الأسرى يا مرتزقة.
- لماذا الشعب عاطل؟
- فلْتَتَعَلَّمْ أجيالُنا اليقظةَ في كلِّ لحظة.
- الجمري + البرلمان = الحكم
- الشعب لن يهدأ.
- الشيعة تحيا بالمصاعب.
- لا سُنِّيَّة ولا شيعية ـ الشعب يطالب بالحرية (22).

وعلى الرغم من انفعاليتها لكنَّ الشعاراتِ على وجه العموم مُعتدلةٌ على نحوٍ ملحوظٍ فيما تدعو إليه (باستثناء **الموت لآل خليفة**)، واللافتُ للنظر على نحوٍ مخصوصٍ هو الحدُّ الأدنى من التركيز على المذهب الشيعي، فعندما يحدث يكون الأمرُ أكثرَ جماعيةً بالمعنى الأيديولوجي، ولا توجدُ دعواتٌ للشريعة أو لدولة إسلامية أو لإيران ولا شَجْبُ الإمبريالية أو الصهيونية أو الولايات المتحدة أو **مُتعجرِفةُ العالم**، الشعارات لا تعكس شيئاً تقريباً من نوع الشعارات التي تستخدمها الجمهورية الإسلامية وداعموها الخارجيون، مثل حزب الله في لبنان، فإنَّ معظمَها إلى هذا الحدِّ ضمن المبادئ التوجيهية الواسعة لسياسات حركة حرِّيَّة البحرين، وهناك تركيزٌ كبيرٌ على الشرعية، ولا توجد صورٌ للخميني كما هو الحال في أحياء الشيعة في بيروت، غيرَ أنَّ صُوَرَ جمري وعلي سلمان، وهما من كبار رجال الدين، منتشرةٌ على نطاق واسع.

الشيعة الأكبر سُنَّاً والمحافظون قلقون من التطرُّف الكامن أو الحقيقيِّ الذي يرونه في بعض أعمال العنف الشيعيِّ، فَهُمْ لا يرَون الاشتباكات مع السُّنَّة على أنَّها تصرُّفاتٌ حكيمةٌ أو ضروريةٌ، ويشيرون إلى فترات سابقة من التعاون السُّنِّيِّ الشيعي ضدَّ البريطانيين، ويعتقدُ الشيعةُ أنَّهم يجب أنْ يكونوا موالين للدولة، ولكن فقط إذا كانت الدولة مخلصةً لهم في تلبية احتياجاتهم بوصفهم مواطنين ومعاملتهم على قدم المساواة، وهناك قِلَّةٌ من الشيعة المحافظين يعتقدون أنَّ إيران لها دورٌ مُهمٌّ في أعمال العنف الجارية حالياً، وهُمْ ينظرون إلى العنف على أنَّه نتيجةٌ مباشرةٌ للظروف المحلِّيَّة والإحباطات التي تُثيرها الحكومة من أجل تجنُّب البحث عن الجذور المحلِّيَّة الحقيقية لحالة السخط، ويَعُدُّون الأسرةَ الحاكمةَ بعيدةً عن الواقع، وتميل إلى الاستماع لنصائح ذوي النوايا السيئة والأجهزة الأمنية، ويشيرون إلى أنَّه كلَّما دارَ نقاشٌ بشأن ميزانية الأمن فهناك دائماً اضطراباتٌ تُبرِّرُ سببَ النفقات الأمنية الكبيرة، وفي غضون ذلك تحافظُ الحكومة على تعتيمٍ إعلاميٍّ على جميع الأحداث المتعلِّقة بالشيعة تقريباً حتى لا يعلمَ أحدٌ من العالم الخارجي بالأحداث الجارية، ويرى العديد من الشيعة أنه في حال سمحت الحكومة بعودة قيادة حركة حرِّيَّة البحرين من لندن، فسوف تكتشف أنَّهم ليسُوا متطرِّفين.

ويشير هؤلاء المحافظون الشيعة أيضاً إلى أنَّ فكرةَ الانتخابات خطيرةٌ في مناخ الاستقطاب الفكري والعاطفي الحالي، وتكون الانتخابات مناسبةً بعد أنْ يكون المجتمعُ قد بلغ درجةً مُعيَّنةً من الهدوء، وعندما تكون الظروفُ الاقتصاديةُ أفضلَ، وعندما يكون هناك مساواةٌ

في المعاملة للجميع، مع حُكمٍ جيِّدٍ ومساءلةٍ وحرِّيَّةِ التعبير التي ستسمح بمناقشةٍ مناسِبةٍ للقضايا، وفي غياب تلك العوامل سوف ينساق الشبابُ المتأثِّرُ والمحبطُ بالخطاب الراديكالي، كما يعتقد بعض الليبراليين الشيعة أنَّ الوضع يجب أنْ يتحسَّنَ قبل أنْ تكون هناك انتخاباتٌ حقيقيةٌ، وفي حال تمَّ إجراءُ الانتخابات قبل الأوان، مع ارتفاع شدَّة العواطف وعناصر أخرى من المجتمع الشيعيِّ غيرِ المنظَّمِ سياسياً ـ حيث لا يمكنهم ذلك في ظلِّ ظروف القمع الحالية ـ عندها ستنتصر القوى الأكثر تطرُّفاً أو الدينية.

حتى الشيعةُ المحافظون يريدون حكومةً محلِّيَّةً مُنتخَبَةً ووَضْعَ حدٍّ للتمييز الذي يرون أنَّه المشكلة الأساسيةُ، وفي ظلِّ حُكمِ الراحل الشيخ عيسى، رأى الكثيرون أنَّ رئيسَ الوزراء، الشيخ خليفة (شقيق الأمير)، ووليَّ العهد اللذين يسيطران على الحكومة، عازِمان على اتِّباع سياساتٍ غيرِ مَرِنَةٍ، ورفض أيَّ حوار وعدم التسامح مع النقاش الجادِّ أو المعارضة داخل مجلس الوزراء، والأمير فقط كان يُنظَر إليه على أنَّه شخصيةٌ جيِّدةٌ داخل النظام، ولكنَّه في الأساس يحكم من دون سلطةٍ في مواجهة سيطرة أخيه على الحكومة، ومع وفاة الشيخ عيسى وتولِّي نجلِهِ الشيخ حمد في مارس 1999 أصبح ميزانُ القوى بين الأمير الجديد وعمِّه رئيس الوزراء غيرَ مؤكَّدٍ، ولم يتَّضحْ بَعْدُ إنْ كان الشيخ حمد سيثبت تعاطفاً أكثر مع مظالم الشيعة أو سيكون أكثرَ استعداداً لإدخال إصلاحاتٍ ديمقراطية في نظام الدولة.

المواقف السُنِّيَّة

كما رأينا، شارك السُّكَّان السُّنَّة في البحرين في حركات التحرُّر والديمقراطية ـ عادة حركات من اليسار ومرتبطة بالإيديولوجيات العربية الخارجية مثل القومية العربية التي تقودها مصر، أو أحزاب البعث التي يقودها العراقيون أو السوريون، أو حتى الحزب الشيوعي ـ هذه الحركات الخالية من أيِّ طابعٍ طائفيٍّ، تمتَّعَتْ بتداخل مصالح ومشاركة بين الشيعة والسُّنَّة، ومع تلاشي اليسار على الساحة السياسية العربية وصعود النهضة الإسلامية، برزَ العامل الطائفي بقوةٍ أكبر في الحركة المعاصرة لإرساء الديمقراطية في البحرين.

وتتراوح مواقف السُّكَّان السُّنَّة تجاه المجتمع الشيعي من العداءِ إلى التعاطف، وارتبطت الأسرةُ الحاكمة لسنواتٍ عديدةٍ بعلاقاتٍ مع التُّجَّار الشيعة لكنَّ هذه العلاقاتِ تَدَهْوَرَتْ، ومن أهمِّ مصادر المشاعر المناهضة للشيعة قبائلُ الحوالة التي ترجع أصولُها إلى الساحل الشمالي (الإيراني) للخليج، والتي عانت هي نفسها من قمعٍ تاريخيٍّ من الشيعة في إيران وتحمُّل

العداء تجاههم حتى يومنا هذا، وعلى عكس الشيعة فالسُّكَّانُ السُّنَّة لم يعانُوا اقتصادياً منذ الخمسينيات، وعلى عكس الشيعة، فإنَّهم لا يعانون من انخفاض مستوى البطالة ويتقاضون رواتبَ جيدةً، ولا تتعاطف الطبقة العليا السُنِّيَّة مع الشيعة وتظلُّ مواليةً لعائلة آل خليفة خوفاً من أنْ يؤدِّي نموُّ القوة الشيعية السياسية والاجتماعية والاقتصادية إلى تقويض مصالح أفرادها، فهُمْ يخافون من الجمري ويخشون أنْ يؤدِّيَ انتصارُ الشيعة إلى جعل السُّنَّة مواطنين من الدرجة الثانية، وهم مُستاؤُون من العُنْفِ، كما أنَّهم يَرَوْنَ زعماءَ الشيعة يعارضون **الإرهابَ** بالكلمات لكنَّهم لا يفعلون شيئاً حيالَ ذلك.

يشارِكُ الإصلاحيون السُّنَّة والمعتدلون والعلمانيون اليساريون فقطْ حركةَ تحرير البحرين الأهدافَ المُتعلِّقةَ بالدستور والبرلمان، وما تزال الجبهةُ القومية والجبهة الشعبية اليوم، وهما حركتان يساريتان سُنِّيَّتان من أصلٍ ماركسيٍّ ظهرتا في العقود الماضية، تحملان آراءً قوميةً عربيةً عامَّةً لكنَّهم فقدُوا جميعَ الروابط الشعبية تقريباً وهم مستعدُّون على وجه العموم للعمل ضمن النظام، ومع ذلك تسعى حركةُ حرِّيَّة البحرين للحصول على دعمهما بوصفهما حلفاءَ سُنَّةً لقضية الإصلاح غير الطائفية، وفي نَظَرِ الليبراليين السُّنَّة يتمثَّل جزءٌ رئيسٌ من المشكلة في فَشَلِ السُّكَّان السُّنَّة في دعم حركة العريضة، وهكذا أصبح النضالُ من أجل العودة إلى الدستور مسألةً شيعيةً بحكم الأمر الواقع، وهو أمرٌ لا داعي له، وقد علَّقَ أحد الليبراليين السُّنَّة بأنَّ «السُّنَّة نائمون».

وكان التعليق الذي يتردَّدُ بين أبناء الطبقة العليا من السُّنَّة، باستثناء اليساريين، هو: «لقد فعلَتِ الحكومة كلَّ شيءٍ من أجل الشيعة»، بما في ذلك التمييز الإيجابي، لكنَّ الشيعةَ «لم يُبْدُوا الامتنانَ»، حتى إنَّ بعضَ السُّنَّة ألمحُوا إلى أنَّ أعمالَ الشغب الشيعية نشأت من خطَّةٍ أمريكية إسرائيلية لزعزعة استقرار البحرين لمعاقبة البحرين لرفضها إقامة علاقاتٍ دبلوماسيةٍ مع إسرائيل، ويعتقد هؤلاء السُّنَّة أنَّ **حزب الله** يتصرَّفُ بتهوُّرٍ في البلاد، وعلى الحكومة أنَّ تتَّخِذَ إجراءاتٍ صارمةً أكثرَ «لتلقين الشيعة درساً»، لدى المثقفين السُّنَّة بمن فيهم المحامون وغيرهم من المهنيين ميولٌ يساريةٌ أو قوميةٌ عربيةٌ غالباً، وهم أكثرُ تعاطُفاً مع مِحْنَةِ الشيعة وينتقدون الحكومة البحرينية، وقدْ دافعَ بعضُ المحامين السُّنَّة مثل الشمران عن مُعتقلينَ شيعةٍ ووُجِّهَتْ لهم بدورِهم التُّهَمُ من قِبَلِ مَحكمةِ أَمْنِ البحرين، كما يَحتقرُ العديد من السُّنَّة من الطبقة الوسطى علانيةً عائلةَ خليفة وفسادَها، حتى لو كانوا لا يدعمون الحركة الشيعية، وبين عامي 1950 و1970 كان هناك الكثيرُ من الزيجات بين الشيعة والسُّنَّة، وهذه الظاهرة اختفَتْ تماماً

اليوم، ممَّا يدلُّ على أنَّ العلاقة بين الطوائف تنهارُ تدريجياً، إلا أنَّ الطبقةَ الدنيا من السُّنَّة لم تكن راضيةً عن وضعها الاجتماعي والاقتصادي وأبدت عِداءً أكبرَ للأسرة الحاكمة، لذلك يقال إنَّهم أكثرُ تعاطفاً مع جهود الشيعة لإصلاح النظام السياسي والاجتماعي القائم (23).

كما أنَّ الاتِّجاهاتِ الدينيةَ بين السكان السُّنَّة آخذةٌ في الازدياد، وإنْ لم يكن بمقدار الشيعة، فهناك عدَّةُ اتِّجاهاتٍ إسلاميةٍ سُنِّيَّة.

- جمعية الإصلاح المرتبطة بجماعة الإخوان المسلمين.
- الجمعية الإسلامية بقيادة الشيخ عبد اللطيف المحمود، وهي حركةٌ ليبرالية دعمَتْ أساساً مواقفَ الحكومة في العديد من القضايا (على الرغم من أنَّ محمود كان في الأصل عضواً في لجنة العريضة، تمَّ إقناعُه لاحقاً بالمغادرة).
- جمعية التربية الإسلامية هي حركةٌ وهَّابية أو سلفيةٌ تُعارض بشدَّةٍ الشيعة والديمقراطية، حيث تمَّ مَنْحُ الوهَّابيين في البحرين بعضَ الحرِّيَّة من قِبَلِ الحكومة. والوهَّابيون المتأثِّرون بالمملكة العربية السعودية نشطون جدَّاً بين السكان السُّنَّة، لكنهم مُهتمُّون أساساً بالقضايا الدينية والثقافية والأخلاقية ولا يشاركون في السياسة، وهمْ يتمتَّعون بقوةٍ خاصَّةٍ في وزارة التربية والتعليم وقد تلقَّوا دعماً مالياً كبيراً من المملكة العربية السعودية.

بغض النظر عن وجهات النظر السُنِّيَّة عن الشيعة، فإنَّ الكثير من الناس منزعجون تماماً من سياسة الحكومة في إدخال البَدْوِ السُّنَّة من الأردن وسوريا إلى البحرين؛ لأنَّ هؤلاء الناس يُعَدُّون عدوانيين وجَهَلَةً، فكثيرٌ منهم نَشِطٌ بالفعل في قوَّةِ الشرطة ولديهم تفاعلاتٌ سلبيةٌ مع السُّنَّة البحرينيين، ويخشى البحرينيون من تغيير طبيعة مجتمعٍ لديه القليلُ من التعاطف مع الثقافة البدوية، ولا معنى لجلب السُّنَّة من الخارج بسبب نقص الموارد المحلِّيَّة والرغبة في الحدِّ من النُّمُوِّ السكاني.

مسألة العنف و«الإرهاب»

على الرغم من حقيقة أنَّ تمرُّداً من نوعٍ ما يجري على شكل مواجهاتٍ ومظاهرات متكرِّرة ـ يطلق عليها أحياناً انتفاضات ـ فقد شَهِدَ العنف تراجُعاً من حيث عددُ الوفيات، وبحلول آذار (مارس) 1996، تُوُفِّيَ ما مجموعُه 24 شخصاً من كلا الجانبين، وفي أسوأ الحالات أدَّى انفجارُ قنبلةٍ حارقة في مطعم صغير إلى مقتل سبعةٍ من العمال الوافدين البنغاليين، ويشمل الرقم

الإجمالي أيضاً ثلاثةً من رجال الشرطة، والعديد من **القتلى في السجون** مجهولي المصير، كما لقيَ شيعيٌّ حتفَه في انفجارٍ في فرعٍ للبنك الأهلي يُعتقد أنَّه كان مُنَفِّذَ الانفجار(24)، وبالنظر إلى أنَّ المواجهةَ جاريةٌ منذ عام 1994، فقدْ كانت الخسائر الإجمالية والأضرار التي لحقَتْ بأيٍّ من الجانبين متواضعة نسبياً، فقدْ استخدم الشيعة أعمالَ الشغب أو الاضطرابات ـ كالتجمعات غير القانونية، والتظاهرات غير القانونية، وإلقاء الحجارة، والزجاجات الحارقة، وإحراق الإطارات، وتفجير عبوات الغاز، وحرق السيارات الفارغة، وما إلى ذلك ـ لأغراضٍ رمزية، ومن المدهش أنَّه لم يكن هناك أيُّ استخدامٍ تقريباً للبنادق من أيِّ نوعٍ من جانب الشيعة، ومن جانب النظام، وقد يكون من اللافت أنَّ يكون مديرُ الأمن العام منذ عام 1966 هو إيان هندرسون وهو وافدٌ بريطانيٌّ يتمتع بخبرةٍ أمنيَّةٍ طويلةٍ بدءاً من محاربة قبائل الماو ماو في كينيا البريطانية، ونظراً إلى كونِ هندرسون رجلَ أمنٍ مُحترفاً من الغرب، فقد يكون قادراً على إبقاء أدوات قَمْعِ الدولة ضمن حدودٍ مُعيَّنةٍ من العنف لا تُراعَى من قبل صدَّام حسين على سبيل المثال أو الأنظمة الاستبدادية الأخرى في الشرق الأوسط، هندرسون مكروهٌ بشدَّةٍ من قِبَلِ الشيعة والعديد من السُّنَّة لكونه أجنبيَّاً مأجوراً يضعُ مهاراته في القمع في خدمة آل خليفة، نائب هندرسون مواطنٌ بريطانيٌّ أيضاً، ولكن في عام 1998 عيَّنَتِ الحكومة أحدَ أفراد عائلة آل خليفة مديراً بالنيابة.

وتؤكِّدُ الحكومة البحرينية أنَّ العنفَ الناجم عن دوافع سياسية أمرٌ غيرُ مقبولٍ وغيرُ مُحتملٍ ويُعاقَبُ عليه بمعايير أيِّ حكومة، وهذا صحيح بلا شَكٍّ، وقدِ انطلق الشيعةُ في مسارٍ خطيرٍ في تصعيد الموضوع إلى عنفٍ في الشارع، ومن ناحية أخرى فإنَّ عدمَ مرونة الحكومة على المدى الطويل وإجراءات الشرطة الاستفزازية والتخويفية سيكون لها عواقبُها الاجتماعية في أيِّ بلدِ بغضِّ النظر عن الجوانب القانونية، وتحدُثُ انتهاكاتٌ خطيرةٌ لحقوق الإنسان وقد تمَّ توثيقُها بإسهابٍ من قبل Middle East Watch ومكتب حقوق الإنسان بوزارة الخارجية الأمريكية ومنظمات أخرى، لكنَّ النظامَ ربَّما تجنَّبَ تجاوُزَ عتبةٍ مُعيَّنةٍ من شأنها أنْ تدفعَ الشيعة إلى حافَّة اليأس المطلق.

الأهمُّ من ذلك، على الرغم من اتِّهامات النظام بـ **الإرهاب**، فقدْ تجنَّبَتْ حركةُ حرِّيَّة البحرين في الواقع على نحوٍ مدروسٍ استخدامَ ما يُعرَف عموماً بـ **الإرهاب** في اللغة الشائعة، وفي حال قرَّرتِ الحركة الشروعَ في أعمالٍ إرهابيةٍ حقيقيةٍ، فمِنَ المحتمل أنْ تكون التفجيرات في مراكز المدن واغتيال المسؤولين الحكوميين أو الأمنيين والأجانب وأفراد الأسرة الحاكمة

جزءاً من هذه الأعمال وستشكّل تهديداً هائلاً، فاستهدافُ أجانبَ مُحدَّدين بالاغتيال وحدَهُ سيكون له تأثيرٌ مُدمِّرٌ على الاقتصاد، وكلُّ هذا تمَّ تجنُّبُه من قِبَلِ القيادة المُعتدلةِ لهذه الحركة، حتى الآن على الأقل.

ما الذي يفسِّرُ الاعتدالَ النسبيَّ للحركة الإسلامية الشيعية المُهيمِنة؟ عدَّةُ عواملَ تتبادرُ إلى الذهن: أولاً: الشيعة البحرينيون ليسُوا عنيفين من حيثُ الثقافة سياسية، فهُمْ نتاجُ خلفيَّةٍ زراعية مُستقرَّةٍ تُناقِضُ التقاليد البدوية القتالية. ثانياً: كان الشيعةُ دائماً مُدركِين أنَّ عائلة آل خليفة والسُّنَّة يمارسون سلطةً مُهيمنةً بما في ذلك السيطرة على جميع آليات الأمن والقمع، الأمر الذي يجعل الشيعة مجتمعاً ضعيفاً تماماً، فكتلةُ القرى الشيعية في البحرين مكشوفةٌ لقوات الأمن، وأعدادٌ كبيرةٌ منهم مرتزقةٌ أجانب لديهم القليلُ من التعاطف ولا مصلحةَ لهم في مستقبل المجتمع البحريني، كما يدرك الشيعة أنَّهم يعيشون في قلب شبه الجزيرة العربية التي يُهيمِنُ عليها السُّنَّةُ، حيث الأنظمةُ المجاورةُ مُعاديةٌ لهم أيضاً. ثالثاً: إنَّ نَفْيَ الكثير من قيادة حركةِ حرِّيَّة البحرين إلى الخارج (في المقام الأول إلى لندن) قد وضعَها في بيئةٍ معتدلةٍ سياسياً حيث ترتبط أدواتُ النضال ارتباطاً أكبرَ بالإعلام وإقناع الحكومات الأجنبية ـ ولاسيَّما المملكة المتحدة والولايات المتحدة ـ بصحَّةِ قضيتهم وعدالتها، ومع ذلك يمكن لهذا النهج السياسي إذا لم ينجحْ أنْ يُفسحَ المجال بمرور الوقت لعنف حقيقي.

أخيراً: يدركُ معظمُ الشيعة أنَّ الحياةَ يمكن أنْ تزدادَ سوءاً بالنسبة إلى المجتمع والبحرين عامَّةً إذا تدهور الوضع تماماً، وحتى الآن اقتصرت أعمالُ العنفِ إلى حدٍّ كبيرٍ على الأجزاء الشيعية من الجزيرة، بينما تستمرُّ الحياة طبيعيَّةً إلى حدٍّ ما في العاصمة حيث لا يدرك المرءُ أنَّ التَّمرُّدَ مُستمرٌ إلَّا نادراً، وكانت أعمالُ العنف الشيعيةُ في قطاعات الأعمال في العاصمة، سواء أكانت مقصودةً أم بسبب عدم توفُّر الفرص في حدِّها الأدنى، ممَّا أدَّى إلى مَنْعِ المقيمين الأجانب من الإدراك الكامل للتوترات في الجزيرة وجَعَلَ تقييمَ الوضعِ صعباً على المراقبين الغربيين، بمَنْ فيهم الصحفيون، ويؤكِّدُ جميعُ البحرينيين أنَّ اقتصادَ الجزيرة ضعيفٌ للغاية، وفي حال حدوث انهيارٍ كاملٍ للقانون والنظام مترافقاً مع انتشار العنف في العاصمة وبين الأجانب، فإنَّ الاستثمارَ الأجنبيَّ سوف يغادر بسرعة تاركاً الجزيرة بلا موارد، ولا أحدَ حتى الآن على استعدادٍ لدفع الوضع إلى نقطة الانهيار، وباختصار يمكن أنْ تصبح الحياة أكثرَ صعوبةً بالنسبة إلى الشيعة على المدى الطويل إذا استولَوا في النهاية على جزيرةٍ فقدَتْ مكانتَها المركزية للأعمال المصرفية الخارجية والتجارة والاستثمار في المنطقة.

العلاقة بين إيران والبحرين

عندما كانت بريطانيا تستعدُّ لمغادرة منطقة الخليج عام 1970 خيَّمَتِ المطالباتُ الإيرانية بالجزيرة على مسألة استقلال البحرين، ولحلِّ النزاع أجرَتِ الأممُ المتحدة في عام 1970 استفتاءً رَفَضَ فيه البحرينيون بأغلبيةٍ ساحقةٍ الانضمام إلى إيران واختارُوا دولتهم، ويستشهد الشيعة البحرينيون غالباً بهذه الحقيقة لإثباتِ استقلالهم عن إيران والتزامهم بالجنسية والدولة البحرينية.

وبحسب المعارضة هناك حوالي 200 طالبٍ بحرينيٍّ يدرسون في قُمْ ولا يُوجَدُ عائقٌ قانونيٌّ يمنع الذهاب إلى قُمْ للدراسة، فهي فعلياً المكان الوحيد الذي يمكن للطلاب الطامحين أنْ يذهبوا إليه من أجل الدراسة الجادَّة للعقيدة والشريعة الشيعية، ولا سيَّما أنَّ مدارسَ النجف لم تعدْ تعمل في ظلِّ نظام صدَّام حسين في العراق، ويتلقَّى الطلابُ عموماً تمويلاً من المراكز الدينية (مأتم) داخل المجتمع الشيعي في البحرين للسفر إلى الخارج للدراسات الدينية، ومثلُ طلاب المدارس الدينية الآخرين، يتلقَّون رواتبَ من المؤسسات الخيرية الدينية في إيران.

ومع ذلك بمجرَّد وصولهم يُصبحون مَوضِعَ شَكٍّ كبيرٍ بالنسبة إلى أجهزة الأمن البحرينية، وتفيد التقاريرُ أنَّ المخابراتِ البحرينيةَ (وغيرها من المنظمات الاستخباراتية الإقليمية) قدِ اخترقَتْ الدوائر الطلابية في قُمْ اختراقاً كبيراً، ومن ثَمَّ فهي على دِرايةٍ بكلِّ ما يجري، وربَّما يكون هناك نشاطٌ ضئيلٌ في المعاهد الدينية الإيرانية غيرُ معروفٍ للحكومات الأجنبية.

لا تُخفي قيادةُ حركة حرِّيَّة البحرين حقيقةَ أنَّ كلّاً من النجف وقُمْ مُهمَّان للغاية بالنسبة إلى الشيعة بوصفهما مركزين مُهمَّين للفكر الديني ـ تُعَدُّ قم حالياً المركزَ الأكثر بروزاً ـ وتعتقد حركةُ حرِّيَّة البحرين أنَّها ليست في وارد التَّخلِّي عن الروابط الدينية مع قم لمجرد إرضاء النظام البحريني أو الغرب، لأنَّ الحركة ما تزال مُلتزمةً باستقلالها عن أيِّ قوةٍ أجنبية، كما إنَّها تميزُ بوضوحٍ بين إيران الدولة والإيديولوجيا، وإيران بوصفها مركزاً للبحث والتعليم الشيعي.

يعتقد بعضُ اليساريين الشيعة أنَّ أهميةَ الارتباط الإيراني بالشيعة البحرينيين يكمن بالدرجة الأولى في مجال الدعم والتشجيع الأيديولوجي، ولا سيَّما من خلال البَثِّ الإذاعيِّ الإيرانيِّ في الثمانينيات، وهم يعتقدون أنَّ الطابع الديني المُحدَّد لحركة المعارضة سيكون

أكثر صمتاً لولا توفير إيران للتعليم الديني والأيديولوجي لرجال الدين الشباب، ومع ذلك فإنَّ اليساريين الشيعةَ لا يوازنون بين قيادة رجال الدين والتطرُّف، مدركين أنَّه حتى بين رجال الدين الشيعة هناك طيفٌ من المعتقدات.

يميل اليساريون الشيعة إلى عَدِّ حركةِ حرِّيَّة البحرين حركةً سياسيةً في الأساس يُستخدَمُ فيها الدينُ رمزاً لتحديد الهوية وتوفير الحماسة الأيديولوجية ودعم قوتها، ويدرك اليساريون أنَّ رجال الدين قادرون على «الوصول إلى الجماهير» أكثر من أيِّ مجموعةٍ سياسية أخرى بين الشيعة لدعم ما يمكن أنْ يكون حركةً من الطبقة الوسطى المهنية لولا ذلك، ويشعر هؤلاء المحترفون اليساريون بالقلق من أنه إذا بدأ النظام في وقتٍ ما حواراً مع الشيعة، فسيكون ذلك مع قيادة حركة حرِّيَّة البحرين في لندن بدلاً من الشيعة العلمانيين المهنيِّين في الجزيرة، وباختصارٍ يدرك المعتدلون أنهم يتعرَّضون لتهميشٍ مُتعمَّدٍ من قِبَلِ الدولة من خلال جهودها لتصوير كلِّ معارضةٍ على أنَّها مُتَطرِّفةٌ وأصوليةٌ وشيعيةٌ، وقد أُبْلِغَ بعضُ العلمانيين مباشرةً من قِبَلِ رجال الدين أنَّهم يحترمون الجهود العلمانية باسم الشيعة، ولكنَّهم طلبُوا منهم ألَّا يقفُوا في طريقهم ولا يتعاونوا ضدَّ الزعماء الدينيين، وعلى أيِّ حالٍ يعتقد النظام بوضوح أنَّه يمكن ترهيبُ المُعتدلين وتحييدهم، في حين لا يمكنهم فعلُ ذلك مع المُتطرِّفين، وتظلُّ الحكمةُ من هذه السياسة، بالطبع، مَوضِعَ تساؤل.

استراتيجية النظام ضدَّ الشيعة

لقد طوَّرَ النظام استراتيجية واسعةً ومُتعدِّدةَ الأوجه للتعامل مع الانتفاضة الشيعية:

- تتضمَّن سياسةُ الحكومة تجريدَ جميعِ حركاتِ الإصلاحِ من أيِّ صبغةٍ وطنية وتصويرَها على أنَّها جزءٌ من الأجندة الشيعية على حساب السُّنَّة، ولقد نجح النظام إلى حدٍّ كبير في قطع الجزء الأكبر من أيِّ دعمٍ سُنِّيٍّ مُحتمَلٍ للشيعة.
- يتمُّ تصويرُ حركةِ المعارضة الشيعية على أنَّها مُتطرِّفةٌ وإرهابية وأداة بِيَدِ إيران، ممَّا يُعفي الحكومة من أيِّ مسؤوليةٍ للتفاوض مع الطائفة الشيعية، وإنَّ الإشارة إلى **الإرهاب** و**حزب الله** و**الدعم الإيراني** لها بعضُ الثِّقلِ في دوائر السياسة الأمريكية، ممَّا يثني الولايات المتحدة عن أيِّ انتقادٍ جادٍّ لسياسات النظام تجاه الشيعة.
- تمَّ حصرُ الحركة الشيعية إلى حدٍّ كبيرٍ في المناطق ذاتِ الكثافة الشيعية المرتفعة حيث ظلَّ العنفُ بعيداً عن الأنظار، كما أنَّ الانتفاضةَ كان لها تأثيرٌ ضئيلٌ في العاصمة، وقد تمَّ

منعُ وسائلِ الإعلام الأجنبية من أيِّ تَغْطِيَةٍ مُهِمَّةٍ للنزاع، وتمَّ طَرْدُ مراسلي الأخبار الأجانب الذين ابتعدُوا عن الخطِّ الحكوميِّ دائماً بسبب تقاريرَ غيرِ مُصرَّحٍ بها عن الانتفاضة، وهكذا فإنَّ العالم الخارجيَّ يملك القليلَ من المعلومات عن الأحداث البحرينية الداخلية، كما أنَّ الصحافةَ المحلِّيَّةَ تحتَ مظلَّةِ الحكومة تماماً ولا تُقَدِّمُ أيَّ تغطيةٍ عن الانتفاضة على الإطلاق، ناهيك عن التقارير الموضوعية.

- استعان النظام بالعديد من الجيران لتقديم الدعم المالي (المملكة العربية السعودية والكويت على نحوٍ أساسٍ)، أو القوى البشرية (الميليشيات السورية والأردنية) للمساعدة في حِفْظِ النظام ومَنْعِ عدوى التحرُّر السياسي والتغيير من الانتشار خارج البحرين، كما تمَّ جَلْبُ العشائر السُنِّيَّة إلى سوق العمل، لكنَّ وجودهم أدَّى إلى نفور السكان السُّنَّة حتى، الذين يشعرون بالاستياء من السَّكنِ المُتميِّز الذي يحصل عليه هؤلاء الوافدون الجُدُدُ وطرقهم القبلية الأكثر قسوةً التي تتعارض مع أسلوب الحياة البحريني.
- استوردَتِ الحكومةُ عناصرَ أجنبيةً لتوسيع قدراتها الأمنية، فعلى سبيل المثال: لدى قوة دفاع البحرين قواتٌ بدويةٌ سوريةٌ وأردنيةٌ تُكَمِّلُ العناصر القبلية البحرينية، وتضمُّ قواتُ الأمن التي تُستخدَم لقَمْعِ أعمالِ الشغبِ والمظاهرات بلوشيين ويمنيين، ويَستخدِمُ النظامُ الأجانبَ لعَزْلِ التَّجمُّعاتِ وتسهيل استخدام تدابير قاسيةً قد تكونُ غيرَ مرغوبةٍ بالنسبة إلى البحرينيين الأصليين.
- فرضت الحكومةُ قبضتَها الحديديةَ على جهاز التعليم من أجل السيطرة على جيل الشباب الذي يشكلُ أهمَّ مقاتلي الشوارع في الانتفاضة، وتمَّ تعيينُ جنرالٍ مستشاراً لجامعة البحرين للتعامل بسرعة مع أيِّ معارضةٍ أو نقاشٍ سياسي في الحرم الجامعي من خلال إحضار الشرطة فوراً في حال حدوث أيِّ مخالفاتٍ، ويذكر المعلمون والأساتذة أنَّ جميعَ الفصول الدراسية بها مخبرون، كما توجد قيودٌ فِعليَّةٌ صارمةٌ على أعداد الشيعة المقبولين في الجامعة ولم يَعُدِ الطلاب الشيعة يحصلون على مِنَحٍ دراسيةٍ للدراسة في الخارج.
- تحرَّكَ النظامُ للسيطرة على بعض المؤسسات الدينية الشيعية، والمساجد، والمآتم، ويمارس رقابةً صارمةً على بعضها الآخر، ولا يمكن تعيينُ الملالي إلا من قبل الدولة، ويتمُّ التحكمُ بمحتويات خطبهم، ولم تتمكَّنِ الحكومةُ من السيطرة الكاملة على المراكز الدينية والدعوية غيرِ القانونية أو غيرِ الرسمية، لكنَّها أعاقت حرِّيَّة عَمَلِ رجالِ الدين على حَشْدِ

الجماهير إعاقةً خطيرةً، وما تزال المسيراتُ والمواكبُ غيرُ القانونية تحدثُ، إلا أنَّها تظهر في الطقوس الخاصة مثل الجنازات والاحتفالات الدينية وغيرها من الاحتفالات.

- تحرك آل خليفة لفرض سيطرةٍ عائليةٍ قويةٍ على المناصب المالية الرئيسة في البلاد لتقليل قدرة الشيعة على الحصول على تمويلٍ لأغراضٍ سياسية طائفية.
- قسَّم النظامُ البلادَ إلى محافظاتٍ تتبع وزيرَ الداخلية مباشرة، ولا يملك الحكَّامُ سُلطةً تقديرية للتعامل مع الاضطرابات المحلية، ويتمُّ التعاملُ مع جميع المشاكل على الفور من خلال استدعاء قوَّات الأمن، كما تُفرَضُ عقوباتٌ جماعيةٌ عندما تكون التجمعاتُ غيرَ قادرةٍ على إبقاء شبابها تحت السيطرة.

كانت مجموعةُ الضوابط هذه فعَّالةً في إبقاء الوضع على الأرض ضمن معاييرَ يمكن السيطرةُ عليها إلى حدٍّ كبير، وليس من المُرجَّح أنْ تزدادَ الانتفاضةُ سوءاً ما لم يغيِّرِ الشيعة تكتيكاتهم ويكونوا على استعداد للتصعيد إلى عُنْفٍ كبيرٍ وإرهابٍ حقيقيٍّ، وهو ما لم يكونوا مُستعدِّين لفعله حتى الآن، وكان حزبُ حركة حرِّيَّة البحرين ومعظمُ الشيعة مُهتمِّين بالحفاظ على صورةِ الاعتدال أمام العالم في محاولةٍ لكسب الدعم الخارجي والضغط على النظام، وقدْ تحوَّلتْ أوروبا بالفعل إلى اتِّخاذ موقفٍ أكثرَ جِدِّيَّةً تجاه البحرين خلال العام الماضي كما رأينا أعلاه، ونتيجةً لذلك اتَّهمَتْ حكومةُ البحرين الآن البريطانيين بالسَّعْيِ لزعزعة استقرار البحرين و«معاملتِها كمستعمرة»، على حدِّ تعبير أحد السُّنَّة البارزين، ومع أنَّ الولايات المتحدة لم تكن مستعدَّةً للاعتراف بالنهج المعتدل لحركة حرِّيَّة البحرين ولا بتجاوزات النظام، ولم تعارضْ علناً أسلوبَ تعامُلِ النظام مع المشكلة وتحدَّثَتْ عن دعمِها للنظام في مواجهة **الإرهاب**، لكنَّها حثَّت سِرَّاً النظام للسَّعيِ نحو الحوار وإيجاد حَلٍّ سياسيٍّ، واستناداً إلى هذا التَّحفُّظ الأميركي، لم يشعر النظام حتى الآن بالحاجة إلى التخلِّي عن تكتيكاته.

من هو المنتصر في الصراع؟

أيُّ حكمٍ في مسألة انتصارِ النظام أو الشيعة أو هزيمة أحدهما في الصراع السياسي يعتمدُ على المعايير المستخدمةِ، لكنَّ النظامَ **ينتصر** بعدة طرقٍ، أولاً: نجح في حصر الانتفاضة في منطقةٍ محدودةٍ يسكنها أساساً القرويون الشيعةُ الأشدُّ فقراً، والذين كان لاضطرابهم وضَوْضَائِهم تأثيرٌ ضئيلٌ مباشرٌ في العاصمة أو قطاعاتها المُهِمَّة، وقَطَعَ أيَّ دعمٍ سُنِّيٍّ مُهِمٍّ للحركة البرلمانية، كما نجح النظام في خَلْقِ بعضِ الانقسامات بين الشيعة، فالجميع تقريباً

يتعاطفون مع جهود الشيعة لكسب صوتٍ سياسيٍّ واقتصادي أكبر في البلاد، لكنَّ العديد منهم، ولا سيَّما الطبقاتُ الغنيةُ قلقونَ من أن تؤدي حرِّيَّةُ البحرين إلى هيمنةِ رجال الدين المتطرِّفين وأجنداتِ الإسلاميين، ويخشى آخرون من أنَّ الطبيعةَ الصداميةَ للانتفاضة لنْ تضرَّ بالوضع الحالي للشيعة على المدى الطويل فحسب، بل ستؤدِّي أيضاً إلى إلحاق أضرارٍ فادحةٍ باقتصاد الجزيرة بأكملها ومستقبلها.

وفضلاً عن ذلك، لم يواجه النظام حتى الآن ضغوطاً كبيرةً من الخارج، وحافَظَ دائماً على دعمٍ قويٍّ من الدول العربية المجاورة، والهدف المشترك لهذه الدول هو احتواء الشيعة والحدُّ من أيِّ عمليةٍ ديمقراطية، ومنذ انتخاب الرئيس الإيراني خاتمي في صيف عام 1997 بدأتْ إيرانُ نفسها في تحسين العلاقات مع البحرين، وزار وزير الخارجية الإيراني المنامة في خريف عام 1997 وعَدَّ الجانبُ البحرينيُّ عامَّةً هذا علامةً مشجِّعةً، فإيرانُ ربَّما لم تَعُدْ تقدِّم الدعمَ المباشرَ للشيعة من أجل التَّخَلُّص من عُزلتها الدولية الأوسع.

وهكذا في المستقبل المنظور احتوى النظامُ البحريني تطوُّرَ الوضع إلى حدٍّ ما، وهو يعتقد أنَّ الشيعةَ سوف يُرهَقُون تدريجياً من التضحيات التي قدَّموها، من دون أنْ تُكافَأَ تضحياتهم، وسيعود الوضعُ في النهاية إلى طبيعته، ووفقاً للتقارير فقد صرَّحَ النظامُ على وجه الخصوص في الماضي بأنَّه على استعدادٍ للدخول في حوارٍ مع القادة الشيعة والإفراج عن معظم السُّجناء السياسيين، ولقد أفرجَ النظام عن الشيخ الجمري لفترةٍ من الزمن، حتى أصبح وجودُه فرصةً لمزيد من التظاهرات، وتطوَّرَ الإحساسُ بالنصر التكتيكي بين أنصاره، وتأملُ السلطاتُ أنْ يعتذرَ الشيعةُ عن كلِّ ما فعلُوه حتى الآن، لكنَّ جبهةَ التحرير الإسلامية رفضتْ، وعندما أعلنَتْ بعثةُ تَقَصِّي الحقائق عن مثل هذه **الصفقة** الحكومية المُحتملة تراجع النظام، وتمَّ القبضُ على الجمري مرةً أخرى في عام 1996، وبحلول يناير 1999 يكون الجمري قد اعتُقِلَ لمدَّةِ ثلاث سنواتٍ من دون محاكمة، وهو ما يسمح به قانونُ تدابير أمْنِ الدولة (25)، وفي أوائل يوليو 1999 بعد أربعة أشهر من تولي الأمير الجديد حُكْمَ البحرين، حُوكِمَ الجمري في ثلاثةِ أيامٍ، وحُكِمَ عليه بالسجن عشرَ سنواتٍ ودَفْعَ غرامةٍ كبيرةٍ، ثُمَّ أُطْلِقَ سراحُه، ومع ذلك وبحسب الأنباء فإنَّ إطلاقَ سراحه كان بشروطٍ قاسيةٍ وحتى مُهينةٍ (26).

ولكنْ في الجانب السلبي للحكومة هناك بعضُ المؤشراتِ المزعجة التي تجعل من الصعب علينا القول إنها **تنتصر** على المدى الطويل، وعلى الرغم من زيادة المساعدات المالية من دول المنطقة في السنوات الأخيرة، إلا أنَّ الاستثمارَ الأجنبيَّ العامَّ في الجزيرة

آخذٌ في الانخفاض، وعلى الرغم من دخول العشائر السُّنِّيَّة من شبه الجزيرة، فقد نما عددُ السُّكَّان الشيعة بمعدَّلٍ أسرع بكثير من عدد السُّنَّة، وفيما يتعلَّق بالحياة الاقتصادية، والبطالة، والتمثيل العادل والمنصف في البيروقراطية، والعيش الكريم، لم يتَّخذِ النظامُ أيَّ تدابير تقريباً لتخفيف استياء الشيعة جدِّيَّاً، فمُنْذُ أنِ احتلَّ آل خليفة البحرين قبل قرنين من الزمان، كان استياءُ الشيعة موجوداً دائماً، وأظهر هذا الاتِّجاه السلبي بعضَ علامات التغيير والتَّحَسُّن في الستينيات والسبعينيات، وامتازَتْ هذه المُدَّة إلى حدٍّ ما بالاختلاط الاجتماعي بين الطوائف وحتى الزواج المختلط، ومع ذلك فقد أصبح الشيعةُ أكثرَ عُزلةً منذ ذلك الحين، كما يتَّضح من المطالبات المتزايدة بالتغيير، وظهور القضايا البرلمانية والعرائض، والانتفاضات اللاحقة، وبافتراض أنَّ النظامَ مُستعدٌّ لإجراء تحسيناتٍ كبيرةٍ، فسوف تستغرق إعادة الثِّقةِ بين الطرفين وقتاً، ويستحيلُ على الشيعة التَّخلِّي عن سَعْيِهم للتعويض عن مظلوميتهم، والمشكلة هي أنَّ الخطواتِ الضروريةَ لإرضاء استياءِ الشيعةِ تتطلبُ تحريرَ النظام السياسيِّ، الأمر الذي سيؤدِّي حتماً إلى إضعاف حُكْمِ آلِ خليفة وظهور معارضةٍ سُنِّيَّة.

وطالما أنَّ السُّنَّةَ والشيعةَ يتشاركون المظلوميةَ نفسَها، فلا يمكنُ للنظام أنْ ينجحَ في فَصْلِ السُّكَّانِ السُّنَّةِ عن الشيعة إلى الأبد، وعلى الرغم من أنَّه ما تزال هناك أقليةٌ من السُّنَّة الذين ينتقدون النظامَ بنشاطٍ، إلا أنَّ استياءَ السُّنَّة من مساوئ حُكمِ آلِ خليفة لن ينخفضَ بل قد يزداد، ويعتقد معظمُ المِهَنيِّين السُّنَّة أنَّ النظامَ مُصَمِّمٌ على إدارة الجزيرة بوصفها شركةً عائليةً في ظِلِّ آليةِ الولاء القَبَلِيِّ، وهي ممارسةٌ قديمةٌ، حتى يَظهَرَ شكلٌ أكثرُ حداثةً وعقلانيةً من الحكم، ولا يمكن تحديث الاقتصاد تحديثاً جدِّيَّاً، ويتَّفقُ الشيعةُ تماماً مع هذه الأفكار، وفي الواقع، تمَّ كَبْحُ رغبة السُّنَّة في دفع هذه الأهداف السياسية بقوةٍ أكبرَ؛ لأنَّهم يخشون فقط مِنْ أنَّ التحرُّر السياسيَّ أصبح الآن **مشكلةً شيعيةً**.

إلى متى سيُحجمُ السُّنَّةُ عن المشاركة في محاولة تغيير النظام السياسي غيرَ المُرضي؟ طالما أنَّ الشيعةَ يقصرون مساعيهم على حكمِ القانونِ والدستورِ وبرلمانٍ ذي صلاحيَّاتٍ، فقد ينتهي الأمرُ بمَيْلِ المزيد من السُّنَّة نحو الأجندةِ نفسِها، وربَّما من تلقاء أنفسهم، وفي نظر المراقبين غيرِ الشيعة المُهتمِّين بتحديث البحرين، فإنَّ عائلة آل خليفة نفسها تشكِّلُ عقبةً خطيرةً أمام هذه العملية؛ لأنها لا تميز بين الحكومة والأسرة والدولة، وقدْ كان رئيسُ الوزراء خليفة بن سلمان آل خليفة القوةَ التي تقف وراء العرش لعقود، ويمكنه أنْ يقول حقاً: **أنا الدولة**، على الرغم من أنَّ هيمنتَهُ قد تتأثَّرُ بقدوم الأمير الجديد، وقدْ رأينا أيضاً هذا الجمود

في العراق، ولكنَّ المخاطرَ بين النظامِ الرهيبِ والشيعة هناك ارتفعت لدرجة أنَّ القضاءَ على النظام ومؤسَّساته السياسية فقط هو الذي يُمكن أنْ يحلَّ الأزمةَ، أمَّا الوضعُ في البحرين، ومهما كان سلبيا، فلا ينطوي على مثل هذه المخاطر الكبيرة.

ومن ثَمَّ قد **ينتصر** النظام على المدى القصير، ولكن إذا كان الأمر كذلك فالبلد هو الخاسر؛ إذْ إنَّ النصرَ ضدَّ الشيعة ببساطة يراكمُ ضغوطاً من أجل انفجارٍ أكبرَ لاحقاً، ويُعمِّقُ حالةَ العداء، ويخفِّضُ الروحَ المعنويةَ، ويُصَعِّبُ تضميدَ الجروح، ويُلحِقُ الضَّررَ بالحالة المعنوية العامة والاقتصاد وسمعة البلد، وحتى لو كانت الولايات المتحدة غيرَ راغبة في تصعيد الضغط العامِّ على الحكومة البحرينية، فإنَّ أوروبا الغربية مُستعدَّةٌ لذلك، وعلى الأخص المملكة المتحدة بعلاقتها الطويلة مع البلاد، وهكذا حتى لو نجح النظامُ في إنهاك المقاومة الشيعية في الوقت الحالي، فإنَّ حالة الاستياء ستتصاعد حتماً مرة أخرى قريباً، وتشتهر العناصر الرئيسة من أفراد الجيل الجديد من آل خليفة في خَطِّ السلطة بأنَّهم أكثرُ غَطْرَسَةً في نظرتهم من آبائهم وأكثر إصراراً على عدم الانصياع للشيعة ويَرَونَ أنهم يَحرِمونَ الأسرةَ من حقوقها المكتسبة، وقد يزدادُ تصلُّبُ جيل آل خليفة الأصغر سنّاً بسبب حقيقة أنَّ عددَ الشيعة آخذٌ في الارتفاع وأنَّ الفوائدَ المالية في اقتصادٍ مُتراجعٍ على المستوى الوطني يجب أنْ يقتصرَ توزيعها بينهم.

وباختصار من المرجَّح أنْ يتصاعدَ مستوى المواجهة، والميل إلى رؤية النضال على أنَّه لعبةٌ محصِّلتُها صفر، والعزم على لعبها حتى النهاية المريرة بدلاً من أنْ يتلاشى مع مرور الوقت، والأملُ الوحيدُ هو هيمنةُ الأعضاء الأكثر اعتدالاً داخل آل خليفة الذين قد يَرون ضرورةَ التغيير حتى من وجهة نَظَرِ المصلحة الذاتية المُستنيرة، ولا يمكن تحت أيِّ ظرفٍ أنْ يعتمد مستقبلُ البلاد إلى أجلٍ غير مُسمًّى على حكومةِ عشيرةٍ وعلى الأقلية السُنِّيَّة التي لا يخدمها الوضع الراهن على نحوٍ متزايد.

مع نفاد الوقت بالنسبة إلى هذا النوع من النظام التقليدي في البحرين، فإنَّه في الوقت نفسه يفتقر إلى حماية الثروة النفطية التي اعتمد عليها بعضُ جيرانها لمنع الإصلاح، وحتى الآن لم يخضعْ للنظام الجديد إلَّا آلُ الصُّباح في الكويت، وذلك نتيجةَ كارثة الغَزْوِ العراقيِّ، ويأملُ آل خليفة فقط أنْ تتمكَّن الهِباتُ السعودية من دعمهم لبعض الوقت في المستقبل، وفي النهاية، من المحتمل أنْ تكونَ طبقةُ التُّجَّارِ السُّنَّة نفسها في البحرين هي التي ستضغط من أجل فَرْضِ قيودٍ جدِّيَّةٍ على سلطة الأسرة الحاكمة، وتطالب بتَنَحِّيها جانباً والسماح بنظامٍ سياسيٍّ أكثرَ حداثةً وعقلانيةً ليحلَّ مَحلَّه، وستكون درجةُ الاعتدال لدى المعارضة الشيعية

عاملاً رئيساً في تحديد مدى خوف السُّنَّة من الطموحات السياسية الشيعية، وكان هذا الأساسُ المنطقيُّ عاملاً رئيساً وراء اعتدالِ حركة حرِّيَّة البحرين حتى الآن.

إذا استمرَّ الشيعةُ في عدم إحراز أيِّ تقدُّمٍ ضدَّ النظام بالتكتيكات المعتدلة الحالية، فإنَّ الضغوطَ عليهم في نهاية المطاف لتصعيد العنف ستكون قويةً، فالإرهابُ بديلٌ واضحٌ للمُحبَطين، وقدْ نَجَتْ منه الساحة البحرينية حتى الآن بمعجزة، ومع ذلك فإنَّ النظامَ والسُّنَّةَ بحاجة إلى الخوف من عودة الشيعة إلى الإرهاب الحقيقيِّ؛ لأنَّه سيكون رصاصةَ الرحمة للاقتصاد والاستقرار الداخلي الذي تحتاجه الدولة بشدة، مِثْلُ هذا السيناريو الإرهابيِّ للأسف من شأنه أنْ يُلقِي بالبحرين في خِضَمِّ اضطراباتٍ سياسيةٍ لا يمكن توقُّعُ نتائجها، والمطلب الأول هو أنْ يتمَّ استخدامُ قوَّةِ الدفاع البحرينية للسيطرة على السكان، وحتى الآن لم يحدثْ هذا؛ لأنَّ النظام يُفضِّلُ عدمَ قيام البحرينيين بمعاقبة البحرينيين الآخرين أو إساءة معاملتهم؛ فهذا العمل تقوم به قوَّاتُ أمْنٍ مرتزقةٌ مُجنَّدون من الخارج كما أشرنا، وبالرغم من أنَّ استخدامَ مثل هذه القوات له جانبٌ إيجابيٌّ وهو تجنُّبُ الحرب الأهلية، إلا أنَّ هناك جانباً سلبيَّاً هو أنَّ المرتزقةَ ليس لديهم حافزٌ يُذكَرُ للتعامل مع الموقف بأيِّ حساسيةٍ وليس لديهم أيُّ مصلحة في مستقبل البلاد.

العامل السعودي

يتجلَّى أولُ ردٍّ فعلٍ مُحتَمَلٍ تجاه فقدانِ النظامِ البحرينيِّ السيطرةَ في مواجهة الإرهاب في إرسال القوات السعودية إلى البحرين للحفاظ على السيطرة العسكرية على الجزيرة، فالسعوديون في الواقع مُتورِّطون فعليَّاً بعمقٍ في الوضع البحريني، حيث تدعمُ الرياض سياسات البحرين المُتشدِّدة لثلاثة اعتباراتٍ: أولاً: تُعارض السعودية قَطْعَاً أيَّ انتشارٍ للحكم الديمقراطي في المنطقة قد يشكِّلُ ضغطاً على النظام السعودي نفسِه. ثانياً: تضع الأيديولوجيةُ الوهابيةُ المملكةَ السعوديةَ على النقيض المباشر للمذهب الشيعي ولن يهنأ لها بالٌ جنباً إلى جنبٍ مع شيعة يتولَّونَ السلطةَ في الدولِ المجاورة فتسعى إلى تجنُّب ذلك. ثالثاً: لدى الشيعة البحرينيين علاقاتٌ وثيقةٌ مع الشيعة السعوديين، بحيث يكون لأيِّ نجاحٍ للشيعة البحرينيين تأثيرٌ فوريٌّ على تطلُّعات الشيعة السعوديين، ومهما كان وضعهم السياسيُّ مُختلفاً فهُمْ يشكِّلون أقليةً صغيرةً، وتفيد التقارير أنَّ المملكة العربية السعودية توفِّرُ ما يصل إلى 45 في المئة من الميزانية البحرينية، وهذا يشكِّلُ عاملاً حاسماً، ويزور عددٌ كبيرٌ من السعوديين

البحرين، عَبْرَ الجسرِ الجديد الذي يربط الآن بين البلدين، وإنَّ تقاليدَها الاجتماعيةَ الأكثرَ تسامُحاً وتوافرِ الكحولِ والنوادي الليلية نعمةٌ للاقتصاد البحريني ومنفذٌ اجتماعيٌّ مُفيدٌ من وجهة نظر الرياض يمنحُ الحكومةَ السعوديةَ حصَّةً مباشرةً في الشؤون الداخلية للبحرين.

يعتقد الشيعةُ البحرينيون أنَّ قوّاتِ مكافحة الشغب السعودية جاءت مُدَّةً وجيزةً إلى البحرين في عام 1975 على الرغم من أنَّ النظامَ البحرينيَّ اليوم يعتمد أكثر على السوريين والأردنيين للقيام بمهامِّ الشرطة والميليشيات، وبحسب ما وَرَدَ تتغلغلُ المخابراتُ السعودية في الجزيرة، ويعتقد رجلُ دينٍ شيعيٌّ بارزٌ واحدٌ على الأقل أنَّه لولا الدعم السعودي لآل خليفة، لكانوا مُجبَرين على التفاوض منذ بعض الوقت، ومن المستحيل التحقُّق من مثل هذه الآراء، لكنَّها معقولةٌ، وفي النهاية هل تفرض الرياض فيتو على أيِّ تنازلاتٍ يقدِّمُها آل خليفة للشيعة؟ وهل هناك خلافاتٌ بينهما بشأن كيفيَّة حلِّ الموقف؟ تصعب الإجابة عن مثلِ هذه الأسئلة، ولكنْ يبدو من المعقول افتراضُ أنَّ السعوديين عاملٌ قويٌّ في تشجيع آل خليفة على تشدُّدهم على الرغم من أنَّه من الواضح أنَّ المملكة العربية السعودية ترغب في رؤية نهايةٍ لهذه المشكلة المتفاقمة على أعتابها.

يرى الكثير من الشيعة أنَّ المملكة العربية السعودية هي مصدرُ عددٍ كبيرٍ من مشاكل البحرين، ولا سيَّما في نظرتها القاسية لكيفية التعامل مع الشيعة؛ إذْ يُرسلُ السعوديون الأدبيات الوهابية إلى البحرين للتأثير في الفكر السُّنِّيِّ هناك، كما أنَّهم يفرغون الكثير من فائضهم من السلع المُنتَجَةِ محلِّيّاً في البحرين بأقلَّ من سعر التكلفة، ممَّا يُلحق الضَّررَ بالمنتجات البحرينية وآفاق أسواق التصدير، وينظر العديد من الشيعة البحرينيين إلى المملكة العربية السعودية على أنها مجتمعٌ أكثرُ عُنفاً وعناداً، ذو صبغةٍ بدويَّةٍ ثقيلةٍ تجعل المصالحة الداخلية صعبة، على عكس بيئة البحرين الأكثر تطوراً والأكثر تسامُحاً تاريخياً.

إنَّ أيَّ احتلالٍ سعوديٍّ للبحرين للحفاظ على الوضع سيأتي بتكلفةٍ عاليةٍ من إراقة الدماء من كلا الجانبين وعلى المدى الطويل ولن يكون مقبولاً حتى بالنسبة إلى السُّنَّة البحرينيين، وإنَّ وجود مثل هذه الحالة من الغليان سيؤدِّي حتماً إلى تكثيف الروابط بين الشيعة السعوديين في المنطقة الشرقية المجاورة (الأحساء) والشيعة البحرينيين وسيؤثِّر سلباً على الأمن في المناطق الشيعية في المملكة العربية السعودية، وهكذا وفي حين إنَّ القوةَ يمكن أنْ تحافظَ على المياه راكدةً لفترةٍ مُعَيَّنةٍ، فإنَّ التَّكلِفَةَ تنمو باستمرار وتبدو النتيجةُ المحتملةُ سلبيَّةً ومَريرةً على نحوٍ متزايدٍ مع تداعياتٍ دوليةٍ أوسعَ، ويذكر العديد من البحرينيين أنَّ معظمَ الأسلحة القادمة إلى

البحرين تأتي من الكويت (حيث تبقى مخزوناتٌ ضخمةٌ من حرب الخليج) ومن المملكة العربية السعودية (حيث يُزعَمُ أنَّه يمكن الحصول على الأسلحة بسهولة).

في حال حدوث عُنفٍ حقيقيٍّ موجَّهٍ مباشرةً ضدَّ العاصمة أو شخصيات النظام، فستتعرَّض البحرين لأضرارٍ بالغةٍ، ومع ذلك فإنَّ مثلَ هذا التطوُّر لا يعني بالضرورة أنَّ البحرين ستصبح مثل إيران أو لبنان أو الجزائر، وتتجلَّى الشكوكُ الرئيسة في كونِ المجتمع السُّنِّيِّ سيتحرَّك من تلقاء نفسه لتحقيق الإصلاح والديمقراطية، أو كونِ مخاوفِه من الخسائر كبيرةً لدرجة أنَّه سيتحصَّن تجاه أيِّ تقدُّمٍ سياسيٍّ من قِبَلِ الشيعة، كما هو الحال في العراق فالتطوُّراتُ المستقبليةُ للبحرين تنطوي على مشكلةٍ سُنِّيَّةٍ أكثرَ من كونها مشكلةً شيعيةً، وفي النهاية قد تكون قدرةُ البحرين على حلِّ مشكلتها السُّنِّيَّة في نهاية المطاف مُقدِّمةً للتغيير السياسي في العراق، على الرغم من معضلة ذلك البلد الأكثر صعوبة (يُكِنُّ البحرينيون عامَّةً تقديراً كبيراً للعراقِ الدولة، وليس لصدَّام حسين أو نظام البعث).

مصالح الولايات المتحدة

للولايات المتحدة العديدُ من المصالح الرئيسة في البحرين والتي ستتأثَّر بالأزمة الأمنيَّة المتصاعدة، فأولاً وقبل كلِّ شيء: إذا لم تتحقَّقِ الإصلاحاتُ واستمرَّ الشيعةُ بالتوجُّه نحو التطرُّف، فإنَّ الوجودَ الأمريكي في الجزيرة سيكون هدفاً حتميَّاً للعنف، ويحتفظ الأسطولُ الخامسُ بمقرِّه الإداريِّ الإقليميِّ في البحرين، والجزيرة هي ميناءٌ رئيسٌ للاستراحة والاستجمام للقوات البحرية الأمريكية، وحتى الآن لم يهاجم الشيعةُ الولاياتِ المتحدةَ، حتى في الشعارات، ولم يطالبوا بسحب المنشأة البحرية الأمريكية، وما تزال حركةُ حرِّيَّة البحرين تأمل في أنْ تتمكن الولايات المتحدة من المساعدة في تحقيق الإصلاح في البحرين، كما فعلت في الكويت بنجاح كبير، ولكن إذا أدركَ الشيعةُ بمرور الوقت أنَّ الولايات المتحدة ليست جزءاً من الحل ولكنَّها جزءٌ من المشكلة، فإنَّ العداءَ تجاه الوجود الأمريكي سوف ينمو حتماً، وقد يدعو الشيعة في النهاية إلى انسحاب القوات العسكرية الأمريكية من الخليج، وعلى الرغم من أنَّ هذا لا يمثل ضربةً قاتلةً للوجود العسكري الأمريكي، لكنَّهُ سيكون بمثابة انتكاسةٍ سياسية كبيرة وسيعطي المُبرِّرَ لتلك العناصر في العراق وإيران التي تدعو إلى خليجٍ خالٍ من القوَّات الأمريكية، وسيجعل الوجودَ العسكريَّ الأمريكيَّ ـ وهو بالفعل مسألةٌ حسَّاسةٌ سياسياً ـ أكثرَ حساسيةً في المنطقة.

قد تتأثَّرُ المصالحُ التجاريةُ الأمريكيةُ في المنطقة أيضاً، ويمكن أنْ يتمَّ استهداف رجال الأعمال الأمريكيين في أيِّ هجومٍ إرهابيٍّ، الأمرُ الذي يضمنُ أنْ تحظى بانتباه الـ CNN والعالم، وكما أشرْنا أعلاه قد يمتدُّ السخطُ الشيعي في البحرين إلى المملكة العربية السعودية وإلى الكويت، وإنْ كان هذا بعيد الاحتمال؛ إذْ تعامل النظامُ الكويتي مع المشكلة الشيعية بذكاء وفاعليةٍ من خلال انفتاحِ النظام السياسي، (من المثير للاهتمام أنَّ البرلمان الكويتي، بأغلبية سُنِّيَّة، يؤيِّدُ بقوَّةٍ الدعوةَ إلى العودة إلى البرلمان المنتخب في البحرين، بالرغم من أنَّه يدرك أنَّ الشيعةَ هم الأغلبية، وباختصارٍ فإنَّ الديمقراطيين يدعمون الديمقراطيين، بغضِّ النظر عن الطائفة)، وإذا أشعلَتْ سياساتُ الولايات المتحدة فتيلَ العداء الشيعي في المنطقة، فإنَّ التوجه السياسيَّ النهائيَّ للشيعة في العراق يمكن أنْ يتأثَّرَ أيضاً، ومن ثَمَّ يمكنُ أنْ تمثِّلَ القضية البحرينية نقطةً فاصلةً في سياسات الولايات المتحدة في المنطقة بشأن مسائل التحرير والتغيير.

فهل تفضِّلُ واشنطن التحرُّكَ بينما ما يزال الوضعُ عُرضةً للتغيير والتحسُّن أو أنَّها ستفضِّلُ الاستقرارَ الزائفَ المُتمثِّلَ بالوقوف إلى جانب آل خليفة في السَّرَّاء والضَّرَّاء، ممَّا يُديم جذورَ المشكلةِ ويضمن حدوث انفجارٍ أكبرَ في المستقبل؟ هذه بعض الخيارات التي تواجه صُنَّاع السياسة الأمريكيين اليوم.

هوامش الفصل السادس:

1. سيطر الشيعة الإسماعيلية على مصر في عهد الفاطميين (909-1171)، كما كان لها حضور قوي ومستقل عن مصر في الخليج وعرفوا باسم (القرامطة). تميز الإسماعيليون باعتقادهم وجودَ تفسيرات داخلية وباطنية وسِرِّيَّة وراء كل المعاني الظاهرة الخارجية للقرآن. استقر الحشاشون أيضًا، وهم فرع من هذه الحركة، في إيران (السنية آنذاك)، وقاموا بتهديد رجال الدولة السُّنَّة واغتيالهم في العالم الإسلامي لأكثر من قرن.

2. Momen, op. cit., p. 90.

3. Momen, p. 120.

4. Mansoor Al-Jamri, «Prospect of a Moderate Islamic Discourse: the case of Bahrain,» paper presented at the Middle East Studies Association 31st Annual Meeting, San Francisco, November 22, 1997, published in BFM Bul letin, January 2, 1998.

5. Momen, op. cic, p. 145.

6. Mansoor Al-Jamri, p. 145.

7. مقابلة مع اختصاصيٍّ قديم بشؤون البحرين

8. مدرسة الأصوليين هي السائدة في إيران وتعطي مجالاً واسعاً للاجتهاد أو التفسير. العديد من البحرينيين الشباب يتحولون من المدرسة الإخبارية إلى الأصولية.

9. بناء على مقابلات مع قادة شيعة وسُنَّة في البحرين في حزيران/يونيو 1997. وانظر أيضاً

Joseph Kostiner, «Shi'l Unrest in the Gulf, in Shiism, Resistance and Revolution, ed. Martin Kramer (Boulder, CO: Westview Press, 1987), pp. 176-177.

10. مقابلة مع خبير في الاقتصاد البحريني.

11. للحصول على وصف ممتاز لمشكلة تدهور حقوق الإنسان والحريات المدنية في البحرين، انظر:

Said al-Shihabi, Al-Balmain 1920-1971. Qira'a fil Washaiq al-Baritania (An Examination of British Documents) (Beirut, 1966).

Routine Abuse, Routine Denial Civil Rights and the Political Crisis in Bahrain (Washington, D.C.: Human Rights Watch/Middle East, 1997).

12. Human Rights Watch, op. cit., p. 2.

13. Kostiner، مرجع سابق. المرجع السابق، ص 177-178، 180، ومقابلات مع أعضاء حركة العريضة في البحرين، يونيو 1997.

14. مقابلات مع أعضاء سُنَّة وشيعة في حركة العريضة، البحرين، يونيو 1997.

15. في 7 يوليو 1999، بعد شهرين من تنصيب الشيخ حمد آل خليفة والده أميرًا للبحرين، حُكِمَ على الجمري، بعد محاكمة قصيرة، بالسجن 10 سنوات وغرامة قدرها 5.7 مليون دينار (15 مليون دولار). في نفس اليوم، تم الإفراج عن الجمري بشروط قاسية.

Reuters report. July 7. 1999. and Middle East International, July 1999.

16. علق زعيم شيعي قائلاً: «ليس لدى حركة حرِّيَّة البحرين ما يكفي من الأسلحة حتى للاستيلاء على مركز للشرطة. ومن الصعب تقييم هذه القضية تقييماً موثوقاً بين مصادر

الحكومة والمعارضة المتضاربة، وكل منها يلقي بظلال من الشكوك الكبرى على صحة من ما ذكره الآخر.

17 ـ وقد أعربت شخصية سياسية سُنِّيَّة مُقرَّبة من النظام عن هذا الرأي للمؤلفين.

18. Human Rights Watch, op. cit., pp. 1, 43.

19. Al-Jamri, op. cit.

20 ـ يشير تقرير هيومن رايتس ووتش لعام 1997، على سبيل المثال، إلى أنه «لا توجد جماعات معارضة بحرينية معروفة تحمل اسم «حزب الله» ولم تظهر أي اتصالات أو منشورات بهذا الاسم. وهو مصطلح تستخدمه الحكومة حصراً للإشارة إلى طيف قوى المعارضة الشيعية وعلى وجه الخصوص حركة الحرية الإسلامية في البحرين (BFM). تدعي الحكومة أن الشيخ الجمري وسبعة من قادة المجتمع الشيعي الآخرين المعتقلين هم أعضاء قياديون في جماعة حزب الله ـ البحرين الإرهابية، وهم المسؤولون الأساسيون عن حملة العنف والتدمير الإرهابية. وبينما لا يمكن استبعاد احتمال وجود مجموعة بحرينية بهذا الاسم، فإن جهود الحكومة في عَزْوِ الاضطرابات السياسية في السنوات العديدة الماضية إلى مكائدها ليس لها مصداقية».

21. Human Rights Watch, op. cit., p. 41.

22. وقد قام المؤلفان بتدوين هذه الرسوم على الجدران في أثناء زيارتهما للقرى في حزيران/ يونيه 1997، حيث يمكن العثور عليها على كل جدار تقريباً. وحيويتها وإيجازها الشعري لافتةٌ للنظر.

23. من سُنِّيٍّ ليبرالي.

24. Human Rights Watch, op. cit., p. 37.

25. رسائل من مركز استقلال القضاة والمحامين (جنيف)، 11 فبراير 1999. نقلت عن طريق صوت الرحمن، 12 فبراير 1999، ومن نقابة المحامين الدولية، نقلا عن صوت رالين، 16 فبراير.، 1999.

26 ـ انظر الملاحظة 16 أعلاه.

الفصل السابع

شيعة الكويت

تمثِّل حالةُ الشيعة في الكويت قصةَ نجاح فريدةً، والنقطة المضيئة الوحيدة فيما هو بخلاف ذلك رَصْدٌ كئيبٌ إلى حدٍّ ما لأوضاع الشيعة العرب في الخليج، فشيعةُ الكويت هم الأفضلُ حالاً من أيِّ طائفةٍ شيعية أخرى في منطقة الخليج، وهم يشكِّلون حوالي 25 إلى 30 في المئة من سكَّان البلاد، ولا يواجهون سوى القليل من الاضطهاد الملموس على المستوى الرسمي أو الاجتماعي، فهُمْ أحرارٌ في ممارسة المذهب الشيعي وممارسة شعائره علانيةً، في حين إنَّ وضعَهم الاقتصاديَّ وفُرَصَهُم المهنيةَ أفضلُ من أيِّ مكانٍ آخر في الخليج، كما أنَّ هناك درجةً عاليةً من الاندماج الاجتماعي والسياسي للشيعة في المجتمع الكويتي، والأهم من ذلك أنَّ لدى الشيعة شعوراً بالانتماء ومصلحةً راسخةً في ثروات الدولة، وهذا لا ينطبق على أيِّ مكانٍ آخر في المنطقة، وتكاد الكويتُ تكون الدولةَ الوحيدةَ في المنطقة التي ليس لديها معارضةٌ في المنفى سواءٌ شيعيةٌ أو سُنِّيَّة، ومع ذلك فإنَّ هذا الوضعَ الصحيَّ أساساً يُخفي غالباً أشكالاً دقيقةً ومُعقَّدةً من التمييز يُدركها الشيعةُ، ويُقِرُّ بها العديدُ من السُّنَّة، وتمثِّلُ المجالاتُ التي يسعى الشيعة فيها إلى تحسين مكانتهم.

شيعة الكويت بعد حرب الخليج

كما هو الحال في أيِّ مكانٍ آخر في الخليج، كانت الثمانينيات فترةً مضطربةً للعلاقات بين الشيعة والحكومة الكويتية، فقد كانت الكويت على مدار العقد هَدَفاً لجماعاتٍ شيعيةٍ متطرِّفةٍ نفَّذَتْ سلسلةً من التفجيرات ومحاولات الاغتيال، بما في ذلك محاولات استهدفت أمير الكويت، ونتيجةً لذلك تعرَّضَ الشيعةُ الكويتيون لإجراءاتٍ أمنيَّةٍ حكوميةٍ مُشدَّدةٍ، بما في ذلك الاعتقالات والترحيل، ممَّا أدَّى إلى انقسام المجتمع على أسسٍ شيعية ـ سُنِّيَّة، وإنَّ الظروفَ التي أدت إلى النشاط الشيعي في الكويت متعدِّدةُ الجوانب منها: الثورةُ الإيرانيةُ

التي وفَّرَتِ الإلهامَ والدعم، وانهيارُ حزب الدعوة العراقي الذي فَرَّ العديدُ من أعضائه إلى الكويت، وظهورُ حركةِ أمل الإسلامية وحزب الله في لبنان، وقبل كلِّ شيءٍ الدعمُ القويُّ الذي قدَّمَتْهُ الحكومة الكويتية للعراق في الحرب العراقية الإيرانية، فالمجتمع الكويتي المُنفتحُ نسبيَّاً، ووجودُ أعدادٍ كبيرة من العمال العرب، بمن فيهم الفلسطينيون واللبنانيون والعراقيون، أتاح الفرصةَ واسعةً لتسلُّل العناصر المتطرِّفة إلى المجتمع الكويتي، ورأى المجتمعُ الشيعيُّ أنَّ الإجراءاتِ التي اتَّخذَتْها الحكومةُ الكويتيةُ ضدَّ المتطرفين كانت قاسيةً وواسعةَ النطاق وغيرَ مُبَرَّرةٍ، وأنَّها أبعدت المذهب الشيعي (الذي أدان الأعمال الإرهابية عامَّةً) بلا داعٍ وأسهَمت إسهاماً أكبر في الاستقطاب السُّنِّيِّ الشيعي على طول الخطوط الطائفية.

لكنَّ دورَ الشيعة الكويتيين خلال حرب الخليج ضدَّ صدَّام أسهَمَ في إحداثِ تغييرٍ جذريٍّ في قبول عودة الشيعة إلى الجسم السياسي الكويتي، بما في ذلك المؤسسة السياسية، فكان العديد من الكويتيين السُّنَّة الأثرياء يقضون عطلاتهم في الخارج في أغسطس 1990 وعلقُوا خارج البلاد عندما اجتاحتِ القواتُ العراقية الكويت لاحتلالها، ولأنَّ الشيعة أقلُّ ثراءً وأقلُّ مَيلاً للغرب، كان الجزءُ الأكبر من الطائفة الشيعية داخل الكويت وقتَ الغَزْوِ واضطرَّ للبقاء هناك طوال فترة الاحتلال، ومع رحيل الكثير من السُّنَّة، انقلبَ التوازنُ الديموغرافي في البلاد لصالح الشيعة، وهناك بعض التقديرات بأنَّ الشيعةَ شكَّلُوا على الأقل نصفَ السُّكَّان المقيمين خلال تلك الفترة، وهكذا وجدَ الشيعةُ أنفسهم في طليعة المقاومة ضدَّ الاحتلال العراقي، حيث ساعدوا في تنظيم أنشطةِ إغاثة ومقاومة سِرِّيَّةٍ إلى جانب مواطنيهم السُّنَّة، وقد قُتِلَ أو سُجِنَ العديد منهم على أيدي سلطات الاحتلال العراقي بسبب أنشطتهم.

وكان لإظهار الشيعة حِسَّهُمُ الوطنيَّ نتيجتان مفيدتان: فقد خفَّفَ شكوك السُّنَّة في ولاءِ الشيعة للكويت ودَمَجَ المجتمعين الشيعيَّ والسُّنِّيَّ في حالةِ تضامُنٍ مشتركة، وفضلاً عن ذلك كان هناك اعترافٌ غيرُ مَخفِيٍّ بصحَّة موقف الشيعة الكويتيين الذين عارضوا الدعم غير المقيَّد الذي قدَّمَتْهُ الحكومةُ الكويتيةُ للعراق في أثناء الحرب الإيرانية العراقية، وباختصارٍ ساعدت مِحنةُ الاحتلالِ العراقيِّ المشتركةُ على خَلْقِ شعورٍ وطنيٍّ بين الكويتيين أكثر ممَّا يمكن أنْ يجدَهُ المرءُ اليوم في معظم الدول العربية، فانعكس التضامُنُ الوطنيُّ الجديد بعد حرب الخليج مباشرةً في الدعوات المشتركة في أوساط السُّنَّة والشيعة لإعادة الدستور ومجلس الأمة، وفي الواقع حتى في أثناء احتلال القوات العراقية للكويت، تضافرت جهود الشخصيات البارزة من الشيعة والسُّنَّة للتفاوض مع عائلة الصباح الحاكمة، التي لجأت إلى

المملكة العربية السعودية في ذلك الوقت، من أجل استعادة الدستور والحياة البرلمانية بعد تحرير الكويت (1).

لكنَّ الكثيرَ من الشيعة والسُّنَّة في الكويت يُقرُّون بأنَّ الإحساس بالتضامن والمزايا التي اكتسبها الشيعة من حيث المصداقية والقبول بدأت تتآكل تدريجياً بعد سنواتٍ قليلة من حرب الخليج، وهذا باعتراف الجميع لا يرجع إلى تراجع الولاء لدى الشيعة، ولكن إلى عودة السُّنَّة إلى أنماط السلوك السابقة بمجرَّد أنْ هدأتْ صدمة الحرب، وقد تفاقمت هذه الأنماط بسبب استياء السُّنَّة الكامن من المكاسب التي حقَّقها الشيعة نتيجةَ نضالهم ضدَّ الاحتلال العراقي.

وإنَّ الروابطَ التي تجمع الكويتيين أقوى من انقساماتهم في الوقت الحالي، على الرغم من حقيقة أنَّ هذه العلاقاتِ ذاتُ طبيعة سلبية، ناشئة عن الخوف المشترك والموقف الدفاعي ضدَّ التهديد المحتمل من العراق، ومع ذلك فإنَّ الإحساسَ المؤقَّتَ بالحصار يمنحُ الشيعة فرصةً لتأكيد وطنيَّتهم وتضامنهم مع السُّنَّة وإضفاء الطابع المؤسَّسي على المكاسب التي حققوها.

الانقسامات بين الشيعة

تتميز الطائفة الشيعية في الكويت بتنوُّع ديموغرافيٍّ أكبر من الجماعات الشيعية الأخرى في المنطقة، فهناك ثلاث مجموعات متميِّزة: المجموعتان الأولى والثانية من العرب وهما الحساوي والبحارنة، ولهما جذورٌ في المملكة العربية السعودية والبحرين وجنوب العراق أو منطقة الأحواز (عربستان) في جنوب غرب إيران، المجموعة الثالثة والأكبر هي العجمُ الشيعةُ الكويتيُّون من أصلٍ إيرانيٍّ الذين عاشوا في الكويت عدَّةَ أجيال، وداخلَ هذه المجموعات هناك فروقٌ أكثرُ دقَّةً بين **المستوطنين القدامى** و**المستوطنين الجدد**، حيث تضمُّ الأخيرة الأعضاء الأقلَّ ثراءً والأقلَّ اندماجاً داخل كلِّ مجموعة، كما ينقسم الشيعة بتفاوت الوضع الاقتصادي، ففي حين يصعب الحديث عن كويتيين **فقراء** (بالمقارنة مع فقر الشيعة في البحرين، على سبيل المثال)، إلا أنَّه توجد فوارقُ واضحةٌ في الثراء بين الشيعة الأمر الذي يثير حساسية سياسية.

ويخلق الولاءُ لمراجعَ مختلفةٍ حدوداً أخرى تجزِّئ المجتمعَ الشيعي، ولا سيَّما بين العجم والبحارنة، ويدرك المجتمع والنظام الكويتي هذه الفروق الاجتماعية والاقتصادية والدينية

ويميلان إلى التعامل مع المجموعات وفقاً لذلك، ولم يَعُدِ الشيعة غيرُ الكويتيين، بمن فيهم العراقيون واللبنانيون الذين عاشوا في الكويت خلال الثمانينيات، عاملاً مُهمَّاً في المجتمع الشيعي في البلاد.

ويشكِّل الحساويون عامَّةً مجتمعاً مكتفياً بذاته ومهادناً سياسياً، ويمتازون بأنَّ لهم مرجعيتهم المحلِّيَّة المتمثِّلة بآية الله ميرزا الإحقاقي، وهو مواطنٌ كويتيٌّ يعيش في الكويت، وينأى الحساويون بأنفسهم عن الصراعات الطائفية والمذهبية ولا يتزاوجون إلَّا نادراً من المجموعات الأخرى حتى الشيعية منها، ولطالما تحالفت عائلاتُ العجم التِّجاريةُ الثَّريَّةُ مع عائلة الصباح الحاكمة، وبوصفها جزءاً من **الكتلة الحكومية**، تحرِصُ على عدم تعريض مكاسبها وامتيازاتها للخطر، وبخلاف عائلات العجم القوية فإنَّ معظمَ الشيعة جزءٌ من الطبقة الوسطى من المِهنيِّين وموظَّفي الخدمة المدنية الذين تعتمد معيشتهم اعتماداً كبيراً على القطاع العام، إمَّا بوصفهم موظَّفين في البيروقراطية الحكومية والوكالات التابعة لها، أو مقاولين على العقود الحكومية، أو مستفيدين من الخدمات الاجتماعية الحكومية، وتحتوي أيضاً ما يمكن تسميتُه الطبقةَ المتوسطةَ الدنيا في المجتمع الكويتي مكوِّناً شيعيَّاً كبيراً من أصحاب المتاجر الصغيرة والعمَّال شِبهِ المَهَرة الذين هم في الغالب مستوطنون حديثاً في الكويت، والذين قد يحملون أو لا يحملون الجنسية الكويتية.

كانت العائلات التجارية الثَّريَّة القريبة من النظام تعمل تقليدياً وسطاءَ ومتحدِّثين باسم المجتمع الشيعي، وأدَّت الزيادة في الثروة النفطية الكويتية في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي والتوسُّع في التعليم والمِنَحِ الدراسية والسفر إلى الخارج إلى تغيير طابع المجتمع الشيعي الكويتي، فلم يَعُدِ الشباب الشيعي المتعلِّم يكتفي بالتمثيل التقليدي الذي تقدِّمُه عائلات التُّجَّار ذات الحظوة، والذين فقدوا مصداقيتهم على نحوٍ متزايدٍ لفشلهم في خدمة مصالح الطائفة أو حمايتها من الإجراءات الحكومية القاسية، فكان لدى الجيل الأصغر من المهنيِّين الشيعة ورجال الأعمال والموظفين الحكوميين طموحاتٌ لا يمكن تحقيقها من خلال نظام المحسوبية القديم وكان بحاجة إلى طرق جديدة للتعبير، وينحدر قطاع الشيعة المُسَيَّسُ إلى حدٍّ كبيرٍ من الطبقة الصاعدة من العجم والبحارنة، ومن بين هذه الجماعات يجد المرءُ أكبرَ قدرٍ من التنوع في المعتقدات والتوجهات السياسية، وحيث من المرجَّح أنْ يظهرَ عدمُ الرضا والتطلعاتُ، وهذا الدورُ السياسيُّ الأكثر فاعلية للعجم في الكويت يميزهم مَيْزاً حادَّاً عن عجم البحرين الذين يبتعدون عن سياسات المجتمع الشيعي.

يُظهِر المجتمعُ الشيعيُّ التنوعَ المألوفَ في الآراء السياسية الذي يفصِل العلمانيين عن الإسلاميين والإسلاميين بعضَهم عن بعض، وتشمل الآراءُ السياسيةُ بين الشيعة طيفاً يتراوح من وجهات النظر اليسارية/الليبرالية/العلمانية إلى الأيديولوجية الإسلامية المحافظة، وكما هو الحال في بلدانٍ أخرى، أصبحت ممارسةُ الشعائر الإسلامية بين الشيعة والسُّنَّة أكثرَ انتشاراً ممَّا كانت عليه قبل عقدين من الزمن، عندما كانت محصورةً في جيوبٍ صغيرةٍ من السكان، ولا يُترجَمُ الالتزامُ الدينيُّ بالضرورة إلى عقيدةٍ سياسية، وبالنسبة إلى معظم الشيعة الكويتيين، فإنَّ الأمرَ يتعلَّق بالتقوى الشخصية والالتزام وليس أجندةً سياسيةً، ومع ذلك فإنَّ ارتفاعَ نسبة الالتزام الدينيِّ على وجه العموم يؤثِّر في النظرة إلى القضايا الاجتماعية ومجموعةٍ واسعة من السياسات الداخلية والخارجية، كما يؤدِّي الالتزامُ الدينيُّ الأكبرُ إلى توسيع دائرة أنصار الإسلاميين ويدعم برنامجهم في الحوار الوطني.

يُعَدُّ الاختلافُ في المرجعية الدينية بين الشيعة الكويتيين عاملاً آخر من عوامل التنوع بصرف النظر عن الحالة الخاصة للحساويين، ويتبع الشيعةُ الكويتيون عدةَ مرجعياتٍ بما في ذلك الخامنئي (يتبعه عادةً أولئك الذين اتَّبعوا الخميني في الأصل)، والسيستاني في العراق، والشيرازي في إيران، وفضل الله في لبنان، ورجال دينٍ آخرين في إيران، وإلى حدٍّ ما، فإنَّ اختيارَ المرجع يحدِّدُ طبيعةَ النظرة السياسية، أو على الأقل يُنظرُ إليه على أنَّهُ يؤطِّرُ الميولَ السياسية، وهكذا يميل الكويتيون من السُّنَّة والشيعة، إلى التمييز الدقيق بين أولئك الذين يتبعون المرجعية الإيرانية الرسمية، حيث يُنظَرُ إليهم على أنَّهم ناشطون وعقائديون، وأولئك الذين يتبعون السيستاني أو الشيرازي، الذين يُعَدُّون أقلَّ صراحةً بل مُهادِنين.

وعلى العكس من لبنان حيث هناك خياراتٌ عديدةٌ أمام الشيعة، والبحرين والعراق حيث يَحظى الجمري والحكيم على التوالي باحترامٍ واسعٍ، لم تتطوَّرْ قيادةٌ واضحةٌ داخل المجتمع الشيعي الكويتي، حيث يوجد في الكويت عددٌ قليلٌ من الشيعة البارزين الذين يتمتَّعون باعترافٍ واسعٍ بوصفهم قادةً، ويرجع ذلك إلى حدٍّ كبيرٍ إلى الإحجام الكبير من الشيعة الكويتيين عن الانخراط في سياسات هوية صريحة وحصرِ أنفسهم في المصالح الطائفية الضيقة مقارنةً بالشيعة في المملكة العربية السعودية أو لبنان أو البحرين، ويبذل البرلمانيون الشيعة الكويتيون، من الإسلاميين والعلمانيين، جهوداً كبيرةً لتصوير أنفسهم ممثِّلينَ عن دوائرَ مختلطةٍ من السُّنَّة والشيعة، مع تحمُّل المسؤولية تجاه جميع قطاعات ناخبيهم، دليلاً على رغبتهم في التصرف على أنَّهم مواطنون كويتيون.

يُقدِّرُ الكويتيون أنَّ حوالي 30 إلى 40 في المئة من الشيعة هم **إماميون** أو أتباعُ خطِّ الإمام: فهُمْ يعتنقون تعاليم آية الله الخميني وعقيدته الخاصة بدولة إسلاميةٍ محكومةٍ من قِبَلِ رجال الدين (ولاية الفقيه)، وبعبارة أخرى هُمْ إسلاميون شيعةٌ محافظون تربطهم علاقةٌ بالمؤسَّسة الإيرانية أقوى من غيرهم من الشيعة، ومع ذلك فإنَّ تسمية **إمامي** تُطلَقُ على نحوٍ فضفاضٍ، فهي لا تُحدِّد ما يعنيه الالتزام بخطِّ الإمام على وجه التحديد ضمن السياق الكويتي، حيث الشيعةُ أقليةٌ ومن ثَمَّ فمِنْ غيرِ المعقول أنْ يطمحُوا إلى نظامٍ سياسيٍّ مُشابهٍ للنظام الإيراني، كما أنَّه لا يصف بما يكفي طبيعةَ علاقة الإماميِّين بالمؤسسات السياسية الإيرانية، مقارنةً بالمؤسَّسة الدينية، ويُشكِّكُ بعضُ الكويتيين في وجود شبكةٍ لحزب الله في الكويت، لكنَّ المراقبين الغربيين يعتقدون أنَّ هناك القليل من الأدلة على وجود مثل هذه الشبكة.

أسهمَتِ اللامركزية في السُّلطة السياسية وتَشَرْذُمُ السلطة الروحية في إيران بعد وفاة الخميني في إضفاء الغموض على علاقة الإماميين بإيران دولةً وسلطةً روحيةً اليوم، وتربط قياداتِ جماعةِ خَطِّ الإمام الكويتي علاقاتٌ قويَّةٌ بالمؤسسات الدينية الإيرانية في قم وطهران، ممَّا يجعلها في نظر الكويتيين المجموعةَ الأكثر تماهياً مع النظرة الإيرانية الرسمية للسياسة في الخليج، كما أنَّ تمسُّكهم الدينيَّ بعقيدة الخميني لا يُقلِّلُ من ولائهم للكويت أكثرَ ممَّا عنَتِ الناصرية بين السُّنَّة الكويتيين في الستينيات عدم الولاء للكويت في الواقع؛ إذْ كانت الناصرية في ذلك الوقت تدلُّ على مواقفَ سلبيةٍ تجاه الأسرة الحاكمة، في حين إنَّ الإمامية لا تعني تحدِّي النظام السياسي أو قيادته في الكويت.

يتبع غالبية الشيعة في الكويت تعاليمَ علماء الدين غير المرتبطين بالمؤسسات الإيرانية الرسمية، وبعيداً عن الحساويين الذين تتأتَّى مرجعيَّتهم من داخل المجتمع، فإنَّ أعداداً كبيرة من الشيعة الكويتيين تتبع آية الله السيستاني، وهو رجلُ دينٍ مهادنٌ في النجف وَرِثَ عباءةَ الراحل آية الله الخوئي، وبعضُهم الآخرُ من مقلِّدي آية الله الشيرازي الذي هو رهنُ الإقامة الجبرية في إيران وعانى أبناؤه من مضايقات المؤسَّسة السياسية الدينية الإيرانية، وكلتا المجموعتين تنتقدان العقائد والسياسات الرسمية الإيرانية وتنظران إلى المذهب الشيعي على أنَّه التزامٌ دينيٌّ وليسَ أيديولوجية سياسية، ومن ثَمَّ فهُمْ حريصون على تمييز أنفسهم عن الإماميين ويَعُدُّونَهم متشدِّدين في القضايا الاجتماعية والسياسية وأكثر تصادمية في دفاعهم عن حقوق الشيعة، وعلاوة على ذلك فهُمْ قلقون من أنَّ قُربَ الإماميين من إيران يُلقي بظلاله على الطائفة الشيعية بأكملها ويثير الشكوك بأنَّ الشيعة تُحرِّكُهم النزعةُ الطائفية أكثر من الانتماء الوطني.

في الطرف الآخر من الطيف السياسي والأيديولوجي يوجد شيعةٌ علمانيون يعارضون تبنِّيَ برنامجٍ سياسيٍّ قائمٍ على أيِّ دينٍ سواءٌ أكانَ سُنِّيّاً أم شيعياً، وكما هو الحال في البلدان العربية الأخرى، فإنَّ العلمانية في الكويت التي تشمل السُّنَّة والشيعة على حدٍّ سواء متجذِّرةٌ في تاريخٍ طويلٍ من الحماسة القومية العربية ذات الطابع اليساري المعتدل والتي هيمنت على العالم العربي من أوائل الخمسينيات إلى أواخر الثمانينيات، وإذا تأثرت الأيديولوجية الدينية الشيعية بإيران فإنَّ القومية العربية في الكويت غذَّتْها أعدادٌ كبيرةٌ من المعلمين وموظَّفي الخدمة المدنية والمِهنيِّين المصريين والفلسطينيين الذين شكَّلوا العمودَ الفقريَّ للاقتصاد الكويتي والنظام التعليمي منذ الخمسينيات ولغاية الثمانينيات، وقدْ كانت القوميةُ العربيةُ طوال هذه الفترة هي القوةَ السياسيةَ المهيمنةَ في الكويت في الواقع، وكانت التحدياتُ التي واجهها النظام الكويتي تأتي أحياناً بعنفٍ من هذا الطرف من الطيف السياسي، ولكنَّ مفاهيمَ العروبة تبدَّدَتْ بشدَّةٍ عندما غزَتِ القواتُ العراقية الكويت وفَشِلَ المواطنون الكويتيون في الحصول على إدانةٍ صادقةٍ وغير مشروطة للغزو من جميع العرب، وعلى عكس العراق أو لبنان أو البحرين، لم يكن هناك حزبٌ شيوعي في الكويت لجذب الشيعة، وليس من المستغرب أنَّ المشاعر الاشتراكية أقلُّ وضوحاً هنا منها في البلدان العربية الأخرى.

لقد تحولت القومية العربية وغيرها من الأيديولوجيات العلمانية في الكويت إلى ليبرالية على النمط الغربي متجذرةٍ بعمق أكثر من أيِّ مكان آخر في منطقة الخليج، ومع ذلك تواجه الليبرالية تحدِّياً متزايداً من قبل قوَّتين ناشئتين: الإسلام السياسي في شكليه السُّنِّيِّ والشيعي، والقوَّة القبلية المحافظة التي تشجِّعها الأسرة الحاكمة الكويتية، وهذان الاتجاهان السياسيان الصاعدان يهدِّدان جميع الليبراليين، لكنَّهما يمثِّلان تهديداً خاصّاً للشيعة العلمانيين، وبما أنَّ التسميةَ الطائفية لا مَفَرَّ منها بالنسبة إلى الشيعة مَهْمَا كانت آراؤُهم السياسية فإنَّ الشيعةَ الليبراليين يتعرَّضون لخطرٍ مضاعف من قبل المحافظين السُّنَّة، أولاً لكونهم شيعةً ثمَّ لكونهم ليبراليين/علمانيين.

ويمثِّل الإسلاميون الشيعة نوعاً مختلفاً من التهديد لليبراليين الشيعة من خلال تقويض مؤهلاتهم لتمثيل الطائفة، وهكذا في الانتخابات البرلمانية لعام 1996 كان المرشَّحون الشيعة الليبراليون هم مَنْ خَسِرَ أصواتَ الناخبين(2)، وإنَّ الخوفَ المباشرَ لدى الليبراليين الشيعة هو أنَّ تصاعُدَ التيار الإسلامي الشيعي سوف يعزِّز الطائفية وينقلبُ على عمليات الاندماج والقبول التي قاتَلَ الشيعةُ من أجلها حرفياً في أثناءِ الاحتلال العراقي، وأنَّه يمكنُ أنْ يُعيدَ

الطائفة إلى قَفَصِ الاتِّهام كما في الثمانينيات، وهُمْ يخشَون أيضاً وعلى نطاق أوسع من صعود التوجُّه السُّنِّيِّ المحافظ ـ القبلي والإسلامي ـ الذي سيؤثِّر سلباً على المجتمع الشيعي بأكمله مع مرور الوقت، وعلى الرغم من التحالفات المؤقتة والتكتيكية التي تمَّ إجراؤها بين السُّنَّة المحافظين والإسلاميين الشيعة، يشعرُ الشيعةُ بالضعف أمام القوى المحافظة على وجه الخصوص؛ لأنَّهم يعرفون أنَّ عبْءَ إثبات ولائهم، وحسن سلوكهم، يقع دائماً على عاتقهم، وأنَّ المكاسب التي حقَّقُوها هشَّةٌ للغاية لدرجة أنَّهم بحاجة إلى الحذر المستمرِّ وإثبات **السلوك الجيد** للمحافظة عليها.

الشيعة داخل الدولة والمجتمع

يتمتَّعُ الشيعة الكويتيون بحرِّيَّةٍ دينية لا مثيلَ لها في المنطقة باستثناء لبنان، وبعكس الأقلية الشيعية في المملكة العربية السعودية يتمتَّع الشيعة الكويتيون بحرِّيَّة بناءِ المساجد والحسينيات (مراكز للطائفة) وإقامة طقوس الشيعة وتعليم أطفالهم المذهب الجعفريَّ أو العقيدةَ الشيعية، وتديرُ المساجدُ المدارسَ والمكتباتِ، ويتمَّ تنظيمُ المناسبات الاجتماعية والدينية بحرِّيَّةٍ حول الحسينياتِ، وتتقبَّلُ الأغلبية السُّنِّيَّة أشكالَ التعبير العامَّة عن المذهب الشيعي من دون تردُّدٍ، وربَّما تَعُدُّها جذَّابةً ومثيرةً للاهتمام، وحتى في أثناء الحرب الإيرانية العراقية، كان الشيعةُ الكويتيون قادرين على السفر إلى إيران للدراسة في المعاهد الدينية في قم أو طهران، كما تمكَّن الشيعةُ الكويتيون من أصلٍ إيرانيٍّ من الحفاظ على اتِّصالٍ مُستمرٍّ مع أقاربهم في إيران على الرغم من العلاقات المتوتِّرة بين الحكومتين.

لم يُنظرْ إلى الشيعة الكويتيين، خلال معظم تاريخ الكويت، على أنَّهم تهديدٌ للنظام، ولطالما عُومِلَ الشيعةُ، في الواقع، على أنَّهم حلفاءُ في لعبة عائلة الصباح المُستمرَّة والمُحَنَّكة المتمثِلة في مبدأ فرِّقْ تَسُدْ للحفاظ على سيطرتها على مجتمعٍ نشطٍ سياسياً، ففي الثلاثينيات من القرن الماضي عندما كانت العائلة تحت ضغط العشائر السُّنِّيَّة والتُّجَّار الآخرين وجدَتْ في طبقة التُّجَّار الشيعة الكويتيين حليفاً مفيداً، وقدْ كانُوا في الغالب من العجم وشعرُوا بالحماية من قبل آل الصباح من العشائر العربية ذات الأغلبية السُّنِّيَّة، وعلى الرغم من إبعاد الشيعة عن أول مجلسٍ تشريعيٍّ تمَّ تشكيله في الكويت عام 1938 تمَّ تعديلُ القوانين في العام 1962 بعد استقلال الكويت، وفي أثناء صعودِ جمال عبد الناصر في مصر والشعارات الناصرية الثورية للقومية العربية في الستينات وقفَ تُجَّارُ العجم مرَّةً أخرى إلى جانب النظام

للحدِّ من تأثير انتشار الحماسة الناصرية في الكويت، وقدْ أثارَ هذا الدعمُ الشيعيُّ المتكرِّرُ غالباً غضبَ السُّنَّة الكويتيين واستياءهم، ولا سيَّما من الليبراليين واليساريين الذين وقفوا أحياناً ضدَّ سلطة عائلة آل الصباح أو معارضين لسياساتها، واليوم يدَّعي بعضُ الشيعة أنَّ الحكومة حاولت باستمرارٍ استخدام الطائفة الشيعية لمنع ظهور التضامن السياسي ضدَّ الأسرة وتعميق الانقسامات بين السُّنَّة والشيعة.

ومع ذلك، كان النشاطُ الشيعيُّ المتشدِّدُ خلال الحرب العراقية الإيرانية في الكويت هو الذي أثار التوتُّرات الأكثر خطورةً بين المجتمع والحكومة، ولهذا التشدُّدِ جذورٌ لم تنبثقْ بالكامل من الوضع الداخلي في الكويت ولكنَّها كانت مرتبطةً بأحداثٍ أخرى أوسعَ تشملُ الشيعة في العالم العربي، ففي منتصف الثمانينيات كان الصعودُ الهائل للتشدُّد الشيعيِّ والنشاطِ الإرهابيِّ مستوحًى من الحماسة الثورية الإيرانية وموجَّهاً من قِبَلِ أعضاء حزب الدعوة العراقي واللبناني، وكانت الأعمالُ الإرهابيةُ مدفوعةً بدعمِ الكويت الثابت للعراق في حربه ضدَّ إيران، وأدَّى اضطهادُ حزبِ الدعوة في العراق إلى فرار العديد من أعضائه إلى إيران والكويت، وكذلك إلى لبنان، حيث قامُوا بدورٍ مهمٍّ في تشكيل حزب الدعوة اللبناني ولاحقاً حركة حزب الله(3)، وقدْ نشطَ أعضاءُ حزب الدعوة العراقيون واللبنانيون في الكويت، وأنشؤُوا خلايا سِرِّيَّةً وجنَّدُوا الشيعة المحليِّين (4)، وهكذا هاجمتِ الجماعات الشيعية في حوادثَ منفصلةٍ في المُدَّة من 1983 إلى 1988 المصالح الأمريكية والأوروبية في البلاد، وقامت بتخريب المنشآت النفطية، وخطفَتْ طائرةً كويتيةً، وقامت في أيار /مايو 1985 بمحاولة اغتيال أمير الكويت الشيخ جابر الصباح، وتشير الدلائل إلى أنَّ العراقيين واللبنانيين كانوا، في البداية على الأقل، هم قادةَ العنف، فعلى سبيل المثال من بين 25 شخصاً تمَّ اعتقالهم بسبب تفجيرات عام 1983، كان هناك 17 عراقياً و3 لبنانيين و3 كويتيين وشخصان عديما الجنسية.

ونُفِّذَتِ اعتقالاتٌ أخرى للشيعة في عامي 1985 و1987، وفي مارس 1989، تمَّ اعتقالُ 18 شيعياً بسبب مؤامرةٍ مزعومةٍ لقلب نظامِ الحكم، وفي يوليو من نفس العام تمَّ اعتقال 20 شيعياً كويتياً في المملكة العربية السعودية لتورُّطهم في تفجيرات مكَّة خلال موسم الحج، وقطعتِ السعودية رؤوسَ 16 منهم وأعادت 4 إلى الكويت عام 1991(5).

وعلى الرغم من إدانة غالبية الطائفة الشيعية لهذه الأعمال، إلا أنَّ الحكومة الكويتية ردَّتْ بحملة اعتقالات وترحيل وإدانة لمواطنين كويتيين ومن جنسيات أخرى(6)، حيث فَقَدَ العديد من الشيعة الذين يعملون في صناعة النفط الحسَّاسة في البلاد وظائفَهم، وكانت

هناك رقابةٌ متزايدةٌ على المجتمع الشيعي عامَّةً، ويشكو العديدُ من الشيعة الكويتيين اليوم من أنَّ هذه الإجراءات التي اتَّخذَتْها الحكومةُ كانت قاسيةً وعشوائيةً، ممَّا أثار استعداء العديد من الشيعة المعارضين لأعمال العنف هذه، ومع ذلك أظهرَتِ الحكومةُ الكويتيةُ سياسةً أكثرَ نُضْجاً وحِكمةً من سياسة العراق أو دول الخليج الأخرى، ولم تنتهجْ سياسة اضطهادٍ بالجملة ضدَّ الشيعة نتيجةً للعنف، فعلى سبيل المثال: على الرغم من الحكم على نصف درِّينة من الشيعة بالإعدام عقبَ محاولة اغتيال الأمير، لم يتمَّ تنفيذُ أيِّ إعداماتٍ، وفي المقابل أعدمَتِ المملكةُ العربيةُ السعودية علناً 16 شيعياً في عام 1989، وفي العراق كانت العضوية في حزب الدعوة جريمةً يعاقَبُ عليها بالإعدام، وتمَّ إبادةُ أعضائه بوحشيَّةٍ، واستمرَّتْ سياسةُ الحكومة الكويتية في كونها منضبطةً نسبياً، ومن ثَمَّ تمكَّنَتْ من عَزْلِ الجماعات المتطرِّفة وتقييد تغلغُلِها في المجتمع الشيعي.

كانتِ السياسةُ المتدرِّجةُ للنظام الكويتي تجاه قضيَّة الشيعة نتاجاً جزئياً للنهج البراغماتي والمَرِنِ العامِّ للحكومة في السياسة الداخلية، والذي اعتمَدَ على التَّلاعُبَ الحاذِقَ بدلاً من القوة الغاشمة، وفضلاً عن ذلك فإنَّ المجتمع الكويتي الذي يتطلَّع إلى الخارج والموجَّه نحو التِّجارة، والذي طغى عليه دائماً جيرانٌ أكبرُ وأقوى، لديه القدرةُ التجاريةُ على إبرام التسويات والمساومات، وقدِ استفاد الشيعةُ من هذه البيئة المضيافة؛ إذْ توجد مجتمعاتٌ تجاريةٌ بالطبع في أماكن أخرى من الخليج، ولكنْ في المملكة العربية السعودية تتغلَّب الأيديولوجية الوهابية المذهبية القوية والطبيعة القبلية الشديدة للسياسة النَّجْدِيَّة على أيِّ مَيْلٍ تجاريٍّ إلى الاعتدال، بينما في البحرين يجب أنْ يكون نظامُ الأقلية السُّنِّيَّة الضيق يَقِظاً دائماً للحفاظ على سيطرته على الأغلبية الشيعية.

وهناك مخاوفُ مستمرَّةٌ من التطرُّف الشيعي حتى اليوم في الكويت، حيث يشير بعض الشيعة والسُّنَّة إلى أنَّ الكويت ما يزال لديها شبكةٌ صغيرة وسرِّيَّة لحزب الله لها علاقاتٌ وثيقة مع إيران (7)، وباستثناء حالة حزب الله في لبنان، فإنَّ تسمية **حزب الله** غيرُ مُحدَّدةٍ في العالم العربي، ولا تحتاج إلى الإشارة إلى بنية فوقية تنظيمية أو تعاون مباشر مع إيران، لذلك من الصعب قياسُ دقَّةِ الادِّعاءات بشأن **نشاط حزب الله** المُحتمَل، أو ما قد يعنيه في الممارسة العملية في الوضع الكويتي، وربَّما كانت هناك جهودٌ خلال الثمانينيات لتنظيم الشيعة الكويتيين في حركة رسمية لحزب الله، ولكنْ لا توجد آثارٌ للنجاح لمثل هذه المحاولة المحتملة، وفي الواقع وعلى عكس الموجود في لبنان فإنَّ السِّماتِ الديموغرافيةَ والسياسيةَ

للبلد لا تُفضي إلى الظروف العسكرية والاجتماعية الفريدة التي خَلَقَتْ وعَزَّزَتْ حزبَ الله في لبنان.

تستند مزاعم حزب الله إلى حدٍّ كبير إلى حقيقة أنَّ بعضَ الإسلاميين الشيعة البارزين، بمَنْ فيهم عضوان شيعيان على الأقل في البرلمان، يسافرون على نحوٍ مُتكرِّرٍ إلى إيران ولديهم علاقاتٌ جيدةٌ مع عددٍ من مراكز السلطة الدينية والسياسية الإيرانية، وليس هناك ما يشير إلى أنَّ أيَّ زعماء شيعة كويتيين يتلقَّون تعليماتهم من المؤسسة السياسية الإيرانية، أو أنَّ هناك رعايةً رسميةً من السلطات الإيرانية، ومهما كانت طبيعة هذه العلاقات فمِنْ غير المرجَّح أنْ تشيرَ تسمية حزب الله في الكويت (أو حتى المملكة العربية السعودية والبحرين) إلى أيِّ شيءٍ مشابه للهيكل الحزبيِّ المنظَّم لحزب الله اللبناني، أو أنْ يكون لها أهدافٌ واستراتيجياتٌ مماثلةٌ، وعلاوة على ذلك، لم تقعْ أيُّ أعمالٍ إرهابية في الكويت منذ عام 1989.

فالشيعة الكويتيون عملياً أكثرُ انسجاماً من الناحية السياسية مع رجال الدين الشيعة المعتدلين، مثل سيد مهدي شمس الدين في لبنان، من انسجامهم مع حزب الله اللبناني، ومهما كانت حقيقة هذه المزاعم، فإنَّها تزعج بعضَ الكويتيين وربَّما يتمُّ استغلالها لإبقاء الشيعة تحت السيطرة، ومن المؤكد أنَّ الشيعةَ قلقون من أنَّ هذه الادعاءات تُسهِم في إضعافهم أمام اتِّهاماتِ التطرُّفِ الطائفي والولاء الخارجي.

وبسبب التسامح النسبيِّ في الدولة فإنَّ الشيعة يدعمون النظام الكويتي على نطاقٍ واسعٍ، على الرغم من أنَّهم قد ينتقدون سياساتِ النظام وغيابَ الشفافية والمساءلة، وهم يُقِرُّون بأنَّ الشيعة في الكويت أفضلُ حالاً من أيِّ مكانٍ آخر في الخليج على الرغم من الانتقادات العامَّة أو المظالم الشيعية المحدَّدة، وقد يَرَوْنَ في النهاية في النظام حامياً ضدَّ استبداد الأغلبية السُّنِّيَّة، وبالمثل فإنَّ الدولة لا تنظر إليهم على أنَّهم تهديدٌ داخليٌّ مُتَأَصِّلٌ لأمْنِها، بل على أنَّهم مسألةٌ إداريةٌ على قدم المساواة مع التحديات التي يواجهها النظامُ في إدارة قطاعاتٍ أخرى من مجتمع نَشِطٍ سياسياً، وبالفعل فإنَّ انتقادَ السُّنَّة للنظام أكثرُ صَخَباً ويمكن أنْ يكونَ تأثيره أكثر ضرراً لسلطة الحكومة من أيِّ نشاطٍ شيعيٍّ يمكن احتواؤه وعَزْلُه بسهولة.

ومع ذلك فالشيعةُ مُحاصَرون حصاراً غيرَ مريح بين الدولة والنظام الاجتماعي السائد، فالدولة تراقبهم وتغازلهم وتتلاعب بهم بالتناوُب، ومن الناحية السياسية يشكِّلُ الشيعةُ أحدَ مكوناتِ النظامِ المُعقَّد من التحالفات والانقسامات التجارية والقبلية والأيديولوجية التي

يجب على الدولة التوفيقُ بينها باستمرار للحفاظ على ميزتها السياسية الخاصة، وبينما يسمح النظام للشيعة بدرجةٍ عاليةٍ من الحرِّيَّة الشخصية والطائفية، فإنَّه حريصٌ على وضع حدودٍ مُعَيَّنةٍ تَحُدُّ من وصول الشيعة الكامل إلى مؤسَّسات الدولة؛ إذْ يميل المجتمعُ الكويتيُّ الذي تهيْمِنُ عليه المصالح السُّنِّيَّة القوية إلى التنازلِ وحتى التسامح، ويُظهِرُ السُّنَّةُ بالتناوب الاستياءَ من المكاسب التي حقَّقها الشيعةُ في السنوات الأخيرة ودعمهم السابق لآل الصباح، ويخشى أنْ يكون الشيعة **قريبين جداً من إيران**، واجتماعياً أيضاً هناك قلقٌ من أنّ الشيعةَ قد **يتجاوزون حدودهم**، ونتيجةً لذلك فالقطاعاتُ السُّنِّيَّةُ المحافظةُ في المجتمع تراقبهم بحذر، مثلُ القبائل الكويتية والعددُ المتزايد من الوهَّابيين في الكويت الذين يُغذُّون معارضةً مذهبيةً عميقةً للشيعة، ومع ذلك فإنَّ الجناحين كليهما الأكثرُ اعتدالاً من الإسلاميين السُّنَّة، وتَجِدُ الحركةُ الدستوريةُ الإسلاميةُ (المرتبطةُ بالإخوان المسلمين) غالباً، وكذلك الليبراليون الكويتيون، أرضيةً سياسيةً مشتركةً مع الشيعة في سياق الحياة البرلمانية التي انتعشت مؤخراً في الكويت بعد حرب الخليج.

أعادت الانتخابات البرلمانية في عام 1992 ثلاثة أعضاءٍ شيعةً فيما كان حسب معظم الحسابات انتخابات حرة ونزيهة، وفي عام 1996 فاز خمسة أعضاء شيعة بمقاعد برلمانية، بما في ذلك (لأول مرة) رجلُ دينٍ شيعيٌّ واثنان من الإسلاميين الآخرين، واثنان من الشيعة غير الإسلاميين، وعلى عكس انتخابات عام 1992 أثارت حملة 1996 بالفعل الحساسيات الطائفية ومخاوفَ السُّنَّةِ بشأن ترشُّح الإسلاميين الشيعة الذين يُعَدُّون قريبين جداً من إيران، وقدْ أدَّى الانتصارُ الانتخابيُّ لرجل الدين الشيعي سيد حسين القلاف على وجه التحديد، والذي درس في قم، على مرشَّحين علمانيين شيعيٍّ وسُنِّيٍّ، إلى إثارة مخاوف السُّنَّة بشأن ظهور السياسة الطائفية في الكويت(8)، ويتَّهمُ الشيعةُ الحكومةَ بتقسيم الدوائر الانتخابية لتقليل تأثير التصويت الشيعي ويشتكون من أنَّ النظامَ الانتخابيَّ نفسَه مُصَمَّمٌ لتفتيت المجتمع، وعلى الرغم من بعض الاحتكاكات الطائفية في أثناء الحملة، إلا أنَّ هناك كلَّ إشارةٍ إلى أنَّ النُّوَّابَ الشيعة قد تمَّ قبولهم بوصفهم مشاركين في الحياة السياسية الكويتية من قبل النظامِ والشعبِ وأعضاءٍ آخرين في مجلس الأمة، وقدِ انخرطَ ممثِّلو الشيعة في الحياة البرلمانية بإخلاصٍ، وأثبتَ مجلسُ الأمَّةِ قوَّةَ تشكيلِ تحالُفاتٍ انتخابية في مختلف القضايا الملموسة بغضِّ النظر عن الاختلافات الأيديولوجية المحتملة بين الأعضاء.

ومن المفارقات، أنَّ النظامَ حاوَلَ بالفعل إقناعَ القادةِ الشيعةِ بتمثيل مصالح الشيعة

الطائفية وموازنة القضايا في ضوءِ اهتماماتِ الشيعة خوفاً من مثل هذه الائتلافات البرلمانية السُنِّيَّة/الشيعية (9)، وينظر الشيعة إلى هذه النصائح على أنَّها جزءٌ من مناوراتِ النظام المُعقَّدةِ لعَزْلِ الشيعة ومَنْعِ التحالُفات مع السُّنَّة، وفضلاً عن ذلك شجَّعَ النظام القبائل السُّنِّيَّة المحافظةَ بوصفها قوَّةً سياسيةً على مواجهة كلٍّ من الليبراليين السُّنَّة والشيعة مُنْذُ حربِ الخليج.

ومن ثَمَّ كان على الشيعة في الكويت الحفاظُ على توازنٍ حسَّاسٍ بين الضروريات المتضاربة في كثير من الأحيان، مثلَ تهدِئَةِ شكوكِ الحكومةِ والسُّنَّةِ الكامنةِ في ولائهم، وتأمين حُسْنِ نيَّةِ آل الصباح، وتحسين العلاقات مع السُّنَّة، وكانتِ الإدارةُ الماهرةُ لهذه العلاقات الصعبة والمتضاربة في بعض الأحيان ضروريةً لأمْنِ ورفاهية الطائفة، ويختلف التكوينُ الدقيقُ للعلاقات بين المجموعات الشيعية والقطاعات السُنِّيَّة في المجتمع حسب المعتقد السياسي والوضع الاجتماعي والمصالح المالية، وقدْ سيطرَت عائلاتُ العجمِ الثَّريَّةُ تقليدياً على تجارة الكويت الكبيرة مع إيران كما ذكرنا سابقاً، وحافظَتْ في الوقت نفسِه على حُسْنِ نيَّةِ النظام الكويتي من خلال تأكيد ولائها للعائلة، وانضمَّ الإسلاميون الشيعة إلى الإسلاميين السُّنَّة المعتدلين في النقاش الوطني بشأن تبنِّي الشريعة الإسلامية أساساً لدستورٍ كويتيٍّ جديد، ولكنَّهم اختلفُوا مع السُّنَّة في حقوقِ المرأة في التصويت، وهو ما يُرَحِّبُ به الشيعة(10)، وبالمثل صَوَّتَ الإسلاميون الشيعةُ والسُّنَّةُ معاً لصالح مشروعِ قانونٍ للفصل بين الجنسين في التعليم الجامعي، ولم يتمَّ إقراره.

لقد وجدَ العلمانيون الشيعةُ صعوبةً كبيرةً في تأسيس أحزابٍ سياسيةٍ قابلةٍ للحياة على أساسٍ علماني، وكما عَبَّرَ أحدُ الشيعة الليبراليين: إنَّ الحزبَ العلمانيَّ الشيعيَّ يعاني من انتقاداتٍ مزدوجةٍ: فهو غيرُ ضروريٍّ في نظر الشيعة، وهو تعبيرٌ عن الطائفية بالنسبة إلى السُّنَّة، فالحزبُ العلمانيُّ الشيعيُّ لديه جاذبيةٌ أقلُّ بالنسبة إلى المجتمع الشيعيِّ من حزبٍ إسلاميٍّ شيعيٍّ، ولكنَّ الناخبين السُّنَّة لديهم شكوكٌ لكونِه شيعيّاً.

ومن ثَمَّ فالمرشحون السياسيُّون الشيعةُ أمامهم خيارٌ مستحيلٌ: إذا قاموا بحملات للحصول على أصوات الشيعة من خلال المصالح الدينية والطائفية فإنَّهم سيخسرون أصواتَ السُّنَّة، وإذا تبنَّوا برنامجاً علمانياً غيرَ طائفيٍّ، فسيخسرون أصواتَ الشيعة وسيظلُّون غيرَ متأكِّدين من إقناع الناخبين السُّنَّة، ومن ثَمَّ فهناك مأزقُ «ملعونٌ إذا فعلْتَ ذلك، ملعونٌ إذا لم تفعلْ» بالنسبة إلى السياسيين الذين يفكِّرون في الابتعاد عن هويتهم الدينية، يتمُّ تخفيفُ المشكلة

إلى حدٍّ ما من خلال حقيقة أنَّ عدداً من النواب الشيعة قد تمَّ انتخابهم في دوائر مختلطةٍ من السُّنَّة والشيعة، وبمرور الوقت قد تفقدُ الاختلافاتُ الطائفية ميزتَها إذا تمكَّنَتِ الكويتُ من الاستمرار في التطوُّر في بيئة مستقرَّةٍ.

يقدِّمُ التعاونُ عبرَ الطوائف بعضَ الأدلَّة بالفعل على أنَّ المشهدَ السياسيَّ في الكويت يتحرَّكُ مؤقَّتاً نحو الأشكال الحديثة من الاصطفاف على أساس القضايا السياسية والمصالح الفردية بدلاً من الولاءات البدائية، على الرغم من أنَّه ربَّما يكون محدوداً وتكتيكياً، وتضمُّ الكتلُ الإسلامية والليبرالية في الجمعية الوطنية أعضاءً من السُّنَّة والشيعة ومن الواضح أنَّها تستندُ إلى الأيديولوجيا، كما تتخطَّى المجموعاتُ التجاريةُ المستقلةُ غيرُ الأيديولوجيةِ الخطوطَ الطائفيةَ، وتتألَّفُ الكتلةُ القبليةُ من السُّنَّة فقط، ويتمُّ تحديدُها من خلال خلفيَّتها الاجتماعية والطبقية، وغنيٌّ عن القول أنَّ الجماعاتِ ليست منفصلةً انفصالاً صارماً، فعلى سبيل المثال يأتي بعضُ الإسلاميين السُّنَّة من خلفيات قبلية ويتأثَّرون بالعقيدة الوهابية، ممَّا يجعلهم أقلَّ ميلاً للعمل مع الإسلاميين الشيعة، وإنَّ تفكُّكَ الولاءات البدائية واستبدالَها بالسياسات الموجَّهة للقضايا سيفيد الشيعة من خلال طمسِ الحدود الطائفية وتوسيعِ الحوار بين السُّنَّة والشيعة، ومع ذلك مِنَ السابق لأوانه استخلاصُ أيِّ استنتاجاتٍ بشأن انهيار الحواجز الطائفية أو غيرها من الحواجز الاجتماعية، حيث لا يزال المجتمعُ الكويتي منظَّماً في الغالب حول الروابط القبلية والعائلية، وتذهب الولاءات الرئيسة إلى هذه الروابط الأساسية.

حدود المساواة

في معظم دولِ المنطقة يعاني الشيعةُ من انتهاكاتٍ لحقوقهم الإنسانية بدرجات متفاوتة وكذلك من قيودٍ شديدةٍ على حقوقهم المدنيَّة، أما في الكويت وعلى النقيض من ذلك فإنَّ الشيعةَ يحقِّقون نتائجَ جيِّدةً فيما يتعلَّقُ بالتَّمتُّع بحرِّيَّةِ العبادة وتنظيم المجتمع، والتحرُّر من الاضطهاد، ومستوياتٍ عالية نسبياً من الاندماج، ولكنَّ موضوعَ الولاء يلاحقُ الشيعةَ الكويتيين كما يفعل مع غيرهم من الشيعة، وما زالوا يعانون من تفاوتِ الفرص.

هناك بالطبع تمييزٌ ثانٍ ومُهِمٌّ بشأنِ **الولاء** يُعَقِّدُ الصورةَ في الكويت وأماكن أخرى في الخليج، ولا يزال هناك القليلُ من التمييز الواضح بين الحكومة والأسرة الحاكمة في المجتمعات الخليجية، ففي اللغة المشتركة في الكويت يتمُّ استخدامُ المصطلحين على نحوٍ متبادلٍ تقريباً، ولكنَّ هناك فرقاً سياسيَّاً ومفاهيميَّاً واضحاً بين الولاء للعائلة والولاء للدولة والوطن بمعنى

أوسع، وقدْ يَنظُرُ الإصلاحيون والليبراليون والإسلاميون إلى الولاء للعائلة الحاكمة على أنَّه موقفٌ غيرُ وطنيٍّ ومصلحيٌّ، ومع ذلك من المرجَّح أنَّ تَبْنِي العائلةُ الحاكمةُ معيارَها الخاصَّ بـ **الولاء** على الولاء للعائلة وكذلك للحكومة، ومع تطوُّر الكويت سيكتسب مفهومُ الولاء دلالاتٍ أكثرَ دقَّةً يمكن أنْ تشملَ العملَ في المعارضة (المعارضة المُخْلِصَة) والعملَ مع أحزاب أو حركات كويتية أخرى لتحرير الدولة بطرق قد تتعارض مع مصالح الأسرة الحاكمة، ومن ثَمَّ فإنَّ النشطاءَ السياسيين الشيعةَ في مأزقٍ عندما يتعلق الأمرُ بتقرير كيفية التعبير عن **الولاء** في السياسة الكويتية.

تُعَدُّ ممارسةُ المرجعية والتقليد سبباً رئيساً لعدم الثقة التي تشعر بها المؤسَّسةُ الكويتيةُ تجاه الشيعة، وقدْ تحوَّلَ معظمُ الشيعة في العالم العربي، بمن فيهم الكويتيون، بحُكمِ الضرورة إلى مراكز التعلم في إيران للإرشاد الروحي والتعليم مع انهيار العراق بوصفه مركزاً للسلطة الروحية الشيعية، ويجب على الشيعة الطامحين إلى العمل الفقهيِّ أنْ يتخرَّجُوا من إحدى هذه المؤسَّسات، ومع ذلك فإنَّ السَّفرَ المُكَثَّفَ إلى إيران، أو صُورَ الخميني أو غيره من رجال الدين البارزين في منازل الشيعة يزيدُ من مخاوف السُّنَّة؛ إذْ يُشكِّكُ العديدُ من الكويتيين السُّنَّة، داخل الدوائر الرسمية وخارجها في **الولاء المزدوج** الذي قد يخلقه هذا للشيعة، لكنَّ الحكومةَ الكويتيةَ رغم ذلك لم تمنعِ الشيعة من السفر إلى إيران، فيما يؤكِّدُ الشيعةُ أنَّ ارتباطَهم الدينيَّ بإيران لا يُنقِصُ من ولائهم لدولة الكويت، ويطرح الشيعةُ نقطةً سياسيةً مُهِمَّةً للغاية، حيث يُشيرون إلى حقيقةِ أنَّ الوهَّابيِّين الكويتيين يلجَؤُون إلى رجال الدين الوهابيين البارزين في المملكة العربية السعودية للحصول على إرشاداتٍ مماثلةٍ، فعلى سبيل المثال يزعُمُ الشيعةُ أنَّ الوهابيين طلبوا من المرجعيات الدينية العليا في المملكة العربية السعودية الحكمَ على كَوْنِ البرلمانِ الكويتيِّ شرعيَّاً مِنَ الناحية الإسلامية قَبْلَ التَّرشُّح للانتخابات عام 1992، ويفسِّرُ الشيعةُ هذا على أنَّه تدخُّلٌ خطيرٌ في الشؤون الداخلية للكويت من قِبَلِ سُلطةٍ غيرِ كويتيَّةٍ، وأشاروا إلى أنَّهم لم يطلبوا مثلَ هذا التَّفويض من المرجع في إيران.

وما يزال التفاوتُ في الفرص وأشكالُ التمييز الدقيقة موجودين ويشعرُ بهما الشيعةُ بشدَّةٍ، حتى أولئك الذين يَبدون أكثر اندماجاً في الحياة الاجتماعية والمهنية في الكويت، وقدِ استفاد الشيعةُ الكويتيون من ثروة الكويت النفطية وخدمات دولة الرفاه السخية التي أتاحتها عائدات النفط، وعلى عكس البحرين أو المملكة العربية السعودية لا توجد جيوبٌ

للفقر الشيعيِّ على الرغم من وجود تفاوتاتٍ في الدخل، حيث يمتلكُ السُّنَّةُ مُعظَمَ ثرواتِ البلاد، ومع ذلك يعاني الشيعةُ من التمييز في التوظيف الحكوميِّ، فالشيعةُ مُستبعَدون من المناطق **الحساسة** في الحكومة أو يميلون إلى الوصول إلى **سقف زجاجي** في الترقية إلى مناصبَ عُليا على نحوٍ أكثر شيوعاً، وعلى الرغم من أنَّ رئيسَ أركان الجيش في الكويت شيعيٌّ، إلا أنَّ هذا مثالٌ نادرٌ على رمزيةِ التمثيل وليس مؤشِّراً على المساواة **العمياء طائفياً** في الخدمة الحكومية، كما اشتكى الشيعةُ الكويتيون من أنَّهم مُستبعَدون منذ الثمانينيات من قطاع النفط، وهو القطاعُ الأكثرُ أهميةً لاقتصاد الكويت وأمْنِها، ومن المحتملِ أنْ يكون هذا الاستبعادُ مرتبطاً بأعمالٍ تخريبية استهدفت منشآتٍ نفطيةً في الثمانينيات ونُسبت إلى الجماعات الشيعية، والتوظيفُ في القطاع الحكومي مُقيَّدٌ تقييداً أكبرَ من خلال نظام الواسطة والمحسوبية المُتَفَشِّي في المجتمع العشائري؛ إذْ يميلُ المسؤولون إلى توظيف الأقارب وأفراد العشائر وترقيتهم أكثر من الغرباء ذوي الجدارة، وهذه الممارسةُ تضعُ الشيعةَ في وضع غيرِ مؤاتٍ آخرَ؛ لأنَّها تُغَذِّي مخاوفَ السُّنَّة من أنَّ الوظيفة التي يذهب إليها موظفٌ شيعيٌّ تعني المزيدَ من الوظائف للشيعة الآخرين.

وهناك مجالٌ آخرُ للتحيُّز الواضح ضدَّ الشيعة وهو تمويلُ المؤسسات الخيرية، فالأحزاب السياسية محظورةٌ في الكويت، ولكنَّ المنظماتِ الخيريةَ الاجتماعيةَ قانونيةٌ وتنتشر، وهي تكون غالباً في الواقع أحزاباً سياسيةً مُقَنَّعةً على نحوٍ ضئيلٍ، وتقوم الحكومةُ الكويتيةُ بدورٍ رئيسٍ في تمويل الجمعيات الخيرية السُّنِّيَّة والسماح لها بجمع الأموال العامة، وقدِ استفاد الإسلاميون السُّنَّة على وجه الخصوص من سخاء الحكومة والقدرة القانونية على القيام بحملات للحصول على مساهمات لإنشاء خدمات تعليمية واجتماعية وإعلامية واسعة النطاق تحمل رسائلَ سياسيةً، ولا تحصل أيُّ منظمةٍ شيعيةٍ على تمويلٍ من الحكومة لنشاطٍ مماثلٍ، ولا يُسمَح للمؤسسات القائمة التي يدعمها المجتمعُ الشيعيُّ بجمع الأموال عَلَناً، ولا تتلقَّى المساجدُ والمطبوعاتُ الشيعيةُ أيَّ مِنَحٍ من الحكومة، كما هو الحال مع المؤسساتِ السُنِّيَّة المماثلة، وهذه من المظالم الرئيسة للشيعة؛ لأنَّها تُكَدِّسُ الأوراق ضدَّهم وتُعيقُ الأشكال السِّلميَّةَ للتضامن المجتمعيِّ والتعليم، ولن يكونَ غيابُ التمويل الحكوميِّ ضارّاً إذا كان شاملاً، بل إنَّ ما يرفضُه الشِّيعةُ هو انتقائيةُ التمويل الرسمي، وهُمْ يجادلون بأنَّ مؤسساتِهم يجب أنْ تتلقَّى دعماً حكومياً متساوياً وأنْ يُسمَح لها بجمع الأموال بحرِّيَّةٍ.

كما يتهم الشيعةُ إلى جانب العديد من الليبراليين السُّنَّة النظامَ بالتحيُّز في سياساته

المتعلقة بالتجنيس، ففي السنوات الأخيرة ولاسيَّما منذ حرب الخليج مَنَحَتِ الحكومةُ الكويتيةُ الجنسيةَ انتقائيَّاً لقبائل **البدون** التي تمتدُّ عبرَ الحدود الكويتية السعودية والكويتية العراقية، ويشكو الشيعة من أنَّ الحكومةَ منحَتِ الجنسيةَ للقبائل السُّنِّيَّة لكنَّها حجبَتْها عن العشائر الشيعية، في محاولةٍ واضحةٍ للتأثير في الهيكل الديموغرافي للدولة لصالح العناصر القبلية السُّنِّيَّة، وعلى نطاق أوسع يشتكي كلٌّ من السُّنَّة والشيعة من أنَّ الحكومةَ روَّجَتْ وفضَّلَتِ القبائلَ الموالية لها، بينما مارسَتِ التمييزَ ضدَّ القبائل الأخرى التي يكون ولاؤُها لآل الصباح موضعَ شَكٍّ.

في أكثر مظاهر عدم المساواة وضوحاً لا يملك الشيعة سوى 10 في المئة من مقاعد الجمعية الوطنية الخمسين، بينما يمثلون ما بين 25 و30 في المئة من السكان، وفي ساحة لَعِبٍ متكافئةٍ ديمقراطياً، لن يكونَ عددُ الشيعة في البرلمان مُشكلةً، ولكنْ في نظامِ حُكمٍ يكون فيه التمييزُ عُرْفاً تحملُ الأرقام المنخفضة أهميةً خاصَّةً، ففي بعض الدوائر الانتخابية الخمس جرى التصويتُ على أسُسٍ طائفية صارمة، وكان تصويتُ الشيعة هو الأغلبية، والتَّبايُنُ بين هذه الأرقام كبيرٌ بما يكفي لإثارة أسئلةٍ مُقلقةٍ: هل الناخبون السُّنَّة غيرُ مُستعدِّين للتصويت لمرشحين شيعة؟ هل الدوائر الانتخابية مُقسَّمةٌ عمداً، كما يدَّعي بعضُ الشيعة، لمنع الشيعة من الفوز في الانتخابات؟ وإذا كان الأمر كذلك، فلماذا تشعر الحكومةُ أنَّها بحاجة إلى تقييد الشيعة؟ ما هي ملامحُ المرشَّح الشيعيِّ الذي يأمل في كسب كلٍّ من الناخبين الشيعة والسُّنَّة؟

وتجدر الإشارة إلى أنَّ النوابَ الشيعةَ وغيرَهم من الشيعة لم يُشيروا إلى أنَّ حصَّتَهم الصغيرة من مقاعد مجلس النُّوَّاب مؤشِّرٌ على التمييز، وعلى الرغم من الاتهامات بالتلاعب قبل انتخابات عام 1996 ضدَّ مرشحين شيعة معيَّنين، وعلاوة على ذلك، وبغضِّ النظر عن المستوى المنخفض للتمثيل الشيعي، فلا يوجد بين الشيعة مَنْ يدعو إلى التمثيل النسبي، ويتَّسقُ هذا التردُّدُ مع جهود النُّوَّاب والمرشَّحين الشيعة للوقوف بوصفهم ممثِّلين عن جماهيرهم (المختلطة)، بدلاً من إخوانهم في الدين، وإخضاع المصالح الطائفية للمصلحة العامة.

يدرك الشيعةُ في الكويت المخاطرَ الكامنةَ في تكوين مجموعات تضامُنٍ شيعيةٍ في بلدٍ يمارس التَّسامُحَ النسبيَّ ويتمتَّع فيه الشيعةُ بمزايا غيرِ معهودةٍ، فالشيعة في وضع دقيقٍ بين كَسْبِ المزيد للطائفة والمخاطرة بما لديهم، ويُصرُّ البرلمانيون الشيعة، على سبيل المثال، على أنَّهم يمثِّلون ناخبيهم، سواءٌ أكانوا سُنَّةً أم شيعةً، ولا يمثِّلون الطائفةَ الشيعيةَ عامَّةً، وأنَّهم

مدفوعون بمصالح الناخبين وليس باعتبارات أيديولوجية أو طائفية، وفي حين إنَّ هذا صحيحٌ إلى حدٍّ كبيرٍ، إلا أنَّه تبسيطٌ مُفرطٌ للوضع، فعلى سبيل المثال تجاوَزَ رَدُّ فعل أعضاء البرلمان الشيعة على وضع إخوانهم الشيعة في البحرين السياسات المُعلنة للحكومة الكويتية بشأن هذه القضية وتسبَّب في إحراجٍ دبلوماسيٍّ لها.

وفي إشارةٍ واعدةٍ لتغيير المواقف، يُقرُّ الليبراليون السُّنَّة وأعضاءُ الحركة الدستورية الإسلامية بالتمييز المؤسَّسيِّ ضدَّ الشيعة ويقرُّون بضرورة تحقيق مساواةٍ أكبر في الفرص المهنية والاقتصادية للطائفة الشيعية، ومع ذلك فإنَّ هذا القطاعَ من السُّنَّة يضع المشكلةَ الشيعية في سياق العملية التطورية الجارية في الكويت، وليس بوصفها قضيةً مُنعزلةً.

قضايا الاندماج واستراتيجياته

يعود الفضل في جعل القضية الشيعية قابلةً للطرح، ناهيك عن مناقشتها علانية، للحكومة والمجتمع الكويتيين، وتُعَدُّ مناقشةُ التمييز الطائفي من المحرمات اجتماعياً ورسمياً في المملكة العربية السعودية والبحرين والعراق، وهي مُدانةٌ بوصفها مثيرةً للانقسام وتخريبية، وفي المقابل تمَّتْ مناقشةُ مكانة الشيعة في النظام السياسي الكويتي في الكويت حتى خلال العقد الصعب من الثمانينيات، عندما سعت غالبيةُ الشيعة الكويتيين إلى النأْيِ بأنفسهم عن عُنفِ القِلَّة، وتسارعت عمليةُ بناء الثِّقةِ المتبادَلة بسبب الغزْوِ العراقيِّ واحتلال الكويت، الأمرُ الذي أرْبَكَ الشيعةَ والسُّنَّة في معركةٍ وطنية موحَّدةٍ ضدَّ المحتلين.

وبالنظر إلى أنَّ الكويتَ هي المجتمعُ الوحيدُ الذي يتمتَّعُ فيه الشيعة بوصفهم أقلِّيَّةً بقدرٍ كبيرٍ مِنَ الحقوق والاعتراف، فإنَّ أهدافَ المجتمع الشيعيِّ تختلفُ اختلافاً كبيراً ـ بل وأكثر تقدُّماً ـ عن أهداف الدول الأخرى في المنطقة، فعلى سبيل المثال في حين إنَّ الشيعةَ في المملكة العربية السعودية ما يزالون يفتقرون إلى الاعتراف الأساسيِّ بعقيدتهم وحرِّيَّة ممارسة الشعائر الشيعية أو بناء المساجد، فإنَّ الشيعة الكويتيين لا يخضعون لقيود مماثلة.

بل يريدُ الشيعةُ في الكويت تكافؤَ الفرص والمشاركة المتساوية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. وتتمثل شكواهم الرئيسةُ في قلَّةِ عددِ الشيعة في المناصب الحكومية العليا، وغيابهم الفعلي عمَّا يُعَدُّ قطاعاتٍ حساسةً، وعدم قدرتهم على الاستفادة من رعاية الحكومة وتمويلها كما تفعل المؤسَّسات السُّنِّيَّة، وإنَّ نفوذَهم محدودٌ بوصفهم أقليَّةً، وهم عالقون بين

الحاجة إلى الاندماج والرغبة في الحفاظ على هوية شيعية قوية، فهل هذان الهدفان قابلان للتوفيق ويمكن تحقيقهما جنباً إلى جنْبٍ؟ هذا هو السؤال المركزيُّ على المدى الطويل بالنسبة إلى الشيعة الكويتيين.

اتَّجهت التغييراتُ في الكويت في أعقاب حرب الخليج نحو التمثيل والتعدُّدية والحريات المدنية، وإنْ كانت مضبوطةً ومقيَّدةً كثيراً من قبل الأسرة الحاكمة. ويأمل الشيعةُ الكويتيون أنْ يظلُّوا جزءاً من هذه العملية التطوُّرية وأنْ يستفيدوا منها على قَدَمِ المساواة مع المجموعات الأخرى بدلاً من التَّخلُّف عن الركب والخسارة، فالهدفُ الأساسيُّ للشيعة هو تكاملٌ أكبر وتكافؤٌ في الفرص من خلال السبل نفسِها التي فتحتْها الثقافةُ السياسية المتغيِّرة في الكويت، وتكاد الكويتُ تكونُ الدولةَ الوحيدةَ في المنطقة التي ليس لديها معارضة في المنفى سواءٌ شيعية أم سُنِّيَّة، فسياسة المعارضة التي يوجد منها قدرٌ جيِّدٌ لها هامشُ عملٍ حقيقيٌّ داخل البلاد.

وكما أشرنا سابقاً لا توجدُ مُنظَّماتٌ سياسية شيعية في الكويت، فالحظرُ المفروض على الأحزاب السياسية يجعل من الصعب على الشيعة تنظيمَ أنفسهم، كما فعلوا داخل لبنان أو بين جاليات المنفى العراقية أو البحرينية، وفضلاً عن ذلك فإنَّ الشيعة بوصفهم أقلِّيَّةً يخشَون عَزْلَ أنفسهم عن الأغلبية وعزلَ أنفسهم عن القضايا القومية لصالح قضايا الطائفة، وبعد حرب الخليج بوقت قصيرٍ تجمَّعَ الإسلاميون الشيعة داخل مجموعةٍ غير رسمية تُسمَّى الائتلافَ الوطنيَّ الإسلامي، ولكنْ تمَّ حلُّها في أواخر عام 1996، إمَّا بسبب الانقسامات الداخلية أو لتجنب التصنيف الطائفي.

يعتقد العديد من الشيعة في الكويت أنَّ مجتمعهم كان حتى وقت قريبٍ يتقوقعُ على نفسه وقد عَزَلَ نفسَه عن عَمْدٍ في محاولةٍ للحفاظ على هويته من التَّبدُّد في مواجهة ثقافةِ الأغلبية السُّنِّيَّة، ووضعت الثمانينياتُ ضغوطاً هائلةً على الطائفة الشيعية ووضعتها في موقفٍ دفاعي، كما أنَّ جميعَ الشيعة مستاؤون من حقيقة كونهم مواطنين **أقلَّ مساواةً** في النظام الكويتي، وأنَّهم يأتون أولاً في خَطِّ الشَّكِّ وأخيراً في الوصول إلى الفرص، ومع ذلك فهُمْ يعترفون بسهولة بمزاياهم على أقرانهم الشيعة في المملكة العربية السعودية والعراق والبحرين، وتفضِّل فحوى جميع المناقشات السياساتِ الاندماجيَّةَ على أجندةِ الأقلِّيَّةِ.

ويمكنُ للمرء أنْ يقولَ إنَّ الاندماجَ أصبحَ **أجندةَ الشيعةِ** في الكويت، فالشيعةُ الكويتيون

يقولون إنَّ أُوْلى خطواتِ الاندماج يجب أنْ تكون انفتاحاً أكبرَ على المجتمع الكويتي والمشاركة في الحياة المدنية والسياسية، ومع ذلك لكي تنجحَ الجهودُ التي يبذلها الشيعةُ للانتقال إلى التيار السائد، فيجب أنْ تتزامن مع رغبة الغالبية السُّنِّيَّة في تقبُّل الشيعة بوصفهم مواطنين متساوين، والحصول على مثل هذه المعاملة بالمثل غيرُ مضمون: فبالنسبة إلى معظم السُّنَّة، فإنَّ الاحتفاظ بنفوذ اقتصاديٍّ وسياسيٍّ غيرِ منقوص هو أكثر واقعيةً من المفاهيم المجرَّدة لبناء المواطنة المشتركة بين السُّنَّة والشيعة، وما يزال العديدُ من السُّنَّة يشكُّون في أنَّ التشيُّع ليس مجرَّد عقيدةٍ دينية شخصية، بل هو نظامٌ من المواقف السياسية والاجتماعية التي تُحدِّدُ سلوكَ الشيعة، ووفقاً لأكاديميٍّ علماني شيعي ليبرالي، فإنَ التسمية السياسية للشيعة تتجاوز إحساسَ الشخص بالانتماء، وحتى لو أصبح الشيعيُّ سُنِّيّاً واعتنق المعتقدات والعادات السُّنِّيَّة، فسيظلُّ يُنظَر إليه على أنَّهُ شيعيٌّ.

ويشعر العلمانيون الشيعةُ والسُّنَّةُ بالقلق من أنَّ زيادةَ التعصُّب الديني في الكويت قد تزيد من انقسام المجتمعات على مستوياتٍ مُعيَّنةٍ؛ لأنَّه يُعَمِّقُ الوعيَ بالاختلاف ويحوِّلُ الانتباه بعيداً عن الروابط المشتركة، ومن ثَمَّ فهو يعمل ضدَّ أشكالِ الدَّمج الاجتماعي، مثل الزواج بين الطوائف، أمَّا على المستوى السياسيِّ فتُعَدُّ الكويتُ دليلاً واضحاً على التحالفات المتغيِّرة التي تتطابق فيها مصالح الجماعات الإسلامية السُّنِّيَّة والشيعية غالباً، وهكذا في السياسة البرلمانية للكويت تعمل كتلةُ البرلمانيين التي تمثِّلُ وجهةَ نظر الإخوان السُّنِّيِّين التقليديين (الإخوان المسلمين) في كثير من الأحيان بالتنسيق مع الإسلاميين الشيعة، وبالمثل فإنَّ الليبراليين السُّنَّة والشيعة يشتركون بأرضيَّةٍ مشتركةٍ في السياسات الاجتماعية التي تؤثِّر في القضايا المحلِّيَّة، مثل الفصل في التعليم الجامعي، أمَّا سياسياً فنرى في الكويت اصطفافاتٍ جديدةً لا تنشأ عن الانتماء الطائفي ولكن من الخلافات في السياسات الليبرالية مقابلَ المحافِظَة، والعلمانية مقابل الإسلامويَّة، ودعمِ النظام مقابلَ نقدِهِ، ومن المرجَّح أنْ يكون لهذه الاصطفافات الناشئة تأثيرٌ إيجابيٌّ في قدرة الكويت على التحرُّك نحو اندماجٍ أكبرَ، كما أنَّها توفِّرُ للشيعة الكويتيين واحدةً من أفضل الفرص ليتقبَّلَهُم السُّنَّة بوصفهم شركاءَ.

وقد يكون أكبرُ عائقٍ لقبول الشيعة في الكويت هو الصعودُ الهائل للوهابية وعددِ السلفيين أتباع الوهابية المتشدِّدين الذين يدرسون في المملكة العربية السعودية ويتبعون سلطة شيوخ السعودية مثل ابن باز أو ابن جبرين، فالوهَّابية تنتشر في الكويت، كما هو

الحال في العراق والبحرين، سواءُ بتأييد سلبيٍّ أو إيجابيٍّ من الحكومة السعودية، والموقفُ العقائديُّ الرسميُّ للوهَّابيين الذي عَبَّرَ عنه الشيخُ السعوديُّ ابن جبرين في فروة، هو أنَّ الشيعةَ زنادقةٌ أفسدُوا الرسالةَ التوحيدية للإسلام، وعلاوة على ذلك يبدو أنَّ الوهابيةَ تنتشر انتشاراً أسرع بين الجماعات السُّنِّيَّة القَبَلِيَّة المُحافِظَة تقليدياً في الكويت، ممَّا يعزِّزُ التَّحيُّزات الاجتماعية القائمة على أساسٍ من التعصب الديني.

تتجلَّى المواقفُ المختلفة للإسلاميين الإخوان والسلفيين تجاه الشيعة في الجدل الدائر حول تَبَنِّي دستورٍ جديدٍ قائم على الشريعة الإسلامية، والذي سيصبح المصدر الرئيس للتشريع، ويدافع كلٌّ من الإسلاميين السُّنَّة والشيعة عن مُدوَّنةٍ قانونيةٍ قائمةٍ على الشريعة، لكنَّ الإسلاميين الشيعةَ يريدون أنْ يكون هذا مصحوباً باعترافٍ رسميٍّ بالمذهب الجعفري (العقيدة الشيعية الاثني عشرية) بوصفها واحدةً من المذاهب الإسلامية في الكويت، ومن خلال توسيع نطاق تدريس الفقه الجعفري وإدراجه في قانون الأسرة، والإخوان السُّنَّة على استعدادٍ لقبول هذا الاعتراف شرطاً لتطبيق الشريعة الإسلامية، ومع ذلك فإنَّ السلفيين يعارضونها من حيث المبدأ العقائدي؛ لأنَّهم يرفضون قبولَ شرعية المذهب الشيعي بوصفه مدرسةً إسلاميةً رفضاً قاطعاً، وقد قاموا في الواقع عن غير قصدٍ بتقوية الليبراليين، من السُّنَّة والشيعة على حدٍّ سواء، وكذلك الحكومة الكويتية، من خلال عرقلةِ أيِّ تغييرٍ في الدستور، وهكذا تصنع السياسة رفقاءَ غريبين.

ومشكلةٌ أخرى قد تعيق اندماجَ الشيعة هي موقفُ الحكومة الكويتية، فقدْ يَرى النظامُ الكويتي المزيدَ من التماسك الاجتماعي على أنَّه تهديدٌ لمصالحه، وتحديداً إذا كان يخشى أنَّ الطائفةَ الشيعيةَ لم يَعُدْ يمكن الاعتمادُ عليها بوصفها حليفاً يتطلع إلى الأسرة الحاكمة للحصول على حماية خاصة، ولكنَّ مثلَ هذا القلق من قِبَلِ الحكومة لا مُبرِّرَ له؛ لأنَّ المواقف الشيعية تجاه النظام ليست مُوَحَّدةً، بل هي متنوعةٌ مثلُ مواقفِ السُّنَّة، وفي الواقع يمكن القول إنَّ الحكومة الكويتية ستستفيد من تشجيع مشاركةٍ أكبر من قِبَلِ الشيعة في الشؤون العامة من أجل تعزيز ولائهم والتزامهم بالدولة.

أحدُ خيارات الشيعة الكويتيين هو المطالبةُ بالتمثيل النسبي في البرلمان وفي الخدمة المدنية، كما هو الحال في لبنان، فقِلَّةٌ قليلةٌ من الشيعة يَعُدُّون نظامَ الكوتا هذا بديلاً مرغوباً فيه في الوقت الحاضر، ويعتقد معظمُهم أنَّ المساواة العمياء طائفياً هي أفضلُ طريقٍ للاندماج، شرط أنْ يعترف الاندماجُ بالتعددية وحقِّ الشيعة في هويتهم الشخصية والطائفية،

ومع ذلك إذا تقلَّصت حصَّةُ الشيعة في الخدمة المدنية ومجلس الأمة، أو إذا كان هناك زيادةٌ في التمييز، فقد تزداد الآراءُ المؤيدةُ للتمثيل النسبي.

تتحدَّد فرصُ الطائفة الشيعية في الكويت من قِبَلِ القوى الاجتماعية للمجتمع الذي تقطنه غالبيةٌ سُنِّيَّة بقدر ما تحدِّدها الشكوكُ الكامنةُ لدى النظام، مع نموِّ الحرِّيَّات السياسية، من المرجح أنْ تأتيَ معارضةُ النظام من عناصر سُنِّيَّةٍ واثقةٍ وآمنة، سواء من الديمقراطيين الليبراليين أم الإسلاميين، وليس من الشيعة، ومن الناحية النظرية يمكن للشيعة الاستفادةُ من هذا الوضع من خلال العمل بشكلِ **حزبٍ حكوميٍّ**، كما فعلوا في الثلاثينيات وفي أوقات أخرى عندما واجهت عائلة الصباح تحديات، ولكنَّ مثلَ هذا الدور محفوفٌ بالمخاطر في الممارسة العملية، وسيؤدي ذلك إلى إشعال العداء من قبل قطاعات السكان السُّنَّة التي تشكِّل أحزابَ المعارضة، ومن المحتمل أنْ تكون أكثرَ ليبراليةً فيما يتعلَّق بالقضية الشيعية، وفي الوقت نفسه تجعل الشيعة عرضةً للتحولات غير المتوقعة في سياسة الحكومة، وفي إطار نظامٍ سياسيٍّ متزايدِ الانفتاح والتعدُّديَّة، يستفيد الشيعةُ أكثر من خلال التعبير الكامل عن تنوُّعهم السياسيِّ بدلاً من عَزْلِ أنفسهم، وإذا استمرَّتْ عمليَّةُ التحوُّل الديمقراطيِّ الجاريةُ في الكويت، فلن يخسرَ الشيعةُ إلَّا إذا بقُوا مُنعزلين ويُنظَر إليهم على أنَّهم مجتمعٌ مُنعزِلٌ يستمدُّ دَعْمَهُ من الحكومة وليس من المجتمع عامَّةً.

والتحدي الدائمُ الذي يواجه شيعةَ الكويت هو موازنةُ هذه القوى المتصارعة داخل الطائفة من جهة، وبين الطائفة وقوى الدولة والمجتمع من جهة أخرى، ولن يكون من السهل على الشيعة الكويتيين الابتعادُ عن المزالق التي تهدِّدُ تقدُّمَهم إذا ما أخطؤُوا في الحسابات، ومع ذلك ونظراً إلى طبيعة المجتمع والحكومة الكويتيين والتوجه الحالي للنظام السياسي الكويتي، فإنَّ الصعوباتِ التي يواجهها الشيعةُ الكويتيون لا تُذْكَرُ مقارنةً بالعقبات الهائلة التي يواجهها الشيعة في المملكة العربية السعودية والبحرين والعراق.

العوامل خارجية

وفضلاً عن ذلك من المرجَّح أنْ تتأثرَ الطائفةُ الشيعية في الكويت إيجاباً أو سلباً بعوامل خارجية على رأسها التغيُّراتُ السياسية في العراق وإيران، والتأثيرُ المحتملُ الذي قد تمارسه المملكة العربية السعودية على الكويت.

دور إيران

في المستقبل المنظور ستبقى المرجعيةُ لمعظم الشيعة الكويتيين في إيران، وبدرجة أقلَّ في العراق، وسيستمرُّ التعليمُ الدينيُّ لرجال الدين الشيعة في قم وطهران، وهذا سيحافظ على الأقل على علاقةٍ روحية ومادية قوية مع إيران، وترجمة هذه التبعية الدينية إلى نفوذٍ سياسيٍّ ستحدِّدُها عدةُ عواملَ داخل الكويت وخارجها، بما في ذلك سياسات الحكومة الكويتية تجاه السكان الشيعة وحاجة إيران إلى اكتساب نفوذٍ على السياسة الخارجية للكويت، في المقابل ستقدِّم سياساتُ الحكومتين للشيعة مساراتِ عملٍ بديلةً يمكن الاختيار من بينها.

وستكون سياساتُ الحكومة الكويتية أقوى عاملٍ مُحدِّدٍ للعلاقات بين الشيعة في الكويت وإيران، وإنَّ النظامَ الكويتيَّ سيدمج الشيعةَ على نحوٍ متزايدٍ في الدولة والمجتمع إلى الحدِّ الذي يمكنُ أنْ يعامِلَ فيه الشيعةَ على قدم المساواة مع جميع الآخرين في حقوق المواطنة، ويقلِّلَ من المظالم، ويقلِّلَ من حاجة الشيعة إلى التطلُّع إلى خارج حدود الكويت للحصول على الدعم والمصادقة، وعلى الرغم من أنَّ هذا ينطبق على الشيعة في جميع أنحاء المنطقة، إلا أنَّه ضروريٌّ في الكويت على نحوٍ مخصوص، حيث معظمُ الشيعة من أصلٍ إيرانيٍّ والعلاقاتُ التجارية مع إيران عميقةٌ، لذلك تحتاج الحكومةُ الكويتيةُ إلى التأكيد على أنها تنظرُ إلى الشيعة الكويتيين على أنَّهم كويتيون أولاً وشيعةٌ في المرتبة الثانية، وأنَّ ولاءَهم لا يخضع للتشكيك المستمرِّ بعد فترة طويلة من انحسار آثار التضامن الذي أحدثته حربُ الخليج.

وصحيحٌ أنَّ الحماسةَ الثورية في إيران قد تراجعت ولكنَّها لا تُلغي بالضرورة مصلحةَ إيران طويلة الأمد في تنمية علاقاتٍ خاصة مع الشيعة الكويتيين، تماماً كما تسعى إسرائيل إلى تنمية العلاقات مع المجتمعات اليهودية في جميع أنحاء العالم لصالح الدولة اليهودية، فدَوْرُ إيران بوصفها مصدرَ الإلهام الإسلامي الثوري والشيعي يتطوَّر تدريجياً إلى دور دولةٍ ذات تطلُّعاتٍ لأنْ تُصبحَ **قوة العظمى** إقليميةً، وهذا يغيِّرُ طبيعةَ علاقتها مع الجماعات الشيعية ودوافعَها وراء إقامة مثل هذه العلاقات، ومن غير المرجَّح أنْ يتكرَّرَ الدعم الذي قدَّمَتْه إيران للجماعات الشيعية المتطرِّفة في الثمانينيات في ظلِّ السياسات الإيرانية الحالية.

بوصفها قوةً إقليمية تتطلع إيران إلى دورٍ قياديٍّ في الترتيبات الأمنية والعلاقات الدولية التي تُقام في المنطقة، وفي ظلِّ هذه الظروف ستحتاج إيران إلى اختيار اكتسابِ نفوذٍ أكبرَ من خلال العلاقات بين دولة ودولة مع دول المنطقة، أو عَبْرَ الباب الخلفيِّ للتأثير في السكان

الشيعة المحليين، والعلاقاتُ بين إيران والكويت ودِّيَّةٌ في الوقت الحاليِّ، وتراجعت إيران عن الجهود السابقة للتَّلاعُبِ بالمجتمعات الشيعية المحلِّيَّة لصالحها.

في الواقع يمكن للشيعة الكويتيين دائماً أنْ يكونوا بمثابة عنصرِ ضغطٍ لصالح إيران في السياسة الخارجية الكويتية، ولكنْ ما مدى فائدة مثل هذا النهج؟ وإلى أيِّ مدى سيكون الشيعةُ الكويتيون عُرضةً لمثل هذا النهج من إيران إذا كانوا في طريقهم إلى الاندماج في المجتمع والسياسة الكويتيين، وربَّما لا يعانون إلَّا من الاهتمام الإيراني المفرط بمجتمعهم؟ هل الشيعة مستعدون للمخاطرة بمؤهِّلاتهم القومية لكسب مؤيِّدٍ خارجي يهدِّد ولاءَهم؟ في هذا الصدد ستظلُّ المعارضةُ الشيعيةُ لسياسات الحكومة دائماً في وضعٍ غيرِ مؤاتٍ للمعارضة السُّنِّيَّة، ولن يتمَّ الطَّعنُ في الدوافع السُّنِّيَّة بالطرق التي تُطْعَنُ بها الدوافعُ الشيعية، ويمكن تصويرها على أنَّها تنبعُ من المصلحة الوطنية، فالانتقاد الشيعي للدولة، ولا سيَّما في السياسة الخارجية، سيثير الشكوكَ بشأن أجندةٍ خارجية (إيرانية أو عراقية).

أخيراً سيكون للعلاقات بين الولايات المتحدة وإيران تأثيرٌ في الشيعة، فالسبب الأكثر ترجيحاً الَّذي يدفعُ إيران لاستخدامِ الشيعةِ مجموعةَ ضغطٍ في الوقت الحاليِّ هو معارضةُ وجود القوَّات الأمريكية والقواعد العسكرية في الكويت، وعندما تنحسر صورةُ إيران على أنَّها **دولةٌ مارقة** وتتحسَّنُ العلاقاتُ مع الولايات المتحدة، فلن تكون هناك حاجةٌ بإيران إلى حشدِ الدعم داخل دول الخليج، وستفقد في الواقع بعضَ جاذبيَّتها بين الشيعة والمسلمين عموماً بوصفها نصيرَ المستضعفين، وسوف يُنظَر إلى إيران على نحوٍ متزايد على أنها دولةٌ وليست ثورةً أو ديناً، كما ستتضاءل الحاجةُ الأمريكية إلى منشآتٍ عسكريةٍ في الكويت مع تحسُّن العلاقات بين إيران والغرب وتضاؤل التهديد العراقي.

دور العراق

من المرجَّح أنْ تكون العلاقاتُ بين العراق والشيعة الكويتيين أكثرَ تعقيداً وغموضاً، وطالما استمرَّ نظامُ صدَّام حسين في السلطة، فإنَّه سيثير العداءَ والريبةَ لدى جميع الكويتيين، وقد يشعرُ الشيعةُ الكويتيون في الواقع بعداءٍ خاصٍّ في ضوء سياسات صدَّام القمعيَّة ولا سيَّما تجاه الشيعة العراقيين.

في حقبة ما بعد صدَّام، سيتشكَّل الوضع من خلال عدة متغيِّراتٍ، وبافتراض ظهور نظام أكثرَ اعتدالاً وأقلَّ عسكريةً في العراق، فمن المُحتملِ أنْ يكونَ هناك تخفيفٌ نسبيٌّ للتوترات

وبعض التقارب بين الكويت والعراق، ومع ذلك، سيستمرُّ الكويتيون في النظر إلى العراقيين شيعةً وسُنَّةً بريبةٍ وحذرٍ، وسيكون هناك عددٌ كبيرٌ من الخلافات بشأن الأراضي والالتزامات المالية التي سيتعيَّن حَلُّها.

إنَّ تغييرَ الحكومة في بغداد سيكون له تأثيرٌ فوري بفتح مدن الأضرحة الشيعية في العراق، ومن المحتمل أنْ يكون هناك تدفُّقٌ للشيعة الكويتيين إلى النجف وكربلاء، أقدسِ مزارَين للشيعة، واللذين بقيَا مُغلَقَين بوجه معظم من هُمْ غيرُ عراقيين منذ عَقْدَين، وبقدر ما يمكن إعادة تأسيس النجف وكربلاء تدريجياً بوصفهما أماكنَ للحج والتعلم، فإنَّهما سيجذبان الشيعةَ العربَ بعيداً عن قم والمراكز الإيرانية الأخرى، ومع ذلك فإنَّ إعادةَ النجف وكربلاء ليكونا مركزين دينيَّين وعلميَّين ستكونُ عمليةً شاقة وطويلة، وسيستغرق الأمرُ بعضَ الوقت قَبْلَ أنْ يصبحا أكثرَ من مجرد أماكن للحج، وسوف تكون جاذبيَّتُهما عاطفيةً إلى حدٍّ كبير، وستستمرُّ قم وطهران مدَّةً طويلةً بكونهما مركزين رئيسين للطلاب الجادين، وبهذه الصفة فإنَّ دورَهما في تشكيل العقيدة وكذلك الفكر السياسي من المرجح أنْ يستمرَّ إلى ما بعد انفتاح المدن العراقية.

إذا أعطى التَّحرُّر السياسيُّ في العراق سلطةً كبيرةً للأغلبية الشيعية العراقية، فقد تتحوَّل مخاوفُ الحكومة الكويتية من مخاوفَ إقليميةٍ إلى مخاوفَ بشأن راعٍ جديد للشيعة الكويتيين، هذه المخاوف إمَّا أنْ تُخَفَّفَ أو تتعمَّقَ من خلال سلوك العراقيين، وسيمثِّل شيعةُ العراق راعياً أكثرَ مصداقيةً وأقلَّ عدوانيةً لشيعة الكويت من الإيرانيين، فالشيعةُ العراقيون بوصفهم إخوةً عرباً متحرِّرون من التنافُس العربي الفارسي التاريخي الذي وَصَمَ الإيرانيين، فاللغة والثقافة عربيةٌ والتاريخ والحدود المشتركة الكبيرة تدعو إلى توثيق العلاقات، وسهولة الوصول، وتقوية الصلات بين الشيعة الكويتيين والعراقيين، وإجمالاً إذا اكتسب الشيعةُ العراقيون دوراً أكبر في الدولة العراقية، فهُمْ في وضعٍ يسمح لهم بممارسة نفوذهم على شيعة الكويت فضلاً عن المناطق الأخرى في الخليج، وسواءٌ أكان التأثير مفيداً أم مضرّاً فسوف يعتمد على الطريقة التي يختار بها الشيعة العراقيون تعريفَ الشيعة، وعلاقاتِهم بالسُّنَّة العراقيين، ودورَهم الإقليميَّ، وإذا كان الشيعةُ العراقيون يميلون إلى الاندماج والاعتدال، فمن المحتمل أنْ يكون هناك تأثيرٌ صحِّيٌّ مضاعَفٌ سيصل إلى الكويت أولاً، ومع ذلك إذا تحرَّك الشيعةُ العراقيون نحو التَّشدُّدِ وعدم التسامح فإنَّ التأثيرَ على السكان الشيعة في المنطقة سيكون ضاراً، وسيكون ردُّ الفعل العنيف من الحكومات الإقليمية سلبياً على نحوٍ متناسبٍ، وبالنسبة إلى الكويت على وجه الخصوص فإنَّ العراقَ الشيعيَّ المتشدِّدَ أخطرُ بكثير من إيران الشيعية المتشددة.

الخاتمة

لقد قطع الشيعةُ الكويتيون على طريق الاندماج في النظام السياسي أشواطاً أكثر من أيِّ مجموعاتٍ شيعيةٍ أخرى في العالم العربي، باستثناء اللبنانيين، ويعود هذا جزئياً إلى نظامٍ اجتماعيٍّ وسياسي مُنفتحٍ ومُتسامِحٍ نسبياً، لكنَّ الاحتلالَ الصادمَ للكويت من قِبَلِ قوَّاتِ صدَّام حسين في عام 1990 قد أسهم إسهاماً كبيراً في تعزيز الشعور بالمواطنة المشتركة، كما أدَّى الغزوُ، والمقاومة، والتحرير اللاحق، والضغوط من أجل الإصلاح إلى خلق بيئةٍ جديدة تماماً شهدت تقدُّماً كبيراً في العملية الديمقراطية، ممَّا أعطى الشيعة ـ ولكن ليس الشيعةَ فقط ـ فرصةً لمشاركةٍ أعمقَ في المجتمع والسياسة الكويتية، وهذا الواقع له جانبُه المُقلِقُ، فهل يتطلَّب الأمر من هذا النظام كارثةً لتَهيئة الظروف للتحرُّك نحو الديمقراطية ومساواةٍ أكبر بين المواطنين؟

الحالةُ الأخرى الوحيدةُ التي طوَّر فيها الشيعةُ موقفهم كثيراً هي لبنان، الذي عانى أيضاً من صدمة الحرب الأهلية، وهو أسوأ من التجربة الكويتية في بعض النواحي، وعلى أيَّةِ حال فقدْ كانت عمليةُ التحوُّل الديمقراطي في الكويت هي التي أحدثَتِ الفارقَ، ممَّا يشير إلى أنَّ هذه العمليةَ، بصرف النظر عن الإسهام في تحسين الحُكمِ، لها أيضاً تأثيرٌ علاجيٌّ في العلاقات الطائفية، وعلى العكس من ذلك، فإنَّ التراجُعَ في العملية الديمقراطية سيقلِّلُ فُرَصَ اندماجِ الشيعة ويُضعف الإحساس بالمواطنة التي تشترك فيها جميع قطاعات المجتمع.

من الواضح أيضاً أنَّه مع إدخال ديمقراطيةٍ محدودةٍ ولكنَّها حقيقيةٌ يواجه الشيعةُ الكويتيون الآن معضلةً ستواجه جميعَ الشيعة الآخرين الساعين إلى الاندماج في الأنظمة السياسية الخاصة بهم، فالاختيار بين الحفاظ على هوية الطائفة والاندماج في النظام السياسي والاجتماعي لا يتعارضان، لكنَّهما يقترحان ترتيباتٍ مختلفةً للأولويات من جانب القادة السياسيين، فهل يسعَون إلى صفقة أفضل للشيعة، أو أنَّهم سيعملون على تحسين النظام السياسي عامَّةً، ويتجنَّبون المصالح الطائفية إلى حدٍّ كبير؟ سيقدِّم الشيعةُ المختلفون إجاباتٍ مختلفةً عن هذا السؤال ـ كما هو حال جميع الأقليات ـ وسيقدِّمُ السياسيون أنفسُهم وجهاتِ نظرٍ مختلفةً بشأن هذه القضية، وسيكون المؤشِّرُ الرئيسُ الذي يجب مراقبته هو مدى شعورِ السياسيِّين من الشيعة الكويتيين أنَّه يجب عليهم الترشُّحُ وفقَ برنامج علمانيٍّ أو طائفي حتى يتمَّ انتخابُهم، لكنَّنا نرى أنَّ المجتمعَ الذي يشعرُ بالأمان نسبياً مع مرور الوقت، ويشارك على قَدَمِ المساواة في النظام قَدْ يَمْنَحُ اهتماماً أكبرَ من أيِّ وقتٍ مضى إلى طريقة عَمَلِ النظام بأكمله وليس فقط لمصالحه الطائفية، ويتعزَّزُ هذا التصوُّرُ من خلال التعاطف

القويِّ من جانب العديد من الشيعة الكويتيين مع نظامٍ قائم على الجدارة بدلاً من التمثيل الطائفي النسبي أو نظام المحاصصة الطائفية.

ومن السمات المشجعة الأخرى للقضية الكويتية قدرةُ القوى السياسية شديدةِ الاختلاف على العمل معاً والتعاون داخل البرلمان، وهكذا يجلس السلفيون الوهابيون مع الإسلاميين الشيعة للتوصل إلى اتِّفاقٍ على أهدافٍ مشتركة مُختارة، حتى عندما يكونون غيرَ مُنسجِمين أيديولوجياً بعضهم مع بعضٍ، ومع ذلك يجب أنْ نُشيرَ إلى أنَّنا نشهد البداية الأولى فقط لعملية التعاون هذه بين مختلف الطوائف، كما أنَّه من غير المؤكَّد أنَّ النظامَ السياسيَّ العامَّ سيؤدِّي إلى تقليل التطرُّف بين العناصر المختلفة أم لا، هل سيتَّحدُ الإسلاميون الشيعة والسُّنَّة لإضعاف العلمانيين أو القضاء عليهم في السلطة؟ أو سيكون هناك تحوُّلٌ تدريجيٌّ نحو الوسطيَّة من جانب الجميع؟ وبدلاً من ذلك، يمكن أنْ يؤدِّيَ الارتفاعُ الكبيرُ في التَّعصُّبِ الإسلاميِّ السُّنِّيِّ إلى وضعِ قيودٍ جديدةٍ على الشيعة، وإبعادِهم عن النظام الاجتماعي والسياسي.

وفضلاً عن ذلك إلى أيِّ مدى يستطيع الشِّيعةُ إظهارَ الاهتمام برفاهية الشيعة الآخرين في المنطقة مع اكتسابهم اعترافَ المجتمع الكويتي وثقتَهُ؟ سبق أنْ تحدَّثَ شيعةٌ كويتيون في البرلمان ضدَّ قَمْعِ الشيعة البحرينيين، ممَّا أثارَ حفيظةَ الأسرة الحاكمة في المنامة، بغضِّ النظر عن ولاء الشيعة الكويتيين للكويت بوصفه وطناً لهم، فمِنَ المحتمل أنَّهم لن يفقدوا أبداً الاهتمامَ برفاهية الشيعة ومكانتهم في البلدان المجاورة الأخرى، كما يمكن أنْ يكونَ لمستقبل الشيعة العراقيين على وجه الخصوص تأثيرٌ كبيرٌ في الكويت والشيعة الكويتيين.

أخيراً تظلُّ مسألةُ الولاءِ مسألةً حاسمةً في السياق الكويتي، فهل الولاءُ للعائلة الحاكمة ـ المعيار التقليدي ـ أم للدولة والوطن؟ وهل سيتزايد الصراعُ بين الولاءَين؟ تُواجِهُ الطائفةُ الشيعيةُ مُعضِلةً في هذه الفترة الانتقالية بين حكم الأسرة والتطوُّر نحو مَلَكيَّةٍ دستورية، في اختيارِ عناصرِ الولاء لها، في حين إنَّ هذا قد يكون خياراً استراتيجياً في نظر الكثيرين، فقد يشبه إلى حدٍّ كبيرٍ خياراً تكتيكياً يومياً على أرض البرلمان.

هوامش الفصل السابع:

1. Reuters report, April 15, 1991

2. على سبيل المثال، في انتخابات 1996، خسر المرشح العلماني علي البغلي أمام رجل الدين الشيعي سيد حسين القلاف.

3. Magnus Ranstorp, Hizb'Allah in Lebanon (New York: St. Martin's Press, 1997), pp. 25-30, 91-92.

4. مقابلة أجراها المؤلفان مع أعضاء في حزب الدعوة.

5. Los Angeles Times, April 12. 1991.

6 ـ حجة الإسلام عباس مهري، رجل دين شيعي مثل آية الله الخميني في الكويت، طُرد في وقت مبكر من عام 1980. وفي إشارة إلى تغير المواقف في الكويت، تمت دعوته مرة أخرى في عام 1997. وكان معظم المرحَّلين مواطنين إيرانيين.

7. حوارات في الكويت وتقرير وكالة فرانس برس، 10 تشرين الثاني 1996.

8. Mideast Mirror October 15, 1996, quoting an article in al-Hayat newspaper of London.

9. بحسب عضو شيعي في مجلس الأمة قابله المؤلفان. وهذا ما أكده أيضاً شيعة وسُنَّة آخرون في الكويت

10. تم اقتراح حق المرأة في التصويت من قبل أمير الكويت في يونيو 1999، بينما تم تعليق البرلمان لحين إجراء الانتخابات في 3 يوليو 1999. ويجب على المجلس الجديد المصادقة على المرسوم الأميري. لم يعارضها النواب الشيعة، لكن معظم النواب يعترضون على الطريقة غير الدستورية التي قدمت بها.

الفصل الثامن

شيعة السعودية

يشكِّل الشيعةُ في السعودية أكبرَ جالية عربية شيعية في الخليج من بعدِ العراق، وهُمُ الأقلُّ اندماجاً في المجتمع السُّنِّيِّ من بين كلِّ الشيعة العرب، وهُمْ يعانون من حرمانٍ شديد، حيث إنَّهم الشيعةُ الوحيدون الذين يعانون من التمييز ليس فقط بحكم الأمر الواقع، بل حتى بحكم القانون داخل البلاد، وهم محرومون من كلِّ شيءٍ تقريباً حتى من التعبير العَلَنِيِّ عن تقاليدهم الدينية، فلا يمكنهم بوصفهم أقلِّيَّةً صغيرةً أنْ يطمحُوا إلى الحصول على نفوذٍ سياسيٍّ كبيرٍ في البلاد بأيِّ حالٍ من الأحوال، وهم يتركَّزون في أماكن بعيدة عن العاصمة الرياض والمركز التجاري في جدة، ممَّا يجعلهم بعيدين عن الأنظار باستثناء وجودهم بالقرب من مركز النفط في الظهران، وإذا كان الوجودُ اليومي للشيعة هادئاً نسبياً اليوم، فذلك فقط لأنَّهم لم يجرُؤُوا أبداً ـ باستثناءات قليلة ـ على الكفاح علناً من أجل قضيَّتِهم بالطريقة التي فَعَلَها الشيعة البحرينيون، في بيئة أكثرَ انفتاحاً، وقدْ تمَّ قَمْعُ أيِّ أشكالٍ عامَّةٍ للتعبير عن الهوية الشيعية بطُرُقٍ قاسيةٍ ومُنتظمةٍ، وفي الواقع من بين كلِّ الشيعة في العالم العربي، فإنَّ الشيعةَ السعوديين هم حقاً **المسلمون المنسيون**، وقدْ أصبحت القضيةُ في المملكة أكثرَ حساسيةً بسبب واقع أنهم يعيشون في قلب قطاع الطاقة السعودي في الجزء الشرقي من البلاد، وهي منطقةٌ استراتيجية حساسةٌ، ولا يمثِّل الشيعة السعوديون أيَّ تهديد سياسي فِعْلِيٍّ للهيمنة السُّنِّيَّة في البلاد وأهدافُهم السياسية متواضعةٌ، ولكنْ إذا دفعَهُم إحباطهم إلى التَّطرُّف، فهُمْ قادرون على ممارسة العنف والإرهاب الذي يمكنُ أنْ يزعزعَ الاستقرار داخل البلاد.

من هم شيعة السعودية؟

كان هناك شيعةٌ في منطقة الأحساء (المعروفة الآن بالمنطقة الشرقية) من المملكة العربية السعودية اليوم منذُ الأيام الأولى لإرهاصات المذهب الشيعي في شبه الجزيرة

العربية، وارتبطت المجتمعاتُ الشيعيةُ على طول الخليج ارتباطاً وثيقاً منذ تلك الحقبة ومارسَ أفرادُها الحكمَ الذاتيَّ مُدَّةً طويلةَ من الزمن، وبوصفِهم شعباً من المزارعين والتجار المستقرين، فقد ظلوا بمنأى نسبياً عن الثقافة البدوية السُّنِّيَّة المنبثقة من ركود الصحراء في شبه الجزيرة العربية.

وأعداد الشيعة في المملكة اليوم هو مَوْضِعُ خلاف، فالحكومة السعودية تُقَدِّرُ عددَهم بنحو 2 إلى 3 في المئة من السكان؛ أي ما يقارب 300 ألف، ومعظم الإحصاءات تذكرُ أنَّهم يتراوحون بين 200000 و400000 (1)، لكنَّ الشيعةَ يجادلون في هذا الأمر، مُشيرين على نحوٍ صائب إلى أنَّ العديد من الشيعة يُخْفُون غالباً وضعَهم بسبب المساوئ التي تنشأ عن مثل هذا الارتباط، ويزعمون أنَّ العديد من هؤلاء الشيعة يتحوَّلون إلى المذهب السُّنِّيِّ ومن ثَمَّ يتمكَّنون من الحفاظ على وظائفهم في الإدارات الحكومية، وهو الأمرُ الذي كان مستحيلاً لولا ذلك، ومن ثَمَّ فإنَّ بعضَ الشيعةِ السعوديين «يذكرون أنَّ إجماليَّ عددِهم مليون شخص (2)، ولكنْ يبدو أنَّ هذا الرقمَ مشكوكٌ فيه للغاية، ومع ذلك فإنَّ الأرقامَ ربَّما تزيد عن نصف مليون، وعلاوة على ذلك يُعتقَدُ أنَّ الشيعةَ يشكلون 33 في المئة من إجمالي السكان في منطقة تركُّزهم الرئيسة المنطقة الشرقية أو الأحساء، (ويشكلون ما يقرب من 95 في المئة من السكان في واحة القطيف، ونصف السكان في واحة الهفوف)(3)، أمَّا المدنُ الأخرى أكثرُ حداثةً في الأحساء، مثل الظهران والخُبَر، فغالبيةُ سكَّانها من السُّنَّة، يستطيع الشِّيعةُ في منطقتي القطيف والهفوف العيشَ في بيئة شيعيةٍ بالكامل.

ومن وجهة نظر الشيعة يمثِّل الوهابيون السعوديون أكبر كارثةٍ لمجتمعهم في تاريخهم بأكمله ابتداءً من أواخر القرن الثامن عشر؛ إذْ تعرَّض الشيعةُ لمداهمات ولتدمير مساجدهم وأضرحتهم وحتى ثقافتهم وطريقة حياتهم مع أولى حملات الفتح العسكري الوهابي الغاشم للمناطق الشيعية بقيادة ابن سعود، فقدِ اجتاحَ البَدْوُ الوهابيون المتعصِّبون الرمالَ إلى الخليج وانتشرُوا شمالاً، مصمِّمين على **تطهير** الإسلام من كلِّ التأثيرات النَّجِسة والغريبة، وكان الشيعةُ يُعَدُّون زنادقةً مخالفين، **مشركين**، بسبب تبجيلهم للأولياء (وهي ممارسةٌ معروفةٌ بين العديد من السُّنَّة غير الوهَّابيين أيضاً) ومن ثَمَّ فهُمْ مذنبون بارتكاب خطيئة الشِّرك (4)، وقدْ فُرِضَتِ الممارساتُ الوهابية السُنِّيَّةُ على الشيعة في الحياة عامَّةً.

وتوسَّعَ الوهابيون شمالاً نحو العراق في عامي 1803 و1806 ونهبُوا قبرَ الحسين بن علي في كربلاء ـ وهو عملٌ من أعمال التَّدنيسِ الرَّهيبةِ بالنسبة إلى الشيعة ـ وعندها فقط

تمَّ طردُ القوَّاتِ الوهَّابية من قِبَلِ الأتراك العثمانيين، وتراجعُوا إلى وسط الجزيرة العربية، ثمَّ انطلق المحاربون الوهابيون للمرة الثانية في منتصف القرن التاسع عشر لمهاجمة **الزنادقة** الشيعة مرَّةً أخرى والاستيلاء على جزءٍ كبيرٍ من ساحل الخليج، وقدِ اتَّحدتْ معظمُ البلاد بفتح القواتِ الوهابية لها هذه المرة تحت قيادة الملك عبد العزيز وتمَّ الغَزْوُ الثالث في عام 1913.

ويشير الباحث جاكوب جولد بيرج إلى تطوُّرٍ تدريجيٍّ بمرور الوقت في السياسة السعودية تجاه الشيعة، وكان الاتِّجاهُ الأشرسُ والأكثرُ إيديولوجيةً هو الذي تمثِّلُهُ قوى البَدْوِ المُلتزمةُ بنقاء العقيدة الوهَّابية، القوةِ الدافعةِ وراءَ الفتوحات، وعندما أخذتِ العائلةُ المالكةُ على عاتقها مسؤوليةَ إدارة المناطق الخاضعة للغَزْوِ، تطوَّرَ موقفٌ أكثرُ براغماتيةً من شأنه أنْ يسمح للشيعة بممارسة شعائرهم الدينية سِرَّاً لا علناً، من دونِ يتمَّ تحويلُ الشيعةِ إلى المذهب قسراً أو قتلهم بجرم الرِّدَّة أو الشِّرْكِ بالله، ولمْ تتمَّ إجازةُ التشيُّعَ أبداً بوصفه عقيدةً؛ لأنَّ دينَ الشيعةِ غيرُ شرعيٍّ في الاعتقاد السعودي ضمنياً، وإذا لم يتمَّ استئصالُه فلا بدَّ من التسامُح معه في عزلةٍ وسِرِّيَّةٍ، وذلك على الرغم من أنَّ عدداً من العلماء السعوديين حثُّوا بالفعل على هذا النهج، حيث سيصبح المعيارُ هو الولاءُ السياسي بدلاً من الاستقامة الدينية (5).

كان الشيعةُ من عام 1913 إلى عام 1985 تحت الحكم المباشر لعائلة بن جلوي، حكَّامِ المقاطعات الذين حكمُوا باسم العائلة المالكة، ويصفُ تقريرُ لجنةِ محامي مينيسوتا الدولية لحقوق الانسان لعام 1998 عن المملكة العربية السعودية حكمَهم بأنَّه «صارمٌ ووحشيٌّ ويتَّسمُ بكراهية الشيعة (6)، ويصفُ التقريرُ نفسُه الوضعَ الاقتصاديَّ للمنطقة الشرقية على النحو الآتي:

«*على الرغم من ثرائها بالموارد الطبيعية، إلا أنَّ المنطقةَ الشرقيةَ هي واحدةٌ من أكثر المناطق فقراً في المملكة العربية السعودية، فقد كان إنفاقُ الحكومة على مشاريع البناء والطرق والطب والتعليم في المنطقة الشرقية أقلَّ بكثير مقارنةً بالمناطق الأخرى في المملكة العربية السعودية، وقد لاحظَ أحدُ الصحفيين أنَّ المنازلَ فقيرةٌ فقراً لا يمكنُ تصوُّره بالمعايير السعودية الحديثة، وكانت الأمراضُ الجلديةُ شائعةً حتى أوائل الثمانينيات، ولا تزال المدنُ والبلدات الشيعية تفتقر إلى المرافق الطِّبِّيَّة الحديثة المتوافرة في مُدُنٍ مثل الرياض وجدة، ولم تَبْنِ الحكومةُ السعوديةُ مستشفى القطيف حتى عام 1987 وهو أولُ مستشفًى حديثٌ في المنطقة الشرقية*» (7).

الانتقادات الشيعية للدولة السعودية

في نقدٍ لاذعٍ للدولة السعودية(8) مجهولٍ، ينتقدُ ناشطٌ شيعيٌّ بارزٌ النظامَ السعوديَّ بعبارات سياسيةٍ أكثر حزماً، وتحديداً لفشله في توحيد سكَّان البلاد تحت أيِّ مفهومٍ للمواطنة المشتركة، أو وَضْعِ تعريفٍ للدولة والولاء لها ـ بوصفه جزءاً من المَثَل الأعلى المقبول ـ على العكس من ذلك **الوحدةُ** الوطنيةُ موجودةٌ فقط بالمعنى القانوني والإداري وتمَّ فرضُها بالقوة على نحوٍ صارمٍ، وفي المقام الأول لصالح الوهابيون الذين يعيشون في قلب المركز النجديِّ؛ أيْ أنَّ ما يُسمَّى الرؤيةَ الوطنيةَ والأيديولوجيا الوطنيةَ هو في الحقيقة مجرَّدُ أجندةٍ مفروضةٍ من قِبَلِ أقلِّيَّةٍ حاكمةٍ وفقاً لرؤيتها النجديَّةِ الوهَّابيةِ الضَّيِّقةِ التي لا تشترك فيها معظمُ البلاد، وحتى المدارسُ الفقهيةُ السُّنِّيَّةُ الأخرى تمَّ قمعُها، بغضِّ النظر عن الشيعة، فالمذهبُ الحنفيُّ في الحجاز (ساحل البحر الأحمر) وفي الشمال الغربي (منطقة الحدود الأردنية)، وكذلك المذهبُ الزيدي الشيعي بمنطقة عسير كانت الثقافاتُ المميِّزةُ لهذه المناطق جميعها تابعةً لنجد التي تنتج الطبقة الحاكمة في البلاد وعلى رأسها العائلة المالكة.

يدركُ الشيعيُّ هذا النقدُ على مدى العقود الثلاثة الماضية، أدَّت الثروةُ النفطية الجديدة المذهلة للمملكة والبنية التحتية للاتِّصالات إلى درجة كبيرة من الاندماج المادِّيِّ للبلاد من الناحية الاقتصادية والإدارية والبنية التحتية، واستفادَ الجميعُ تقريباً من الثروة النفطية في البلاد ـ على الرغم من أنَّ نصيبَ الشيعةِ كان أقلَّ بكثير ـ لكنَّ الدولة فشلَتْ بوضوحٍ في خَلْقِ أيِّ إحساسٍ نفسيٍّ بالمواطنة أو بخلق تجربةٍ وطنيةٍ مشتركة، ولم تنجحْ في إنشاء دولةٍ قومية حقيقيةٍ، وحقيقةُ أنَّ المرءَ يجب أنْ يطلقَ على نفسه اسمَ **سعودي** على اسم عشيرة العائلة المالكة ما تزال تثيرُ قلقَ معظمِ المواطنين السعوديين، وقدْ لا يبقى الاسمُ بعد زوال العائلة المالكة؛ إذْ يرفضُ العديدُ من المعارضين السعوديين في الخارج بالفعل الإشارةَ إلى المملكة على أنَّها **المملكة العربية السعودية**، بل يطلقون عليها اسم **العربية** فقط أو **المملكة**، هذه الاتِّهاماتُ الشيعيةُ مشتركةٌ على نطاق واسع من قِبَلِ العديد من السعوديين غيرِ النَّجديِّين في مناطق أخرى، وهذا الفشلُ في غَرْسِ الشعور بالمواطنة المشتركة يعرِّضُ البلادَ للميول الانفصالية المحتملةِ في جميع المناطق في الحركات المستقبلية الموجودة بالفعل في أشكال ناشئة.

ويشعرُ الشيعةُ في هذا السياق بأنَّ المذهبَ الشيعيَّ هو بالفعل الهويةُ الوحيدةُ المفتوحةُ

لهم في المملكة اليوم، فهُمْ ليسُوا حقَّاً **مواطنين** للمملكة العربية السعودية، وبصفتهم رعايا للمملكة، فهُمْ معزولون، وغيرُ موثوقين، ويحتلون مرتبةً في أسفل النظام الاجتماعي، وببساطة لا توجد هويَّاتٌ جادَّةٌ أخرى مفتوحةٌ للشيعة نتيجة لذلك، ومن ثَمَّ فإنَّهم يعودون تلقائياً إلى الهوية الشيعية الرئيسة افتراضيَّاً، وعندما يتغيَّرُ النظامُ السياسيُّ والاجتماعي للمملكة فقط سيكونُ لدى الشيعة خيارُ تَبَنِّي الهوية الأوسع للبلاد في سياق المجتمع السعودي.

كما يواجه الشيعةُ المشكلةَ نفسَها التي يواجهها الشيعةُ في الدول العربية الأخرى، فإذا أرادُوا أنْ يكونوا مُخلصِين، فلِمَنْ يجب أنْ يكونوا مُخلصِين؟ إلى الدولة التي تهمِّشُهم؟ للعائلة المالكة أملاً في أنْ **تحميَهم** من تجاوزات التمييز الاجتماعيِّ والديني للدولة والمجتمع السعودي؟ أم أنهم مدينون أولاً بالولاء لمجتمعهم المحلِّيِّ، أو حتى لثقافةٍ إقليميةٍ شيعيةٍ أوسعَ؟ إنَّ استبعادَ الشيعة وتأكيدَ هويَّتِهم الضَّيِّقةِ ليس اختيارَ الشيعة، بل اختيارَ النظام.

مظالم الشيعة اليوم

كان الشيعة على الدوام هدفاً للتمييز الرسمي والحرمان من حقوقهم المجتمعية في ظلِّ الحكم السعودي، والمظالم الرئيسة هي كما يأتي:

التمييزُ الدينيُّ

إنَّ الشيعةَ في المملكة العربية السعودية من الناحية الدينية هم عرضةٌ للتمييز الدينيِّ المُنَظَّم والرسميِّ والقانوني ـ الشيعة الوحيدون في العالم الإسلامي الذين يُحرمون رسمياً من وضعية المسلمين ـ ففي عام 1927 أصدرَ كبارُ علماء السعودية فتاوى تعلن تكفيرَ الشيعة؛ أيْ اتِّهامَ الشيعة بالرِّدَّةِ أو الكفر، وهي فتاوى يمكنُ أنْ يُعاقَبَ عليها بالإعدام، وجاء في الإعلان أنَّ الشيعةَ لا ينبغي أنْ يُسمَحَ لهم بأداء شعائرهم الدينية الضَّالَّة، وأنَّهم إذا انتهكُوا المحرمات فيجب نَفْيُهم من بلاد المسلمين (9)، وفي عام 1991 صدرت فتوى من ابن جبرين أحدِ كبار رجال الدين، بإعادة تأكيد وضع الشيعة على أنَّهم كفارٌ، وبموجب هذا القانون يكونُ قَتْلُهم مشروعاً مِنَ الناحية القانونية، وعلى المستوى الشعبي، هناك اعتقادٌ تقليديٌّ واسعُ الانتشارِ بين السُّنَّة السعوديين بأنَّ كلَّ الشيعة يسعون في أثناءِ الحج إلى مكَّة لتدنيس الكعبة المشرَّفة بالفضلات البشرية، وفي الواقع يُزْعَمُ أنَّ شيعياً واحداً على الأقلِّ من الخارج قد تمَّ إعدامُه منذ عدَّة عقودٍ على هذه الجريمة، ويُعتقَدُ أيضاً أنَّ الشيعةَ يلعنونَ الخلفاءَ

الراشدين الثلاثة الأوائل، الذين تمَّ اختيارُهم على حساب عليٍّ الذي ينتمي إلى عائلة النبيِّ (في الواقع، مارس بعض الشيعة مثل هذه اللعنات في الماضي، على الرغم من أنَّ كبارَ رجال الدين الإيرانيين قد حَظَّرُوا رسميَّاً أيَّ تعبيرٍ من هذا القبيل).

وقد تمَّ تقييدُ حقوق الشيعةِ في بناءِ المساجدِ أو إقامة دورٍ للاجتماعات الدينية (الحسينيات) بشدة، وكانت قيودُ البناء التي فرضتْها الحكومةُ تعني أنَّه لا يُسمَحُ إلا بثلاثِ حسينياتٍ أو أربعٍ فقط، وعدم منحِ تصاريحِ بناءٍ جديدةٍ، كما جرى على سبيل المثال في صفوى المدينةِ التي يبلغ عدد سكانها 100000 نسمة ويغلب عليها الشيعة، وقدْ أغلقَتِ السلطاتُ السعوديةُ في عام 1990 حوزة المبرز، وهي مدرسةٌ دينيةٌ كانت تعمل منذ 16 عاماً، واعتقلت بعض معلميها (10).

ويذكُرُ الشيعةُ أنَّه لا يُسمَحُ لهم بحيازة أيِّ موادَّ دينيةٍ مكتوبة عن المذهب الشيعي ويمكن اعتقالهم لمحاولة إدخالها إلى البلاد، والأذانُ غيرُ مسموح به في شكله الشيعي ولكن يجب أنْ يتوافق مع الممارسة السُّنِّيَّة، وتُضايقُ شرطةُ الآداب العامَّة (المطوعون) الشيعة كثيراً في الشوارع، على الرغم من أنَّ الممارساتِ الشيعيةَ من الناحية التقنية مسموحٌ بها سِرَّاً، ويُحَظَّرُ رسمياً على السُّنَّة السعوديين أكلُ طعام الشيعة خلال الاحتفالات الشيعية بيوم عاشوراء، ولن يشتريَ الوهابيون المتشدِّدون اللحومَ المذبوحةَ على يد الشيعة لأنَّها **غير طاهرة**، وطبقاً للمذهب الوهَّابيِّ لا يُسمَحُ للشيعة بالزواج من نساءِ السُّنَّة(11).

منذُ الثورةِ الإيرانية مَنَعَ النظامُ سَفَرَ الشيعةِ إلى إيران، ومع ذلك وبعد حِرمان الشيعة من حقِّهم في دراسة المذهب الشيعيِّ داخل المملكة العربية السعودية، فليس لديهم بديلٌ إذا كانوا يرغبون في الحصول على تعليمٍ دينيٍّ، ويقع الشيعةُ بين عدم وجود فُرَصٍ للتعليم الديني في الوطن والعقاب على السَّعي للحصول على مِثْلِ هذا التعليم في الخارج.

وعلى الرغم من أنَّ الأيديولوجيةَ الرسميةَ ضدَّ الشيعة فقدَتِ الكثير من زخمها منذ أوائل القرن، إلا أنَّ المزاجَ السائدَ المناهضَ للشيعة لا يزال يُهيمِنُ على الدوائر الدينية المحافظة في المملكة العربية السعودية، فعلى سبيل المثال أُرسِلَتْ مذكِّرةٌ في عام 1993 إلى رئيس لجنة العلماء العليا آنذاك الشيخ ابن باز شجبَتِ السلوكَ الشيعيَّ في المملكة، وطالبت بعبارات غاضبة بقمع تلك الأشياء التي تكمن في جوهر المطالب الشيعية، كما نصَّتِ المذكرةُ على أنَّ الشيعةَ أصبحوا أكثرَ جرأةً، ويتحدَّون «تقاليدَنا التوحيدية [هنا، الوهابية] في المدارس، ويرفضون المشاركة في تقاليدنا الدينية، ويقومون بالتبشير في مكاتبهم، والمطالبة بالاعتراف

بالشيعة بوصفهم مدرسةً فقهيةً شرعيةً، والمطالبة بحرِّيَّة التجمع وحرمة أماكنهم الدينية، والمطالبة بحقٍّ بناء الحسينيات، وتعليم المذهب الشيعي في مدارسهم، ونشرِ الكتب الشيعية، وأنْ تُنهِيَ الحكومةُ الحملات ضدَّ التشيُّع»(12)، وهكذا فإنَّ المعتقدَ الوهابيَّ المتشدِّدَ يتعاملُ مع قائمة الأهداف الشيعية المطلوبة للتخفيف من التمييز ضدَّهم على أنَّها شائنةٌ.

التمييزُ الثقافيُّ

من الناحية الثقافية، يشعر الشيعةُ بالقمع الشديد، وتُحظَرُ الكتبُ والموسيقا والأشرطة الدينية الشيعية ويُعاقَبُ على حيازتها، وتُمنَعُ بعضُ الأسماء الشيعية، وقدْ سعى النظام إلى القضاء على الثقافة الشيعية المحلِّيَّة، حتى من خلال إعادة تسمية محافظة الأحساء القديمة بتسمية مُعقَّمَةٍ ثقافياً هي **المنطقة الشرقية**، كما يُحَظَّرُ على الشيعة نَشْرُ كتبٍ عن تاريخهم أو ثقافتهم(13).

كما تمَّ فَرْضُ المذهب الوهابيِّ عليهم في التعليم، فالشيعةُ ليسوا ممنوعين فقط من تدريس المذهبِ الشيعي ولكن مطلوبٌ منهم دراسةُ الوهابية ـ بما في ذلك إدانتها الرسمية وتشويهها للمذهب الشيعي، فالتعليم الديني وهو جزءٌ مُهِمٌّ من المناهج الدراسية من المرحلة الابتدائية إلى الثانوية، يعلِّمُ الوهَّابية حصراً وعلناً ويُنَدِّدُ بالمذهب الشيعيِّ حتى في المناطق الشيعية، وتؤكِّدُ الكتبُ المدرسيةُ عن الدين على المعتقدات المُتزمِّتة للعقيدة الوهابية وتصفُ بالبدع والشرك تلك المعتقداتِ والممارساتِ التي تتعارضُ مع الوهَّابية، وهكذا يُدينُ كتابٌ مدرسيٌّ صادرٌ عن الحكومة يُدَرَّسُ لطلاب الصفِّ التاسع في المنطقة الشرقية ممارسةَ (الشيعة) للزيارات والهدايا والتضحيات التي تُقدَّمُ إلى الأضرحة؛ لأنَّها تتعارض كما يُزعَمُ مع مبدأ التوحيد، والأشخاصُ الذين يرتكبون مثل هذه الأفعال مذنبون بارتكاب الشرك والردة، كما تُدينُ الكتبُ المدرسيةُ **التعلق المفرط** بآل البيت) بوصفه شكلاً من أشكال الوثنية، ويتعلَّمُ الأطفالُ الشيعةُ أنَّ الرفضَ نشأ من محاولة الملحدين والمخرِّبين التشهيرَ بالنبي وتدميرَ الإسلام (14).

ووفقاً لعدة مصادرَ فقدْ أدَّى التلقينُ الدينيُّ المعادي للشيعة إلى تحويل بعض الطلاب أو محاولة تحويلهم بعيداً عن المذهب الشيعيِّ، ولاسيَّما الفتياتُ المراهقاتُ، لذلك فإنَّ الشيعةَ يخشَون تلاشيَ ثقافتهم وهويتهم، ويخشون الاندماجَ في الثقافة التي تفرضُها الدولةُ، بما في ذلك تآكلَ الشيعة على مستوى العقيدة والتقاليد لصالح الوهابية.

التمييزُ القانونيُّ

لقد حُرِمَ الشيعةُ من أيِّ مناصبَ مُهمَّةٍ في الحكومة ويفتقرون إلى الاستقلالية أو الحكم الذاتي حتى في شؤونهم الإقليمية، والشيعةُ مُستَثْنَون من 50 % على الأقل من الجامعات والمعاهد البحثية السعودية، وشهادةُ الشيعيِّ غيرُ مقبولة في المحاكم، ولا يتساوى الشيعةُ مع السُّنَّة في المحاكم، لا يوجدُ قضاةٌ شيعةٌ في المحاكم السعودية.

التمييزُ الاقتصاديُّ

لم تحصلْ محافظةُ الأحساء على حصَّتها من مستوى الازدهار العام الذي يميز باقي أنحاء البلاد، وقدْ شَهِدَ الوضعُ بعضَ التحسن خلال العقد الماضي ولكنَّ الفجوةَ ما تزالُ كبيرةً، حيث تمَّ إقصاءُ الشيعة منهجيًّاً عن الوظائف في المنطقة، ولاسيَّما في شركة أرامكو (شركة النفط العربية الأمريكية) حيث شكَّلُوا ثلث القوى العاملة والوظائف المهنية والتقنية، ولدى الشيعة القليلُ من الوظائف الحكومية، وكانت النساءُ الشيعياتُ ممنوعاتٍ، تقليدياً، من العمل معلماتٍ ـ وهي واحدةٌ من الوظائف القليلة المتاحة للمرأة في المملكة ـ وقد تمَّ رفعُ هذا الحظر مؤخراً، لكنَّ النساءَ اللائي تلقَّيْنَ تدريباً ليكُنَّ معلماتٍ يُعرَضُ عليهن عمداً غالباً وظائفُ بعيدةٌ عن منطقتهم الأصلية، الأمرُ الذي يشكِّلُ مَشَقَّةً خاصَّةً في المجتمع السعودي المُتشدِّد حيث يَصْعُبُ على النساء العمل، ناهيك عن العيش مُنفصِلاتٍ عن عوائلهنَّ، ومع ذلك فإنَّ العديدَ من النساء الشيعيات قدِ اتَّخذْنَ هذه الوظائفَ على أيِّ حالٍ بوصفها تحدِّياً وتعبيراً عن اعتماد المجتمع على الذات.

التمثيلُ الشيعيُّ في الحكومة

ليس للشِّيعةِ نفوذٌ على الإطلاق داخل الحكومة السعودية، وقد كان هناك وزيرٌ شيعيٌّ عَرَضِيٌّ في مجالٍ تقنيٍّ، ولكن بخلاف ذلك لا يوجد لهم تمثيلٌ تقريباً داخل المستويات العليا في الحكومة، وهم مُستَبعدون من القضاء والجيش وقوَّات الأمن والحرس الوطني، وبحسب ما ورد مُنِعُوا أيضاً من مناصب في وزارة الحج ووزارة الشؤون الإسلامية.

في عام 1993، أنشأ النظامُ أخيراً مجلسَ الشورى الذي كان قيدَ الدراسة لأكثر من ثلاثة عقود، ويتمُّ تعيينُ أعضائه بالكامل وليس لديهم أيُّ سلطةٍ قانونيةٍ أو تشريعية، وظيفتهم هي تقديمُ المشورة بشأن المشاكل، واقتراحُ تشريعاتٍ مُحتملةٍ في مجالات مُعيَّنةٍ عند الطلب،

أعضاؤها جيِّدُو التعليم، وذوو خلفيَّةٍ مِهنيَّةٍ، وحائزون على عددٍ كبيرٍ من شهادات الدكتوراه الأجنبية، وفي المجلس الأول كان هناكٌ عضوٌ شيعيٌّ واحدٌ فقط هو الدكتور جميل الجشي وهو أستاذٌ جامعيٌّ.

في يوليو 1997 وسَّعَ الملكُ فهد المجلس من 60 عضواً إلى 90 عضواً، ومن أصل 60 تمَّ استبدالُ نصفِهم بوجوهٍ جديدة، وذكرتْ تقاريرُ صحفيةٌ أنَّ المجلسَ الجديدَ يضمُّ أربعةً من الشيعة، وكان أحدُ المبرِّرات التي ذكرها المعلِّقون لهذه التعيينات هو أنَّ أربعةَ أعضاء شيعةٍ اقتربُوا من عكس الإحصائيات السعودية الرسمية بأنَّ الشيعة يشكِّلون ما يقرب من 4 في المئة من السكان (15)، لكنَّ الشيعةَ أنفسَهم يزعمون أنَّه من بين الشيعةَ الأربعةَ المزعومين في الواقع اثنان فقط من الشيعة على الرغم من حقيقة أنَّ الاثنين الآخرين لهما أسماءٌ يمكن عَدُّها شيعيَّة(16)، وتكهَّنَتِ الصحافةُ أيضاً بأنَّ زيادةَ التمثيل الشيعيِّ ربَّما كانت بادرةٌ لموازنة القمع الأمني ضدَّ الشيعة في أعقاب تفجير الخُبَرِ عام 1996 والذي ألقَتِ الحكومةُ باللوم فيه على الشيعة، وفي حين إنَّ مجلسَ الشورى لديه القليلُ من السُّلطة، فإنَّ أيَّ تمثيلٍ شيعيٍّ داخل المجلس يكاد يكون أمراً مكروهاً للغاية بالنسبة إلى العلماء الوهابيين المحافظين.

النشاطُ التنظيميُّ السياسيُّ الشيعيُّ

جاءَتِ المعارضةُ الشيعيةُ للنظام السعوديِّ قَبْلَ الثورةِ الإيرانيةِ إلى حدٍّ كبيرٍ في شكل مشاركةٍ شيعيَّةٍ في الحركات اليسارية، مثل الحزب الشيوعي السعودي غيرِ الشرعيِّ، أو غيرها من الحركات اليسارية الراديكالية غير الشرعية مثل حزب العمل الاشتراكي العربي في الجزيرة العربية، وقدْ رأينا هذا الاتجاهَ نفسَه في أماكن أخرى من الخليج حيث أقام الشيعةُ، وفي سعيِهم لحركة غير طائفيةٍ جامعةٍ تقبلهم، أقامُوا روابطَ مع الحركات البعثية في العراق أو سوريا، أو مع حركاتٍ أخرى مماثلةٍ تعمل في الخليج.

شهدت الستينياتُ أيضاً إنشاءَ منظَّمةِ الثورة الإسلامية التي قِيلَ إنَّها كانت جزءاً من مجموعةٍ شيعيةٍ أوسعَ على مستوى المنطقة تُعرَفُ باسم منظَّمةِ الطليعة الثورية المرتبطة بجماعاتٍ مماثلةٍ في البحرين والعراق (17)، وتأسَّستْ بتأثير أفكار آية الله السيد محمد شيرازي ودَعَتْ إلى **تثقيف الجماهير وتنويرها** بدلاً من الدعوة إلى العنف، وفي حين كانت الجماعةُ مناهضةً بشدَّةٍ للنظام في المملكة العربية السعودية، لم يكنْ هناكَ أيُّ دليلٍ على ممارسة العنف من قِبَلِ هذا التنظيم الذي ظلَّ هادئاً حتى خلال أعمال الشغب عام 1987 في

مكَّة عندما دعت إيرانُ إلى الجهاد ضدَّ المملكة العربية السعودية، وقد تمَّ الإعلانُ عن الفرع السعودي في عام 1975 وأطلق على نفسِه اسم **منظمةِ الثورة الإسلامية في شبه الجزيرة العربية**، ويصف مأمون فندي وهو أحدُ الأكاديميين المدَّةَ من 1975 إلى 1985 بأنَّها **مرحلةُ الكفاح** للحركة الشيعية التي تمتازُ بضعف الاهتمام بواقع البيئة السياسية الإقليمية التي كانت تعمل فيها الجماعةُ، والتركيز على تنقية الإسلام من الممارسات الصوفية، بعدم مهادنة الدولة السعودية، التي عَدُّوها غيرَ شرعية، لتعكسَ وجهةَ نظرِ الثورة الإيرانية أيضاً(18).

أشعلَتِ الثورةُ الإيرانيةُ بالطبع آمالاً وطموحاتٍ شيعيةً مُتجدِّدةً في انحاء الخليج، وهَزَّ استيلاءُ المعارضين السُّنَّة النَّجديِّينَ على المسجدِ الحرام بقيادة جهيمان العتيبي أركانَ المملكة في عام 1979 وساعد في تحويل الاستياء الذي طال أمدُهُ إلى أعمال شغبٍ شديدةٍ وواسعةِ النطاق من قِبَلِ الشيعة في المحافظات الشرقية أواخر ذلك العام، حيث قُتِلَ ما لا يقل عن 20 شخصاً خلال القمع الوحشيِّ لأعمال الشغب واعْتُقِلَ المئاتُ، لكنَّ صدمةَ هذه الأحداث دفعتِ المملكةَ إلى إعادة النظر في موقفها، فمع استمرار الحملة ضدَّ أيِّ شكلٍ من أشكال التَّمرُّد الشيعيِّ قرَّرتِ المملكةُ العربية السعودية لأول مرةٍ محاولةَ تحسين الوضع الاقتصادي السَّيِّئ في المحافظة ببناء المزيد من المدارس والطرق، ومن الجدير بالذكر أنَّ أولَ مستشفًى حديثٍ في المحافظة تمَّ الانتهاءُ منه فقط في عام 1987 (19)، وقد تمَّ تعيينُ أحدِ أبناءِ الملك، الأمير محمد بن فهد، حاكماً في عام 1984، ليحلَّ محلَّ ابن جلوي المعروف بالفساد والقسوة والتمييز، وحدث بعضُ التخفيف من الممارسات التمييزية، إلا أنَّ التخفيضَ في القوى العاملة الشيعية في أرامكو قد استمرَّ، على الرغم من أنَّ الشيعة يشكِّلون القوةَ العاملةَ الرئيسةَ في المنطقة الشرقية.

وبحسب فندي حدثَ تحوُّلٌ كبيرٌ في الفكر الشيعي السعودي في عام 1988 بين أتباع آية الله شيرازي أدَّى إلى وضع حدٍّ للخطاب الثوريِّ والتحوُّل نحو أجندةٍ تدعو إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان في المملكة (20)، وهكذا في عام 1990 بعد الغَزْوِ العراقيِّ للكويت انفصلَتْ هذه المجموعةُ رسميَّاً تنظيمياً وأيديولوجياً عن التنظيمات الشيعية الأخرى في دول أخرى وأعادت تسميةَ نفسها بحركة الإصلاح (21) التي كانت أهدافُها الرئيسةُ الاستقلالَ عن السياسات الإيرانية، والتركيزَ على إحداث الإصلاح داخل المملكة، مع توجيه نداءٍ خاصٍّ إلى الغرب بشأن هذه القضية، وكان العملُ السياسيُّ والضغوطُ الإعلاميةُ هي أدواتُها الرَّئيسةُ، وقد استمرَّت جماعةُ آية الله شيرازي حتى يومنا هذا في تجنُّبِ التَّورُّط في العنف السياسي.

وفقاً للاستراتيجية الجديدة، بدأ في عام 1991 عددٌ من المعارضين الشيعة البارزين الذين لديهم مكاتبُ في كلٍّ من لندن وواشنطن، ويطلقون على أنفسهم اسمَ اللجنة الدولية للدفاع عن حقوق الإنسان في الخليج وشبه الجزيرة العربية (ICDHR-GAP)، بنشر موادَّ معاديةٍ للنظام، وأنتجَتْ هذه المنظمةُ منشوراتٍ باللغتين الإنجليزية والعربية مثل (الجزيرة العربية) التي كشفت مشاكلَ حقوق الإنسان في المملكة وقدَّمَتْ نقداً شاملاً للنظام، وتمَّ إرسالُ هذه الموادِّ بالبريد والفاكس إلى المملكة، كما تمَّ نشرُها في الغرب، لتُمثِّلَ أولَ حركةِ معارضةٍ صريحةٍ غيرِ مرتبطةٍ بطريقةٍ ما بالحركات الراديكالية العربية الأخرى في الشرق الأوسط، هذه الحملةُ الإعلاميةُ أزعجتِ النظامَ إزعاجاً كبيراً، ولا سيَّما مع تركيزها على الجمهور الغربي أيضاً، ممَّا أدَّى إلى تقويضِ احتكارِ المعلومات عن الدولة التي سعى النظام منذ فترة طويلة للمحافظة عليها، وتهدف المنشوراتُ عن عَمْدٍ إلى تقديم القضايا وفقَ المصطلحات السياسية الغربية، بما في ذلك التركيزُ على حقوق الإنسان، وأدَّى هذا التَّدفُّقُ غيرُ المسبوق للمعلومات إلى تلطيخ الصورةِ المُحترمةِ والمسالمة للمملكة التي تمَّ الحفاظُ عليها جيداً في الماضي.

واتَّخذَتِ السياسةُ السعوديةُ تجاه الشيعة منعطفاً رئيساً آخر بعد حرب الخليج عام 1991 مع الظهور الأول لمعارضةٍ دينيةٍ مُنظَّمةٍ جادَّةٍ من السعوديين السُّنَّة أنفسهم، حيث شكَّلَ تمركُزُ القواتِ الأمريكية في المملكة عملاً مثيراً للجدل إلى حدٍّ كبير أدَّى إلى حدوث انقساماتٍ حتى بين العلماء السُّنَّة، وكان الخلافُ بشأن جوازِ الطَّلبِ من القوات غير المسلمة الدفاعَ عن المملكة، وفقاً للشريعة الإسلامية، فقط في ظلِّ **الضرورة** الشرعية، كما أصبحت مدَّةُ هذا الوجود الأجنبي مشكلةً أيضاً، حيث أعلنَ النظامُ أنَّ الوجودَ **مؤقَّتٌ**، لكنَّ القوَّاتِ الأمريكيةَ لم تغادرْ بعد نهاية الحرب، وفي نظر السُّنَّة المعارضين، لم يتمَّ استيفاءُ المعاييرِ القرآنية للوجود العسكري غير المسلم، واتَّهم رجالُ دينٍ أكثرَ تطرُّفاً النظامَ بتوجيه الفتوى المطلوبة من خلال مجلس كبار علماء مطيع و**مملوك للدولة**.

وفضلاً عن الهجوم على رجال الدين السُّنَّة المعارضين، كان التصورُ السَّائدُ أنَّ الولاياتِ المتحدةَ كانت تدعم العائلةَ المالكةَ التي فُسِّرَ حكمُها على نحوٍ متزايدٍ بأنَّهُ غيرُ شرعي من الناحية الإسلامية، وقدِ اتَّهَمُوا النظامَ بالانخراط في علاقةٍ تخدمُ مصالحَهمُ الذاتيةَ مع واشنطن حيث ستوافق الرياضُ بموجبها على مشترياتِ الأسلحة الكبيرة من الغرب وتوفُّرُ إمداداتٍ وفيرةً من النفط بأسعار منخفضة، كلُّ ذلك مقابلَ التزامٍ غربيٍّ بالمساعدة في الحفاظ على سلطة العائلة المالكة، كما زاد الفسادُ المستشري داخل العائلة المالكة استياءَ رجال الدين من حكمها،

فالعديدُ من هؤلاء المعارضين السُّنَّة الهاربين في الخارج ـ أبرزهم محمد المسعري وسعد الفقيه ـ وكلاهما من عائلاتٍ دينية من قلب البلاد النجدية، أقاموا مكاتبَ إعلامية/دعائية في لندن، وأبرزُ هذه المنظمات، لجنةُ الدفاع عن الحقوق المشروعة (CDLR)، ولاحقاً حركة الإصلاح الإسلامي في شبه الجزيرة العربية (MIRA)، واعتمدَتْ على أساليب اللجنة الدولية للدفاع عن حقوق الإنسان في الخليج وشبه الجزيرة العربية الشيعية السابقة لنشر موادَّ عن حقوق الإنسان والانتهاكات والممارسات الفاسدة الأخرى في المملكة، كما قامت هاتان المنظَّمتان بذكر الأسماء ونشرتا السُّمعةَ السعودية القذرة على الملأ، وأرسلتا هذه المعلومات بالفاكس إلى المملكة على جميع المستويات بما في ذلك الصحافة، وحتى في القصور الملكيَّة، كما قامَتَا بتوفير خطوطٍ هاتفيةٍ آمنةٍ في لندن يمكن للمواطنين السعوديين من خلالها الاتِّصال وإرسال التقارير والأخبار عن المخالفات داخل الهيكل الحكومي لنشرها من قبل حركة الإصلاح الإسلامي في شبه الجزيرة العربية، ولأوَّلِ مرَّةٍ بدأتْ هذه المعارضة السُّنِّيَّة، ومقرُّها لندن وواشنطن، باستخدام البريد الإلكتروني والمواقع الإلكترونية على نطاقٍ واسعٍ وسيلةً لنشرِ رسالتِها إلى جمهورٍ عريضٍ بما في ذلك الصحافة والأكاديميون والمسؤولون الحكوميون الأجانب.

في ظل هذه الضغوط الواسعة، وفي خطوة استراتيجية مفاجئة، سَعَتِ الحكومةُ السعودية إلى تخفيف الضغط عن المعارضة الشيعية، وكان رجلُ الدين الشيعيُّ البارزُ الشيخُ حسن الصفار المقيم خارج البلاد قد أشار بالفعل علناً إلى استعداده للتفاوض مع النظام طالما تمَّتْ مناقشةُ القضايا الجوهرية واتخاذُ خطواتٍ نحو التخفيف من التمييز ضدَّ الشيعة (22)، كما أشار النظامُ إلى أنَّ الشيعةَ السعوديين كانوا معادين بشدَّةٍ لغَزْوِ صدَّام حسين للكويت في عام 1991 ودعمُوا السياساتِ السعوديةَ خلال الحرب، وباختصار كان يُنظَرُ إلى **التهديد** من جانب الشيعة الذي تصاعدَ مع الثورة الإيرانية، على أنَّه يتضاءل، وفي خطوةٍ غير مسبوقة في عام 1994 دعا النظامُ العديدَ من المعارضين الشيعة البارزين إلى المملكة لإجراء مناقشاتٍ بشأن الدعوة إلى هدنةٍ للحملة الشيعية المناهضة للحكومة، وقدَّمَتْ حركةُ الإصلاح قائمةَ مطالبَ مُهمَّةٍ تعكس مظالمهم داخل المملكة وهي:

- إعلانٌ من الحكومة عن احترامها للشيعة بوصفهم طائفةً إسلاميةً مُعتَرَفاً بها وإقرارها بحقهم في ممارسة معتقداتهم.
- حريةُ العبادة بما في ذلك حقُّ الشيعة في بناء المساجد والحسينيات وتأهيل مقابرِ الأئمة الشيعة.

- تدريسُ التربيةِ الدينية الشيعية في المدارس الحكومية في المناطق المأهولة بالسكان الشيعة.
- حريةُ التعبير، بما في ذلك حقُّ نشرِ الكتب الشيعية واستيرادها، والسماح للشيعة بنشر الصحف والمجلات.
- حريةُ إنشاء المعاهد والمدارس الدينية الشيعية كما كانت في الماضي.
- وقفُ الحملات المناهضة للشيعة والتنديد بالطائفة الشيعية، والاعتراف بحقِّ الشيعة في الدفاع عن معتقداتهم.
- منحُ المحاكم الدينية الشيعية نفسَ الصلاحيات التي تتمتَّع بها المحاكم السُّنِّيَّة (في المسائل المتعلقة بقانون الأسرة).
- حريةُ ممارسة الشعائر الشيعية.
- تكافؤُ الفرص، ولا سيَّما إلغاءُ التمييز ضدَّ الشيعة من حيث الوصول إلى الجامعات والمؤسسات التعليمية والتوظيف في الخدمة المدنية والوظائف السياسية والعسكرية والأمنية.
- إنشاءُ بنيةٍ تحتيةٍ أفضلَ في المناطق الشيعية المُهمَلة(23).

من المثير للاهتمام أنْ نلاحظَ أنَّ عنصراً واحداً فقط من هذه البنود العشرة يتعلَّق مباشرةً بالمصالح الاقتصادية هو تحسينُ البنية التحتية للمناطق الشيعية في محافظة الأحساء، أمَّا الجزءُ الأكبرُ من المظالم فيتعلَّقُ مباشرةً بمسائل الهوية الثقافية والحرِّيَّات الدينية، والقائمة تركز حصراً على مظالم الشيعة، فهي لا تشملُ المظالمَ العامةَ الأوسعَ بين السُّكَّان السُّنَّة التي يشترك فيها الشيعة أيضاً، ولكنْ على عكس البحرين والكويت، فإنَّ الشيعةَ السعوديين شعرُوا بوضوح أنَّ السُّنَّة لنْ يقبلُوا أيَّ جهدٍ لخَلْقِ قضيَّةٍ مُشتركةٍ مع الشيعة وأنَّ أفضلَ ما يمكن أنْ يأملُوه هو التخفيفُ مِنْ مظالمهم الطائفية، فقائمةُ المتطلبات متواضعةٌ استثنائيَّاً من حيث إنَّها تدعو إلى عدم إجراء إصلاحاتٍ في طبيعة النظام السعودي أو الحكومة أو المؤسسات أو حتى الأيديولوجية، في حين إنَّ الدينَ هو بطبيعة الحال مركزيٌّ للهوية الشيعية، فإنَّ وثيقتهم علمانية بطبيعتها ـ فهي لا تبحث عن أهدافٍ دينية بخلاف حرِّيَّة الدين وحقوقٍ متساويةٍ مع السُّنَّة في ممارسة الدين، إنَّها باختصارٍ وثيقةٌ موجَّهةٌ نحو المجتمع كاملاً بلا جوانبَ أيديولوجيةٍ أو سياسية أوسع.

ومع ذلك، فإنَّ التغييراتِ المطلوبةَ مع ذلك من الصعب للغاية على النظام استيعابُها؛ لأنَّ قبولَها يتعارضُ تماماً مع الأساس الأيديولوجيِّ الوهابيِّ للدولة السعودية، وبالنسبة إلى الوهَّابيين، فإنَّ معظمَ هذه المطالب مُسيئةٌ وغيرُ مقبولة، ومع ذلك يُحسَبُ للنظام أنَّه شرعَ في مفاوضاتٍ طويلةٍ مع حركةِ الإصلاح الشيعية، وهي مفاوضاتٌ قاطعَتْها المجموعةُ الشيعية السعودية المعروفة باسم **حزب الله**، وبحسب ما وَرَدَ فقدْ وافقَ النظام أخيراً على أربعِ نقاطٍ فقط لاتِّخاذِ إجراءاتٍ فوريةٍ، لكنَّه فشلَ في معالجة العناصر الأيديولوجية لمظالم الشيعة المُتعلِّقة بحرِّيَّة الممارسة الدينية:

- تمَّ الإفراجُ عن أربعين سجيناً شيعياً من بينهم محكومٌ عليهم بالإعدام.
- تمَّ إصدارُ جوازاتِ سفرٍ للشيعة المنفيِّين الذين يريدون العودة إلى ديارهم، (أصرَّتْ حركةُ الإصلاح على أنَّ هذا الإجراءَ يجب أنْ ينطبقَ على أعضاء جميع الجماعات الشيعية، وليس فقط أتباعها، في محاولة لمواجهة المعارضة المُتوقَّعَة من الشيعة الآخرين للصفقة).
- بدأتْ مراجعةَ حَظْرِ السَّفر المفروض على نحو 2000 شيعي داخل المملكة.
- تمَّ رَفْعُ مطالب حركة الإصلاح إلى الدوائر الحكومية المَعنيَّة وتمَّ اتِّخاذُ الإجراءات للحدِّ من التمييز، وتمَّ الاتفاقُ على السماح لمطبوعاتٍ أو كتبٍ شيعيَّةٍ لمؤلِّفين شيعةٍ بدخول المملكة، كما تمَّ تعديل كتب التاريخ المدرسية لإزالة المراجع المُسيئة للشيعة والاعتراف بهم بوصفهم أَحَدَ المذاهب الإسلامية في المملكة إلى جانب المذاهب السُّنِّيَّة الأربعة (24).

في المقابل وافقَ المُنشقُّون الشيعةُ على وَقْفِ جهودهم الدعائية ضدَّ المملكة، ثمَّ عاد معظمُ المُنشقِّين إلى السعودية (25).

لكنَّ المعارضين الشِّيعةَ أنفسَهم انقسمُوا على أسسٍ أيديولوجية، وكما أشرْنا أعلاه، انتقدَتِ المجموعةُ الأكثرُ راديكالية، والمعروفة باسم **حزب الله**، المجموعةَ الأكثرَ اعتدالاً لتقديمها تنازلاتٍ مفرطةً للنظام، وفي الواقع، لتخلِّيها عن أداة تأثيرها الرئيسة ضدَّ النظامِ من خلال تقليص أدواتها الدعائية، ولم تعتقد جماعة حزب الله أنَّ النظامَ سوف يَفِيْ بالْتِزاماتِهِ وشعرَتْ أنَّ النظامَ يجب أنْ يُطالَبَ بإثبات نواياه الحسنة قَبْلَ رَفْعِ الضغوط عنه، وكانت المجموعةُ الأكثرُ اعتدالاً (حركةُ الإصلاحِ)، على استعدادٍ لتقديم هذه التنازلات للنظام لاختبارِ حُسْنِ نيَّتِهِ، والأهمُّ من ذلك أنَّ الإصلاحيين ظلُّوا يتشاورون مع آية الله شيرازي المعتدلِ في إيران بصفته

مرجعَهم الأساسَ، ووَرَدَ أنَّ شيرازي ذَكَرَ أنَّ أيَّ اتِّفاقٍ مع الدولة السعودية يعود إلى الشيعة السعوديين أنفسِهم وأنَّه لنْ يتَّخِذَ قراراً بشأن هذه القضية، وتتعارضُ هذه السياسةُ مع الخطِّ السياسي الذي اتَّبَعَه الزعيمُ الإيراني آية الله خامنئي، فقد كان شيرازي نفسه على خلافٍ مع النظام الإيراني منذ فترةٍ طويلةٍ، وقد تمَّ اعتقالُ العديد من أتباعه، وحرِّيَّتُه بالعمل في إيران مقيدة (26).

ويُقال إنَّ هناك مجموعةً ثالثةً أصغر من الشيعة السعوديين يقودها رجلا دينٍ بارزان هما الشقيقان الشيخ حسن الراضي والشيخ حسين الراضي، وكلاهما يتطلَّع إلى إيران من المنظور الديني لكنَّهما لا يؤيِّدان القيادةَ الإيرانية في المجال السياسي وهما غيرُ مؤيِّدين للعنف، وقد اتُّهِمَ أحدُهما بالتُّورُّط في تفجير أبراج الخُبَرِ للقوَّات الأمريكية في عام 1996 لكنَّ مُعظَمَ الشيعة السعوديين في المنفى يسخرون من هذا الاحتمال، بالنظر إلى مَيْلِ الجماعة للمهادنة (27).

ما يزالُ النشطاءُ الشيعةُ السعوديون اليوم مُنقسمين حول مسار الأحداث في المملكة، حيث يعتقد الكثيرون أنَّ النظامَ لم يحترمْ موافقتَه بجدِّيَّةٍ وأنَّ الظروفَ لم تتحسَّنْ بما يكفي لمجتمعاتهم، كما يعتقد شيعةٌ آخرون أنَّه على الرغم من فشل الحكومة في الوفاء بوعودها للطائفة، فمن الأفضل قبولُ الظروف الحالية المحسَّنة تحسيناً طفيفاً بدلاً من العودة إلى المواجهة، والقادةُ الشيعة الذين يعبِّرون عن وجهات نظرٍ أكثر راديكالية بشأن المشكلة هم في الأساس قيدُ الاعتقال أو خارج المملكة.

أدَّى الهجوم على منشأةٍ سكنيةٍ عسكريةٍ أمريكية (أبراج الخُبَر) إلى مقتل 19 أمريكياً في يونيو 1996، ولَفَتَ الانتباه كثيراً إلى الشيعة السعوديين مرَّةً أخرى، وضَغَطَ مُجَدَّداً على الطائفة، وقد زَعَمَ المسؤولون السعوديون في البداية أنَّ لديهم أدلةً على أنَّ الجماعات الشيعية المدعومة بقوات أجنبية ـ ممَّا يشير بوضوح إلى إيران ـ كانت وراء التفجير، ولكن لم يصدرْ أيُّ بيانٍ حكوميٍّ رسميٍّ يؤكِّدُ هذه المزاعمَ، وعلى الرغم من ذلك أعقبَ الهجومَ حملةٌ واسعةٌ من الاعتقالات للشيعة، ووفقاً لمنظمة العفو الدولية، تمَّ اعتقالُ أكثر من 200 شيعيٍّ من قِبَلِ قوَّاتِ الأمن السعودية(28)، وتَذكُرُ مصادرُ سعوديةٌ أنَّ 35 منهم على الأقل ما زالوا محتجزين، وفي تحوُّل ملحوظٍ للغاية في مايو 1997 أعلنَ وزيرُ الداخلية السعودي علناً أنَّ الحكومةَ خَلُصَتْ إلى عدمِ وجودِ تورُّطٍ أجنبيٍّ في التفجير وأنَّ جميعَ الفاعلين كانوا سعوديين (29)، وظلَّتِ الحكومةُ السعودية مُتكتِّمةً على التحقيق واستجواب المشتبه بهم.

ولطالما نفى الشيعةُ بشدة تورُّطَهم في العملية، بحجة أنَّه سيكون مثلُ هذا الانخراطِ في أعمالٍ إرهابيةٍ كبيرةٍ تستهدف كلَّاً من الدولة السعودية والأفرادِ والمنشآتِ الأمريكية ضدَّ مصالح الطائفة الضعيفة، وهذا لا يستبعد احتمالَ أنْ تكونَ عناصرُ مُتمرِّدةٌ من الطائفة الشيعية قد شاركت في التفجير، ومن المثير للاهتمام أنَّ الحكومة السعودية امتنعت على نحوٍ ملحوظ، مع ذلك عن توجيه اتِّهاماتٍ ضدَّ أيِّ أفرادٍ أو مجموعات بعينها، بما في ذلك المحتجزون، وعلى الرغم من الإحباط العميق الذي أصاب الولايات المتحدة لعدم قدرتها على متابعة القضية، فيبدو أنَّ التحقيقَ قد أُغْلِقَ فعلياً، فحقيقةُ عدمِ سَعْيِ الحكومة السعودية للإعلان عن الجناة الشيعة المزعومين ـ وهو ما يخدِمُ مصالحَ النظامِ بقوَّةٍ ـ تدفعُ المرءَ إلى الشَّكِّ في عدم وجود أدلَّةٍ، أو أنَّ الجُناةَ قد يكونون من السُّنَّة، هناك أيضاً احتمالٌ واضحٌ في أنَّ السعوديين قرَّرُوا إغلاق باب التحقيق، على الرغم من أنَّه قد يكون لديهم دليلٌ على بعض الدعم المباشر أو غير المباشر من إيران، وسيستند مثلُ هذا القرار إلى العلاقات التي شهدت لاحقاً تحسُّناً سريعاً بين المملكة العربية السعودية وإيران بدءاً من انتخاب الرئيس خاتمي في عام 1997، والذي أشار إلى رغبةٍ قويَّةٍ في بدء العلاقات من جديد.

ومن المثير للاهتمام أنَّ كلَّاً من المعارضين السعوديين الشيعة والسُّنَّة أعربوا طوال الوقت عن اعتقادهم المشترك بأنَّ تفجيرَ أبراج الخُبَرِ عام 1996 للجيش الأمريكي تمَّ تنفيذه من قبل المُنشقِّين السُّنَّة وليس الشيعة، ومع ذلك فإنَّ كُلَّاً من المجموعتين لديها أجندتُها الخاصَّة مُدَّعيةً أنَّ الشيعةُ يسعَون لتقليل الشكوكِ والضغط على مجتمعهم، بينما المُنشقُّون السُّنَّة يرغبون في إثبات أنَّ المعارضةَ السُنِّيَّةَ للنظام تتزايد في قدرتها على ضرب كلٍّ من النظام والولايات المتحدة.

من الناحية التنظيمية، يجب على المرء أنْ يتجنَّبَ إعطاءَ أهمية كبيرة للفروق الظاهرة بين مختلف المنظمات والاتجاهات المُعارِضة، ويقترح المعارضُ الإسلاميُّ السُّنِّيُّ السعودي البارز في لندن، محمد المسعري، احتمالَ أنَّ الشيعةَ قد وافقوا في عام 1993 على أنَّه سيكون من الحكمة تقسيم قواتهم، فبعضُ العناصر الرئيسة في حركة الإصلاح ستعود إلى المملكة، في حين إنَّ بعضها الآخر، ربَّما الأكثر تَشكُّكاً في الاتفاقية، سيبقى في الخارج احتياطاً، ربَّما باسمٍ تنظيميٍّ مختلفٍ للاحتفاظ ببعض نقاط الضغط على النظام، ولحماية الحركة في حال اخلال النظام بالاتفاق (30)، ومع ذلك يشيرُ آخرون إلى أنَّ الاختلافات التنظيمية والفلسفية هي بالفعل ذاتُ مغزى.

ما تزال قوى المعارضة مُمَثَّلةً في الخارج، ويوجد مَقَرُّ ذراعٍ خارجيٍّ لحركة الإصلاح الشيعي في واشنطن ولا يقبل باتفاق 1993، وتعمل على الاستمرار في نشر مِحنةِ الشيعة وإخفاقات النظام، وهذه المجموعةُ لها العديدُ من المطبوعات أحدُها نشرةُ **الكلمة**، وهي دوريَّةٌ مُصمَّمةٌ للبحث والترويج للتاريخ والثقافة الشيعية، كما ظهرت منظماتٌ أخرى في الصحافة، لكنَّ من الصعب معرفةَ مَنْ أو ما الذي تمثِّلُه من الطائفة الشيعية على وجه التحديد، ومنها: لجنةُ الدفاع عن حقوق الإنسان في الحجاز(31)، ومركزُ المعلومات الإسلامية للحرمين الشريفين، فضلاً عن رابطة علماء الحجاز(32)، واقترحَ محمد المسعري أنَّ هذه المجموعات المختلفة يمكن أنْ تكون جميعاً عناصرَ أو أذرعاً متنوعةً في الأساس لحركة الإصلاح، كلٌّ منها للَفْتِ الانتباه إلى قضايا مختلفة، أو للبحث عن تعاونٍ مع مجموعات مختلفة (33).

القيادةُ الدينية

كما رأينا في دولٍ أخرى في المنطقة، قامَ رجالُ الدين الشيعةُ في المملكة العربية السعودية بدورٍ قياديٍّ بارزٍ على مدار العشرين عاماً الماضية في السَّعْيِ نحو حقوق أكثر، والشخصيةُ الدينيةُ الشيعيةُ البارزةُ داخل المملكة هي الشيخ حسن الصفار، ومنذ عام 1988 انتقل الصفار، الذي كان ذَا مواقفَ مُتطرِّفةٍ في سنواته الأولى، نحو موقفٍ أكثرَ اعتدالاً تجاه النظام، ففي خطَبِهِ المُسجَّلة وكتاباته التي حَلَّلَها فندي دعا بنشاطٍ إلى الحوار مع قِوى المعارضة السُّنِّيَّة الليبرالية والعلمانية في البلاد، كما أنَّه يَحُثُّ على إجراء إصلاحاتٍ ذاتِ طبيعةٍ علمانيَّةٍ في الأساس وعلى توسيع الأفق في قبول تَعَدُّدِ الأفكار (34)، وقد نَشَرَ العديدَ من الأعمال بما في ذلك (**التعددية والحرية في الإسلام**)، فضلاً عن مجموعة خطبٍ مُسجَّلةٍ عن مجموعة متنوعة من القضايا المتعلقة بالإسلام والفكر السياسي، يعكس تفكيرُه الكثيرَ من تأثير المفكرين السُّنَّة الليبراليين خارج المملكة مثل يوسف القرضاوي وفهمي الهويدي وحسن الترابي والمفكر الإيراني عبد الكريم سروش (35).

في ظلِّ ظروفِ القمع القاسية، يمكن للأقليات المسلمة في كلِّ مكانٍ أنْ تنجرِفَ نحو الإحباط والعنف، ولكنْ في حال عدم وجود القمع يجدرُ النَّظرُ في أنَّ الأقلياتِ المسلمةَ عامَّةً قد تُنتجُ مُفكِّرين ينجذبون نحو المفهوم الليبرالي للإسلام والعمليات الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ لأنهم على وجه التحديد الضحايا الأساسيون لغياب هذه الحقوق، ومن ثَمَّ فإنَّ رؤيةَ الصفار الليبرالية تعكس الاستراتيجية السياسية الوحيدة القابلة للتطبيق على المدى الطويل

للشيعة السعوديين الذين لا يستطيعون أبداً التَّطلُّع إلى إنشاء دولةٍ إسلامية شيعية، ومن ثَمَّ يجب أنْ يتصالحُوا مع الدولة التي يعيشون فيها، مع الحفاظ على ثقافة الأقليات في مجتمعهم.

لم يستجبِ النظامُ السعوديُّ حتى الآن لنداءات الصفار والشيعة الآخرين بإصلاحٍ جذريٍّ وتغيير طبيعة الدولة، وفضَّلَتِ الدولةُ التعاملَ على نحوٍ مُجتزَأٍ مع بعض مظالم الشيعة الأكثر إلحاحاً وعدم التعامل مع دعواتهم الأوسع للتغيير في فلسفة وهيكل وتشكيل الحكم السعودي.

العلاقات بين المعارضة السُّنِّيَّة والشيعية

تاريخياً كان الشيعةُ السعوديون قادرين على التعاون مع اليساريين داخل المملكة فقط، وليس مع المعارضة الدينية اليمينية، وينطبق الشيءُ نفسُه اليوم، باستثناء أنَّه لم يعدْ هناك سوى القليل من المعارضة الليبرالية اليسارية الظاهرة.

وإنَّ مواقفَ المعارضة الدينية السُّنِّيَّة سلبيةٌ إلى حدٍّ كبيرٍ بشأن العلاقات مع الشيعة، فعلى المستوى العلمانيِّ البحت في العقود الماضية كان الشيعةُ في المملكة العربية السعودية مشاركين في الحركات اليسارية، ولاسيَّما الشيوعية، كما فعلُوا في الدول العربية الأخرى، كما ضَمَّتِ الجماعاتُ القوميَّةُ العربيَّةُ الشيعةَ في دولٍ عربيةٍ مختلفةٍ في أوقات معيَّنةٍ، ولكنْ هناك نكهةً سُنِّيَّةً قويةً غالباً للحركات القومية العربية التي تحتفل بالتفسيرات السائدة للتاريخ العربي، والتي لا يمثَّلُ فيها الشيعةُ أو يمثَّلون بطريقة سلبية، وفي بعض الأحيان، قد لا يُنظر إلى الشيعة على أنَّهم **عرب بالكامل** في عيون القوميين العرب، أو يُنظَر إليهم على أنَّهم يتمتَّعون بعلاقاتٍ دينيةٍ **غير مريحة** مع إيران، ومن ثَمَّ هناك الكثيرُ من التناقض بين المعارضين الدينيين السُّنَّة تجاه المعارضين من الشيعة، حتى لو كانوا يشتركون في الهدف المشترك المتمثِّل في تغيير النظام السعودي.

من بين المعارضة السُّنِّيَّة للنظام السعودي، فإنَّ القوميين الحجازيين هم أكثرُ من يشعر بالراحة تجاه فكرة التعاون المُحتَمَل مع الشيعة، فالثقافةُ الحجازية التي تشمل مدينتي مكة والمدينة المقدَّستين أقدمُ وأعمقُ بكثير من ثقافة نجد، ويغذِّي القوميون الحجازيون الاستياءَ من فقدانِهم الاستقلالَ الثقافيَّ وتعرُّضَهم للغزو والهيمنة من قبل الثقافة والدين الوهابيين،

على الرغم من أنَّهم لم ينتظمُوا على ما يبدو في أيِّ حركةٍ متماسكةٍ إلا أنَّهم يسعَون بحدٍّ أدنى إلى استقلالٍ ثقافيٍّ ودينيٍّ أكبر بكثير ويدعون إلى دولة لا تقوم فقط على ثقافة الوهابية ونجد وهيمنتهما، لذلك يميل القوميون الحجازيون إلى الحوار مع مجموعاتٍ أخرى في المملكة تشترك في نفس أهداف التغيير ولديها كراهيةٌ أقلُّ دينياً للشيعة.

لكنَّ المجتمعين الشيعي والحجازي متباعدان جغرافياً، وتفصل بينهما نجد ـ باستثناء طائفة صغيرة وخجولة من الشيعة في المدينة، وهي النخاولة، الذين يحرصون على إبقاء ظهورهم في حدِّه الأدنى خوفاً من القمع ـ وعلاوة على ذلك تستمدُّ مجموعاتُ المعارضة الإسلامية السُّنِّيَّة السائدة في المملكة تفكيرَها أساساً من المفاهيم السلفية (الأصولية المحافظة) أو المفاهيم الوهابية وتطبِّقُ النقدَّ والمفرداتِ الوهابيةَ في نقدها الحادِّ الموجَّهِ إلى العائلة المالكة والنظام، وبالنسبة إلى هذه الجماعات السُّنِّيَّة المعارضة، فإنَّ التعاونَ مع الشيعة من وجهة نظر أيديولوجية يتراوح من المُحرِج إلى غير المقبول، وفي حال اشتركوا في قضيَّةٍ مشتركةٍ مع المعارضة الشيعية، فقد يجلب عليهم ذلك غَضَبَ كُلٍّ من العناصر المؤيِّدة للنظام والعلماء المتطرِّفين في المملكة الذين يَرَوْنَ الشيعةَ مُرتدِّين أو زنادقةً وِفْقَ المصطلحات الإسلامية.

من بين المنشقِّين الدينيين السُّنَّة، لم تُعَبِّرْ جماعةُ ابن لادن عن نفسِها فيما يتعلَّق بهذه القضية على وجه التحديد، لكنَّها واحدةٌ من أكثر الجماعات سلفيةً، ففي عام 1998 كان المتحدِّثُ باسمها في لندن من معارضي المذهب الشيعيِّ بقوة، وبعد انقسامِ مجلس الدفاع عن الحقوق المدنية، صرَّحَ خليفته، حركةُ الإصلاح الإسلامي في الجزيرة العربية بقيادة سعد الفقيه، أنَّه سيكون **من الصعب** عليهم التعاونُ مع الشيعة ضدَّ النظام، ولكنَّه لن يستبعدَ ذلك على نحوٍ قاطع في بعض المجالات المحدودة، ومع ذلك ففي البداية أعلن مجلسُ الدفاع عن الحقوق المدنية (CDLR) تحت قيادة المسعري عن استعدادٍ واضحٍ للتعاون حتى مع الشيعة السعوديين ضدَّ النظام وأعلن بالفعل عن اتِّفاقيةِ تعاونٍ تاريخيةٍ وشيكةٍ بين السُّنَّة، وجماعاتِ المعارضة الشيعية، وذكر المسعري في ذلك الوقت أنَّه ليس لديه مشكلةٌ في التعاون مع الشيعة؛ لأنَّ مجلسَ الدفاع عن الحقوق المدنية «ليس حركةً طائفيةً بل حركةً إسلاميةً» (36)، واقترح المسعري أنَّ أهمِّيَّةَ الشيعةِ تكمنُ أيضاً في موقعِهم الجغرافي بالقرب من موارد الطاقة في المملكة، والتي ستحتاجها نجد دائماً(37)، وربَّما كان استعدادُ المسعري المبدئيُّ للعمل مع الشيعة من بين العوامل التي كلَّفَتْهُ الكثيرَ من الدعم في المملكة، ومنذ

ذلك الحين أعاد النظرَ في الأمر وقال إنَّه لا يمكن لدولةٍ إسلاميةٍ حنبليَّةٍ أنْ تمنحَ الجنسيةَ الكاملةَ للشيعة؛ لأنَّهم يشكِّلون طائفةً مُنشقَّةً (38).

من جانبهم لا يرى الشيعةُ السعوديون فائدةً تُذكَرُ من التعاون مع الجماعات السلفية الوهابية، ومن وجهة نظرهم سيستفيد المُنشقُّون الوهَّابيون من هذا التعاون، لكنَّ الشيعةَ سيخسرون، ويخشى الشيعةُ أنْ يستخدمَهُم الوهَّابيون رافعةً إضافيةً ضدَّ الحكومة السعودية لتقوية موقفهم، في حين يخسر الشيعةُ حتى الحدَّ الأدنى من المكاسب التي حقَّقوها في التسعينيات وسيعودون إلى ظروف الاضطهاد النَّشِطِ، وبالفعل فإنَّ تصرُّفات العديد من المعارضين الوهابيين وتصريحاتهم، سواءٌ العلمانيون منهم أو رجال الدين، لا تمنح الشيعةَ سوى القليل من الثقة في أنَّ التحالفَ سيعود عليهم بالنفع.

ويبقى الشيعةُ حتى الآن معزولين عن المعارضة، ممَّا يشير إلى إشكاليةٍ مستقبليةٍ، فالشيعةُ السعوديون مثلُ غيرهم من النشطاء الشيعة في دول أخرى مثل باكستان وتركيا غيرُ مرتاحين للحركات الإسلامية السُّنِّيَّة؛ لأنَّهم يعتقدون أنَّ مثل هذه الحركات من غير المرجَّح أنْ تكون مُتسامحةً مع الشيعة، ونتيجةً لذلك من الواضح أنَّ الشيعةَ سيكونون أفضلَ حالاً في نظامٍ علمانيٍّ منهم في نظامٍ إسلاميٍّ سُنِّيٍّ (وحيث يشكِّلُ الشيعة أقلِّيَّةً، فإنَّهم يعرفون أنَّ النظامَ الإسلاميَّ الشيعيَّ غيرُ واردٍ، ولهذا السبب فإنَّ العديدَ من الشيعة السعوديين يشكِّكون في مستقبلهم في المملكة ويصرِّحون أنَّه فقط عندما يتولَّى نظامٌ ديمقراطيٌّ وعلمانيٌّ السُّلطةَ، ستتمتَّع المملكةُ بأيِّ فرصةٍ للبقاء مُوَحَّدةً، ويميلُ البعضُ إلى الرَّأيِ القائل إنَّ المملكةَ قد لا تكون قادرةً على البقاء مُوحَّدةً على المدى الطويل إلا بالقوة، في ظلِّ الشوفينية والهيمنة النجدية (39).

الروابط مع البحرين

يقع الشيعةُ جغرافياً في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية بجوار البحرين ويرتبطون ارتباطاً وثيقاً بصلات الدم، كلا هذين المجتمعين قديمٌ جداً ويَعُدَّان نفسيهما من نَوَاحٍ كثيرة مجتمعاً واحداً، وهناك أيضاً مجموعاتٌ شيعيةٌ في دول الخليج الأخرى مثل الكويت المعروفة باسم الحساوي، تكشف عن أصولهم من المجتمعات المحلِّيَّة في محافظة الأحساء، ممَّا يسلِّط الضوءَ أكثرَ على المُبَرِّر المنطقيِّ السعودي لإعادة تسمية المنطقة الشرقية من أجل استئصال الاسم الثقافيِّ الشيعيِّ القديم، وتتعرَّضُ الطوائفُ الشيعيةُ في كلٍّ من البحرين

والمملكة العربية السعودية لضغوط شديدة من الأنظمة في كلٍّ منهما وتشعر بعضُها بالقلق على رفاهية بعضٍ، والاتِّصالُ مُتكرِّرٌ، كما أنَّ النظامَ السعوديَّ مُلتزمٌ بشدة بقمع أيِّ توجُّهاتٍ نحو الديمقراطية في البحرين تحت حُكْمِ آلِ خليفة، حيث إنَّهم يَرَون أنَّ هذا هو العائقُ الوحيدُ لمنع الأغلبية الشيعية في البحرين من الهيمنة، وعند هذه النقطة يمكنهم توفيرُ دولةٍ داعمةٍ للشيعة السعوديين، وفي سياقٍ مماثلٍ، تمَّ توجيه الاتِّهامِ بأنَّ الأسلحةَ تَصِلُ إلى الشيعة البحرينيين من المملكة العربية السعودية، حيث من المعروف أنَّ المملكةَ لديها إمداداتٌ محلِّيَّةٌ وفيرةٌ من الأسلحة التي يمكن تهريبها إلى دول الخليج الأخرى، ومن ثَمَّ فإنَّ العلاقةَ المتبادلةَ بين هذين المجتمعين مُهِمَّةٌ للسياسة المستقبلية للخليج، ولاسيَّما عندما يحقِّقُ الشيعةُ البحرينيون في نهاية المطاف نوعاً من الدور السياسيِّ الذي يعكس أغلبيَّتَهُم العدديَّةَ في الجزيرة.

الخياراتُ الشِّيعيَّةُ

يشعرُ الشيعة في المملكة العربية السعودية اليوم أنَّ خياراتهم تقتصرُ أساساً على أربعة خيارات هي (40):

- معارضةٌ نشطةٌ للنظام السعوديِّ باستخدام الوسائل كافةً بما في ذلك العنف، لفرض تغييرٍ جذريٍّ على النظام السياسي، ويمكن أنْ تتضمَّنَ هذه الاستراتيجيةُ مجموعةً من الأعمال العنيفة بما في ذلك الهجماتُ والاغتيالاتُ وأعمالُ الشغبِ وغيرُها من أشكال المقاومة، وقد شارك الشيعةُ بالفعل في بعض هذه الأنشطة على مدى العقود الماضية، وبحسب معظم الروايات، فإنَّ الطائفةَ ليست مسلحةً جيِّداً ولمْ تستخدم الأسلحةَ ضدَّ النظام ـ مع استثناءٍ مُحتمَلٍ لتفجير أبراج الخُبَرِ عام 1996 الذي لم يتمَّ الإعلانُ عن تورُّط الشيعة فيه، لكنَّ المراقبين في الخليج يقولون إنَّ المملكةَ العربيةَ السعوديةَ لديها بالفعل الكثير من الأسلحة المنتشرة في أرجاء المملكة والتي يمكن أنْ يحصلَ عليها الشيعة، وعلاوة على ذلك وَرَدَ أنَّ الكويت تَغُصُّ بالأسلحة نتيجةَ حربِ الخليج، لذا لا ينبغي أنْ تكونَ حيازةُ الشيعةِ السعوديين للأسلحة الصغيرة على الأقل أمراً مستحيلاً، لكنَّ السؤالَ الأهمَّ هو هل يرغبُ الشيعةُ بالفعل في التَّسلُّح والدخول في مواجهة عنيفةٍ مع الدولة؟ من الواضح أنَّ الغالبية العظمى لا ترغب بذلك، ولم يكن هناك أيُّ تلميحٍ إلى أيِّ شيءٍ شبيهٍ بالانتفاضة (مثل التي تهيمن الآن على البحرين) منذ أعمال الشغب الواسعة في 1979 إلى 1980،

عندما لم تكن هناك أسلحةٌ ظاهرةٌ، والحقيقة الرئيسة للشيعة هي جهازُ أمْنِ الدولة السعوديِّ المُتطوِّر الذي يُهَيْمِنُ على البلاد، وعلى عكس البحرين، فإنَّ الشيعةَ في المملكة العربية السعودية قليلون نسبيَّاً ومعزولون، ولن يتمكَّنُوا من الاستيلاء على السُّلطة بأيِّ شكلٍ من الأشكال، ومن وجهة نظر النظام فإنَّ السيناريو الأكثر إثارةً للقلق قد يشمل عنفاً وإرهاباً شيعياً يجذب انتباه العالم ـ تماماً كما فَعَلَتْ تفجيراتُ أبراج الخُبَرِ ـ ومن ثَمَّ خَلْقُ بيئة من عدم الاستقرار والاعتقاد في الخارج بأنَّ النظامَ يفقد سيطرته على الأمن الداخلي، في ظِلِّ هذه الظروف، قد تتجرَّأُ قِوى المعارضة السُّنِّيَّةُ أو الجماعاتُ الإرهابيةُ نفسُها على العمل ضدَّ الدولة بطرق أكثر تهديداً حتى في الخارج، ممَّا يؤدِّي في النهاية إلى انقلابٍ من داخل النظام أو استيلاءِ العسكرِ على الحكم، ويمكنُ أنْ يكونَ للعنفِ ضدَّ الأمريكيين على وجه الخصوص تأثيرٌ سياسيٌّ كبيرٌ، وقد أدَّى بالفعل إلى إجبار القوات الأمريكية على الانتقال إلى قواعدَ صحراويةٍ معزولةٍ بعيدةٍ عن المراكز السكانية وفي تكثيف حساسية النظام بشأن استمرار الوجود العسكري الأمريكي، وتشكِّل الوفيَّات الأمريكية أحداثاً بارزة في وسائل الإعلام الدولية، ولها تأثيرٌ سياسيٌّ واضحٌ في المملكة، لكنَّ الغالبيةَ العُظمى من الشيعة السعوديين ليس لديهم شكوى تُذْكَرُ ضدَّ الولايات المتحدة في حدِّ ذاتها، بل على العكس من ذلك فقدِ ازدهرَ وَضْعُ الشيعة نتيجةَ علاقتهم بأرامكو منذ السنوات الأولى، حيث لم يواجهوا أيَّ تمييزٍ في التوظيف، ولا يرى الشيعةُ أيَّ ضررٍ لمجتمعهم ناجمٍ عن سياسات الولايات المتحدة السابقة، ومع ذلك هناك ثلاثةُ أسباب أخرى مُحتملة يمكن أنْ تُغذِّي مشاعرَ عدائيةً ضدَّ الولايات المتحدة لدى الشيعة في المستقبل:

1. وفقاً لتفكير العالم العربي الأوسع هناكَ استياءٌ عميقٌ من الدعم الأمريكي شبهِ غيرِ المشروط لإسرائيل.
2. الغضبُ من الولايات المتحدة لدعمها النظام السعودي وعدم إبداء أيِّ اهتمامٍ أو ضغوطٍ كبيرة تتعلَّق بأوضاع الشيعة في المملكة.
3. التمسُّكُ بالرؤية الأيديولوجية الإيرانية للولايات المتحدة بوصفها عدوَّاً للإسلام.

حفنةٌ صغيرةٌ من الشيعة المتطرفين فقط في جميع أنحاء المنطقة يفكِّرون في الواقع بهذه المصطلحات، وقدْ تضاءَلَ الدعمُ الإيرانيُّ لمثل هذه المغامراتِ بسرعة منذ انتخاب خاتمي رئيساً لإيران في عام 1997، لكنَّ الجوَّ المُزَعزِعَ للاستقرار يمكنُ أنْ يتشكَّل في المملكة

من قِبَلِ عددٍ صغيرٍ من الإرهابيين حتى بلا أيِّ دعمٍ إيراني، وقد يأمل المرءُ أنْ يؤدِّيَ تناوُلُ الدولة مظالمَ الشيعة إلى تثبيط المزيد من التحوُّلِ في هذه الاتجاهات العنيفة.

- استمرار النضال من خلال المعارضة بالوسائل السلمية، وتتضمن هذه الاستراتيجية عودةً إلى نشاطٍ إعلاميٍّ ونشاط دعائي أكثر نشاطاً من النوع الذي ميَّز اللجنةَ الدولية للدفاع عن حقوق الإنسان في الخليج وشبه الجزيرة العربية في أوائل التسعينيات، ويتضمَّن بذلَ الجهود للتعاون مع أيِّ عناصرَ أخرى في المجتمع السعودي تسعى إلى التغيير في المملكة، ومن الواضح أنَّ هذا من شأنه أنْ يشملَ الليبراليين السُّنَّة وقوى المعارضة العلمانية، وكثيرٌ منهم يعملون خارج المملكة اليوم، ويمكن أنْ تشملَ المعارضة الدينية السعودية أيضاً، على الرغم من أنَّ القضايا الأيديولوجية كما رأينا تجعل من الصعب على الإسلاميين السُّنَّة السعوديين ـ حتى لو لم يكونوا وهابيين ـ التعاونَ الوثيقَ مع الشيعة.
- **الانعزال** عن الحياة السعودية، يمثِّلُ هذا الخيارُ الرَّئيسُ استراتيجيةَ بقاءٍ فقط حتى تأتيَ أيامٌ أفضل، ويُقِرُّ هذا الخيارُ بالقوة القسرية الساحقة التي يمتلكها النظام لإلحاق ضررٍ كبيرٍ بحياة الشيعة ورفاهيتهم، وتفضيلهم عَدَمَ خوضِ هذه المخاطرة، وسيركز الانعزالُ على تقوقُعِ الطائفة على نفسها، والحفاظ أساساً على الثقافة وأسلوب الحياة الشيعية، والمساعدة الذاتية، والاعتماد على الدعم المالي الخارجيِّ حيثما كان ذلك ممكناً للبقاء، ولن ينطويَ على أيِّ مواجهةٍ من أيِّ نوعٍ مع النظام بما في ذلك السياسية، وفي الواقع فإنَّه يقترح حصرَ التواصُل مع النظام بالضرورات.
- التعاون والتعايش: هذه هي الاستراتيجية الحالية للحركة الإصلاحية، وربَّما تلك التي يفضِّلُها معظمُ الشيعة السعوديين: باختصار، التعايُشُ مع الوضع، وتجنُّبُ المواجهة، والسَّعْيُ للانفتاح على التغيير والتحسين، ولكنَّ التعايُشَ لا يعني بالضرورة الخضوعَ، ويمكن أنْ يتركَ مساحةً للحوار والتفاوض، ربَّما على أطراف المشكلة وليس في قلبها، ولتآكُلٍ تدريجيٍّ للتمييز، ومع ذلك فإنَّ مشكلةَ التعايش الاستراتيجية هي اعتمادها الكامل على حُسْنِ نيَّةِ الأطراف الأخرى، الدولة والمؤسسة الدينية الوهابية، وكذلك اتِّفاقُهم المُعْلَنُ أو الضِّمنيُّ على عدم تفاقُمِ سوءِ معاملتهم للشيعة والتمييز ضدَّهم أو تعميقها، وفي حال كَثَّفَتْ سلطاتُ الدولة ضغوطَها على الشيعة لأيِّ سبب من الأسباب، فإنَّ التعايُشَ سيصبح استراتيجيةً لا يمكن الدفاع عنها.

ماذا يتطلَّبُ الحلُّ؟

إذا كان هناك ما يمكن فعلُه لتحسين وضع الشيعة في السعودية ويؤدِّي إلى اندماجهم في المجتمع السعودي، فما هو؟ يكاد الحلُّ يكون في أيدي السُّنَّة حصراً. فأولاً: في المملكة العربية السعودية كما في الكويت تكمن المشكلةُ في أنَّ تحسينَ حالة أقلِّيَّةٍ أسهلُ بكثير من الدول التي يشكِّلُ الشيعةُ الأغلبية فيها، فمن حيث المبدأُ لا ينبغي أنْ تكونَ تلبيةُ احتياجات الشيعة ومظالمهم ودمجهم في المجتمع السعودي تحدِّياً كبيراً للدولة إذا كانت ترغب في ذلك.

لكن في الواقع ربَّما تكون المشكلةُ في المملكة العربية السعودية أعمقَ ممَّا تبدو عليه فلمواجهة المظلومية الشيعية الرئيسة ـ توافقُ الشريعة مع عقيدتهم وثقافتهم وممارساتهم الدينية ـ لا بُدَّ من التخلي عن المبادئ الدينية/الأيديولوجية التأسيسية للدولة السعودية؛ أيْ الوهابية، وإنَّ الاعتقادَ الوهَّابيَّ هو الذي يجعلُ الشيعةَ منبوذين لكونهم غيرَ مسلمين، فمجرَّدُ تعليقِ التعاليم الوهابية فيما يتعلق بهم، والرغبة في النظر في الاتجاه الآخر والسماح للشيعة بممارسة عقيدتهم، هو أفضلُ ما يمكنُ أنْ يأملَه الشيعةُ اليوم من حيث هويتهم وإيمانهم، وفي الواقع سيشعر معظمُ الشيعة في الوقت الحاليِّ بارتياح كبيرٍ إذا تركَهُمُ النظامُ وشأنَهم، ولكنْ على المدى الطويل، فإنَّ مثلَ هذا **التسامح** ليس كافياً في نظر الأقلِّيَّاتِ الدينية، الذين يعتقدون أنَّه لا ينبغي التسامح معهم فحسب، بل يجب قبولُهم من الناحية القانونية والاجتماعية، ومثلُ هذا القبول هو بمثابة لعنةٍ على المعتقدات الدينية السائدة في المملكة اليوم.

قضايا الإصلاح أو التغيير في الأيديولوجيا والعقيدة تتجاوزُ بالطبع حالة المجتمع الشيعي وحده، وهي تؤثر على جميع الفئات غير الوهابية في البلاد، أي غالبية السكان في جميع المناطق باستثناء نجد، فما مدى سهولة حدوث مثل هذا التغيير؟

لقد حدَّتْ الدولة السعودية منذ عام 1929 من حيث المبدأ من قدرة العقيدة الوهابية المتطرفة على تحديد سياسات الدولة تحديداً كاملاً، وكانت بنية القوة المركزية للعقيدة الوهابية هي جماعة الإخوان (لا علاقة لها بالإخوان المسلمين الذين يحملون نفس الاسم) الذين شكَّلوا رأسَ الحربة في الفتوحات العسكرية الوهابية على مدى قرنين من الزمان، ومع التفكيك القسريِّ لجماعة الإخوان في عام 1927 كانت الدولةُ تحت ضغطٍ أقلَّ بكثير لتتوافق

مع معتقداتهم المتشددة، وقد تعلَّمَتِ الدولةُ منذ فترة طويلة أنْ تتجنَّبَ أغلبية العلماء أو تتلاعب بهم أو تستميلهم أو تحوزهم لصالح الدولة في حين إنَّ العلماءَ لا يزالون حاملين للدين والتعاليم الوهابية، وتتيح هذه الاستراتيجياتُ قبولَ المملكة العربية السعودية لأشكالٍ متعدِّدةٍ من التكنولوجيا الحديثة، وعلاقات وثيقة مع دول غير مسلمة، والتعامل مع قادة يهود بارزين، ووجود أجانب من غير المسلمين في المملكة، والتسامح مع العديد من أوجه النفاق الصغيرة في الحياة اليومية السعودية، التي تجعل الحياة صالحة للعيش للمواطنين والأجانب على حدٍّ سواء، ومع ذلك في أوقات التوتر في المملكة تتعزَّزُ شرعيَّةُ الأسرة الحاكمة من خلال التأكيد المتجدِّدِ على استقامتها الدينية التي تؤكِّدُها عادةً الوسائل العريقة في مهاجمة الشيعة علانيةً، وإعطاء مجال أكبر لشرطة الآداب الدينية المطاوعة بوصفها علاماتٍ على أنَّ الدولة لا تزال تحافظ على قيمها الأساسية.

لكنَّ النظامَ لا يستطيع أنْ يتجاهل أو يرفض **العلماء** كلِّيّاً؛ إذْ يشكِّلُ قبولُ العلماء للعائلة المالكة وسياساتها الركيزةَ الأساسيةَ لشرعية النظام، لذلك يجب على النظام أنْ يتعاونَ مع العلماء، أو يتفاوض معهم، أو يتنازل هنا لتحقيق مكاسب هناك، وإنَّ القبولَ الرسميَّ لأشكال أخرى حتى من المدارس الفقهية والممارسات الدينية السُّنِّيَّة في المملكة ـ ناهيك عن الشيعة ـ من شأنه أنْ يشكِّلَ إهانةً حادَّةً للمعتقد الوهَّابيِّ في وقتٍ تتعرَّضُ فيه العائلةُ المالكةُ لضغوطٍ من نواحٍ عديدةٍ: الدَّخلُ القوميُّ، الفسادُ، التكلفةُ العالية للثروة السِّرِّيَّة لعائلة آل سعود، تدخُّلُ الأمراء في كلِّ مكانٍ في معظم جوانب الحياة التجارية للبلاد، الارتباطُ الوثيق مع السياسة العسكرية الأمريكية، فالنظامُ ليس مُستعدّاً لخوض معركةٍ أيديولوجيةٍ مع العلماء بشأن الموقف القانونيِّ للشيعة في الحياة السعودية، وإنَّ طَلَبَ مثل هذا الشيء من شأنه أنْ يضرَّ بأسس شرعية آل سعود الأوسع في نظر العلماء، وببساطة فإنَّ الاعترافَ فجأةً بوجود المذاهب الثلاثة الأخرى غير الحنابلة (التي تشتق الوهابية جذورها منها) قد يشكِّلُ ثورةً في الممارسة السعودية، وقبولُ المدرسة الشيعية الجعفرية بوصفها مدرسةً شرعيةً خامسةً للإسلام هو وجهةُ نظرٍ ليبرالية حتى لغير الوهابيين، وهو ليس منتشراً من الناحية القانونية حتى في بعض البلدان الأخرى ذات الغالبية السُّنِّيَّة.

باختصار: هل يستطيع النظامُ السعوديُّ تغييرَ قاعدته الدينية المتشدِّدة مع بقاء الدولة السعودية؟ كيف يمكنُ للدولة أنْ تدمجَ أيديولوجياً غيرَ الوهابيين في المملكة؟ وعلى أيِّ أساسٍ أيديولوجيٍّ جديدٍ ستعيدُ الدولة تنظيمَ نفسِها، وما هي الآثارُ المترتِّبةُ على العائلة

المالكة والأسس التقليدية لسلطتها؟ يبدو أنَّ التفاوضَ على هذا الانتقال صعبٌ للغاية، ولكنْ لن يكون هناك حديثٌ جادٌّ عن اندماج الشيعة في الحياة السعودية حتى يتمَّ حَلُّ هذه القضية الرَّئيسة، والمطلبُ الشيعيُّ الأساسُ بقبول حضور الشِّيعة وإيمانهم وثقافتهم سوف يذهبُ أدراجَ الرياح.

ولا يعني أيٌّ منْ هذا أنَّه لا يمكن تلبيةُ المظالم الأخرى، ففي المجال الاقتصادي على سبيل المثال يمكنُ عملُ الكثير لتقليل استياءِ الشيعة، فقدْ كان الاستثمارُ الأكبرُ في البنية التحتية لمحافظة الأحساء مطلباً طويلَ الأمد، وهو الطلبُ الذي تحرَّكَتِ الدولةُ لتلبيتِهِ على نحوٍ أكثرَ جدِّيَّةً إلى حدٍّ ما خلال العقد الماضي، ويمكن للدولة أيضاً أنْ تفعلَ المزيد لتوظيف الشيعة في الإدارة الحكومية، وتحديداً في الأحساء، ويمكنها أنْ تسمحَ ببناء المزيد من المساجد والحسينيات بلا أيِّ مساومةٍ جدِّيَّةٍ على أيديولوجية الدولة، ولا سيَّما في المناطق التي يشكِّلُ الشيعة أغلبية فيها، كما يمكن إطلاقُ سراح معتقلي الشيعة ومنح حرِّيَّةٍ أكبر للشيعة للسفر إلى الخارج، وإذا كان الولاء للشيعة مَحَلَّ شَكٍّ فإنَّ مثلَ هذه الشكوكِ تؤدِّي إلى سياساتٍ تصبح نبوءةً تتحقَّقُ من تلقاء نفسها، فالولاءُ هو طريقٌ ذو اتِّجاهين.

ماذا سيحدث إذا لم يتَّخذِ السعوديون خطواتٍ أكثر جدِّيَّةً لتخفيف مظالم الشيعة؟ أولاً: سيسعى رجالُ الدين والنشطاء الشيعةُ البارزون مرَّةً أخرى إلى مغادرة المملكة لبدْءِ حملتِهِم من جديدٍ لفضح انتهاكاتِ حقوق الإنسان والظُّلمِ في المملكة كما فعلُوا سابقاً، وقدْ أظهرَ النظامُ في ذلك الوقت حساسيةً غيرَ عاديَّةٍ لمثل هذا النشاط من خلال اتِّخاذِ إجراءاتٍ غيرِ مسبوقةٍ لمحاولة الوصول إلى التَّسويةِ معهم، ومع وجود معارضةٍ سُنِّيَّةٍ في الخارج تنخرطُ اليوم أيضاً في صراع سياسيٍّ وإعلاميٍّ نَشِطٍ مُناهضٍ للنظام، فهل ستحدثُ إضافة الشيعة فرقاً كبيراً في المملكة؟ وهل يمكن أنْ يكون النظامُ قد اعتاد على عامل الإزعاج المتمثل في المعارضة الخارجية التي لا يمكنه شراؤُها أو وقفها بالكامل، لكنَّ ذلك لم يصبح بَعْدُ تهديداً للنظام؟ وبكلِّ المقاييس، تُعَدُّ المعارضةُ السُّنِّيَّةُ ولاسيَّما القادمةُ من نجد نفسها أكثرَ تهديداً بكثير من المعارضة الشيعية، وكما أشرْنا أعلاه فإنَّ أيَّ تعاونٍ بين المعارضة الشيعية والسُّنِّيَّة يعتمد اعتماداً شِبْهَ كاملٍ على استعداد السُّنَّة للقيام بذلك.

إذا لم يتدهورِ الوضعُ تدهْوُراً ملحوظاً في المناطق الشيعية، فمن المحتمل ألَّا يتحرَّكَ المجتمعُ عامَّةً نحو مزيدٍ من العنف، ولكنَّ أقلِّيَّةً مُتطرِّفَةً صغيرةً تبقى قادرةً على ممارسة العنف أو الإرهاب، وإنَّ الاعتدالَ في السياسات الإيرانية في الخارج والاندماج المتزايد لحزب

الله في الدولة في لبنان يُزيلان عاملين خارجيين رئيسين يمكن أنْ يساعدا التطلعاتِ العنيفةَ بين الأقلية الشيعية، لكنَّ الشيعةَ قد لا يحتاجون إلى رعاةٍ خارجيين رئيسين من أجل تنفيذِ أنواعٍ مُعيَّنةٍ من العنف، مثل الاغتيالات أو التفجيرات، إذا شعرُوا بضغطٍ شديد.

وفي النهاية، لا يشكِّلُ الشيعةُ في حدِّ ذاتهم تهديداً أمنيَّاً كبيراً للنظام، ولكن في ظلِّ ظروف السخط العام في المملكة، يمكن أنْ يُسهِموا في عدم الاستقرار العام، أو حتى المساعدة في إثارة إجراءات أكثر جديةً من جانب المعارضة السُّنِّيَّة العنيفة التي سيكون لها تأثيرٌ كبيرٌ، وإذا استمرَّتِ البحرين في إساءة إدارةِ سكَّانِها من الأغلبية الشيعية، أو عندما يسيطر الشيعة البحرينيون في النهاية على الحكومة البحرينية بوصفهم أغلبيةً، فقد يكون لذلك تأثيرٌ خطيرٌ على سلوك الشيعة السعوديين تجاه استمرار قَمْعِ النظام.

عندما يأتي اليوم الذي تتحرَّكُ فيه المملكة العربية السعودية نحو حُكْمٍ مُتحرِّرٍ حقَّاً، سيظلُّ الشيعة يمثِّلونَ فقط صوتاً مُتواضعاً في النظام السياسيِّ للبلاد، فليس لدى الشيعة بوصفهم عرباً سببٌ ملازمٌ للحفاظ على التَّوجُّه الموالي لإيران إذا كان هناك أملٌ في المستقبل، وفي غياب الاضطهاد وفي الحالة القصوى لانقسام المملكة على أُسُسٍ إقليمية/دينية في المستقبل، فسينجذب الشيعةُ هناك حتماً نحو الارتباط الوثيق بأقاربهم في البحرين المجاورة، وهي صِلةٌ طبيعيةٌ طويلةُ الأمد.

هوامش الفصل الثامن:

1. Saudi Arabia Handbook (Washington, D.C.: Federal Research Division, Li brary of Congress, Internet Edition).

2. Mideas Mirror. August 27, 1996, p. 15, and author interviews with Saudi Shi'a.

3. Goldberg, Jacob, «The Shi'i Minority in Saudi Arabia,» in Shism and Social Protest, eds. Juan R. I. Cole and Nickie R. Keddie (New Haven, CT: Yale University Press, 1986), pp. 230-231.

4. Goldberg, pp. 231-232

5. Goldberg, pp. 233-236.

6. Minnesota Lawyers International Human Rights Committee Report Chap ter IV, (1996), as reproduced by the Committee against Corruption in Saudi Arabia, Internet Website http://www.miraserve.com>,

7. Ibid., chapter IV.

8. تم ذكر آراء الشيعة السعوديين بالمملكة وتاريخها وإخفاقاتها بالتفصيل في عمل مجهول المؤلف في المنفى، (الشيعة في المملكة العربية السعودية: الماضي والحاضر والمستقبل)، قدم لمؤسسة الخوئي، لندن، 1995.

9. Minnesota Lawyers International Human Rights Committee Report, op.

10. Minnesota Lawyers International Human Rights Committee Report, op.

11. Mamoun Fandy, Saudi Arabia and the Politics of Dissent (New York: St. Mar tin's Press, 1999), p. 5.

12. Nasir Bin Sulayman al-'Amr, Al-Rafidha fi Bilad al-Tawhid («The Rejec tionists lic., Shi'a) in the Land of Orthodox Faith).

13. بناء على ما أدلى به قادة الشيعة السعوديين في المنفى للمؤلفين.

14. Textbook entitled «Al-Tawhid,» (Ministry of Education, 1992), used as part of ninth grade curriculum.

15. «Saudi Shiites quadruple their share in expanded Shoura Council, Mideas Mirror, July 7, 1997.

16. Author interview with Saudi Shi'ite leader in exile, September 1997.

17. See Mideart Mirror, August 27, 1997, p. 15.

18. Fandy, op. cit., p. 6.

19. Minnesota Lawyers International Human Rights Committee Report, op. cit.

20. Fandy, p. 7.

21. For a detailed discussion of these events, see Mideas Mirror, August 27, 1996, p. 15. drawing on material by Riyadh Najib al-Rayyis in al-Nahar March 1994, reprinted and reviewed in Al-Quds al-Anabi.

22. Fandy, op. cit., p. 8.

23. Rayyis, op. cit., Mideast Mirror, August 27, 1996.

24. Rayyis, p. 17.

يبدو هذا البند الأخير مشكوكًا فيه إلى حد ما؛ لأنَّه من الصعب تصديق أنَّ النظام وافق على منح الشيعة وضعاً قانونياً مُعتَرفاً به في حين لم تحصل المدارس الفقهية السُّنِّيَّة الأخرى على هذا الإعفاء.

25. Mideart Minor, August 27, 1997, p. 15.

26. للحصول على معلومات عن مضايقات شيرازي من قبل السلطات الأمنية في إيران، انظر موقع أخبار جمعية الطلاب المسلمين، 2 نوفمبر 1997، الذي يحمل معلومات من مقر شيرازي في كندا، المجلس العالمي لشؤون الإمام. <http://msanews.mynet.net

27. مقابلات مع الشيعة في المنفى في لندن.

28. Amnesty International, Al Index: MDE 23/10/96.

29. «No Foreign Role in Seen in Saudi Base Bombing,» New York Times, May 22, 1998.

30. «Massa'ri [sic] Expounds His Plan of Sunnite-Shi'ite Saudi Opposition Front,» in Mideas Mirror, November 13, 1996.

31 غالبًا ما يستخدم الحجاز مصطلحاً حتى من قبل الشيعة لأنه يشير إلى أهمية المنطقة الدينية للإسلام، وهو تعبير ملطف جدير بالاحترام لتجنب استخدام مصطلح «المملكة العربية السعودية» الذي يَعُدُّه العديد من السعوديين مقيتاً.

32. Emad S. Mekay, «Kingdom's Crackdown threatens Islamic Peace Deal,» No vember 22, 1996, Gemini News Service, Internet.

33. Mas'ari, Mideast Mirror, op. cit., p. 15.

34. Fandy, op. cit., p. 9.

35. Fandy, p. 27.

36. Mideas Mirror, November 12, 1996,

37. «Massa'ri (sic) Expounds His Plan of Sunnite-Shiite Saudi Opposition Front,» Mideas Mirror, November 13, 1996, p. 15.

38. Mamoun Fandy, «Muhammad al-Mas'ari, op. cit., p. 38.

39. مقابلات شخصية للمؤلفين مع شيعة في المنفى.

40. بناء على مقابلات مع معارضين شيعة سعوديين في الخارج عام 1997.

الفصل التاسع

شيعة لبنان

يمتلك الشيعةُ في لبنان ديناميكيةً سياسيةً وأيديولوجيةً تجعلُهم المجتمعَ الشيعيَّ الأكثرَ أهميةً في العالم العربي اليوم، وبالأرقام المطلقة يشكل الشيعةُ اللبنانيون فقط 1.3مليون (1)، لكنَّهم قد يمثِّلون من 30 إلى 40 في المئة من السكان، وهم أكبرُ مجموعةٍ طائفيةٍ في البلاد، تقدِّم قصةُ صعود الشيعة إلى السلطة مع احتوائها على عدد من السمات الفريدة للبنان بعض الأفكار العامة ذات الصلة بمستقبل المجتمعات الشيعية في أماكن أخرى من العالم العربي، وإنَّ قصةَ التغيير في لبنان في الواقع في الواقع لها صلةٌ بالتطور الأوسع للأنظمة السياسية الأكثر انفتاحاً في المنطقة، فما هي أبرزُ ملامح التجربة الشيعية اللبنانية؟

الشيعةُ اللبنانيون هم أوَّلُ مجتمعٍ شيعيٍّ حَقَّقَ قوةً سياسيةً كبيرةً بوصفهم مجموعةً طائفية في العالم العربي الحديث، فهُمُ الشيعة العرب الوحيدون الذين انتشلوا أنفسهم بأنفسهم من حالة مجتمعٍ مقهورٍ ومُحتقَرٍ ومعزولٍ ومُهَمَّشٍ لتحقيق قوَّةٍ سياسية كبرى داخل النظام السياسي لدولتهم، وقدْ أصبحَ الشيعة على مدى 30 عاماً ببساطة أقوى قوة سياسية في لبنان اليوم، ولكنْ حتى مع كونهم أكبر طائفة في البلاد، فإنَّ نجاحهم جديرٌ بالملاحظة على النقيض من شيعة العراق والبحرين، الذين يشكِّلون أغلبيةً مُطلقةً من السكان، ومع ذلك ما يزالون محرومين من دورٍ سياسيٍّ مُهِمٍّ في الدول التي هُمْ فيها.

تُظهر الطائفةُ الشيعية في لبنان الكثيرَ من التنوع الموجود لدى الطوائف الشيعية في أماكن أخرى، وتنقسم على نفسها وفق الفروق الأيديولوجية والطبقية والتعليمية التي تميز المجتمعات الشيعية في البلدان الأخرى، ولا سيَّما في العراق، وفضلاً عن وجود الزعماء الإقطاعيين الأقوياء كان الشيعةُ عُرضةً لمختلف التيارات الاشتراكية والقومية العربية والغربية، كما هو حال باقي سكان العالم العربي، مهما كان انتماؤُهم الدينيُّ، وفي دراسته عن أَمَل

والشيعة، يشير A.R Norton إلى أنَّ «السباقَ لحشد الطائفة الشيعية خلال أوائل السبعينيات كان سباقاً بين العقائد العلمانية والحركة ذات الطابع الطائفي المُعلَن»(2)، كما خَلَقَتِ الفوارقُ الاقتصاديةُ طبقةً من الشيعة لها مصلحةٌ راسخةٌ في الاستقرار ونفورٌ من التيارات الثورية، وقدْ ظهرَتْ ضمن هذه الطبقة الناشئة والطبقة العليا من الزعماء تحالفاتٌ عابرةٌ للطوائف للحفاظ على النظام القائم على نحوٍ أكثرَ بروزاً من الانتماء إلى الطائفة الشيعية، ولأنَّ لبنان كان أكثر عرضةً للتأثيرات الغربية من أيِّ بلدٍ عربيٍّ آخر، فقطاعاتٌ كبيرةٌ من السكان، بما في ذلك العديد من الشيعة، هم علمانيون في سياساتهم على الرغم من أنَّ النظامَ السياسيَّ في البلاد يقوم على الطائفية.

وربَّما ليس من المستغرب أنَّ العناصرَ العلمانيةَ الناشئةَ في المجتمع الشيعي لم تُنْشِئْ تنظيماتِها السياسيةَ الخاصةَ أو تشكلْ جبهةً سياسيةً يمكنها ممارسةُ الضغط على النظام السياسي أو التأثير فيه، وبدلاً من ذلك أُعطِيَ لأمل وحزب الله لاحقاً، وهما جماعاتٌ قائمةٌ على أجندةٍ شيعيةٍ، لتولِّي زمامِ المبادرة في قيادة النهضة الشيعية في لبنان والدفاع عن حقوق الشيعة، سواءٌ في جنوب لبنان أو غرب وادي البقاع، ولا تتمتَّعُ حركة أمل ولا حزب الله بدعمٍ شيعيٍّ جامعٍ، ولا يزال العديد من الشيعة خارج نطاق المجموعتين، ومع ذلك ومع أنَّ بعضَ شرائح المجتمع الشيعي اللبناني لا تدعم حركة أمل أو حزب الله، فإنهم لم يخلقوا بديلاً، وعلى أيِّ حال فقد استفادوا من نجاح هاتين الحركتين في تأمين حصَّةٍ أكبر لجميع الشيعة.

صعود شيعة لبنان

لقد رُوِيَتْ قصَّةُ صعود الشيعة اللبنانيين جيِّداً في العديد من الدراسات المميزة (3) ولا داعي لتكرارها هنا، فالسِّمةُ الأكثر دراماتيكية للعملية كانت الدور الحاسم لـ **الإمام** موسى الصدر، رجلِ الدين الإيرانيِّ من أصلٍ لبنانيٍّ، الذي قَدِمَ إلى لبنان في عام 1959 ليحلَّ مَحَلَّ مفتي الشيعة المُتوفَّى مؤخَّراً ويتصرَّف راعياً للطائفة، وكان موسى الصدر هو المُحفِّزُ خلال 20 عاماً من النشاط الاستثنائي في لبنان لتعبئة الشيعة في المجال الاجتماعي والسياسي، ومن خلال شخصيَّةِ الصدر الكاريزمية وجهوده الدَّائبة، استطاع أنْ يُبلوِرَ لدى الشيعة إحساساً بالهوية، واعتزازاً بالتقاليد الشيعية الأوسع في العالم الإسلامي وتعلُّقاً بها، وقدْ خَلَقَ في أوساط الطائفة شعوراً بالاستياء من وضعهم المُتدنِّي في المجتمع اللبناني، وأثارَ الاعتقادُ بأنَّهم يستطيعون فعلاً فِعْلَ شيءٍ حيالَ ذلك من خلال العمل السياسيِّ غيرِ الثوريِّ، وقدْ

كَشَفَ الصدرُ عن جهوده المبكرة لرفع تقدير الذات لدى الشيعة من خلال إنشاء المدارس ومراكز التدريب المهنيّ والمستشفيات ومؤسسات الخدمة الاجتماعية الأخرى، لجَعْلِ الشيعة مُنسجمين مع بقية المتعلمين، والقطاعات المُدَرَّبة من المجتمع اللبناني.

وتكتسب الطبيعةُ الشعبويَّةُ لهذه الصَّحوةِ الشيعية في لبنان أهمِّيَّةً خاصةً: فقد كانت منذ البداية حركةً من القاعدة إلى أعلى، وليست جهداً إصلاحياً ضيِّقاً تقودُه زمرةٌ من النخبة، تستمدُّ طاقتها من قوى اجتماعيةٍ عاطفيةٍ وليس من مُبرِّراتٍ أيديولوجية، وقد يكونُ هذا أحدَ أسباب نجاحها حيث فشلت الشيوعية بين المجتمعات الشيعية، فعلى سبيل المثال في نهاية المطاف في تعبئة المجتمع حتى اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية في عام 1975، كان الشيعةُ مكوِّناً مُهمَّاً للحركات غير الطائفية العابرة للحدود، الشيوعية والقومية العربية والقومية السورية، بوصفها وسيلةً للدخول في العملية السياسية في لبنان، ومع ذلك بقيت هذه الحركات هامشيةً بالنسبة إلى هيكل السلطة التقليدية المحافِظة في لبنان قَبْلَ الحرب التي سيطر عليها تلاعبَ بها نادي العجائز المكوَّنُ من حَفنةٍ من العائلات الإقطاعيَّة المارونية والسُّنِّيَّة والشِّيعيَّة، ولم تستطع الأحزابُ غير الطائفية كَسْرَ هذه الحلقة الضَّيِّقةِ أو تزويدَ أعضائها أو أجنداتها بصوتٍ جادٍّ في السياسة اللبنانية، وبالنسبة إلى الشيعة تحديداً، أثبتَتْ هذه الحركات أنَّ طريقها مسدودٌ وفشلت في معالجة المشاكل الخاصة بالشيعة المتمثلة في نقص التمثيل والتخلف والإهمال الحكومي.

في الواقع، كانت المفارقةُ المؤسفةُ للدور اللافت للصدر في لبنان أنَّه حينَ بدأ يسجِّلُ تقدُّماً حقيقياً بحلول منتصف السبعينيات في إدخال المجتمع الشيعي في نظام الدولة في لبنان بدأَتِ الدولة اللبنانية نفسُها بالانهيار مع تحوُّل البلاد إلى ساحة حربٍ بالوكالة بين سوريا والفلسطينيين وإسرائيل، بوصفهم جزءاً من حربٍ أهلية استمرت 15 عاماً دمَّرَتِ النظام السياسيَّ والاجتماعيَّ في البلاد، ومن ثَمَّ **اختفى** الصَّدرُ في ظروفٍ غامضةٍ في عام 1978 في أثناء زيارته إلى ليبيا، ومن شِبْهِ المؤكَّدِ أنَّهُ قُتِلَ بأوامر من القذافي بسبب معارضة الصدرِ نشرَ قوَّةِ حربِ العصابات الفلسطينية في المناطق الشيعية بجنوب لبنان (بعد طرد الفدائيين الفلسطينيين من الأردن عام 1970).

يُظهِرُ الشيعةُ اللبنانيون اليوم بوادرَ قوَّةٍ وثقةٍ ودوافعَ تُقلقُ بالفعل عناصرَ أخرى من السكان ـ المسيحيين والمسلمين السُّنَّة ـ الذين تعرَّضَتْ سلطتُهم وموقعُهم السابق للتهديد بسبب المكاسب الشيعية داخل الدولة والمجتمع والتي تتناسب أكثر مع أعدادهم، ونشأ

هذا الصعود الشيعيُّ إلى السلطة من عدة ظروف، بعضها فريدٌ في المشهد اللبناني، فأولاً: كان لرجلِ دينٍ إيرانيٍّ سابقٍ للثورة دورٌ حاسمٌ في خَلْقِ التماسُك والهوية الطائفية (4)، وثانياً: الحربُ الأهليةُ اللبنانية الرهيبة التي شجَّعَتْها مصالحُ لاعبين خارجيين مثل إسرائيل والأردن وسوريا والعراق وليبيا والفلسطينيين والولايات المتحدة، قادت إلى الانهيار الفعليِّ للدولة المركزية على هذا النحو، ثالثاً: أدَّى ضعفُ سلطة الدولة المركزية وبدايات الحرب الأهلية إلى تسهيل ظهور أول ميليشيا شيعية هي حركة أمل في عام 1975، ولاحقاً ميليشيا ثانية تحت الوصاية الإيرانية، هي حزب الله في عام 1982، وعملت أمل على حماية المجتمع أولاً ضدَّ مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية في جنوب لبنان، وفي وقت لاحق ضدَّ القوات الإسرائيلية التي غزت من الجنوب مراراً وتكراراً ردَّاً على نشاط الفدائيين الفلسطينيين، وضدَّ القوَّات المسيحيَّة وحتى القوات المسلمة السُّنِّيَّة، وكلِّ مَنْ كان يُنظَر إليهم على أنَّهم يهدِّدون المجتمعَ الشيعيَّ الضعيفَ حتى الآن، وهكذا ساعدت ميليشيا أمل في إعطاء المجتمع الشيعي مكاناً وصوتاً في السياسة العنيفة الشاملة في السبعينيات والثمانينيات، وكان لحزب الله دورٌ وبصمةٌ كبيرةٌ في حضور الشيعة اللبنانيين في وعي العالم بتركيزه الأكبر على بَلْوَرَةِ أيديولوجية دينية مستوحاةٍ من الثورة الإيرانية وعلى عمليات حَرْبِ العصابات والعمليات الإرهابية، ولاسيَّما ضد الوجود العسكري والدبلوماسي الأمريكي، وعلى المقاومة ضِدَّ القوَّات الإسرائيلية في لبنان.

ويبدو أنَّ الضعفَ المتزايدَ للدولة اللبنانية وفوضى الاقتتال الأهلي والحرب كانت شروطاً حاسمةً للسماح بظهور برنامج مدني للمساعدة الذاتية بين الشيعة وازدهاره، ومن المهمِّ أنْ نلاحظ أنَّ الدولَ الخارجيةَ لم يكن لها علاقةٌ تُذكَرُ بظهور القوة الشيعية في لبنان في أول عقدين حاسمين، فبينما جاء الإمام موسى الصدر من إيران، اعتمدت قوَّةُ دورِهِ اعتماداً شبهَ كامل على عبقريته الشخصية في خَلْقِ صوتٍ للشيعة تنظيمه وكسبِ دعمٍ ماليٍّ قويٍّ من التجار اللبنانيين الشيعة، وكانت الأموال المبكرة من الشاه محدودة ولم يتمَّ استخدام أي أسلحة، وقدْ أدَّى الانقسام في حركة أمل إلى ظهور مجموعةٍ منشقَّةٍ هي أمل الإسلامية، وبعد فترة وجيزةٍ تحوَّلت إلى حزب الله، ثمَّ برزَ الدورُ الذي قامَتْ به الأموالُ والأسلحة الإيرانية لاحقاً في تشكيل المرحلة المتطرفة للظهور الشيعي، ومع ذلك فلولا القاعدة الاجتماعية السياسية التي أنشأها الصدر قبل الثورة الإيرانية بوقت طويل لما وجدَتْ إيرانُ تربةً مضيافةً لإدخال نفسها في لبنان بعد الثورة، وقدْ تمَّ تسهيلُ هذا الدخول أيضاً تسهيلاً كبيراً من خلال ظروف

الغَزْوِ الإسرائيلي للبنان والحرب الأهلية المستمرة، وباختصار فإنَّ الصعودَ الحازمَ لمجموعة اجتماعية سياسية طائفية مُهَمَّشةٍ سابقاً مثل الشيعة اللبنانيين ربَّما لا يمكن تكرارُه بسهولة في مُعظم الدول العربية الأخرى، وهذه الحركاتُ الشيعيةُ قدْ تمَّ قمعُها أو سحقُها روتينيَّاً في أماكن أخرى حتى عندما تُحشَدُ على أساسٍ سياسي سلميٍّ بحتٍ في العراق والبحرين على وجه الخصوص.

علاوة على ذلك، ينبغي أيضاً إعطاءُ وَزْنٍ لصيغة لبنان الفريدة من نوعها للتمثيل القائم على توزيع السلطة السياسية على أساس التناسب الطائفي المُحدَّد مسبقاً، في حين إنَّ هذا النظام قد يكون بعيداً عن النموذج الغربي لكيفية إدارة عملية ديمقراطية، فقد وَفَّرَ شرطاً مسبقاً رئيساً تمَّ فيه الاعترافُ رسمياً بوجود الطوائف المتنوعة وحقوقها، وسهّل هذا المهمةَ الشيعيةَ اللبنانية في البداية من حيث إنَّهم لم يضطرُّوا إلى النضال من أجل الاعتراف السياسي الرسمي بوجودهم وحقوقهم الطائفية المشروعة كما كان على الشيعة أنْ يفعلوا في البلدان العربية الأخرى.

أخيراً: أسهم اتِّفاقُ الطائف الذي اتَّفقَتْ عليه الفصائلُ اللبنانيةُ الرئيسةُ المُتحاربةُ في تشرين الأول (أكتوبر) 1989 برعايةِ سورية والسعودية بإضفاء الطابع الرسميِّ على المكاسب التي حقَّقها الشيعةُ خلال الحرب الأهلية بتأكيد وجودهم على الساحة السياسية اللبنانية، وتمَّتْ كتابةُ المشاركة الشيعية الجديدة الموسَّعة في الحكومة في اتِّفاق الطائف الذي يخدم على نحوٍ أساسٍ لترتيب دستوري جديد، بوصفه جزءاً من حصَّةٍ أكبرَ لجميع الطوائف المسلمة في لبنان، وخلافاً لما هو مُتعارَفٌ عليه، لم يشملِ التمثيلُ الشيعيُّ في الطائف الحرسَ القديمَ التقليديَّ فحسب، بل شمل أيضاً قيادةَ حركة أمل الشابة نسبياً والحيوية.

ولأول مرة منذ الاستقلال عام 1943، أعطى هذا الاتفاقُ المسلمين التكافُؤَ مع المسيحيين في البرلمان، والمناصب الوزارية، والمناصب العليا في الخدمة المدنية، ولأول مرَّةٍ أيضاً حصلَ الشيعةُ على نصيبٍ يساوي نصيبَ السُّنَّة في كلِّ هذه المجالات، وهكذا وفَّرَتِ الاتفاقيةُ توزيعاً أكثر إنصافاً لوظائف الدولة، بحيث يعكس ذلك الواقعَ الديموغرافيَّ على نحوٍ أكبر، وفي إعادة تشكيلٍ ملحوظةٍ للسلطة العليا، وتمَّ تمديد ولاية رئيس البرلمان، وهو شيعيٌّ، من عام إلى أربعة، ممَّا يمنحه قوةً وقدرةً غيرَ مسبوقةٍ على المناورة، وفي تَخَلٍّ دراماتيكيٍّ آخرَ عن الماضي، أصبح رئيسُ مجلس النواب الآن على قَدَمِ المساواة مع رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية، وهو المنصب الذي يستغلُّه الرئيس الحالي، نبيه بري، إلى أقصى حدٍّ.

كيف حشدت الحركاتُ الشيعيةُ طائفتها؟

تمكَّنَتِ الحركتان الشيعيتان، حزبُ الله وحركةُ أمل، من تحفيز شخصية القيادة وتحديثها وتحويلها داخل مجتمعهما على مدى العقود العديدة الماضية بطرق لم تستطع الحركاتُ الإسلامية السُّنِّيَّةُ ولا المسيحيةُ القيامَ بها في داخل طوائفها، فلا تحظى الحركتان بأيِّ حالٍ من الأحوال بالولاء من قِبَلِ جميع الشيعة اللبنانيين، بل في الواقع لا يوافق الكثير من الشيعة على كليهما لأسبابٍ مختلفةٍ، ومع ذلك فقد استفاد جميعُ الشيعة اللبنانيين من الاندفاع النَّشِطِ لأمل وحزب الله إلى الساحة السياسية في لبنان.

خلال فترة 30 عاماً، تمكَّنَ الشيعةُ في لبنان من تغيير دورهم في المجتمع، والأهمُّ من ذلك في تغيير الشخصيات القيادية بطريقة درامية، فالمجتمع الذي كان ضعيفاً في ظلِّ نظامٍ إقطاعيٍّ في الأساس يُهيمِنُ عليه الزعماءُ المحلِّيُّون التقليديون، تمكَّن من القضاء على هؤلاء القادة الإقطاعيين والعشائريين لصالح القادة الشعبويين **الحديثين** ذوي الإحساس الواضح بالمجتمع المحلِّيِّ وبأهدافٍ عزَّزَتْها أيديولوجيا مرتبطة بالقيم الشيعية التقليدية(5).

ولم تكن هذه مجرَّدَ **عملية ثورية** في الواقع، ولم يكن لدى موسى الصدر في أثناء تغيير مجتمعه أجندةٌ ثوريَّةٌ بالمعنى الحرفي؛ لأنَّه لم يسعَ لقلب النظام القائم في لبنان، ولكن لمجرد المطالبة بنصيب أكثر عدلاً داخل ذلك المجتمع، وجاء التماهي مع إيران بالمعنى الأيديولوجي متأخِّراً نوعاً ما في عمليَّةِ تجديد المجتمع الشيعي، بعد مَهمَّةِ الصدر والثورة الإيرانية، ولم يؤثِّرْ إلَّا على جزءٍ صغيرٍ من المجتمع.

مقارنةً مع التطورِ السُّنِّيِّ والماروني

على النقيض من ذلك كان المجتمع السُّنِّيِّ في لبنان قد مرَّ بمرحلة تطرُّفٍ في وقت سابق مع ارتباطه بجمال عبد الناصر في مصر في الخمسينيات من القرن الماضي، حيث ربطت الجذور الفكرية/الإيديولوجية للتطرف الطائفة السُّنِّيَّة مع حركات قومية عربية أوسع خارج لبنان في هوية مشتركة طويلة الأمد، ولم تكن الحركةُ السُّنِّيَّة سَعْياً لتحقيق للهوية كما كانت لدى الشيعة، فقد كانت الهوية السُّنِّيَّةُ جيِّدةَ التكوينِ وارتبطت مباشرةً بالسُّنَّة المجاورين في سوريا وفلسطين والأردن، كما لم يَقُمِ السُّنَّة اللبنانيون بتكوين ميليشيا طائفية حقيقية خلال الحرب الأهلية كما فعل الشيعة، باستثناء **المرابطين** غيرِ المهيمنين من الناحية السياسية،

وأسهَمَتْ ليبيا إلى حدٍّ كبيرٍ في إنشائها، وفي الواقع خدمَتْ منظمةُ التحرير الفلسطينيةُ في لبنان وظيفياً بوصفها ميليشيا سُنِّيَّةً أساسيةً، تخدم مصالحها العامة مقابل القوى الإقليمية، وفشل المجتمعُ السُّنِّيُّ في تطوير مجموعةٍ من القادة الشباب النَّشِطين الذين يمكن أنْ يحشدوا الدعمَ السُّنِّيَّ، وبينما ظهرت شخصياتٌ جديدةٌ وشابَّةٌ في الوسط الشيعي استمرَّ السُّنَّة في الاعتماد على الشخصيات العُرْفِيَّة والعائلات السُّنِّيَّة الراسخة، ونظراً لأنَّ السُّنَّة قد نشؤُوا بالفعل ضمن الطبقات الثرية والمثقفة في المجتمع اللبناني فقد أظهروا مؤشراتٍ قليلةً على تطوُّرٍ اجتماعيٍّ جديدٍ مُهِمٍّ خلال سنوات الحرب، على عكس الظهور النَّشِطِ لرجال الأعمال والمثقفين والسياسيين الشيعة الجدد ليحلوا محلَّ الزعماء الإقطاعيين القدامى.

أخيراً، كان المسيحيون الموارنةُ طوال هذه الفترة في أيدي زعاماتهم الإقطاعية أو العائلية، ممَّن انخرطوا في نزاعاتٍ داخليةٍ على القيادة والحفاظ على الامتياز الوطني الماروني، بالقوة إذا لزم الأمر، وقدْ خضع الموارنةُ لتطورٍ أقلَّ بكثير من الشيعة خلال هذه الفترة من الفوضى والحرب الأهلية في لبنان، على الرغم من ظهور أمراء الحرب الأصغر سنّاً والأكثر تطرُّفاً على الساحة، مثل سمير جعجع، وفي العقد الأخير فقط أو نحو ذلك فقدت العائلات المارونيةُ القديمةُ مصداقيَّتها تماماً وغادرت البلادَ، تاركةً القيادةَ الفعليةَ للموارنة إلى حدٍّ كبير في يد البطريرك الكاردينال نصر الله صفير، وإذا لم تتغير البنيةُ الاجتماعيةُ للطائفة المارونية تغيُّراً كبيراً فإنَّ سلطتها النسبية على الحكومة اللبنانية قد تتراجع كثيراً، ويرجع ذلك أساساً إلى صعود الشيعة، يشعر الكثيرُ في الطائفة المارونية الآن أنَّ **لبنان القديم** قد ذهب ويتساءل هل كان لهم مكانٌ في لبنان الجديد؟ في الواقع قد تكون الطائفةُ المارونية نفسُها جاهزةً لتغيير اجتماعيٍّ دراماتيكيٍّ في المستقبل، مثل ما حدث مع الشيعة ردّاً على التحديات التي وضعها النظام السياسي الجديد أمام موقعهم المهيمن سابقاً.

كيف يُفهَم التغييرُ الدراماتيكي في موقف الطائفة الشيعية؟ من المُسَلَّمِ به أنَّ الشيعةَ بدؤُوا من قاعدة تنمية اجتماعية أقل بكثير من الطوائف الرئيسة الأخرى، ممَّا جعل مكاسبهم أكثر وضوحاً نسبياً في فترة زمنية قصيرة حيث لحقوا بالمسيحيين والسُّنَّة الأكثر تقدماً، وقد سعَتْ كلُّ طائفةٍ في لبنان بالطبع إلى حماية خارجية في وقت أو آخر، وفي حين إنَّ العاملَ الخارجيَّ للشيعة اللبنانيين كان إيران فلا يمكن لإيران الشاه أنْ تأخذَ الفضلَ الكبيرَ في التحوُّل الملحوظ المبكر بين الشيعة، فبينما كان للشاه بعضُ الاهتمام باستغلال الشيعة اللبنانيين ليكونوا حصناً ضدَّ النزعات اليسارية في العالم العربي خلال الستينات، ولعبت الحكومةُ

الإيرانية دوراً في تسهيل تعيين الصدر على رأس الطائفة الشيعية في لبنان، كان الدعمُ الإيراني لنجاحه هامشياً جاء بالكامل تقريباً على أساس شخصيته وقدرته على الاعتماد على موارد الطائفة الشيعية نفسها.

كانت الطائفةُ الشيعيةُ جاهزةً للتطور بحلول وقت وصول الصدر، وقدْ بدأت ببناء قاعدة مالية كبيرة خاصة بها، بدعم كبير من التجار الشيعة اللبنانيين في الشتات الذين استقروا أساساً في غرب أمريكا والذين حولوا الأموال إلى جنوب لبنان، كما تابع الشيعةُ التعليمَ منذ استقلال البلاد في عام 1942 وطوَّرُوا طبقةً مهنيَّةً طموحةً مُهمَّةً، بحلول أواخر الستينيات، عادت العديد من العائلات الشيعية إلى لبنان بثرواتٍ صُنِعَتْ في إفريقيا، وكانت مستعدةً لمهاجمة المعاقل التقليدية للمجتمع اللبناني والمال في بيروت (6)، وبهذا المعنى جاء وصول الصدر في وقت مناسب للغاية حيث كان تأثيرُه أكبر ممَّا كان سيحدث لو أنَّه وصل قبل 20 عاماً أو بعد ذلك، ولكنْ بصرف النظر عن الدور الاستثنائيِّ لموسى الصدر في كَسْبِ ثقة معظم أبناء الطائفة الشيعية وولائهم، وليحظى حتى بقبول القيادات المارونية في لبنان، فقد أسهم اضطرابُ السياسة اللبنانية وفوضاها، بما في ذلك إضعافها للدولة والحرية السياسية اللاحقة للجميع، في خلق الظروف التي تُمكِّنُ الشيعةَ من بناء مجتمعٍ قويٍّ وفي النهاية تَحدِّي النظام التقليدي للتوزيع الطائفي للسلطة.

لماذا نجح الشيعةُ اللبنانيون بينما لم ينجح الشيعة الآخرون؟

نجح الشيعةُ في لبنان في تغيير وضعهم بطريقة لم يستطع أيُّ شيعة في العالم العربي القيام بها، وهذه الظاهرة ذاتُ أهمِّيَّةٍ أبعدَ بكثير من أيِّ اهتمامٍ ضيِّقٍ برفاهية الشيعة، وقد أشرْنا سابقاً إلى أنَّ هذا الكتاب يهتمُّ بتداعيات المشكلة السياسية الشيعية؛ لأنَّها تؤثِّرُ في القضية الأوسع للديمقراطية والتحرير في العالم العربي عامَّةً، وإنَّ ما حقَّقَهُ الشيعةُ أو لم يتمكَّنُوا من تحقيقه على مستوى أوسع في لبنان وأماكن أخرى يوحي بشيء يخصُّ عملية التغيير في المنطقة.

هل أوضاع لبنان فريدة أو أنَّها تحمل بعض الأهمية لمكانة الشيعة في أماكن أخرى؟ من بين العوامل الرئيسة التي تشكل هذه التطورات في لبنان ما يأتي:

- القوةُ الديمغرافيةُ للشيعة بوصفها أكبرَ عنصرٍ طائفيٍّ.
- نظامٌ طائفيٌّ قائمٌ تمَّ بالفعل الاعترافُ بالشيعة عنصراً منه.
- أسُسُ نظام انتخابي شبه ديمقراطي، وإن كان مليئاً بالعيوب.

- الدور والشخصية الفريدة للصدر في المساعدة على تحفيز وتوحيد هوية شيعية جديدة.
- حرب أهلية استمرت 14 عاماً أدت إلى انهيار الدولة.
- ظهور ميليشيات تدعم كلَّ مجموعة طائفية.
- الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982، ممَّا زاد من تطرُّف الشيعة ومنحهم الدور المهيمن في حرب العصابات ضدَّ الاحتلال الإسرائيلي لموطن الشيعة.
- دعم كبير من إيران الثورية.
- الاهتمام السوري بدعم الشيعة دوريّاً بوصفه جزءاً من سياسات توازُن القوى في لبنان ـ وهو عامل لا يزال قائماً حتى اليوم.
- اتفاقُ الطائف الذي توسَّط في إعادة توزيع السلطة الطائفية في لبنان بعد الحرب الأهلية برعاية دولية الذي أفاد الشيعة.

الحقيقة المركزية هي أنَّ الشيعةَ يمثِّلون أكبر جماعة طائفية في لبنان، لكنَّ حجم المجتمع الشيعيِّ كان له نتائج، أولاً: مَنْحُهُمْ شعوراً بالثقة (بعد بلوغ درجة معيَّنة من الوعي السياسي) بأنَّ لهم الحقَّ في دورٍ رئيسٍ في النظام السياسي اللبناني، وسوف يستمرُّون في السَّعيِ وراء هذا الحقِّ في المستقبل، لكنَّ الأمر الثاني والأهمَّ هو أنَّ قوَّتَهُمُ الديموغرافية تمنحُهم حصَّةً في فوائدِ أيِّ إضعافٍ طويلِ الأمدِ للطائفية السياسية وخطوات نحو تحوُّلٍ ديمقراطيٍّ غيرِ طائفي (شخص واحد، صوت واحد على أساس المواطنة اللبنانية الشاملة للجميع)، ومن ثَمَّ فإنَّ الشيعةَ سوف يستفيدون في ظلِّ نظامٍ من الطائفية السياسية والديمقراطية غيرِ الطائفية.

ومن حيث المبدأ، يجب أنْ تنطبقَ هذه الديناميكية نفسُها على شيعة العراق والبحرين حيث يشكلون في الواقع أغلبية مطلقةً، وكما هو الحال في لبنان يجب أنْ يكون الشيعةُ في البحرين أو العراق قادرين على المطالبة إما بشكل من أشكال الطائفية السياسية المتناسبة أو الديمقراطية غير الطائفية وأنْ يعلموا أنَّهم سيكونون المستفيدين الرَّئيسين، ومع ذلك لا يتوافر في الوقت الحالي أيٌّ من الخيارين للشيعة في هاتين الدولتين بسبب الحكم الاستبدادي الراسخ وغير المرن للأقليات السُّنِّيَّة، وقدْ تجاوزَ لبنان تلك المرحلة، وقدْ عانى الشيعة اللبنانيون كثيراً في ظلِّ الحكم السُّنِّيِّ العثماني في لبنان في حقبة سابقة، لكنَّ وضعهم تحسَّنَ في ظلِّ الاستعمار الأوروبي، كما تحسَّنَ موقف الشيعة في العراق والبحرين، وفي لبنان جلبَ الاستقلالُ بعد الاستعمار إجراءً من العملية الديمقراطية إلى لبنان لم يتمَّ

عَكْسُه بفعل إجراءاتٍ لاحقة للنظام، ولكن تمَّ تعليقُه فقط بسبب الحرب الأهلية، ولكن في العراق والبحرين بدأت أنظمةُ ما بعد الاستعمار أيضاً على أساس ديمقراطي لكنَّها سرعان ما تراجعت إلى الاستبداد الذي ألغى معظم المكاسب التي كان يمكن للشيعة تحقيقها.

لم تؤثِّر القوى الخارجيةُ في موقف الشيعة في البحرين أو العراق كما فعلت سوريا وإيران وإسرائيل في الحالة اللبنانية من خلال اقتحامها الكبير للبنان، وعلى عكس الحكومة في لبنان، فإنَّ الأنظمةَ الاستبداديةَ في البحرين والعراق لم تتعرَّضْ للانهيارِ بَعْدُ لإفساح المجال لظهور نظامٍ جديد وإعادة توزيع السلطة على أساسٍ أكثرَ إنصافاً، يبدو أنَّ انهيار نظام الدولة القديم في حرب أهلية في لبنان كان بمثابة الشرط الأساس لظهور نظام دولة أكثر إنصافاً، ومن المثير للقلق الاعتقادُ بأنَّ انهيارَ الدولة العنيفَ والصراعَ الأهليَّ الشديدَ قد يحدث في البحرين والعراق شرطاً أساساً للتغيير والتحرير.

كما أنَّ الحالة اللبنانية متميِّزةٌ في أنَّ الشيعة اللبنانيين لم يتمَّ تحريضهم ضدَّ الدولة في حدِّ ذاتها من أجل الحصول على حقوق أكبر؛ لأنَّ الدولةَ لم تكن أبداً أسيرةَ أيِّ جماعةٍ بمفردها كما هي في العراق أو البحرين، ففي لبنان كانت السيطرةُ على الدولة مَحَلَّ نزاع بين مجموعات مختلفة.

أخيراً هل يتطلَّبُ الأمرُ بالنسبة إلى شيعةِ البحرين والعراق وجودَ شخصٍ مثل موسى الصدر لتحفيز سَعْيِ مُجتمعِهم للحصول على دورٍ سياسيٍّ متساوٍ في مجتمعاتهم؟ لدى الشيعة في العراق بالفعل إحساسٌ متطوِّرٌ بالهوية لا يتطلب وجودَ دخيل، ناهيك عن إيران، للمساعدة في إيقاظهم، على الرغم من عدم وجود شخصية قيادية واحدة في الوقت الحالي، وربَّما يكون وضعُ الشيعة في البحرين أقربَ إلى وضع الشيعة اللبنانيين قبل 40 عاماً بوصفهم عنصراً مظلوماً ومُهَمَّشاً في النظام السياسيِّ، وفي الوقت الحاضر لا يوجد في البحرين نظامٌ نسبيٌّ طائفيٌّ، من شأنه أنْ يُعزِّزَ مكانةَ الشيعة في النظام السياسي، ولا يوجد أيُّ تحرُّكٍ نحو حُكمٍ أكثر ديمقراطية، ممَّا سيفيدهم أيضاً بوصفهم أغلبيةً.

قد يكون هناك حاجةٌ في نهاية المطاف في كلٍّ من العراق والبحرين إلى شكلٍ من أشكال المحاصصة الطائفية السياسية للحفاظ على التوازن النسبي بين طائفتين (أو أكثر) من أجل التغلب على الأزمة الطائفية، ويمكن أنْ يكونَ التمثيلُ النسبيُّ كما هو موجودٌ في لبنان بمثابة مرحلةٍ وسيطةٍ نحو عمليةِ تحوُّلٍ ديمقراطيٍّ طويلةِ الأمد على أساس غير نسبي، في حين إنَّ

الطوائفَ السُّنِّيَّةَ في لبنان والعراق والبحرين تشعر بالقلق من أيِّ تغييرٍ سياسيٍّ يُغيِّرُ ميزانَ القوى الذي هو لصالح السُّنَّة الآن، فلدى السُّنَّة إحساسٌ أوسعُ بالثقة في المجتمع يأتي من كونهم القوةَ الغالبةَ في العالم الإسلامي بنسبة تسعة إلى واحد تقريباً، وهذه الهيمنةُ الأوسعُ تجعل التنازلاتِ للشيعة في بلدانهم الأصلية مقيتةً للغاية، وعلى نحوٍ أكثرَ إيجابيةً، هل يمكن للطوائف السُّنِّيَّةِ أنْ ترتفع فوق الاعتبارات الطائفية لتتطلع نحو اندماج أوسع مع **شركائهم في الإسلام** أو حتى شركائهم في الوطن داخل الدولة؟

حزب الله وقوة المقاومة الإسلامية

لقد كان حزبُ الله أكثر منظمات حرب العصابات الشيعية فاعليةً في العالم العربي في خوض نضالٍ ضدَّ الاحتلال الإسرائيلي وضدَّ السياسة الأمريكية في المنطقة لأكثر من عقد ونصف، وكان ظهور حزب الله بوصفه حركةَ حرب عصابات في الأساس نتاجاً لعدة دوافع مختلفة:

- بينما يتمُّ التركيز كثيراً على تأثير إيران في تشكيل حزب الله، من المُهِمِّ أنْ نتذكرَ أنَّ الجذورَ الأيديولوجيةَ للحزب سَبَقَتِ الجمهورية الإسلامية بعقدٍ على الأقلِّ مع الأفكار السياسية لرجل الدين العراقي السيد محمد باقر الصدر وانطلاقِ نشاطٍ سياسيٍّ شيعيٍّ في النجف، وقدَّمَ باقر الصدر الذي أعدمَهُ صدَّام حسين في عام 1980 الزخمَ الفكريَّ والدينيَّ لحزب الدعوة العراقي وكان مرشداً للعديد من رجال الدين الشيعة اللبنانيين، بمن فيهم السيد محمد حسين فضل الله الذي حمل مع آخرين أفكارَ حزب الدعوة الى لبنان، وأعضاء حزب الدعوة اللبناني هم الذين شكَّلُوا لاحقاً جزءاً مهمَّاً من حركة حزب الله، والذين يَعُدُّون فضل الله مرشدَهُمُ الروحي (7)، ومن ثَمَّ فإنَّ العلاقةَ المتبادلةَ المستمرةَ بين الدوائر الدينية في جميع أنحاء العالم الشيعي أمرٌ مذهلٌ (8).
- تسبَّبَتْ معارضةُ رجال الدين الشيعة اللبنانيين المتطرفين لعَلْمَنَةِ حركةِ أمل في انفصال مجموعةٍ عن أمل شكَّلَتْ حركة أمل الإسلامية، وهي نواةُ حزب الله.
- أدَّى الغَزْوُ الإسرائيليُّ المُكثَّفُ للبنان عام 1982 إلى تطرُّفِ العديد من الشيعة في الجنوب الذي تحتله إسرائيل.
- دخولُ إيران الثورية إلى الساحة اللبنانية بعد الثورة الإيرانية أدى إلى تطرُّف الكثير من الشيعة وقدَّم دعماً أيديولوجياً ومادياً مكّن حزب الله من بسط نفوذه.

من الطبيعي أنْ يكون مصدر إزعاجٍ كبير، بل وغضبٍ بالفعل، أنْ يتذكَّر الأمريكيون حربَ العصابات والعمليات الإرهابية المميتة لحزب الله (غالباً تحت اسم **الجهاد الإسلامي**) ضدَّ الوجود الأمريكي في لبنان بين عامي 1983 و1986، وفي عام 1983 وحده، تضمَّنت هذه العمليات تفجيرَ السفارة الأمريكية ومقتل 69 شخصاً، وتفجير ثكنات مشاة بَحْرِيَّةِ الولايات المتحدة في بيروت أسفرت عن مقتل 241 من مشاة البحرية، وتفجير مقرِّ الجيش الإسرائيلي في صيدا بلبنان، ممَّا أدى إلى مقتل 67 شخصاً، وتفجير مقرِّ قيادة المظليِّين الفرنسيين، ممَّا أسفر عن مقتل 58، ما هذه العمليات على سبيل المثال لا الحصر إلا الحالات الأكثر إثارة (9)، في عام 1984 غيَّر حزبُ الله تكتيكاته للتركيز على عمليات اختطاف الأجانب، بما في ذلك رئيس محطَّة وكالة المخابرات المركزية والصحفيين والدبلوماسيين وغيرهم، لتكثيف الحملة لطرد الوجود الأجنبي، وقتل العديد من هؤلاء الأسرى.

كان المنطقُ واضحاً: بحلول عام 1984كان يُنظَرُ إلى القوات الأجنبية، ولاسيَّما الأمريكيةُ، على أنَّها تشارك بنشاط إلى جانب إسرائيل وضدَّ الشيعة، وفي عام 1983 توسَّطَت الولايات المتحدة في اتِّفاقية بين لبنان وإسرائيل عَدَّها معظمُ الشيعة والسُّنَّة بمثابة خيانة وتتعارض مع مصالحهم(10)، وكان وجودُ قوَّاتِ مشاة البحرية الأمريكية الذي يهدف في الأصل لدعم القوات متعدِّدة الجنسيات التابعة للأمم المتحدة في لبنان للحفاظ على السلام، وقد انحاز بحلول عام 1984 بنشاط إلى أحد طرفي النزاع، وسهَّل قصف الولايات المتحدة للقرى الدرزية في الجبال(11)، وأدَّتْ هذه الأعمال التي ارتُكبت من قبل الولايات المتحدة، والتي يُنظَر إليها على أنَّها تخدم المصالح الإسرائيلية في الواقع، إلى أعمال انتقامية عنيفة من جانب حزب الله أدت في النهاية إلى انسحاب القوات الأمريكية بالكامل وتراجع القوات الإسرائيلية إلى **منطقة أمنية** ضيِّقة في جنوب لبنان، ولم تنجح أيُّ مجموعة عسكرية سياسية أخرى في الشرق الأوسط في تحقيق مثل هذا الانسحاب الدراماتيكي للقوات الأمريكية والإسرائيلية بالقوة.

ليس هذا هو المكان المناسب لمناقشة الفروقات المعقَّدة في الطيف بين حرب العصابات والإرهاب، ومن الواضح أنَّ العديد من عمليات حزب الله تقع في الجانب الإرهابي من الطيف، لكنَّ الهجمات على الأهداف العسكرية، الأمريكية والإسرائيلية، ستُعَدُّ من قِبَلِ معظم المراقبين أعمال حرب عصابات ضدَّ القوات الأجنبية على الأراضي اللبنانية، وفي كلتا الحالتين كان من الواضح أنَّ الإرهاب أو حرب العصابات أجازه الشيخ محمد حسين فضل الله وغيره من كبار رجال الدين الشيعة في ذلك الوقت بوصفه أعمالَ دفاعٍ شرعيٍّ، كلاسيكيٍّ مثل

عمليات الضعفاء ضدَّ القوى العظمى(12)، ربَّما يُنظَر إلى هذه العمليات على أنَّها خَطِرَةٌ على لبنان، ولكن أيضاً على أنَّها رَدٌّ طبيعيٌّ لمقاومة عصابات إسلامية أوسع ضدَّ التدخل الإسرائيلي والأمريكي في الشؤون الوطنية اللبنانية، وكان دور سوريا وإيران على الأقل بالأهمية نفسها في نجاح حزب الله، وكانت المصالح الوطنية لإيران وسوريا على وجه الخصوص معاديةً بوضوح لمصالح إسرائيل والولايات المتحدة، وأسهَمَتِ الدولتان بقوَّةٍ في نجاح المقاتلين اللبنانيين في تتبُّع الأهداف الإسرائيلية والأمريكية في لبنان التي كانت مدعومة على أيِّ حال من قِبَلِ جُزءٍ صغير من اللبنانيين، ولاسيَّما الفصائل المارونية.

تبقى الحقيقة مع ذلك أنَّ عملياتِ حرب العصابات والتفجيرات الانتحارية التي قام بها حزب الله كانت ناجحةً نجاحاً مذهلاً في تأثيرها السياسي العسكري، فقدْ أوقفَتْ مشروعَ الولايات المتَّحدة لفرض معاهدة سلام مع إسرائيل في عام 1983 على الحكومة الوطنية والتي عارضتها أيضاً غالبية البلاد، وقدْ فرضتِ الانسحاب النهائيَّ للقوات العسكرية الأمريكية، والتخلي عن معظم لبنان من قبل القوات الإسرائيلية، وإعادة بسط النفوذ السوري على معظم البلاد لأغراض استراتيجية، وبغضِّ النظر عن الكيفية التي يمكن أنْ يُنظَر فيها إلى حزب الله في السياق الأوسع للسياسة اللبنانية، فإنَّه يَحظَى بالاحترام من قِبَلِ معظم مواطني لبنان والمنطقة سواءٌ بدافع الخوف أو الإعجاب لنجاحاته الملحوظة ضدَّ مثل هؤلاء الأعداء الأقوياء.

إلى أيِّ شيءٍ يمكن أن تُعزَى هذه النجاحاتُ الرائعة التي حقَّقها حزب الله؟ أسهمَتْ عدةُ عوامل: أولاً: الموافقة والتسهيلات والدعم من قبل سوريا لأنشطة حرب العصابات هذه. ثانياً: الإلهام الأيديولوجي والتمويل والتدريب والدعم اللوجستي الإيراني. ثالثاً: غضبُ عددٍ كبيرٍ من الشيعة أنفسهم الذين شعروا أنَّهم يشاركون في نضالٍ عادلٍ من أجل وطنهم ضدَّ الاحتلال الإسرائيليِّ بوصفه دولةً تلقى الدعم لأهدافها العامَّة من قِبَلِ الولايات المتحدة، وكان نجاح العمليات الشيعية هو الأول في سياسات الشرق الأوسط، حيث تمَّ استخدام العمليات الانتحارية مراراً ضدَّ الأعداء الأجانب، وكان لها تأثيرٌ مدمِّرٌ وحاسم.

يرجع الكثيرون في الغرب هذه التفجيرات الانتحارية إلى مَيْلِ الشيعة نحو التَّطرُّف، ومع ذلك يشعر المسلمون اللبنانيون عموماً أنَّ هذه الأعمال ليست بطبيعتها **شيعية** في جوهرها، لكنَّها تعكس ببساطة حقيقة أنَّ الشيعةَ تعرَّضُوا لضغوط أكثر من أيِّ مكوِّنٍ آخر من سكان لبنان، وأسهَمَتْ إيرانُ بالفعل في لغة الاستشهاد في النضال، لكنَّ فكرة التضحية بالنفس معروفةٌ في الإسلام السُّنِّيِّ أيضاً، حيث إنَّ الموتَ في سبيل الجهاد الإسلامي، الاستشهاد، هو

مفهومٌ مألوفٌ، وكانت حرب العصابات أو العمليات الإرهابية التي واجه فيها المهاجم على الأرجح موتاً مؤكداً جزءاً من أسلوب العمل الفلسطيني السابق، وكان الإخوان المسلمون في مصر في الخمسينيات قد استخدموا العنف السياسي، كما نفَّذَتْ منظمةُ الدعوة الشيعية في العراق مثل هذه العمليات، ممَّا أعطى بعض الإلهام للشيعة اللبنانيين أيضاً، كما أصبحت العمليات الانتحارية في إسرائيل من قِبَلِ المقاتلين الفلسطينيين أكثر شيوعاً في أواخر التسعينيات، (في الواقع، شهدت الولايات المتحدة عمليات انتحارية من الفيتكونغ خلال حرب فيتنام، وقد مارسها السيخ في الهند ونمور التاميل في سريلانكا) باختصار وبينما لا يوجد شيءٌ شيعيٌّ فريدٌ في هذه العمليات، إلَّا أنَّها أدَّتْ إلى إعطاء العمليات الانتحارية ـ ولاسيَّما طريقةَ عملِ السَّيَّارة المفخخة ـ بروزاً جديداً في حرب العصابات في الشرق الأوسط نحو الأفضل أو الأسوأ، واعتماداً على وجهة النظر تمَّ توسيع أدوات الصراع في الشرق الأوسط ضدَّ القوى الأجنبية وأثبتت فاعليَّتها.

والأهمُّ من أيِّ تمييز بين الشيعة والسُّنَّة، أنَّ كلَّ هذه العمليات تشترك في طابع إسلامي مشترك، وقدْ عملت لغةُ الإسلام على رفع المقاومة السياسية إلى مستوى عالٍ من المثالية والأخلاق التي تتجاوز تلك الخاصة بالقضية القومية العلمانية، حتى إنَّ المفرداتِ الإسلاميةَ تتَّحدُ مع القضية القومية وتعزِّزها، وهكذا كان الإسهامُ الإيرانيُّ في بروز هذا النوع من النضال يتمثَّل في تجديد التأكيد على العنصر الديني في النضال السياسي، ولم تخترع إيران هذه المفاهيم، بل إنَّها كامنةٌ في سجلَّات النضال السياسي في الإسلام، بل في أيِّ دينٍ، وقد استخدمت على مدى قرون في صراعات لا حصر لها(13)، وقد وَجَدَ صعودُ النضال السياسي إلى الساحة الدينية أقوى تعبير عمليٍّ له أولاً في إيران ثم بين الشيعة في لبنان، بينما كان جزءاً من مفردات جميع النضالات السياسية الإسلامية الأخرى تقريباً في الشرق الأوسط.

التحول من حرب العصابات إلى أحزاب سياسية

حزب الله وحركة أمل هما أول مجموعات حرب العصابات في العالم العربي ـ باستثناء منظمة التحرير الفلسطينية ـ التي حقَّقَتِ التَّحوُّل إلى أحزاب سياسية وتشارك في الحكم.

بدأت حركة أمل في عام 1975 لا بوصفها حزباً سياسيَّاً بل بوصفها منظَّمةً ميليشياوية، مُصمَّمةً للدفاع عن الشيعة في ظلِّ ظروف الحرب الأهلية المتزايدة وعسكرة جميع الفصائل اللبنانية، وكانتِ الجناح العسكريَّ لحركة المحرومين، الحركة السياسية الأصلية لموسى الصدر،

والتي تهدف إلى رفع الشيعة من مرتبة المستضعفين ودمجهم بالمجتمع، وكان التهديدُ العسكريُّ الفوريُّ للشيعة هو المواجهة في جنوب لبنان مع المسلَّحين الفلسطينيين الذين فرُّوا إلى لبنان بعد طردهم من الأردن في عام 1970 والذين سعَوا لمواصلة حرب العصابات ضدَّ إسرائيل من الأراضي اللبنانية الجنوبية حيث الأغلبية من الشيعة، واسم **أمل** هو في الواقع اختصارٌ لأفواج المقاومة اللبنانية، وهو الاسم الذي لا يحتوي كثيراً على مضمون شيعيٍّ أو ديني، وكان عدم وجود أجندة دينية مُعلَنَة أحدَ العوامل التي سهَّلت تحرُّك أمل في نهاية المطاف نحو العلمانية لتكون حزباً بعد 1980.

وهكذا كان تركيزُ حركةِ أَمَل الأوليُّ على الجانب العسكري عاملاً مساعداً لحركة الصدر السياسية، وفي ذلك الوقت أنشأ موسى الصدر أيضاً المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، الذي اعترفت به الدولة بوصفه الهيئةَ الرسميةَ التي تمثِّل الطيفَ الكاملَ للمجتمع الشيعي، ولكن مع اشتداد حدَّة الحرب الأهلية ومع اختفاء موسى الصدر، أخذت أمل تدريجياً دور الأداة السياسية الأساسية للشيعة، حتى تمَّتْ منافستُها من قِبَلِ الفصائل الدينية المُنشقَّة في أوائل الثمانينيات والتي شكَّلَتْ حزبَ الله في النهاية.

بحلول هذا الوقت كانت أمل قد نصَّبَتْ نفسَها مدافعةً عن المصالح الشيعية في الجنوب ضدَّ الهجمات الفلسطينية والإسرائيلية، وأيضاً حاميةً لمئات الآلاف من الشيعة الذين اضطروا للهروب من الهجمات المتكرِّرة للقوات الإسرائيلية والبحث عن مأوى في الأحياء المزدحمة في جنوب بيروت وجنوب غربها، واكتسبت أمل أيضاً اعترافاً سياسياً ومكانة داخل المشهد السياسي العسكري اللبناني الفوضوي ومن قبل الحكومة المركزية الشكلية، وفي عام 1982 عندما تمَّ تشكيل لجنةٍ الإنقاذ الوطني تمَّت دعوة أمل للمشاركة، وفي عام 1989 كانت أمل أحدَ الأطراف اللبنانية التي شاركت في مفاوضات اتِّفاق الطائف، لكنَّ حزب الله لم يحضرْ اجتماعات الطائف.

كان انتقالُ حزب الله من حركة حرب العصابات إلى حزب سياسي أكثرَ تعقيداً وصعوبة من انتقال حركة أمل، ويرجع ذلك أساساً إلى روابطه الحيوية بإيران وخضوعه في كثير من النواحي للضغوط والسياسات الإيرانية، وقدْ أتاح الاجتياحُ الإسرائيلي للبنان لأول مرةٍ عام 1978 وعلى نحوٍ مُكَثَّفٍ عام 1982 لإيران الفرصة الجادَّةَ الأولى عبر لبنان للانخراط في مواجهة مع الدولة الصهيونية، ولم يكن لدى الشيعة اللبنانيين في السابق علاقةٌ تُذْكَرُ بإسرائيل، وفي الواقع اعتقد الكثير منهم في البداية أنَّ الإسرائيليين يمكن أن يساعدُوا في

تقليل الضغط الفلسطيني عليهم أو إزالته في جنوب لبنان، ومع ذلك غيَّر الغَزْوُ الإسرائيليُّ بسرعة المواقف السياسية الشيعية تجاه إسرائيل، ففي سوء تقديرٍ كبيرٍ وسوءِ قراءة للمجتمع الشيعي، تمكَّنَتْ إسرائيل فعلياً من تحويل الشيعة من مجتمعٍ يُحتمَلُ أنْ يكونَ متعاطفاً مع إسرائيل إلى أحد الضحايا الرئيسين للأعمال الإسرائيلية في الصراع الإقليمي، ومعادٍ على نطاق واسع لإسرائيل في النهاية، فمئاتُ الآلاف من الشيعة أُجبِرُوا على الفرار من منازلهم وأراضيهم واللجوء إلى الأحياء الفقيرة في جنوب بيروت، وفي هذه البيئة تَشَكَّلَ حزبُ الله.

في عام 1982 كانت جمهورية إيران الإسلامية لا تزال في خضمِّ حماستها الثورية الأصلية واستغلَّتِ الفرصة للمشاركة مباشرةً في النضال ضدَّ إسرائيل، وإنَّ الغزوَ الإسرائيليَّ للجنوب، وتدميرَ جزءٍ كبيرٍ من المنطقة في الصراع، والاحتلالَ الإسرائيلي طويل الأمد لثُمْنِ أراضي لبنان قد أتاح لإيران فرصة مثالية، فقدَّمَتْ إيرانُ الأسلحة لميليشيات حزب الله المشكَّلة حديثاً، ووفَّرَتِ التدريب من الوجود الكبير للحرس الثوري الإيراني في وادي البقاع، والتمويل الذي مكّن حزب الله من القيام بعمليات حرب العصابات فضلاً عن البرامج الاجتماعية لأجزاء كبيرة من السكان الشيعة.

ولم يعكس نفوذُ إيران على حزب الله الطموحات الإيرانية في المواجهة مع إسرائيل فحسب، بل يعكس أيضاً صراعات الفصائل داخل إيران نفسها، فقد خسر أنصارُ أمل الإيرانيون منذ فترة طويلة سياسياً في إيران في أوائل الثمانينيات، ممَّا ترك الناشطين المتطرِّفين الإيرانيين يدعمون بقوَّةٍ بديلَهُ حزبَ الله، وسَعَتْ إيرانُ في البداية للسيطرة على حركة أمل من خلال اختراقها بواسطة رجال دين متطرفين لجعلها أكثرَ استجابةً لأجندة إيران، وفي الواقع كانت حركةُ أمل الإسلاميةُ مُنظَّمةً مُنشقَّةً عن حركة أمل تحوَّلَتْ في النهاية إلى حزب الله، حيث عارضت حركة أمل أنشطةَ منظمة التحرير الفلسطينية في جنوب لبنان، ودعمت إيران منظمة التحرير الفلسطينية ـ كما فعلت سوريا أكثر ـ بوصفها أداةً ضدَّ إسرائيل، وفي حين إنَّ أمل كانت أكثر علمانية دعا حزبُ الله إلى إقامة دولة إسلامية في لبنان، وعندما وافقتْ أمل عام 1982 على الانضمام إلى لجنة الإنقاذ الوطني لمحاولة حلِّ أزمة لبنان المتفاقمة، استنكر الأعضاء الإسلاميون الأكثر تطرفاً ـ بدعم من إيران ـ المشاركةَ في اللجنة بوصفها استسلاماً للضغوط الغربية والإسرائيلية، وأصبحت أمل تحت القيادة الجديدة لنبيه بري تعتمد أيضاً على السياسات السورية وتتجاوب معها تجاوُباً كبيراً، وفي حين سَعَتْ إيرانُ إلى جَعْلِ حزب الله مستجيباً لأجندة طهران أظهرت سياساتُ حزب الله ـ ولا سيَّما فيما يتعلق بعمليات الاختطاف

اللاحقة للغربيين في لبنان ـ صعودَ فصيلِ الخميني المتطرف في إيران وذراعه، الحرس الثوري (باسداران) في لبنان، وهكذا جاءت الخصوماتُ بين أمل وحزب الله لتعكس من بين أمور أخرى درجةً من التنافس السوري الإيراني حتى في الوقت الذي يشترك فيه البلدان في سياسةٍ مشتركةٍ مناهضةٍ لإسرائيل وفي دعمٍ بعضِهم لبعضٍ لتحقيق أهداف تكتيكية مشتركة (14).

وقد دفعتِ الخصوماتُ الشخصية والأيديولوجية والتنظيمية والدولية حركةَ أمل وحزبَ الله إلى المواجهة خلال معظم الثمانينيات، وخاض الفصيلان صراعاً دموياً على نحوٍ مخصوص من عام 1988 إلى عام 1990 حيث قُتل عددٌ من الناس أكبرُ ممَّا قُتِلَ في أيٍّ قتالٍ طائفي آخر، وفضلاً عن ذلك وطوال الثمانينيات من القرن الماضي شارك حزبُ الله في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي في الجنوب، بينما انخرطت أمل أيضاً في معارك كبرى حول بيروت لحماية المناطق الشيعية والمصالح الطائفية ضدَّ الجماعات الطائفية الأخرى، وكانت المليشيات المسيحية المارونية عازمةً على طرد الشيعة من مناطق رئيسة في كلٍّ من شمال بيروت وجنوبها، وكانت حركةُ أمل القوَّةَ الشيعيةَ المُسلَّحةَ الرئيسةَ لمقاومة هذا الجهد، وخسرت في نهاية المطاف في شمال بيروت، مع الحفاظ على الجنوب، ومع ذلك سرعان ما أزاح حزبُ الله أمل من العديد من مناطق جنوب بيروت التي كافحت أمل بشدَّةٍ للاحتفاظ بها، واستقرَّ جنوب بيروت وجنوب غربها في فسيفساء متوتِّرة من جيوب أمل وحزب الله.

وفقط في تشرين الأول (أكتوبر) 1989 انتهت الحرب الأهلية الدامية في لبنان التي دامت 15 عاماً باتِّفاق الطائف، وبوساطة تحالف من الدول العربية وسوريا ـ وهو الحدث السياسي الأكثر أهمية في لبنان منذ اندلاع الحرب، ويواصل اتفاقُ الطائف توفيرَ الأساس للعلاقات المتطوِّرة ولكن لا تزال سلميَّةً بين جميع الطوائف، وشملت الحربُ جميعَ الطوائف الرئيسة في لبنان، والتي تمَّتْ مساعدة معظمها التلاعب بها من قِبَلِ قوى خارجية مَعنيَّة بالصراع الداخلي في لبنان وفي التداعيات الدولية لنتائجه، وكانت الدول الرئيسة المُهتمَّة بالصراع اللبناني هي سوريا وإسرائيل وإيران والولايات المتحدة، وكذلك العراق وليبيا والسعودية بدرجة أقل، وشاركت أمل في عملية الطائف، في حين أدان حزبُ الله الاتفاق ووصفه بأنَّه «تكرارٌ مميتٌ للخطيئة التي ارتكبت عام 1943» في إشارة إلى الميثاق الوطني الذي تمَّتْ صياغته تحت رعاية الانتداب الفرنسي، ولكن في عام 1992 وافق حزبُ الله ضمنياً على أحكام الطائف عندما قرَّر خوض الانتخابات الوطنية.

بحلول عام 1989 عندما كانت أمل قد تطوَّرت بالفعل إلى حزب سياسي واضح المعالم،

كان حزبُ الله لا يزال حركةً متطرِّفةً خارج التَّيَّار الرئيس للسياسة اللبنانية، وكان انتقال حزبِ الله إلى الساحة السياسية أكثر إيلاماً من انتقال حركة أمل، ممَّا يعكس الحاجة إلى تغييرات أيديولوجية واستراتيجية أكبر، ففي عام 1989 بدأ ظهورُ رفسنجاني رئيساً لإيران بأجندته الأكثر اعتدالاً، بالضغط على حزب الله لإنهاء سياسات احتجاز الرهائن، والأهمُّ من ذلك أنَّه لم تَعُدْ سوريا بحاجة إلى هذه التكتيكات من قبل حزب الله؛ لأنَّها كانت بصدد تأمين السلام السوري على لبنان، وتمَّ إبرامُ صفقة بين إيران وسوريا وحزب الله من شأنها أنْ تضعَ حدّاً لخطف الرهائن، وتسمح لحزب الله بالاحتفاظ بقدرات مسلحة (هدف إيران)، لكنَّ أنشطتَه المسلحةَ ستقتصر على مواجهة الاحتلال الإسرائيلي للبنان (مصلحة سوريا)(15)، وبحلول عام 1992 مع تغيير في قيادة حزب الله بسبب اغتيال الإسرائيليين رجلَ الدين البارزَ فيه، قرَّرَ حزبُ الله تقوية يده في الساحة السياسية أيضاً، من خلال تقديم مرشَّحين للانتخابات البرلمانية الجديدة، وقدَّرَ حزبُ الله أنَّ مثلَ هذا التحوُّل كان ضرورياً لبقائه وشرعيته في بيئة ما بعد الحرب الأهلية، وقد أشار هذا التحوُّل أيضاً إلى زيادة الشُّكوك من جانب العديد من رجال الدين البارزين داخل حزب الله حول مدى ملاءمة السعي لإقامة دولة إسلامية في لبنان، وهو شَكٌّ أيَّدَهُ السيد حسين فضل الله، الذي أصبحت آراؤه بشأن الأجندة الإسلامية في لبنان أقلَّ عقائدية وأكثر براغماتية خلال هذه الفترة.

شارك كلٌّ من أمل وحزب الله في الانتخابات البرلمانية لعام 1992 ولاحقاً في عام 1996 وأرسلوا نواباً إلى البرلمان، ولم تكن مشاركة حزب الله في هذه الانتخابات بالطبع نتيجةً محتومةً؛ لأنَّه كان ينتقد اتفاقَ الطائف ولم يتخلَّ رسمياً عن هدفه بعيد المدى المتمثل في جعل لبنان دولة إسلامية، ومن الناحية العقائدية كان حزبُ الله يعارض الوضعَ الراهنَ الذي يوفِّرُ إطارَ العمل للانتخابات، ومع ذلك فإنَّ المشاركةَ الفعليةَ لحزب الله في الانتخابات تشير إلى قبول الأمر الواقع للنظام السياسي القائم، أو على الأقل الرغبة في العمل ضمن إطاره لمتابعة التغيير، وفازَ مرشَّحُو حزب الله فعلياً بثمانية مقاعد في انتخابات عام 1992 وحصلوا على دعمٍ من أربعة نواب غير منتسبين مدعومين جزئياً ببرامجها الاجتماعية الهائلة التي موَّلَتْها إيران.

علامةٌ أخرى على تحوُّل حزب الله إلى **المؤسساتية** كانت الإشارةَ إلى الحكومة اللبنانية بأنَّه سيكون من المقبول استخدامُ القوة العسكرية لمواجهة زعيمٍ مُنشقٍّ عن حزب الله حاول مواجهة الحكومة في وادي البقاع، وانشقَّ الشيخ صبحي الطفيلي أمينُها العام السابق

عن صفوف حزب الله بسبب مشاركته في الانتخابات البرلمانية عام 1992 وفي منتصف عام 1997 سَعَتْ **حركة الجياع** إلى حَشْدِ الفقراء والعاطلين عن العمل في منطقة البقاع، أحدِ أفقرِ مناطق لبنان التي يُهَيْمِنُ عليها الشيعةُ، بهدف تحدِّي كلٍّ من حزبِ الله والحكومة اللبنانية(16)، تضمَّنت تكتيكات الطفيلي محاولات الإغلاق بوجه الجيش اللبناني في حركة مقاومة مدنية، وبعد عدَّة أشهر من المفاوضات، أعطى حزبُ الله الضوءَ الأخضرَ للحكومة للسماح لها باستخدام القوة لإنهاء العصيان المدني وفتح الطرق السريعة، ولم يكن الجيشُ ليحاولَ أبداً التَّحرُّك ضدَّ الطفيلي لو كان لا يزال جزءاً من حزب الله أو إذا كان حزب الله قد سانده، وهكذا انتهى الأمر بحزب الله إلى التعاون مع الحكومة ضدَّ أحدِ المُنشقِّين عنه الذين ما زالوا يسعَون إلى اتِّباع أجندةٍ متطرِّفة.

ولكنْ في ملاحظة أكثرَ إثارةً للقلق لم تتخلَّ حركةُ أمل ولا حزبُ الله عن مليشياتهما في توافقٍ كلاسيكيٍّ مع أجندتهما السياسية المُعقَّدة، وتسمح سوريا لحزب الله بالبقاء مُسلَّحاً بسبب الاهتمام الكبير الذي توليه دمشقُ للحفاظ على المقاومة والضغط على إسرائيل، وفي الوقت نفسه، تعمل الميليشيات أيضاً في وَضْعٍ سياسيٍّ كاملٍ داخل النظام السياسيِّ، وبالنسبة إلى حزب الله تظلُّ المقاومةُ المسلحةُ المصدرَ الرئيسَ للشرعية والدعم الداخلي بين الشيعة، وهو دورٌ مقبولٌ على مَضَضٍ حتى من قِبَلِ معارضي حزبِ الله وتقريباً من قبل جميع عناصر الدولة الذين يعترفون بأنَّ القضاءَ على الاحتلال الإسرائيلي هو مَهمَّةٌ وطنية، ففي عام 1998 كان بقيَ هناك حوالي 1200 جندي من قوات الدفاع الإسرائيلية و3000 من ميليشيات جيش لبنان الجنوبي المدعومة من إسرائيل في جنوب لبنان، وطالما أنَّ سوريا لا تعيش في سلام مع إسرائيل، فلا يمكن القضاءُ على الوجود الإسرائيلي إلا بالمقاومة أو الرحيل الإسرائيلي من جانبٍ واحدٍ وليس بمعاهدة سلام، وهذا الواقع يُعطي حزبَ الله حصَّةً مُستمرَّةً في الوجود الإسرائيلي.

ويبقى السؤال السياسي الرئيسُ: ماذا سيكون موقفُ حزب الله ودوره في السياسة الشيعية واللبنانية في اليوم الحتميِّ الذي تنسحب فيه إسرائيلُ من جانبٍ واحدٍ من الجنوب، أو أنْ يتمَّ توقيع معاهدة سلام؟ قد يقترب ذلك اليوم، حيث يناقش السياسيون الإسرائيليون بجدِّيَّةٍ أكثر من أيِّ وقتٍ مضى وجودَ الجيش في الجنوب في عملية كانت مُكلِفةً وفاشلةً إلى حدٍّ كبيرٍ في نظر أعداد كبيرة من الإسرائيليين، فالخسائر في كلا الجانبين، إسرائيل وميليشياتها المسيحية مقابل حزب الله كانت متساويةً تقريباً في السنوات الأخيرة)، وما هو مصدر القوة

السياسية لحزب الله بمجرد أنْ تنتهيَ أنشطةُ حرب العصابات التي تُعَدُّ على نطاق واسع في لبنان شُجاعةً وفعَّالة؟

يكاد يكون من المؤكَّد أنَّ سوريا لن تسمح لحزب الله بالبقاء إلى أجلٍ غير مسمى الفصيل المُسلَّحَ الوحيدَ في السياسة اللبنانية، ومع ذلك يتحدَّثُ الناطقون باسم حزب الله بثقةٍ عن مشاركتهم العميقة بالفعل في السياسة اللبنانية بوجود ستَّةِ أعضاء مشاركين ونشطين في البرلمان بعد انتخابات عام 1996 وإدراجهم المحتمل في الحكومة في المستقبل القريب، كما يشيرون إلى قوَّتِهم الأيديولوجية في تقديم رؤيةٍ متماسكةٍ عن دَوْرِ المُثُلِ الإسلامية في الحكم، ولاسيَّما أنَّها تؤثِّرُ في الازدهار العام، ويتمتَّعُ حزبُ الله في هذه المرحلة بقوَّةٍ كبيرةٍ في تكريسه للبرامج الاجتماعية وتحدِّيه لنظام الغنائم الفاسد إلى حدٍّ كبير في النظام السياسي اللبناني الحالي، باختصار يشعر حزبُ الله أنَّ قاعدةَ عملِهِ السياسيِّ ودعمه سيظلَّان غير متأثِّرَين بانتهاء المقاومة، ولاسيَّما إذا نجحت المقاومة في تحقيق هدفها في إخراج الإسرائيليين، وسيحاول حزبُ الله إيجادَ مكانة لنفسه بوصفه **الضميرَ الأخلاقيَّ** للنظام السياسي اللبناني، ونصيرَ المحتاجين والمحرومين ونصيرَ برامج الرفاهية، ويعتقد المتخصِّصون الإسرائيليون أنَّ إيران قد سحبت بالفعل الدعمَ الماليَّ من جميع أنشطة حرب العصابات لحزب الله في الجنوب، تاركةً إيَّاه بمفرده في برامجه السياسية بوصفه حزباً لبنانيَّاً، ومع ذلك تظلُّ الاختلافاتُ السياسية والأيديولوجيةُ داخل حزب الله، حيث لا يقبل جميعُ الأعضاء الخيارات البراغماتية، ومع انتخاب الرئيس خاتمي في إيران عام 1997 من المرجح أنْ تقومَ طهران بدور مُقيَّدٍ ومعتدلٍ داخل حزب الله، على عكس الدور المتطرِّف الذي قامَتْ به في الثمانينيات.

وهكذا نرى على مدى ما يقرب من عقدين من الزمن تحولاً مُهمَّاً ومثيراً للاهتمام لحزب الله من حركة حرب العصابات إلى حزب سياسي، وهو تطوُّرٌ لم نشهدْه غالباً في أماكن أخرى في الشرق الأوسط، من دون النظر إلى السياسة الفلسطينية، وفي حين إنَّها ظاهرةٌ محدودةٌ حتى الآن، فإنَّها ربَّما تقدِّمُ بعضَ الأفكار المشجِّعةِ عن تأثير التحوُّل الديمقراطي على الحركات السياسية.

حركةُ أمل جزءاً من التَّيَّار العام

من خلال المشاركة في النظام السياسيِّ اللبنانيِّ ما بعد الطائف، أصبح نبيه بري زعيم حركة أمل ورئيس مجلس النواب اللبناني حالياً الآن أقوى مسؤولٍ شيعيٍّ في العالم العربي،

وتشترك أمل في العملية السياسية اشتراكاً أعمق بكثير من حزب الله بوجود 8 أعضاء رسميين في البرلمان ونُوَّابٍ إضافيين يدعمون حركة أمل، وهي ملتزمةٌ إلى حدٍّ كبير ببرنامج أمل (يُقال إنَّ كتلةَ أمل هي الأكبر في البرلمان)، وفضلاً عن ذلك لدى أمل مَقاعدُ وزاريةٌ وتمثيلٌ في جميع أنحاء النظام البيروقراطي، وبرِّي شخصيةٌ كاريزمية وحيوية وعضوٌ كاملٌ في الترويكا الوطنية الحاكمة، وفي بعض النواحي قد يتمتَّع بسلطةٍ سياسية أكبر من الآخرين (رئيس الجمهورية الماروني ورئيس الوزراء السُّنِّيِّ المسلم)، ومن خلال دوره رئيساً للبرلمان، المضمون لمدة أربع سنوات، على عكس رئيس الوزراء، الذي يمكن أنْ يفقِدَ منصبه في أيِّ وقتٍ ـ يستطيع برِّي أنْ يُمرِّرَ أو يُعرقِلَ جميع التشريعات ويُشرِفَ على جميع الوظائف التوزيعية للحكومة تقريباً من حيث المواردُ المالية والتعيينات، فهو بوَّابةُ أيِّ منصبٍ سياسيٍّ في البلاد لأيِّ شيعيٍّ، ومن ثَمَّ أصبحت قوةُ أمل مؤسَّسيَّةً بقوةٍ وراسخةً بالفعل ضمن وظائف إعادة التوزيع للنظام السياسي، حتى لو كان يفتقر إلى أيِّ رؤيةٍ أيديولوجية واضحة، (من المحتمل أنَّ هذا الدور القويَّ قد يواجه تحدِّياً من قِبَلِ بعض الجماعات المارونية التي تطمح إلى استعادة بعض الهيمنة المارونية السابقة على النظام).

في حين إنَّ برِّي لا يزال ينتقد النظامَ، فإنَّه يعمل بقوَّةٍ داخله، وينبع جزءٌ من قوَّة أمل من العلاقة الوثيقة التي تطوَّرتْ بين زعيمها برِّي والنظام السوري، فالعلاقةُ مع سوريا نشأت مع موسى الصدر، لكنَّ برِّي حافَظَ عليها وعمَّقها خلال سنوات الصراع وبعد عام 1989 كما أنَّه جديرٌ بالذِّكر أنَّ برِّي يرأسُ مجلسَ إعمار الجنوب، الهيئة التي تموِّلها الحكومة والمكلَّفةُ بإعادة بناء البنية التحتية لجنوب لبنان وتحسينها، الجنوب المتخلف في أحسن الأحوال والذي ضربته عقودٌ من التَّوغُّلات الإسرائيلية والحرب الفِئَويَّة اللبنانية، ويتمتَّع المجلس بسلطة تحسين الطرق وشبكات الاتصالات والمدارس والمستشفيات وقطاعات الخدمة الاجتماعية الأخرى، ولا يخصِّصُ المجلسُ الأموالَ فحسب، بل يمنحُ العقودَ للمقاولين اللبنانيين، كما أنَّ سيطرةَ برِّي على المجلس تَضَعُهُ في ميزةٍ فريدةٍ في الاستغناء عن المحسوبية والتفضيل للداعمين الفعليين والمحتملين، وفي تصوير نفسه على أنَّه فاعلُ الخير للشيعة الجنوبيين، وبهذا يعود برِّي إلى نمط العلاقة الزبائنية الذي سيطر على السياسة اللبنانية قبل الحرب الأهلية (ولا يزال كذلك إلى حدٍّ مُعيَّن)، وصورته مُعَرَّضةٌ لخطر التَّحوُّل إلى الصورة التقليدية لزعماء الشيعة التي ساعد بسيطرته على الجنوب على تحطيمها.

ينعكس التناقضُ بين الاستراتيجيات السياسية لحركة أمل واستراتيجيات حزب الله في

قاعدتهما الانتخابية، وتناشد أمل جيلَ الشيعة الذين لديهم تاريخٌ طويلٌ من الاستيطان في بيروت وضواحيها واكتسبوا بالفعل مصلحةً راسخة في النظام من خلال الانخراط في البيروقراطية الحكومية أو بناء مشاريعهم الخاصة، وهذا القطاع الشيعيُّ أكثرُ طموحاً نسبياً، وأكثر اندماجاً في المجتمع اللبناني، وبالتأكيد أقلُّ إسلاميةً من الناحية العقائدية، ويوجَدُ أتباعُ حزب الله في الغالب في جنوب لبنان وفي الجيوب الشيعية التي تمَّ إنشاؤها حديثاً في جنوب بيروت، والتي يسكنها لاجئون وصلوا مؤخَّراً من الجنوب، وهم محرومون اقتصادياً ويكونون عادة ضحايا مباشرةً للغارات الإسرائيلية على جنوب لبنان، يوفِّرُ حزبُ الله شبكةَ أمانٍ ماليةً لهذه الفئة من خلال الخدمات الصحية والتعليمية والإعانات والمكافآت المباشرة لعائلات الشهداء الذين لقُوا حتفهم نتيجة الصراع مع إسرائيل.

إنَّ الانتقالَ الذي قام به كلٌّ من أمل وحزب الله من دور يُهيمِنُ عليه الميليشيات إلى السياسة والحكم أمرٌ غيرُ معتادٍ للغاية في العالم العربي، فما الذي جعل هذا ممكناً في لبنان؟ أولاً: الحرمانُ النسبيُّ طويلُ الأمد للطائفة الشيعية جعلها مرشَّحةً للتطور السريع والديناميكي عندما تتوفَّرُ القيادة الصحيحة، إنَّ زخمَها الهائلَ في التَّحرُّك لتأكيد مكانتها الصحيحة (وفقاً لوزنها الديموغرافي) قد وفَّرَ لها شيئاً مثيراً للقلق للمجتمعات الأكثر ثباتاً التي تتوقُ للحفاظ على فوائد الوضع الراهن، ومع ذلك فإنَّ معالجة المظالم ليست كافية لتوفير القوة والسلطة المستمرة للطائفة، وقدْ قامَ تطويرُ الميليشيات الشيعية المسلَّحة ـ بالتوازي مع الميليشيات المسيحية والدرزية والسُّنِّيَّة المختلفة ـ بدور رئيسٍ في ظهور القوة الشيعية في سياق الأحداث القاسية والعنيفة التي مرَّتْ بها البلاد، وكانت هذه المواجهاتُ العسكريةُ بمثابة تحفيزٍ للأعمال التي ساعدت على خلق استجابةٍ اجتماعيةٍ وسياسيةٍ وعسكرية لدى الشيعة.

يشكِّلُ الطابع شبه الديمقراطي لماضي لبنان وعدم قدرة أيِّ فصيل في البلد على الانتصار على الآخرين عواملَ مُهمَّةً إضافية مَكَّنَتْ حركات الميليشيات هذه من التطور إلى مُنظَّماتٍ سياسية، باختصار أدَّتْ فرصةُ التعبئة والعمل المجتمعي إلى انتقال طبيعي من الميليشيا إلى الحزب السياسي، وأخيراً لا ينبغي التقليلُ من أهمِّيَّة دور سوريا في السياسة اللبنانية، فقدْ أدَّى هَوَسُ سوريا بالحفاظ على ميزان القوى داخل لبنان إلى أنْ تكونَ مُتساهلةً بالتناوب تجاه الشيعة في بعض الظروف، وأنْ تَحُدَّ من أيِّ سَعْيٍ جامحٍ للحصول على سُلطةٍ طائفية شيعية في حالات أخرى.

التحوُّل بعيداً عن الدولة الإسلامية

حزبُ الله هو أول حركة إسلامية شيعية يبدو أنَّها تطوَّرت من اعتناقٍ كاملٍ لهدف الخميني المتمثِّل في إقامة دولة إسلامية إلى أنْ تصبحَ حركةً سياسيةً براغماتية تقبل وترغب في العمل ضمن مجتمعٍ لا يضمُّ المسلمين السُّنَّة فحسب، بل يضمُّ أيضاً عدداً كبيراً من المسيحيين، وهذا الانتقالُ مُهمٌّ ليس فقط في دراسة تطوُّر المُنظَّمات الدينية الشيعية، ولكن في السجلات الأوسع للحركات الإسلامية.

لبنان، بالطبع، يمثل سياقاً دينياً خاصاً، فلا دينَ للدولة في لبنان، لكنَّ الدينَ والدولة ليسا مُنفصلَين ولا يمكن الفصلُ بينهما، وهناك ما يصل إلى 19 طائفة مُعترفٍ بها، ويُوزِّعُ النظام الطائفيُّ السلطةَ والمزايا السياسية على هذه الطوائف الدينية المُعترَفِ بها، بهذا المعنى نحن لا نتحدَّثُ عن صراعٍ بين القوى العلمانية والإسلامية كما نفعل في العديد من دول الشرق الأوسط الأخرى، ولكنْ عن توازنِ القوى المُوزَّعة في جميع أنحاء النظام.

ما يثير الاهتمامَ هنا هو التحوُّلُ الواضح الذي نَقَلَ حزبَ الله من هدف الدولة الإسلامية إلى قبول دولةٍ مُتعدِّدةِ الأديان يكون فيها جدولُ الأعمال الإسلاميُّ التقليديُّ بعيداً عن الالتزام، فكيف حدث مثل هذا التحوُّلِ في حزب الله وما هي تداعياته الأوسع؟

عندما تأسَّسَ حزبُ الله في أوائل الثمانينيات أظهر التزاماً مطلقاً بإنشاء دولة إسلامية، بقيادة عناصر دينية كانت في السابق جزءاً من حركة أمل وآخرين رفضُوا عَلْمَنَةَ تلك الحركة واتَّبعُوا بالتزام أيديولوجية الخميني والتوجيهات الإيرانية، ومثلُ أمل لم يكنْ حزبُ الله أبداً جسداً مترابطاً ومتماسكاً، بل كان مِظلَّةً للعديد من المجموعات المتشابهة في التفكير والتي لا تتَّفقُ في جميع النواحي:

يجمعُ [حزب الله] كلَّ تلك المجموعات الوليدة التي ترى إيران نموذجاً لها والخميني زعيماً لها، ومن ناحية أخرى حزبُ الله هو منظمةٌ عَلَنِيَّةٌ تتلقَّى أوامرَ وتوجيهاتٍ من إيران، ومع ذلك من ناحية أخرى فهو عبارةٌ عن مجموعة مَرِنَةٍ من الجماعات التي قد يكون تأثير إيران الحقيقي فيها اسميَّاً فقط (17).

كان تأثيرُ طهران في حزب الله واضحاً تماماً منذ البداية، في الأيديولوجيا والمساعدات، وكان رجال الدين الذين أسَّسُوا الحركة مُقرَّبين من الجمهورية الإسلامية وقبلوا الرؤية الإسلامية لإيران الجديدة، وشمل ذلك قبولَ فكرة ولاية الفقيه، أو حكم رجال الدين، في دولةٍ إسلامية

مُعلَنٍ عنها، وإنَّ الحضورَ الواسعَ لصورة آية الله الخميني في الأحياء الشيعية في لبنان ـ غالباً جنباً إلى جنب مع صور موسى الصدر ـ يؤكد على التزام حزب الله بخطِّ الخميني في الفكر السياسي، والذي يُشارُ إليه غالباً باسم **خط الإمام**، وكان للخميني رؤيةٌ راديكالية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، بما في ذلك التزامُها بتصدير الثورة، والدور القيادي لرجال الدين في توجيه سياسات الدولة، والهدف النهائي المتمثل في العمل نحو دولة إسلامية شاملة، «السمة المميزة لـ [علاقة حزب الله] بإيران» (18) وتمَّ تجسيد رؤية حزب الله الإسلامية الشاملة في استراتيجية من أربع مراحل تمَّ التعبير عنها في بيان عام 1985: المواجهة المسلحة مع إسرائيل، إسقاط النظام اللبناني، التحرُّر من أيِّ شكلٍ من أشكال تدخُّل القوى العظمى في لبنان، وأخيراً تأسيس الحكم الإسلامي في لبنان الذي سينضمُّ إليه المسلمون الآخرون في خَلْقِ مجتمع إسلامي أكبر (19).

دعا حزبُ الله صراحةً، طوال عقده الأول، إلى إقامة دولة إسلامية في لبنان، مُعلِناً أنَّه يمكن تحقيق دولة إسلامية بمرور الوقت على الرغم من الطابع المتعدِّد الأديان والطوائف للمجتمع اللبناني، ليس بالقوة ولكنْ من خلال الإقناع والتعليم، والدعوة، وحدَّد إعلان حزب الله الرئيس لـ **المضطهدين في العالم** في 16 فبراير 1985 سياساتِ حزب الله الواسعةَ، بما في ذلك التصريح بـ «أنَّنا لا نُخفي التزامنا بحكم الإسلام ونَحثُّ على اختيار النظام الإسلامي الذي يضمن وحده العدلَ والكرامةَ للجميع ويمنع أيَّ محاولةٍ إمبريالية جديدة للتَّسلُّل إلى بلادنا، ولا نريد أنْ نفرض الإسلام على أيِّ شخص ونحن نكره أنْ نرى الآخرين يفرضون علينا قناعاتهم وأنظمتهم، ولا نريد أنْ يَحكمَ الإسلام في لبنان بالقوة، كما تَحكمُ المارونيةُ السياسيةُ الآن، لكنَّنا نؤكد أنَّنا مقتنعون بالإسلام عقيدةً، ونظاماً، وفكراً، وحُكماً، ونَحثُّ الجميع على إعادة الاعتراف به والاحتكام إليه، كما نَحثُّهم على تبنِّيه والالتزام بتعاليمه على المستوى الفردي والسياسي والاجتماعي، وإذا أُتيحَتْ لشعبنا فرصةُ اختيار نظام الحكم في لبنان بحُرِّيَّة، فلن يختارَ عن الإسلام بديلا (20).

على الرغم من كلِّ تركيزه على إقامة دولة إسلامية، فقد احتوى حزبُ الله دائماً على فئويةٍ داخلية كبيرة، ممَّا يعكس عادةً الانقساماتِ الأيديولوجيةَ داخل طهران نفسها، وكان جزءٌ كبير من هذا الجدل في مسائل التكتيكات، ولا سيَّما مسألة أخذ الرهائن المثير للجدل، وليس في الإيديولوجيا نفسها، وقدْ بدأَ الجدلُ بشأن إمكانية المشاركة في الانتخابات اللبنانية داخل حزب الله في عام 1990 بعد وقف إطلاق النار الذي جاء به اتِّفاقُ الطائف (21)، وكان الفصيلُ

الأكثرُ تطرُّفاً ممثَّلاً بالأمين العام للحزب آنذاك صبحي الطفيلي يَعُدُّ الدولةَ اللبنانية غيرَ شرعية ومن ثَمَّ عارضَ تأييدَه بالمشاركة في الانتخابات، بينما فضَّلَ الجناح الأكثر براغماتية العمل من داخل النظام السياسي من خلال تقديم مرشَّحين.

جاء قرارُ حزب الله بدخول الانتخابات البرلمانية على الرغم من معارضته المبدئية للطائفية السياسية داخل لبنان، وهو اعتراضٌ لا يزال متمسِّكاً به، ومع ذلك لا يجب ربطُ هذا الاعتراض بالدين الشيعي أو حتى الإسلام في حدِّ ذاته، فقد عارضت مجموعةٌ واسعةٌ من المفكرين اللبنانيين ـ ولا سيَّما العلمانيون ـ منذ فترةٍ طويلةٍ نظامَ الطائفية السياسية في البلاد الذي يفرض تمثيلاً نسبياً صارماً على جميع مستويات الحكومة الوطنية، وتأتي هذه المعارضةُ الفلسفيةُ أساساً من النخب من الليبراليين واليساريين والمحافظين على حدٍّ سواء، لكنَّهم لم يتمكَّنُوا من تقديم اعتراضاتهم الفلسفية أو العملية على النظام بأسلوب مقنع بما يكفي للتغلب على كلٍّ من الأعراف والمصالح الضَّيِّقة الراسخة بمجموعةِ مصالحِها المُستمدَّةِ من النظام الحالي.

يبدو أنَّ حزبَ الله اختار التَّخَلِّي عن النهج الثوري للوصول إلى السلطة في لبنان والعمل بدلاً من ذلك ضمن النظام الحالي، ولا يعني أيٌّ من هذا تغييراً في تطلُّعات الحزب بعيدة المدى للقضاء على السياسة الطائفية، وهو هدفٌ تشترك فيه أمل، بل وأيضاً من قِبَلِ العديد من العناصر في الطوائف اللبنانية الأخرى، على الأقل من حيث المبدأ، والسؤال الحاسم هو: ما هو نوع النظام الذي يجبُ أنْ يحلَّ مَحَلَّ النظام الحالي؟ وكيف؟ لأنَّ أيَّ تغيير في النظام السياسي الحالي سيخلق بوضوح فائزين وخاسرين، فليست كلُّ المجموعات، ولاسيَّما المجموعاتُ الصغيرةُ، على استعداد لاستبدال شكوك الغد بالفوائد المعروفة اليوم.

ربما يكون قبولُ حزب الله الواضحُ للنظام السياسي اللبناني الحالي مؤشِّراً مشجِّعاً على أنَّه يتطوَّرُ ولم يعدْ لديه أجندةٌ ثوريةٌ جادَّةٌ للبلاد، ولكنْ لا توجدُ ضماناتٌ بالطبع، فطالما أنَّ حزبَ الله يحتفظ بميليشيا مُسلَّحةٍ هائلةٍ، فإنَّ الحزبَ لا يزال يثير التَّوتُّرَ بين العديد من اللبنانيين الآخرين بشأن إخفائه أجندةً راديكاليةً بعيدة المدى ببساطة، واستعداداً في مرحلة ما لاستخدام العنف إذا لزم الأمر، ومنذ البداية «إنَّ النضالَ الثوريَّ الشاملَ لحزب الله قد استندَ إلى انتصارات الإسلام في المناطق المجاورة، بقيادة إيران (22)، ومع ذلك، تُمثِّلُ هذه الرؤيةُ أهدافاً مثالية طويلة الأجل تفتقر إلى الكثير من الواقعية، ومن ثَمَّ فإنَّ افتقارَهُ إلى الواقعية بعد 20 عاماً من الثورة الإيرانية قد يفسِّرُ رغبةَ حزب الله بمرور الوقت في تبنِّي سياساتٍ

أكثر براغماتية تتماشى مع الظروف اللبنانية، ولم يُسْتَثنى السُّنَّةُ أنفسُهم تماماً من هذه الأهداف الأيديولوجية نفسِها، فمع اشتداد حدَّة الحرب الأهلية، أصدرت المؤسسةُ الدينيةُ السُّنِّيَّةُ الرئيسةُ، دارُ الفتوى، فتوى تقول: « فالمسلم الحقيقي في لبنان لا يمكن إلا أن يكون وفياً لما يفرضه عليه الإسلام، بما في ذلك إقامة دولة إسلامية» (23).

على الرغم من كلِّ الآراء الإسلامية التي قد يكون حزب الله قد تبنَّاها في الثمانينيات، فقد صرَّح زعيم حزب الله الشيخ حسن نصر الله في عام 1997 أنَّ «حزبَ الله جزءٌ أو حركةٌ من أعضاءٍ وقادةٍ لبنانيين يتَّخذون قراراتٍ لبنانية، وهو يقاتل على الأراضي اللبنانية لتحرير الأراضي اللبنانية، ومن أجل شرف الشعب اللبناني وحرِّيَّته والأمة بأسرها، ونحن نرفض هذا الاتِّهام [بأنَّ حزبَ الله هو **حزب إيران**] ونقول إنَّ حزبَ الله بأيِّ مقياسٍ هو حركة إسلامية لبنانية» (24).

يمثِّلُ حزبُ الله بالطبع الجناحَ الأكثرَ تطرُّفاً من الشيعة اللبنانيين، لكنَّه ليس المجموعةَ الشيعيةَ الوحيدةَ ذاتَ التُّوجُّه الدينيِّ، فالهيئة الرسمية العليا لجميع اللبنانيين الشيعة لها تسميةٌ دينيةٌ لا لُبْسَ فيها ـ المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى ـ وفي مارس 1997 بَدَا الشيخُ محمد مهدي شمس الدين، رئيس المجلس والمتحدِّثُ الشرعيُّ عن الطائفة الشيعية بأسرها، كأنَّهُ يلمِّحُ إلى أنَّه كان يعارض إنشاء كتلةٍ سياسية شيعية واحدة في لبنان وبدلاً من ذلك فضَّل تعاوناً أكبر بين الطوائف للتَّغلُّبِ على التوترات الطائفية التي أشعلتها الحرب الأهلية 1975-1990، وتمَّ إنشاءُ [المجلس] ليس فقط لإنهاء التمييز السياسي والحرمان الاجتماعي والاقتصادي الذي عانت منه الطائفة الشيعية، ولكن أيضاً لدعم الوحدة الوطنية اللبنانية التي أضرَّها النظام الطائفي.

وفيما يتعلَّق بالمسألة الأولى يعتقد المجلسُ أنَّه قد نجح، ولم يَعُدْ هناك إجحافٌ [بحق الشيعة] على الجبهة السياسية، ومن حيث المشاركة في النظام والحكومة لم يَعُدْ هناك موقعٌ أدنى... الأمر متروكٌ الآن للشيعة أنفسهم لتحمُّل مسؤولياتهم بصدق وكفاءة ومسؤولية، والتعامل مع برنامج الدولة على أنه برنامجٌ خاصٌّ بهم....

قال شمس الدين إنَّه بينما يودُّ من حيث المبدأ أنْ يرى [النظام الطائفي السياسي] يتبنَّى نظامَ الجدارة البحت، فقد أدرك أنَّ هذا لا يُمكن أنْ يتمَّ بسرعة...، القرار الدستوري بإلغاء الطائفية السياسية سيخلق مشاكلَ تأقلُمٍ جديدةً بالنسبة إلينا «.... عوضاً عن ذلك، قال شمس الدين إنه أخطأ مسبقاً في نهجٍ ذي مسارين، العمل على معالجة **الطائفية في العقل** من خلال

التعليم والحوار بين الطوائف، إلى جانب التطبيق التدريجي للقوانين المُصمَّمة لتقليل عدد وظائف الدولة... الموجودة على أساسٍ طائفي.

وأضاف شمس الدين أنه رأى مجالاً كبيراً للمسلمين والمسيحيين للعمل معاً بوصفهم شُركاءَ في الإيمان في القضايا العالمية المعاصرة، بدءاً من القضايا السياسية ذات الدلالات الأخلاقية مثل انتشار الأسلحة النووية، إلى المشكلات الأخلاقية والروحية التي تطرحها التطورات، مثل البحث الجيني، والاستنساخ (25).

من الواضح، إذن، أنَّه من خلال الإجماع الساحق، توصَّلَتِ الطائفة الشيعية في لبنان، بما في ذلك الحزبان الشيعيان الرئيسان، إلى تسويةٍ مُؤقَّتةٍ مع الدولة اللبنانية الحالية على وجه التحديد على النحو المنصوص عليه في اتِّفاق الطائف لعام 1989 وقدْ أنْهَتِ الحرب الأهلية اللبنانية.

وبالنسبة إلى أمل لم يكن قبولُ النظام السياسي الجديد بعد الطائف صعباً؛ لأنَّ أمل تحت قيادة برِّي كانت غيرَ أيديولوجيةٍ لمدَّةٍ طويلةٍ، واستفادت كثيراً من خلال العمل ضمن النظام الجديد، وقدرته على السيطرة على جزءٍ كبيرٍ من توزيع سخاء الدولة، وبالنسبة إلى حزبِ الله يقدِّمُ اتِّفاقُ الطائف فوائدَ مباشرةً أقلَّ، ويعتقد حزب الله، على سبيل المثال، أنَّ الشيعة اختُصِرُوا في الطائف، بالنظر إلى أعدادهم و«تضحياتهم من أجل تحرير لبنان»(26)، لكنَّ حقيقةَ تعاونه موجودةٌ، ويشير المراقبون غيرُ الشيعة حتى النُّوَّابُ المسيحيون إلى أنَّ نُوَّابَ حزب الله يعملون بجدِّيَّةٍ وبناءٍ في مجموعات العمل البرلمانية، وإنَّهم يحضُرون جميعَ الاجتماعات، وهم على استعدادٍ جيِّدٍ ويهتمُّون بالتَّوصُّل إلى استنتاجات بنَّاءةٍ، وفي الواقع أصبح حزبُ الله الآن مقبولاً على نطاق واسعٍ من قِبَلِ الجميع تقريباً في لبنان بوصفه حقيقةً طبيعيةً للحياة السياسية، حتى في الأماكن التي قد لا تزال فيها هناك شكوكٌ أو مخاوفُ بشأنه.

ومع ذلك، لا يزال الجدلُ قائماً بشأن كَوْنِ حزبِ الله **مُخلِصاً** في الانضمام إلى العملية السياسية أو أنَّه ببساطة يلعب على أجندة طويلة المدى وأكثر راديكالية، ويمكن القول إنَّ الأفعال عادةً ما تكون أقوى من الأيديولوجية بوصفها مؤشراتٍ للأهداف، وعلاوة على ذلك ينتهي الأمر غالباً بالأحزاب والحركات السياسية إلى المشاركة في معايير سياسية مُعيَّنة بمرور الوقت بعد أنْ كان عليها التكيُّف مع تلك المعايير لأسبابٍ تكتيكية، ومسألةُ الإخلاص في النهاية أقلُّ أهمية من السلوك والأداء الفعليين لحزب الله داخل النظام السياسي اللبناني،

وعلاوة على ذلك فإنَّ هذا السؤال ينطبق على الأحزاب السياسية في كلِّ مكان عندما تكون هناك فجوةٌ بين المُثُلِ الحزبية والتطلعات من جهة وقوى الواقع من جهة أخرى، فالنظام الديمقراطي مَبْنِيٌّ على مثل هذا التعاون، وتتجلَّى مواءمةُ حزب الله بوضوح في مشاركته في أعمال سياسات الدولة، ويمكن أيضاً إثارةُ الشكوك في **النوايا الحقيقية** لأيِّ حزبٍ سياسي لبناني آخر، بناءً على مواقفه أو تطلعاته السابقة، على سبيل المثال: آمال بعض المَوَارنة في استعادة سيطرتهم السابقة على النظام السياسي طويلةُ الأمد، أو يأمل بعضُ السُّنَّة أنَّ استعادةَ السُّلطةِ السُّنِّيَّةِ في سوريا في المستقبل يمكنُ أنْ ترفعَ السُّنَّة اللبنانيين إلى قمَّةِ النظام السِّياسيِّ اللبناني، وإنَّ ماضي حزب الله العنيف استثنائيّاً وروابطَهُ الحميمة مع قوَّةٍ أجنبيَّةٍ في كلِّ مرَّةٍ هو الذي يُديمُ الشَّكَّ بحقٍّ في الْتِزام الحزب بنظامٍ ديمقراطيٍّ جديد غيرِ عنيفٍ وغيرِ طائفيٍّ، وحتى اليوم يقول حزبُ الله إنه يأمل في أنْ يتمَّ الاعترافُ بالدولة الإسلامية ذات يوم من قبل الجميع على أنَّها شكلٌ من أشكال الحكم المستنير لكل لبنان، ولا يزال الحزبُ يرغب في رؤية الدولة توافق على دَعْمِ القِيَمِ الدينية عامَّةً بوصفها هدفاً أوسع للإسلاميين.

يجب أنْ يُنظَر إلى أيِّ تغييرٍ في موقف حزب الله في السياق الأوسع للتغيير داخل المنطقة، فقد يكون الوقتُ وقساوة الحرب الأهلية خفَّفَتْ من حماسته الثورية، وهو تراجعٌ واضحٌ حتى بين العديد من كبار رجال الدين مثل فضل الله، فالحربُ الأهليةُ في لبنان انتهت، وقدْ حقَّقَ حزبُ الله بعضَ النجاح في الساحة السياسية الديمقراطية، ولا يزال الحزبُ قادراً على مواصلة سعيِهِ لتحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي، ولم تَعُدْ سوريا تتسامحُ مع الصراع السياسيِّ المُسَلَّحِ داخل لبنان لتأمين السلام السوري، وتتَّجه إيران نحو مزيد من الاعتدال إلى حدٍّ كبير في أيديولوجيتها القومية الإسلامية ونحو علاقاتٍ خارجيةٍ عمليةٍ، وأخيراً كان واقع لبنان دائماً هو طابعه الغربي، وأسلوب حياته المتطوِّر والمتمدِّن، ونظامه مُتعدِّد الطوائف الذي يجعله مختلفاً عن العديد من الدول الأخرى في العالم الإسلامي، وإنَّه لمن الحكمة ببساطة ـ ولكنها ليست نتيجةً مفروغاً منها بالضرورة ـ أنْ يتقبَّلَ حزبُ الله هذه الحقائق، ويطرح لبنان الجديد مطلب التكيُّف مع واقعه.

باختصار، يبدو أنَّ حزبَ الله قد تحرَّكَ نحو قبول النظام السياسيِّ القائم مُتَعَدِّدِ الأديان والواقع السياسيِّ الإقليميِّ الجديد، وإذا كان حزب الله في الواقع يستجيب للتغييرات على الأرض، لأيِّ سببٍ من الأسباب، فإنَّ تهدئة حماسته الثورية يمثل علامةً بارزةً في تطوُّر الفكر والعمل السياسي الشيعي والإسلامي في أواخر القرن العشرين.

العلاقات الشيعية مع السُّنَّة

يُهيمِنُ على النظام السياسي في لبنان اليوم صراعٌ ثلاثيٌّ بين الشيعة والسُّنَّة والمسيحيين الموارنة، ومن وجهة نظر المسيحيين الموارنة، فالشيعة والسُّنَّة مسلمون ومن ثَمَّ فإنَّهم منافسون متساوون للسلطة المسيحية في لبنان، وفي العقد الأول من صعود الشيعة، كان الموارنة يأملون أنْ يكونَ الشيعةُ حلفاءَ لهم ضدَّ السُّنَّة الذين كانوا تقليدياً المنافسين الرئيسين للموارنة، ففي الواقع كان السُّنَّة في يوم من الأيام الطائفة الوحيدة المدعومة بقوةٍ من الحكومات العربية السُّنِّيَّة وقوى القومية العربية خارج البلاد، وربَّما كانوا الأكثرَ قدرةً على قلب النظام السياسي اللبناني، لذلك بدا أنَّ الموارنة والشيعة يتشاركون في وضع الأقلية في العالم العربي السُّنِّيِّ الأكبر.

ومع ذلك، بعد تطبيق اتِّفاق الطائف والاندماج الكامل لأمل وحزب الله في النظام السياسي، قد تتغيَّر المشاعرُ المارونية، وتنبع مخاوف الموارنة (والسُّنَّة) الجديدة من حقيقة أنَّ الشيعةَ أكثريةٌ في لبنان، ومن الديناميكية المطلقة للتمكين الشيعي، ولكنَّ سوريا مُهتمَّةٌ بالحفاظ على توازُن القوى في لبنان وليس من المرجَّح أنْ تمنحَ أيَّ طائفةٍ مُعيَّنةٍ ميزةً على كلِّ الطوائف الأخرى باستثناء مرحلة مؤقتة في لعبة التوازن المُتغيِّرة باستمرار، ومع ذلك يبدو أنَّ أمل قد أقامت تحالفاً وثيقاً مع النظام السوري لما يزيد عن عقدٍ من الزمان ولا تُظهرُ الاستياءَ نفسه من النفوذ السوري في لبنان الذي عبَّرَ عنه العديد من الموارنة، كما يتمتَّع حزبُ الله بدعم مُقَيَّدٍ من سوريا، وعلى الرغم من أنَّ الدعم الإيرانيَّ قد تضاءل، لكنَّه لا يزال واضحاً، لذلك قد يكون الموارنة في طَوْرِ إعادة تقييم مواقفهم تجاه الشيعة في مجموعةِ حساباتٍ أكثرَ تعقيداً من تلك التي كانت سائدةً في السبعينيات، عندما كان الحضورُ الشيعيُّ أضعفَ، ومن السابق لأوانه معرفةُ إمكانيَّةِ الحفاظ على التوازُنِ الموجود الآن (بفضل سوريا جزئياً)، فالسُّنَّةُ والموارنةُ والشيعةُ في عملية تقييم مُستمرَّةٍ لقوَّتهم النسبية، ويجري التدقيق حتى في الحدِّ الأدنى من التحوُّلات في التحالفات المؤقَّتة لما لها من آثار.

وعلى الرغم من أنَّ موسى الصدر بذلَ قُصارى جهده للتَّوصُّل إلى علاقاتٍ جيِّدةٍ مع المؤسَّسة السُّنِّيَّة في لبنان، إلا أنَّ بعضَ الشعور بالتنافس كان حاضراً منذ البداية، فالشيعة بعد كلِّ شيءٍ قدْ تعرَّضُوا للاضطهاد في لبنان تحت الحكم التركي خلال الإمبراطورية العثمانية بوصفهم مسلمين مبتدِعين، وكانت مكانتهم أقلَّ بوضوحٍ من وَضْعِ المسيحيين المَحميِّ قانوناً

بوصفهم أقلِّيَّاتٍ مُعترفٍ بها داخل الإمبراطورية، وكان الصدرُ متعاطفاً مع المِحنة الفلسطينية بوصفها القضيَّةَ الدولية الإسلاميةَ الأبرزَ، ولم يَعِظْ أبداً برسالةٍ مناهضةٍ للسُّنَّة، ولكنْ مع انتقال المقاتلين الفلسطينيين إلى جنوب لبنان، تعرَّضَ الشيعةُ للتهديد الجسديِّ وتمَّ جَرُّهُم بلا رحمةٍ إلى ساحة الحرب الفلسطينية الإسرائيلية، وفي الوقت نفسه انجذبَ بعضُ السُّنَّة في لبنان إلى الحركات الإسلامية السُّنِّيَّة التي حاولت تعزيزَ شرعيَّتها الإسلامية من خلال الهجمات الأيديولوجية ضدَّ الشيعة بوصفهم **ليسوا مسلمين تماماً**، وفي الواقع أعلن رجلُ دين سُنِّيٌّ أنَّه من الجائز إراقة دماء الشيعة (27).

وبالنظر إلى العداء الشِّيعيِّ للانتهاكات والسلوك المُتسلِّط للفلسطينيين في جنوب لبنان، فقدْ كان من الصعب على الشيعة تجنُّب القيام بدور مناهضٍ للسُّنَّة، فقدْ كان الغَزْوُ الإسرائيليُّ عام 1982 هو الذي ساعد على إنهاء هذا الغموض؛ إذْ بدأ الشيعةُ أنفسهم في التحرك بقوة نحو المقاومة ضدَّ إسرائيل، ومن ثَمَّ استرجعُوا إلى حدٍّ ما الشرعيةَ الإسلاميةَ والعربيةَ، وأدَّى الانسحابُ اللاحقُ لمنظمة التحرير الفلسطينية من لبنان في عام 1982 تحت رعايةٍ دوليةٍ إلى إزالة السَّبب المباشر للصراع الشيعي السُّنِّيِّ، ومنذ ذلك الحين، تحسَّنَتِ العلاقاتُ بين الشيعة والسُّنَّة تحسُّناً كبيراً، ولا سيَّما مع مباركة سوريا لكليهما بوصفهما عنصرين أساسين في المواجهة مع إسرائيل.

يتفوَّق الشيعة بعددٍ من المزايا على السُّنَّة، فهم أكثر نشاطاً من السُّنَّة في تشكيل المؤسسات الدينية والعمل من خلالها، ويحظى رجالُ الدين الشيعةُ اللبنانيون بتقدير كبير بوصفهم مفكِّرين في القضايا الإسلامية أكثر من رجال الدين السُّنَّة اللبنانيين (28)، وفي حين إنَّ رجالَ الدين الشيعةَ فاعلون في الساحة السياسية، فإنَّ رجال الدين السُّنَّة لا يتمتَّعون بالمكانة نفسِها في لبنان، أو يفضِّلون عدمَ التَّدخُّل في السياسة السُّنِّيَّة بالقدر نفسِه، ويبرز عاملٌ حاسمٌ آخر لصالح الشيعة هو الدعمُ السياسي الخاص الذي يحصلون عليه من سوريا، فبالنظر إلى الطابع الأقلَّوِيِّ للنظام السوري (العلوي)، فإنَّ لسوريا مصلحةً قويةً في الحفاظ على النفوذ الشيعي في لبنان مع إبقاء السلطة السُّنِّيَّة في مأزق، خشيةَ أنْ تتسبَّبَ في نهاية المطاف مع الأغلبية السُّنِّيَّةِ في سوريا في قلب الحكم العلوي، وأخيراً تضاءلَ دورُ الدُّوَلِ العربية السُّنِّيَّةِ الأخرى مثل مصر وليبيا والعراق في السياسة اللبنانية، ممَّا حرم السُّنَّة من مصادر أخرى للدعم السياسي.

على الرغم من أنَّ معظمَ السُّنَّة في لبنان يعترفون بأنَّهم كانوا أيضاً من بين الخاسرين

الرئيسين نتيجة صعود الشيعة إلى السلطة، إلا أنَّ الشيعة تجنَّبوا وضعَ حركتهم في أيِّ سياقٍ معادٍ للسُّنَّة، ويدركُ الشيعة في الواقع تماماً الحاجةَ إلى تعزيز شرعية مؤهِّلاتهم بوصفهم مسلمين حقيقيين، وهو قلقٌ يشبه الهَوَسَ بين العديد من الشيعة في جميع أنحاء العالم الإسلامي، ويُعَبِّرُ اسمُ الهيئة التمثيلية العليا لجميع اللبنانيين الشيعة: (المجلسُ الإسلامي الشيعيُّ الأعلى) عن الرغبة في شرعيةٍ أوسع.

ومنذ تأسيسه عمل المجلسُ الإسلاميُّ الشيعي الأعلى بقيادة الشيخ مهدي شمس الدين بجدٍّ للتعاون مع الطائفة السُّنِّيَّة، وقد يقول بعضُهم إنَّ شمس الدين يعمل بوضوحٍ بوصفه متحدِّثاً مسلماً وليس متحدِّثاً شيعياً متزمتاً، ويتعاون المجلس الشيعي مع دار الفتوى مركزِ رجالِ الدين السُّنَّة في لبنان، كما أطلق شمس الدين قمَّةً للزعماء الإسلاميين في لبنان لإضفاء الطابع المؤسَّسيِّ على الاجتماعات المنتظمة بين رجال الدين الشيعة والسُّنَّة بشأن القضايا الوطنية ذات الاهتمام، والهدف الرئيس هو إظهار الشيعةِ مشاركين نَشِطِين في سياقٍ إسلاميٍّ أوسع، وعلاوة على ذلك في نظر السُّنَّة اللبنانيين فالشيخ شمس الدين هو أكثر رجال الدين الشيعة في لبنان **عروبةً** ولبنانياً، على عكس الشيخ فضل الله الذي هو الآن أكثر عزماً على بناء مكانة دولية كبيرة بوصفه مفكِّراً شيعيَّاً، وقد استُقْبِلَ شمسُ الدين في الأزهر مركز الفقه السُّنِّيِّ بالقاهرة، كما أنَّه يتمتَّعُ باتِّصال وتأثير مباشر مع الحكومة السعودية التي تظلُّ تقليدياً مُتحفِّظةً تجاه أيِّ شكل من أشكال التعاون مع الشيعة، وقدْ أعرب شمس الدين أيضاً في الماضي عن اهتمامه بالعمل وسيطاً بين المجتمع الشيعي البحريني وعائلة آل خليفة الحاكمة في البحرين (29).

وهكذا فإنَّ الظروفَ الحاليةَ في لبنان قد قرَّبَتْ بين الشيعة والسُّنَّة، ولكنَّ التقاربَ الجديد قد لا يكون قائماً على أسسٍ صُلبة بَعْدُ، ولا يزال التنافسُ السُّنِّيُّ الشيعيُّ متجذِّراً على نحوٍ موضوعي في قلب نظام التنافس الطائفي اللبناني، ويمكن أنْ يتغيَّرَ الوضعُ تغيُّراً ملحوظاً في ظلِّ الظروف السياسية الجديدة، فإذا انهارَ اتفاقُ الطائف، أو إذا تمَّ الطعنُ فيه أساساً من قِبَلِ أيٍّ من اللاعبين الطائفيين الرئيسين فقد يندلعُ الصراعُ مرةً أخرى حيث قد يدفع الشيعةَ نحو التمثيل الكامل لحجمهم الديموغرافي داخل النظام السياسي.

والأمرُ الأكثرُ خطورةً، أنَّه في حال حدوث أزمةٍ داخل قاعدة السلطة للنظام العلوي في سوريا فإنَّ التَّوتُّرات الطائفية بين الشيعة والسُّنَّة في لبنان سوف تتأثرُ مباشرةً وبشدَّةٍ مع محاولة السُّنَّة استعادةَ السُّلطة في سوريا، وفي ظلِّ هذه الظروف يمكن للسُّنَّة اللبنانيين أنْ

يسعَوا لقلب التوازن ضدَّ القوة الشيعية في لبنان، فوجود سوريا وإيران وإسرائيل في لبنان في الواقع يشوِّه الوقائع السياسية الحقيقية وتوازنات القوى الطائفية داخل الدولة، وقدْ شكَّلت هذه البلدان الثلاثة التكوينَ السياسيَّ للبنان في العقدين الماضيين لجميع المقاصد والأغراض. ومن الصعب التكهُّن كيف يمكن لاستقلال لبنان الكامل عن هذه العوامل الرئيسة المتداخلة أنْ يحلَّ القضية الطائفية.

وفي غضون ذلك توصَّل الشيعة والسُّنَّة في لبنان إلى تسوية مؤقتة، ومثل العديد من النزاعات الأخرى في لبنان، يأمل المرء أنَّ دروسَ الحرب الأهلية اللبنانية وما تلاها من تسويةٍ قد أخذها الجميع على محمل الجدِّ وأنَّ تعايُشاً شيعيّاً سُنِّيّاً حقيقيّاً قد نشأ، والحقيقة المحزنة هي أنَّ لبنان اليوم في الممارسة اليومية يقع في قبضة الطائفية السياسية (والاجتماعية) على نحوٍ أعمقَ من أيِّ وقتٍ مضى، وتخترق الطائفية نظام التعليم والمستشفيات والقنوات التلفزيونية والمحاكم والإدارات الحكومية وكلَّ جانب من جوانب الحياة العامة تقريباً، ويُقِرُّ اللبنانيون من مختلف الطوائف بأنَّ الطائفية أصبحت مترسِّخةً الآن أكثر ممَّا كانت عليه قبل الحرب الأهلية، وهكذا يبقى السؤالُ هل يَقوى التعايشُ بالطائفية أو بالقضاء عليها.

لم يكن التعاون الشيعيُّ السُّنِّيُّ مألوفاً في العالم الإسلامي ولاسيَّما على مستوى رجال الدين والقضايا الوطنية، وهو خطوةٌ أولى مشجعةٌ، وربَّما بدأتْ في الكويت فقط بدايةٌ مماثلةٌ نحو التعاون بين الطوائف، ولا سيَّما في سياق برلمان مفتوح حقاً لا تُمارَسُ فيه الطائفية.

مستقبل شيعة لبنان

مع صعود القوة الشيعية في لبنان، برزَ الشيخ محمد حسين فضل الله بوصفه رجلَ الدين الشيعيَّ العربيَّ الرائد، وبعد عقدٍ من الالتزام الوثيق بالرؤية الإيرانية للدولة الإسلامية، وحكم رجال الدين، و**خط الإمام**، تولَّى فضل الله دوراً أكثر استقلالية بكثير، وهو بصدد الحصول على منصبٍ مرجعيٍّ دينيٍّ في لبنان والعالم الشيعي العربي الأوسع من شأنه أنْ ينافس آيات الله في إيران، وإنَّ رؤيته الجديدة لدور الشيعة في دولةٍ متعدِّدة الطوائف تنحرف عن وجهات نظر إيران السابقة، وكذلك حكمه في العديد من القضايا الأخرى، مثلُ هذه القضايا تشمل رفضه الرسميَّ للاعتقاد الشيعي العريق بأنَّ الخليفة عُمَرَ في القرن السابع قد أساء معاملة ابنة النبي (كان عمر موضوع الكراهية الشيعية التقليدية)، كما تناول القضايا المعاصرة المثيرة للجدل بشأن جوانب النشاط الجنسي الأنثوي، ويُعتقَدُ على نطاق واسع أنَّ فضل الله يطوِّرُ منهجاً يؤهِّلُه لدور المرجع، وهناك عددٌ قليلٌ من المرجعيات العربية ـ بعيداً عن المرجعيات

الإيرانية ـ الذين يتمتَّعون بالحرِّيَّة السياسية والفكرية للتَّحدُّث علناً عن القضايا السياسية والدينية اليوم بطرق تتحدَّى **خط الإمام** المُهيمِنَ في إيران، فسُلْطَةُ فضل الله ناشئةٌ حديثاً وسيتحدَّى دورُه بلا شَكٍّ رغبة إيران في الهيمنة على الخطاب الشيعي عبر العالم العربي، وقد تعرَّض بالفعل لانتقادات من رجال الدين الإيرانيين.

السؤال هو ستكون إيرانُ قادرةً على احتكار كلِّ الفكر الديني الشيعي إلى أجلٍ غير مُسمَّى، كما فعلَتْ على مدى عقود بالتزامن مع قمع رجال الدين الشيعة في العراق وانهيار النجف، ربَّما كان الشيعةُ اللبنانيون هادئين ومعزولين في العالم الشيعي عدةَ قرون، لكنْ من المُهمِّ أنْ نتذكَّر أنَّهم قاموا بدورٍ حاسمٍ في إمداد رجال الدين البارزين والمجتهدين للأسرة الصفوية التي تأسَّست حديثاً في إيران عام 1500، وساعدت في تشيُّع القطاع العريض من الإيرانيين الذين لم يعرفوا سوى القليل عن المذهب الشيعي وتطلبوا تعليماً دينياً ومؤسسات جديدة، فهل ستأتي الطائفة الشيعية اللبنانية، بعد قرون من العزلة، لتمثِّل مركزاً شيعياً دولياً جديداً في حدِّ ذاتها غنياً بأفكار التوافق مع الواقع الحديث للممارسة الديمقراطية والمجتمع مُتعدِّد الأديان في دولة ذات نمطٍ غربي؟

يعالج الإسهام السياسيُّ للحركات الشيعية في لبنان القضايا العلمانية وليس الدينية، ويتحدَّثُ أعضاءُ البرلمان والحكومة الشيعة عن السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وليس السياسات الدينية للدولة، فهُمْ مهتمُّون بتكوين السُّلطة أكثر من اهتمامهم بمحتواها الديني، وقد يكون اهتمامُ حزب الله بالقضايا الاجتماعية مدفوعاً بجهوده للترويج لأيديولوجيته الدينية، لكنَّ حُجَجَهُ تتشكَّل بمصطلحات إسلامية نادراً، وقد نظرَ موسى الصدر إلى مَهمَّته في لبنان إلى حدٍّ كبير من منظور علماني على أنَّها البحث عن هوية الشيعة وتعبئتهم لتحقيق مكاسب سياسية واجتماعية واقتصادية، وقدْ كان لدى المجتمع في الواقع القليلُ من التوقعات بالعثور على قيادة بين رجال الدين التقليديين والمعزولين الذين لم يحظَوا باحترام كبير بين أفراد الطائفة وكان نطاق اهتمامهم وكفاءتهم في حدها الأدنى (30)، بينما اعتمد الصدر اعتماداً كبيراً على الرمزية الشيعية والتاريخ الديني، إلا أنَّ رسالته وأهدافه كانت في الأساس علمانية واندماجية وأصبحت أكثر دنيوية مع مرور الوقت، كما كان المجلس الشيعي الأعلى يهتمُّ بالمسائل الطائفية وليس الدينية، وقدْ ظهرتْ أمل منظمةً ميليشياويةً، وبحلول الوقت الذي انتقلت فيه إلى الساحة السياسية، أسقطَتْ جميعَ الجوانب الأيديولوجية أو الدينية تقريباً تحت قيادة نبيه برِّي، وتجنَّبَتْ حتى التوجه الكبير نحو إيران.

عندما تُبنى أسُسُ حركةٍ ما على مجتمع مُعرَّف بصرامة بمصطلحات دينية، فمن الصعب فصلُ الدين عن الدافع السياسي عامَّةً، وهذا جزءٌ من معضلة التشيُّع: فكيف يمكن أنْ تكون الحركة شيعية إذا كانت قائمة على العلمانية؟ وإذا كانت علمانية فلماذا تقتصر على الشيعة؟

في حالة حزب الله، من الصعب فَصْلُ الحركة عن المصالح الدينية، لكنَّ أهدافَ حزب الله منذ البداية كانت أيضاً شديدة التوجه نحو الأهداف السياسية لتحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي والقوة السياسية الأمريكية التي سهلت ذلك الاحتلال، فهل كانت هذه أهداف قابلة للتطبيق بالنسبة إلى الشيعة لو لم تقدِّمْ إيرانُ دعماً كبيراً لحزب الله؟ إنَّه أمرٌ قابلٌ للنقاش، وقدْ كانت مساعدةُ إيران الأيديولوجية والمادية والمالية لحزب الله حاسمة، ولاسيَّما في السنوات الخمس الأولى من أنشطة حرب العصابات، لكنَّ أهدافَ حزب الله لا تتوقَّفُ عن كونها أهدافاً شيعية لمجرد أنَّها تتوافق مع مصالح القوى العظمى لدولٍ خارجية، وفي هذه الحال نعني كلّاً من إيران وسوريا.

وقد حاربَتْ أمل أيضا ضدَّ إسرائيل بوصفها تهديداً إقليميَّاً مباشراً للمناطق الشيعية في جنوب لبنان، بينما كانت الميليشيات الطائفية في لبنان تتقاتل فيما بينها، ومن المحتمل أنْ يكون الاستهدافُ المُحدَّدُ للوجود الأمريكي مدعوماً بقوَّةٍ من قِبَلِ المصالح السورية والإيرانية، لكنَّه تزامَنَ أيضاً مع رؤى إسلامية أكثر راديكالية أو عنيفة في كلِّ مكان بسبب تصوُّر دعم واشنطن غير النقدي إلى حدٍّ كبيرٍ لإسرائيل على مدى عقود.

وبصرف النظر عن تخليص لبنان من الوجود الإسرائيلي والأمريكي، كان الطموح الدينيُّ الرئيسُ في برنامج حزب الله إنشاءَ دولة إسلامية في لبنان، وهو هدفٌ بعيد المدى في أحسن الأحوال، كما رأينا، ويمكن أيضاً رؤية المصالح الدينية لحزب الله في خطابه الإسلامي الشامل في سنواته الأولى، (في حين إنَّ هذه كانت أهدافاً أيديولوجية مشتركة مع إيران، إلا أنَّها لا تتشاركها مع سوريا)، وبصرف النظر عن سياساته الخارجية عَمِلَ حزبُ الله أيضاً على تعزيز العادات والطقوس والاحتفالات الشيعية وغيرها من السمات الدينية والطائفية المتعلِّقة بأسلوب الحياة الشيعية (31).

ومن الواضح أنَّ حزبَ الله يتبنَّى أسلوبَ حياةٍ إسلاميَّاً محافظاً: اللِّحى للرجال والأوشحة أو غطاء الرأس للنساء بوصفه جزءاً رئيساً من أجندته الاجتماعية، فالتجديد الأخلاقيُّ للمجتمع الشيعي في لبنان هو هدفٌ مُهمٌّ للحركة، ويقول الحزب صراحةً إنّه يعتقد أنَّ هناك مُثلاً مناسبة للبنان من أصلٍ إسلامي ولكنَّها ذاتُ **قيمةٍ عالميةٍ** (32).

إنَّ اختلافات حزب الله مع إيران اليوم هي سياسيةٌ أكثر منها دينية، ويبدو أنَّ مصالح حزب الله في البرلمان لا تركز على القضايا الأخلاقية بقدر ما تركز على القضايا الاجتماعية والرفاهية، وهذه القضايا بالتأكيد ليست خارج نطاق الاهتمام الديني، لكنَّها أيضاً ليست فريدة من نوعها بالنسبة إلى حزبٍ قائم على أساسٍ دينيٍّ، وبهذا المعنى يعكس حزب الله انشغالات عدد كبير من الحركات الإسلامية التي تأتي القضايا السياسية والاجتماعية في مقدمة أولوياتها.

فالقيادة الدينية لحزب الله واضحةٌ، وكذلك وجود رجال الدين في المجلس الشيعي الأعلى الذي يمثل جميع الشيعة اللبنانيين، في حين إنَّ حركة أمل لديها قيادة علمانية بالكامل، ويبدو من الصعب تجنُّبُ انخراطِ رجال الدين في الحركات السياسية الشيعية تاريخياً، بسبب أهمية رجال الدين بوصفهم قادةً غيرَ رسميين للمجتمع على مر السنين، والسؤالُ في هذا الصدد: أيٌّ من هاتين الحركتين سينتهي به الأمرُ إلى الاندماج في المشهد السياسي اللبناني على نحوٍ أكثر سلاسة بمرور الوقت؟ أهي حركةٌ شيعيةٌ علمانية دافعة وطموحة مع القليل من التركيز على القضايا الأخلاقية مثل حركة أمل، أم حركةٌ ذاتُ توجُّهٍ أكثرَ شموليةً وتركيزاً على البعد الأخلاقي ويسعى إلى أرضية دينية مشتركة لتعاون أوسع مثل حزب الله؟ السؤال لم يتمَّ الرَّدُّ عليه بعد في لبنان.

الدروس المستفادة من التجربة الشيعية اللبنانية

تجربة الشيعة في لبنان، مع أنَّها تعكس عدداً من الخصائص اللبنانية الفريدة، إلا أنَّ لها صِلة بالعالم الإسلامي الأوسع، وتشمل القضايا ذات الصلة ما يأتي:

- ظاهرة بروز فئة اجتماعية من التخلف والعزلة إلى شبه الهيمنة على نظام سياسي.

كما حاولنا أنْ نبيِّنَ فإنَّ ظهور الشيعة في لبنان نتج عن التقاء ظروف استثنائية، ليست كلها مرغوبة؛ إذْ عانى لبنان من حرب أهلية في الوقت الذي يتطوَّر فيه إلى الظروف الحالية، لكنْ هل كانت الحرب الأهلية هي العملية الوحيدة التي يمكن من خلالها أن تحدث هذه التغييرات؟ من الواضح أنَّ الشيعةَ قد حقَّقُوا بالفعل مكاسب كبيرة في الوقت الذي اندلعت فيه الحرب الأهلية، ومن الواضح أنَّ هذه المكاسبَ لم تكن سبب الحرب الأهلية، فقدْ نشأت الحربُ الأهليةُ في الواقع عن حالة عدم الاستقرار الكبيرة التي عصفت بلبنان بفعل هروب المقاتلين الفلسطينيين إلى داخل البلاد في بحثهم عن قاعدة عمليات ضدَّ إسرائيل، فتحوَّل لبنان إلى ساحة معركة بالوكالة بين إسرائيل وسوريا على وجه الخصوص، وباختصار لم تكن

التغييرات في لبنان نتاجاً للتنافس الطائفي فحسب، بل كانت نتاجاً للعنف الذي عصف بالبلاد وحوَّل التنافس السياسيَّ إلى صراع مُسَلَّحٍ بين الميليشيات، ومن المؤكد أنَّ الحرب الأهلية في لبنان وفترة الفوضى خلقت الظروف التي تغيَّرت في ظلِّها القوى السياسية في البلاد، بما في ذلك تعزيز الشيعة، لكنَّها لم تكن شرطاً مسبقاً لهذه التغييرات، ويأمل المرءُ أنْ تكون هناك بعض الرسائل من تجربة لبنان، إيجابيةً وسلبيةً، يمكن أنْ تفيد الدول الأخرى التي تعاني من الصراع الطائفي.

- الدورُ المُحتمَلُ للطائفية السياسية بوصفها صيغةً مُمكنةً لحلِّ القضايا الطائفية العرقية أو الدينية المستفحلة الأخرى في دول أخرى.

كان انهيار نظام التمثيل النسبي الذي كان سائداً في لبنان قبل الحرب الأهلية أحد العوامل العديدة التي أسهمت في انهيار الدولة اللبنانية عامَّةً، وقدْ خَدَمَ هذا النظامُ لبنانَ من عام 1943 حتى عام 1975، وبالفعل كان هناك شكلٌ من أشكال التمثيل الطائفي النسبي قبل الاستقلال، ويجدر بنا أنْ نسأل: هل يمكنُ للنظامِ القائمِ على التناسب الطائفي أنْ يكونَ بمثابة **مرحلة وسطى** للتطور اللاحق لمؤسسات ديمقراطية غير طائفية أوسع.

قد يكون هناك شعورٌ بأنَّ الطائفية السياسية ـ إنشاء منظمات سياسية واجتماعية من قبل مختلف الطوائف ـ تقدِّمُ شكلاً من أشكال المجتمع المدني يعمل مستقلّاً عن الدولة، ومن ثَمَّ وبهذا المعنى فهي **قوةٌ تقدميةٌ** مقابل هيكل السلطة الهرمي وفرض **الوحدة الوطنية** بالقوة التي تميز سوريا أو العراق، وعلاوة على ذلك فإنَّ الطائفية السياسية مفيدةٌ في توفير الحدِّ الأدنى من الحماية ضدَّ **استبداد الأغلبية** وفي ضمان حدٍّ أدنى من التمثيل على الأقل للأقليات التي قد تظلُّ بلا صوت لولا ذلك.

لكنَّ اتِّفاقَ الطائف في الواقع أعاد الطبيعةَ الطائفية للدولة اللبنانية، القائمة منذ الاستقلال على المحاصصة المذهبية، ويقول بعضُهم إنَّه عمّقها، فما حدث في لبنان هو عكسُ المثل الأعلى التكاملي الذي أعلنه موسى الصدر.

ويتبع النظام الاجتماعيُّ الطائفي الآن مبدأ **منفصل لكن متساوٍ**، ويبدو أنَّ الطوائف في لبنان تعيش حياةً متوازية جنباً إلى جنب وليس معاً، فتتمتَّع الجيوب الجغرافية في بيروت وضواحيها الممتدَّة بالاكتفاء الذاتي من الناحية الاقتصادية، وتوفِّر للسكان مجموعةً كاملةً من الخدمات، وقدْ طوَّرَ كلُّ مجتمع بنيتَهُ التحتية الخاصة للخدمات الاجتماعية، ومحطاته

الإذاعية والصحف، ومدارسه وجامعاته، وكلُّ طائفةٍ تتجمَّع حول مواردها الخاصة، ولا تقتصر هذه الترتيبات على الشيعة ولا هي نتيجة لأفعالهم، بل هي نتيجة 15 عاماً من الحرب الأهلية، وعلى نفس القدر من الأهمية، للهجمات الإسرائيلية المتكرِّرة على لبنان والتي تسببت في نزوحٍ جماعيٍّ للسكان من الجنوب إلى بيروت، ومن العاصمة الى سفوحها من الشرق والشمال.

وفي كثير من النواحي كان النظام اللبناني قبل الحرب الأهلية يرتكز على الثقافة المارونية التي كان للسُّنَّة نصيبٌ فيها، أمَّا في الطائف فأُعيدَ ترتيبُ الملعب لاستيعاب توازن القوى الجديد الذي ظهر خلال الحرب، والمصالح الإقليمية المختلفة، والتوزع السكاني اللبناني، فليس من المستغرب إذن أنْ يكونَ معظمُ الناس غيرَ سعداء بإعادة الترتيب التي تمَّت في الطائف؛ إذْ يستاء الموارنة من فقدان هيمنتهم، ولم يعد للسُّنَّة اليدُ العليا في المجتمع الإسلامي، ويعتقد كلاهما أنَّ السُّلطةَ التي حصل عليها رئيس مجلس النواب تمنح الشيعة حقَّ النقض في شؤون الدولة، ويشعر الشيعة أنفسُهم بأنَّ وضعَهم لم يتغيَّرْ بالنظر إلى مدى «تضحياتهم من أجل تحرير لبنان»، ويعترض الكثير من اللبنانيين على استمرار النظام الطائفي ويدعون بدرجات متفاوتة من الصدق إلى نظامٍ غيرِ طائفي قائمٍ على الجدارة، وليس من المستغرب أنَّ أقوى الأصوات المؤيدة لإنهاء نظام المحاصصة الطائفية هم القادة السياسيون الشيعة الذين يتوقَّعون توسُّعاً عددياً لمشاركة الشيعة في مؤسسات الدولة، ومن ثَمَّ زيادةً في سلطة زعماء الشيعة.

إنَّ الطائفيةَ السياسية في الواقع أو أيَّ نظام سياسي قائم على هويات بدائية مثل الدين أو الإثنية يمثل إشكالية في أفضل الأحوال، وفي أسوأ الأحوال يشكِّلُ مخاطرَ جسيمةً على الأمة، فالعيبُ الأكثر وضوحاً هو أنَّه يُنكر الحقوق والفرص المتساوية لجميع المواطنين ويعترف بالحقوق السياسية للجماعات ولكن ليس للأفراد، والنظام الانتخابي الغامض في لبنان لا يتيح فرصةً فعلية للفوز للأفراد الذين لا ترعاهم مجموعة طائفية، وعلاوة على ذلك فإنَّ تعريفَ المجموعات السياسية على أسس طائفية، ومَنْحَ الحقوقِ السياسية على أسُسٍ طائفية فقط يعيقُ تطوُّرَ الأحزاب السياسية وغيرها من أشكال التجمع السياسي التي قد تتخطَّى الانقسامات الطائفية؛ وذلك ببساطة لأنَّ هذه الجمعياتِ زائدةٌ عن الحاجة للنظام وغيرُ فعَّالة من حيثُ هي أدواتٌ للتعبير، فالطائفية تحبطُ الاندماجَ الاجتماعيَّ ويمكن أنْ تعمِّقَ الانقساماتِ القائمةَ في المجتمع، وتدفع الجماعات إلى التقوقع في الداخل وتخلق غيتوات اجتماعية ونفسية وسياسية ـ كما يحدث في لبنان ـ تتعارض مع نموِّ الهوية الوطنية، وتميل

مثل هذه **الامتيازاتِ** المنصوصِ عليها رسمياً والتي قد تكسبها كلُّ مجموعة إلى أنْ تستمرَّ إلى أجلٍ غير مُسمًّى؛ لأنَّ تلك المجموعةَ لا تتخلَّى عنها عن طيب خاطر لصالح نظام آخر ما لم تَعُدَّ تلك المجموعةُ نفسَها الرابحَ الواضحَ في النظام الجديد.

أخيراً: تحجَّرت في لبنان الحصصُ المذهبية التي تشكل أساسَ النظام السياسي بسرعة ـ تمَّ تحديدها في عام 1943 ـ وحتى يومنا هذا يتخلى اللبنانيون عن التعداد خوفاً من احتمال زعزعة الاستقرار، وقدْ كانت الحربُ الأهليةُ التي أعقبها اتفاقُ الطائف هي التي عدَّلت الحصصَ في نظام التمثيل النسبي وليس التعداد السكاني الوطني، وهذا هو خطرُ الطائفية السياسية، فهي تقاوم التطورَ الديموغرافيَّ وتحسب الإطار السياسي حتى في الوقت الذي يتغيَّر فيه المجتمع نفسه، ففي لبنان على وجه التحديد يجب أنْ يكون تحقيقُ نظام سياسيٍّ غيرِ طائفي أسهل بكثير ممَّا هو عليه في البلدان العربية الأخرى نظراً لعدم وجود فئةٍ اجتماعية لديها أغلبية ساحقة وتضيق الفوارق الاقتصادية والتعليمية.

- تكيف الحركات الإسلامية مع المجتمعات متعددة الأديان.

لبنان فريدٌ من نوعه بين الدول العربية في غياب أيِّ أغلبية طائفية منفردة، وعلى الرغم من أنَّ عددَ المسلمين معاً ربَّما يفوق عدد المسيحيين، إلا أنَّ المسلمين منقسمون والطوائفَ موزعةٌ بالتساوي، وقدْ فرضَ هذا التكافؤُ التقريبيُّ قيوداً على الحركات الإسلامية، ولاسيَّما حزبُ الله، في اتِّباع أجندةٍ إسلامية شيعية، وقيوداً على أيِّ تطلُّع واقعيٍّ بفرض حُكمٍ دينيٍّ شيعيٍّ في لبنان، وقدْ سارعَ موسى الصدر إلى فَهْمِ هذا الأمر وعدَّلَ مسارَه لطَمْأَنَةِ الطوائف الأخرى في لبنان بأنَّه يسعى إلى التعايُش الودِّيِّ، وهذا على الأقل الجزءُ المستمرُّ من إرثه في أجندة حركة أمل التي أصبحت علمانية على نحوٍ متزايد في نظرتها وممارساتها على الرغم من الرموز والمناسبات الدينية الشيعية المبكرة التي عملت على حشد الطائفة.

كانت رسالةُ حزب الله الإسلامية أكثر وضوحاً وأجندته ذات شقّين، فعلى المدى القريب سعَتْ إلى زيادة أسلمة المجتمع من خلال تشجيع الالتزام الديني وتنشيط الثقافة والتعليم الشيعيين، وعلى المدى الطويل كان لدى حزب الله آمالٌ في إقامة دولة إسلامية في لبنان من خلال التحوُّل السِّلميِّ للمجتمع، كما يوضح نصُّ بيان عام 1985 (المقتبس أعلاه)، لكنَّ تعقيدَ التوزيع الديموغرافي والعادات الاجتماعية الراسخة أجبرا حزب الله على مراجعة أيِّ جدول زمني قد يكون لديه، وكان الحدُّ الفاصلُ هو قرار حزب الله المشاركة في الانتخابات الوطنية

لعام 1992، والذي شكَّل قبولاً ضمنياً للنظام متعدِّدِ الطوائف في لبنان واعترافاً بأنَّ حزبَ الله يمكن أنْ يأمل في التأثير في محيطه المباشر فقط، ولديه قدرةٌ محدودة على التأثير في البيئة اللبنانية الأوسع والأكثر تنوعاً.

وتتمتَّع جميعُ الدول العربية الأخرى بأغلبية طائفية واضحة، ومن ثَمَّ تعاني الجماعات الإسلامية من قيود أقلَّ، ومع ذلك فإنَّ استعدادَ حزب الله للعمل في سياق متنوِّعٍ ثقافيَّاً يُشكِّلُ سابقةً للجماعات الإسلامية السُّنِّيَّةِ والشيعية الأخرى التي يظهر تأثيرها بالفعل في دولٍ مثل الكويت، وستكون السابقةُ ذاتَ أهميةٍ خاصةٍ بالنسبة إلى العراق الذي يتمتَّع بتنوُّع اجتماعيٍّ وأيديولوجيٍّ متساوٍ على الرغم من أنَّ الشيعةَ يشكِّلون الأغلبية، ويمكن لحزب الله أيضاً أنْ يقدِّمَ مثالاً عن أساليب العمل في استعداده لتشكيل تحالفات مع مجموعات أخرى بشأن قضايا محدَّدة واعتناقه لقضايا الرفاه الاجتماعي في البرلمان.

ليس هناك ما يضمن استمرار السلام الحساس بين الطوائف اللبنانية، لكنه استمرَّ ثماني سنوات وصمد أمام عدد من الاختبارات رغم السيطرة السورية الصارمة، وقدِ اكتسبت جميع الطوائف، ولا سيَّما الشيعةُ، درجةً من النضج السياسي الناجمة عن معاناة لبنان التي تبشِّرُ بالخير لمستقبل البلاد، ويجري الانتقالُ من حركات حرب العصابات إلى الأحزاب السياسية على نحوٍ جيِّدٍ، فهل تقدِّمُ هذه التجربةُ أيَّ أملٍ في عمليةٍ تطوُّريةٍ مماثلة في دول أخرى لم تستخدم فيها الدولة سوى القمع في التعامل مع معارضتها الداخلية، وحيث تصاعد العنف من الجانبين فقط، كما في مصر أو العراق أو الجزائر أو البحرين؟

لم يصل تطوُّر السياسة اللبنانية إلى أيِّ حالةٍ نهائيةٍ مُستقرَّةٍ ـ ولا توجد مثل هذه الحالة بالطبع ـ ولا تزال الدولة اللبنانية بعيدةً عن التوازن حتى لو كان العنفُ الآن وراءها إلى حدٍّ كبير، ولكنْ تبقى علامةُ الاستفهامِ الرئيسةُ هي تأثيرَ فَكِّ الارتباط السوري النهائي عن التدخل المكثَّفِ في الشؤون اللبنانية على أساس المصلحة الوطنية السورية، فهذا يخلق وضعاً غيرَ طبيعيٍّ في لبنان، وعندما يتوقَّفُ الوجودُ السوريُّ عن كونه العاملَ المُهيمِنَ في السياسة اللبنانية، وتسويةً سلميَّةً عربيَّةً إسرائيلية تنقل لبنان من قلب الصراع، فكيف ستستقرُّ هذه العلاقات الطائفية؟ سيكون دورُ الشيعة محورياً في تلك العملية.

في تتبع هذا التحوُّل الاستثنائي للشيعة اللبنانيين على مدى العقود الثلاثة الماضية، نعتقد أنهم تجاوزوا في الواقع **فترة نضال** طويلة كما صغناها ـ على الرغم من أنَّ بعض الشيعة قد يعترضون على ذلك، فإذا كان الشيعةُ قد انتقلوا الآن إلى **فترة توطيد**، فكيف يمكن تحديد

خصائصها؟ من الواضح أنَّ التحدياتِ مختلفةٌ في هذه الفترة وترتبط على نحوٍ أكبرَ بالحركات الشيعية التي أصبحت مسؤولةً أمام الطائفة الشيعية والأمة الأوسع والدولة.

قد تمتازُ السِّمةُ الثانية لهذه المرحلة بالتنافس بين الشيعة، والانقسام، وإعادة الاصطفاف، وكلُّها قد تصبح معياراً للطوائف الشيعية في أماكن أخرى في فترة التوطيد، وهي ظاهرةٌ بالفعل في لبنان وكذلك في الكويت وبين الشيعة العراقيين في الشتات، وفي ظلِّ هذه الظروف من الصعب التَّكهُّنُ بكَونِ الصيغة الدينية لحزب الله أو النهج العلماني لنبيه برِّي ستكتسبان قوَّةً سياسية ودعماً شعبياً بمرور الوقت، كما أنَّه من غير الواضح ما الذي سيفعله الشيعة الذين يقفون خارج هاتين الحركتين لاستعادة بعض زمام المبادرة التي فقدوها في العقدين الماضيين، وستحدِّدُ عقباتٌ عديدةٌ القوةَ النسبيةَ لحزب الله وحركة أمل، ويتمثَّل نهجُ حزب الله في التأكيد على قضايا الإصلاح الاجتماعي والبرامج الاجتماعية والرفاه الاجتماعي، ومكافحة الفساد المنتشر والمحسوبية، فهذه القضايا لها بعضُ الصدى بين الجمهور، ولاسيَّما الشبابُ، وتكمن قوة حركة أمل في قوة زعيمها نبيه بري ومكانته، وعلاقاته الوثيقة بسوريا، ومكانة أمل داخل الدولة، وقدرتها على تحقيق منافع مادية من الدولة من حيثُ هي جزءٌ من نظام المحسوبية والغنائم، حيث تسيطر سيطرةً كبيرةً على عقود الدولة، ولا سيَّما مزايا المحسوبية التي تنبع من لجنة إعادة إعمار الجنوب، ومن ناحية أخرى فإنَّ هذه الفوائد المادية من أمل ـ التي تكون بخلاف ذلك خالية نسبياً من الأيديولوجية ـ جذابةٌ للكثيرين، ومن ناحية أخرى قد تثبت المثل العليا لحزب الله للإصلاح والأخلاق والنضال الوطني ورمزيته الشيعية في النهاية أنَّها ذاتُ قوة مماثلة على الأقل، ولا سيَّما بالنسبة إلى جيل الشباب، ولكنْ في حال فَقَدَ حزبُ الله المواردَ الماديةَ اللازمةَ للحفاظ على برامجه وخدماته المجتمعية في المستقبل، وفي حال الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب، فمِنَ المحتمل ألَّا تكون أيديولوجيته كافيةً لاستمراره لاعباً رئيساً داخل المجتمع الشيعي، ومع ذلك إذا واجه لبنان أزمةً أيديولوجية أخرى واستياءً شعبيَّاً عميقاً من طبيعة النظام اللبناني، فقد يستفيد حزب الله من مثل هذه البيئة أكثر من أمل.

لقدْ مرت الدولة اللبنانية كما رأينا ببعض الأزمات والتحوُّلات والمصاعب غير العادية خلال الثلاثين عاماً الماضية، وإنَّ بَحْثَ البلاد عن نظام سياسي قابل للحياة لم ينتهِ بَعْدُ ولم يتحقَّقْ بَعْدُ توازُنٌ مستقرٌّ حقاً، ولا يمكن تحقيقه في الواقع طالما استمرَّ الاحتلالُ الإسرائيلي، ولم تتحقَّقِ الخطوطُ العريضةُ لتسويةٍ عربيةٍ إسرائيليةٍ، ومن ثَمَّ لا تزال سوريا قادرةً على الحفاظ على سيطرتها الحاسمة على الدولة اللبنانية.

وفي الوقت الذي يستطيع فيه لبنانُ تحقيقَ حالةِ السيادةِ **الطبيعية** سيحتاج إلى التركيز على بناء نظام وطني طويل الأمد ـ نظام يقوم أساساً على القضايا الداخلية وليس الخارجية ـ في غضون ذلك فإنَّ التقدُّمَ الهائلَ الذي أحرزه الشيعةُ في ترسيخ كرامة طائفتهم داخل المجتمع وسلطتهم داخل الدولة يجب أنْ يَعني أنَّ الشيعةَ لم يَعُودوا يمثِّلون عاملاً متفجِّراً في تطور لبنان كما كانوا في الماضي.

هوامش الفصل التاسع

1. الأرقام غير موثوقة ومختلف عليها بين الشيعة وغير الشيعة. ومع ذلك، فإن الشيعة بلا شك يمثلون أكبر جماعة طائفية في البلاد.

2. Augustus Richard Norton, Amal and the Shit: Seruggle for the Soul of Lebanon (Austin: University of Texas Press, 1987). p. 35.

3. The two best sources are Fouad Ajami, The Vanished Imam Musa al-Sadr and the Shia of Lebanon (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1986), and Norton, op. cit.

4. بدأت هذه المهمة من إيران بمباركة من الشاه قبل 20 عامًا من الثورة الإسلامية في وقت كانت إيران معنية بمكافحة القوة المتصاعدة للعروبة الثورية بتوجيه من مصر في لبنان وأماكن أخرى. لمزيد من المعلومات الأساسية انظر على وجه الخصوص:

Abbas William Samii, «The Shah's Lebanon Policy: The Role of Savak,» Middle Eastern Studies, January 1997.

5. من أجل إطلاع جيد وفهم خصائص هذه الزعامة الإقطاعية الشيعية التقليدية انظر:

Ajami, op. cit., chapter 2, and Norton, op. cit. p. 136.

6. Ajami, op. cit., pp. 97-99.

7. للاطلاع على دور حزب الدعوة في لبنان، انظر:

Wadah Sharara, Dawlat Hizbullah: Lubnan Mujtamaan Islamiyan (Beirut: Dar al-Nahar Li'l-Nashra, 1996). chapter six.

8. من أجل القرابة داخل دوائر العلماء، انظر:

Sharara, op. cit. p. 109.

9. Bruce Hoffman, Recent Trends and Future Prospects of Iranian Sponsored In ternational Terrorism (Santa Monica, CA: RAND, National Defense Re search Institute, March, 1990), p. 11.

10. For an analysis of the May 17, 1983 agreement, see Norton, op. cit. pp. 97–99.

11. Hoffman, op. cit., p. 11.

12. Hoffman, op. cit., p. 10.

13 ـ وبالمثل، زاد الغرب والاتحاد السوفييتي حدَّةَ المواجهات السياسية بينهما بإشارة شديدة إلى القضايا المجردة مثل الديمقراطية أو قوى التاريخ.

14. Magnus Ranstorp, Hishallah in Lebanon: The Politics of the Western Hostage Crisis (New York: St. Martin's Press, 1997), p. 32, p. 50.

15. Ranstorp, p. 58.

16. «A revolution of the hungry looms in Lebanon. Mideas Mirror, June 27. 1997.

17. Norton, op. cit., p. 101.

18. Ranstorp, op. cit., p. 49.

19. Martin Kramer, «Redeeming Jerusalem: the pan-Islamic Premise of Hizbal lah, in the Iranian Revolution and the Muslim World, ed. David Menashri (Boulder, CO: Westview Press, 1990), cited in Ranstorp, op. cit., p. 48.

20. من رسالة مفتوحة وجَّهها حزب الله إلى المضطهدين في لبنان والعالم، 16 فبراير 1985، كما ورد في Norton, op. cit., p 174-175.

21 ـ من مقابلة مع عضو في البرلمان من حزب الله، تشرين الثاني/نوفمبر 1997.

22. Ranstorp, p. 56.

23. Ajami, op. cit., p. 165.

24. Mideas Mirror, March 17, 1997.

25. Mideast Mirror, March 17, 1997.

26. من مقابلة أجراها المؤلفان مع أعضاء قياديين في حزب الله، تشرين الثاني (نوفمبر) 1997.

27. Norton, op. cit.. p. 137.

28. بناء على مقابلة مع مشرف سُنِّيٍّ لبناني على مؤسسات دينية سنية.

29. في مقابلة مع متحدث باسم جبهة تحرير البحرين.

30. Ajami, op. cit., pp. 104-105.

31. للاطلاع على وصف جيد لتشجيع حزب الله للممارسات الشيعية.انظر:

Waddhah Sharara, Daulat Hizbullah Lubnan Mujtama'an Islamiyan (Beirut: Dar al-Nahar Li'l-Nashra, 1996), chapter twelve,

32. تعبيرٌ استخدمه متحدث باسم حزب الله في مقابلة مع المؤلفين، بيروت، تشرين الثاني/ نوفمبر 1997.

الفصل العاشر

الشيعة والغرب

يُظهِر بحثُنا أنَّ آراء الشيعة العرب تجاه الغرب تختلف اختلافاً كبيراً من دولة إلى أخرى، ومن حركة إلى أخرى، ومن ظروف إلى أخرى، وقد لا يكون الحديثُ عن وجهات نظر الشيعة بشأن الغرب أكثر مغزى من الحديث عن وجهات نظر السُّنَّة بشأن الغرب، وتعبِّرُ هذه الاختلافاتُ جزئياً عن تناقض المواقف الشيعية تجاه المجتمعات والدول ذاتها التي يعيشون فيها.

مصادر الاعتدال الشيعي تجاه الغرب

يميل الشيعة بالمجل في بعض النواحي نحو مواقفَ أكثر اعتدالاً تجاه الغرب أكثر من السُّنَّة، فأولاً: جميعُ الشيعة العرب، بغضِّ النظر عن كونِهم يشكِّلون الأقلية أو الأغلبية في مجتمعاتهم، سيكونون المستفيدين الرَّئيسين من تحرير النظام وإرساء الديمقراطية والاهتمام بحقوق الإنسان، فالتحوُّل الديمقراطي في العراق والبحرين سيجلب الشيعة إلى السلطة، وفي المملكة العربية السعودية سيعمل على تحسين وضعهم ومكانتهم على الفور ـ كما حدث بالفعل في الكويت ـ ولأنَّ الغرب يُنظَر إليه على أنَّه المصدرُ الأساسُ لهذه القِيَمِ اليوم، والمصدر الأساسُ للضغط المُحتمَلِ على الأنظمة الاستبدادية، فإنَّ الشيعة متعاطفون من حيث المبدأُ مع تلك القوى التي يمكنها تحسين مصيرهم.

ثانياً: انصبَّ تركيزُ الوجود الغربي في الشرق الأوسط تاريخياً على الأقليات، بوصفهم ـ أولاً وقبل كلِّ شيءٍ ـ أدواتٍ لتسهيل الحكم الغربي، وتمَّ استخدام الأقليات غالباً كوادرَ رئيسةً للإدارة الاستعمارية، مثل الموارنة في لبنان، والعلويين في سوريا، والبربر في الجزائر، إلخ، كما استغلَّتِ القوى الإمبريالية الغربية على مدى قرون الاهتمامَ الانتقائيَّ برفاهية بعض الأقليات

على نحوٍ منتظمٍ، (غالباً ما تكون مسيحية) في أوقاتٍ وأماكن معيَّنةٍ في الشرق الأوسط ذريعةً للتدخل، وتنظر الأقلياتُ داخل هذه الدول عادةً إيجابيَّاً إلى القوى الخارجية التي يمكنها حمايتهم أو تحسين أوضاعهم.

وفي الآونة الأخيرة استفاد الوجود الغربي في البحرين والمملكة العربية السعودية من مكانة الشيعة مباشرةً، ففي المملكة العربية السعودية كانت شركة الزيت العربية الأمريكية (آرامكو) هي ربُّ العمل الرئيس للشيعة في المنطقة الشرقية، وتتمتَّع أرامكو بسجل جيِّدٍ في تحقيق الرخاء للمنطقة ومعاملة الموظفين الشيعة بقدرٍ من المساواة، وربَّما ساعد الوجود الأمريكي الكبير في المنطقة الشرقية أيضاً في الحدِّ من بعض الانتهاكات والقمع الوهابيين الأكثر وضوحاً للشيعة وخَلْقِ أجواء غربية أكثر ممَّا كان عليه الحال في ظلِّ الحكم الوهابي البحت، كما قام الحكم الاستعماري البريطاني في البحرين بحماية الشيعة إلى حدٍّ ما من المعاملة التعسُّفيَّة من قِبَلِ آل خليفة، وعاملت الشركات البريطانية والأمريكية لاحقاً مثل بابكو وألبا العمال البحرينيين الشيعة والسُّنَّة بمساواة غيرِ موجودة في الحياة اليومية البحرينية، وفضلاً عن ذلك تلقَّى العديدُ من الشيعة تعليمَهم في الغرب ويقدِّرون القِيَمَ والأعرافَ الغربيةَ حتى لو كان الغرب يتجاهل غالباً هذه المعايير في سياساته الفعلية تجاه الدول الإقليمية باسم المصالح القومية الأوسع.

ثالثاً: من الناحية الثقافية لم يكن الشيعة مرتبطين ارتباطاً وثيقاً بالمشروع القومي العربي وطابعه المناهض بشدة للإمبريالية كما فعل السُّنَّة، وعلى الرغم من أنَّ الشيعة كانوا منخرطين بعمق في النضال المناهض للاستعمار في العراق، فربَّما كان هذا الانخراط الشيعيُّ الأقلُّ هو نتيجةً لاستبعادهم من العملية السياسية عامَّةً أكثر من أيِّ خلاف مع الموقف السُّنِّيِّ في حدِّ ذاته، ولطالما كان الشيعة بعيدين جغرافياً وفكرياً وعاطفياً عن القضية الفلسطينية التي كانت مصدراً رئيساً للمواقف المعادية للغرب بين السُّنَّة في العالم العربي والإسلامي، (كان الغَزْوُ الإسرائيلي لجنوب لبنان عام 1981 وحده هو الذي انتهى بتحويل السكان الشيعة الذين كانوا معارضين للفلسطينيين سابقاً إلى شعبٍ معادٍ بشدة لإسرائيل).

رابعاً، سياساتُ الدول العربية تجاه الغرب لها تأثيرٌ مباشرٌ وغيرُ مباشر على مواقف المجتمع الشيعي أو حتى تأثيرٌ مضادٌّ، ووجهاتُ نظر صدَّام حسين المعادية بشدة للغرب وقمعه القاسي للشيعة العراقيين بوضوحٍ قاد الشيعة إلى استنتاج أنَّ الغربَ لا يمكن أنْ يكون سيئاً بالكامل، ويدرك الشيعة أنَّهم يتشاركون مع الغرب في بعض الأهداف المشتركة مثل تغيير

النظام العراقي، وعلى العكس من ذلك فإنَّ الأنظمةَ المؤيِّدةَ بشدة لأمريكا تضطهد سكَّانها الشيعة، كما هو الحال في المملكة العربية السعودية، ويمكن أنْ يكون لهذا تأثيرٌ معاكس، ولا يمكن أنْ يُنظَر إلى الولايات المتحدة إيجابيَّاً من قِبَلِ الشيعة السعوديين أو البحرينيين طالما يُنظَر إلى واشنطن على أنَّها تتجاهل ضمنياً المعاملة القاسية للرياض والمنامة للأقليات الشيعية.

وعلى وجه العموم هناك أسبابٌ كافيةٌ لأعدادٍ كبيرةٍ من العرب الشيعة للحفاظ على وجهات نظر إيجابية عن الغرب، فقدْ سافر عددٌ متزايدٌ من الشيعة إلى الغرب، وقاموا بأعمال تجارية مع الغرب بطريقةٍ ما، أو أرسلُوا أطفالهم للتعليم في الغرب، ويكون لبعض السمات الثقافية للغرب غالباً مثل التطور التكنولوجي ووسائل الترفيه الشعبي جاذبية واسعة، على الرغم من أنَّ بعضها قد يكون له تأثيرٌ سلبي تماماً عندما يُنظَر إلى وسائل الإعلام الغربية على أنَّها تنتهك الأعراف الثقافية الإسلامية.

مصادر عداء الشيعة للغرب

بالمقابل هناك مصادرُ عديدةٌ لكراهية الشيعة للغرب، فمِنْ بين كلِّ الطوائف الشيعية في الخليج والعالم العربي، ربَّما يكون الشيعة الإيرانيون واللبنانيون هم الذين لديهم أسبابٌ أكبرُ للمظلومية تجاه الغرب، فقد حملت إيرانُ مباشرةً مظلوميةً معاديةً لأمريكا على مرِّ السنين، بدءاً من إطاحة بريطانيا ووكالة الاستخبارات المركزية برئيس الوزراء الإيراني المُنتخَب مصدِّق لصالح الشاه في الخمسينيات من القرن الماضي، واستمراراً من خلال الدعم الأمريكي طويل الأمد للشاه على الرغم من سياساته الداخلية القمعية، ويعاني الإيرانيون من العقوبات الأمريكية في التسعينيات، ومن الواضح أنَّ لمواقف إيران وحالة العداء بينها والغرب تأثيرٌ مباشرٌ على المجتمعات الشيعية الأوسع في المنطقة بصفتها أكبرَ الدول الشيعية في العالم وأهمها.

لدى الشيعة اللبنانيين أيضاً مظلوميةٌ مناهضةٌ للولايات المتحدة، وهم يَعُدُّون أنفسَهم من بين الضحايا الأساسيين للغَزْوِ الإسرائيلي للبنان عام 1982 والاحتلالِ الإسرائيليِّ المستمرِّ لجنوب لبنان خلال التسعينيات، والدعمِ الإسرائيلي للقوات المسيحية في الجنوب ضدَّ الشيعة، لذلك كان الوجودُ مستهدفاً مباشرةً في أوائل الثمانينيات من قِبَلِ حرب العصابات الشيعية وقوى المقاومة، بتشجيعٍ واضحٍ من إيران وسوريا، وبينما تؤكِّدُ الطائفة الشيعية في لبنان

ثقتَها ومكانتها الجديدةَ، فإنَّها ستتأثر بالسياسات الأمريكية سواءٌ لصالح للشيعة (بوصفهم أكبرَ طائفة منفردة في البلاد) أو بدعم منافسيها.

بالنسبة إلى شيعة الخليج الآخرين، فإنَّ المظلوميةَ المباشرةَ ضدَّ الغرب والولايات المتحدة أقلُّ، لكنها موجودة، فأولاً: فشلَ الغرب ـ على الرغم من تصريحاته فيما يتعلق بحقوق الإنسان والليبرالية السياسية ـ في إظهار أيِّ تعاطفٍ مع محنة الشيعة يمكن أنْ ينهيَ نفورهم من الغرب في البحرين، على سبيل المثال، على الرغم من تواضع أهدافهم العلمانية في الدعوة إلى استعادة الحكم البرلماني في البحرين، ومن الانخفاض الملحوظ في مستوى العنف المميت في احتجاجاتهم ضدَّ الدولة على مرِّ السنين، ويبدو أنَّ الشيعةَ لا يجدون سوى القليل من التعاطف أو الاستجابة من واشنطن، وخلال زيارة روبرت بيلليترو مساعد وزير الخارجية الأمريكي للبحرين في منتصف التسعينيات، وقفت الولايات المتحدة إلى جانب النظام البحريني في **كفاحه ضد الإرهاب** الذي فَهِمَ الشيعةُ أنَّه موجَّهٌ ضدَّهم تحديداً، كما رحَّب الشيعة في البحرين بتقرير وزارة الخارجية الأمريكية السنوي لحقوق الإنسان عن البحرين الَّذي قلَّل من حماية الولايات المتحدة للبحرين فيما يتعلَّق بقرارات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن الوضع في البحرين، ولكنَّ الولايات المتحدة تُخاطر بأنْ يُنظَرَ إليها من قِبَلِ الشيعة على أنَّها ليست جزءاً من الحلِّ وإنَّما هي جزءٌ من المشكلة؛ لأنَّها لا ترغب باتِّخاذ موقف علنيٍّ حازمٍ من سياسات الحكومة البحرينية قصيرة النظر والقمعية ضدَّ غالبية السكان، ولا يمكن أنْ يكون الإرهابُ الشيعيُّ في نهاية المطاف ضدَّ الوجود الأمريكي بعيداً جدَّاً وراءنا.

في العراق، يمكن أنْ يُعَدَّ البريطانيون مسؤولين عن السماح للأقلية السُّنِّيَّة بالسيطرة على الدولة خلال أيام الانتداب وفي الآونة الأخيرة، ويُنظَر إلى الولايات المتحدة على أنَّها دعمت نظام صدَّام حسين في أثناء الحرب الإيرانية العراقية، وأنَّها وقفت متفرِّجةً بعد انتهاء حرب الخليج في الكويت وسمحت لقوات صدَّام بإحباط الانتفاضة الشيعية بوحشية، وهي الانتفاضة التي دعا إليها الرئيس بوش في نهاية الحرب، فهناك الكثير من الغموض في السياسة الأمريكية الحالية تجاه العراق بشأن كونِها مرتاحةً للضغط من أجل نظامٍ ديمقراطيٍّ في العراق، ويرجع ذلك جزئياً إلى أنَّها ستدخل في المجهول بسماحها للشيعة بالحصول على نفوذٍ مُهيمِنٍ في العراق، بما في ذلك الخوف من أنَّ إيران قد **تستخدم الشيعة العراقيين** للسيطرة على العراق، وتتأثَّر السياسةُ الأمريكية أيضاً بالخيارات السعودية والكويتية التي تعارض بشدة أيَّ ممارسةٍ ديمقراطيةٍ يَنتجُ عنها هيمنة سياسية شيعية على العراق، ولن يكون

أمام شرائح الشيعة العرب ولاسيَّما الإسلاميين خيارٌ سوى الانجذاب نحو إيران بوصفها الدولةَ الحاميةَ الوحيدة افتراضيَّاً عند تعرضهم لضغوط شديدة من الدولة.

وعلى العكس من ذلك، إذا تمكَّن الشيعةُ من تحقيق اندماج أفضل في المجتمعات التي يعيشون فيها، فستتلاشى الحاجة إلى مرشدٍ وحامٍ خارجيٍّ، ثمَّ تأتي إرادةُ الشيعة لتعكس طيفاً من المواقف السياسية كالتي لدى مواطنيهم السُّنَّة، بما في ذلك المواقف تجاه الغرب، وكما رأينا في الفصول السابقة عندما كان الشيعةُ العرب قادرين على الانضمام إلى حركات سياسية عربية أوسع في الماضي، فإنَّهم انجذبوا غالباً إلى الحركات اليسارية التي تصادف أنَّها معادية للغرب، لكنَّ جاذبيةَ هذه الحركات اليسارية لم تكن مواقفُها معاديةً للغرب إلى حدٍّ كبير، ولكنَّها قدَّمت منتدى غيرَ طائفيٍّ ومناهضاً للنظام ومفتوحاً للشيعة وكذلك السُّنَّة، وهو منتدى يمكن للشيعة فيه التَّحرُّر من التحيُّزات المعادية للشيعة في الواقع، وقد يكون لدى الشيعة العلمانيين ـ الذين يختارون بِوَعْيٍ الانسحابَ من الهوية الدينية شبه الإلزامية التي تحدِّد الشيعةَ ـ بدائلُ قليلةٌ بخلاف التحول إلى الدوائر الليبرالية اليسارية، فاليسار بالتعريف غيرُ طائفيٍّ أكثر من الجماعات القومية التقليدية التي تحمل **نكهة سنية**، وأخيراً عندما تُتاحُ للشيعة فرصةٌ الاندماج الحقيقي في المجتمعات التي يعيشون فيها، سيجدون أنَّ مسألةَ الهوية الشيعية تلعب دوراً أصغر في تحديد حياتهم، لكنَّ احتمالات الاندماج تعتمد على الدولة والمجتمع الذي يعيشون فيه أكثر من الشيعة أنفسهم.

من المهمِّ أنْ نلاحظ أنَّه إذا سُمِحَ للشيعة بالمشاركة في بناء أجندة ديمقراطية، فمن شبه المؤكد أنْ تكون أجندةً علمانية، وقد يكون للمجتمع الشيعي تمثيلٌ دينيٌّ قويٌّ، لكنَّ ممثِّليه في نظام ديمقراطي لا يستطيعون الدعوة إلى دولة إسلامية يجب أنْ تكون شيعية بحكم التعريف، وضدَّ رغبات شريحة كبيرة من السكان غير الشيعة، وهكذا فإنَّ العملية الديمقراطية نفسَها تميل إلى تقليص حماسة الحالة الدينية الشيعية وتعمل نحو نظام يجب أنْ تتكيفَ فيه جميع العناصر الدينية داخل المجتمع مع بعضها البعض.

فكيف يمكنُ للشيعة العرب استقبالُ تقاربٍ كبيرٍ بين الغرب وإيران؟ من ناحية قد يندمُ بعضُهم على اختفاء **النصير** الخارجي لحقوق الشيعة في الخليج وفي غياب نصير آخر، فعندها سيُترَك الشيعةُ يخوضون معاركهم الخاصة، وربما حتى الخاسرة، ضدَّ أنظمة الدولة القمعية، ولا يزال من الممكن الحفاظُ على عِداء الشيعة تجاه الولايات المتحدة إذا كان يُنظَرُ إلى واشنطن على أنَّها لا تزال غيرَ متعاطفة مع قضية حقوق الإنسان، باسم المصالح الأوسع

للولايات الأمريكية، وفي الواقع تشير لفتةُ المملكة العربية السعودية الصادمة نحو التطبيع مع إيران في صيف عام 1997 ـ حتى في مواجهة الشَّكِّ العام القويِّ بأنَّ إيران كانت الجاني الرئيس وراء الهجوم على القوات الأمريكية في الظهران في عام 1996 ـ إلى الأهمية التي تنسبها الرياض إلى التَّحسُّن في العلاقات مع طهران بوصفها مفتاحاً لتعديل المواقف الشيعية السعودية تجاه النظام السعودي، وقد يؤدِّي اتِّخاذُ موقفٍ أقلَّ راديكاليةً من قِبَلِ النظام الإيراني إلى جَعْلِ جميع دول الخليج تتعامل مع الشيعة بقدر أقلَّ من عدم الثقة، فالتغيير في السياسات الإيرانية إذن هو مُحدِّدٌ رئيسٌ آخر لموقف الشيعة في المجتمع السُّنِّيِّ، وهو أمرٌ خارج عن سيطرتهم إلى حدٍّ كبير.

لا يزال غيابُ المرجع الشيعي المحلِّيِّ أحدَ العوامل الرئيسة التي تدفع العديد من الشيعة إلى البحث عن التوجيه الروحي خارج البلاد، وفي حين إنَّ هذا العاملَ لا يلزم أنْ يكون مصدراً للصراع الدولي ـ أكثر من اهتمامٍ كاثوليكيٍّ دوليٍّ بتصريحات البابا ـ في الدول التي يسود فيها الحكم الاستبدادي وسوء الحكم، فإنَّ وجود قنوات خارجية لمتابعة المظالم يُنظَر إليه بريبة عميقة.

في الواقع تُظهِرُ بعضُ المرجعيات المحلِّيَّة المستقلَّة في عدد من الدول ـ في المملكة العربية السعودية (حسن الصفار)، والكويت، ولبنان تحديداً (الشيخ محمد فضل الله) ـ الحاجةَ إلى علاقات بين قم أو النجف وأتباع كلٍّ منهما خارج البلاد، وهذا يعني أنَّ الشيعة المحليين سيكونون أقلَّ اهتماماً بالأحداث الدينية في إيران والعراق وسيكونون قادرين على البحث عن السلطة المحلية للحصول على إرشادات بشأن القضايا الدينية الرئيسة، فحقيقة أنَّ وجودَ إيران والعراق يمثِّلان إشكاليةً عميقةً في منطقة الخليج اليومَ يزيدُ من تعقيد مسألة إقامة المرجع هناك، وعندما يتمَّ **التطبيع** السياسيُّ في نهاية المطاف في إيران والعراق، فإنَّ مسألةَ دور مرجعياتهم ستفقد بعض الأهمية، ولكن ليس كلَّها.

إنَّ استياء الشيعة من الولايات المتحدة إذاً يتأثَّر مباشرةً بسياسات الولايات المتحدة تجاه دول المنطقة، والتي بدورها تؤثِّر على الشيعة الذين يعيشون هناك، سواء عن قصد أو بغير قصد، ولا توجد أسبابٌ متأصِّلةٌ تجعل الشيعة على المدى الطويل أشدَّ معاداةً للولايات المتحدة من السُّنَّة، وإذا تُرِكَ الشيعةُ غيرَ مندمِجين في محيطهم الاجتماعي والسياسي، فقد يصبحون معادين للغرب إذا لم يرَوا أيَّ اهتمامٍ بمحنتهم، أو أسوأ من العداء للغرب، وإذا لجؤُوا إلى إيران للحصول على الدعم، فقد يتشرَّبون أيضاً آراء معادية للولايات المتحدة، لكنَّ

الشيعةَ المندمجين اجتماعياً سيُظهرون نفس الطيف من المعتقدات تجاه السياسة والغرب من النواحي الإيجابية والسلبية، كما هو الحال لدى العرب السُّنَّة.

الإرهاب

تفشلُ سياسة الولايات المتحدة غالباً، ولا سيَّما في الخطاب العام، في التمييز بين مجموعة متنوعةٍ من أشكال العنف السياسيِّ التي لا يمكن وصفُها جميعاً بدقَّةٍ على أنَّها **إرهابٌ** بمعناه الدقيق.

ولا نقترح هنا تقديم تعريف دقيق للإرهاب، لكنَّنا نرغب في الإشارة إلى أنَّ الكلمة تشمل مجموعةً من الأفعال اعتماداً على الآراء الذاتية للمراقب، وتوجَدُ اختلافاتٌ كبيرةٌ جدَّاً، على سبيل المثال، بين:

- هجمات حرب العصابات، بما في ذلك العمليات الانتحارية، ضدَّ القوَّات الأجنبية والمنشآت التي تحتلُّ البلد أو الأرض، مثل الهجمات على القوات الإسرائيلية في جنوب لبنان أو الضفة الغربية.
- تخريب ممتلكات الدولة وليس أفرادها بوصف التَّخريب جزءاً من صراع داخلي ضد النظام (كما فعل الشيعة في البحرين).
- هجمات حرب العصابات أو الهجمات الانتحارية على أفراد الأمن والجيش والشرطة التابعين لنظام الفرد بوصفها جزءاً من الصراع السياسي الداخلي نفسه.
- تصدير العنف السياسي إلى الخارج ضدَّ دول أجنبية أو وجودها الخارجي بوصفه شكل من أشكال الحرب.
- القتل العشوائي للمدنيين الأبرياء (الذين يكون وجودهم في الموقع مصادفة بحتة)، مثل وسائل النقل العام أو في الأماكن العامة.

من الناحية المثالية، لا ينبغي لأحد أنْ يتغاضى عن ممارسةٍ أيِّ عنفٍ، ولكنْ في الشرق الأوسط الواقعي، هناك اختلافاتٌ مهمَّةٌ يجب القيام بها في توصيف هذه الأشكال المختلفة من العنف ومكافحتها.

يتضمَّن التعريف الكلاسيكي للدولة، من بين أمور أخرى، احتكاراً شرعياً لاستخدام العنف داخل المجتمع، وفي كثير من الحالات في الشرق الأوسط تُعَدُّ مسألة **شرعية** الدولة قضيةً

أساسية، فهل الدولة شرعيةٌ إذا كانت غيرَ تمثيلية، غيرَ مُنتخَبَةٍ، غيرَ كَفُؤَةٍ، قمعيةً، غيرَ مسؤولة أمام الجمهور، فاسدةً، تمارس العنف التعسفي ضدَّ مواطنيها، هدفُها الرئيسُ هو إدامة النظام؟ تندرج أعداد كبيرةٌ من الأنظمة في المنطقة في العديد من هذه الفئات، فعندما ترفض الدولة نفسُها قنوات المعارضة وتستخدم العنف التعسفيَّ غيرَ المدروس ضدَّ المعارضة السياسية، فليس من المستغرب أنْ يظهر العنف ضدَّ الدولة بمؤسساتها وأفرادها وحتى حلفائها، ولا تهدف هذه الحُجَّة إلى التغاضي عن الإرهاب، بما في ذلك **إرهاب الدولة** الذي نلاحظه اليوم كثيراً في أجزاء كثيرة من العالم.

من حقِّ جميع الدول، بل واجبها، الدفاعُ عن نفسها ضدَّ أيِّ هجوم، لكنَّ الحقيقةَ الثانيةَ في الشرق الأوسط هي أنَّ الدولة تفضِّلُ في الواقع التعاملَ مع الإرهاب على التعامل مع المعارضة السياسية؛ لأنَّ **مكافحة الإرهاب** تبرِّرُ استخدامَ أيِّ نوعٍ من الإجراءات المتطرِّفة لإحباطه، وتعفي القادةَ من المشاكل المزعجة لحقوق الإنسان أو التسوية السياسية، وتوفِّرُ رُدوداً حاسمةً على أيِّ استفساراتٍ تتعلَّقُ بحقوق الإنسان من الخارج، لذلك فإنَّ للدولة مصلحةً في رسم معارضتها السياسية بفرشاة الإرهاب، في بعض الأحيان لدفع المعارضة السياسية إلى أعمال عنف تسمح للدولة بعد ذلك بتقليص الخطاب السياسي والتحول إلى القمع القوي، ومعظم الدول في الشرق الأوسط اليوم، بما في ذلك نهج إسرائيل تجاه المشكلة الفلسطينية في عهد رئيس الوزراء نتنياهو الذي يفضِّل في كثير من الأحيان التعاملَ مع الإرهاب من موقع قوة الدولة، وعندما تصبح **مكافحة الإرهاب** ركيزةً أساسية لسياسات أيِّ دولة، فإنَّها تحوِّلُ مشاكلَ المعارضة السياسية وحرِّيَّة التعبير إلى مشكلاتٍ أمنية وبوليسية يتمُّ التعامل معها وفقاً لذلك بالقوة.

كان الإرهاب الشيعي مدفوعاً بعدة دوافع، بعضُها مُحدَّدٌ وبعضها الآخر ذو أهداف عامة:

- تم استخدام الإرهاب تكتيكاً قسريّاً لتحقيق أهداف محددة، مثل إطلاق سراح السجناء أو طرد القوات الأجنبية، وقدِ استخدمَ حزبُ الله في لبنان العنفَ لتحقيق هذه الغايات منذ الثمانينيات بفاعلية مدمرة، وكان ناجحاً للغاية في تحقيق الانسحاب المنشود للقوات الأمريكية والإسرائيلية، على الرغم من التكلفة الباهظة لحزب الله على الصعيدين المحلي والدولي.
- كما استخدمت الجماعات الشيعية العنفَ للاحتجاج على تصرُّفات حكوماتها، مثل الانتقام ممَّا يُعَدُّ أعمالاً شائنةً من قبل الحكومة، فكانت المقاومةُ الشيعيةُ المسلَّحةُ في جنوب

العراق قبل حرب الخليج وبعدها مدفوعةً بالغضب ضدَّ سلوك النظام العراقي، بما في ذلك عمليات الإعدام العشوائية وغيرها من عمليات القتل خارج نطاق القانون التي طالت كبار رجال الدين الشيعة وقادة المجتمع.

- وعلى نحوٍ أقلَّ تحديداً تمَّ استخدامُ الإرهاب وسيلةً لنَزْعِ الشرعية عن النظام وزعزعة استقراره، وآثارُه تكونُ تراكميَّةً، وكان هذا التكتيكُ أكثرَ وضوحاً في الهجمات ضدَّ العديد من الأنظمة الخليجية في بداية الحرب الإيرانية العراقية، وقدْ عكست في المقام الأول القلقَ الإيرانيَّ العميقَ من الدعم العربي القوي لصدَّام حسين ضدَّ إيران بدلاً من أنْ تعكسَ مظالمَ المجتمع الشيعي، فإرهابٌ من هذا النوع يمكن أنْ يحذِّرَ ويُرهبَ دولةً أجنبيةً من أجل تغيير سياساتها، ومن غيرِ المحتمل أنْ يُزعزِعَ استقرارَ الحكومة بما يكفي لإسقاطها أو جلبها إلى طاولة المفاوضات ما لم تكن هذه الحملة الإرهابية طويلة، ودائمة وخارجة عن السيطرة، ولم تؤدِّ تلك الهجماتُ الإرهابيةُ الشيعيةُ في الخليج في الثمانينيات إلى النتائج المرجوَّة.
- أخيراً: الإرهابُ وسيلةٌ لجذب انتباه العالم لمشكلة الشيعة، وقدْ أثبت فاعليَّته هنا، وقد ظلَّتْ أوضاعُ الشيعة غامضةً ولا تحظى بالاهتمام العالمي حتى أثَّرَتِ التصرُّفات الإيرانية مباشرةً في المصالح الغربية، وأعقبتها هجماتُ حزب الله على مُشاة البحرية الأمريكية والفرنسية في لبنان، كما سعى الشيعة البحرينيون الذين يستخدمون في الأساس مظاهراتٍ سلميةً أو عنيفةً، إلى الدعاية لقضيتهم.
- عندما تشارك الحكوماتُ الأجنبيةُ (إيران)، فهي في المقام الأول تعمل عناصرَ تمكينٍ، حيث قدَّمَتِ الأموالَ والأسلحةَ والتدريبَ المحتملَ والدعمَ اللوجستيَّ والمعنويَّ، بدلاً من كونها مشاركةً فعلاً في العمليات، ولا تستطيع الحكومات الأجنبية إنشاءَ هذه العمليات دفعةً واحدةً إلَّا نادراً، ولكنْ يمكنها فقط البناءُ على المظالم القائمة والكوادر الجاهزة لأداء العمليات، بدعمٍ ضمنيٍّ من عدد أكبر من السكان غالباً.

إنَّ معظمَ دوافع الإرهاب هذه تكادُ لا تقتصرُ على الشيعة، بل إنَّ السُّنَّةَ في المملكة العربية السعودية هم مَنِ استخدموا العنفَ بهدف زعزعة استقرار الحكومة، والاحتجاج على سياسات الحكومة، وطرد القوات الأمريكية من المملكة العربية السعودية.

ما هي العواملُ التي يمكن أنْ تزيدَ أو تقلِّلَ من احتمالية العنف في المستقبل؟ من المحتمل زيادةُ العنف في دوَلٍ مثل البحرين والعراق، حيث استبعدَتِ الدولةُ إمكانيةَ

التفاوض مع المجتمع الشيعيِّ وزادت من الضغط عليه (على الرغم من أنَّ البحرين ربَّما تكون قد بدأت في تحوُّلٍ متواضعٍ في السياسة اعتباراً من يوليو 1999) وفي غياب أيِّ اختراقات ستتحوَّل شرائح أكبر من الطوائف الشيعية في كلا البلدين إلى التطرُّف ضدَّ الدولة، وسيصبح الإرهابُ أكثرَ قبولاً وأسهل من الناحية اللوجستية، فإذا لم يُظهِرِ الغربُ أيَّ تعاطف أو أفعال لردع احتمال سيطرة الشيعة على الهيمنة السياسية داخل الدولة، فقد تصبح المؤسسات الغربية أهدافاً للعنف.

التداعيات السياسية على الولايات المتحدة

- من الناحية الاستراتيجية، يُعَدُّ المكونُ الشيعيُّ في العالم العربي ذا أهمِّيَّةٍ بالنسبة إلى الغرب؛ لأنَّه يقع في قلب أكبر منطقة منتجة للنفط في الشرق الأوسط وعلى طول طرق نقل النفط الرئيسة جنباً إلى جنب مع إيران، ويمكن للشيعة العرب نظرياً أنْ يُسيطروا على مناطق إنتاج النفط في الخليج، وإنْ كان ذلك من داخل دول مختلفة.
- تمَّ تاريخياً تجاهلُ ما يقرب من 13 مليون عربي شيعي في انحاء الخليج، ومليون إضافي في لبنان، من قبل صناع السياسة الغربيين، ولم يتمَّ وضعهم على الخارطة السياسية إلا بعد الثورة الإيرانية من قبل إيران، التي استفادت من المظالم الشيعية الرئيسة القائمة للمساعدة في إشعال فتيل العنف الذي أعقب ذلك.
- وَصْمُ الشيعةِ (حتى ضمنياً) وتنميطهم غيرُ مبرَّرٍ ويؤدِّي إلى نتائج عكسية، فالشيعة ليسوا أكثرَ تعصباً أو قابلية للعنف من المسلمين السُّنَّة، أو الهندوس أو اليهود أو الكاثوليك أو البروتستانت، ولكنَّه يجعل منهم عُرضةً لتمييزٍ منهجيٍّ في المنطقة، ويجب على الولايات المتحدة، بدلاً من تَبَنِّي الصور النمطية، أنْ تُدرِكَ تنوُّعَ الشيعة وأنْ تكون أيضاً مُستعدَّةً للاستماع إلى مطالبهم، فقدْ حان الوقت للغرب عامةً أنْ يتغلَّب على **رهاب الشيعة** المنتشر.
- هناك خطرٌ حقيقيٌّ في أنْ يتمَّ حَشْرُ الشيعة في زاوية في العديد من الدول، مع إغلاق جميع المخارج، وهذا يحدث حالياً في البحرين والعراق، وهو إنْ حدث لا يمكن إلَّا أنْ يخلق أوضاعاً متفجِّرةً، ويمكن للولايات المتحدة أنْ تساعد، على الأقل في البحرين، من خلال اقتراح استراتيجيات للمصالحة والضغط من أجل تبنِّيها من قِبَلِ الدول والمجتمعات الشيعية معاً.
- يجب أنْ تكون الولاياتُ المتحدةُ حذرةً من جهود بعض الأنظمة لتصوير مشكلة الشيعة على أنَّها مشكلة **إرهاب** فقط، فقدْ مارس الشيعة الإرهاب في كلِّ هذه البلدان، لكنَّه كان

مجرَّدَ عرضٍ لمشكلةٍ أعمقَ وأوسعَ نطاقاً هي مكانةُ الشيعة بوصفهم مواطنين أدنى منزلةً في دولهم، ولسوء الحظ تُفضِّلُ معظمُ الأنظمةِ التعاملَ مع مشكلة «الإرهاب» بدلاً من ضرورة فتح حوار مع المعارضة السياسية، وتودُّ أنْ تجذبَ واشنطن إلى نفس وجهة النظر.

- إنَّ احتمالية حدوث عنف شيعي تتأثر مباشرةً بثلاثة عوامل على الأقل: الضغط على الشيعة من قبل الأنظمة المحلِّيَّة، ولامبالاة الرأي العام الغربي، وبتوافر الدعم الخارجي للشيعة يمكنُ تخفيف الشرطين الأوَّلين على الأقل من خلال سياسات الولايات المتحدة.
- يجب على الولايات المتحدة أنْ تدعوَ إلى اندماج أكبر للشيعة في مجتمعاتهم بدلاً من زيادة عزلتهم أو التغاضي عن التمييز أو حتى عنف الدولة ضدَّ الشيعة، لتقليل احتمالات العنف.
- يُسهِمُ الفشلُ في دمج الشيعة أيضاً في نموِّ التطرف الديني، الشيعي والسُّنِّيِّ، فالآراء الإسلامية المتطرفة هي نتاجٌ طبيعيٌّ لاستياء الشيعة، وتغذِّي التوجهات الإسلامية السُّنِّيَّة المتطرِّفة في المعارضة غالباً، بالمقابل كان الاندماج المستمرُّ للشيعة في الكويت ولبنان جزءاً من عملية تتَّجه فيها هذه المجتمعات الآن نحو المزيد من الإصلاح والاستقرار.
- إنَّ اندماجَ الشيعة العرب في مجتمعاتهم في الشرق الأوسط جزءاً لا يتجزَّأ من عمليَّةِ نضوج المنطقة واستقرارها، ولذلك يجب أنْ تحظى باهتمام سياسيٍّ جادٍّ.
- المشكلةُ الشيعيةُ في البحرين هي القضية الأكثر اشتعالاً (بينما الوضع في العراق كارثيٌّ لجميع الأطراف) وأكثر قابلية لممارسة الضغط التدريجي وصولا إلى حلٍّ، وفي مواجهة تعنُّتِ النظام ضدَّ فتح النظام السياسي وتطبيق دستور 1975 ازداد الوضع سوءاً على نحوٍ مطَّردٍ، وهذا له تداعياتٌ سلبيةٌ بعيدةُ المدى على مصالح الولايات المتحدة في البحرين وفي المنطقة عامَّةً، لذلك يجب على الولايات المُتَّحدة أنْ تتَّخذَ موقفاً علنيَّاً بشأن أهمية الإصلاحات الضرورية المطلوبة لتسوية المشكلة، ويجب على واشنطن أنْ تدعوَ علناً إلى الحوار بين النظام والطائفة الشيعية، وأنْ تدعمَ الليبراليين السُّنَّة الذين يطالبون منذ فترةٍ طويلةٍ بنظامٍ منفتحٍ وتمثيليٍّ.
- في المملكة العربية السعودية، إذا صمدت الاتفاقية التي تمَّ التفاوض بشأنها بين الحكومة السعودية والشيعة وطُبِّقَتْ تطبيقاً معقولاً فإنَّها ستعمل لصالح التعايش وإن كانت محدودة، ولا توجد إشارة واضحة حتى الآن على أنَّ النظام يخطِّطُ لتطبيقها.

وأحدُ العوامل التي يمكن أنْ تُسهِمَ في تقوض الوضع في كلا البلدين هو الصعود السياسي للسلفيين الوهابيين الأصوليين، ومعارضتهم الأيديولوجية الشديدة للشيعة، وفي الواقع يمكن للأصوليين الوهابيين أنفسهم أنْ يُشعِلُوا أعمالَ عنف طائفي، وبالتأكيد سينظر الشيعةُ إلى أيِّ انتشارٍ للتطرُّف السُّنِّيِّ على أنَّه تهديدٌ لوجودهم، وسيقابله تطرُّفٌ شيعيٌّ.

- يجب على الولايات المتحدة أنْ تنادي بالحرِّيَّة الدينية للجميع في المملكة العربية السعودية، لكنَّ الشيعةَ السعوديين ـ وهم من أقدم الطوائف الإسلامية المستقرة في البلاد ـ هم الذين يتعرَّضون للتمييز الصارخ ضدَّهم، ويجب على الولايات المتحدة أنْ تدعو إلى وَضْعِ حدٍّ للتمييز الثقافي ضدَّهم، وأنْ تحثَّ على إدماج الشيعة ليكون خطوةً للانتقال نحو حكومة أكثر تمثيلاً في المملكة العربية السعودية، فمستقبل منطقة النفط السعودية على المحكِّ جزئياً.
- كان الاتجاه نحو التحوُّل الديمقراطيِّ والمشاركة في الكويت حتى الآن أفضل مثال على دمج الشيعة وتهميش المتطرفين، ويجب على الولايات المتحدة أنْ تواصلَ متابعة هذا التَّقدُّم عن كثب والإشادة به علناً بوصفه خطوةً رئيسةً نحو استقرار طويل الأمد في البلاد وفي المنطقة.
- الوضع في لبنان أكثرُ تعقيداً؛ لأنَّ الكثيرَ من أعمال العنف موجَّهةٌ ضدَّ الاحتلال الإسرائيلي وتحظى بدعم إيراني وسوري، وقدْ تعهَّدت الحكومة الإسرائيلية الجديدة برئاسة رئيس الوزراء إيهود باراك بسحب جميع القوات الإسرائيلية بحلول منتصف عام 2000، وفي حال فَعَلَ ذلك، فإنَّ المُبرِّرَ الرئيسَ لحزب الله للحفاظ على قدراته العسكرية المُسلَّحة سوف يختفي، والتوترات الطائفية في لبنان التي تشمل الشيعة سوف تتلاشى على نحوٍ حادٍّ.

وسيعتمد الكثير أيضاً على التطورات في عملية السلام في الشرق الأوسط وعلاقات الولايات المتحدة مع كلٍّ من إيران وسوريا، ومع ذلك ينبغي النظرُ في نوع واحد من العنف الشيعي الناشئ الخاص بلبنان، فقد يميل المجتمعُ الشيعي هو نفسه، بعد أصبح الآن متحرراً من ضغوط التمييز الشديد والحرمان، إلى الانقسام على أسسٍ سياسية وأيديولوجية، وقد يظهر التنافس بين الشيعة بعد ذلك بوصفه مصدراً جديداً وقويّاً للعنف المحتمل، وقد يتجاوز ذلك الاشتباكات المسلحة بين الفصائل المتصارعة وينتشر إلى أعمال إرهابية ضدَّ المدنيين والقطاع الاقتصادي، ويمكن أنْ تتأثرَ المصالح الغربية اعتماداً على كيفيَّة النَّظرِ إلى التدخل

الغربي على أنَّه يؤثِّر على حظوظ فصيل أو آخر، وفي لبنان يجب على الولايات المتحدة الآن أنْ تتحرك لفتح حوار مع حزب الله ويجب أنْ تتوقَّفَ عن معارضة دمج حزب الله في النظام السياسي، وهو تطوُّرٌ مقبولٌ الآن من قِبَلِ جميع اللبنانيين بسبب الدور البنَّاء لحزب الله في البرلمان، وهذا يستلزم تطوراً إيجابياً أساساً لمصالح الجميع طالما أنَّ حزبَ الله يُظهر استعداده المستمرَّ للَّعب وفقاً لقواعد النظام والتخلي عن قدراته المسلحة بعد الانسحاب الإسرائيلي.

- في العراق، يجب على الولايات المتحدة أنْ توضِّحَ تماماً أنَّها تفضِّل الديمقراطية التمثيلية في البلاد بعد سقوط صدَّام حسين بوصفها الحلَّ الوحيدَ بعيدَ المدى للانقسامات الطائفية والعرقية الشديدة في العراق، وينبغي على واشنطن ضمانُ علاقاتٍ وثيقةٍ مع القوى الشيعية ـ إلى جانب القوى الأخرى ـ في المعارضة، وأنْ تعملَ على دمج الشيعة في أيِّ حلٍّ مستقبليٍّ في المنطقة، فالعراق الذي لا يسمح للشيعة بأخذِ الدور الذي منحَتْهُ لهم أغلبيتهم الديمغرافية محكومٌ عليه بالفشل والانقسام والتلاعب من قبل القوى الخارجية، ولا سيَّما إيران، ويجب تجاهل الاعتراضات السعودية والكويتية على قيام عملية ديمقراطية في العراق.
- أخيراً: على الولايات المتحدة، وفي إطار مقاربة أوسع، تشجيعُ التحول الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان في العالم العربي على نحوٍ أكثر فاعلية، بوصفها الطريقَ الأضمنَ لتحقيق الاستقرار بعيد المدى في المنطقة، فالحرمان الذي يعاني منه ما يقرب من 13 مليون شيعي متجمِّعين حول الخليج العربي يمثِّل تهديداً دائماً للاستقرار، ومن السهل بالطبع التحدُّث بتجرُّدٍ عن التحرير والديمقراطية وحقوق الإنسان، لكنَّ الصعبَ بالتأكيد هو وَضْعُ هذه البنود على رأس جدول أعمال كبار صانعي السياسات في صياغة العلاقات الثنائية مع الدول الأخرى، ومع ذلك فإنَّ واشنطن هي الخاسر النهائيُّ بتركيزها المستمرِّ على الأهداف قصيرة المدى في الشرق الأوسط التي تتعارض أحياناً مع تحقيق الأهداف بعيدة المدى التي تتطلَّب حتماً تغييراً سياسياً في منطقة تكون فيها عمليةُ التحوُّل الديمقراطي أكثرَ تأخُّراً من أيِّ منطقة أخرى في العالم، ومن العوامل التي تُسهِم في هذا الوضع على الأقل سياساتُ الولايات المتحدة في الشرق الأوسط حيث يحتلُّ هدفُ التحرير والتغيير ببساطة مرتبة قريبة من أدنى قائمة الأولويات.

- تحسينُ العلاقاتِ السياسية الشاملة بين الولايات المتحدة ودول الشرق الأوسط وشعوبها سيقلِّلُ من إغراء التدخُّل الأجنبي والتحريض الذي أدَّى إلى التلاعُب بالشيعة أو استغلالهم من قِبَلِ الآخرين لأغراضٍ مُعادية لأمريكا، في حين إنَ هذا يبدو كأَنَّهُ أُمنيةٌ بعيدةُ المنال يجب أنْ نلاحظَ أنَّه في هذه المرحلة تكون علاقاتُ الولايات المتحدة بالجمهور الأوسع في الشرق الأوسط أكثر توتراً من أيِّ منطقة أخرى في العالم، ولن تكونَ طبيعةُ علاقات الولايات المتحدة مع الأنظمة غيرِ التمثيلية هي المقياسَ الرئيسَ لنجاح تلك السياسات في نظر مواطنيها الذين يتمُّ إسكاتهم غالباً.

الفصل الحادي عشر

الاستنتاجات

توصَّلنا إلى عدد من الاستنتاجات العامة بشأن دور الشيعة ومكانتهم في العالم العربي نتيجةً للبحث الذي أُجْرِيَ لكتابة هذا الكتاب، فظهرت العديد من هذه النقاط في فصول محدَّدة من الكتاب، لكنَّنا نودُّ أنْ نجمعها معاً في شكلٍ موجزٍ لهذا الفصل الختاميِّ لتشكِّل معاً مجموعة من الملاحظات والفرضيات المستمدَّة من فَهْمِنا للقضية بالكامل، ونأمل أن تحصل على تقييمات داعمة، أو حتى بدائل، من القرَّاء الآخرين.

تشخيص المشكلة

- ينظر السُّنَّة إلى الشيعة على أنَّهم منشقُّون دينيَّاً رفضُوا على مرِّ القرون السلطة السُّنِّيَّة، ويعاني الشيعة من نظرة السُّنَّة إليهم على أنهم **مخالفون** أو **رافضة**، وهم عُرضةٌ للتمييز على هذا الأساس، ومع ذلك فإنَّ مشكلة العلاقات بين الشيعة والسُّنَّة في العالم العربي اليوم ليست مشكلة دينية في الأساس، بل تنطوي الخلافات الشيعية السُّنِّيَّة في جوهرها على وجود مجموعتين اجتماعيتين مختلفتين، وعلى تحيُّزات متبادلة، واختلال عميقٍ في علاقات القوة بينهما.
- يطرح الشيعة، بمجرَّد إعلان نموذجهم المميز للإسلام ـ ولو من خلال وجودهم فقط ـ مشكلةً **حساسة** تُطيحُ بالتطلعات الأساسية لوحدة المسلمين وتقوِّض التأريخ التقليديَّ للدولة الإسلامية، والذي يقدِّم التاريخَ الإسلاميَّ بوصفه استمراريةً سَلِسَةً ومُوَحَّدة.
- جوهر التظلم الشيعي هو أنَّ الشِّيعةَ يشكِّلون الآن مجموعةً خاصة لا يُعترَف بها على أنَّها أغلبيةٌ ـ في البلدان التي يشكلون فيها أغلبية ـ ولا على أنَّها أقلِّيَّةٌ، حيث ينبغي منحهم حقوق الأقلية، وفضلاً عن ذلك يواجه الشيعةُ عدداً من المعضلات تكاد تكون مستعصية:

فالشيعة عربٌ ومع ذلك يُعامَلون في الواقع على أنَّهم غيرُ عربٍ، وهم مسلمون أيضاً ومع ذلك يُعاملون غالباً على أنَّهم غير مسلمين، فإذا أضعفَ الشيعة هويَّتَهُم الشيعية وحاولوا الاندماج في المجتمع السُّنِّي، فسيُحرَمون غالباً من الدخول في المجتمع والسياسة؛ لأنَّهم شيعة، ومع ذلك إذا أصرُّوا على هويتهم الشيعية، يتمُّ وَصْفُهم بأنَّهم انفصاليون وطائفيون ويُتَّهَمون بالسَّعْيِ إلى امتيازات خاصَّة.

- الشيعة بعيدون كلَّ البعد عن أنْ يكونوا مجتمعاً متجانساً ومتآلفاً، وهم مُقَسَّمون أفقياً حسب الوضع الاقتصادي والاجتماعي، وعمودياً حسب التوجُّه السياسي ودرجة الالتزام الديني، تختلف المجتمعات الشيعية فضلاً عن ذلك من بلد إلى آخر وبحسب الثقافات السياسية المصاحبة لها، لذلك من المُضَلِّل النظرُ إلى الشيعة بوصفهم مجموعةً غيرَ متمايزة.
- كثيرٌ من الشيعة الذين قد يَعُدُّون أنفسَهم غيرَ طائفيين يَعُون أنَّ الآخرين هم الذين يصنفونهم أولاً على أنهم شيعة، بغضِّ النظر عن تعريفهم لذاتهم، وبقدر ما تكون هذه سمةً مفروضةً عليهم من قِبَلِ العالم الخارجي، فهُمْ عاجزون عن تغييرها، ويشكو الشيعة من أنَّه لا مفرَّ من صفة التشيُّع، وأنَّه حتى لو اعتنق الشيعيُّ المذهبَ السُّنِّيُّ، فسيظلُّ شيعياً إلى الأبد في نظر السُّنَّة.
- يشترك الشيعة في تشخيصٍ مشتركٍ بشأن مظالمهم من حيثُ كونُهم طائفةً، لكنَّ هناك اتِّفاقاً أقلَّ على الحلول، فمسألة الحلول والاستراتيجيات تقسم الشيعة عامَّةً، ولا يوجد أيُّ درجة من درجات التعاون أو التشاور فيما بينهم على المستوى الدولي فيما يتعلق بمشاكلهم المحلِّيَّة.
- بينما لا تحتاج العلمانية إلى التدخل في التعبير عن الذات الثقافية الشيعية من حيث المبدأ فإنَّ الدينَ نفسه هو التعبير الخارجي عن التضامن المجتمعي، ليصبح قوة تشبه الإثنية في قوتها العاطفية ومركزيتها بالنسبة إلى هوية الطائفة، ويجب فَهْمُ العلمانية وتنفيذها بطرق لا تضر بالهوية الدينية للمجتمع، وبالمثل، فإنَّ حلَّ اندماج الشيعة في المجتمع العربي يتضمن عمليات مماثلة لحل النزاعات العرقية الداخلية، لكنَّ الشيعةَ العربَ **عربٌ** مثلُ العرب السُّنَّة، ويتحدثون اللغة نفسَها، ويشتركون في معظم عناصر الثقافة المشتركة، ويعترفُ الشيعةُ بجميع السمات الرئيسة للدين الإسلامي، وسيستاءُ

الشيعة بشدةٍ من فكرة أنَّ أيَّ شخصٍ قد يَعُدُّهم أو يعاملهم على أنَّهم مجموعة عرقية مختلفة.

- في تعريف الشِّيعة لذاتهم يحتلُّ المكوِّن الشيعي في هويتهم على وجه العموم مرتبةً أدنى من هويتهم بوصفهم عرباً ومسلمين ومواطنين في البلد الذي يعيشون فيه؛ لأنَّ الشيعةَ العربَ يتشاركون في العديد من السمات الثقافية مع العرب الآخرين، لكنَّ الهوية الشيعية تكتسب أهمية خاصة عندما تكون مصدر اضطهادهم والتمييز ضدهم، أو عندما يُحرَمون وظيفياً من سمات المواطنة، وستبقى الهوية الشيعية بارزة على نحوٍ مخصوص طالما أنَّهم يتعرَّضون للضغط بوصفهم طائفةً، لكنَّ قوة هذه الهوية ليست ثابتة وتميل إلى الانحسار مع الاندماج في المجتمع.
- مشكلة اليوم هي إلى حدٍّ كبير هي مشكلة سُنِّيَّةٌ، فقدِ امتنع السُّنَّة عن منح الشيعة المساواة السياسية والاجتماعية الكاملة، لكنَّ اللوم لا يقع على طرف واحد تماماً، فمن الناحية التاريخية على الأقل عَزَلَ الشيعة أنفسهم غالباً من خلال البقاء خارج المجتمع السُّنِّيِّ، وعدم الثقة فيه، وانتقاد مؤسَّسات السلطة فيه، ومع ذلك فإنَّ سلطة حلِّ المشكلة اليوم هي في الغالب بيد الطائفة السُّنِّيَّة والدولة نظراً لرغبة الشيعة عامَّةً في الاندماج في مجتمعاتهم.
- إنَّ المشكلة التي يواجهها الشيعة هي مشكلة خاصة وعامة، فالشيعة تحديداً هم خارج التيار الرئيس ولديهم مكانةٌ غير متكافئة في مجتمعاتهم، ولكنْ من منظور سياسي أوسع يواجه الشيعة الفشلَ الأكثر عمومية للدول العربية التي تقيِّد أو ترفض ممارسة الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان داخل النظام السياسي، وهذه المشكلةُ الأكبرُ لا تؤثر فقط على الشيعة بل على العرب جميعاً، وكلُّهم يشتركون في الحل بالتساوي.
- في حين إنَّ الدولة السُّنِّيَّة قد تطالب الشيعة **بالولاء**، فإنَّ أيَّ قضيةٍ للولاء تثيرُ تساؤلات جدِّيَّةً عن العلاقة بين الدولة الاستبدادية والمجتمع في الشرق الأوسط؛ الولاءُ لمَنْ أو لماذا؟ إلى نظامٍ أم حاكم أم أسرة حاكمة أم وطن أم دولة أم طائفة؟ وبأيِّ مبرِّر يُطلَب هذا الولاء؟ تؤثِّرُ هذه المشكلة على السُّنَّة والشيعة على حد سواء، لكنَّ الشيعة هم الذين يتمُّ التشكيك في ولائهم أولاً، فبقاء الشيعة على ولائهم لعائلة حاكمة قد يُنْظَرُ إليه من قبل الإصلاحيين السُّنَّة والليبراليين والإسلاميين على حد سواء على أنَّه موقفٌ غير وطني ومصلحي.

الخيارات السياسية للشيعة

- الشيعة لديهم الحافزُ أكثر من أيِّ مجموعة أخرى في العالم العربي للضغط من أجل المزيد من الديمقراطية وحقوق الإنسان، فهم على الأرجح المستفيدون المباشرون من أيِّ تحرُّك نحو الديمقراطية وحقوق الإنسان في الدول التي يعيشون فيها؛ لأنهم ـ بوصفهم مجموعةً ـ هم الضحايا الأساسيون لغياب هذه الحريات، وفي البلدان التي يشكل الشيعة فيها أقلية ـ المملكة العربية السعودية والكويت ـ سيستفيد كلٌّ من السُّنَّة والشيعة من التحول الديمقراطي، وفي البلدان التي يشكِّل الشيعة فيها أغلبية أو أكثرية ـ العراق والبحرين ولبنان ـ قد يستفيد الجميع من التحوُّل الديمقراطي، لكنَّ الشيعة سيكسبون أكثر من السُّنَّة، وفي الغالب على حساب السُّنَّة، كما حدث في لبنان، ممَّا يدفع السُّنَّة في هذه البلدان أحياناً إلى وصف الديمقراطية بأنها **أجندة شيعية**.
- الشيعة يواجهون معضلة في محاولتهم لتطوير قيادة علمانية، فَهُمْ بحكم التعريف متميزون فقط نظراً لدينهم، ويخاطر القادة الشيعة الطموحون بعزل أنفسهم عن جوهر الهوية الطائفية إذا تجاهلوا الجانب الطائفي والديني، وعند هذه النقطة يصبح تمييزهم صعباً عن القادة غير الشيعة ويجب عليهم التخلي عن المشاكل الخاصة للمجتمع الشيعي، وعندئذٍ قد يكون الشيعة أقلَّ ميلاً لدعمهم، وحين يؤكد القادة الطموحون على المصالح الطائفية الشيعية، فهذا الأمر يمنح رجال الدين غالباً ميزةً في السعي وراء القيادة السياسية.
- يُحرَم الشيعةُ غالباً من سبل المشاركة السياسية والاجتماعية عبر المنظمات أو الحركات السياسية الرئيسة، ومن ثَمَّ يُضطَرُّون إلى التحرك نحو الأطراف الخارجية للطيف السياسي، إمَّا نحو الحركات الإسلامية الطائفية، وحتى الحركات المتطرفة ـ إذا كان مستوى الاضطهاد مرتفعاً بما فيه الكفاية ـ أو تجاه الحركات اليسارية المتطرفة، مثل الحزب الشيوعي الذي يرحب بجميع الطوائف من دون أيِّ تمييز، لذلك يصعبُ على الشيعة تجنُّبُ الانجراف نحو الاستقطاب السياسي.
- لا شيء في المعتقد الشيعي نفسه يفرض عليهم التَّطرُّف أو العنف، ومع ذلك فمنذ ظهور التشيُّع بوصفه حركةَ معارضةٍ، فإنَّهم يميلون إلى انتقاد السلطة التقليدية والسلطة القائمة التي كانت على مرِّ التاريخ سُنِّيَّةً في المقام الأول، وفضلاً عن ذلك، فإنَّ تاريخَ التجربة

الشيعية يهيِّئُهم لتوقع المزيد من المعاناة، وربَّما تسهيل تبنِّي الاستشهاد ملاذاً أخيراً في دورٍ **مُحدَّد تاريخياً** للمجتمع المحاصر.

- بدأت حتى الجماعات المتطرفة، مهما كان ماضيها عنيفاً، مثل حزب الله في لبنان عملية الدخول في العملية السياسية واللعب وفق القواعد حيثما يُسمح بذلك، وبالمثل دخل رجال الدين الشيعة في الكويت الحياة البرلمانية بنجاح ويتعاونون مع عناصر سياسية أخرى في البرلمان.
- ومع ذلك فإنَّ النشاطَ المتطرفَ أو العنيف من قبل الشيعة، هو الأكثر احتمالاً في تلك البلدان التي يشكل الشيعة فيها الأغلبية، حيث يكون لديهم القليلُ ليخسروه وكلُّ شيء ليكسبوه من خلال التغيير، ويزداد احتمال ممارسة الشيعة للعنف حيث تقاوم الدولة التغيير من خلال استخدام العنف نفسه.

الشيعة وإيران

- العراق بكلِّ ما للكلمة من معنى هو المركز الأصلي للتشيع ومَعْقِلُه، ولاسيَّما بالنسبة للشيعة العرب، ولم يصبح المذهبُ الشيعيُّ الدينَ الرسميَّ للدولة في إيران إلا في القرن السادس عشر فقط، ولم تحلَّ إيران مَحلَّ العراق بوصفها مركزاً للدراسات الدينية الشيعية إلا في منتصف القرن العشرين، ويرجع ذلك أساساً إلى الاضطهاد الشديد وإعدام رجال الدين الشيعة البارزين في العراق الذي دفع معظمهم للمغادرة إلى إيران.
- في الواقع، تنازل العالم العربي عن السيطرة على المذهب الشيعي لإيران، وعندما يصل شيعة العراق في يوم من الأيام إلى قوة سياسية تتناسب مع وضعهم من حيثُ هم أغلبيةٌ، فسيستعيد العراق تدريجياً موقعه بوصفه مركزاً للشيعة العرب، ويتشارك مع قم مركزاً لجميع الشيعة في العالم الإسلامي وإنْ كان هذا الاحتمال أقلَّ.
- العقيدة السياسية الإيرانية ليست بالضرورة مُلزِمةً دينياً لجميع الشيعة، على الرغم من أنَّه بالنسبة إلى الأتباع المخلصين لعقيدة الخميني فيما يتعلق بولاية الفقيه، تُعَدُّ الآراء السياسية للمرشد الأعلى لإيران عقائدَ دينية، وقد يكون للأفكار الدينية الإيرانية المتطرفة ـ التي لا يشاركها جميع الشيعة حتى داخل إيران ـ صدى أيضاً لدى أولئك الذين يَعُدُّون أنفسَهم مظلومين وليس لديهم ملجأٌ إلا القوى الخارجية، وقد يتبنَّى بعضُ الشيعة ـ وبعض

السُّنَّة أيضاً ـ العقيدةَ الإيرانيةَ بشأن دور الإسلام في مواجهة الإمبريالية الغربية، ولكن على أساسٍ سياسيٍّ وليس دينيّاً.

- لا يَعُدُّ الشيعةُ العربُ أنفسَهم امتداداً لإيران، وقد حاولت كلٌّ من إيران وبعض العرب الشيعة في الثمانينيات استخدام بعضِهم لبعضٍ لتحقيق أهدافهم السياسية، وبصرف النظر عن وضع قضيتهم على الخريطة السياسية العالمية، فقد خسر الشيعة في نهاية المطاف من هذه العلاقة، باستثناء لبنان.
- طالما ظلَّ الشيعةُ مستضعفين ويَعُدُّون أنفسَهم منبوذين، فسيكونون مرة أخرى عرضةً للتلاعب من قبل إيران أو ربَّما العراق في المستقبل، وفي حالة اليأس، يمكنهم حتى السعي للحصول على دعم سياسي من أيٍّ من هذه الدول مرة أخرى إذا تعرضت مجتمعاتهم للتهديد الكافي.
- يكافح معظم الشيعة العرب اليوم لتمييز أنفسهم بوضوح عن إيران وتأكيد استقلالهم، وهم يدركون أنَّ سياسات الجمهورية الإسلامية تجاه الشيعة الخارجيين كانت تخدم مصالحها الذاتية إلى حدٍّ كبير، وإذا كان الاضطهاد يجب أنْ يُجبِرَ الشيعةَ مرة أخرى على التحول إلى إيران بدافع اليأس، فمن المحتمل أنْ يفعلوا ذلك بالقليل من الحماس الأيديولوجي والأوهام، ولن يكون الأمر أكثر من صفقة براغماتية، وربَّما يتطوَّر تقليصُ العلاقات بالفعل بين حزب الله اللبناني وإيران في السنوات الأخيرة.
- إيران نفسها في عهد الرئيس خاتمي أقلُّ اهتماماً بدعم الشيعة الخارجيين وتسعى إلى تطبيع العلاقات مع الجيران لتقليص العزلة الإيرانية.

الشيعة في الوطن العربي

- قطع الشيعة، على مدى العقدين الماضيين، خطواتٍ كبيرةً نحو مزيد من المساواة في المعاملة في لبنان والكويت، ويُعَدُّ رئيس مجلس النواب اللبناني الشيعي (نبيه برِّي) أقوى شخصية سياسية شيعية في العالم العربي اليوم، في حين لا تزال أوضاع الشيعة في العراق والبحرين والسعودية سيئة للغاية، وستكون القضية متفجرة في البلدان الثلاثة في المستقبل.
- سوف يتحدى الشيعة العراقيون الفكرةَ الثابتةَ القائلة إنَّ جميع الحكومات العربية يجب أن تكون بالضرورة سنِّيَّة، وسوف يكسرون عادة مساواة العروبة بالسُّنَّة المتضمنة في

ثقافة العالم العربي وهو ما سيربك النخبة السُّنِّيَّة في العالم العربي، كما أنَّ لدى الشيعة العراقيين القدرة على التأثير في الماضي أيضاً: فهم قادرون على إعادة صياغة التاريخ العربي لدمج المذهب الشيعي بوصفه عنصراً أساسيَّاً في ذلك التاريخ.

- بما أنَّ الشيعةَ قد أصبحوا متطرِّفين بالفعل خلال 30 عاماً من حكم حزب البعث القمعي ووحشية نظام صدَّام حسين ضدَّ الشيعة ولا سيَّما في مارس 1991، فمن غير المرجَّح أنْ يظلَّ الشيعةُ سلبيين إذا حاول نظام جديد أضعف الحفاظ على حالة التمييز الراهنة، ومن المرجَّح أنْ تتصاعدَ احتمالاتُ اندلاع أعمال عنف في العراق، الأمرُ الذي يضع المنشقين الشيعة في مواجهة الحكومة المركزية، وفي مثل هذا المناخ الاستقطابي، قد تسعى جميع الأطراف المتصارعة للحصول على دعمٍ خارجي، وسيكون للمصالح الأجنبية نوافذُ واسعةٌ للتدخُّل في الشؤون الداخلية للعراق.
- في لبنان، يبدو أنَّ انهيار نظام الدولة القديم غير المنصف نتيجة الحرب الأهلية كان بمثابة الشرط الأساس الضروري لنشوء نظام دولة أكثر إنصافاً في وقت لاحق، فهل يتطلب الأمر كارثةً بهذا الحجم لتهيئة الظروف للتحرك نحو الديمقراطية وتحقيق مساواة أكبر بين المواطنين؟ كما أنَّ التحوُّل الديمقراطي في الكويت كان نتيجةَ صدمةِ الغَزْوِ العراقيِّ وحرب الخليج، ومن المثير للقلق الاعتقادُ بأنَّ انهياراً عنيفاً مشابهاً للدولة وصراعاً أهلياً محتدماً قد سيكون الشرطَ الأساسيَّ للتغيير والتحرر في العراق والبحرين، ومع ذلك لا تلوح في الأفق حالياً أيَّةُ خياراتٍ أخرى للانتقال السلمي للسلطة في هاتين الدولتين ذات الأغلبية الشيعية.
- اضطرَّ الشيعةُ في جميع البلدان العربية باستثناء الكويت إلى اللجوء إلى المنظمات ووسائل الإعلام الخارجية في المنفى للدفاع عن قضيتهم في سبيل المساواة في الحقوق وزيادة الديمقراطية.
- إذا وصل الشيعة إلى السلطة عن طريق تصويت الأغلبية في العراق والبحرين، فإنَّ رجال الدين الشيعة سيقومون بدورٍ مُحدَّدٍ في هذه العملية، لكنَّ معظم رجال الدين هؤلاء لا يدعمون مفهوم إيران لحكم رجال الدين، ولطالما تعاونوا مع الشيعة العلمانيين على مرِّ السنين لتحقيق أهداف الطائفة، وهناك القليل من المؤشرات على أنَّ معظمَ الشيعة في هذه البلدان يفضِّلون قيام دولة إسلامية، حيث إنَّهم يدركون أنَّه هدفٌ غيرُ واقعيٍّ وغير متوافق مع الظروف، ولم يكن النموذج الإيراني جذاباً سوى لحفنة صغيرة.

الشيعة والغرب

المذهب الشيعي ليس معادياً جوهريَّاً بأي حال من الأحوال للغرب، وتختلف المواقف الشيعية تجاه الغرب، لكنَّها تتحدَّد على وجه الخصوص من خلال (1) التوجه السياسي للفرد، (2) المواقف الغربية تجاه الشيعة، و(3) درجة الدعم الغربي للحكومات التي تقمع الشيعة، وفضلاً عن ذلك يتأثر الشيعة أيضاً بعوامل تؤثر في العرب والمسلمين الآخرين، بما في ذلك الصراع العربي الإسرائيلي والتصورات الغربية عن الإسلام، في الكويت، على سبيل المثال، يتَّفق الشيعة والسُّنَّة ـ وحتى الإسلاميون منهم ـ على أنَّ الوجود العسكري الأمريكي هو **شر لا بُدَّ منه** لأمن الكويت ضدَّ العراق.

- قد يكون لدى الشيعة اليوم شكاوى ضدَّ الغرب في نواحٍ قليلة أكثر ممَّا لدى السُّنَّة: في البحرين نتيجة الدعم الغربي القوي لنظام الأقلية السُّنِّيَّة، وفي العراق تسببت الغالبية الشيعية في إحجام الغرب والشرق الأوسط السُّنَّة عن قبول تداعيات وصول الأغلبية الشيعية إلى السلطة، وفي لبنان دَعَمَ الغرب الموارنة والسُّنَّة المهيمنين سياسياً، وغضَّ الطرف عن الاحتلال الإسرائيلي للمناطق الشيعية، بعبارة أخرى ربَّما يشعر الشيعة أنهم مستهدفون بالتحديد من قبل الغرب، ويُظهر الغربُ ميلاً خطيراً لربط السُّنَّة بالعلمانية والشيعة بالحركات الإسلامية وكلاهما غير دقيق.
- ربَّما يشكِّلُ التطرُّف الإسلامي السُّنِّيُّ تهديداً أكبر للأنظمة الإقليمية من التطرف الإسلامي الشيعي، وفي كلتا الحالتين فهم يشكلون تحدِّياً لحكوماتهم وعلى رأسها تلك الحكومات غير المُنتَخَبة التي تكون استبدادية وقمعية وفاسدة وغير كفؤة غالباً، ويرغب الشيعة في بعض البلدان في تغيير الوضع الراهن من أجل الحصول على مزيد من السلطة الداخلية عبر الوسائل الدستورية، وهذا في حدِّ ذاته لا يشكل تهديدا للغرب.

الشيعة والحلول

- إنَّ انهيار الانتماءات البدائية داخل النظام السياسي والاستعاضة عنها بالسياسات الموجهة نحو القضايا في جميع الدول العربية سوف يفيد الشيعة ــ ولكن ليس فقط الشيعة ـ من خلال طمس الخطوط الطائفية وتوسيع الحوار بين السُّنَّة والشيعة.
- لدى الشيعة كلُّ ما يدفعهم للضغط من أجل ممارسة ديمقراطية أكبر في العالم العربي،

لهذا السبب فإنَّ التزامهم المعلنَ (ولكن غير المختبَر) طويل الأجل بأجندة ديمقراطية يجب أنْ يُطمئِنَ الغربَ، حيث يتمُّ تقييم الديمقراطية بوصفها شكلاً من أشكال الحكم الذي يؤدي إلى مزيد من الاعتدال والاستقرار، وبالطبع لا أحدَ يستطيع أنْ يضمن أنَّ الشيعة، بمجرَّد وصولهم إلى السلطة، سيكونون أكثرَ ديمقراطيةً من أيِّ مجموعة أو حزب آخر في منطقة لم تكن الممارسة الديمقراطية فيها راسخة تاريخياً، وإنَّ الطريقة التي تصل بها أيُّ مجموعة إلى السلطة لها علاقة كبيرة بالتحرر السياسي اللاحق، فالوصول إلى السلطة في ظلِّ وضعٍ قمعيٍّ عن طريق الثورة هو أقلُّ الظروف ملاءمةً لإقامة الحكم الليبرالي.

- فمن الخطأ الاعتقاد أنَّ الشيعة سيمثلون مجموعة متجانسة بمجرد وصولهم إلى السلطة بوصفهم أغلبيةً في العراق والبحرين، بل ستظلُّ السياساتُ الشيعيةُ منقسمةً دائماً حسب الاختلافات الطبقية والإقليمية والأيديولوجية والعشائرية والشخصية، وحتى عند امتلاك سلطة الأغلبية فمن المرجَّح أنْ تشكِّلَ الجماعاتُ الشيعيةُ المختلفةُ تحالفاتٍ مع مجموعات غيرِ شيعية متشابهة التفكير في أنظمة ديمقراطية مستقبلية.
- ومع حصول الشيعة على القبول داخل المجتمع والنظام السياسي فإنَّهم سوف يدخلون مرحلة جديدة من السياسة تتَّسم بالتنافس بين الشيعة، والانقسامات، وإعادة الاصطفاف، والتحالفات مع الجماعات غير الشيعية، وهذه العملية تتجلَّى بالفعل في الكويت وبين الشيعة العراقيين في الشتات.
- على وجه العموم أدَّت سياسات إيران المتطرفة على مدى العقدين الماضيين إلى تعقيد الوجود السياسي للشيعة العرب في المقام الأول، ونعتقد أنَّ من مصلحة جميع الشيعة في كلِّ مكان تطويرَ سلطة دينية محلِّيَّةٍ (مرجعية التقليد) داخل كلِّ بلد من أجل تقليص الفرص أمام أيِّ مرجع ديني شيعي خارجي في التأثير السياسي والديني غير المبرر على الشيعة غير المحليين، وسيساعد مثل هذا الوضع على تقليل مخاوف العرب السُّنَّة من ولاء الشيعة **لقوى خارجية**، خاصة لإيران غير العربية.
- الحالتان اللتان تمكن فيهما الشيعة من الحصول على درجة كبيرة من المساواة في الحقوق داخل المجتمع كانتا في الكويت ولبنان، وجاءت هذه المكاسب من خلال نموِّ العملية الديمقراطية، حيث جاء انفتاح النظامين السياسيين كليهما في النهاية نتيجة

الكارثة الكبرى ـ غزو صدَّام حسين للكويت، والحرب الأهلية اللبنانية الطويلة بين جميع الطوائف ـ ولم يكن للشيعة علاقةٌ تُذكَرُ أو لاعلاقة لهم بظهور أيٍّ من هذين الحدثين، بَيْدَ أنَّ هذه الحالات توحي بأنَّ كثيراً من النُّظُمِ السياسية في الشرق الأوسط قد يتعيَّن عليها أن تمرَّ بشكل من أشكال الكوارث قبل تحقيق التحوُّل الديمقراطي والتوزيع العادل للحقوق، وقد يرغب صانعو السياسة الغربيون في التفكير بإمكانيَّة تجنُّب الانتقال الأكثر صعوبة من خلال السَّعْيِ مبكراً لتسهيل هذا الانتقال الحتميِّ إلى حُكْمٍ أكثرَ ديمقراطية.

- تتمثَّلُ المشكلة الرئيسة في كيفية منع السياسة في المنطقة من أنْ تصبحَ **صفرية** بطبيعتها بين السُّنَّة والشيعة، وإحدى الوسائل هي قبول شكل من أشكال التمثيل النسبي أو الطائفية السياسية كما هو الحال في لبنان، وفي حين إنَّ الفلسفة السياسية الأمريكية تجد مثل هذه الآليات السياسية غير جذابة، فإنَّ التمثيلَ النسبيَّ والضماناتِ لكلِّ طائفةٍ عن طريق مناصب وسلطات معيَّنة قد يعمل على طمأنتهم في فترات انتقالية ستكون صعبة ولا سيَّما في البحرين والعراق، ويمكن أنْ يساعد التمثيلُ النسبيُّ أيضاً في تزويد الشيعة ببعض الحماية في المملكة العربية السعودية، وقد لا تحتاج الكويت إلى مثل هذا النظام إذا استمرَّ النظامُ السياسيُّ الحاليُّ هناك في العمل والتطور بنجاح، ومع ذلك فإنَّ الخطرَ يكمنُ في أنَّ التمثيلَ النسبيَّ يميل أيضاً إلى تجسيد العلاقات النسبية المُحدَّدة عدديَّاً التي يصعب تغييرها بعد ذلك، كما أنَّه لا يشجِّع على تطوير الاصطفافات السياسية التي تتجاوز المصالح العرقية أو الطائفية.

الملحق

الانقساماتُ داخل الشيعة

حدثت الانقسامات داخل الشيعة في وقت مبكر من القرن الثامن ونشأت عن الخلافات بشأن الخلافة والمطالبات المتنافسة على الإمامة من قبل سلالة الإمام عليٍّ، وقد بقي ثلاثة فروع رئيسة من الشيعة: الاثنا عشرية، والإسماعيلية، والزيدية، واعتنقها الشيعة العرب وكذلك الشيعة في البلدان الأخرى التي يسكنها مسلمون، وبلغت الشيعةُ الاثنا عشرية التي تعترف باثني عشر إماماً ذروتها بغياب الإمام المهدي المنتظر، وهي الأكبر والأكثر انتشاراً بين الفروع الثلاثة، وانشق الفرع الإسماعيلي عن المذهب الشيعي الاثني عشري عندما أعلن أنَّ إسماعيل بن جعفر هو الإمام بعد جعفر الصادق، وانتهت الإمامة بابن إسماعيل، وأسَّس الإسماعيليون الأسرة الفاطمية في مصر التي قامتْ بدورٍ كبيرٍ في نشر المذهب الشيعي ورعاية الدراسات الشيعية، ويميل الشيعة الإسماعيليون نحو فلسفةٍ باطنيةٍ للدين تتجلَّى في فروعها الصغيرة الطائفتان الدُّرزيَّة والنزارية، وللمذهب الشيعي الإسماعيلي وتفرُّعاته أتباعٌ في شبه القارة الهندية والعراق ولبنان، ويَعُدُّ المذهبُ الشيعيُّ الزيديُّ أنَّ زيدَ الشهيد هو الإمام الخامس الشرعي وتتابع الإمامة من خلال نسله، ويتبع الفقه الزيديُّ المذهبَ الحنفيَّ السُّنِّيَّ، ممَّا يجعل الزيديين أقربَ إلى السُّنَّة من الفروع الشيعية الأخرى، وقدِ استقرَّ المذهبُ الشيعيُّ الزيديُّ في اليمن، حيث أسَّس الإمام الزيديُّ يحيى المملكةَ اليمنيةَ في عام 1918، ويُعَدُّ الفرعُ الرابع للشيعة عادة، العلوية أو النصيرية، فرعاً من الشيعة الاثني عشرية، ويُقَدَّرُ أتباعها بالملايين في سوريا وتركيا.

الشيعةُ الاثنا عشرية نفسهم لهما مدرستان، مدرسة الأصوليين وهي الأكثر انتشاراً اليوم، لكنَّها كانت تلقى منافسةً شديدةً من قِبَلِ المدرسة الإخبارية حتى القرن السابع عشر، ويشدِّد الإخباريون على الاعتماد على أحاديث (أخبار) النبي والأئمة بدلاً من تفسير الأصول المعروفة باسم الاجتهاد الذي يمارسه العلماء أو المجتهدون، ومن ثَمَّ فقد أعطَوا القليل من الأهمية

للمجتهدين الشيعة وكانوا أقرب إلى الإسلام السُّنِّيِّ في مسائل الفقه، وحارب المجتهدون المدرسة الإخبارية وهزموها في القرن السابع عشر، لكنَّها استمرَّت بوصفها مدرسةً أقلِّيَّةً داخل الشيعة الاثني عشرية، وفي العالم العربي يوجد في البحرين والكويت والبصرة في العراق أعدادٌ كبيرةٌ من أتباع المدرسة الإخبارية، والمدرسةُ الثالثةُ الأصغرُ بكثير من الشيعة الاثني عشرية هي الشيخية، والتي لها أتباعٌ في دول الخليج وفي البصرة (1).

مؤسَّسةُ المرجعية

المرجعية هي مؤسسةُ المرجعية الفقهية في الأمور التي تؤثر في الممارسات الدينية والعلاقات الاجتماعية والدين، وهي خاصة بالمذهب الشيعي الاثني عشري، ولا سيَّما المذهب الأصولي السائد، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بمبدأ الإمامة.

ينبع مبدأ الإمامة من الإيمان بأنَّ الله أرسل الرسولَ محمداً والقرآن إلى المسلمين لينيرهم ويهديهم ويقودهم بعد موت النبي الحق، وإنَّ محبةَ الله للأمَّة، واهتمامَه برفاهية كلِّ مسلم في الدنيا والآخرة، يستوجبان أنْ يكون للمسلمين في كلِّ عصرٍ أئمَّة لمواصلة الوظيفة الأساسية لتعليم الأمة على طريق الاستقامة.

إنَّ المبدأ المرتبط بالمرجعية هو أهمية العلم، أو سعة المعرفة، لفهم النصوص المقدَّسة للإسلام بعمق بكلِّ ثرائها وتعقيدها، ويجب أنْ يتمكَّنَ الإمام من النصوص لتفسير الإسلام لجموع الناس الذين لا يملكون الوسائل للتَّعلُّم من النصوص المقدَّسة التي تتكوَّن من القرآن والسُّنَّة.

الحصول على المعرفة بأصول الدين وشرائعه من خلال استخدام النصوص الأساسية للكتاب والسُّنَّة والاستدلال التقني المبنيِّ عليها غيرُ متاحٍ لكل مسلم، بل لعدد قليل فقط من الأشخاص لديهم القدرة على الاجتهاد التشريعي، ولا يتطلَّب هذا اكتسابَ المعرفة التفصيلية من قِبَلِ الجميع (2).

بدلاً من ذلك يجبُ أنْ يكونَ للأمَّة مرشدون يكرِّسون حياتهم لدراسة النصوص المقدَّسة للإسلام، وتقاليد الفقه الإسلامي، والمبادئ التي يقوم عليها التفسير والفقه، وهذه الخبرة تُسمَّى الفقهَ، ومن يكتسبها فقيهٌ.

ممارسة تفسير العقائد الإسلامية والتحقق من صحة (تحليل) أنماط معيَّنة من السلوك،

سواء في الممارسة الدينية أو الاجتماعية، هو الاجتهاد، أو التفسير، فالاجتهاد مُهِمٌّ ولاسيَّما في القضايا التي تكون فيها النصوص المقدَّسةُ إما صامتةً أو غامضةً، بما في ذلك المواقف الناشئة عن التغيير الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي أو العلمي.

يعتقد الشيعة أنَّ النبيَّ قد عيَّن قبل وفاته بفترة وجيزة ابنَ عمِّه وصهرَه عليّاً، خَلَفَاً له في مكانٍ يقعُ خارج مكَّة يُدعى غديرَ خُمٍّ، قائلاً: «مَنْ كُنْتُ مولاه فهذا عليٌّ مولاه» (3) وبذلك أصبح عليٌّ الإمامَ الأول بالتعيين المُسبق من قِبَلِ محمَّد، إجمالاً كان هناك اثنا عشر إماماً، جميعهم من نَسْلِ عليٍّ، وغاب آخرهم عندما كان لايزال طفلاً، ويتمتَّعُ الأئمةُ الاثنا عشر بصفات خاصة بهم، فهم يتلقَّون توجيهاتهم من الله وهم معصومون، حيث إنَّهم عُصِمُوا من الخطأ بنعمة من الله، كما أنَّ لديهم معرفةً كاملةً بالنصوص المقدَّسة والقوانين؛ لأنَّ هذه المعرفةَ مُستوحاةٌ مباشرةً من الله، وخلال حياة الأئمة الاثني عشر قام الشيعة وأتباع أهل البيت بإحالة أسئلتهم إلى الأئمة وحكَّموهم في مسائل الشريعة الإسلامية، وقد عَدَّ أتباعُهم أنَّ الآراء الفقهية للأئمة هي التعبير الحقيقي عن إرادة الله.

مضى الإمام الثاني عشر إلى الغيب على مرحلتين: الأولى فيما يُسمَّى **الغيبةَ الصغرى**، عندما كان يتواصل مع أشخاص محدَّدين فقط، و**الغيبة الكبرى** عندما أنهى الاتصال، وخلال فترة الغيبة الصُّغرى، تعاقَبَ أربعة نُوَّابٍ (المفرد، نائب)، عيَّنَهُمُ الإمام وُسَطَاءَ مع الطائفة الشيعية، وعندما انتهت مرحلةُ الغيبة الصغرى والنواب الأربعة، بدأت فترةُ الغيبة الكبرى للشيعة، وستنتهي الغيبةُ الكبرى فقط عندما يظهر الإمام الثاني عشر، المهديُّ المنتظر، ويقيم مبادئ الإسلام والعدالة بين أُممِ الأرض.

لكنَّ الشيعةَ ظلُّوا بحاجة إلى التوجيه الشرعي والأخلاقي خلال فترة الغيبة الكبرى، وبما أنَّه لم يعدْ هناك أيُّ نُوَّابٍ يُعيِّنُهم الإمام، فقد بدأت فترة النيابة العامَّة، حيث كان من الممكن ظهور مُرشِدين متعدِّدين، وعلى الرغم من أنَّه لا أحدَ غيرُ الأئمة الاثني عشر لديه الوحيُ الإلهي والعِصمة، وعلى الرغم من عدم وجود نُوَّابٍ مُعَيَّنين، فيمكن للآخرين تحقيقُ العلم في شرائع الإسلام والطهارة في حياتهم الشخصية، والرجال الأتقياء والعلماء، والفقهاء يكرِّسون أنفسَهم لدراسة النصوص، والشريعة، ومبادئ الفقه الإسلامي التي يجوز الحكم على أساسها، فالفَهْمُ والخبرة التي يكتسبها الفقهاء من شأنها أنْ تساعدهم في الإجابة عن أسئلة المسلمين العاديين التي لا توجد لها إجاباتٌ صريحةٌ في القرآن أو السُّنَّة النَّبويَّة أو أحاديث الأئمَّة الاثني عشر، وهذا التفسير للنصوص وتطبيقها على مسائل الشرعية الإسلامية وما هو

مسموح (حلال) وما هو مُحرَّم (حرام)، يشكِّلُ عالَمَ الاجتهاد الواسع، وهو السِّمةُ المميزة للشيعة الاثني عشرية.

كان الاختفاءُ النهائيُّ للإمام الثاني عشر خسارةً كبيرةً للشيعة تَرَكَ فراغاً في القيادة العقائدية والأخلاقية، ومن دون أحكام مُحدَّدة من الإمام فُتحت أبوابُ الاجتهاد على مصراعيها بدافع الضرورة، فكَثُرَ المجتهدون (أولئك الذين يمارسون الاجتهاد) في غضون فترة وجيزة بعد الغيبة الكبرى. ولم يكن هذ الأمر من نواح كثيرة حاجةً عمليةً للشيعة فحسب، بل كان أيضاً حاجةً روحيةً، حيث تحولت جماهيرُ الطائفة الشيعية إلى الإرشاد الديني للمجتهدين، وأصبح كبارُ المجتهدين مراجعَ، والمسلمون الذين سعَوا للحصول على آرائهم هم المُقَلّدون (المفرد، المقلد)، المحاكون، لذلك كانت ممارسةُ الاجتهاد وتطوير المرجعية امتداداً منطقيَّاً لمفهوم الإمامة والاعتقاد أنَّ الأمَّة بحاجة إلى الإرشاد الزمني والروحي.

إنَّ استخدامَ مصطلح **مؤسسة** للإشارة إلى المرجعية مُضلِّلٌ إلى حدٍّ ما ويحتاج إلى تعديل، ولا يوجد في الإسلام تسلسلٌ هرميٌّ دينيٌّ رسميٌّ، على الرغم من أنَّ كُلّاً من السُّنَّة والشيعة لديه طبقة من رجال الدين الذين درسوا التخصصات المختلفة داخل الإسلام وهم يعملون عادة أئمةً في الصلاة وخُطباءَ في المساجد، إلا أنَّه يمكن لأيِّ شخصٍ يَقبلُه المجتمع أنْ يَؤُمَّ الصلاة، ولا يتمُّ تحقيقُ مكانةِ المرجع من خلال درجةٍ أكاديمية أو تعيينٍ من قِبَلِ لجنةٍ من كبار المراجع، على الرغم من أنَّ التعلمَ العظيم والتقوى والحياة الصالحة هي شروطٌ مسبقة للمرجع، لكنَّ الشرطَ الذي لا غنى عنه هو اتِّباعُ المقلدين الذين يسعَون ويلتزمون بأمره في الأسئلة التي يطرحونها عليه، والذين يُسهمون في الخُمس، وهو جزءٌ ثابت من دخلهم، يُخَصَّصُ لأعمال الخير، بمعنى ما إنَّ عنوانَ المرجع هو مُجرَّدُ اعترافٍ رسميٍّ بواقع قائم، فهو يُمنَح للمجتهد المتعلم الذي جمع بالفعل عدداً كبيراً من المقلدين، ربَّما من عدة جنسيات وفي العديد من البلدان، ويتلقى إسهاماتٍ كبيرةً من الخُمس.

حتى القرن الثامنَ عشرَ كان الشيعة الاثني عشرية مُقَسَّمين بشكل أو بآخر بين مدرستين (الأصوليون والإخباريون)، وهناك ثلاثةُ اختلافات رئيسة تفصل بين المدرستين، ففي حين إنَّ الأصوليين يعتمدون على القرآن والسُّنَّة والإجماع والعقل لفهم العقيدة، فإنَّ الإخباريين يسمحون فقط بالرجوع إلى القرآن والسُّنَّة، وفي حين إنَّ الأصوليين يُعطون مجالاً واسعاً للاجتهاد، فإنَّ الأخباريين يرفضون الاجتهاد، وبينما يميز الأصوليون بين فئة المجتهد والمقلد، يعتقد الإخباريون أنَّ كلَّ الناس هم من مقلِّدي الإمام، وقدْ سمحتْ هذه الاختلافات الطفيفة

وغيرها لمدرسة الأصوليين بالاعتماد كثيراً على العلماء والمجتهدين الذين يمكنهم استخدامُ مجموعة من الأدوات والمصادر ولديهم ترخيصٌ واسع لتفسير القرار والنطق به في جميع جوانب الحياة تقريباً، وفي المقابل كان العلماء الإخباريون أكثر تقييداً في مصادرهم وأدواتهم وسلطتهم التفسيرية، لذلك كانت مدرسةُ الأصوليين أكثر تفضيلاً لدى المجتهدين، ودخل نظام المرجعية عصرَ الازدهار الكامل في القرن الثامن عشر عندما انتصرت مدرسة الأصوليين انتصاراً حاسماً في نزاعها مع المدرسة الإخبارية، وفي الوقت الحالي تنتمي غالبية الشيعة الاثني عشرية إلى مدرسة الأصوليين، ولكنَّ هناك إخباريين في البحرين، وفي جيوب على الساحل الشرقي لشبه الجزيرة العربية، وفي البصرة.

مع ازدهار مدرسة الأصوليين من دون منازع على مدى القرنين التاليين توسَّعَ اختصاصُ المرجع إلى ما بعد شرح أحكام الشريعة ليشمل مسائل المعاملات المالية والعلاقات الأسَرِيَّة والسلوك الاجتماعي، وفي النهاية الشؤون السياسية، وبحلول أواخر القرن التاسع عشر كان لدى المراجع سلطةٌ هائلة وكانوا قادرين على التأثير في شؤون الدولة من موقعهم خارج الدولة واستقلالهم عنها، وهكذا ساعدوا في وقف امتياز التبغ الذي قدَّمه الشاه للمصالح البريطانية في إيران عام 1892، ودعموا الحركة الدستورية في إيران عام 1904، وقادوا الثورة المناهضة لبريطانيا في العراق عام 1920.

وتنبع سلطةُ كبار رجال الدين من السلطة الدينية والمكانة الأخلاقية والموارد المادية، أولاً: كان على جميع الشيعة الملتزمين اتِّباع توجيهات واحدٍ أو أكثر من المجتهدين في كلِّ جانب من جوانب حياتهم تقريباً؛ لأنَّ المدرسة الشيعية الأصولية قد قسمت المجتمع إلى مجتهدين ومقلِّدين، وكان المجتهدون يحظون بالتكريم لعدالتهم، وطهارة معيشتهم، وتقواهم الشخصية، وكانوا قدوة للشيعة المتدينين، أمَّا مالياً فكانت أعلى فئة من المجتهدين وهي المرجع تستحوذ على موارد كبيرة، حيث يُفرَضُ على الشيعيِّ الملتزم أنْ يدفع الخُمس وكذلك الزكاة إسهاماً خيريَّاً للمرجع لتوزيعها على المحتاجين، كما قدَّم العديد من الشيعة الأثرياء أوقافاً، وتكون عادة في شكل ممتلكاتٍ مُدِرَّةٍ للدخل كانت تُدارُ من قِبَلِ المراجع أو المجتهدين، وأصبحت هذه الإسهاماتُ المالية في الواقع مقياساً لأهمية المرجع وحجم مقلِّديه، وعلى الرغم من أنَّ الإسهاماتِ لم تُمنَح على نحوٍ صارم للمرجع لاستخدامه الشخصي، فقد وُضعت تحت تصرفه ليتم إنفاقها على النحو الذي يراه مناسباً، وهكذا يمكن للعديد من المراجع إنشاء مدارس دينية ومدارس أخرى، ودعم طلاب العلوم الدينية ورجال دين أدنى

مرتبة، وبناء دور للأيتام، وتمويل المطبوعات أيضاً، وإعطاء الصدقات للفقراء والمحتاجين، ولم تكن الموارد المالية مقياساً لأهمية المرجع فحسب، بل ساعدت أيضاً في توسيع نفوذه.

أخيراً، بصفته ممثل الإمام أو نائبه، كان للمراجع وزنٌ سياسي أيضاً، على الرغم من أنَّ الطبيعة الدقيقة لدوره السياسي ظلَّت غامضة إلى حد ما، وكان الأئمَّةُ الاثنا عشر يُعَدُّون قادةَ الأمة المعيَّنين إلهياً في المجالين الروحي والزمني، وكان الحكام المسلمون الذين جاؤُوا بعد عليٍّ غيرَ شرعيين؛ لأنَّهم اغتصبوا قيادة الأمَّة من الأئمة وحكموا ظلماً، ويمكن التسامح مع هؤلاء الحكام أو معارضتهم، ولكنْ لا يمكن أنْ يصبحوا السلطةَ المطلقةَ على ضمير الشيعة، ومن ثَمَّ فإنَّ مسألةَ مَنْ يمكن أنْ تكون له سلطةٌ سياسية شرعية على الشيعة بعد غيبة الإمام الثاني عشر لم يتمَّ حلُّها، فالمراجع هم الأكثرُ ملاءمةً لحكم الأمة في غياب الإمام بوصفهم ممثِّلين عن الإمام الغائب، ونظراً لخبرتهم وعدالتهم، وهكذا في أوائل السبعينيات نشر آية الله الخميني كتاباً تاريخياً طوَّرَ مفهوم ولاية الفقيه لحلِّ حالة عدم اليقين، لكنَّ هذا المفهومَ لم يتمَّ قبوله قبولاً كاملاً من قِبَلِ كبارِ علماء الشيعة، ومع ذلك فإنَّ المراجعَ يتمتَّعون بنفوذ سياسيٍّ كبير حتى لو لم يتولَّوا زمام السلطة بصفتهم أعلى سلطة على الطائفة الشيعية، وقد تمَّت استشارتهم من قبل الشيعة الملتزمين في القضايا السياسية بما في ذلك معارضة الحكومة، والجهاد وتكوين الأحزاب السياسية وغيرها من المسائل السياسية البحتة، وحدثت ذروة حكم رجال الدين السياسي بالطبع في إيران بعد ثورة 1979.

ومن ثَمَّ فإنَّ المراجعَ يمارسون السلطةَ على أتباعهم ويعملون بوصفهم قوَّةً مُلزِمةً توحِّدُ مقلديهم وأتباعَهم الذين يمكن عَدُّهم منتمين إلى المدرسة نفسها ويتبعون المرشدَ نفسه، ومع ذلك فإنَّ هذه الوحدةَ تتضاءل إلى حدٍّ ما بسبب الواقع المُهمِّ المُتمثِّلِ في تَعَدُّدِ المراجع، خلال الغيبة الصغرى كان النُّوَّابُ الأربعة الذين يمثِّلونَ الإمام الثاني عشر مُحَدَّدين، وكان هناك مُمَثِّلٌ واحدٌ في كل مرة، وبعد الغيبة الكبرى أصبح تمثيلُ الإمام عاماً، ممَّا يعني أنَّه لم يتمَّ تعيينُ ممثِّلٍ واحدٍ، ويمكن للعديد من الأشخاص السعي لتحقيق هذه المكانة في الوقت نفسه، ومن الناحية العملية، كان هناك دائماً العديد من المجتهدين في كل عصر معيَّن، وولم يكنْ هناك مرجعٌ أعلى يَرجِعُ إليه الجميع إلَّا نادراً.

كان هذا التعدد ضرورياً جزئياً بسبب الانتشار الجغرافي الواسع للمذهب الشيعي وصعوبات التواصل، عندما كان المجتمعات الشيعية بحاجة إلى سلطة محلية للرَّدِّ على أسئلتها المُلحَّة، وكان تعدُّدُ المجتهدين يوفِّرُ مجالاً محدوداً للخلاف، ومع ذلك فإنَّ تمركُزَ المجتهدين

في مُدُنٍ مثل قم وطهران والنجف فضلاً عن تحسُّن وسائل الاتصالات إلى حدٍّ كبير، يخلق فرصَ للصراع بين المجتهدين، ومن ثَمَّ بين المراجع ويُتيح حتى اختيارَ مرجعٍ مُختلفٍ لكلِّ واحدةٍ من الاحتياجات المختلفة على الرغم من أنَّ هذا يحدث نادراً؛ لأنَّه بمجرَّد أنْ يتمَّ إنشاءُ رابطة شخصية مع مرجع فالولاء يظلُّ ثابتاً، وإنَّ انقسامات المراجع تنعكس بانقسامات داخل المجتمع الشيعي عامَّةً؛ لأنَّ المراجعَ يختلفون في بعض الأحيان في القضايا الثانوية وحتى الرئيسة، ومن الأمثلة البارزة على هذه الاختلافات الدور السياسي الناشط الذي تبنَّاه الخميني في السبعينيات والثمانينيات، على عكس الموقف اللاسياسي للعديد من كبار رجال الدين، بمَنْ فيهم آية الله الخوئي في العراق وروحاني في قم، وهؤلاء من كبار رجال الدين الذين كان لهم مكانةٌ دينيَّةٌ أعلى، وقادوا عدداً من الأتباع أكبرَ بكثير من أتباع الخميني.

هوامش الملحق:

1. Allamah Sayyid Muhammad Husayn Tabatabai, Shi's, tr. Sayyid Husayn Nasr (Qom, Iran, 1981), pp. 76-83; and Moojan Momen, An Introduction 10 Shil bilan (New Haven, CT: Yale University Press, 1985), pp. 35-40 117-118, and 222

2. Allamah Sayyid Muhammad Husayn Tabatabai, Shi's. p. 103.

3. هناك العديد من الصياغات المختلفة لهذا الحديث النبوي، وهذه الكلمات هي جوهرها. ويتمُّ الاستشهادُ به كثيراً في النصوص الشيعية أو الكتب الشيعية

4. Muhammad Bahr al-Ulum, Al-Ijtihad: Usuluh wa Ahkamuh (litihad: les Principles and Laws), third ed. (Beirut, 1991). pp. 168-183: Moojan Momen, An Introduction to Shi Islam (New Haven, CT: Yale University Press, 1985). pp. 222-225.

فهرس الأعلام

غ

ف

ق

م

فهرس الاماكن

أ

ب

ج

غ

ق

ك

ل

م

ن

هـ

و

ي

يُعد الكتاب محاولة علمية جادة في طريق تصحيح نظرة الغرب إلى الشيعة، ومحاولة تغيير الصورة النمطية غير الواقعية عنهم عند البعض هناك، وقد وتم وضع مقارنة موضوعية بين الشيعة الأجانب وأقرانهم الساكنين في العالم العربي، وبحث الفوارق الصريحة بينهما. وعلاقتهم بأبناء البلاد التي يعيشون فيها، سواء كأقلية أم أكثرية. كما تم طرح حقيقة مثيرة للإهتمام وهي موقف الشيعة كمواطنين تجاه الدول العربية التي يهيمن عليها السُنّة، ويطرح مشكلة اندماجهم في المنظومة المجتمعية والدولية، كما تجد تحليلات تخصصية لعلاقة الشيعة العرب مع إيران من جهة، ومع الدول العربية بمجموعها العام وكل واحدة منها على حدة من جهة أخرى، واختلاف مطالبهم واستراتيجياتهم تبعاً للظروف المحيطة بهم.

وقد ألّف الكتاب إثنان من الخبراء والمتخصصين في الشأن السياسي، هما: رند رحيم فرانك (ناشطة سياسية عراقية وسفيرة سابقة في الولايات المتحدة الأمريكية)، وغراهام فولر (كبير المحللين السياسيين في شركة راند).





info@alrafidaincenter.com
009647826222246
ص.ب. 252
العراق - النجف الاشرف - حي الحوراء - امتداد شارع الاسكان
العراق - بغداد - الجادرية - تقاطع ساحة الحرية

